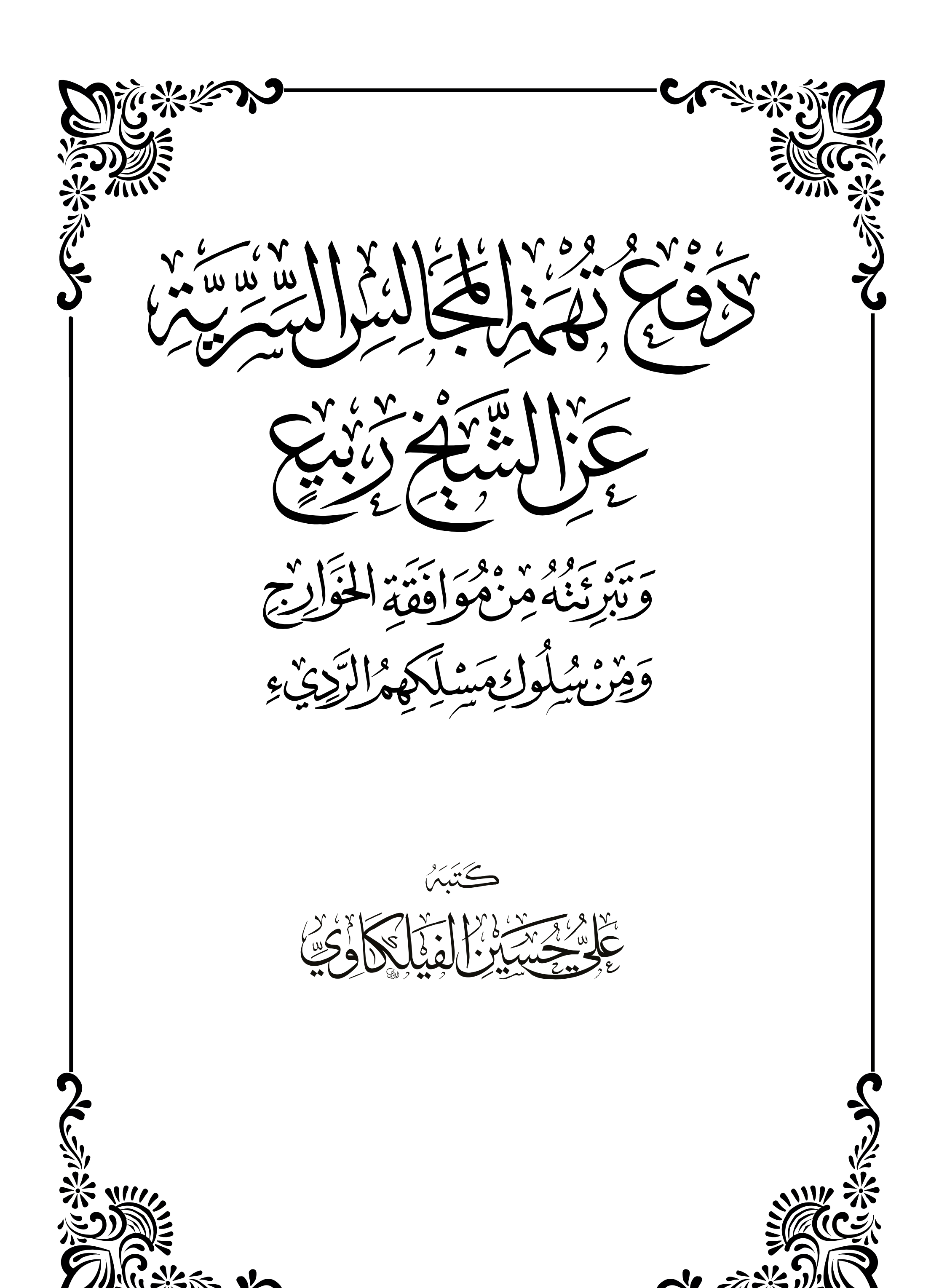
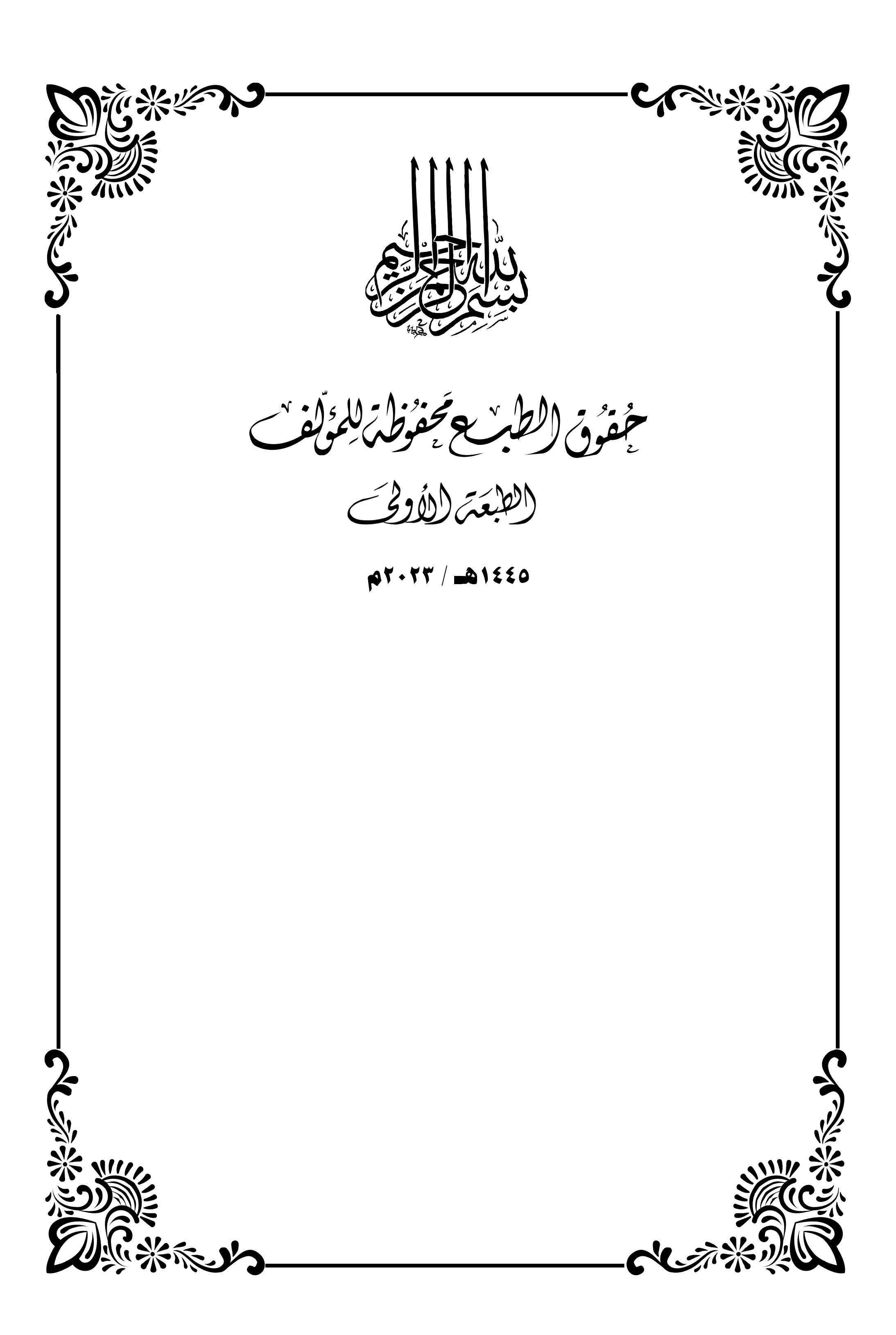


دفع تهمة المجالس السرية عن الشيخ ربيع

وتبرئته من موافقة الخوارج ومن سلوك مسلكهم الرديء

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

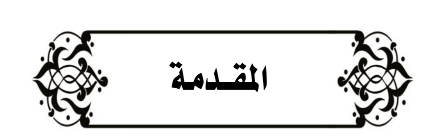


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن خير الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه رسالة كتبتها في الذب عن شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، أذبُّ فيها عنه وعن عرضه، وأدفع فيها التهمة الفاجرة - تهمة المجالس السرية - التي نُسبت إليه ظلمًا وزورًا وبهتانًا، وقد طُعِن حفظه الله في دينه،

ومنهجه، وَوُصِف بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج، بلا بينة ولا برهان، ومن أناسٍ هم من أعرف الناس به، وأعلمهم بسلامة معتقده، وصحة مذهبه، ووضوح منهجه، ومسلكه، وببراءته من هذا المسلك الرديء الذي اتهموه به، ونسبوه إليه[1].

فأسأل الله العلي القدير أن يوفقني لدفع هذا الاتهام الفاجر عن هذا العالم الجليل حَفِظَهُاللهُ، وبيان الحق فيه، وأن يبارك في علمي، وفي عملي، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعل له القبول عند السلفيين خاصة، وعند المسلمين عامة، ليكون سببًا في نجاة أُناسٍ قد اغتروا بأقوال أصحاب هذه الفرية، المُتهِمين للعلماء بالزور والبهتان[2]، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا

(١) كتبت هذا الرد مُدلَّلًا عليه بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وبسنة رسوله ﷺ، وبأقوال واضحة وصريحة من أقوال السلف؛ ليُصبِح وصمةَ عار علىٰ جبين كل من تُسول له نفسه الشيطانية الطعن في هذا الإمام الجبل، وفي غيره من أئمة أهل السنة والجماعة بالظلم والزور والبهتان والافتراء، دون بينة ولا برهان، فتبقىٰ هذه الوصمة – وصمة العار – علىٰ جبينه حتىٰ يثوب إلىٰ رشده، ويتوب إلىٰ ربه جَلَّوَعَلَا من هذا الذنب العظيم.

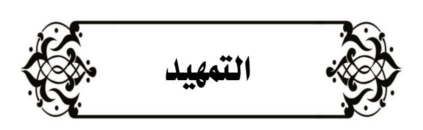
(٢) ورحم الله الشيخ العلامة ابن عثيمين؛ إذ يقول: «وهناك أيضًا من شياطين الإنس والجن من يحاول أن يخلق فجوةً بين هؤلاء الشباب وبين العلماء؛ الذين مرَّت عليهم تجارب الحياة، وعرفوا كيف يعالجون الأشياء، فتجد شياطين الإنس والجن يحاولون التفريق بين العلماء وبين الشباب المُتيَقِّظ، ويذهبون يتتبَّعون عورات العلماء، حتىٰ يكون وسيلةً إلىٰ كراهة هذا الشباب للعلماء، وحينئذٍ تفسد الأمور، ومن المعلوم أن تتبع العورات؛ ولاسيما عورات ولاة الأمور من العلماء والأمراء؛ لا شك أنها أشدُّ إثمًا وجُرمًا من تتبع عورات سائر الناس، لأنا إذا تتبعنا عورات العلماء، وسَقَطاتِهم، وربما لا تكون عورةً، وربما لا تكون سَقْطَةً؛ إلا في نظر هذا المتتبع، إذا فعلنا هذا؛ خفَّ ميزان العلماء عند العامة، وقلَّت الثقة بهم، وبالتالي: يكون ردُّ الحق الذي يقوله هؤلاء العلماء؛ لأن الثقة فُقِدَت عندهم» (منشور بصوته علىٰ شبكة الإنترنت، تحت عنوان: هناك من شياطين الإنس والجن من يحاول أن يخلق فجوة بين الشباب والعلماء).
ويقول: «فأنا أُحذركم مرةً ثانية؛ أن يتخلل صفوفكم مثل هؤلاء الشياطين؛ الذين يُفسدون من حيث لا =

حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، وسار علىٰ نهجهم، واقتفىٰ أثرهم، إلىٰ يوم الدين.



=

يشعرون. علينا إذًا أن نجمع الكلمة فيما بيننا، علينا أن نحاول الالتصاق بالعلماء، والاهتداء بما هم عليه من العلم، والتجارب، ومعرفة الحياة، علينا أيضًا أن نحرص غاية الحرص بالتماس الأعذار لمن يخالفنا فيما نقوله، حتىٰ نبقىٰ كلنا أمةً واحدة، وعلىٰ طريقٍ واحد، ويَهابَنا الأعداء، وألا نكون فريسةً لهؤلاء الشياطين؛ الذين نسأل الله تعالىٰ أن يجعل كيدهم في نحورهم» (منشور بصوته علىٰ شبكة الإنترنت، تحت عنوان: وصية الشباب بعدم الالتفات للشياطين الذين يفرقون بينهم وبين العلماء).



التمهيد

فقد ظهرت صوتية علىٰ شبكة الإنترنت وانتشرت؛ قرر فيها صاحبها - وبئس ما قرر - انحراف شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ عن السنة، وموافقته الخوارج، نطق بهذا الكلام، وكذب والله فيما نطق وقرَّر، وكلنا يعرف براءة الشيخ ربيع من هذا الاتهام الفاجر الظالم، وأن صاحب هذا القول مُفترٍ علىٰ هذا الإمام، كاذبٌ فيما قال.

❁ منزلة الشيخ ربيع عند العلماء وطلبة العلم الراسخين.

فالشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ عالم جليل من علماء أهل السنة والجماعة، عرفه السلفيون الصادقون بالعلم والورع والتقوىٰ، عرفوه قويًّا راسخًا في علمه، قويًّا ثابتًا في منهجه، واضحًا ناصحًا في دعوته، عرفه بذلك القريب والبعيد، عرفوه من مجالسته والقرب منه، عرفوه من كتبه وتحقيقاته، ومن دروسه ومحاضراته، عرفوه من ثناءات معاصريه من علماء أهل السنة والجماعة، ومَن هم دونهم من أهل الحق والسنة عليه، عرفوه من إثبات معاصريه من أهل الحق والسنة لفضله ومنزلته.

فللشيخ حَفِظَهُ اللهُ منزلة رفيعة، ومكانة عالية في أوساط السلفيين، سواء من العلماء أو من طلبة العلم، وما ذلك إلا لِمَا عُرف عنه، واشتهر به عندهم من تمسكه بالسنة، ومن دعوته إليها، وحرصه عليها، ومن بُعده عن البدع وأهلها، وحربه لها ولأهلها، وتحذيره منها ومن أهلها، وهذا أمر لا يُنكره إلا مكابر حقود جحود.

أما السلفيون الصادقون الناصحون؛ فيعرفون ذلك عنه جيدًا، ويُثبتونه له،

وهم لأجل ذلك، ولِما عرفوه عنه واشتهر به؛ يُحبونه ويُجِلُّونه ويَحترمونه ويُوقرونه ويُقدرونه، ومَن كانت هذه منزلته عندهم، فمن المحال أن تجد فيهم من يتنكر لفضله أو يجحده، أو مَن يطعن فيه وينتقصه، كما هو صنيع أصحاب فرية المجالس السرِّية، والله المستعان.

كيف لا! وقد عرفوا صبره وتلطفه مع المسلمين عامة، ومع مَن أراد الحق منهم خاصة، وشهدوا له بذلك.

شهدوا له بالنصح لأهل الإسلام عامة، ولأتباع المنهج السلفي خاصة، وهذا حق؛ لا ينكره إلا مكابر حقود جحود.

شهدوا بأنه ما من سلفي في ميدان العلم إلا وقد نهل من علمه، وانتفع بدعوته للسنة، وباحترامه لأهلها، وبحرصه عليها، وعلىٰ اجتماع أهلها، وعدم تفرقهم، كما انتفع ببيانه للبدع، وبحربه لها ولأهلها، وبتحذيره منها ومن أهلها.

وهذا أمر معلوم، عرفه السلفيون الصادقون جيدًا، وشهدوا له بذلك، عرفوا ذلك عنه معرفةً تفصيليةً واضحة، لا يُساورها شك ولا ريب، ولم يُنكر ذلك أو يَجحده؛ إلا حاقد جحود.

شهدوا له بهذه المعرفة الدقيقة الواضحة شهادةً يَقفون بها غدًا بين يدي الله عَزَّوَجَلَّ، ويُسألون عنها.

شهدوا له بأنه قد بيَّن ووضَّح ونصح، بيَّن منهج السلف بأحسن بيان؛ بيَّن ما لهم وما عليهم، فأجاد وأفاد.

شهدوا له بأنه قد حذَّر من البدع وأهلها بأشد تحذير وأوضحه.

شهدوا له بالوضوح في بيان المنهج الحق، وفي التحذير من مناهج أهل

البدع والضلال، وتصدِّيه لها.

شهدوا له بأنه قد نصح لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وأنه قد جاهد في الله حق جهاده.

فحفظه الله ورعاه من إمام ناصح، ورفع قدره في الدارين، آمين.

فبهذه الشهادة الصادقة يشهد أهل الحق والسنة لشيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، وهذا هو الحق الذي يلزمنا جميعًا - معاشر السلفيين - أن نشهد به، وأن نقرره، وهو أمرٌ لا يُنكره إلا جاحدٌ حاقد، أو جاهلٌ يَهرف بما لا يَعرف، لُقِّن فتلقَّن؛ كما هو حال أكثر منتقصيه، والطاعنين فيه من الحمقىٰ والجهال.

اهتمام الشيخ ربيع بالمنهج السلفي وتمييزه عما سواه.

فللشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ فضل كبير علىٰ السلفيين في هذا الزمان بعد الله عَزَّوَجَلَّ، خاصة في هذا الباب، الذي يُفرَّق فيه بين منهج أهل الحق؛ أهل السنة والجماعة، وبين مناهج أهل الباطل؛ أهل البدع والضلال.

فقد أَوْلىٰ هذا الباب عنايته، واهتم به اهتمامًا كبيرًا؛ لِما له من أهمية، خاصة مع انتشار الأحزاب والجماعات، وتعددها، وتنوعها، إذ صار أكثر الناس لا يفرقون بين الحق والباطل، ولا بين الهدىٰ والضلال، وصاروا لا يعرفون المحق من المبطل، ولا يميزون بين صاحب السنة وصاحب البدعة، مما حمل هذا الإمام الجبل النحرير ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ علىٰ أن يتصدىٰ لبيان هذا الأمر وكشفه، فاعتنىٰ عناية تامة بالتفريق بين منهج أهل الحق والهدىٰ، ومناهج أهل الباطل والضلال.

وهو في سبيل هذا الأمر؛ حاضر ودرَّس وكَتب وألَّف، وشرح وقرر من كتب السلف ما فيه ترسيخ لهذه المعاني، ولهذا التفريق، ولتمييز الهدىٰ من الضلال؛

مما يجعل طالب العلم وطالب الحق علىٰ بصيرة من أمره، وعلىٰ ضبط لمعتقد الطائفة المنصورة؛ أهل السنة والجماعة، سواء في أبواب الاعتقاد، أو في المسائل المنهجية، أو حتىٰ في غيرها من المسائل العلمية والعملية.

وقد شرح حَفِظَهُ اللهُ:

كتاب: «الشريعة» للإمام الآجري، وكتاب: «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام أبي عثمان الصابوني، وكتاب: «شرح السنة» للإمام البربهاري، وكتاب: «عقيدة الرازيين» للإمامين أبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وغيرها كثير - رحم الله الجميع -، منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مقالات وكتابات منشورة في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت، ومنها ما هو دروس ومحاضرات صوتية.

شرح هذا كله، وجد واجتهد في ذلك، وما ذلك منه إلا لنصرة الدين الحق، وتوضيح وترسيخ مذهب أهل الحق، وكشف وفضح كل من خالف الحق، أو انتصر للباطل وأهله.

وقد بيَّن حَفِظَهُ اللهُ في هذه الكتب والشروحات مذهب السلف بأحسن بيان، وحذر فيها من المذاهب المخالفة له بأشد التحذير، وقد أجاد في ذلك وأفاد، كما هي عادته حَفِظَهُ اللهُ في مؤلفاته وشروحاته وتعليقاته.

فللشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ من المؤلفات والشروحات الشيء الكثير، كلها أو جلها في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وتوضيح منهجهم، وفي التحذير من البدع وأهلها، ومن مسالك أهل البدع والضلال؛ من خوارج، وجهمية، ومعتزلة، ومرجئة، وأشاعرة، وصوفية، وغيرهم.

بل له حَفِظَهُ اللهُ تحذيرات واضحة وصريحة من أحزاب وجماعات معاصرة؛

قد اتخذت من السِّرية ومن التخفي منهجًا لها.

كما له حَفِظَهُ اللهُ تحذيرات واضحة وصريحة من أشخاص من المُنحرِفين عن السنة بأسمائهم؛ قد اتخذوا من السِّرية ومن التخفي منهجًا لهم أيضًا.

وهذا أمرٌ لا يُنكره أحد قد عرف الإنصاف أو شمَّ رائحته، ولا أحد يخشىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ويتقيه، بل لا يُنكره أحد قد عرف الساحة الدعوية، وما هو واقعٌ فيها، ولا أحد يعرف ويزن ما يخرج من رأسه.

❁ كبار العلماء يشهدون للشيخ ربيع بالقوة في العلم والرسوخ في العقيدة والمنهج.

وقد شهد له بذلك شيوخه وأقرانه وإخوانه وطلابه، وغيرهم، شهدوا له شهادةً يَقفون بها غدًا بين يدي الله عَزَّوَجَلَّ، شهدوا له وزكوه علىٰ ما بذله من جهود مشكورة في هذا الباب، وما منهم من أحد ممن له اهتمام في هذا الباب – إن لم أبالغ – إلا وصار الشيخ ربيع مرجعًا له فيه، فصار المهتم منهم في هذا الباب يرجع إليه، ويَصدر عن قوله، ويحيل عليه، وإليه، وهذا أمر لا يُنكره إلا مكابر حقود حسود جحود، أو جاهل يهرف بما لا يعرف، لُقِّن فتلقَّن؛ كما هو حال أكثر منتقصيه، والطاعنين فيه من الجهال.

ومما يدل علىٰ ذلك[1]:

❁ أولاً: ما جاء عن العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد كان يرسل إلىٰ الشيخ ربيع رسائل؛ يسأله فيها عن بعض الناس، أو يطلب منه الرد علىٰ بعض الناس، فمن ذلك:

---

(١) هذه الأقوال – من أولًا إلىٰ سابعًا – كلها أو جلها موجودة في موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.

* الرسالة الأولىٰ: أرسل له رسالة يطلب منه فيها نسخة مما كتبه حول أبي الأعلىٰ المودودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلىٰ حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ ربيع بن هادي مدخلي، المدرس بالجامعة الإسلامية، وفقه الله.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد بلغني أن فضيلتكم قد كتب شيئًا حول الأستاذ أبي الأعلىٰ المودودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأرجو تزويدي بنسخة مما كتبتم في ذلك.

وأسأل الله أن يوفقني وإياكم لما يحبه ويرضاه، وأن يعين الجميع علىٰ كل خير إنه خير مسئول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[١].

* الرسالة الثانية: أرسل له رسالة يسأله فيها عن حال أحد الأشخاص، فقال:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلىٰ حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ ربيع بن هادي مدخلي، وفقه الله لكل خير، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعده:

«أبعث لفضيلتكم بطيه نسخة من الأوراق المتعلقة بالأخ في الله ... وأرجو من فضيلتكم الاطلاع ثم الإفادة عما تعلمون من حاله حتىٰ نتخذ اللازم علىٰ ضوء ذلك إن شاء الله. وفقنا الله وإياكم إلىٰ ما يحبه ويرضاه، وبارك في جهودكم إنه خير مسئول. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[٢].

---

(١) وثائق مصورة من موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.

(٢) وثائق مصورة من موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.

* الرسالة الثالثة: أرسل له رسالة يطلب منه فيها الرد علىٰ أحد الأشخاص، فقال:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلىٰ حضرة الأخ المكرم فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، سلمه الله، آمين، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

«فقد أخبرني فضيلة الدكتور محمد بن سعد الشويعر عن سماعكم لحديث المدعو نزيه حماد المذاع في إذاعة القرآن الكريم يوم الثلاثاء ١٢ / ٦ / ١٤١٥هـ، ما بين الساعة (٧ – ٨) صباحًا، وأن حديثه وقع فيه تأويل للحياء وصفة الغضب عند الله جَلَّ وَعَلَا، لذلك أرجو من فضيلتكم احتساب الأجر في الرد عليه وإيضاح الحق للمسلمين لأنني لم أسمع هذا الحديث.

وفق الله فضيلتكم لكل خير وضاعف مثوبتكم إنه سميع قريب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[1].

هذا هو ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ، وهذه منزلته عند الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثانيًا: ما جاء عن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد ثبت عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يؤكد بأنه لولا الله عَزَّوَجَلَّ، ثم الشيخ ربيع؛ لبقي أكثر السلفيين، وكثير من العلماء، يجهلون حال سيد قطب، وما عنده من انحرافات، وهذا ظاهر فيما نطق به الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه، فهو مع سعة علمه واطلاعه، وعلو كعبه في العلم، إلا أنه لم يظهر له خطر سيد قطب، ولا خطر فِكرِه علىٰ المسلمين، وكان يرىٰ في ردود الشيخ ربيع شدةً غير محمودة، وأنه كان ينبغي عليه أن يتلطف في ردوده، سواء مع سيد قطب أو مع غيره، وهذا

(١) وثائق مصورة من موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.



ظاهر في قوله:

«والله يا أستاذ نرىٰ أننا ننشغل بالأحياء دون الأموات خيرٌ لنا، هذا أولًا.

ثانيًا: أنا قلت لأخينا الدكتور ربيع: سيد قطب رجل ليس بعالم، وهو من الكُتاب المصريين الذين لم يُنَشَّؤوا علىٰ العلم والعلم الصحيح، ولكن: كان عنده فيما يبدو قلم سيَّال، وربما ينضاف إلىٰ ذلك أنه كان عنده ككثير من الشباب اليوم؛ عندهم عواطف إسلامية جامحة، لكنهم كما قيل:

أوردها سعد وسعد مشتمل ... ما هكذا يا سعد تورد الإبل

فكُتبه كما بيَّن الدكتور جزاه الله خيرًا مشحونة بالأخطاء العلمية: منها العقدية، ومنها الفقهية.

فنحن حينما نقول أنْ ننشغل بالأحياء دون الأموات يكفينا أعني ما ننصب العداء بيننا وبين شخص ما، وإنما بيننا وبين دعوته، هذا بعد ما مات، وانتقل إلىٰ عفو الله عَزَّوَجَلَّ إن شاء الله ورحمته، هذا من جهة.

وقلت للدكتور ولا أزال أنا علىٰ هذا، وأظن أن أكثر إخواننا من طلاب العلم ومشايخنا علىٰ هذا، وهو أن الحق في طبيعة أمره ثقيل علىٰ عامة الناس إلا من شاء الله عَزَّوَجَلَّ ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، فإذا ضُمَّ إلىٰ الدعوة وثقلها علىٰ الناس كما ذكرنا القسوة والشدة؛ اجتمع قسوتان وشدتان ويكون ذلك مدعاةً لتنفير الناس عن دعوة الحق، بينما المقصود من الدعوة استجلابهم إليها، وما منا من أحد من طلاب العلم إلا وهو يذكر آيات في القرآن الكريم وأحاديث كثيرة من أحاديث الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ التي تحض علىٰ الرفق واللين، والآيات معروفة، ولسنا بحاجة إلىٰ تذكيرها؛ من مثل الآية التي

أمر الله عَزَّوَجَلَّ فيها موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ وأخاه هارون حينما قال: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤].

وما أعتقد أن أحدًا ممن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وحسابه عند الله يُعلن هذه الكلمة، ما منا من أحد يتصور أنه مهما كان منحرفًا في دعوته وبخاصة إذا لم يكن قد استعمل القسوة والشدة بين من يدعوهم إلىٰ دعوته، مهما كانت منحرفة عن الحق؛ لا يبلغ شأنه ذرة مما كان عليه فرعون هذا الذي أُرسل إليه موسىٰ وهارون.

ومع ذلك: فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ أمر هذين الرسولَين الكريمَين أو النبيَّين المصطَفَين بأن يُلينا القول مع أطغىٰ رجل علىٰ وجه الأرض، حيث قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؛ ومع ذلك قال: ﴿فَقُولَا لَهُۥ﴾ [طه: ٤٤] إلخ.

فأنا أعتقد أن سيد قطب ما يبلغ شأنه شأن فرعون إطلاقًا؛ فالرد عليه يُراد به أتباعه الآن، لأنه هو ذهب بعُجره وبُجره كما يقال.

إذا كان المقصود إذن الأحياء؛ فأنا سأقول في الأحياء ما قلتُ في هذا الذي مات: بأن هؤلاء لا يبلغ شرهم شر فرعون الذي ادعىٰ النبوة.

لذلك: فما ينبغي أن نجمع قسوتَين، إحداهما لابد منها، وهي دعوة الحق التي تُفرق بين الحق والباطل، وتُفرق بين المرء وأخيه، ولذلك كان من أسماء القرآن الكريم الفرقان، وكان من أسماء الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الفارِق؛ لأنه أولًا فرَّق بين الحق والباطل، بين التوحيد والشرك؛ بل وفرَّق بين الرجل وابنه، بين الابن وأبيه وهكذا ...

ولذلك: الواقع نحن مسرورون جدًّا بنشاط أخينا الدكتور العلمي، لكننا

نصحُه أن يستعمل الرفق مع هؤلاء الناس الذين انحرفوا عن دعوة الحق بدعوة رجل لا علمَ عنده ...»[1].

هكذا كانت نظرة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره لهذا الموضوع، حتىٰ ظهرت مذاهب أهل التكفير في الساحة الدعوية وفَشَت، وانبرىٰ لها، ولكشفها، وكشف أسبابها؛ ذلكم الجبل الأشم: ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، فتغيَّر الحال وتبدل، وعرف العلماء وطلاب العلم السلفيون حال سيد قطب وما عنده من انحرافات مَعرفة تفصيلية دقيقة، فتغير الأمر عند الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك، وقال معلقًا علىٰ خاتمة كتاب: «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم»، مخاطبًا مؤلفه:

«كل ما رددته علىٰ سيد قطب حق وصواب، ومنه يتبين لكل قارئ مسلم، علىٰ شيء من الثقافة الإسلامية؛ أن سيد قطب لم يكن علىٰ معرفة بالإسلام؛ بأصوله وفروعه.

فجزاك الله خير الجزاء أيها الأخ «الربيع» علىٰ قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام».

ومن شهاداته رَحِمَهُ ٱللَّهُ للشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ أيضًا، أن قال:

«نحن بلا شك نحمد الله عَزَّوَجَلَّ أن سخر لهذه الدعوة الصالحة القائمة علىٰ الكتاب والسنة وعلىٰ منهج السلف الصالح دعاةً عديدين في مختلف البلاد الإسلامية يقومون بالفرض الكفائي الذي قلَّ من يقوم به في العالم الإسلامي اليوم، ولذلك فالحط علىٰ هذين الشيخَين الداعيَين إلىٰ الكتاب والسنة وما كان

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٩١٥).

عليه السلف الصالح ومحاربة الذين يخالفون هذا المنهج الصحيح؛ هو كما لا يخفىٰ علىٰ الجميع، إنما يصدر من أحد رجلين: إما من جاهل أو صاحب هوىٰ.

الجاهل يمكن هدايته بيسر؛ لأنه يظن أنه علىٰ شيء من العلم، فإذا ما تبيَّن له العلم الصحيح اهتدىٰ ...

أما صاحب الهوىٰ فليس لنا إليه سبيل؛ إلا أن يهديه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فهؤلاء الذين ينتقدون الشيخَين؛ هما كما ذكرنا:

إما جاهلٌ فيُعلَّم، وإما صاحب هوىٰ فيُستعاذ بالله من شره، ونطلب من الله عَزَّوَجَلَّ إما أن يَهدِيه وإما أن يَقصِم ظَهرَه»[1].

وقال: «فأريد أنْ أقول أنَّ الذي رأيته في كتابات الشيخ الدكتور ربيع مع أنها مفيدة، ولا أذكر أني رأيت له خطأً، وخروجًا عن المنهج الذي نحن نلتقي معه ويلتقي معنا فيه، لكنني قلت له في أكثر من مرة في مهاتفة جرت بيني وبينه لو أنه يتلطف باستعمال بعض العبارات[2]، وبخاصة أن الذي يرد عليه قد يكون ممن انتقل إلىٰ حساب الله وفضله ورحمته ومغفرته، ثم هو من زاوية أخرىٰ قد يكون

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٨٥١).

(٢) وقد سبق أن بينت أن طلب الشيخ الألباني من الشيخ ربيع التلطف في الرد، كان قبل أن تظهر له الأمور علىٰ حقيقتها، وقبل أن تظهر خطورة مذهب سيد قطب وأفكاره علىٰ أتباعه، ومن تأثر بهم، حتىٰ نال المسلمين ما نالهم بسبب هذا الفكر المنحرف، وأنه لَمَّا ظهرت له الأمور وانكشفت؛ قال مقولته المشهورة: كما في تعليقه علىٰ خاتمة كتاب: «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم»: «كل ما رددته علىٰ سيد قطب حق وصواب، ومنه يتبيَّن لكل قارئ مسلم، علىٰ شيء من الثقافة الإسلامية؛ أن سيد قطب لم يكن علىٰ معرفة بالإسلام؛ بأصوله وفروعه. فجزاك الله خير الجزاء أيها الأخ «الربيع» علىٰ قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام».

له شوكة، ويكون له عصبة؛ ينتمون إليه بالحماس الجاهلي وليس العلمي، فمن أجل هؤلاء، ليس من أجل ذاك الذي انتقل إلىٰ رحمة الله عَزَّوَجَلَّ؛ أرىٰ التلطف في الرد علىٰ أولئك الذين خالفوا منهجنا السلفي، أما الناحية العلمية فهي فيه والحمد لله قوية جدًّا»[1].

وقال كما في شريط: «الموازنات بدعة العصر»:

«وباختصار أقول: إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه.

وإن كنت أقول دائمًا وقلت هذا الكلام له هاتفيًّا أكثر من مرة أنه لو يتلطف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس، سواء كانوا معه أو عليه[2].

أما من حيث العلم فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقًا، إلا ما أشرت إليه آنفًا من شيء من الشدة في الأسلوب، أما أنه لا يوازن؛ فهذا كلام هزيل جدًّا، لا يقوله إلا أحد رجلين:

إما رجل جاهل فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض، وهذا لا سبيل لنا عليه؛ إلا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط»[3].

هذا هو ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ، وهذه منزلته عند الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٨٥١).

(٢) وهذه يقال فيها ما قيل في سابقتها، وأن القول فيها قد تغير بعد ذلك، سواء عند الألباني أو عند غيره من علماء السنة، وعلموا جميعًا بأنها شدة محمودة وليست مذمومة.

(٣) منقول من موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.

ثالثًا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتب الشيخ ربيع كما في شريط: «إتحاف الكرام»، فأجاب:

«الظاهر أن هذا السؤال لا حاجة إليه، وكما سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه؛ رحمهم الله جميعًا، فقال: مثلي يُسأل عن إسحاق! بل إسحاق يُسأل عني، وأنا تكلمت في أول كلامي عن الذي أعلمه عن الشيخ ربيع وفقه الله، ومازال ما ذكرته في نفسي حتىٰ الآن، ومجيئه إلىٰ هنا وكلمته التي بلغني عنها ما بلغني لا شك أنه مما يزيد الإنسان محبة له ودعاء له».

وسئل عن تجاوزات سيد قطب كما في شريط: «لقاء الشيخ ربيع مع الشيخ ابن عثيمين حول المنهج»، فأجاب:

«مطالعاتي لكتب سيد قطب قليلة، ولا أعلم عن حال الرجل، ولكن قد كتب العلماء فيما يتعلق بمؤلفه في التفسير «في ظلال القرآن»، قد كتبوا عليه ملاحظات علىٰ كتابه في التفسير مثلما كتب الشيخ عبد الله الدويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتب أخونا الشيخ ربيع المدخلي ملاحظات علىٰ سيد قطب في تفسيره وفي غيره، فمن أحب أن يراجعها فليراجعها».

وسئل عن الشيخ ربيع كما في شريط: «الأسئلة السويدية».

فأجاب: «أما بالنسبة للشيخ ربيع فأنا لا أعلم عنه إلا خيرًا، والرجل صاحب سنة وصاحب حديث».

وسئل: ما هي نصيحتكم لمن يمنع أشرطة الشيخ ربيع بن هادي بدعوىٰ أنها تثير الفتنة وفيها مدح لولاة الأمور في المملكة وأن مدحه - أي: مدح الشيخ ربيع للحكام - نفاق؟.

فأجاب: «رأيْنا أن هذا غلطٌ وخطأٌ عظيم، والشيخ ربيع من علماء السنة، ومن أهل الخير، وعقيدته سليمة، ومنهجه قويم، لكن لما كان يتكلم علىٰ بعض الرموز عند بعض الناس من المتأخرين؛ وصموه بهذه العيوب».

وسئل كما في شريط: «ثناء أئمة الدعوة علىٰ الشيخ ربيع»:

يقال: أن منهج الشيخ ربيع يخالف منهج أهل السنة والجماعة؟

فأجاب: «ما أعلم أنه مخالف، والشيخ ربيع أثنىٰ عليه أهل العلم المعاصرين، أنا ما أعرف عنه إلا خيرًا»(١).

هذا هو ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ، وهذه منزلته عند الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

رابعًا: ما جاء عن العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٢هـ).**

فقد قال كما في شريط: «الأسئلة السنية لعلامة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف»:

«مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر الأخ الشيخ ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ، مَن قال له ربيع بن هادي إنه حزبي؛ فسينكشف لكم بعد أيام إنه حزبي، ستذكرون ذلك، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا، ما يحب أن ينكشف أمره، لكن إذا قوي وأصبح له أتباع، ولا يضره الكلام فيه؛ أظهر ما عنده، فأنا أنصح بقراءة كتبه والاستفادة منها حفظه الله تعالىٰ».

وقال كما في شريط: «ثناء العلماء علىٰ الشيخ ربيع، تسجيلات منهاج السنة»:

«بحمد الله أهل السنة يغربلون المجتمع غربلة، الشيخ ربيع، لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله وهم علىٰ ذلك، الشيخ ربيع في أرض الحرمين ونجد، نعم بحمد الله يغربل

(١) هذه الأقوال عن ابن عثيمين كلها منقولة من موقع الشيخ ربيع علىٰ شبكة الإنترنت.

الحزبيين غربلة، ويُبين ما هم عليه»اهـ بتصرف يسير.

وقال أيضًا في الشريط نفسه:

«وأنا أنصح الإخوة بالاستفادة من كتب أخينا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالىٰ ، فهو إن شاء الله بصير بالحزبيين، ويخرج الحزبية بالمناقيش، قال بعضهم: إن بعض المُحَشِّين علىٰ الكشَّاف يخرج الاعتزال بالمناقيش، هذا أيضًا يخرج الحزبية بالمناقيش، أنا أنصح بالاستفادة من كتبه، وكذلك بالاستفادة من أشرطته».

وقال: ««**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك**»، فمِن هؤلاء العلماء: الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ ربيع بن هادي، والشيخ عبد المحسن العباد حفظهم الله»اهـ بتصرف يسير.

خامسًا: ما جاء عن العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٩هـ).

فقد قال كما في الشريط الأول من «أحكام العلماء في مقالات عدنان عرعور»:

«أما الشيخ ربيع معروف بجهاده في إظهار السنة، والرد علىٰ المبتدعين، جزاه الله خيرًا».

وقال كما في تقديمه لرد الشيخ ربيع علىٰ حسن بن فرحان المالكي:

«فتصدىٰ له الشيخ ربيع بن هادي المدخلي الذي مارس هذه المعامع من زمن طويل؛ جهادًا في سبيل الله، ودحرًا لأعداء الله، وبيانًا لما انطوىٰ عليه هؤلاء المبتدعة من ضلال زعموه هدىٰ، وغواية زعموها رشدًا، فهنيئًا له ما قام به من جهاد لصالح الإسلام، دافع به عن السنة المطهرة، فجزاه الله خيرًا وبارك فيه،

وأسأل الله أن يثبتنا وإياه علىٰ الحق.

فلقد بيَّن - وفقه الله - ضلالات سيد قطب، وانحرافات عبد الرحمن بن عبد الخالق، وغلو الحدادية، ووقف للخوارج الجُدد أصحاب النحلة التكفيرية موقف الناقد الخبير، والموجه البصير، فبيَّن ما هم عليه من غواية وضلال ...»(١).

وقال كما في رده علىٰ أبي الحسن المصري:

«الشيخ ربيع رجل مجاهد جزاه الله خيرًا، وأنا أغبطه بجهاده في نشر السنة، وقمع البدع وأهلها، واهتمامه بالسنة ونشرها بكل ما يستطيع؛ أسأل الله أن يجزيه عن ذلك خير الجزاء، ومن أجل ذلك، فأنا وجميع أهل السنة نحبه».

ولما سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل صحيح أن الشيخ ربيعًا أحد تلاميذكم؟.

أجاب: «الشيخ ربيع درس في المعهد، وأنا ممن درَّسه في المعهد، ولكن الشيخ ربيعًا خير مني؛ لأنه مجاهد في إحياء السنن، وإماتة البدع، والرد علىٰ المبتدعين، وخصص نفسه لهذا الشيء، نسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضىٰ».

سادسًا: ما جاء عن العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٤٤هـ).**

فقد قال: «وأنا أقول لكم: أنا شخصيًّا، والله ما قرأت كل ما كتبه الشيخ ربيع - حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وحفظ جميع علماء الإسلام والسنة، بالإسلام والسنة في الحياة وبعد الممات - ما كتبه الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ عن سيد قطب، والله ما قرأته كله، أبدًا ولكن فهمته؛ قرأت بعضه ففهمت البقية؛ لأن الشيخ ربيعًا عندي صاحب راية، يرفع بها لواء السنة، ويذب عنها، وعن أهلها، فما رفعها - ولله الحمد - في وجه محاربٍ، مُعادٍ للسنة إلا عادت هذه الراية منصورة، مؤزرة، قوية، ما لانت،

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٨/ ٤٦٢).

ولا هانت، وقد فضح بها - ولله الحمد - أهل البدع والضلال، وأساطين أهل البدع والضلال. فكفاني أن الشيخ ربيعًا ردَّ علىٰ فلان، أو أن الشيخ محمد بن عثيمين ردَّ علىٰ فلان، كفاني ...»[1].

وذَكَر عن الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه سئل عن كتب سيد قطب، فأجاب: «كفانا فيها أخونا الشيخ ربيع».

قال الشيخ عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا: «أحالك! فافهم»[2].

سابعًا: ما جاء عن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «ولَمَّا كان أمر هذه الجماعات المخالفة والمختلفة يُشكل خطرًا علىٰ الإسلام قد يُصَد عنه من أراد الدخول فيه؛ كان لابد من بيانه وبيان أنه ليس من الإسلام في شيء، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ولأن الإسلام يدعو إلىٰ الاجتماع علىٰ الحق كما قال تعالىٰ: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

لَمَّا كان بيان ذلك واجبًا وكشفه لازمًا؛ قام جماعة من العلماء من ذوي الغيرة والتحقيق للتنبيه علىٰ أخطاء تلك الجماعات وبيان مخالفتها في الدعوة لمنهج الأنبياء لعلها ترجع إلىٰ صوابها؛ فإن الحق ضالة المؤمن، ولئلا يغتر بها من لا يعرف ما هي عليه من خطأ، ومن هؤلاء العلماء الذين تولوا هذه المهمة العظيمة عملًا بقول النبي ﷺ:

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ١٨٢).

(٢) انظر في ذلك: مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ١٨٣).

«الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

من هؤلاء الذين بيَّنوا ونصحوا فضيلة الشيخ الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي في هذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو بعنوان: «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل».

فقد بيَّن - وفقه الله وجزاه خيرًا - منهج الرسل في الدعوة إلىٰ الله كما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، وعرض عليه منهج الجماعات المخالفة؛ ليتضح الفرق بين منهج الرسل وتلك المناهج المختلفة والمخالفة لمنهج الرسل، وناقش تلك المناهج مناقشة علمية منصفة، مع التعزيز بالأمثلة والشواهد، فجاء كتابه - والحمد لله - وافيًا بالمقصود، كافيًا لمن يريد الحق، وحجة علىٰ من عاند وكابر، فنسأل الله أن يثيبه علىٰ عمله، وينفع به، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه»(١).

وقال كما في شريط: «الأسئلة السويدية»:

«كذلك من العلماء البارزين الذين لهم قدم في الدعوة، فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد، فضيلة الشيخ ربيع هادي، كذلك فضيلة الشيخ صالح السحيمي، كذلك فضيلة الشيخ محمد أمان الجامي، إن هؤلاء لهم جهود في الدعوة والإخلاص، والرد علىٰ من يريدون الانحراف بالدعوة عن مسارها الصحيح، سواء عن قصد أو عن غير قصد، هؤلاء لهم تجارب ولهم خبرة ولهم سبر للأقوال ومعرفة الصحيح من السقيم، فيجب أن تُروَّج أشرطتهم ودروسهم

(١) من تقديمه لكتاب: «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل» (ص: ٢٦).

وأن يُنتفع بها؛ لأن فيها فائدة كبيرة للمسلمين».

وقال كما في تقديمه لرد الشيخ ربيع علىٰ حسن بن فرحان المالكي:

«فقد اطلعت علىٰ ما كتبه فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في رده ....، فوجدت رد الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ وافيًا في موضوعه، جيدًا في أسلوبه، مفحمًا للخصم، فجزاه الله خير الجزاء، وأثابه علىٰ ما قام به من نصرة الحق وقمع الباطل وأهله»(١).

هذا هو ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ، وهذه منزلته عند أئمة السنة وعلماء الحق في هذا الزمان، رحم الله من مات منهم، وغفر لحيهم، ومن كانت هذه منزلته عند الأئمة، فلا عبرة بعد ذلك؛ لا بما يقوله ويقرره ضده أهل الأهواء والبدع، ولا بما يقوله ويقرره ضده من كان من أهل الجهالة والسفاهة والضلالة، ممن كان من المتصدرين الحاقدين علىٰ علماء السنة، وممن يتقصَّدونهم بالشر والسوء!!.

والأقوال في هذا الباب كثيرة وكثيرة جدًّا، سواء من علماء السنة، أو من طلاب العلم السلفيين، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة!!.

وكفىٰ بمثل هذه الأقوال وهذه الشهادات والمدائح من هؤلاء العلماء الفحول دليلًا علىٰ بطلان هذه التهمة الفاجرة - تهمة المجالس السرية - التي نُسبت إلىٰ الشيخ ربيع ظلمًا وزورًا، وحُكم عليه بسببها بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، وهو المعروف عند علماء السنة جميعًا، وعند طلبة العلم السلفيين، بسلامة المعتقد وصفاء المنهج، وبالبعد عن مذهب الخوارج، ومحاربته له، وتحذيره منه، فإلىٰ الله المشتكىٰ، وبه المستعان.

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٨/ ٤٦١).

ومن عجائب هذا الزمن والفوضى العلمية فيه الهجوم على علماء السنة بلا بينة ولا برهان.

ومن عجائب هذا الزمن، ومن الفوضىٰ العلمية فيه؛ أن يُهجَم علىٰ عالم من علماء السنة، وعَلَم من أعلامها، شهد له كل من عرفه من أهل العلم والسنة؛ شيوخه وأقرانه وإخوانه وطلابه، وغيرهم، شهد له القريب والبعيد من المنتسبين للسنة؛ شهد له الجميع بسلامة المعتقد وصفاء المنهج، شهدوا له بالقوة في العلم والرسوخ فيه، شهدوا له بالقوة في التمييز بين مذهب أهل السنة والمذاهب المخالفة له، شهدوا له بأنه من أعرف الناس بمذهب الخوارج، ومن أشدِّهم عليه، وأحرَصِهم علىٰ محاربَتِه، وصرفِ الناس عنه، شهدوا له بهذا كله، وبتحذيره من السرِّية والتخفي، ومن الأحزاب والجماعات القائم منهجها علىٰ السرِّية والتخفي.

ثم هو علىٰ الرغم من كل هذه الشهادات له حَفِظَهُ اللَّهُ من علماء السنة، ومن أهل السنة؛ إلا أننا قد وجدنا من يَهجم عليه، ويطعن فيه، وفي دينه وأمانته، فيتهمه بالسرِّية والتخفي، وبإقامة المجالس السرية، وبأنه لا يرىٰ لحكام المسلمين بيعةً، وأنه يتدخل في شئون الدول، ويُؤمِّر عليها الأمراء، إلىٰ غير ذلك من الترهات، يقولون بهذا كله ويقررونه بلا دليل ولا برهان، ودون خوف من الله، ولا حياء من عباد الله عَزَّوَجَلَّ.

اتهموه بهذه الاتهامات الفاجرة مع كل ما بذله من جهود جبارة وموفَّقة لنشر الدين الصحيح، ولحماية المعتقد الصحيح، ولتجنيب المسلمين عقائد أهل الزيغ والضلال.

اتهموه بهذا كله، ثمَّ حكموا عليه – بعد ذلك - بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، وأخذوا يبثون ذلك وينشرونه بين المسلمين؛ تحذيرًا منه، وتنفيرًا عنه وعن منهجه، وعمَّا يحمله من الشريعة والحق، وقد ظلموه وافتروا عليه حَفِظَهُ اللهُ، وصدق الله عَزَّوَجَلَّ إذ يقول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ويقول: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٣٧].

اتهموه حَفِظَهُ اللهُ بكل هذه الاتهامات، وبراءته منها ومن هذا المسلك الرديء؛ أمر يدركه كل من تأمل حاله، وعرف ما هو عليه من الدين الحق، ومن الدعوة إلىٰ الحق، ومن التمسك بالمنهج الحق.

وبهذا نعلم ويعلم كل طالب للحق، ومتبع له؛ بأن مثل هذه الاتهامات الفاجرة لا تَصدر عن سلفيٍّ أبدًا، وإنما تَصدر عن أحد رجلين:

إما رجل من أهل الأهواء والبدع، ينتصر لحزبه وجماعته، بغضًا منه لِما يحمله الشيخ ربيع من المنهج الحق، الذي يخالفه فيه هو وحزبه وجماعته، أو لِما ناله هو وحزبه من سهام سلفية رماهم بها الشيخ حَفِظَهُ اللهُ؛ فأبطل مناهجهم وأفكارهم الفاسدة.

وإما رجل من أهل الجهل والسفسطة؛ يَهرف بما لا يعرف، سمع أهل الباطل يقولون شيئًا فقاله، وسمعهم يطعنون فيه حَفِظَهُ اللهُ؛ فطعن فيه معهم، ولسان حاله يقول:

إذا قالـــت حَـــذامِ فصـــدِّقوها ... فـــإن القـــول مـــا قالـــت حَـــذامِ

وكل هؤلاء الذين نسبوا للشيخ ربيع هذا الضلال، سواء كانوا من أهل الأهواء والبدع، أو كانوا من أهل الجهل والسفسطة، كلهم؛ أقل ما يُقال فيهم؛ بأنهم قد فقدوا عقولهم، أو خرجوا عنها، وأنهم قد خالفوا المعروفات الواضحات، إذ النهي عن السرِّية والتخفي، وإقامة المجالس السِّرية؛ ضدان لا يجتمعان، كما أن القول بعدم البيعة لحكام المسلمين، والدعوة للسمع والطاعة لهم بالمعروف، والمنع من الخروج عليهم، ومن منازعتهم، ضدان لا يجتمعان أيضًا، وهلم جرًّا.

وبهذا تبطل كل هذه الاتهامات الباطلة التي اتهموه بها، وهو إن دل علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ أنها اتهامات ساقطة، لا تصدر من عاقل، ولا يُصدِّقها عاقل.

بل ويلزم كل من اتهم الشيخ حَفِظَهُ اللهُ بمثل هذه المجالس، وهذه السرِّية والتخفي؛ وغير ذلك من الاتهامات، أن يثبتها بأدلة صحيحة واضحة صريحة، لا تحتمل التأويل، ودونه وإثبات ذلك خرط القتاد.

فكلنا يعرف الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ، وثباته علىٰ الحق والسنة، ودعوته إلىٰ الحق والسنة، وكلنا يعرف تصدِّيه للبدع وأهلها، أحزابًا كانت أو جماعاتٍ أو أفرادًا، وأنه بسبب هذا التصدي، وهذا التحذير من الباطل وأهله، ومن مسالكهم التي يسلكونها؛ قد عاداه المنحرفون الضالون بجميع طوائفهم، ومع اختلاف مناهجهم، ومشاربهم، ومدارسهم، وتوجهاتهم.

❁ تنكر الطاعنين في الشيخ ربيع لفضله واضح ظاهر.

وهذا أمر ظاهر، لا ينكره إلا مكابر حقود جَحود، كمن تنكَّر لفضله حَفِظَهُ اللهُ، وذهب ينسب الفضل لأهل السنة عامة في كشف حال بعض أهل البدع ممن كان

للشيخ ربيع الفضل بعد الله عَزَّوَجَلَّ في كشف ما عندهم من بدع وانحرافات، فقال كما في مقال: «تكفير سيد قطب المستمر»:

«من المعلوم اليوم بوضوح قبح اعتقاد سيد قطب وطعنه في أصحاب الرسول ﷺ ورضوان الله عليهم وتكفيره للمجتمعات الإسلامية ووصف دولها وولاة أمورها بالجاهلية مطلقًا وجعل أصل الدين الذي يقوم عليه ولا يقوم علىٰ غيره هو الخروج علىٰ الأمراء الذي سماه حاكمية وغير ذلك من شناعاته وطوامِّه التي أثمرت ثمارًا سيئة دفع المسلمون أثمانها من الدماء، فهذا بفضل الله ثم بفضل بيان أهل السنة صار واضحًا لأكثر المسلمين بحمد الله».

ومن تأمل هذه الطريقة التي تناول بها صاحب المقال هذا الموضوع، وتأمل هذا التنكر والجحود لصاحب الفضل الحقيقي بعد الله عَزَّوَجَلَّ، وكيف تعامل معه؛ مع علمه بفضله في هذا الباب، وعلىٰ مرأىٰ ومسمع من حزبه وأعوانه، دون أن ينكر عليه أحد منهم، بل زادوا الطين بلة، إذ مدحوه وأثنوا عليه وعلىٰ مقاله، مع علمهم ومعرفتهم جميعًا بتنكره في هذا المقال لصاحب الفضل الحقيقي، وبجحوده له ولفضله.

أقول: من تأمل هذه الطريقة لعلم يقينًا بأن هذه المجموعة قد تواطأت علىٰ الشر، وأن أصحابها قد اجتمعوا علىٰ الشر، وهذا واضح، فبدلًا من أن ينكروا علىٰ صاحبهم تنكره وجحوده المتعمَّد لفضل الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، أخذوا يمدحون صاحبهم، ويثنون عليه، دون التفات منهم إلىٰ هذا التنكر والجحود، ولا إلىٰ النيل من الشيخ ربيع واتهامه بمثل هذه الاتهامات الفاجرة؛ التي لا يقبلها دين ولا عقل، والتي كانوا هم أنفسهم يحاربونها، ويقررون خلافها.

وهذا إن دل علىٰ شيء فإنما يدل دلالةً ظاهرةً واضحةً علىٰ تواطئهم جميعًا علىٰ هذا الشر، وعلىٰ هذا العداء للشيخ ربيع والنيل منه، وهو أمر مبثوث ومنتشر في وسائل التواصل؛ تويتر وغيره، لا يحتاج من أراد الوقوف عليه إلىٰ كثير عناء.

بل ويدل دلالةً ظاهرةً واضحةً علىٰ أن الأتباع في هذه المجموعة قد سلَّموا تسليمًا تامًّا لمن يقودهم ويوجههم، وعطلوا عقولهم خِدمةً لهؤلاء القادة، وانقيادًا لأوامرهم، ولأفكارهم وآرائهم، وهو ما حملهم علىٰ أن يُعرِضوا إعراضًا تامًّا عما نال الشيخ ربيعًا من ظلم وافتراء، وأن يتركوا ما كانوا يعرفون ويقولون ويقررون قبل هذا التغير، وهذا التحول من حال إلىٰ حال، تجاه الشيخ ربيع، وما هو عليه من قوة في السلفية، ومن ثبات عليها، ورسوخ فيها، وهذا أمر يدركه كل من عرف هذه المجموعة، وكيف تُدار فيها الأمور[1].

وتَنكُّر صاحب هذا المقال لجهود الشيخ ربيع، وجحوده لها، ونصب العداء له، أمرٌ يُدركه كل من تأمَّل هذا المقال وما قرره صاحبه فيه بتجردٍ وإنصاف، وكان معه من العلم ما يعرف به سابق المتكلم ولاحقه في الأمر نفسه، إذ لابد

(١) ومما يُعجَب له – حقيقةً – أن هذه المجموعة من أكثر الناس دندنةً علىٰ ذكر فضل المحسن علنًا، يَعرف ذلك عنهم، بل ويصل إلىٰ معرفته، كل من ينظر في أقوالهم وما يقررون، إلا أن المحسن عندهم هو من يحسن إليهم في دنياهم، ويدفع لهم مالًا، هذا الذي يظهر من طريقتهم في التعامل مع أهل الإحسان الحقيقي لكل من سواهم، وقد قال رسول الله ﷺ مُخاطبًا أصحابه: «**فضل العالم علىٰ العابد، كفضلي علىٰ أدناكم**»، وهذا القول من القوة بمكان لمن تأمَّله، إذ جعل النبي ﷺ فضلَ العالم علىٰ العابد، فضلًا عن غيره، من اللاعبين، اللاهين، الساهين، ثم جعل هذا الفضل بمنزلة فضله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ علىٰ أدنىٰ رجل من أصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وقد عُرف فضل الشيخ ربيع علىٰ رؤوسهم وقادتهم بما لا يستطيع الواحد منهم أن ينكره!!.

وأن يظهر لمن عرف حال المتكلم، وما كان يقوله ويقرره في هذا الباب قبل الخلاف الأخير؛ بأن هذا المتكلم قد نطق بما نطق به، وتنكَّر لفضل الشيخ ربيع عن قصدٍ وإرادة، وعن تعمدٍ لهذا الفعل، لا عن جهل، ولا عن سهوٍ وغفلة، وهذا أمرٌ يُدركه كل من تجرد للحق، وتحلىٰ بالإنصاف.

وقد عُرف هذا عن صاحب المقال لسنوات طويلة؛ فقد كان قبل هذا الخلاف الأخير مع الشيخ ربيع؛ يقرر الحق فيه بكل أريحية، وينسب الفضل للشيخ ربيع بكل صراحةٍ ووضوح، مما يجعلنا علىٰ يقين بأنه يعلم علم اليقين بأن الشيخ ربيعًا هو صاحب الفضل الحقيقي في هذا الميدان، وأنه هو من جد واجتهد في كشف حال هؤلاء المخالفين المنحرفين، وفَضْحِهم علىٰ رؤوس الأشهاد.

وهذا أمرٌ لا يُنكره عاقلٌ، ولا طالب علمٍ صادق، وكما قيل: الشمس لا يُغطيها المنخل، فمن أظهر خلاف ما كان يعتقد ويُقرر، فلابد وأن يظهر أمره وينكشف؛ عاجلًا أم آجلًا، والله عَزَّوَجَلَّ يمهل ولا يهمل، وصدق الله القائل: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

وفي تفسيرها، قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٩٣هـ):

«ذكر جَلَّ وَعَلَا في هذه الآية الكريمة: أنه لو عاجل الخلق بالعقوبة لأهلك جميع من في الأرض، ولكنه حليم لا يعجل بالعقوبة؛ لأن العجلة من شأن من يخاف فوات الفرصة، ورب السماوات والأرض لا يفوته شيء أراده. وذكر هذا المعنىٰ في غير هذا الموضع، كقوله في «آخر سورة فاطر»: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ﴾ [فاطر: ٤٥] الآية، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ

ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨] الآية، وأشار بقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١] إلىٰ أنه تعالىٰ يمهل ولا يهمل. وبيَّن ذلك في غير هذا الموضع، كقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢] وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [العنكبوت: ٥٣]»[1].

وقد رأينا من حال صاحب المقال نفسه، ومن تقلباته، وقد تحول من حال إلىٰ حال، فأظهر خلاف ما كان يعتقد ويُقرر، وبوضوحٍ تام، لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ مسكة من عقل، إذ كان هو ومجموعته قبل هذا الخلاف الأخير مع الشيخ ربيع، وقبل هذه الجرأة الأخيرة التي هجموا بها عليه، وعلىٰ غيره من إخوانه علماء السنة؛ يقول ويُقرِّر، كما في مقال: «ربيع وميزان الذهب»:

«لا أعجبُ من شيخنا الربيع حَفِظَهُ اللهُ في جانب الصدع بالحق، ونقض الباطل، وجهاد البدع مرارًا وتكرارًا حتىٰ نجحت مهمته الشريفة في جعل «سيد قطب» مَعرَّة مُتممة لتاريخ رؤوس البدع».

ويقول كما في مقال: «ربيع السنة وخريف عبد الخالق»:

«الشيخ ربيع أحيا سُنَّة الردود علىٰ أهل البدع، ثم وقف مع بعض الأعيان مثل عبد الخالق وسيد قطب وكَتَبَ في هؤلاء الأعيان، وأحيا هذا المذهب الذي كادت الجماعات أن تردمه؛ فكتب حفظه الله تعالىٰ في ميزان أهل السنة في نقد الرجال والطوائف».

وهذان القولان من تأملهما حق التأمل، ثم ألحق بهما المقال السابق؛ الذي

(١) أضواء البيان (٣/ ٢١٦).

تنكَّر فيه صاحبه لفضل الشيخ ربيع وجحَده، ولم يكن لاسمه ذِكرٌ عنده، لظهر له الأمر وانكشف، ولأيقن بأن الإعراض عن ذِكر الشيخ ربيع، وعن وضع اسمه في المقال، لم يأتِ من فراغ، وإنما هو أمرٌ مقصودٌ ومُراد، قد هُيئ له مسبقًا، ودُبِّر بليلٍ كما يُقال، ولا أدل علىٰ ذلك مما رأيناه من سابق صاحب المقال ولاحقه، مما هو واضحٌ لكل من يبصر الأشياء، وقد سَلِم من الأهواء.

فقد كان المدح والثناء والفضل منسوبًا إلىٰ الشيخ ربيع وحده؛ قبل هذه الفتنة الأخيرة، وقبل عداء المجموعة له، ثم بعد أن اختلفوا معه، وعادوه، انقلب الحال، وتغيرت عندهم الأمور، وصار المدح والثناء والفضل يُنسب إلىٰ أهل السنة كافة، دون أن يُذكر الشيخ ربيع بشيءٍ ولو تلميحًا.

هذا مع علم صاحب المقال، ومجموعته التي ينتسب إليها، وتيقنهم جميعًا؛ بأن الشيخ ربيعًا هو صاحب الفضل الحقيقي في هذا الباب بعد الله عَزَّوَجَلَّ، كما هو ظاهر من أقوالهم، وسيأتي زيادة توضيح وبيان لهذا الأمر في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ.

أما ما يخص تنكُّر صاحب المقال أو مجموعته لفضل الشيخ ربيع أو جحودهم له، فعندنا معشر السلفيين لن يغير من الأمر شيئًا، فكلنا يعرف الشيخ ربيعًا، ويعرف فضله، وكلنا يعلم ويشهد بأنه صاحب الفضل الحقيقي بعد الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الميدان، وبأنه هو من بذل قصارىٰ جهده في كشف هذه الأمور، وفي بيانها وتوضيحها للسلفيين خاصة، ولأهل السنة عامة، كلنا يعرف هذا عنه، ويشهد ويُقر له به، وإن رغمت أنوف أعدائه، والمتنكِّرين الجاحدين لفضله.

تناقضات الطاعنين في الشيخ ربيع واضحة جلية.

ومما يقوي هذا الجانب عندنا معشر السلفيين؛ ما رأيناه من تناقضات الطاعنين في الشيخ ربيع وتقلباتهم فيما يقولون ويقررون، فهم بسبب عدائهم له؛ نسفوا كل أو جُل ما كانوا يقولونه ويقررونه قبل هذا العداء، وقبل إرادتهم إسقاطه وغيره من علماء السنة، مما يجعل العاقل المنصف، ومن كان منضبطًا في اعتقاده ومنهجه؛ ينزعج انزعاجًا شديدًا لمثل هذه التناقضات والتقلبات إذا ما رآها ماثلة أمامه، خاصة إذا أتبعها صاحبها بالنيل من عالم من علماء السنة؛ المعروفين بصحة العقيدة وسلامة المنهج، أو أتبعها بظلم وافتراء علىٰ أحد من عباد الله عَزَّوَجَلَّ.

ومثل هذه التناقضات والتقلبات إذا ما رآها السني السلفي، أو غيره ممن يريد الحق ويخشىٰ علىٰ نفسه الوقوع في الظلم ماثلة أمامه، فلابد وأن تحمله علىٰ البحث وتحري الحقائق، ليسلم علىٰ نفسه من الظلم والافتراء، وليحكم بالعدل إذا ما دخل في أمر من الأمور، وحكم فيه.

وهذا وللأسف ما لم نرَه في هذه المجموعة مع كثرة التناقضات والتقلبات فيها، لم نرَه لا في تعامل هذه المجموعة مع تناقضات وتقلبات شيوخهم في مقالاتهم، وتقريراتهم، ولا في تناقضات وتقلبات المنتسبين لهذه المجموعة والمتأثرين بها في تعاملهم مع الشيخ ربيع، وتلقيهم لخبر اتهامه بالسرية والتخفي وسلوك مسلك الخوارج، وهذا وحده كافٍ لمعرفة ما عليه هذه المجموعة من الضلال.

وفي الحديث كما في الصحيحين وغيرهما؛ عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ:

«**انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان**

مظلومًا، أفرأيت إذا كان ظالمًا كيف أنصره؟ قال: تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره».

ومن المعلوم والمعروف عند السلفيين بداهة، ومما هو متفق عليه بينهم؛ أنه ما لم يكن يومئذٍ دينًا ومعروفًا وحسنًا، لا يكون اليوم دينًا ومعروفًا وحسنًا، والعكس بالعكس، فما كان يومئذٍ دينًا ومعروفًا وحسنًا، فإنه لا يصير اليوم منكرًا وباطلًا وسيئًا؛ مما يضطرنا إلىٰ أن نتحاشاه ونستحي من ذكره، ورحم الله خالدًا، مولىٰ أبي مسعود، إذ يقول:

قال حذيفة لأبي مسعود: «إن الضلالة حق الضلالة؛ أنْ تَعرِف ما كنت تُنكِر، وتُنكِر ما كنت تَعرِف، وإياك والتلون في دين الله؛ فإن دين الله واحد»[(١)].

وقال عامر بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ابتدع رجل بدعةً؛ إلا أتىٰ غدًا بِما كان يُنكِره اليوم»[(٢)].

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يزال العبد مستورًا حتىٰ يرىٰ قَبيحَه حَسنًا»[(٣)].

وهذا أمر متفق عليه بين السلفيين، كلهم يقوله ويقرره، إذ من المعلوم أن كل من خالف السنة تَناقَض، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، إذ يقول:

«وكل من خالف الرسول فلابد أنه يَتناقَض؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (١ / ١٧٤)، أثر رقم: (٥٧٢).

(٢) الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (ص: ١٤٨)، أثر رقم: (٨٣).

(٣) الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (ص: ١٤٨)، أثر رقم: (٨٥).

ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]»[١].

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما قال وقرر، إذ من المعلوم أن كل من خالف منهج أهل السنة والجماعة ومذهبهم؛ الذي اتفقوا عليه وساروا عليه وسلكوه، وخرج عنه، فقد خالف الرسول ﷺ، شاء أم أبىٰ، وسواء كانت هذه المخالفة في باب الأسماء والصفات، أو في باب الرسل والأنبياء، أو في باب الأولياء، أو في باب التعامل مع العلماء، أو في باب التعامل مع الأمراء، أو في غير ذلك من أبواب الشريعة.

إذ من المعلوم أن منهج أهل السنة والجماعة ومذهبهم لا يكون إلا حقًّا، وقد عصم الله عَزَّوَجَلَّ إجماعهم عن الخطأ والزلل، فحاشا أهل السنة والجماعة أن يجتمعوا علىٰ ضلالة، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، إذ يقول: «كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه لا يكون إلا حقًّا موافقًا لما في الكتاب والسنة»[٢].

إرادة الشر في الشيخ ربيع من الطاعنين فيه أمر واضح جلي.

إن إرادة الشر في الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ من هذه المجموعة أمر ظاهر، وهو من الوضوح بمكان، يراه الأعمىٰ قبل البصير كما يقال، ولا ينكره إلا مكابر حقود جحود، أو جاهل؛ لا يميز الحق من الباطل، ولا يفرق بين المتناقضات والمختلفات.

ولو لم يكن إعراض هذه المجموعة عن ذِكر الشيخ ربيع والتنكُّر لفضله أمرًا مقصودًا لهان الخطب، ولَما التفتنا إليه، ولكنه وللأسف؛ قد سَبقَه وتَبعَه ما فيه دلالة واضحة علىٰ إرادة الشر بهذا العالم الجليل، بل وبغيره من علماء

(١) بغية المرتاد (ص: ٣٩٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٠).

السنة، كما سيظهر لقارئ هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ.

ومما يؤسف له حقيقةً أن الدعوة السلفية قد ابتليت بأناس أهل ظلم وافتراء، وأهل فجور في الخصومة، الواحد منهم إذا خاصم فجر، فتبعه من معه علىٰ هذا الفجور في الخصومة، وتواطأوا جميعًا عليه، وهو أمر لا ينكره عاقل قد عاين الساحة الدعوية، وعرف ما يدور فيها، وما صدر من هذه المجموعة تُجاه الشيخ ربيع، وما الذي حملهم علىٰ مثل هذا الفعل الشنيع الذي فعلوه، والذي نال علماء السنة بسببه، وبسبب تواطئ هذه المجموعة علىٰ الشر ما نالهم، وطُعن فيهم بسبب ذلك، وذلك كله باسم السلفية، والدفاع عن السنة، وتصحيح دعوة العلماء - علىٰ ما تزعمه هذه المجموعة - والله المستعان[1].

(١) وصدق شيخنا العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في وصفه لهؤلاء المتعصبة الظالمين المفترين، وفي بيانه لفساد مسلكهم، وما هم عليه، حيث قال: «وحيث أن الكلام عن القلوب، فسأتحدث بما أستطيع عمَّا تحدث الله ورسوله عنها، وما وصف الله به هذه القلوب:

فهناك قلوبٌ مؤمنةٌ، سليمةٌ، منيبةٌ إلىٰ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، تخشىٰ الله، وهناك قلوبٌ قاسية، وهناك قلوبٌ مُغَلَّفة، وهناك قلوبٌ في أكِنَّة، والله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يَفتح مَغالِق هذه القلوب إذا شاء الهداية لمن شاء من عباده، ويَقمص ويَضرب الأقفال والأغلال علىٰ قلوب من أراد الله له الهوان والعذاب - والعياذ بالله - في الدنيا والآخرة.

سأتحدث، أذكر بعض الآيات وما يحضرني من حديث رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في وصف هذه القلوب: الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وصف المؤمنين؛ في أول سورة البقرة، ووصف قلوب المنافقين، ووصف قلوب الكافرين، في أول هذه السورة، فبيَّن أن هذا الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يتطرَّق إليه الشك والريب، تهتدي به قلوب المتَّقين المؤمنين، وذَكَرَ صفات هؤلاء المتقين المؤمنين؛ بأنهم يؤمنون بالله، ويؤمنون بالغيب، وو .. إلىٰ آخره، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقال عن الكافرين: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٧]، فختم الله علىٰ قلوب الكافرين، فلا تهتدي بهذا الكتاب، ولا تقبل الحق، =

=

ولا يخرج منها الباطل؛ الذي غرسه الشيطان في نفوسهم، وتحدَّث عن المنافقين فقال: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، والعياذ بالله.

فمن أسباب هذا النفاق: الكذب، تمكَّن الباطل من قلوبهم، فأنهكَها وأمرَضَها، فأصبحت لا تَقبل الحق، من أدوائها: الكذب، ولهذا يجب علىٰ المسلم أن يتحرَّىٰ الصدق حتىٰ يُكتَب عند الله صدِّيقًا، ويجب أن يتجنَّب الكذب؛ لأن الكذب من صفات المنافقين، كما بيَّنت هذه الآية، وكما بيَّن رسول الله ﷺ علامات المنافق: «**إذا حدَّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»، فَجَرَ، ويقول الكذب، هذه من صفات المنافقين؛ من كتاب الله، ومن سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ويا إخوة: هذه والله مذاكرة لنستفيد، يَظن بعض الناس، يَتحسَّس، كلما يتكلم مسلم ويَصِف المسلمين وإذا بهم يتحسَّسون، والله يَقصدنا!، والله يَعنينا!، فلنتَّقِ الله يا إخوتاه، وليَستفِد بعضنا من بعض، ولنُحسِن الظن ببعضنا، ولنترك التُّهم التي هي من أخلاق المنافقين، نترك هذه الأخلاق الرذيلة، نتحرَّىٰ الصدق، ونتحرَّىٰ العدل، ونتحرَّىٰ الإنصاف، ونُربِّي أنفسنا وأبناءنا علىٰ الصدق، وعلىٰ حب الحق، وعلىٰ نصرة الحق، نوالي فيه ونعادي فيه، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، هذا الصنف يَكتب الله في قلوبهم الإيمان كتابةً لا تُمحَىٰ، هذه من فوائد الولاء في الله، والحب في الله، والبغض في الله.

وقد يكتب الله النفاق والخُبث والشر في نفس من يُوالي في الشيطان، ويُعادي في الشيطان، ويُعادي من أجل هواه، ويُوالي من أجل هواه، وهذه الظاهرة الآن متفشِّية، فيجب أن نعالج أنفسنا من أمثال هذه الظواهر المهلكة المدمِّرة للعقيدة والخُلق، هؤلاء كَتب الله في قلوبهم الإيمان بسبب حبهم لله، حبهم الصادق لله عَزَّوَجَلَّ، يدفعهم ألا يُحبُّوا أعداء الله؛ ولو كانوا أقرباءهم وعشائرهم وإخوانهم وأمهاتهم ... إلىٰ آخره؛ لأنهم أَحبُّوا الله بصدق، ليست دعاوىٰ، فهذه من علامات الصادقين، وعلامات الكاذبين، فالصادق الذي يحب الله بصدق، والمؤمن الصادق يُحِب في الله، ويُبغِض في الله، ولهذا قال رسول الله: «**أوثق عُرىٰ الإيمان الحب في الله والبغض فيه**».

نحن نجد الآن أناسًا يَتولَّون أهل البدع والضلال ولو سَبُّوا الأنبياء، ولو سَبُّوا الصحابة، ولو كفَّروا الأمة، يَتولَّونهم ويَستميتون في الذب والدفاع عنهم، ويعادون أهل السنة والحق من أجل أهل البدع الكبرىٰ والضلال.

فهل هؤلاء صادقون في دعاوىٰ الإيمان؟!.

=



=

فاتقوا الله أيها الإخوة في أنفسكم، لأن التعصب الأعمىٰ دفع كثيرًا من الناس إلىٰ أن يحارب الحق، يَعرف أن فلانًا علىٰ الحق، ويَكتب الحق، ويَصدَع بالحق، فيعاديه من أجل ماذا؟! من أجل أهل الباطل! ومن أجل الباطل! فيُصبِح من الذين يَصدُّون عن سبيل الله ويَبغونها عِوجًا! ...

ومع الأسف: ظاهرة خطيرة جدًّا في المتدينين، في الملتزمين، تجد هذا البلاء الفتَّاك؛ الذي يفتك بالدين، ويفتك بالعقيدة، ويفتك بالأخلاق، وترتَّب علىٰ هذا إشاعات الكذب والافتراءات التي لا تَصدُر إلا من قلوب مغلَّفة، مريضة، كما وصف الله قلوب المنافقين المرضىٰ، فلنعالج أنفسنا من هذا الداء، واللهِ؛ أولىٰ بالعلاج من أمراض الإيدز! والأمراض الفتاكة الأخرىٰ!، هذا المرض يفتك بالإيمان، ويفتك بالعقيدة، ويمزِّق المجتمع، ويجعل الولاء والبراء في الشيطان، لا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، يجعل الولاء والبراء للشيطان، وإن كان لفلان وفلان؛ فمآله أنك عبدٌ للشيطان، توالي فيه، وتعادي فيه، وتحارب من أجله الحق، وتنصر من أجله الباطل، فلنتق الله في أنفسنا، ولننظر أين نحن؟ هل نحن ممن وصفهم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كما قال إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَا تُخۡزِنِي يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء: ٨٧-٨٩].

انظر يا أخي: قلبك سليمٌ أو مريض؟! قلبك حيٌّ أو ميت؟!، فأحيه بالحق، واطلب الحق من كتاب الله ومن سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، واجعل الحق ضالتك، خُذه من أي شخص كان، ولا نكون مثل اليهود - والعياذ بالله - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٩١] ...

بعض الناس الآن لا يقبل إلا ما جاء من فلان وفلان، أما إذا جاء من غيره يَرده، ويَحكم عليه جزافًا بأنه باطل، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يطلب التبيُّن ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، تَبيَّن، تَثبَّت، يعني: كلامٌ تَأخذُه وتَنشُره قبل أن تَتبيَّن من حقيقته! أنت نَشَّارٌ للكذب! الإشاعات الكاذبة حالت بين كثير من الشباب وبين الحق، ودفعتهم إلىٰ الباطل، وإلىٰ تَولِّي أهل الباطل، وإلىٰ نصرة أهل البدع الكبرىٰ، لا أقول: البدع الصغرىٰ، الإشاعات الكاذبة والافتراءات ضد أهل الحق؛ شَوَّهت جمال الحق، وحالت بين الناس وبين الحق، وصَدَّتهم عن سبيل الله، فأصبحوا لا يَقبلون الحق إلا من فلان وفلان، حتىٰ لو كان كلام فلان باطلًا جعلوه حقًّا!، هذا مرضٌ فتَّاكٌ يا إخوتاه؛ هذا هو مرض القلوب، هذا هو مرض القلوب الذي يجب أن تحتشد القوىٰ كلها للعلاج؛ لعلاج هذا المرض الفتَّاك.

والله أبناء البوسنة يُدمَّرون بأسلحة الأعداء، أهون واللهِ من القتل بأسلحة الباطل، واللهِ أهون من قتل النفوس، ومن قتل القلوب، الذي يُقتَل مسكينٌ مظلومًا نرجو له الجنة، لكن الذي يموت قلبه والحق
=

=

أمامه، الحق بين يديه وهو يَفِر منه، ويركض وراء الباطل، ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩]. انظر هل قلبك سليم؟! القلب السليم هو الذي يحارب الشرك، ويرفض الباطل، ويقبل الحق، ويرد الباطل بكل قوة، هذا قلبٌ سليم، فإذا رأيت نفسك أنك تقبل الحق ولو من يهودي، أو نصراني، أو مسلم، تقبل الحق، رائدك الحق، بُغيتك الحق، فوالله قلبك سليم، وعقلك سليم، وإن رأيت نفسك أنك ترفض الحق إذا جاء من جهة معينة، وتقبل الباطل إذا جاء من جهة معينة وتجعله حقًّا، فاعلم أن قلبك مريض!؛ لأن الذي يقابل القلب السليم القلب المريض، الذي يتقبَّل الباطل، ويُعشِّش فيه الباطل، ويسرح ويمرح فيه الشياطين، وتَنفُر منه الملائكة فلا تُسدِّده، وتوسوس فيه الشياطين؛ فينقاد لهذه الوساوس، هذا القلب المريض يجب أن يُعالَج!!، وفي هذا القرآن شفاءٌ للناس، شفاءٌ لأمراض القلوب، وأمراض الأبدان، فلنعالج أنفسنا بهذا القرآن، ونُربِّي أنفسنا علىٰ عقائده، وعلىٰ الرجولة، وعلىٰ حب الصدق، والحق، والولاء فيه، والبراء من الباطل وأهله ولو كانوا آباءنا أو أبناءنا أو إخواننا أو عشيرتنا، هذا القلب السَّليم؛ القلب المُنيب؛ هو نفسه، لكن تأتي العبارات تختلف، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ۝٣٢ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٣١-٣٣]، القلب المنيب: الرَّجَّاع إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، الأوَّاب إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فانظر لنفسك، والله لا ينفعك مالٌ ولا بنون يوم القيامة، ولا أصدقاء ولا غيرهم، ما عندك إلا سلامة القلب، هي التي ستنفعك يوم القيامة، سلامة هذا القلب، وإنابة هذا القلب إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، هذا من يأتي بقلب منيب تُقَرَّب له الجنة، ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾ [ق: ٣١-٣٢]، حافظٌ لحدود الله، ملتزمٌ بحدود الله، ملتزمٌ بأوامر الله، مبتعدٌ عن مناهي الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، محافظٌ علىٰ طاعة الله وعلىٰ حقوق الله في الدرجة الأولىٰ، وعلىٰ حقوق العباد، يَحترم أعراضهم؛ فإن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرامٌ عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، إذا أنت تدافع عن الحق فبيِّن صاحب الباطل، وتكلَّم فيه، فهذا جهاد، أما أن تفتري علىٰ المسلم وتنتهك عِرضه؛ فهذا من أشد الحُرُمات! كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، هذا قاله رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حجة الوداع، ليُقَرِّر حُرمة المؤمن، حُرمة المؤمن أعظم عند الله من حُرمة الكعبة، ما هي سهلة حُرمة المؤمن!، لا نستهين ونستخف بأعراض الناس!، إذا كان مبتدعًا، ضالاًّ، كافرًا، مشركًا، فيه خطر علىٰ الناس، واللهِ بَيِّن، هذا من الجهاد؛ بشرط أن تُخلِص لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، لا لهواك، فإذا كان لهواك ولشفاء غليل حقدك، فهذا لا يَصدر من قلبٍ سليم، والله لو كنت علىٰ الحق وأنت تريد أن

=



=

تشفي قلبك وغليل حقدك من إنسان، لكان هذا خطرٌ عليك، وكان هذا دليلًا وبرهانًا أنك فاسد القلب، فالجهاد في سبيل الله بالسيف والسنان والقلم والبيان يحتاج إلىٰ إخلاص، والله لو استُشهِد في سبيل الله، وقُطِّع إِرَبًا إِرَبًا وهو لا يريد بهذا الجهاد في سبيل الله؛ لكان من أهل النار، ولو أنفق مثل جبال الدنيا ذهبًا وفضة وهو لا يريد وجه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لكان من أول من تُسَعَّر به النار.

فالإنسان في كلامه، في دعوته، في ذبه عن الحق والسنة، لا يكفي أن تقول الحق، لا يكفي، لابد أن يرافق ذلك الإخلاص وحُسن نية وحُسن قصد، لا تتكلم، لو تكلمت بالحق لهواك، ولهدف من أهدافك الدنيوية، ما تكون قد أردت وجه الله، ولا كان هذا كلامٌ صادرًا من قلب منيب، ولا من قلب سليم ...، فنحن ما نريد للشباب المسلم أن يكون فيه من هذه الطباع ومن هذه الأخلاق، نريد منهم حب الحق والرجولة والتأنِّي والتثبُّت والتعقل والاتصاف بأوصاف العقلاء، وأوصاف المؤمنين الصادقين؛ الذين يُحبُّون الحق ويُؤثِرونَه ويُضحُّون من أجله بالنفس والمال والولد، نريد شبابًا من هذا، لا نريد شبابًا فيه من هذه الصفات - والعياذ بالله - التي لا يخلو منها كثيرٌ من المنحرفين عن هَدْي الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ» (من محاضرة له بعنوان: من القلب إلىٰ القلب).

وقال: «ونحن الآن نُهيب بشبابنا الذين وقعوا في حبائل هؤلاء الماكرين الكائدين أن يتفكروا مَليًّا في مصيرهم، يتفكروا مَليًّا في الخلاص من شبكات أهل البدع والضلال، أهل البدع العَقديَّة، والبدع السياسية ...، السياسة الإسلامية تتمثل في كتاب الله، وفي سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، القرآن مليء بالسياسة الإسلامية، وكتب السنة - مليئة أيضًا - ...، سياسة الإسلام كلها عدل، وكلها إنصاف، لا تظلم مسلمًا ولا كافرًا في عرضٍ ولا في مالٍ ولا في شيء، ويكون الأمة الإسلامية قوَّامين بالحق، شهداء لله، ولو علىٰ أنفسهم، أو الوالدين والأقربين، أتجد بالله الآن كثيرًا من شبابنا الذين انخدعوا بهؤلاء، هل ترىٰ أنهم قوَّامين لله، شهداء بالقسط؟!، وإلا:

وما أنا إلا من غَزِيَّة فإن غَوَت غويتُ وإن تَرشُد غَزِيَّة أَرشُدِ

إذا وُجِدت مناصرة؛ ينصر لمن يتعشَّق، ولِمن يَتملَّك عقله، بل لِمن سَلَبَه عقله، يتعصَّب له في الحق والباطل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يجوز للمعلم أن يعلم تلاميذه علىٰ العصبية له، فينصره سواء كان علىٰ الحق أو الباطل، لا يجوز هذا، ثم لا يجوز للآخرين أيضًا أنْ لا ينصروا أحدًا إلا بعد أن يعرفوا أنه مظلوم، وأنه علىٰ الحق، لا يجوز ابتداءً أن تقف إلىٰ جانب شخصٍ تنصره بمجرد العواطف، لابد أن تعرف حقيقة ما هو عليه، إن كان ظالمًا أخذتَ علىٰ يده، ومَنعتَه من الظلم؛ ولو كان أبوك، أو
=

وهذا أمر ظاهر ومكشوف، وقد رأينا أن وجود أمثال هؤلاء المتواطئين علىٰ الشر، ودخولهم في الصف السلفي قد تسبب بوجود أُناس صار الطعن في علماء السنة عندهم سلفيةً وسنة، يتقربون به إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، فيطعن من يطعن في الأئمة الكبار: كابن باز، والألباني، وابن عثيمين، وصالح الفوزان، وصالح اللحيدان، وعبد العزيز آل الشيخ، وربيع المدخلي، وعبيد الجابري، وصالح السحيمي، ومحمد بن هادي المدخلي، ومحمد بن عمر بازمول، وسليمان الرحيلي، وغيرهم من العلماء السلفيين —رحم الله من مات منهم وغفر لحيِّهم وحفظه وأطال عمره علىٰ طاعته - دون خوف من الله عَزَّوَجَلَّ، ولا حياء من عباده المؤمنين، يطعن في عالم من علماء السنة معتذرًا لنفسه بالاعتذارات نفسها، ومستخدمًا لتبرير طعنه وافترائه الأسباب نفسها، فيزعم لفعلته المشينة بأنها باسم السلفية، والدفاع عن السنة، وتصحيح دعوة العلماء، وكفىٰ بمثل هذه التصرفات، وبمثل هذه المفاهيم الضالة وهذه الترهات انتكاسةً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا الأمر وللأسف قد رأيناه بين المجاميع وبين الشباب، وهو أمر موجود ومتداول بينهم، وقد ظهر ظهورًا جليًّا في هذه الفرية الأخيرة؛ التي افتُرِي فيها علىٰ الشيخ ربيع، واتُّهِم فيها بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، دون أن يُقدم الطاعن ولو دليلًا واحدًا صريحًا واضحًا يُثبت به طعنه.

بل مما يَعجب له العقلاء، وكل من معه ميزان يَزِن به الأمور؛ أن الأمر لم يقف عند صاحب المقال وتنكُّره وجحوده لفضل الشيخ ربيع - والذي نال عليه

=

أستاذك، أو أقرب الأقربين، وإن كان مظلومًا نَصَرتَه وإن كان عدوك، هذه الروح؛ توجد الآن في شبابنا؟!!»اهـ بتصرف يسير من محاضرة له بعنوان: (الدرر السلفية).

الإعجاب والتأييد من غالب المنتسبين لحزبه وجماعته، إن لم يكن من جميعهم - وإنما تعدَّاه إلىٰ الظلم الصريح، وإلىٰ الافتراء الواضح البيِّن، وإلىٰ البغي القبيح؛ إذ هجموا علىٰ هذا العالم الجليل، واتَّهموه ظلمًا وزورًا وبهتانًا بالسرِّية والتخفي، وبإقامة المجالس السرِّية، وحكموا عليه بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج، ثم أعادوا الكَرَّة بعد ذلك من جديد، فتواطأوا جميعًا علىٰ نصرة هذا الطاعن المفتري!![1].

فبدلًا من أن يَسقط هذا الظالم المفتري الباغي؛ الطاعن في الشيخ ربيع ظلمًا وزورًا وبهتانًا علىٰ أم رأسه، ويُرد عليه طعنه العاري عن الدليل، أسقطوا بظلمه وافترائه وبهتانه الشيخ ربيعًا، وصار الشيخ ربيع حديثَ مجالسهم، ومادةَ مقالاتهم وصوتياتهم، ولكن تلميحًا لا تصريحًا، يفهمه مَن معهم في الصف، ومَن هو مِن

(١) وقد رأينا من دفاعهم عن هذا الطاعن بالباطل ما فيه استخفافٌ بعقول السلفيين، إذ قال قائلهم: «أصلًا يا هؤلاء ما طعن الشيخ خالد في الشيخ ربيع أبدًا، وإنما أثنىٰ عليه ومدحه!!»، ثم قال معتذرًا لهذا الطاعن في الشيخ ربيع: «وكان لابد أن يُبيِّن هذا الخطأ بشيء من العبارات القوية ليُنفِّر الناس ويُنبِّه الذين يتبعون أو يوافقوا الشيخ ربيع في هذا الخطأ» (من كلمة منشورة في الإنترنت تحت عنوان): «كلمة الشيخ أحمد بازمول في الدفاع عن الشيخ خالد عبد الرحمن».

ويكفينا لإثبات طعن خالد عبد الرحمن في الشيخ ربيع حفظه الله، وإبطال دفاع أحمد بازمول عن صاحبه؛ ما قاله صاحبه: خالد عبد الرحمن نفسه في دفاعه عن الإمام الألباني، كما هو منشور عنه في شبكة الإنترنت، حيث قال: «احذروا من اتهم الألباني بأنه وافق المرجئة»، وقال: «إذا رأيت الرجل يقول الألباني مرجئ أو وافق المرجئة؛ فاحذره!، إمَّا أن يكون جاهلًا!، أو قصَد الطعن»، وقال: «لا شك أن تناول علماء السنة بمثل هذه الألفاظ؛ مما يدل علىٰ ضعف في العلم، وعلىٰ سوء في القصد».

وكفىٰ بذلك دليلًا - وبلسان الطاعن نفسه - علىٰ أن القول بأن الشيخ ربيعًا انحرف عن السنة ووافق الخوارج طعنٌ فيه، وإن استخف من استخف بعقول السلفيين، وحاول أن يدفع التهمة عن صاحبه؛ إذ لا فرق بين الشيخ الألباني وبين غيره من أئمة السنة في هذا الباب!!.

حزبهم، ومجموعتهم؛ لِمَا يدور ويُقرَّر فيما بينهم، وفي مجالسهم الخاصة، أما غيرهم فيحتار؛ ولا يدري من يَقصدون بمثل هذا الكلام، وبمثل هذه الدندنة؛ التي صارت شغلهم الشاغل، يدندنون عليها ليل نهار، بصوتيات ومقالات غامضة، لا يدري من يَقِف عليها، ويَنظر فيها أو يسمعها؛ مَن يقصدون، وعلىٰ من يتكلمون[1]،

(١) كثرت دندنة هذه المجموعة وبقوة علىٰ مسائل معينة تبنوها، كمسألة: المنع من حفظ القرآن إلا علىٰ ما جاء في أثر أبي عبد الرحمن السلمي - الذي قال فيه: «حدثنا الذين كانوا يقرءوننا القرآن: عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتىٰ يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا» - وأن من حفظه علىٰ غير هذه الطريقة فإنه مخالف للصحابة، وخارج عن هديهم، ومسألة: إخراج العلماء من ولاة الأمور، ومسألة: عدم الرجوع في النوازل إلىٰ العلماء، وأن العلماء ليس لهم أن يتكلموا فيها، وإنما المرجع فيها إلىٰ ولاة الأمور من الأمراء فقط، ومسألة: الأخذ من الكتاب والسنة مباشرة، ولا حاجة للعلماء في ذلك، وغيرها كثير، وما ذكرته فإنما هو علىٰ سبيل المثال لا الحصر.

ومن المعلوم أن كثرة الدندنة علىٰ مثل هذه الأمور لابد وأن يكون لها مغزىٰ تريد هذه المجموعة تقريره، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ إذ يقول: «والمقصود هنا أن كل عمل يعمله عامل فلابد فيه من شيئين: من مراد بذلك العمل هو المطلوب المقصود، ومن حركة إلىٰ المراد وهي الوسيلة، فلابد من الوسائل والمقاصد ...» (جامع المسائل، المجموعة السادسة ص: ٥).

ويقول: «وحينئذ يتبين أن قوله: «**إنما الأعمال بالنيات**»؛ مما خصَّه الله تعالىٰ به من جوامع الكلم، كما قال: «**بُعثت بجوامع الكلم**»، وهذا الحديث من أجمع الكلم الجوامع التي بُعث بها، فإن كل عمل يعمله عامل من خير وشر؛ هو بحسب ما نواه، فإن قصد بعمله مقصودًا حسنًا؛ كان له ذلك المقصود الحسن، وإن قصد به مقصودًا سيئًا؛ كان له ما نواه» (مجموع الفتاوىٰ ١٨ / ٢٥٤).

والسؤال: ما الذي تريده هذه المجموعة من مثل هذه المقاطع الصوتية، والمقالات، والمحاضرات؛ من مثل محاضرة: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، وغير ذلك، مما تفوهت به وسطَّرته مؤخرًا، مما لا يخفىٰ علىٰ عاقل أنها لا تريد به إلا النيل من علماء السنة، وانتقاصهم، وصرف الناس عنهم!!، وكفىٰ به ضلالًا، والله المستعان.

وما ذاك إلا لأنهم يَجبنون عن التصريح، ويعلمون بأنهم إن صرَّحوا بما يُضمرونه في أنفسهم من الشر علىٰ علماء السنة؛ سقطوا هم ومن ناصرهم علىٰ أم رؤوسهم، بدلًا من أن يُسقِطوا هؤلاء العلماء؛ الذين سعوا لإسقاطهم.

وهم بفعلهم هذا، لو تأمَّله متأمِّل منصف وتدبَّره حق التدبر؛ لوجد الجُبن ظاهرًا عليهم، وأن الحدادية وغيرهم من أهل البدع الصرحاء أشجع منهم، وأوضح منهم في إظهار مناهجهم، وما يعتقدون[1]، أما هم فجبناء؛ يَجبنون عن التصريح بما يعتقدون، وما ذاك إلا لعلمهم بفساد ما هم عليه، وفساد ما يقولون ويقررون.

---

(١) وإن كنت لأَرىٰ أن هذه المجموعة قد سلكت مسلك الحدادية في جُل ما تقوله وتُقرره مؤخرًا، إن لم يكونوا قد سلكوا مسلكهم بحذافيره، خاصة فيما يخص أهل السنة وعلماء السنة، وطريقة تلقي العلم عنهم، وإني لأُطالب العقلاء، ومن يريد الحق، ممن هو مع هذه المجموعة، وفي صفوفها، أو مَن هو مخدوعٌ بها، بأن يَعرض أقوالهم وأفعالهم وما قرَّروه مؤخرًا علىٰ منهجهم – هم أنفسهم – السابق لهذه الفتنة الأخيرة، وعلىٰ ما سطَّروه – هم أنفسهم – وسجَّلوه بأصواتهم من أوصافٍ وَصَفوا بها الفرقة الحدادية، ثم لينظر هل ثمة خلاف وفَرق بين ما قالوه هم وقرروه مؤخرًا، وقد أرادوا به علماء السنة، وبين ما وصفوا به الفرقة الحدادية بسببه.

أقول مثل هذا القول وأُصرِّح به؛ لينتبهوا لأنفسهم، وليرجعوا إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ويتوبوا إليه، وليحفظوا لأهل العلم السلفيين كرامتهم، وليعرفوا لهم منزلتهم ومكانتهم، وليربطوا المسلمين بهم، ويحثوهم علىٰ الأخذ عنهم، والاعتداد بأقوالهم وفتاويهم؛ بدلًا من هذه الكتابات المتتابعة، ومن هذه التسجيلات الصوتية بدقيقة أو دقيقتين؛ المتتابعة أيضًا بشكل شبه يومي؛ والتي يُحذِّر فيهما المسلمون من علماء السنة، ويُصرَفون عنهم، وعمَّا معهم من ميراث النبوة، ويُوجَّهون – بهذه الكتابات والصوتيات – إلىٰ الأخذ من الكتب مباشرة، أو إلىٰ الأخذ من الوحيين مباشرة، حسب زعمهم، وأذكِّرهم بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ١٨ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ١٩ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ١٨-٢٠].

وقد وجدنا لهم من العبارات ما يَجبن المتكلم بها عن التصريح بأسماء من يريد النيل منه، وهل هو من علماء السنة، أم من أهل البدع، ومن علماء البدعة، وإن كنا لنعلم يقينًا بأن مرادهم من هذا الكلام النيل من علماء السنة، لِمَا عرفناه عنهم وعن منهجهم مِن أنهم لو كانوا يريدون أهل البدع، وعلماء البدعة، لذكروهم بأسمائهم، ولم يَجبنوا، ولم يُداروا.

ومن هذه العبارات، علىٰ سبيل المثال لا الحصر، إذ كثرت عباراتهم وتلميحاتهم في هذا الباب وفشَت:

قول أحدهم: «لا يُعطىٰ العالم حق غيره، لا يُعطىٰ العالم حق النبي ﷺ في الطاعة المطلقة، ولا في أخذ قوله بغير حجة، ولا في ادِّعاء العصمة له؛ سواء ادَّعيتها بقولك، أو بحالك وأفعالك»(١).

---

(١) مَن مِن أهل العلم والسنة أعطىٰ العلماء هذا الحق؟! سمُّوهم لنا إن كنتم صادقين!، أم هي أوهام في رؤوسكم؟!، وهل يَضر العالم السني السلفي أن يوجد في الناس من يَغلو فيه، وقد غلا الناس في الأنبياء، وفي الصحابة، وفي الأولياء، وما ضرَّهم ذلك، أم أنكم تتهمون العلماء بأنهم هم من يطلب هذا الغلو – في أشخاصهم – ممن هم حولهم، ويحملونهم عليه؟!، صرِّحوا بما تعتقدون إن كنتم صادقين، وواثقين مما تدَّعون!، ويقال في بقية الأقوال كما قيل في هذا القول، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

ويكفينا في بيان بطلان ما أراده هؤلاء من هذه الأقوال؛ أن نذكر ما ذكره العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، فهو إمام عالم علاَّمة؛ وإن رغمت أنوف أعدائه وشانئيه، حيث قال:

«والعلماء إذا نقلوا نصًّا عن الله أو عن رسوله، ونقلوا فهم السلف؛ وجب قبول كلامهم؛ لأنهم – علىٰ الصحيح – من ولاة أمر المسلمين، وهم المرجع في أمور الدين، بل هم المرجع للحكام في قضايا الدين وعقائده ومناهجه، فعلىٰ الحكام – أيضًا – أن يستمعوا للعلماء ويأخذوا بما يقولون به من دين الله الحق، فلهم منزلة عظيمة في الإسلام، ولله الحمد.

وقد هوَّن من شأن هذه المنزلة العظيمة للعلماء أهل البدع والضلال، وأذنابهم المندسُّون في صفوف =



=

السلفيين، ونالوا منهم، فهناك من يندس في صفوف السلفيين؛ فيزلزل هذه المكانة في نفوس الشباب، فينصرف كثير منهم عن العلماء بسبب هذه الأساليب الخبيثة، فترىٰ المندس منهم يتلبَّس بلباس السلفية ويتحمَّس لها كذبًا وزورًا، وإذا به يُفرِّق ويُمزِّق ويَفعل ما يَعجز عنه ألدُّ الأعداء في تمزيق السلفيين، وتشتيت شبابهم، فوجب التنبُّه لهؤلاء الخصوم ومكائدهم» (اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب ص: ١٢٩).

وما سلكته هذه المجموعة هو في الحقيقة مسلك رديء من مسالك أهل البدع والضلال، فليست هي بأول من أتىٰ به وأحدثه، وهذا واضح وضوح الشمس فيما ذكره الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، إذ ذكر ما قام به حسن المالكي تقريرًا لباطله، ودفعًا لما جاء به شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحق، حيث حذَّر منه ومما ألَّفه من رسائلَ ومؤلفات بحجة أنه بشر يخطئ ويصيب، وأنه خطَّاء، إلىٰ غير ذلك من التهويلات.

ذكر ذلك عنه ثم ردَّ عليه قوله الباطل، قائلًا:

«قال المالكي (ص: ١): وكتاب التوحيد أو كتاب كشف الشبهات أو غيرهما من كتب الشيخ؛ إنما ألَّفها بشر يخطئ ويصيب، ولم يؤلِّفها ملك ولا رسول، فلذلك من الطبيعي جدًّا أن يخطئ، ولا مانع شرعًا ولا عقلًا من وقوع الأخطاء من الشيخ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، كثيرة أو قليلة، فقهية أو عقدية «إيمانية»، فإذا جوَّزنا هذه المقدمة البسيطة سهل الحوار والنقاش.

أما إن لم نُجوِّز هذه المقدمة، فهذا من الغلو الذي لا يرتضيه الشيخ نفسه، ولا المخلصون من أهل العلم، بل لعل جل دعوة الشيخ ترتكز علىٰ نقض الغلو في الصالحين، وعلىٰ هذا فعدم الإقرار بالمقدمة السابقة يُعد انتكاسةً سلفيةً خطيرة تذهب بجهود الشيخ أدراج الرياح بين محبيه وأتباعه قبل خصومه وأعدائه».

ذكر الشيخ ربيع هذا القول عنه، ثم علق عليه قائلًا:

«هذا القول معظمه حقٌّ أُريد به الباطل، فالحق منه يُقبل من العلماء الصادقين المنصفين.

أما من الجَهَلة الحاقدين؛ الذين تُكذب أعمالهم وتطبيقاتهم أقوالَهم فلا يُصدَّقون ولا كرامة، وأما الباطل فمردود، وهذا حال كتاباتك.

ومناقشاتك الباطلة الظالمة للإمام محمد تشهد عليك أقوىٰ شهادة أنك بهذه المقدمات والدعاوىٰ ما تريد بها إلا الظلم والباطل وهدم ما قام به هذا الإمام من الجهاد العظيم والتأليفات النافعة الموضحة لدين الله عَزَّوَجَلَّ عقيدةً وأحكامًا.

فلو كان عندك شيءٌ من النصح فاتجه به إلىٰ نقض كتب التشيع والرفض التي امتلأت بالكفر والكذب علىٰ

=

الله ورسوله، وعلىٰ أصحاب رسوله، وعلىٰ علماء الإسلام، وامتلأت بالغلو الذي لا يوجد عند اليهود والنصارىٰ، هذا هو العمل الصحيح المطلوب، لا أن تذهب إلىٰ مصابيح مقتبسة من كتاب الله وسنة رسوله تُصحِّح للناس عقائدهم التي أفسدها دعاة الرفض والتصوف؛ تذهب إلىٰ هذه المصابيح لتطفئها؛ ليعود الناس إلىٰ الظلمات والجهل، فهذا من أشد وأقبح أنواع الإفساد في الأرض.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، فأنت بأعمالك هذه ساعٍ في الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فمن يصدقك في هذه الدعاوىٰ العريضة.

وهل رَفْضُ السلفيين لظلمك وأباطيلك وأباطيل أسلافك وافتراءاتكم علىٰ الإمام محمد وكتبه وأتباعه يُعتبر انتكاسةً سلفية.

إن الانتكاسة كل الانتكاسة أن يقبلوا منكم هذا الظلم وهذه الافتراءات، نسأل الله أن يحفظهم وأن يثبتهم علىٰ الحق، فإنهم رغم أنوف الحاقدين أهل الحق والفرقة الناجية والطائفة المنصورة التي لا يضرها من خذلها ولا من خالفها من أمثال المالكي وأشياعه، لا يضرهم ذلك إلىٰ يوم القيامة.

والله نسأل أن يرد كيد أعدائهم في نحورهم ويعيدهم إلىٰ جحورهم».

ردَّ عليه قوله، ثم قال:

«ادَّعىٰ المالكي أنه درس خمس مجلدات من الدرر السنية وقدم ملحوظات علىٰ كشف الشبهات.

وادَّعىٰ أن نسخته السابقة عبارة عن مسودة لا تُعبِّر عن وجهة نظره، وهذا تهربٌ منه من عمله.

تحدث عن عمله الجديد ثم قال (ص: ٢):

«وعلىٰ هذا سيتضمن الكتاب عملين رئيسيين:

الأول: قراءة كشف الشبهات.

الثاني: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتبه ورسائله الأخرىٰ وهي عبارة عن نماذج من أقواله وآرائه في التكفير تستدعي المراجعة من طلبة العلم، ولا يضير الشيخ إن أخطأ فكل بني آدم خطاء».

ذكر عن المالكي قوله هذا، ثم قال بعده:

«أقول إن هذا مشروع كبير دوافعه معروفة، ويحتاج هذا المشروع إلىٰ أن تُمَد له يد العون من خصوم الدعوة السلفية ولن يعدم الأعوان من كل الاتجاهات.

وسيقف أنصار الحق لهذا الرجل وأعوانه وكل من وراءه ووراء غيره من أعداء الحق، سيقفون لهم بالمرصاد، وسيحبط الله مكايدهم وخططهم، ويهدم صروحهم بمعاول الحق، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن

وقوله: «فالعالم له حق؛ لكن أدخل بعض الناس من قديم الزمان أمورًا في التعامل مع العالم وجعلوها من حقه وهي ليست من حقه، بل هي مسلوبة مأخوذة إما من حق النبي ﷺ خاصة، وإما أن تكون من حق ولاة الأمر؛ الحاكم المسلم، الأمير، فلا يُعطىٰ حق العالم حق غيره».

وقول الآخر: «إن السلطة لولي الأمر فقط، لا للشعب، ولا للأغلبية، ولا لأهل الحل والعقد، ولا للعالم، ولا لطالب علم، ولا لجاهل، إنما السلطة للسلطان، وهو ولي الأمر الشرعي».

وقوله: «لا يجوز الأخذ والعمل بفتوىٰ العالم إذا اعْتَقَدت خطأ قوله، فالعالم خطَّاء، وليس بمعصوم، وهذه المسألة عقيدة»[1].

وقول الآخر: «ومن العجائب قول أحدهم[2]: «ومن أساليب أهل الهوىٰ

=

يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]» (انظر: دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، ص: ٦٧ وما بعدها).

(١) وهل وُجِد من يقول بهذا القول ويدعو إليه في أوساط طلبة العلم السلفيين، فضلًا عن علمائهم، أم هي أوهام في رؤوس أصحاب هذه الفرية، فإن كانوا قد وُجِدوا؛ سمُّوهم لنا، لنحذرهم، ويَحذرهم المسلمون، وصدق العلامة محمد بن هادي المدخلي حفظه الله، إذ بيَّن أن الباطل مكشوف وإن افتراه المفترون، فقال: «أما التعصب للباطل فهذا الذي ذمَّه الله، وذمَّه رسوله ﷺ، وذمَّه كل عاقل.

وأما أن الشيخ ربيعًا غير معصوم: فهل نحن في يوم من الأيام ادَّعينا لأحد العصمة بعد رسول الله ﷺ؟.

كأن هذا تحصيل حاصل؛ ما اختلفنا حتىٰ تُورد عليَّ هذه العبارة، ولكن هذه العبارة مقالةُ حقٍّ أُرِيد بها باطلٌ، أرادوا بها الطعن في الشيخ، وما يتوصلون إلا بهذه الطريقة، وإلا ما أحد مِن أهل العلم ولا طلاب العلم قال عن الشيخ ربيع أنه معصوم»(من سؤالٍ وُجِّه له في دورة علمية وهو مبثوث علىٰ شبكة الإنترنت).

(٢) لا تعجب وترعد وتزبد وتهول في استنكارك لأمر أنت أعرف بمقصدك ممن استنكره عليك بعد أن عرف مغزاك، ولو أخبرتنا بمرادكم من عبارة: «العالم ينسىٰ»، «العالم خطَّاء»، «العالم يجهل»، إلىٰ غير

=

ذلك من العبارات التي لا يختلف فيها اثنان ولا ينتطح فيها عنزان كما يقال، وقد كثرت عليها الدندنة في السنوات الأخيرة، وبعد اختلاف المجموعة مع بعض علماء السنة، وطعنهم فيهم، مع علم الجميع بها، واعتقادهم بصحتها، مما يغني عن إيرادها، فضلًا عن إكثار الكلام فيها، وكثرة الدندنة عليها.

ولْتَعلم أن السلفي الصادق الناصح النقي التقي لن يخون الدين، ولن يخون السنة وأهلها؛ لأجل فلان أو علان، ولن يبيع دينه بعَرَض من الدنيا، فيكون ممن قال النبي ﷺ فيهم: «**بادروا بالأعمال فِتَنًا كقِطَع الليل المظلم، يُصبِح الرجل مؤمنًا ويُمسي كافرًا، أو يُمسي مؤمنًا ويُصبِح كافرًا، يبيع دينه بعرض من الدنيا**»، وصدق الله عَزَّوَجَلَّ إذ يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٧ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٢٨ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٧-٢٩].

وصدق العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: «السلفي لا يبيع السنة، ولا يبيع الدعوة، ولو أُعطِي ما أُعطِي؛ فهي أفضل من المال، وأفضل من النسب، وأفضل من كل شيء»(ذكره صاحب كتاب: الإمام الألمعي ص: ٢٥٣).

فالسلفي الصادق الناصح النقي التقي مادام قد عرف مغزىٰ المتكلم وما يرمي إليه، فواجبه أن يحمي المسلمين منه، ومن شروره، وأن ينبههم علىٰ شر هذه العبارات؛ التي هي حقٌّ في ظاهرها، وفي باطنها السم الزعاف.

ولتعرف صحة هذا المسلك، وتعرف أنك مهوِّلٌ بالباطل؛ استحضر قول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ابن أبي قتيلة وقد عرف مغزاه، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذا المعنىٰ:

«فتأمل هذه الحكومة العادلة ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث، ويعدلون عن مذهبهم؛ جهلةٌ زنادقةٌ منافقون بلا ريب. ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن «ابن أبي قتيلة» أنه ذُكِر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء. فقام الإمام أحمد وهو ينفض ثوبه ويقول: زنديق زنديق زنديق. ودخل بيته. فإنه عرف مغزاه» (مجموع الفتاوىٰ ٤ / ٩٦).

وقال شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله مؤكِّدًا هذا المعنىٰ: «... أما الحدادية، لا، كل من وقع في بدعة؛ مبتدع، هم واقعون في بدع كثيرة، منها: ذمهم لأهل السنة، أحمد سمَّىٰ من يذم أهل السنة زنديقًا، قالوا: إن ابن أبي قتيلة يشتم أهل الحديث، يقول: قوم سوء، فقام غاضبًا وقال: «زنديق، زنديق، زنديق». قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأنه عرف مغزاه»؛ عرف مغزاه. فسب أهل السنة وحربهم هذا من أخبث البدع وشرها، الحدادية واقعون في البدع ويُبدِّعون أهل السنة بالظلم والكذب»(مجموع كتب ورسائل

قولهم العالم ينسىٰ!»، لا أعلم أن النسيان نُفي إلا عن رب العزة والجلال، والنبي ﷺ نَسي وقال: «**أنسىٰ كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني**»، فهذا لا يُرد عليه فقد تجاوز المسلَّمات»[1].

=

وفتاوىٰ الشيخ ربيع ١٥ / ٢٠٨).

فإن كنت ممن يَعجب فعلًا من مثل هذه الأمور، يعجب عجبًا حقيقيًّا، لا عجب تهويلٍ وصرفٍ للأنظار عن باطلِ تبنَّته المجموعة؛ فليزدد عَجبك من كثيرٍ من التناقضات التي وقعتم فيها، وخالفتم ونقضتم ما كنتم تقررون، ومن ذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر، قول قائلكم:

«ذكرت في الحقيقة قصة للشيخ ربيع حفظه الله أن رجلًا من الإخوان المسلمين قد تاب، وكان من أسباب توبته قراءته للشيخ، ومن الكتب التي قرأها كتاب: «منهج الأنبياء» وغيره من الكتب، فجاءنا إلىٰ مدينة النبي ﷺ، ورغب في لقيا الشيخ ...، فلما جئنا علىٰ الموعد، فالشيخ كان يقف عند الباب، وقد ارتدىٰ جلبابًا معتادًا، وقد وضع كوفيته علىٰ رأسه ...، فالمهم: دخلنا إلىٰ بيت الشيخ أنا والرجل، سلمت أنا علىٰ الشيخ، فتجاوز الرجل الشيخ، وسلم عليه هكذا من طرف وأراد أن يدخل، فقلت له: فلان، هذا الشيخ، فقال: أي شيخ، قلت له: هذا الشيخ ربيع، قال: الشيخ ربيع! هكذا!، يقول: والله يكذبون علينا هؤلاء – يعني: الذين كان معهم – يقول: كان إذا جاء الشيوخ يجعلون له خيمةً خاصة، ويمنعونا من الدخول عليه، ويَضعون عليه الهالات، ويُربون في أتباعهم نوعًا من التقديس المتكلَّف، لا المحبة الصادقة في الله؛ التي تكون بين المسلمين»اهـ بتصرف يسير من: (قصة إخواني تائب زار الشيخ ربيع).

وهذه القصة التي يُخبر بها، وقعت والشيخ ربيع في الخمسينيات من عمره تقريبًا، ثم لَمَّا قارب التسعين من عمره، وإذا بالمجموعة تكثر دندنتها علىٰ الكهنوتية، وتريد بها شيوخ السنة، وعلىٰ رأسهم الشيخ ربيع بن هادي، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]. فمن مثل هذه الأمور ليزدد عجبك، إن كان عجب ديانة بحقٍّ وصدق!!.

(١) قالها بعد قول القائل قبله: «... فالعالم خطاء ... إلخ»؛ بأربع سنوات تقريبًا، وهذا أمرٌ ينبغي أن يَفطن له السلفيون جيدًا، إذ من الواضح جدًّا أنه أراد بمقالته هذه أن يُبرر قول القائل قبله: «فالعالم خطَّاء»، ولكنه صاغها بصياغة أخرىٰ تتوافق معها، دون أن يذكر العبارة نفسها، فقال بدلًا عنها: «العالم ينسىٰ»، وما هو إلا تلبيسٌ يُلبس به علىٰ السلفيين، وإلا فمن المعلوم والمتفق عليه بين السلفيين جميعًا أن العالم بشرٌ يُخطئ
=

وقول الآخر: «مما يعنيه دعوىٰ اتباع السلف أنْ لا تخرج عن:

- اتفاق الصحابة.
- قول صحابي لم يعلم مخالفه من الصحابة.
- أقوال الصحابة في مسألة لا تحدث قولًا جديدًا بعدهم.

كل سلفي يعلم ذلك علميًّا، ولكن عمليًّا للأسف يَقفز عن أقوالهم، ويبحث

=

ويُصيب، ويَذكر ويَنسىٰ، ويَعلم ويَجهل، ويَثبت ويَزِل، وأنه ما من عالم إلا وله أخطاءٌ وزلاتٌ لا يُتابَع عليها، وو ... إلخ، وما من سلفي إلا ويقرر هذا التقرير ويعتقده، ولكن صاحب هذه العبارة أراد بتغييره لعبارته أن لا يُفهَم عنه، وأن لا يُؤخذ عنه أنه يدافع عن عبارة الأول، كما أراد أن يُصوِّب قول الأول بأن العالم خطاء.

وهذا يعني أن الفكرة نفسها قد اتفق عليها جميعهم، وصاروا يقررونها وينشرونها في كل مكان، بلا حياء ولا خجل، ومرادهم منها واضح، لا يخفىٰ علىٰ بصير، ولكن مما يُؤسف له حقيقةً أن نجد من السلفيين من يساهم في نشرها لهم وبقوة، وما ذلك - في ظني - إلا بسبب حسن ظنهم بهم، ولغياب هذه المفاهيم - التي يقررونها ويريدون بها إسقاط العلماء، والنيل منهم، والتقليل من شأنهم - عنهم.

ومما ينبغي أن يُعلم: أن العلماء لا يذكرون مثل هذه العبارات إلا في مقام الرد علىٰ المتعصبة وأهل الغلو؛ الذين يَغلون في شيوخهم، ويُنزِلونهم منزلةً لم يُنزِلهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ إياها، أما المقام المحفوظ للعلماء، والذي أنزلهم الله عَزَّوَجَلَّ فيه، فلا تُذكَر فيه مثل هذه العبارات؛ التي هي في ظاهرها الخير، وفي باطنها السم الزعاف.

والمقصود: أنه ينبغي علىٰ السلفيين أن يفطنوا لمثل هذه العبارات؛ التي يُراد بها النيل من علماء السنة وإسقاطهم، وأن يسألوا قائلها متىٰ ما نطق بها بينهم: ما الذي تريده من مثل هذا القول؟ ومن مثل هذه اللفظة؟ والسلفيون جميعًا متفقون معك علىٰ أن العالم مُعرَّضٌ للخطأ، وللنسيان، وللزلل، لا يخالف في ذلك أحدٌ منهم، بل لا يخالف في ذلك أحدٌ من أهل السنة والجماعة، ممن كانوا قبلهم.

يسألونه بمثل هذه الأسئلة وما يشابهها؛ ليُضيِّقوا عليه الخناق، فيجتنب التلفظ بمثل هذه الألفاظ بينهم، خشية أن يُواجَه بمثل هذه الأسئلة فينفضح بينهم، وينكشف أمره وما يريده من مثل هذه العبارات، وبهذا تبقىٰ هذه التقريرات وهذه الأفكار محصورة فيما بينه وبين حزبه وجماعته، ويسلم بهذا السلفيون وغيرهم من المسلمين من مثل هذه الشرور، ومن مثل هذه التقريرات الباطلة.

عمَّا قال أحمد والشافعي، أو ابن القيم وابن تيمية، أو ابن باز وابن عثيمين!»[1].

والمقصود: أن هذه المجموعة صنعت مع الطاعن في الشيخ ربيع، والمُلحِق له بفرقة الخوارج، كما صنعت مع صاحب المقال، فقد نال هذا الطاعن الظالم الإعجاب والتأييد علىٰ فعلته المشينة من غالب المنتسبين لهذه الجماعة، إن لم يكن من جميعهم، فبدلًا من أن يَسقط هو علىٰ أم رأسه، ويُرد عليه طعنه العاري عن الدليل، أسقطوا بقوله وطعنه الشيخ ربيعًا، وأخذوا يبررون لصاحبهم فعلته المشينة، وطعنه الباطل المُفترَىٰ، ويدافعون عنه وعن فريته، وكأن طعنه وفريته أمر مسلَّم به عند السلفيين، يَسقط به الشيخ ربيع، وغيره من العلماء، مادام مريد ذلك والمخطط له أحد أفراد المجموعة، فالأمر متقبلٌ عندهم، وإن لم يأتِ بدليل علىٰ دعواه، لِما لكلامه وكلام المتواطئين معه من شيوخ المجموعة - عند المجموعة – من المنزلة الرفيعة، والمكانة العالية، مما يلزمهم أن يُسلموا له ولكلامه تسليمًا تامًّا، وكأنه مسمار في لوح كما يقال، لا يُرد، ولا يُناقش.

وهذا التواطؤ علىٰ الشر، وعلىٰ الظلم والافتراء؛ قد أوصل هؤلاء الطعَّانين في علماء السنة، لأنْ صاروا من أسوأ الناس خُلقًا، ومن أشرِّهم أخلاقًا، شاءوا أم

(١) وهل صاحب هذا القول أحرص علىٰ اتباع الصحابة والسير علىٰ منهجهم من هؤلاء الأئمة الذين ذَكَرهم، نريد من هذا القائل إن كان صادقًا في دعواه، منضبطًا في منهجه؛ أن يُسطِّر لنا ما ينتقده علىٰ هؤلاء الأئمة، مما خالفوا فيه الصحابة، وخرجوا عن هديهم، وهيهات هيهات، وإن كنا لَنَعتقد – معشر السلفيين – أن حصر الحق في الصحابة، والإعراض عن هدي أتباعهم من التابعين، وأتباع التابعين، ومن سار علىٰ دربهم وسلك سبيلهم من أئمة أهل السنة والجماعة، لهو ضلال مبين، وهيهات هيهات لصاحب هذا القول الجديد المُحدَث أن يلتزمه.

أبوا، إذ صاروا بسبب هذا التواطؤ علىٰ الشر يأتون العالم بوجهٍ، ويخرجون منه بوجهٍ آخر، وشر الناس ذو الوجهين، كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي قريبًا.

إذ تجدهم يطعنون في العالم من علماء السنة في مجالسهم، ويذمونه ويستهزئون به وينتقصونه، ثم إذا أتوه هشوا له وبشوا، يتأولون لأنفسهم هذا الفعل المشين بما جاء عن عائشة؛ أم المؤمنين، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمَّا قالت:

«استأذن رجل علىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**بئس ابن العشيرة**»، فلما دخل هش له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وانبسط إليه، ثم خرج، فاستأذن رجل آخر، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نعم ابن العشيرة**»، فلما دخل لم ينبسط إليه كما انبسط إلىٰ الآخر، ولم يهش له كما هش. فلما خرج قلت: يا رسول الله، استأذن فلان، فقلت له ما قلت، ثم هششت له، وانبسطت إليه، وقلت لفلان ما قلت ولم أرك صنعت به ما صنعت للآخر؟ فقال: «**يا عائشة، إن من شرار الناس من اتُّقِي لفحشه**»».

هذا هو ظاهر حالهم وللأسف، وإن لم ينطقوا بذلك؛ إذ لا سبيل لتبرير فعلتهم المشينة إلا بهذا الحديث، وهم بهذا التبرير قد استدلوا بما لا يصلح أن يكون دليلًا لهم، وقالوا في علماء السنة قولًا منكرًا لم يسبقهم إليه أحد، واتهموهم بما هو باطل شرعًا وعقلًا، إذ جعلوا علماء الحق؛ أهل السنة والجماعة؛ أتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرَّ الناس، أو من شرِّ الناس، وكفىٰ بذلك انحرافًا وضلالًا، والله المستعان.

وقد غفلوا بفعلهم هذا عن أمر عظيم، يَعم كل من هذا حاله، وكل من وقع فيما وقعوا فيه، وهو أن شر الناس عند الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة ذو الوجهين كما جاء في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«**من شر الناس ذو الوجهين؛ الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه**».

وفي رواية: «**إن من شر الناس عند الله يوم القيامة ذا الوجهين**».

وفي شرحه:

قال الإمام أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما كان ذو الوجهين شرَّ الناس؛ لأن حاله حال المنافقين؛ إذ هو مُتملِّق بالباطل والكذب، يُدخل الفسادَ بين الناس، والشرور، والتقاطع، والعداوة، والبغضاء»(١).

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله ﷺ في ذي الوجهين أنه من شرار الناس فسببه ظاهر؛ لأنه نفاق محض، وكذب، وخداع، وتحيل علىٰ اطلاعه علىٰ أسرار الطائفتين، وهو الذي يأتي كل طائفة بما يرضيها، ويُظهر لها أنه منها في خير أو شر، وهي مداهنة محرمة»(٢).

وقال الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذو الوجهين: هو الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، كما يفعل المنافقون ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا يوجد في كثير من الناس والعياذ بالله وهو شعبة من النفاق، تجده يأتي إليك يتملق ويثني عليك، وربما يغلو في ذلك الثناء، ولكنه إذا كان من ورائك عقرك وذمَّك وشتمك وذكر فيك ما ليس فيك، فهذا والعياذ بالله كما قال النبي ﷺ: «**تجدون شرَّ الناس ذا الوجهين يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه**»، وهذا من كبائر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ وصف فاعله بأنه شر الناس، والواجب علىٰ الإنسان أن يكون

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦ / ٤٧٨).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٦ / ٧٩).

صريحًا، لا يقول إلا ما في قلبه، فإن كان خيرًا حُمِد عليه، وإن كان سوىٰ ذلك وُجِّه إلىٰ الخير، أما كونه يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، سواء كان فيما يتعلق بعبادته يُظهر أنه عابدٌ مؤمن تقي وهو بالعكس، أو فيما يتعلق بمعاملته مع الشخص؛ يُظهر أنه ناصح له ويثني عليه ويمدحه ثم إذا غاب عنه عقره، فهذا لا يجوز»(١).

وهذا وللأسف الشديد هو ما ظهر مؤخرًا من هؤلاء الطعَّانين في علماء السنة، وإن ادَّعوا غير ذلك، إذ صار بعضهم يتكلم في العالم من علماء السنة، ويستهزئ به؛ لا لشيء؛ إلا لأنه قد ارتدىٰ البشت - العباءة(٢) -، وبعضهم يتهم

---

(١) شرح رياض الصالحين (٦ / ١٥٢).

(٢) الطعن في العلماء وانتقاصهم بسبب ارتدائهم العباءات - البشوت - هو هدي الخوارج ومن سلك سبيلهم، وهذا من قديم الزمان، منذ أن خرجت الخوارج إلىٰ يومنا هذا، وليس هو وليد اليوم، فقد روىٰ الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده إلىٰ ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال:

«لما اجتمعت الحرورية يخرجون علىٰ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: جعل يأتيه الرجل يقول: يا أمير المؤمنين! القوم خارجون عليك، قال: دعهم حتىٰ يخرجوا، فلما كان ذات يوم قلت: يا أمير المؤمنين! أَبْرِدْ بالصلاة فلا تَفُتْنِي حتىٰ آتي القوم، قال: فدخلت عليهم وهم قائلون فإذا هم مُسْهَمَةٌ وجوهُهم من السَّهر، قد أثَّر السجود في جباههم، كأن أيديَهم ثَفِنُ الإبِلِ، عليهم قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ فقالوا: ما جاء بك يا ابن عباس؟ وما هذه الحُلَّةُ عليك؟ قال: قلتُ: ما تَعِيبُون من هذه؟ فلقد رأيت علىٰ رسول الله ﷺ أحسنَ ما يكونُ من ثياب اليَمَنِيَّة، قال: ثم قرأتُ هذه الآية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فقالوا: ما جاء بك؟ قلت: جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد ... الحديث» (انظر: جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٩٦٢) و (الاعتصام للشاطبي ٢ / ٦٩٦).

وهذا الهدي، وهذا الانتقاص للعلماء بمثل هذا النفس الخارجي السيء؛ قد حمل لواءه في زماننا من هو علىٰ طريقة الخوارج؛ من الجهيمانيين والسروريين والقطبيين، ومن هو علىٰ شاكلتهم، فهو ثابتٌ عن جهيمان كما في رسالته: «الإمارة والبيعة والطاعة»، وثابتٌ عن أبي محمد المقدسي كما في رسالته: «الكواشف الجلية»، وقد نص فيها علىٰ «البشوت» صراحةً، فقال: «إنها فتنة الريال وفتنة البشوت والسلاطين»، وثابتٌ عن سلمان العودة، وقد اشتهر عنه وانتشر علىٰ شبكة الإنترنت، دندنته علىٰ هذه =

العلماء ويَصفهم بالكهنوتية، وبطلب العلو في الأرض والزعامة[1]، وبعضهم

=

المسألة في أكثر من موطن؛ منها: قوله لأصحاب العباءات – البشوت –: «البساطة والعفوية أفضل». وغير هؤلاء ممن يسيرون علىٰ دربهم، ويحملون أفكارهم التكفيرية.

وقد وجدنا – وللأسف – لهذه المجموعة من الأقوال ما يُوافق أقوال هؤلاء؛ كقول أحدهم: «فإن من طبائع الإنسان السيئة أنه يجنح إلىٰ الغلو ...، فمن ذلك الغلو في الرموز والشخصيات، وإضفاء هالة العظمة وهالة الزخرف علىٰ نحو يكون مبالغًا فيه ...، وأنا أضرب بعض الأمثلة ليتضح المقام ...، فمثلًا: تجد طالب علم مفيد، يستفيد منه الناس فائدة كبيرة ويتغذون علىٰ يديه بالعلم، ثم تجدهم يجنحون عن احترامه وتوقيره والرجوع إلىٰ قوله الحق الذي يدعوهم إليه ويصيرون إلىٰ آخر ممن يلبس البشوت، وممن يعاملهم بزخرف معين، لماذا؟ لأنه يشفي مرضًا معينًا في نفوسهم ...»، وقول الآخر: «ما يفعله البعض بجعل «البشت» سمة للدين والعلم، ما هو إلا كسب التميز لشخصه والعلو بالدين»، وكل من تتبع أقوالهم في هذا الباب، ظهر له ظهورًا جليًّا أنهم يريدون بها النيل من أهل السنة ومن علماء السنة، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وعلىٰ مثل هذه الأقوال الباطلة وما شابهها من هذه الأوهام والأكاذيب والترهات؛ يَرِد الكثير من الأسئلة، فمن ذلك: من هو طالب العلم المفيد الذي تُرك قوله وقُدِّمت عليه أقوال أصحاب «البشوت»؟! وهل تُركت أقواله الحق واتُّبِعت أقوال أصحاب «البشوت» الباطلة؟، أم أن أقوالهم حقٌّ ولكن عقله وفهمه لم يستوعبها، فظن نفسه علىٰ الحق وهم علىٰ الباطل، وبالتالي: أراد أن يُلزِم الناس بباطله، وبترك الحق الذي جاء به «أصحاب البشوت» من علماء السنة؟! وهل هذا الذي تُرك قوله عالم من العلماء، ومن الذين يُعتد بأقوالهم، أو أنه يصلح أن يُناطح قولُه قولَ العلماء؟!، ثم ما هي هذه الفوائد الكبيرة التي خسرها المسلمون بسبب تركهم لقوله، والتي كانوا يستفيدونها منه ويتغذون بها علىٰ يديه وبما معه من العلم؟! وهل هذه الفوائد قد جهلها علماء السنة واستقلَّ هو بحملها وفهمها؟! وهل ثمة فرق بين من يلبس «البشت» وبين من لا يلبسه من علماء السنة، فيُترَكُ الأول وما معه من العلم، ويُؤخَذُ عن الآخر لكونه لم يلبس «البشت»؟!، أسئلة كثيرة وكثيرة جدًّا تحتاج إلىٰ وقفة حقيقية وجادة من أصحاب هذه الأفكار الضالة، ومَن تأثر بهم وبأفكارهم!!.

(١) وهذا خلاف ما كانوا يقولونه ويقررونه سابقًا، فقد كان يقول قائلهم آنذاك، وقبل أن يدب الخلاف بينهم وبين بعض من كانوا يُجلونه ويحترمونه من أهل السنة ومن علماء السنة، وقبل أن يَحملوا في أنفسهم علىٰ أهل العلم: «فيجب أن نحمد الله، وأن نشكر الله – تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ – أن هدانا ووفقنا سبحانه، له الحمد والشكر، أننا نقرأ كتابًا للإمام محمد بن عبد الوهاب، ثم نقرأه مُطعَّمًا بالنقول عن أئمة السنة والسلف الصالح، ثم نحاول أن

=

نَتفهَّمه راجعين إلىٰ علمائنا رحمهم الله، وحفظ الأحياء، وبهذا تُحفظ السنة، وبهذا تُنصر السنة، وبهذا يكون الإنسان في أمان.

أما المنفرد في كهنوته، أو المنزوي في مكتبته، ممن حباه الله عقلًا سيَّالًا وقدرةً فائقةً، فيظن أنه سيستطيع مُتوهِّمًا صحة قول القائل:

وإن كنتُ الأخيرَ زمانهُ لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل

فهذا قد مَرِضَ وهو لم يتعلم، فهذا يُسأل له الشفاء، لأنه مريض وإن ظن ماذا؟، وإن ظن أنه يشفي الناس أو يداويهم، وهذه هي المصيبة، حين يُفترض أن يكون من يُطبِّب الناس ومن يُعينهم علىٰ الشفاء؛ يكون هو قد بُلِي بشيءٍ من أمراض الزعامة، أو الرئاسة، أو الإعجاب بالرأي، أو الانفراد به، أو الاستطالة علىٰ أهل العلم، أو اعتقاد خفوض منزلتهم، أو غير ذلك من الآفات الكثيرة؛ التي انتشرت إلىٰ حدٍّ ما في زمننا بسبب نقص العلماء، بسبب ماذا؟ نقص العلماء، ونقص العلماء ليس عذرًا في الشريعة لأن يُبتَلىٰ العبد بمثل هذه الأمراض، لماذا؟، لأنه لا يزال قائمٌ لله بحجة «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين**»، لكن لماذا الاستباق وجعل العلماء وراء ظهرك؟، لماذا لا تُحيل إلىٰ العلماء إحالةً حقيقية؛ لا صورية تتجمل بها؟».

وقال: «لكن حين أُبرز الجانب السني الواضح من الحكام بالصبر والطاعة ومن الجماعات بالبدعة؛ فلما أُبرز الدين الحق المغيَّب لنصف قرن من قِبل الجماعات، وأُظهرت هذه المعاني الفرقانية الواضحة، الفارقة عن دعوة الجماعات الإسلامية؛ ثارت الجماعات وبطاناتها، وحرصوا علىٰ بذل الجهود لإبقاء الصورة الكهنوتية الوهمية لعلماء السنة، وأنهم حفنة من المشايخ الذين يقومون بدورهم الثقافي في الفتوىٰ والتعليم في حدود الفقه والعقيدة!.

أما المطالب العامة التي تتعلق بالدول والحكام والموقف من الأحداث؛ فهذه ليست صفة ولا عمل العلماء، ولا ترجع هذه الأمور إلىٰ توجيههم الشرعي في أحكامها وطريقة التعامل معها! طبعًا هذا في حق علماء السنة لا علماء الجماعات!».

أما الآن وقد دب الخلاف، فقد قال قائلهم:

«من أسباب انقسام الأمة: أن نتبع اليهود والنصارىٰ فيما صنعوه في دينهم؛ من الكهنوتية، والرهبنة، وقس علىٰ ذلك. فرجال الدين وقعوا في الكهنوتية، فلا يجب أن نتبع اليهود فنقع فيما وقعوا فيه من الكهنوتية في الدين، وقس علىٰ ذلك».

وقال: «نعم ليس هناك كهنوتية، ولا بابوية في الإسلام، بل هناك فرق واضح عند المسلمين بين معرفة حق العالم وبين تقديسه والتعصب لأقواله».

وقال الآخر: «وقد ينعكس الأمر – وهذا أخطر – وذلك حين يكون ترتيب تلقي العلم والتدرج فيه ورسوم صناعته وآليات مساره وتكلف وجفاف اصطلاحاته وطقوس حوزته ومراتب طلبته علىٰ نظام وتدرج يقوِّي صفة أهل البدع الكهنوتية في طريقة تلقيهم – لما يسمونه علمًا – وما يناله الطالب من صولة وجولة في تهيئته للوصول إلىٰ مرتبة السيادة والولاية كما عليه أهل البدع».

وغير ذلك مما قد اشتهر عن هذه المجموعة من الدندنة علىٰ الكهنوتية، ووصف علماء السنة بها، وكفىٰ بذلك انحرافًا وضلالًا.

ويكفينا في بيان بطلان هذا الاتهام الفاجر، وهذه الفرية الباطلة التي افتروا بها علىٰ علماء السنة – والتي هي من القبح ومن السوء بمكان، وإنها لأشَد من وصف العلماء بأنهم علماء حيض ونفاس – أن نُظهر ما يكشف جهلهم، ويُعرِّي باطلهم، وذلك بأقوال واضحة وصريحة من أقوال علماء السنة الراسخين.

وقد قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان خطورة مثل هذه الفرية، وخطورة وصف أهل السنة بها:

«فلا يجوز لمسلم أن يشرع من عند نفسه شيئًا مهما حقر وصغر، وبالتالي لا يجوز لمسلم أن يتبع هذا المشرع ولو في أدنىٰ مسألة وأحقرها، فالذي يشرع المسألة من عند نفسه أشرك مع الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فلم يؤمن بحقيقة لا إله إلا الله، ومن اتبع هذا المشرع من دون الله فقد اتخذه شريكًا مع الله، وبالتالي لم يُوحد الرسول في اتباعه وحده، ولم يُخلص له في ذلك.

ولهذا لما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ علىٰ قلب محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، كان في المجلس أحد الصحابة ممن كان تعلم القراءة والكتابة، وبالتالي كان تنصَّر قبل بعثة الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من بين العرب الوثنيين، ألا وهو عَدِي بن حاتم الطائي، لما نزلت هذه الآية كان هو قد أسلم وكفر بالنصرانية وآمن بالله ورسوله، ولكنه كان علىٰ علم بما كان عليه النصارىٰ، فأشكل عليه قول ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في حق النصارىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، قال: يا رسول الله! والله ما اتخذناهم أربابًا من دون الله، خفي عليه معنىٰ: اتخاذ النصارىٰ الأحبار والقسيسين أربابًا من دون الله، توهَّموا أن المقصود في هذه الآية أنهم اعتقدوا أن القسيسين والرهبان يخلقون مع الله، فبيَّن له الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ المقصود من هذه الآية، وأنه ليس ذلك الفهم الذي عرض له، فقال له علىٰ طريقة السؤال والجواب، قال: ألستم كنتم إذا حرَّموا لكم حرامًا حرَّمتموه، وإذا حلَّلوا لكم حلالًا حلَّلتموه؟ قال: أما هذا فقد كان، فقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ذلك اتخاذكم إياهم أربابًا من دون الله، حينما كان القسيسون يقولون هذا حلال، فيقولون: حلال، أو قالوا: هذا حرام، فيقولون: حرام، والواقع أن هذا التحريم والتحليل صدر من عند أنفسهم، ولم يتنقلوه بواسطة نبيهم عن ربهم، فبيَّن الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

=

أن هذا هو معنىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فكفرت طائفتان، الطائفة التي حلَّلت وحرَّمت لنفسها، والطائفة الأخرىٰ التي اتبعتهم علىٰ عماها كما يقولون؛ دون بصيرة من شريعة الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ولهذا فالمسلم إذا أخلص للرسول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الاتباع؛ كان ذلك عصمة له من أن يَزِل في التوحيد لله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في عبادته، فكأن توحيد الله في عبادته وإفراد الرسول في اتباعه أمران مرتبطان لا ينفك أحدهما عن الآخر، فمن أراد أن يكون من المؤمنين الصادقين المخلصين في شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فلابد له أن يُوحد رسول الله في الاتباع، كما يُوحد الله في العبادة، فمن أخل بهذا، أي: من أخل في توحيد الرسول في الاتباع؛ فشأنه شأن من أخل في توحيد الله في العبادة، فكل من التوحيدين إذا صح هذا التعبير؛ توحيد الله في عبادته، وتوحيد الرسول في اتباعه، ركن من أركان الإسلام، إذا اختل أحدهما انهار هذا الإسلام من أُسِّه وأصله ...»(جامع تراث الألباني في العقيدة ٢ / ٩٢).

ومن تأمل قول الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لَرَأىٰ الشر واضحًا جليًّا في اتهام هذه المجموعة لعلماء السنة بهذا الاتهام ووصفها لهم بالكهنوتية.

فأمرٌ استشكله عَدِي بن حاتم الطائي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في النصارىٰ، وقال فيه الألباني: «فكفرت طائفتان ... إلخ»، كيف تُنزله علىٰ أهل السنة وعلماء السنة، وتتهمهم به؟!.

ومن المعلوم أن اتهام علماء السنة بالكهنوتية والوصاية علىٰ الدعوة السلفية وغيرها من الاتهامات الباطلة؛ هي دعوىٰ أهل الباطل من قديم، وليست هي وليدة اليوم، فقد كان عمرو بن عبيد المعتزلي يصف أهل السنة بأنهم علماء حيض ونفاس، فيقول: ما كلام الحسن البصري وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة، ويقول في وصفهم: أولئك أنجاس أرجاس، أموات غير أحياء، إلىٰ غير ذلك من الطعونات الباطلة، وهذا أمر معلوم، يعلمه السلفيون جيدًا، ويعلمون بأن لكل قوم وارث، وممن ورث هؤلاء الطعَّانين في أهل السنة: أبو الحسن المأربي، وحسن بن فرحان المالكي، وغيرهما، وقد رأينا اتهام أهل السنة ووصفهم بمثل هذه الأوصاف القبيحة، من كهنوتية وغيرها واضحةً جلية، فما بال الموافقين لهؤلاء في طعوناتهم في أهل السنة مع ادعائهم الوضوح والنقاء والصفاء؟!.

وقد قال أبو الحسن المأربي متهمًا أهل الحق والسنة بمثل هذا الاتهام الفاجر:

«وقد كنا نظن أن مثل هذه المسائل لا تحتاج أبدًا إلىٰ أن يشتغل بها أحد، لولا أن رفع أهل الباطل عقيرتَهم بباطلهم؛ فكان لزامًا من التأصيل، وكان لزامًا من وضع القواعد العلمية في ذلك، رضي من رضي، وسخط من سخط.

هذه دعوة ليس لأحد عليها وصاية، ليس لأحد علىٰ هذه الدعوة وصاية، وليس عندنا أب روحي، ولا آية

=

=

من الآيات، أو مُلاً من المُلَل، نأخذ عنه، ونصدر عنه، ولا نخرج عنه ...».

فرد عليه العلامة ربيع المدخلي حفظه الله افتراءه ودعواه، قائلًا:

«هذا منطق عجيب!! وهو منطق الحدادية الحقيقية، التي تدَّعي أنك تحاربها، فأنت أشد منهم علىٰ علماء السنة بكثير، وأنصارك الآن يسيرون في هذا الدرب الأعوج، ثم ما الداعي لهذه النبرات، فعلماء المنهج السلفي ودعاته من أبعد الناس عن مشابهة من ذكرت، ومن أشد الناس دعوة إلىٰ التمسك بأدلة الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

وهل فيمن تقصد من فرَض علىٰ الناس رأيًا أو خرافةً أو أسطورةً في يوم من الأيام؟! هل هناك في الطائفة السلفية، مثل رجال الكنيسة وهيئته «إكليروس»، لا تُقام شعائر الدين بدونها، ولا يعبد الله الفرد إلا عن طريقها، حتىٰ يشعر الناس - وأنت منهم - بالكبت والضغوط، فتقول مثل هذا الكلام الخطير.

هل تراهم يُحاربون من ينتقد أخطاءهم، ويَرمون من يُبينها بالحجج والبراهين بالنفاق والزندقة، ويُنادون لأنفسهم بوحدة المرجعية؟ كما حصل لبعض المتعالِمين من الذين أنت تعرفهم.

ليس هناك من يدَّعي الوصاية علىٰ الدعوة السلفية، ولا من يدَّعي ذلك، وليس هناك من يشبه بابا روما أو الفاتيكان، إنما هناك علماء ربَّانيون، جنَّدوا أنفسهم لخدمة الإسلام الحق، ومنهج السلف الصالح، والذب عنه؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وهذه أعمال شريفة، وجهاد عظيم، نسأل الله أن يتقبلها منهم، وأن يجعلهم في عداد ورثة الأنبياء، وأن يَحشرهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يجعلهم في عداد من قال الله فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ونسأله تعالىٰ أن يَقمع بهم الأباطيل والفتن، ويرغم بهم أنوف أهل الشر ودعاته، ثم لا تنس أن الله ربط الأمة بعلمائها الصالحين الصادقين الملتزمين بالحق، قال الله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]» (مجموع ردود الشيخ ربيع علىٰ أبي الحسن المأربي ص: ٨٢).

أما حسن بن فرحان المالكي وقد وقع في نفس الأمر، وسلك نفس المسلك، فرد عليه العلامة عبد المحسن العباد حفظه الله، قائلًا:

«وكما أنني لم أرد علىٰ كل ما في الأصل من هذيان، فسأقتصر هنا علىٰ الرد علىٰ بعض هذا الهذيان، فمن ذلك قوله في (ص: ٢٢٨): «وللتقليد في العقائد حديث عجيب؛ فإنه لا يخلو منه مذهب من المذاهب، بل لم يَنجُ منه إلا أفراد قلائل، مثل ابن حزم، وابن الوزير، والمقبلي!!».

وقوله (ص: ٢٢٩ -٢٣٠): «(أهل السنة والحديث): وعندهم يظهر التقليد جليًّا، لاسيما وهم لا يَرضون
=

=

أن يفهم أحد الكتاب والسنة إلا علىٰ ضوء فهم «السلف»، وطُرُقهم في ترسيخ التقليد كثيرة، فمن ذلك تقديس علماء مذهبهم، وأنه بهم تُعرف السنة ويُوصل إلىٰ الحق، فمن طعن في حماد ابن سلمة، أو الأوزاعي، أو الأعمش، أو أبي مسهر، فهو مبتدع ...، وفهم هؤلاء السلف مقدم علىٰ فهمنا، ومن خالفهم فليَتَّهِم نفسه، ومن أوضح النصوص علىٰ هذا، النص المنسوب إلىٰ عمر بن عبد العزيز؛ «وهو في ذم القول بالقدر فتنبَّه!»، وفي هذا النص يقول عمر: «فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، وقِف حيث وقفوا؛ فإنهم علىٰ علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولَهُم كانوا علىٰ كشف الأمور أقوىٰ، وبفضل فيه لو كان أحرىٰ، فإنهم هم السابقون، ولئن كان الهدىٰ ما أنتم عليه؛ لقد سبقتموهم إليه، «أي: وهذا مستحيل!»، ولئن قلت حدَثَ بعدهم حدَث، فما أحدثه إلا من تبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، ولقد تكلموا فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر دونهم قومٌ فجفوا، وطمح عنهم آخرون فغلوا، وإنهم مع ذلك لعلىٰ صراط مستقيم، فلئن قلت: فأين آية كذا؟ ولِمَ قال الله كذا وكذا؟ لقد قرأوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم» انتهىٰ.

ومن شعارات مذهب أهل السنة والحديث: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**».

هذه حال السلف عندهم، أما مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء، تُكتب الكتب والأبواب في ذمهم، وزيادة في التنفير من مذاهبهم!!!».

ذكر العلامة عبد المحسن العباد حفظه الله قول حسن المالكي هذا، ثم رد عليه قائلًا:

«وأجيب علىٰ ذلك بما يلي:

١- أهل السنة والجماعة عقيدتهم واحدة، وهي مبنيةٌ علىٰ علم بالكتاب والسنة، وهم متفقون فيها، وما زعمه هذا الزاعم من أنه لم يَنجُ من التقليد في العقيدة إلا أفراد قلائل، مثل ابن حزم، وابن الوزير، والمقبلي، فيه اتهامٌ لعلماء أهل السنة بأن اعتقادهم ليس عن علم، بل عن تقليد، وقد مر قريبًا النقل عن ابن الوزير والمقبلي ما يوافق عقيدة أهل السنة، وأما ابن حزم فهو ظاهريٌّ في الفروع، مُؤوِّلٌ في الأصول.

٢- أهل السنة والجماعة بعد الصحابة علىٰ عقيدة الصحابة، وهي منهم مبنيةٌ علىٰ علم، وليس مجرد تقليد؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم هم الذين شهدوا التنزيل، وأعلم بالتأويل، وقد وصف النبي ﷺ الفرقة الناجية بأنهم الجماعة، وأنهم من كان علىٰ ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، والطعن في حمَلة الآثار الثقات طعنٌ في الآثار التي يروونها؛ لأن القدح في الناقل قَدحٌ في المنقول، وقد سبق الإيضاح والبيان لكون منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة اتباع الكتاب والسنة بفهم السلف، وأن المالكي زعم أن ذلك بدعة، وأن السنة عند المالكي بدعةٌ والبدعة سنة.

=

أخرج العلماء من ولاة الأمور، وأنهم ليس لهم أن يتكلموا وأن يفتوا في النوازل[1]،

=

وأما أثر عمر بن عبد العزيز المشار إليه، فهو ثابت عنه، أخرجه أبو داود (٤٦١٢).

وأما قوله: «ومن شعارات مذهب أهل السنة والحديث: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**»، هذه حال السلف عندهم، أما مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء!!».

فنعم! هذا من شعار مذهب أهل السنة، وهذه هي حالُهم، وما أحسن هذا الشعار وهذه الحال المبنية علىٰ اتباع الكتاب والسنة ونبذ البدع، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال ﷺ: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي، تمسكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»، وقال ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وفي لفظ آخر: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»، وهذا الذي قال إنه شعار مذهب أهل السنة، وهو: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**»؛ هو قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب رسول الله ﷺ، أخرجه الدارمي في سننه (٢١١)» (الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي ص: ٢٠٢).

وبهذا نعلم أنه لَمِن اللازم علىٰ كل من تسوِّل له نفسه الأمارة بالسوء الطعن في علماء السنة، وفي أهل السنة؛ بمثل هذه الطعونات الشيطانية، أو غيرها؛ أن يتوب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وأن يتبرأ من مثل هذه الطعونات، ومن منهج هؤلاء الطعَّانين؛ أبي الحسن المأربي وغيره، وأن يُنزِّه علماء السنة عن الوقوع في الكهنوتية، وادعاء الوصاية علىٰ الدعوة، وغيرها من الضلالات الواضحة؛ وإلا فإن أهل السنة له بالمرصاد، ثم هو بعد ذلك، لا يلومن إلا نفسه!.

(١) وهذا أيضًا خلاف ما كانوا يقولونه ويقررونه سابقًا، فقد كان يقول قائلهم أيضًا آنذاك، وقبل أن يدب الخلاف بينهم وبين بعض من كانوا يُجلونه ويحترمونه من أهل السنة ومن علماء السنة، وقبل أن يَحملوا في أنفسهم علىٰ أهل العلم:

«ولذلك فنحن حين نقول إن المسائل ينبغي أن يُرجع فيها إلىٰ العلماء، أعني مسائل النوازل أو المسائل التي يعم البلوىٰ بها أو المسائل التي هي من الأمن أو الخوف عملا بقول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وعملًا أيضًا بهدي سلفنا الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم، ومن تبعهم بإحسان، فإنهم كانوا دائمًا يُحيلون إلىٰ من هو أعلم، هذا هديهم، فنحن حين نُحيل إلىٰ العلماء في المسائل
=

=

النوازل، أو المسائل المدلهمة، أو المسائل التي تعم بها البلوىٰ، أو المسائل التي من هذا النوع، فليس معنىٰ هذا أن هذا نوع من التقليد، أو أن هذا نوع من إلغاء العقول، أو أنه لا يمكن أن المسلم يدرك المصلحة من المفسدة تمامًا، لكن هذا نوع إذا صح التعبير من التأديب والترتيب الذي درج عليه سلفنا الصالح؛ حتىٰ تجتمع الكلمة أولًا، فإذا سكت من لا يَعلم قل الخلاف، كذلك حتىٰ يتكلم في هذه المسائل أهل العلم الراسخين، ليس عموم أهل العلم، ولذلك كان عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه، إذا وقعت المسائل؛ لِمَ لا يَبتدر وهو عمر الملهم المحدَّث رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه، ما كان يَبتدر إلىٰ المسائل ابتدارًا، إنما كان يجمع لها الناس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه - وهو عمر، لماذا؟ لأن أيضًا يعني حتىٰ تنضبط الأمور، وحتىٰ يصبح في هَدِي، وحتىٰ لا يتعوَّد الطلاب الجرأة القبيحة، وحتىٰ لا يكون ثَم احتمال لحصول خطأ؛ لأن الخطأ كما لعله سيأتي معنا، الخطأ هو من الشيطان، فالأقوال الباطلة هي من الشيطان، نعم قد يُغتفر الخطأ لأسباب، لكن الخطأ نفسه؛ هذا ينبغي أنْ لا يقع في الخطأ، ولذلك تجد العلماء الذين هم العلماء إذا عُدَّت أخطاؤهم عُدَّت عدًّا ...، أهل العلم صوابهم أكثر من خطأهم بمراحل، وإلا كيف يكونون أهل علم؟!.

فما هو سبب إصابتهم الصواب، ونطقهم بالحق؟ المسألة ما هي مسألة صعبة؛ لأنهم ينقلون عن العلماء السابقين لهم، يعني: هذا السبب، إياك أن تقول في مسألة ليس لك فيها إمام كما يقول الإمام أحمد، لأنهم لما تنزل مسألة ما يعولون علىٰ رأيهم ولا عقلهم، ينظرون ماذا قال العلماء من قبلهم؟ فهم ناقلين إلا أن تأتي مسألة معينة يعني تكون يعني فيها نوع من الاجتهاد، فهنا تجدهم يقولون كما كان يقول سلفهم من الصحابة، أجتهد رأيي ولا آلو، ومع هذا كانوا في هذا النوع من المسائل التي يتكلمون فيها، كانوا يقولون: «إني أرىٰ الرأي اليوم وأرجع عنه غدًا، فلا تكتب عني كل ما تسمع»؛ هكذا كان يقول الأئمة ...».

وقال: «فلما أُبرِز الدين الحق؛ المُغيَّب لنصف قرن من قِبل الجماعات، وأُظهِرت هذه المعاني الفرقانية الواضحة الفارقة عن دعوة الجماعات الإسلامية؛ ثارت الجماعات وبطاناتها، وحرصوا علىٰ بذل الجهود لإبقاء الصورة الكهنوتية الوهمية لعلماء السنة، وأنهم حفنة من المشايخ الذين يقومون بدورهم الثقافي في الفتوىٰ والتعليم في حدود الفقه والعقيدة!، أما المطالب العامة التي تتعلق بالدول والحكام والموقف من الأحداث؛ فهذه ليست صفة ولا عمل العلماء، ولا ترجع هذه الأمور إلىٰ توجيههم الشرعي في أحكامها وطريقة التعامل معها!، طبعًا هذا في حق علماء السنة لا علماء الجماعات!».

وقال الآخر: «هل كل من طلب العلم أصبح من العلماء، لا، الآلآف من المسلمين قد طلبوا العلم، ولكن: من منهم أدرك علم ابن باز؟ من منهم أدرك علم ابن عثيمين؟ من منهم أدرك علم الألباني؟ من منهم أدرك
=

علم ربيع بن هادي؟ وقس علىٰ ذلك، من منهم أدرك علم الفقيه الفوزان؟ إذًا أقول: كثير من الناس يطلب العلم ويضع نفسه منزلة لا يستحقها، مشبِّهًا نفسه بالأكابر، وهو غافل عن حقيقة نفسه، وهذا مرض، الآن عندما نذهب إلىٰ المملكة - اللهم بارك - كل معلم تربية إسلامية يُدرس كتاب التوحيد، وهذا فضل عظيم، كتاب التوحيد؛ أن يُدرَّس للعامة ولطلاب في الابتدائي كما يقول الشيخ محمد بن رمزان، يقول بالروضة ندرس أيضًا التوحيد، فأهل التعليم يُعلمون التوحيد، كُثُر بالآلآف، فالإنسان يكون منهم، ليس بشرط أن أكون متميز ومتقدم، أنا معلم كهؤلاء الناس، لماذا أريد أنا؟ فهذا داء، فأقول: أعوذ بالله، أين أنا من الشيخ محمد بن هادي، ليس عيب أنطق بها أمام الملأ، أين أنا من الشيخ طارق السبيعي، أين أنا من الشيخ فلاح إسماعيل، أين أنا من الشيخ أحمد السبيعي، أين أنا؟ هؤلاء طلاب علم، فكيف بالعلماء، أمثال: الشيخ الفوزان، والشيخ ربيع، والشيخ محمد بن هادي، فلابد من هضم النفس، أقول: أعوذ بالله من مرض أنا، أنا درست، أنا علمت، أنا درست، هذا مرض قلبي، مسكين الإنسان يسأل الله - عَزَّوَجَلَّ - الإخلاص ...».

وقال: «... ولا يجب الأخذ بعلم الكلام والسفسطة والأهواء، بل هذا سبيل الهلاك، قال الشافعي: «لو علم الناس ما في الكلام والأهواء، لفروا منه كما يفرون من الأسد»، كما يفرون من الأسد، وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي أن تتبع آثار الرسول ﷺ، والصحابة، ولا تتبع الرأي»، ولا يتبع ماذا يا إخوان؟ لا يتبع الرأي، فيا أهل فرنسا؛ أنصح كل مستمع بأن يتمسك ويعتصم في تفسير كتاب الله جَلَّوَعَلَا، وفي فهم السنة، بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ، وممن تمسك بهذا الهدي وقد شُهِد لهم بذلك في هذا العصر، كأمثال: الإمام الألباني، والإمام ابن باز، والإمام ابن عثيمين، ومن الأحياء في هذا الزمان: كالعلامة الشيخ ربيع السنة؛ الشيخ ربيع بن هادي، وكذلك العلامة الفقيه الفوزان، وكذلك العلامة الشيخ عبيد الجابري، وقس علىٰ ذلك، هكذا السُّني يريد أن يعرف الحق، يجب عليه أن يسعىٰ إلىٰ أهله، يسعىٰ إلىٰ من شُهِد لهم بذلك، وقد كان هذا هدي أهل السنة، فالإمام الأوزاعي في زمنه كان إذا سمع بالحديث عَرَضَه علىٰ أصحاب الحديث، كما يُعرض الدرهم الزائف علىٰ الصيارفة، فما عرفوا هؤلاء الأئمة، يقول الإمام الأوزاعي: أخذنا به، وما أنكروا تركنا. وما أنكروا تركنا، من القائل؟ أيها الشاب من القائل؟ إمام، وهو الإمام الأوزاعي، إذًا: هذا كان هدي الأئمة في القرون المفضلة، أنهم إذا جاءهم الحديث بحثوا عند أصحابه، فنقول لأصحابنا في كل مكان من أهل السنة، نقول: عليكم بالعلماء في فهم الأحداث، وفي معرفة الحق، وفي طلب العلم، كأمثال الشيخ ربيع، وكأمثال الشيخ الفوزان، وكأمثال الشيخ عبيد، والله عَزَّوَجَلَّ قد أكرمنا بمشايخ فضلاء قد رفعوا هذا العلم، استقوه من العلماء، من الشيخ ربيع، ومن الشيخ عبيد، ومن الشيخ الفوزان، وقس علىٰ ذلك، وهؤلاء هم الخلف لهؤلاء وأمثالهم، فهذه نعمة لأهل السنة بفضلٍ من

إلىٰ غير ذلك من الترهات، وهم الذين قضوا سنين طويلة من أعمارهم لا يتقدمون علىٰ العلماء، ولا يُحيلون الناس إلا عليهم، ولا يُرجعونهم إلا إليهم، بل وكانوا يدعون الناس ويحثونهم علىٰ ألا يخرجوا عن أقوال العلماء، وعمَّا يدعون إليه، حتىٰ جاءت هذه الفتنة الأخيرة فانجرفوا فيها، وانكشفت الأمور، فكشَّروا عن أنيابهم، وأظهروا ما كانوا يُخفون، فرأيناهم وقد غلب عليهم هواهم فأصمَّهم وأعماهم عن طريق الحق في التعامل مع علماء السنة، وما ذاك إلا لأمور شخصية، لا تخلو من حظوظ النفس، قد غلبت عليهم شهوتهم وثارت ثائرتهم علىٰ علماء الحق والسنة بسببها، فكشَّروا عن أنيابهم، ونكصوا علىٰ

=

الله تعالىٰ، أما من يأخذ الحديث بمجرد محض الرأي والهوىٰ والنفس، فهذا سبيل الشيطان، إن الشيطان إذا ما رأىٰ من العبد رغبة في العلو، رغبة في التقدم، رغبة في التوجه والميل إلىٰ العلو في الأرض بطريقة أو بأخرىٰ، لِمال أو لِجاه، سلك به طريق التحريف وصَرعَه في هذا الطريق، إبليس والعياذ بالله، فيصرع هذا المسكين الذي استقىٰ ما استقىٰ من العلم الشرعي ولكنه أراد الأمر لنفسه، أراد طلب العلم للرفعة وللتكلم ولغايات مرضية قلبية، فهو يُسَخِّر الدين ليكن صاحب رفعة بين الناس، يُسَخِّر هذا الدين ليقتات به المكانة؛ ليس له مكانة، فجعل الدين جسر لمكانته بين الناس، حذاري من أمثال هؤلاء، كلما كان العبد صاحب عبودية يفتقر ويُقَدِّم الناس علىٰ نفسه؛ خوفًا من الله تعالىٰ، أما إذا رأيت التصنع والتكلف في طلب العلم، ووجدت ذلك، يريد من ذلك غايات، فهذا مريض فاحذر منه وإن أظهر ما أظهر من العلم، لذلك نوصي، نوصي أهل الحق بالالتزام بأمثال المشهود لهم، كالإمام ربيع السنة، كالعلامة الشيخ الفوزان، الذين يريدون الدعوة والخدمة لهذا الدين، حقيقةً لا للاقتيات والعلو والتزين للشباب وللناس، نقص في أمثال هؤلاء، فيهم نقص، فيقتاتون بالدين وبلباس العلم الشرعي، فاحذر يا عبد الله من هذه الأمراض الفتاكة ...».

وغير ذلك مما قد اشتهر عن هذه المجموعة قبل أن يدب الخلاف بينهم وبين بعض من كانوا يُجلونه ويحترمونه من أهل السنة ومن علماء السنة، وقبل أن يَحملوا في أنفسهم علىٰ أهل العلم، أما الآن فقد ساءت الأمور، وتغيرت الأحوال، وصار المعروف منكرًا عندهم، والمنكر معروفًا، كما سيأتي وسيظهر من أقوالهم، ومن تعاملهم مع المسائل من جهة، ومع علماء السنة من جهة أخرىٰ.

أعقابهم، حتىٰ صاروا يعيشون بين السلفيين بأجسادهم، وفي قلوبهم من الغل ومن العداوة والشر الذي يُضمرونه لهم ولعلمائهم ما الله به عليم، فلا تكاد مجالسهم الخاصة والسرِّية تخلو من طعن في علماء السنة، إما تصريحًا، وإما تلميحًا؛ ينتقصونهم، ويحطون من قدرهم، ويرمونهم بما هم منه برآء، ويتهمونهم بما لا يقبله عقلٌ صريح، ولا نقلٌ صحيح؛ كَفِريَة المجالس السرِّية علىٰ الشيخ ربيع، وكالحكم عليه وعلىٰ غيره من إخوانه علماء السنة بالانحراف في باب معاملة الحكام، إلىٰ غير ذلك من الترهات، دون أن يُقدموا ولو دليلًا واحدًا صريحًا واضحًا يُثبتون به دعواهم، فنعوذ بالله من الحَور بعد الكَور.

العجب كل العجب أن يظهر الطعن في علماء السنة ممن هو منتسب لها.

وإني لأعجب والله كيف يتجرأ من ينتسب للسنة والسلفية علىٰ اتهام العلماء السلفيين بمثل هذه الاتهامات الساقطة؛ التي يُسقطها الواقع قبل أن يُسقطها العلماء وطلبة العلم أنفسهم، فالواقع يشهد لأهل هذا الزمان، من علماء وطلبة علم سلفيين راسخين؛ بالانضباط في كل هذه الأبواب؛ التي اتُّهِموا فيها بالانحراف عن السنة، كما هو شأن علماء السنة وأئمة الهدىٰ علىٰ مر العصور والأزمان، فكلهم مُنضبطٌ في عقيدته ومنهجه، وكلهم يعلم بأن المخالفة والخطأ؛ لم ولن يَسلم منهما أحد، لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من الأئمة والعلماء، ولا ممن هو دونهم.

ورحم الله الحافظ ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) إذ يقول:

«واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول

لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم، والاقتداء بما مدح الله به قول المتبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مُثنيًا عليهم في كتابه وهو بمكارم الأخلاق وضدها عليم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] ...»(١).

وبمثله نطق العلامة صالح السحيمي حَفِظَهُ اللهُ فقال - وصدق فيما قال -:

«ونحن مأمورون بالرجوع إلى العلماء الربانيين؛ الذين يَنفون عن كتاب الله جَلَّ وَعَلَا تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ولا تلتفتوا إلى من يُشوِّه سمعتهم، أو ينال منهم، فإن لحوم العلماء مسمومة، وسنة الله في مُنتقصِهِم معلومة.

فَيَا مَن يَغمِزُ العلماءَ إني بريءٌ لستُ مِنكَ ولستَ مني

فانتبه يا عبد الله، وارجع إلى العلماء الذين يَقضون بالحق وبه يَعدِلون، وليس الذين يُفتون بأهوائهم، إنما أخشى على أمتي الأئمةَ المُضلِّين»(٢).

وأقوال أهل العلم في هذا الباب أكثر من أن تُحصى، فالله المستعان.

۞ طريقة أهل السنة في التعامل مع أخطاء العلماء.

فأهل السنة يعلمون بأن المخالفة والخطأ وإن صدرا من أحد من علماء

(١) تبيين كذب المفتري (ص: ٢٩).

(٢) مقطع صوتي له مبثوث ومنشور على شبكة الإنترنت تحت عنوان: «فيا من يغمز العلماء إني بريء لست منك ولست مني».

السنة في باب الولاة، أو في باب الجهاد، أو في غير ذلك من الأبواب العلمية أو العملية – كما هو طبيعة البشر، إذ لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ – فإنها لا تصدر، ولا يمكن أن تصدر عنه؛ إلا عن اجتهاد، هو فيه معذور، بل مأجور، يدور فيه بين الأجر والأجرين، وليس هو عن انحراف في أصل من أصول أهل السنة والجماعة، ولا في قاعدة من قواعدهم، كما هو زَعْم هؤلاء الطعَّانين في أهل الحق والسنة، لأن صاحب السنة حريصٌ على الاتباع، وهو من أبعد الناس عن تعمد الابتداع.

وهذا باب عظيم، من عرفه وضبطه؛ فإنه لابد وأن يعلم بأن العدل والإنصاف يقتضيان احترام عالم السنة وتوقيره وتبجيله، وإن وقع منه ما وقع من المخالفة والخطأ؛ الذي هو من طبيعته البشرية، مادام الأمر قد صدر منه عن تحرٍّ للحق، وعن اجتهاد، ودون تَعمُّد منه للمخالفة.

كما أن العدل والإنصاف يقتضيان ألا يُطعن في أحد من علماء السنة، وألا يُنال من أحد منهم، ولا أن يُضلَّل أو يُنتقَص منه بسبب هذه المخالفة؛ التي هو فيها معذور، بل مأجور عند الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا أمر معلوم ومتقرر عند أهل السنة جميعًا، لا يُنكره ولا يخرج عنه إلا جاهل، أو صاحب هوىً مفتون.

فأهل السنة والجماعة لا يتعاملون فيما بينهم، ولا مع مَن اجتهد فأخطأ من العلماء المجتهدين، وإن لم يكن معهم وفي صفهم؛ إلا بهذه الطريقة الواضحة الصافية النقية، فيعذرون المخطئ إن هو أخطأ في اجتهاده، ماداموا قد علموا عنه أنه من أهل الاجتهاد، وأنه قد أراد الحق، ولم يُرِد المخالفة والخطأ، فهم بذلك

يعذرونه في اجتهاده؛ فيردون خطأه، ويحفظون كرامته، وهذا ما لا يفعله أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهالة والضلالة، مع العلماء المجتهدين، سواء كان هؤلاء العلماء المجتهدون أهلَ سنة سلفيين، أو غير ذلك، والله المستعان.

والمقصود: أن الخطأ عند أهل السنة والجماعة يُرد علىٰ قائله كائنًا من كان، ولا يُقبل من أحدٍ أبدًا، يَردون خطأ العالم وإن كان سنيًّا سلفيًّا، ولكنهم يعرفون للعالم قدره، ويحفظون له كرامته، ويُقدرون له اجتهاده، وهم وإن ردوا عليه خطأه، إلا أنهم لا يهضمونه حقه، ولا يطعنون فيه، ولا يجرحونه، ولا ينتقصونه، وذلك لعلمهم وتيقنهم بأنه عالم مجتهد اجتهد فأخطأ، أراد الحق فأخطأه ولم يُصِبه، ولعلمهم وتيقنهم - أيضًا - بأنه لم يُرد المخالفة والباطل، وقد جاء في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال:

«**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**».

ومن منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب أنهم يُفرقون فيه بين طائفتين:

الطائفة الأولىٰ: هم من علماء الحق والسنة، من أهل السنة والجماعة، فهؤلاء يردون خطأهم ويحفظون كرامتهم.

والطائفة الثانية: هم من أهل الأهواء والبدع، من أهل الزيغ والضلال؛ الزائغين عن الحق، الخارجين عما عليه أهل الحق والسنة، المخالفين لأهل السنة والجماعة، فهؤلاء يردون خطأهم ولا كرامة لهم عندهم.

هذا ما عليه أهل الحق والسنة في هذا الباب، وهكذا يقررون، وهو أمرٌ لازمٌ لصاحب السنة، يلزمه التعامل به، سواء مع الموافقين، أو مع المخالفين، وليس له مخالفته، ولا الخروج عنه، ولا تعطيله، هذا إن أراد السلامة لنفسه، وأراد

الاتباع، أما إن أراد غير ذلك، فلا يلومن إلا نفسه.

وفي تقرير هذا المعنىٰ قال شيخنا العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٤٤هـ):

«ولهذا فإن أهل السنة ينظرون إلىٰ المخالفة والمخالف، فالمخالفة عندهم علىٰ ضربين - أعني علىٰ قسمين -:

القسم الأول: مخالفة هي مورد للنزاع ومسرح للرأي والاجتهاد، فهذه لا يُثرب أحد فيها علىٰ الآخر، بل يبين الراجح عنده بدليله بيانًا شافيًا كافيًا منصفًا حتىٰ يكون المتلقي علىٰ بصيرة وبينة من الأمر.

القسم الثاني: ما ليس فيه مجال للاجتهاد ولا يقبل الرأي، فهذا هو الذي يشددون فيه ويستنكرون علىٰ المخالف فيه، فيردونه بالدليل، وغرضُهم من ذلك أن يكون التدين لله عَزَّوَجَلَّ خالصًا صافيًا من كل المكدرات؛ خالصًا من شائبة الشرك والبدعة.

كما أنهم ينظرون إلىٰ المخالف؛ هذا الذي خالف لا يعدو حالين:

الحالة الأولىٰ: أن يكون صاحب سنة، فإنهم مع ردهم مخالفته بالدليل القاطع والبرهان الساطع لا يتابعونه علىٰ زلته؛ فمكانته عندهم لا تُسوِّغ لهم متابعته ولا غض الطرف عن مخالفته، لكنهم يحفظون كرامته ويصونون عرضه ويقولون: هو أخطأ.

ولهذا كانت أقوالهم - أعني أئمة السنة - بدءًا من الصحابة فأئمة التابعين فمن بعدهم من أئمة القرون المفضلة التي شهد لها رسول الله ﷺ بالخيرية في أحاديث عدة.

الحالة الثانية: أن يكون المخالف من أهل البدع؛ فالأصل أنه لا كرامة له

عندهم فيغلظون له القول، فهم مع ردهم مخالفته يشنِّعون عليه ويغلظون له القول ويحذرون منه الأمة.

وما أحسن ما قاله الإمام البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن الخروج من الطريق علىٰ وجهين:

أما أحدهما: فرجل قد زل عن الطريق وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدىٰ بزلته ...

وآخر: عاند الحق، وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضالٌّ مُضل شيطانٌ مريد في هذه الأمة، حقيق علىٰ من يعرفه أن يحذر الناس منه، ويبين للناس قصته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك» اهـ.

قلت – الشيخ عبيد –: إلا إن كان ثمَّة ما يوجب مُداراته فهم يُدارونه بقدر ما يستدعيه المقام ويقتضيه الحال»(١).

والمقصود: أن من عَرف هذا الباب، وعرف مذهب أهل السنة والجماعة فيه، وفَهِمَ ذلك وضَبطَه، بانت له الأمور، وعرف متىٰ يُعذر العالم، ومتىٰ لا يُعذر، ومَن الذي يُعذر من العلماء، ومَن الذي لا يُعذر، وهذا أمرٌ من عرفه وفهمه فهمًا صحيحًا؛ فلابد وأن تظهر له الأسباب – التي لأجلها تساهل الأئمة من أهل السنة والجماعة مع العالم السني السلفي إن هو أخطأ – ويعرفها، إذ من المعلوم والمتقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ومنهجهم؛ أن العالم السني السلفي لا يتعمد المخالفة والخطأ، وأنه وإن صدر منه الخطأ، فإن ذلك لا يكون منه إلا عن اجتهاد، هو فيه معذور مأجور.

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٤٥).

﴿ براءة علماء السنة من مثل هذه الاتهامات الفاجرة براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

ونخرج من هذا: بأن العلماء من أهل السنة والجماعة – وعلىٰ رأسهم الشيخ ربيع – بريئون من مثل هذه الاتهامات الفاجرة، التي اتُّهِموا بها، براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وأن أصحاب فرية المجالس السرِّية وغيرها من الاتهامات الفاجرة؛ هم أصحاب التخطيط والتكتيك السياسي باسم السلفية وحمايتها وتصفيتها من أخطاء علماء السنة – زعموا!! – وهم من يعتزل في الغرف الخاصة ليُخطِّط ويُدبر.

وهذا أمر ظاهر ومعلوم لكل من يعرف هذه المجموعة، وما تعقده من اجتماعات وجلسات خاصة؛ يعتزل فيها أشخاص معدودون، يعتزلون فيها حتىٰ عن أتباعهم، ومَن معهم، ومِن مجموعتهم.

فالسرِّية والتخفي هو هدي هذه المجموعة، وما شاكلها، وما هو بهدي علماء الحق والسنة، ولكن كما قيل: رمتني بدائها وانسلت.

﴿ حاجة الطاعنين في الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة إلى إحداث أصول وقواعد جديدة يُسلِّكون بها باطلهم.

ولَمَّا كان أصحاب هذه الفرية – فرية المجالس السِّرية – بسلوكهم هذا المسلك الرديء – القائم علىٰ الظلم والافتراء، وعلىٰ الإعراض عن الأدلة الواضحة التي تُظهر براءة الشيخ ربيع من هذه التهمة الساقطة التي اتهموه بها – قد وقعوا في تناقضات واضحة، مكشوفة ومفضوحة، كان ولابد عندهم من إحداث أصول وقواعد جديدة تتوافق مع هذا المذهب الجديد؛ الذي أحدثوه

وانتقلوا إليه، ليتمكنوا بها من تبرير باطلهم، ومن تسليك طعوناتهم في أهل الحق والسنة وتمشيتها، كما هو شأن المفترين؛ الخارجين عن هدي أهل الحق والسنة في كل زمان ومكان، وهذا أمر متقرر ومعلوم عند أهل السنة والجماعة، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية، فإنه لابد أن يضل ويتناقض، ويبقىٰ في الجهل المركب أو البسيط»[(١)].

ويقول: «وكل من خالف الرسول فلابد أنه يتناقض، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»[(٢)].

ويقول: «وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوىٰ الأنفس»[(٣)].

فحاجة هذه الطائفة لمثل هذه الأصول والقواعد الجديدة واضحة جلية؛ إذ لابد وأن يُوجِدوا لأنفسهم ما يُبررون به هذا التحول، وهذا الانتقال من منهج إلىٰ منهج، ولو عند أتباعهم والمتعصبين لهم، ممن لا يريدون هم أنفسهم أن يخسروهم، لكيْ لا يبقوا وحيدين، دون أنيس ولا ونيس.

احتاجت هذه الطائفة لمثل هذه الأصول والقواعد المحدثة؛ لأن منهجهم القديم الذي كانوا عليه – القائم علىٰ احترام علماء السنة وتوقيرهم – ومسلكهم السابق لهذه الفتنة الأخيرة التي دخلوا فيها، والتي اختلفوا فيها مع بعض

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٣٥٦).

(٢) بغية المرتاد (ص: ٣٩٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٦٧).

المشايخ من أهل السنة – فسعوا في إسقاطهم - لا يُعينهم علىٰ التنصل مما هو ضدهم وضد ما يقررون، ولا علىٰ التنصل مما هو ضدهم ومُسقطٌ لهم من أقوال العلماء؛ التي تسقطهم وتسقط ما أحدثوه من مسائل جديدة وتبطلها، مما اضطرهم إلىٰ إحداث مثل هذه الأصول والقواعد المحدثة الجديدة، التي لم يسبقهم إليها أحد، وإلىٰ تبنِّيها، وما ذلك منهم إلا ليحتفظوا بمكانتهم ومنزلتهم التي جعلوها لأنفسهم، وسعوا في تحصيلها – بسعيهم وراء التزكيات – من هؤلاء العلماء، الذين يسعون لإسقاطهم الآن، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ: فلكي يصلوا إلىٰ بغيتهم، ويحققوا مرادهم، وذلك أنهم يعتبرون أنفسهم علماء، أو في صفاف العلماء، بل ويجعلون لأنفسهم منزلةً أعلىٰ من منزلة العلماء إن لم تُساوِها، فهم مَن يُقيِّم العلماء، وهم من يُصحح للعلماء منهجهم ومسلكهم وطريقتهم ودعوتهم، وهم مَن يَضبط لهم مسارهم، وما ينبغي لهم أن يقولوه ويفعلوه، هكذا ظنهم، فساء ما يظنون.

وهم بسبب هذا الظن السيِّئ جعلوا لأنفسهم ميزانًا يزِنون به أقوال العلماء، وأفعالهم، فما وافق أهواء قادة هذه المجموعة وما أرادوه؛ قبلوه، وما خالف أهواءهم، وخرج عمَّا أرادوه؛ ردوه علىٰ قائله كائنًا من كان، ثم هجموا عليه بعد ذلك هجمة رجلٍ واحد، كما هو واضح من صنيعهم مع الشيخ ربيع، ومع غيره من العلماء، ظنًّا منهم بأنهم بهذا الفعل المشين سيتمكنون من إسقاط العالم السني السلفي من علماء أهل السنة والجماعة، فساء ما يظنون.

وقد رأينا هذا واضحًا جليًّا في تعامل هذه المجموعة مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، رأيناه في اتفاقهم وتكاتفهم علىٰ النيل منه، والطعن فيه، واتهامه بعقد المجالس



السرِّية، وموافقة الخوارج.

رأيناهم وقد سلَّم لهم –وللأسف- كل من حولهم من المتعصبة والمفتونين، دون أن يطالبهم أحدٌ منهم؛ ولو بدليل واحد واضح وصريح؛ يثبتون به قولهم، ويؤكدون به هذه الفرية الساقطة، وهذا الاتهام الفاجر؛ الذي وجَّهوه إلىٰ الشيخ ربيع، وطعنوا فيه وانتقصوه بسببه.

وبهذا نعلم أن إحداث مثل هذه الأصول والقواعد الجديدة المحدَثة أمرٌ لابد منه عندهم، إذ بها يُقنعون مَن حَولَهم، سواء من المفتونين بهم، أو من المخدوعين فيهم، وبها يُقنعون الجهال ومَن يريدون فتنته، فيُدخِلونه معهم، ويَجعلونه في صفِّهم، وشاربًا لأفكارهم وطعوناتهم في العلماء، وهم في هذا كله؛ لا يصطادون إلا من كان منحرفًا مفتونًا، مريدًا للشر، ناصرًا لهم فيه، أو جاهلًا؛ لا يُميز بين أصول وقواعد أهل السنة الصحيحة، وبين هذه الأصول والقواعد المحدَثة الجديدة.

وسواء كان هذا أو ذاك، فمَن قَبِل بأصولهم وقواعدهم الجديدة المحدَثة، فقد قَبِل بما يقولونه ويقررونه مما هو مخالف للآثار، ولِما تتابعت عليه أقوال العلماء، ولزمته أقوالهم، شاء أم أبىٰ.

وهذا أمر ظاهر في قاعدتهم الجديدة التي ردوا بها كثيرًا من الآثار، وأبطلوا بها اجتهادات العلماء، وأسقطوا أقوالهم، ألا وهي:

«ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد».

خرجوا علينا بمثل هذه القاعدة، ليُبطلوا بها كل ما يخالف مذهبهم الجديد، ويَردوا بها كل ما يخالف تقريراتهم الجديدة، ويُسقط أقوالهم، مما هو ثابت من

الآثار عن السلف أو من أقوال العلماء.

وقد رأينا هذا الأمر واضحًا جليًّا في تعاملهم مع آثار السلف، وردها جملةً وتفصيلًا، حين أرادوا إخراج العلماء من ولاة الأمور، مستعينين بهذه القاعدة نفسها: «ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد»؛ ليُمرروا بها باطلهم، وليُثبتوا بها بأن القول وإن جاء عن التابعين، وأتباعهم، وتتابعت عليه الأمة من بعدهم، فإنه لا يَثبت ما لم يأتِ عن صحابي، ولو عن صحابي واحد، أما ما سوىٰ ذلك فلا!!.

وهم بهذا المسلك، وبهذا التقعيد الجديد، قد تجاوزوا الحدادية، وقالوا بما لم تَقُله في حربها علىٰ أهل السنة وعلمائها، وهذا واضحٌ فيما ذكره شيخنا العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ في ردِّه علىٰ الحدادية، إذ ذكر قول أحدهم:

«أما بعد فإن من غربة السنة في هذا الزمن المتأخر أن بعض المسائل التي أجمع عليها السلف الصالح من الصحابة والتابعين، صار الخلاف فيها خلافًا معتبرًا، بل صار القول المخالف لإجماع السلف هو القول الراجح عند بعض من ينتسب إلىٰ السنة، وأصبح من يدعو إلىٰ إحياء السنن وفقه الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وطرح الأقوال المخالفة لأقوالهم، غريبًا، كأنه جاء ببدعة أو دعا إلىٰ ضلالة، وهذا مصداق قوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبىٰ للغرباء**» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وكما تسلط المتكلمون المبتدعة من عهد قديم علىٰ مسائل العقيدة فثبتوا مسائلهم المبتدَعة في الكتب والرسائل حتىٰ نَسي غالب الناس أنها مسائل محدثة ليست من علوم الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم».

ذكر الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ قوله هذا، ثم قال معلقًا عليه، ومبينًا خطر هذا

المسلك الحدادي:

«انظر قصره السلف علىٰ الصحابة والتابعين، وهذا أمرٌ خطيرٌ تفتعله الفرقة الحدادية لإسقاط مَن بعد الصحابة والتابعين من السلف الصالح ودفن جهودهم في رفع راية السنة وهدمهم للبدع ودحر أهلها وبيان ضلالهم فرقة فرقة»[1].

بيَّن حَفِظَهُ اللَّهُ خطر هذه القاعدة المُحدَثة، وقد أدخل فيها صاحبها التابعين، ونصَّ فيها علىٰ الصحابة والتابعين، فماذا عساه أن يقول هو وغيره من أئمة السنة وأنصارها في أُناسٍ قد أسقطوا مَن بعد الصحابة من السلف الصالح، ودفنوا جهودهم في رفع راية السنة، وهدمهم للبدع، ودحر أهلها، وبيان ضلالهم فرقة فرقة؟!!.

وسيأتي زيادة بيان وتوضيح لهذا الأمر بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في ثنايا هذه الرسالة.

والمقصود: أن هذه المجموعة خرجت علينا بمثل هذه الأصول والقواعد المحدَثة لتروج أباطيلهم بين المسلمين، ولتُقبل طعوناتهم فيمن يَطعنون فيه ويُسقطونه من علماء السنة، وما ذاك إلا لعلمهم بأنهم بمثل هذه الأصول والقواعد المحدَثة سيظفرون بالتأييد التام علىٰ مثل هذه الطعونات، ولو ممن حولهم، أو ممن لا يُميز بين الحق والباطل، ولا بين الهدىٰ والضلال، ولا ميزان عنده يُفرق به بين منهج أهل الحق ومناهج أهل الباطل والضلال، وهو ما رأيناه واضحًا جليًا في هذه الفتنة الأخيرة، والله المستعان.

---

(١) من مقال له بعنوان: «وقفات مع بعض تلبيسات وجهالات عبد الحميد الجهني في مقاله: كشف الخفاء عن مسألة محدثة استقوىٰ بها الإرجاء» (الحلقة الأولىٰ).

۞ ومن أصولهم وقواعدهم المحدثة الجديدة التي خرجوا بها علينا وقرروا بها مسائلهم التي انتقلوا إليها وصاروا يقررونها.

۞ أولاً: قولهم بإخراج العلماء من ولاة الأمور.

وهذا كله منشور من أقوالهم علىٰ شبكة الإنترنت، وفي وسائل التواصل، كقول قائلهم:

«لم أقف إلىٰ هذه الساعة علىٰ أثر صحيح واحد فقط، عن أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين يفسر قول الله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] بالعلماء أو الفقهاء، بل كما تقدم بالأسانيد الصحيحة، فسرها الصحابة بالأمراء».

وكقوله: «ولا يوجد للصحابة من الصحابة بإسناد صحيح مخالف في تفسير الآية، إذ لم يختلف الصحابة في تفسير الولاة بالأمراء دون غيرهم».

وكقول الآخر: «وقد كثرت النقولات في معنىٰ ولي الأمر في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، مع أنه لم يصح عن الصحابة شيئا[١] في كون العلماء ولاة الأمور إلا ما ورد عن جابر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكلاهما ضعيف»[٢].

وقوله: «فتبين بهذا أنه لا يصح عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه فسر بأولي الأمر بالعلماء[٣]، والصحيح أنهم أمراء السرايا»[٤].

---

(١) هكذا لفظه.

(٢) بل هو ثابت عن الصحابة، وعمَّن بعدهم من التابعين، وأتباع التابعين، والأئمة، إلىٰ يومنا هذا، كما سيأتي.

(٣) هكذا لفظه.

(٤) ويكفينا لبيان بطلان هذا القول ما ثبت في الصحيحين وغيرهما، وسيأتي ذكره بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وكقول الآخر: «ورأينا نقض السنة بالطعن العلني في ولاة أمر مسلمين حتىٰ استطال أهل البدع علىٰ أهل السنة ورموهم بالتناقض[1] بسبب هذه المخالفة[2].

ومن أقبح أنواع المنازعة الباطنة التي فتحها بعض أهل الأهواء – ممن يُظهرون السنة – خوضهم باطنًا في الدماء والحروب باسم الرجوع لأهل العلم واستفتاء العلماء[3]، ومما قد يزيد الطين بلة ويزيد هذه البدعة غلظًا بعض أقوال أهل العلم تحت ستار أن العلماء من ولاة الأمر[4]، فتجعل سلطة للعالم علىٰ الحاكم كشأن أهل البدع الخوارج المنازعين لولاة الأمر[5]، بل هذا المثال أقبح؛ لأنها منازعة ومناقضة للسنة باسم السنة».

---

(١) رمتني بدائها وانسلت، وذلك أن التناقض الواضح الجلي يدركه كل من ينظر في سابق أصحاب فرية انحراف الشيخ ربيع عن السنة وموافقته الخوارج ولاحقهم.

(٢) نسبة هذه المخالفة لأهل السنة وعلماء السنة؛ ظلمٌ واضحٌ وصريح، وافتراءٌ علىٰ أهل الحق قبيح.

(٣) «أهل الأهواء؛ ممن يُظهرون السنة»: فيه تبديع صريح لمن خاض في مثل هذه الحروب وتكلَّم فيها – وإن كان من كبار العلماء؛ الذين يُرجع إليهم في النوازل – وإخراج له عن السنة، إذ جاء الحكم بأن هؤلاء المتكلمين فيها هم من أهل الأهواء الذين يُظهرون السنة، وليسوا من أهلها حقيقةً!!.

(٤) وهل يشك عاقل، أو طالب علم راسخ في كون العلماء داخلين في ولاة الأمور، وأن الحكام والمحكومين مُلزَمون باتباع شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وباتباع قول من يدلهم عليه.

(٥) إن كان المراد بالسلطة هنا: سلطة دين الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ الحكام والمحكومين، فنعم، الكل ملزمٌ باتباع شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وباتباع قول الأدلاء عليه، وإن كان المراد بالسلطة: سلطة الحكم، وتطبيق شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وتنفيذه في الناس؛ مما هو من اختصاص ولاة الأمور من الحكام والأمراء، فأهل السنة من أبعد الناس عن مثل هذا الفعل المشين، ولست أرد علىٰ هذه الفرية الساقطة؛ إلا بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

ثانيًا: صرفهم الناس عن العلماء بفهمهم المنكوس لقول النبي ﷺ: «استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك».

كقول أحدهم: «وجوب طاعة العلماء ترنيمة يعزف عليها بعض مبطني دعوة التقليد، ما وجه الوجوب هذا للعالم غير المولَّىٰ من الحاكم دون سائر الخلق؟ ألأنه أمر بالمعروف؟ فهذه ليست خصيصة له بل هي لسائر الخلق، أم لوجوب أخذ فتواه؟ فهذه دعوة غلاة المقلدة ولم يلزم ﷺ المستفتي بها، «**استفت قلبك وإن أفتاك المفتون**»[1]»[2].

(١) قاله معترضًا به علىٰ ما قرره الإمام ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٦هـ)؛ حين قال: «والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم ... ».

(٢) وهذا خلاف ما خرج به الأئمة من هذا الحديث، وقد سئل العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بالنسبة لموضوع الاستفتاء، فكما تقول أنت أن علىٰ الجاهل أن يسأل العالم، فهذا الجاهل قال: أنا سألت العالم فلان وسألت العالم فلان، فقال العالم فلان كذا، وقال العالم فلان كذا، عكس ما قاله الآخر، والله أنا قلبي ارتاح للعالم الفلاني دون العالم الفلاني.

فأجاب: «هو سأل وما سأل، سأل عن رأي فلان ورأي فلان، فتضارب الرأيان، فاختار هو منهما ما يحلو له، لكن هو لم يسأل عن دليل فلان أو دليل فلان، ثم عمل مراجحة، فضاع بين الدليلين، ماذا يصنع؟ لابد له من أن يستفتي قلبه، يستفتي قلبه؛ لكن عليه أن يتقي ربه بالاستفتاء، ولا يتبع هواه.

فالمهم في الموضوع ليس أن يسأل: أنت ما رأيك؟ حرام، وما رأيك أنت؟ حلال، والله هذا الرأي جيد، حلال، هذا فيه يسر، فيه كذا، لا، ليس هكذا يكون السؤال، مادام المسألة فيها قيل وقال، يلزمه أن يسأل عن دليل كل من قال، الذي قال حرام أو لا يجوز ما هو دليله؟ والذي قال يجوز ولا بأس فيه ما هو دليله أيضًا؟.

بعد ذلك يعمل هذا الإنسان ولو كان أميًّا عاميًّا، يعمل شيئًا من المراجحة والاجتهاد، وكلٌّ يجتهد بحسب ما أوتي من عقل، من علم، من جهل، إلىٰ آخره، لأنه لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فإذا علم الله منه أنه اتقىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بعد أن أحسن السؤال علىٰ هذا الوصف الذي ذكرناه، إذا علم الله عَزَّوَجَلَّ منه أنه كان حريصًا علىٰ معرفة حكم الله عَزَّوَجَلَّ فيما سأل، ثم أشكل عليه الأمر ولم يستطع عمل مراجحة بين القولين، فاتقىٰ الله =

=

وقال إن نفسي اطمأنت لكذا، لا مانع في ذلك؛ لأن هذا كما يقال: آخر الدواء الكي، ليس عنده طريق إلا هذا.
لكن نحن أولًا الذي يقع كثيرًا، يسمع بالإذاعة هنا في السعودية إلىٰ آخره، والله أنا ارتاح قلبي للرأي هذا ويمشي عليه، أو مثل ما ذكرنا آنفًا: سأل فلان ما رأيك؟ وفلان ما رأيك؟. هذا لم يسأل عن العلم! سأل عن الرأي! وهنا تتضارب الآراء كثيرًا»اهـ بتصرف يسير من «سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١٤٥)».
وقال: «دعنا الآن نُعالج المسألة، نَفْصِلها قليلًا عن الحديث السابق:
مسلمان: أحدهما عالمٌ والآخر جاهل، العالم قال له هذا لا يجوز أو قال له يجوز، العالم قال قولًا، فقال له العامي: هذا القول لم يوافق عقلي، هذا صواب أم خطأ؟.
يظن كثير من الناس أن هذا صواب لا غبار عليه، والحقيقة أنه خطأ، لماذا؟.
لأن رب العالمين يقول في القرآن الكريم: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، والآية تجعل الأمة المسلمة بالنسبة لكونهم علماء أو جهلاء قسمين: عالم، وغير عالم؛ فأوجب علىٰ كل من القسمين حكمًا، أوجب علىٰ غير العالم أن يسأل العالم، وأوجب علىٰ العالم أن يجيب السائل كما قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «من سُئل عن علمٍ فكتمه أُلجِم يوم القيامة بلجامٍ من نار»، فليس هناك قسم ثالث، هذا القسم الثالث هو الذي نحن بصدده، وهو غير عالم، لكنه لم يقتنع بقول العالم، هذا ما هو حكمه؟ ليس له حكم، ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].
يجب أن تقبل حكم العالم؛ إلا إذا كان عندك دليل ضد هذا القول، حينئذٍ أنت لست جاهلًا؛ مادام عندك دليل، هذا الدليل يُسوِّغ لك أن ترد قول هذا العالم، وإن كان هو أعلم منك بصورة عامة، لكن بخصوص هذا السؤال؛ فأنت مادام معك الدليل؛ جاز لك رفض قول ذلك العالم، أمَّا أنك لا شيء عندك، فأنت أولًا جاهل، وثانيًا ليس معك دليل؛ فإذًا قول ذلك العالم مقدمٌ علىٰ جهلك أنت، وعلىٰ قولك بأن قول هذا العالم لم يدخل عقلك، لذلك: نحن نرىٰ أن السلف الصالح كانوا متربين علىٰ ضوء هذه الآية الكريمة، كيف؟، عندنا قصة ذلك الصحابي الذي كان في سرية أرسلها الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لمقاتلة الكفار، فجُرح كثيرٌ منهم، أحد هؤلاء الجرحىٰ أصبح محتلمًا، سأل من حوله هل يجدون له رخصةً في أنْ لا يغتسل، قالوا له: لا، لابد لك من الاغتسال.
لو نحن الآن قسنا القصة هذه علىٰ أنفسنا، وأنفسنا التي هي عندها شيء من حرية إبداء الرأي أمام العالم، والذي يكون من عادة صاحب الحرية هذه أن يقول: والله ما دخل عقلي هذا الكلام، تُرىٰ ... لو كانت القصة مع أحدنا، أو بعبارة أخرىٰ: كان ذاك الجريح يحمل منطق أحدنا، ماذا سيكون موقفه؟ ألا تراه
=

وقوله: «أهل السنة والجماعة لا حاجة لهم في اجتماعهم إلا على الوحيين، والاكتفاء بالوحي اهتداء وطاعة، وما تضمنه من طاعة ولاة أمورهم.

وسبيل أهل البدع في اجتماعهم الزيادة والاختراع في دين الله من بيعات وطرق وتنظيمات حزبيَّة ومجالس سريَّة»(١).

=

سيقول: إن هذا غير معقول، أنا جريح وأخشىٰ علىٰ نفسي الموت، كيف سأغتسل؛ لم نجد منه هذا الموقف! بل وجدناه بالعكس، سلَّم لكلام الذين أفتوه، ومع ذلك فكان في تسليمه الموت، ولما جاء خبره إلىٰ النبي ﷺ دعا علىٰ الذين أفتوه بقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**قتلوه قاتلهم الله، ألا سألوا حين جهلوا، إنما شفاء العي السؤال**».

نحن نأخذ من هذه القصة فائدتين هامتين:

الفائدة الأولىٰ: أن الجاهل ليس له إلا أن يتبع العالم، سواء طابقت فتوىٰ العالم عقله أم لا.

الفائدة الثانية: أن العالم يجب أنْ لا يتسرع في إصدار الفتوىٰ، وأن يتورع عن التهجم عليها خشية أن تكون فتواه سبب ضلال المُفتَىٰ أو هلاكه ...

وأيضًا هنا نأخذ فائدة ثالثة، وهي: أن العالم كلما كان أكثرَ اطِّلاعًا علىٰ السنة، كلما كان أقربَ صوابًا؛ لأن السنة تُفصِّل القرآن الكريم تفصيلًا، يحتاج الإنسان أحيانًا لاستعمال الرأي والاجتهاد المبني علىٰ القواعد والأصول الشرعية، ولكن الاجتهاد مُعرَّضٌ للخطأ ومُعرَّضٌ للصواب، فبقدر ما عنده من السنة كثرةً، يستغني بها عن استعمال القياس كثرةً، وكلما كانت السنة مادتها عنده قليلة كلما فرَّ إلىٰ استعمال الرأي والقياس كثيرًا وكثيرًا جدًّا، ولابد حينذاك أن يتعرَّض للخطأ، من أجل ذلك: نلاحظ في الأئمة الأربعة أن أحدهم كلما كان أكثر من زملائه حفظًا واطِّلاعًا علىٰ الحديث، كلما كان أكثرَ إصابةً، والعكس بالعكس؛ لذلك كان الإمام أحمد أقربهم إلىٰ السنة»اهـ بتصرف من «سلسلة الهدىٰ والنور»، الشريط رقم: (٢٢٢).

(١) هل يدخل علماء السنة المعاصِرون؛ كالشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، والشيخ عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ محمد بن هادي حفظه الله، والشيخ صالح السحيمي حفظه الله، وغيرهم من أهل الحق والسنة، في أهل السنة والجماعة هؤلاء؛ الذين لا حاجة لهم في اجتماعهم إلا علىٰ الوحيين، أم أنهم خارجون عنها؟! صرِّحوا بما تعتقدون إن كنتم واضحين!!، ومَن هم أهل البدع هؤلاء؛ الذين وجدتموهم وقد احتاجوا في اجتماعهم إلىٰ الزيادة والاختراع في دين الله حتىٰ أدخلوا فيه مثل هذه البيعات والطرق والتنظيمات الحزبيَّة والمجالس السريَّة التي تذكرونها، وتتهمون العلماء بها؟! سمُّوهم لنا إن كنتم واضحين!!.

وقال آخر: «فانتبه أخي المسلم أختي المسلمة وتعقَّل السنة من كلام النبي ﷺ وكلام الصحابة وتفهَّمه وتديَّن به واحكم به علىٰ كل أحد وعلىٰ كل قول حتىٰ ولو كان من كان من الأئمة والعلماء، وحاشا علماء السنة أن يُخالفوا السنة، اللهم إلا بعض من يكون قد تأثَّر بأطروحات الجماعات الإسلامية البدعية من حيث يعلم أو لا يعلم[1]،

---

(١) مَن مِن علماء السنة تأثَّر بمثل هذه الأطروحات وقرر الباطل بسبب هذا التأثر؟! سمُّوهم لنا إن كنتم صادقين، ولكن بدليل واضح لا يحتمل التأويل، ودونكم وإثبات ذلك خرط القتاد، فما هي إلا أوهام في رؤوسكم، وصدق العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: «لأنا إذا تتبعنا عورات العلماء، وسَقَطاتِهم، وربما لا تكون عورةً، وربما لا تكون سَقْطَةً؛ إلا في نظر هذا المتتبع»، وذلك قوله:

«وهناك أيضًا من شياطين الإنس والجن من يحاول أن يخلق فجوةً بين هؤلاء الشباب وبين العلماء؛ الذين مرَّت عليهم تجارب الحياة، وعرفوا كيف يعالجون الأشياء، فتجد شياطين الإنس والجن يحاولون التفريق بين العلماء وبين الشباب المُتيَقِّظ، ويذهبون يتتبَّعون عورات العلماء، حتىٰ يكون وسيلةً إلىٰ كراهة هذا الشباب للعلماء، وحينئذٍ تفسد الأمور، ومن المعلوم أن تتبع العورات؛ ولاسيما عورات ولاة الأمور من العلماء والأمراء؛ لا شك أنها أشدُّ إثمًا وجُرمًا من تتبع عورات سائر الناس، لأنا إذا تتبعنا عورات العلماء، وسَقَطاتِهم، وربما لا تكون عورةً، وربما لا تكون سَقْطَةً؛ إلا في نظر هذا المتتبع، إذا فعلنا هذا؛ خفَّ ميزان العلماء عند العامة، وقلَّت الثقة بهم، وبالتالي: يكون ردُّ الحق الذي يقوله هؤلاء العلماء؛ لأن الثقة فُقِدَت عندهم»(منشور بصوته علىٰ شبكة الإنترنت)، تحت عنوان: «هناك من شياطين الإنس والجن من يحاول أن يخلق فجوة بين الشباب والعلماء».

واتهام علماء السنة بما هم منه برآء، وبلا بينة ولا برهان، ليس هو بغريب علىٰ هذه المجموعة، فقد اعتادوا هذا الشيء وتواطأوا عليه، حتىٰ صار شغلهم الشاغل، فمتىٰ ما ذكروا أهل الباطل في شيء أرادوا ذمهم فيه؛ إلا وحَرصوا علىٰ أن يُدخلوا معهم علماء السنة ويُلحقوهم بهم، كقول قائلهم كما في مقدمته علىٰ كتاب: (الحث علىٰ التجارة للخلال ص: ٤) – وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر –:

«ولذا تجد كثيرًا من هذه الجماعات الحركية الإسلامية السياسية يتنافسون في جمع الصدقات، وقد أفتوا بفتاوىٰ باطلة، فمنهم من يجيز الاستثمار في الزكاة، ومنهم من يجيز دفع الزكاة للانتخابات، ومنهم من يجيز بناء المساجد والمدارس بأموال الزكاة، وهناك من العلماء من ينتظر نسبته المالية من جمع الصدقات».

=

فيُقذف قوله في مزبلة التاريخ[1]؛ لتبقىٰ السنة، الدين الحق، نظيفة واضحة منصورة =

قلت: أعوذ بالله من شر الأشرار؛ «هناك من العلماء من ينتظر نسبته المالية من جمع الصدقات»؛ ومراده بذلك علماء السنة يقينًا، إذ لو أراد علماء الباطل لَذكَرَهم وسمَّاهم، كما سبق أن بينت ذلك، فـ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦].

ومن فضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ أهل السنة والجماعة وحفظه لمنهجهم؛ أن جعل صاحب الباطل، والداعي إلىٰ الباطل يتناقض رغم أنفه، وقد رأينا هذا التناقض واضحًا كما في الرسالة نفسها، إذ قال قائلهم في: «الحث علىٰ التجارة للخلال ص: ٣»:

«فهذا كتاب الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر فيه الأحاديث والآثار عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين ومن جاء بعدهم فيما يتعلق بالحث علىٰ كسب الرزق والنهي عن سؤال الناس».

فأدخل التابعين ومن جاء بعدهم من العلماء، رغم أنفه، وهو الذي قد كثرت دندنته – كما هو شأن المجموعة – علىٰ الاكتفاء بالصحابة فقط، دون غيرهم، فلا استفادة لا من تابعي ولا من إمام ولا عالم ممن جاء بعدهم، ولا إحالة علىٰ هؤلاء الأئمة الأعلام، وهذا أمر يَعرفه عنه وعن مجموعته، كل من عرفه أو عرف مجموعته وما صاروا إليه، وما هو قولهم الأخير، وما هو مقرر عندهم في هذا الباب، ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ فنور الله عَزَّوَجَلَّ لا ينطفئ، وحَمَلة العلم الشرعي ونَقَلَتُه أقوالهم معتبرة، مهما عبث العابثون، وتلاعب المتلاعبون، ورحم الله الإمام ابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، إذ بيَّن ما عليه أهل السنة والجماعة من أن طريق الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين طريقٌ واحدٌ، لا كما يزعم هؤلاء المفتونون؛ فقال:

«فهذا طريق الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين الذين جعلهم الله هداة هذا الدين، موافق ذلك لنص التنزيل وسنة الرسول، فنعوذ بالله من عبدٍ بُلِيَ بمخالفة هؤلاء، وآثر هواه ورد دين الله وشرائعه وسنة نبيه إلىٰ نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة؛ يريد أن يطفئ نور الله، ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»(الإبانة الكبرىٰ ٢ / ٨٢٦).

(١) الذين تُقذف أقوالهم في مزبلة التاريخ؛ هم أهل الأهوا والبدع، ومَن سواهم من أهل الباطل، وممن يُعادي علماء السنة والحق، أما أئمة السنة وعلماء السنة؛ فأقوالهم معتبرة، وهم علىٰ العين والرأس، يدورون بين الأجر والأجرين، وإن رغمت أنوف أعدائهم، وصدق الشيخ سليمان الرحيلي حفظه الله، حين قال:

«ما قام أحد يطعن في علماء السنة ومنهجهم وعقيدتهم ويحاول التشكيك في أصولهم بل ودينهم إلا أخزاه =

كما كانت وكما ستكون بإذن الله».

وقال آخر: «استصدار الفتاوىٰ الشفويَّة لقتل أرواح البريَّة ليست طريقة سلفية، وصاحب الحق طريقته واضحةٌ نقيَّة، ليس فيها خوفٌ ولا تقيَّة»(١).

ثالثًا: جهلهم بطريقة السلف في التعامل مع أقوال الصحابة.

فهم لا يُفرقون بين ما اتفق عليه الصحابة، وبين ما اختلفوا فيه، حتىٰ خرجوا علينا بسبب جهلهم هذا؛ بعبارة يَضربون بها في صدر ما لا يروق لهم من الآثار أو من أقوال العلماء، كما صنعوا في مسألة إخراج العلماء من ولاة الأمور بقاعدتهم المُحدَثة، وقد نطق بها أحدهم، فقال:

«ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد»(٢).

=

الله، وقد يبتلي الله به عباده زمنًا، لكن مآله إلىٰ الخزي ومزابل التاريخ، فاعتبروا يا أولي الأبصار بالماضي والحاضر، وتمسكوا بحبل الكتاب والسنة، وأَجِلُّوا علماء أهل السنة، وإياكم والمشككين في الدين» (كلامه هذا مبثوث ومنتشر علىٰ شبكة الإنترنت).

(١) وقد رأينا الخوف والتقيَّة عند من يَهمِز ويَلمِز علماء السنة باللف والدوران، ومع جُبنٍ ظاهر، لا يقوىٰ معه علىٰ التصريح بأسماء من يطعن فيهم وينتقصهم من أهل الحق.

(٢) ومثل هذا القول أطلقته هذه المجموعة علىٰ سبيل التأصيل والتقعيد، وهو من أبطل الباطل، يدرك ذلك كل من يتأمله، وقد سبق له أن عرف مراد هذه المجموعة منه، وهيهات هيهات لصاحب هذا القول أنْ يلتزمه، فضلًا عن أن يلتزمه غيره، ممن يريد هو منهم أن يلتزموه من سائر المسلمين، وإذ كان الأمر كذلك، فليس لهذه المجموعة ولا لغيرها أنْ يُلزموا الناس بالتزام أمر لا يستطيعون هم أنفسهم أنْ يلتزموه، فضلًا عن أنْ يُلزموا به غيرهم؟!.

وبطلان هذا التأصيل والتقعيد واضحٌ بَيِّنٌ لكل من رسخت قدمه، وعرف طرق الاستدلال.

وأضيف إلىٰ ذلك أمرين اثنين يظهر بهما المقصود:

الأول: أن إثبات أقوال الصحابة ونسبتها إليهم، وإثبات اتفاقهم علىٰ أمر معيَّن، أو علىٰ حكم نازلة معيَّنة؛
=

لابد وأن يُسلك فيه ما يُسلك مع أحاديث رسول الله ﷺ، فيُعرف ثبوتها من عدمه، إذ ليس كل ما يُنسب إليهم يكون صحيحًا وثابتًا عنهم رضي الله عنهم وأرضاهم، وهذا أمر لا يستطيعه أصحاب هذا التنظير الجديد، وهذه القاعدة المُحدَثة، أنفسهم، فضلًا عن غيرهم، إذ لم نجد من أعطىٰ هذه الآثار اهتمامًا، فميَّز صحيحها من سقيمها كما هو الحال مع أحاديث رسول الله ﷺ، وهذا وحده كافٍ لرد هذا القول وإسقاطه.

الثاني: كم من المسائل قد وقعت بعد عصر الصحابة، وكم من الحوادث والنوازل قد نزلت بالأمة الإسلامية بعد عصرهم، ومن تتبع ما عليه أهل الحق والسنة في هذا الباب، لوجد أن الحكم في هذه النوازل والحوادث، والقول والبت فيها، وتوجيه الناس فيها، إنما هو للأئمة والعلماء، لا إلىٰ غيرهم، فهم مَن يُرجع إليهم في هذه النوازل والحوادث، وهم من يُعتد بقولهم واجتهادهم فيها، إذ ليس لأحد أن يخرج عن شرع الله عَزَّوَجَلَّ أو يخالفه، ولا أن يتكلم في هذه النوازل والأحداث التي تطرأ علىٰ الأمة إلا بما هو موافق لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، ومن المعلوم أن العلماء هم الأدلاء علىٰ هذه الأمور، وهم من يُبين حكم الله عَزَّوَجَلَّ فيها، وهو ما لا يريده أصحاب هذا التنظير الجديد - الذين يريدون من العلماء أن لا يتكلم الواحد منهم في نازلة من النوازل، ولا فيما يقع في الأمة إلا بإذن مسبق من الحاكم أو الأمير - ولا يرتضونه، وقد صرح أحدهم بذلك، فقال: «ما وجه الوجوب هذا للعالم غير المولَّىٰ من الحاكم دون سائر الخلق»، ففرَّق بين العالم القريب من السلطة ومن الأمير، وبين غيره من العلماء، وهذا واضح في قوله:

«وجوب طاعة العلماء ترنيمة يعزف عليها بعض مبطني دعوة التقليد، ما وجه الوجوب هذا للعالم غير المولَّىٰ من الحاكم دون سائر الخلق؟ ألأنه أمر بالمعروف؟ فهذه ليست خصيصة له بل هي لسائر الخلق، أم لوجوب أخذ فتواه؟ فهذه دعوة غلاة المقلدة ولم يلزم ﷺ المستفتي بها، استفت قلبك وإن أفتاك المفتون».

وهذا القول هو من القبح ومن الفساد بمكان، وهو قول أهل الجهل المركب والسفسطة، فأهل الجهل المركب: هم الذين يَجهلون ويَجهلون أنهم يَجهلون، والسوفسطائية: هم الذين يلبسون باطلهم بِشُبَه من الحق لِيَروج علىٰ من لا يعرف حقيقة دعوتهم، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول في السوفسطائي: «هو ما كانت مَوادُّه مُموَّهةً بِشُبَهِ الحق» كما في: «مجموع الفتاوىٰ ٩ / ٢٥٨».

ومن تأمل أقوال هذه المجموعة وما تُفرِّق به بين العالم القريب من السلطة وبين العالم البعيد عنها، لوجدهم لا يخرجون عن هذين الوصفين: جهل مركب وسفسطة، إذ لا يقول بقولهم وبتفريقهم هذا مَن له أدنىٰ مسكة من علم، ولا من يَعرف قدر العلم، والعلماء، وهو خلاف ما عليه أهل الحق؛ أهل السنة والجماعة في هذا الباب، فأهل السنة والجماعة كما هو معلوم عنهم، قد يمتنع الواحد منهم من الفتوىٰ،



ومن التدريس، ومن الإمامة، إلىٰ غير ذلك، إذا منعه الإمام، كما حصل مع الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ زمن الفتنة - فتنة خلق القرآن - وقد منعه ولاة الأمر من الحكام في ذلك الزمان فامتنع، ورحم الله الشيخ العلامة ابن عثيمين، إذ يقول:

«فإذا رأوا مثلًا - ولاة الأمور - إسكات واحدٍ منا، قال: لا تتكلم، فهذا عذر عند الله، لا أتكلم كما أمرني، لماذا؟ لأن بيان الحق فرض كفاية، لا يقتصر علىٰ زيد وعمرو، لو علَّقنا الحق بأشخاص، يا إخواني مات الحق بموته، الحق لا يُعلَّق بأشخاص.

افرض أنهم منعوني أنا؛ قالوا: لا تتكلم، لا تخطب، لا تشرح، لا تدرس، سمعًا وطاعة، أذهب أصلي، ثم إنْ أذِنوا لي أن أكون إمامًا، صرتُ إمامًا، وإن قالوا: لا تؤم الناس، ما أممتُ الناس، صرتُ مأمومًا؛ لأن الحق يقوم بغيري، ولا يعني أنهم إذا منعوني فقد منعوا الناس كلهم، أبدًا، فأقول: سمعًا وطاعة.

ولنا في ذلك أُسوة، فإن عمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان يُحدِّث عن الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه يأمر الجُنُب أن يتيمم، وكان عمر بن الخطاب لا يرىٰ ذلك، فدعاه ذات يوم فقال: ما هذا الحديث الذي تُحدِّث الناس به، يعني: أن يتيمم الجُنُب إذا عَدِم الماء، أو خاف البرد، فقال: أما تذكر حين بعثني النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وإياك في حاجة فأجنبت وتمرَّغت في الصعيد وأتيت النبي ﷺ وأخبرته وقال: يكفيك أن تقول بيديك هكذا وذكر له التيمم.

ولكن يا أمير المؤمنين؛ إني بما جعل الله لك عليَّ من الطاعة، إنْ شئتَ ألاَّ أُحدِّثَ به فعَلتُ.

الله أكبر! صحابي جليل يُمسك عن الحديث عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بأمر الخليفة الذي له الطاعة.

فقال له: لا، أنا لا أمنعك، لكن: أُولِّيك ما تولَّيت، أي: أن العهدة عليك.

فإذا رأىٰ ولي الأمر أن يمنع أشرطة ابن عثيمين، أو أشرطة ابن باز، أو أشرطة فلان، أو فلان، نمتنع.

ثم لنا أن نسأل ونبحث ما السبب؟ فإذا عُرِف السبب، والتزمنا بأن ندَع هذا السبب الذي قد يحدث منه ما يحدث مما لا ترضاه الدولة، فيُؤذن لنا، وأما أن نتخذ من مثل هذه الإجراءات سبيلًا إلىٰ إثارة الناس، ولاسيما الشباب، وإلىٰ تنفير القلوب عن ولاة الأمور، فهذا والله يا إخواني عين المعصية، وهذا أحد الأسس الذي تحصل به الفتنة بين الناس ...» (كلمة بصوته علىٰ شبكة الإنترنت بعنوان: إذا منع ولي الأمر عالمًا أو داعيةً من التدريس أو الوعظ).

هذا الذي يلزم العالم، وفَرقٌ بين أن يَمنعه الحاكم أو الأمير فيمتنع، وبين أن يُطالب العلماء بأن لا يتكلموا في مسألة من المسائل، ولا أن يُبيِّنوا أحكام الله عَزَّوَجَلَّ وشرعه، سواء في النوازل أو غيرها، إلا بإذن مسبق =

من الحاكم أو الأمير، فهذا قول من لا يدري ما يخرج من رأسه، اللهم إلا إنْ أمرهم ولي الأمر بذلك؛ ليضبط باب الفتوىٰ، أو لمصلحة رآها، فهذا أمر آخر.

وفي هذه الحال عاد الأمر إلىٰ منع الحاكم للعالم من أن يتكلم أو يخوض في مسائل معينة، أو غير ذلك، لا أن الأمر يحتاج إلىٰ إذن مسبق، وإلا امتنع ابتداء، وإن لم يمنعه الحاكم أو الأمير، كما هو قول هذه المجموعة.

أما ما يخص قاعدتهم الجديدة: «ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد».

فلست أزيد علىٰ ما ذكره العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد تكلم بكلام ماتع نفيس، وفصل فيه القول تفصيلًا ماتعًا، بما لا يحتاج معه طالب الحق إلىٰ غيره، ولطول هذا النقاش الذي دار بينه وبين سائليه، سأختار منه ما يتضح به المقصود، مع الإحالة علىٰ مصدره ليرجع إليه من أراد أن ينظر فيه ويتأمله، فهو كلام جدير بالتأمل، إذ به ينضبط هذا الباب لمن هو جاهل فيه، وقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«يا شيخ، وهذا حقيقةً الذي أتمناه من الله جَلَّجَلَالُهُ، يعني: أن يقوم به فضيلتكم؛ يعني: دعوت في السنين الكثيرة الماضية إلىٰ لزوم هدي النبي ﷺ في العقيدة وفي العبادة وفي الأخلاق والسلوك، وأيضًا لم تكتفوا بهذا، بل دعوتم إلىٰ أنه لا يمكن للمسلمين أن يفهموا كلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وكلام النبي ﷺ إلا من خلال فهم صحابة النبي ﷺ ، فكما أنهم نقلوا لنا ألفاظ الكتاب والسنة، فكذلك نقلوا لنا معاني الكتاب والسنة، فأقول لم لا يكون هذا في جميع أمور الدين، يعني: بمعنىٰ وأنتم دعوتم إلىٰ ذلك، نحمد الله ونشكره، بمعنىٰ: أن كل ما ثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ قولًا أوفعلًا يكون له حكم ما ثبت عن النبي ﷺ ، علىٰ خلاف المعروف فيما اشتهر قول الصحابي أو لم يشتهر، فما اشتهر واضح؛ إن كان يدل علىٰ الوجوب قلنا أنه واجب، وما لم يشتهر أقل ما يقال أنه هو الأفضل وهو الأقرب إلىٰ الكتاب والسنة، لأن الصحابة علموا من الكتاب والسنة ما لم نعلم، ويعلموا من اللغة العربية ما لم نعلم، والقرائن الحالية في الخطاب لا يمكن لنا أن نعلمها من ظاهر الحديث فقط من غير من عاينوا وجلسوا مع النبي ﷺ ...

فأقول: من هذا الباب، لماذا لا يُدعىٰ الناس وأهل العلم كلهم، لم لا يُدعون إلىٰ الأخذ بما كان عليه الصحابة، وسواء كما قلنا فيما اشتهر وجوبًا عنهم، أو استحبابًا فيما لم يشتهر عنهم، وبذلك ينتهي الخلاف وينقطع ...

ومع الأسف؛ الواقع اليوم يدل علىٰ البعد العظيم في طريقة التعليم، ولازلنا! مع أن الدعوة؛ دعوتكم إلىٰ السنة وإلىٰ لزوم قول الصحابة قائمة، وحصل فيها خير كثير، لكن لازالت يُربىٰ الطلاب علىٰ ماذا؟ علىٰ

=

كتب ألفها رجل ربما في القرن التاسع أوفي القرن العاشر، علىٰ اختلاف المذاهب، ثم يدور الطالب في فلك هذه الكتب، لا يمكن أن يتعداها، وربما قيل له إياك ويُحذر من تعدي هذه الكتب إلىٰ ما ورائها، يعني أقول أنا وبعبارة أخرىٰ وأرجو أني ما أطلت علىٰ الشيخ، أقول: ألا يرىٰ سماحتكم أن مثل هذه الكتب حالت بين الطالب المريد للحق وبين ما كان عليه النبي وصحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ بحيث أن ما وافق هذا الكتاب وهذا المذهب صارت له فتوىٰ، وما خالف هذا الكتاب وهذا المذهب فإنه وإن لم يشنع علىٰ صاحبه، لكنه يكون صاحبه في غربة، فما رأي سماحتكم؟».

قلت: هكذا وجه السائل سؤاله إلىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وصدق فيما قال، فدعوة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ اتباع الكتاب والسنة بفهم الصحابة، وبفهم السلف الصالح ممن سار علىٰ درب الصحابة، وسلك سبيلهم؛ لا ينكرها إلا جاهل أو صاحب هوىٰ، وقد جاءت الإجابة من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعبارات واضحة، وبتأصيل دقيق حاسم، قضىٰ به علىٰ كل ما قد يقع في هذا الموضوع من إشكالات، فكان مما قال:

«إن ما تدندن حوله هو أمر هام جدًّا جدًّا؛ وهو أن يعود المسلمون إلىٰ فهم كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ علىٰ ما كان عليه سلفنا الصالح، وبخاصة منهم أصحاب النبي ﷺ للسبب الذي ذكرته، ولبعض الأمثلة التي ذكرتها، لكن الذي أراه والله أعلم؛ أن القضاء علىٰ الخلاف أمر مستحيل، ولذلك الذي ينبغي علينا كطلاب علم كما يقولون اليوم، والصحيح أن نقول علىٰ اعتبارنا من طلاب العلم، أن نطلب الممكن، وأن نتحاشىٰ طلب المستحيل؛ لأن في طلب المستحيل إضاعة للوقت والجهود.

لا يمكن الاتفاق والقضاء علىٰ الخلاف لسببين اثنين: السبب الأول: ما نص عليه في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في مثل قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، والشيء الآخر: أن الواقع ينبئنا بأن الاتفاق علىٰ أمر غير ممكن، لأنه لو كان أمرًا ممكنًا لكان السلف الأوائل أولىٰ بهذا الأمر الممكن والجميل جدًّا جدًّا، وإن لم يكن، فلن يكون فيما بعد، وهم القرون المشهود لهم بالخيرية ...

ولست أشك معك بأن ما أشرت إليه من الكتب سواء كانت كتب في علم أصول الفقه أوفي فروع الفقه أنها صدت الجماهير من طلاب العلم إن لم أقل من العلماء أنفسهم عن اتباع الكتاب والسنة وعلىٰ منهج السلف الصالح، لا أشك في ذلك أبدًا، ولكن ماذا نفعل؟

قد كان ما قد خفت أن يكونا   إنا إلىٰ الله راجعونا

=

=

فهذه كتب موجودة، الآن علينا إذًا أن نحاول صرف الطلاب والعلماء الذين أشرت إليهم بالأدلة الشرعية التي تقنع من كان مخلصًا منهم بوجوب الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة علىٰ منهج السلف الصالح ...

نحن ما علينا باختصار إلا أن نتخذ الأسباب التي تساعد ذوي الإخلاص علىٰ الرجوع إلىٰ هذا الفهم الصحيح الذي ألمحت إليه ونحن معك فيه، ولقد لاحظت في كلامك شيئًا مهمًّا ودقيقًا، وهو التفريق بين ما كان من أقوال الصحابة مشهورًا بينهم، وبين ما لم يكن كذلك، فنعطي للقسم الأول من هذه الأقوال ما لا نعطي للقسم الآخر، فنلزم الجماهير من هؤلاء المخلصين بالخضوع لقول أولئك الصحابة الذي قالوه واشتهر من بينهم وعلىٰ ما فصَّلت من دلالة لذلك القول عن الحكم الشرعي وجوبًا استحبابًا تحريمًا كراهةً إلخ.

فإذًا بقي عندنا القول الآخر؛ الذي وردنا عن صحابي ولم يشتهر ذلك الاشتهار، هنا الآن ينبغي أن نقف قليلًا، أنا لمحت من تضاعيف كلامك أنك ترىٰ أنْ لا نعامل هذا النوع من آثار الصحابة معاملتنا للنوع الآخر من آثار الصحابة، وهذا ما كنت قد ذكرته لك في حديث عابر جرىٰ بيني وبينك في عهد قريب ...، ولا أريد أن أعيد البحث الذي لابد أنك علىٰ ذكرٍ منه، فإذا كان المراد الآن من هذا البحث هو البقاء عند هذا التفريق الظاهر، فأنا لا أرىٰ من الحق سواه، أما إذا كان المقصود أن نعامل القسم الثاني معاملتنا للقسم الأول؛ فالأمر يحتاج إلىٰ بحث وإلىٰ دليل يقنعنا نحن قبل أن نحاول أن نقنع غيرنا، فإذا كان عندك شيء حول هذا فنريد أن نستفيد منكم، وإلا فالموضوع عندي منتهي تمامًا كما قلت: قول الصحابي، رأي الصحابي؛ خير من رأي فلان وعلان، لكن هل عندنا في الشرع ما يلزمنا بأخذه ولو لم يكن مشهورًا بين الصحابة؟! هذا هو نقطة المحك، تفضل.

مداخلة: من باب تكميل ما سبق قبل الانتقال إلىٰ ما تفضلتم به أخيرًا، قد يسأل أوقد يسأل سائل أو يقول قائل: ما هو الضابط بين الشهرة وغيرها؟.

الشيخ: هذا وإن كان لا يمكن وضع ضابط كما يقال جامع مانع، لكن بلا شك أن هناك آثارًا يظهر فيها الشهرة، وتلزم من يتبنىٰ التفريق الذي ذكرناه آنفًا بأن يأخذ به، ولا يحكم مذهبه أو رأيه ...، ولا يخفاك أن كثيرًا من المسائل ليس لها ضوابط، لكن كل مسألة تدرس علىٰ حِدَة، فإذا أردنا أن نقول مثلًا: ما حكم سجود التلاوة؛ واجب كما يقول المذهب الفلاني، أو سنة، نجد القائلين بالوجوب يستدلون بآيات عامة، وبعضها يخاطب بها المشركون، حينئذٍ نحن نعود إلىٰ هذه القاعدة، يا جماعة: هذه الآيات تلاها الرسول علىٰ الصحابة أولئك مباشرة، وكما أشار الشيخ آنفًا أنهم نقلوا اللفظ والمعنىٰ معًا؛ إلخ، وهذا الفاروق عمر بن الخطاب يخطب علىٰ ملأ من الناس ويقول: إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء، وما سجد، فإذًا

=

=

دعوا آراءكم هذه وسلِّموا لهؤلاء السلف الصالح ...، فإذا لم يمكنا وضع تلك الضوابط التي تساءلت عنها، فهذا لا يمنعنا نحن من أن ندرس كل أثر دراسة موضوعية كما يقولون، وحينئذ نلحقه إما بالقسم الأول أو بالقسم الآخر، هذا ما عندي والله أعلم».

ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مثل هذا التأصيل والتفصيل المعلوم عند السلفيين، والمتفق عليه بينهم، والذي خرجت عنه هذه المجموعة بقاعدتها الجديدة؛ التي حصروا فيها العلم علىٰ زمن الصحابة فقط، وعطلوا وأبطلوا كل ما جاءت بعد زمانهم من أقوال، سواء كانت أقوالًا للتابعين أو غيرهم من الأئمة، بل وإن لم تكن المسألة قد وقعت في زمن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما هو واضح من عباراتهم!!، ولذلك جاء التأييد المباشر لِما قاله الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بمداخلة قال صاحبها: «هذا شيخنا واضح ...»، وصدق، فهو أمر معلوم عند طلبة العلم السلفيين، ومن زاد عليه فلِفتنةٍ يريدها، ولأقوال يريد تمشيتها وترويجها؛ وإلا فإن قوله حادث لم يُسبق إليه.

ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هذا التأصيل والتفصيل، ثم مضىٰ في بيان هذا الأمر وتوضيحه، فكان مما قال مبينًا الفرق بين وجود المخالف لهذا الصحابي من الصحابة أنفسهم، وعدم وجوده، وأنه لابد من التفريق بين الأمرين، فقال:

«إذا كان هناك عدة أقوال عن عديد من الصحابة، وصدرت منهم في مناسبات مختلفة، ودون أي تواطؤ منهم، أي: دون ما أقول تقليد دون اتباع أحدهم للآخر، وإنما هو كان بمحض الاجتهاد، وأنا أُلحق هذا القسم بالنوع الأول، لكن تحقيق الموضوع ليس هو بالأمر السهل ... إذا أمنا هذه الناحية في تلك الآثار المتعددة، فأنا أُلحقها بالقسم الأول، وعلىٰ هذا نعود إلىٰ: إذا كان هناك خلاف؛ حينئذٍ هذا الخلاف يُذكرنا بقول ابن تيمية: لنا أن نختار من اختلافهم، وليس لنا أن نُحدث قولًا ثالثًا عليهم ... هنا أمر مهم جدًّا جدًّا جدًّا، واعتقادي لعله أهم من أصل هذه المسألة من الناحية الأصولية الفقهية، وهي أن آثار الصحابة حتىٰ اليوم لم تعامل معاملة الأحاديث النبوية، ولذلك تجد كتب الخلاف؛ لا أستثني منها كتابًا، تذكر فلان الصحابي قال كذا، وفلان الصحابي قال كذا، وإذا ما رجعنا علىٰ الأقل إلىٰ المصادر التي بين أيدينا، سنجد كثيرًا من هذه الآثار لا تصح من حيث إسنادها، فما قيمة البحث الفقهي حينذاك، والأمر كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج ... ليس عندنا كتب نعود إليها لنميز الثابت من هذه الآثار من غيرها، ما في عندنا ... ليس بالجمع، وإنما بالتصحيح والتضعيف، يعني: جرىٰ عمل جماهير العلماء علىٰ أن يتساهلوا في رواية الآثار، بخلاف ما جرىٰ عليه عملهم في الحديث النبوي، فنحن حينئذٍ إذا ما أردنا أن نطبق القاعدة
=

=

وموقفنا الذي أراه معتدلًا في آثار الصحابة، فهذا ينبغي أن نعامل آثار الصحابة من حيث البحث في صحتها كما نعامل الأحاديث النبوية، لكن هذا البحث لا يساعد جماهير العلماء فضلًا علىٰ أن يساعد جماهير طلاب العلماء، مادام أن هؤلاء لا يستطيعون أن يميزوا الصحيح من الآثار من ضعيفها، يعني: لو نحن أقنعنا الناس بهذا الذي نحن مقتنعون الآن من التفريق بين أثر وأثر، لكن من الناحية العملية لا يستطيعون أن يطبقوها؛ لأنه سيعودون مثلًا إلىٰ فتح الباري، سيعودون إلىٰ نيل الأوطار للشوكاني، يُحصل هناك أقوالًا كثيرة وكثيرة جدًّا أنه ثبت، أو جاء عن الصحابة، أو روي عن الصحابة، إلخ، لكن جربنا في كثير من هذه الآثار، ثم نعود إلىٰ المصنفات التي أشرت إليها آنفًا نجدها مراسيل، أو معاضيل، أو فيها مجاهيل، أو نحو ذلك، بحيث لا يصح حينذاك أن نعتبر مثل هذه الآثار مساعدًا لتأويل النص إلىٰ ما ذهب إليه بعض العلماء الذين يحتجون بهذه الآثار، فإذا ضُم إلىٰ تساؤلك واقتراحك أيضًا العناية بدراسة هذه الآثار، يتم الموضوع حينذاك ويفيد الناس ويوقظهم من إخلالهم بالمبدأ الذي اتفقنا عليه، بناءً علىٰ النصوص الشرعية، وهو وجوب الرجوع إلىٰ ما كان عليه سلفنا الصالح»(انظر: جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ ١ / ٣٤٩ - ٣٥٨).

والمقصود: أننا حتىٰ وإن قلنا وحرصنا علىٰ إرجاع المسلمين إلىٰ فهم الصحابة في فهمهم لكتاب الله وعَزَّوَجَلَّ، وسنة نبيهم ﷺ، وأنه هو الحق وهو الصواب الذي لا محيد عنه، كما قرر ذلك الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من أئمة السنة؛ إلا أننا لم ولن نجد في أوساط العلماء، وطلبة العلم الراسخين من يهدر أقوال العلماء ومصنفاتهم ومؤلفاتهم من بعد زمن الصحابة إلىٰ يومنا هذا كما هو ظاهر من مراد هذه المجموعة الطاعنة في علماء السنة بالزور والبهتان، وقد صرَّح أحدهم بذلك، كما في قوله: «من يريد فتح باب الأخذ عن غير الصحابة مطلقًا بالتكلف والتوسع؛ فكل ما يجده مكتوبًا في أي قرن يجعله علمًا مطلوبًا دون أن يَزِنه بالكتاب والسنة وفهم الصحابة، فيجعل لكل منقول حرمة، ولكل كلام في الدين منزلة مادام موجودًا في كتب الإسلام، أو منقولًا عن منتسب للعلم أو الزهد وغير ذلك، ويضفي عليه حرمة وأهمية كشأن كلام الصحابة - رضوان الله عليهم -! ولبئس الإلحاق، ولبئست المقارنة»اهـ، وسيأتي كلامه والتعليق عليه!.

وكلنا يعلم بأن علماء الحق والسنة؛ هم حَمَلة هذه الراية وهذا اللواء، وهم من يُرجِع الناس لهدي الصحابة ومن سار علىٰ دربهم وسلك سبيلهم من التابعين وأتباعهم ومن الأئمة الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم، أو خالفهم؛ حتىٰ يأتي أمر الله وهم ظاهرون علىٰ الناس**»، وفي هذا الحديث دلالة واضحة علىٰ أن هذه الطائفة الثابتة علىٰ الحق هي أهلٌ لأَنْ يَرجع الناس إليهم، ولأنْ يأخذوا عنهم دينهم.



وفي مقال لآخر منهم بعنوان: «أحدُ شِقَّي علم الصحابة رضوان الله عليهم»؛ قرر فيه القاعدة نفسها، مستدلاً عليها بفعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مُوهمًا موافقته لهم علىٰ هذه القاعدة الفاسدة، حيث قال:

«دأب الإمام ابن تيمية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ - في مواضع كثيرة جدًّا من كلامه وفي كتبه علىٰ بيان أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا أهل علم ومعرفة بمراد الله ورسوله، وعلىٰ علم بمعاني الوحي.

واستدل علىٰ ذلك بأنواع كثيرة من الاستدلالات الحقة الرصينة، كعادته - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

منها: أنهم هم الناقلون لألفاظ الوحي، ويستحيل أن ينقلوا شيئًا لا يعلمون معانيه، أو لا يعتنون بها ...

وأخذ يُعدد ما هو معلوم عند أدنىٰ طالب علم، فضلًا عن علماء السنة، ثم نطق بما كتب المقال لأجله، فقال:

فرحم الله عَزَّوَجَلَّ هذا الإمام الفذ ابن تيمية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ -، كيف استطاع أن يستنطق المسكوت فيبيِّن أنه لب العلم، وأن علم الصحابة هو الكتاب والسنة الذي تلقوه بالفهم والقبول والإذعان والايمان، ثم تكلموا فيما يحتاج إليه من ذلك - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ - علىٰ طريقتهم في وضوح البيان واختصار الألفاظ.

فدمَّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلكين فاسدين بنيت عليهما الضلالات والبدع والانحرافات:

أحدهما: من يجهِّل الصحابة من فرق الكلام، ومن لا يرجع إليهم؛ كالخوارج.

وثانيهما: من يريد فتح باب الأخذ عن غير الصحابة مطلقًا بالتكلف والتوسع؛ فكل ما يجده مكتوبًا في أي قرن يجعله علمًا مطلوبًا دون أن يَزِنه بالكتاب والسنة

وفهم الصحابة، فيجعل لكل منقول حرمة، ولكل كلام في الدين منزلة مادام موجودًا في كتب الإسلام، أو منقولًا عن منتسب للعلم أو الزهد وغير ذلك، ويضفي عليه حرمة وأهمية كشأن كلام الصحابة - رضوان الله عليهم -! ولبئس الإلحاق، ولبئست المقارنة»[1].

(١) والسؤال: مَن مِن علماء السنة هذا دأبه!، سمُّوهم لنا إن كنتم صادقين، ومرادكم قد ظهر واضحًا جليًّا لكل منصف، ظهر في طريقتكم في التعامل مع آثار السلف وما ثبت عن المفسرين من التابعين وأتباعهم؛ حين أدخلوا العلماء في ولاة الأمور، فقال قائلكم: «لم أقف إلىٰ هذه الساعة علىٰ أثر صحيح واحد فقط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين يفسر قول الله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، بالعلماء أو الفقهاء، بل كما تقدم بالأسانيد الصحيحة فسرها الصحابة بالأمراء»، وقال: «ولا يوجد للصحابة من الصحابة بإسناد صحيح مخالف في تفسير الآية، إذًا لم يختلف الصحابة في تفسير الولاة بالأمراء دون غيرهم».

أما الاستدلال بكلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ تقرير هذه القاعدة، فهو إما تلبيس مُتعمَّد، وإما جهل مركب، وإلا فشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعرف للأئمة فضلهم، ويُقدر لهم اجتهادهم، كما هو معلوم ومشهور عنه، وكتبه طافحة في بيان منزلة العلماء، والرجوع إليهم، وتقديمهم علىٰ من سواهم، هذا في عامة علماء السنة، فضلًا عن التابعين وأتباعهم.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أذكر عنه قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوَّله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مُفتَرٍ علىٰ الله، مُلحِدٍ في آيات الله، مُحرِّفٍ للكلم عن مواضعه، وهذا فتحٌ لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»(مجموع الفتاوىٰ ١٣ / ٢٤٣).

وفيه: «وتأوَّله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين»، فذكر التابعين ولم يكتفِ بالصحابة؛ فتأمل!.

وقوله: «ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة؛ فهو قليل بالنسبة إلىٰ من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف؛ كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر، ومن التابعين من تلقىٰ جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف علىٰ ابن عباس أُوقِفه عند كل آية منه وأسأله عنها، ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، ولهذا يعتمد علىٰ تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد =

=

وغيره، ممن صنف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال» (مجموع الفتاوىٰ ١٣ / ٣٣٢).

ونخرج من قوله هذا: بأن تفسير مجاهد يعتمد عليه الثوري والشافعي والبخاري وأحمد وغيرهم من الأئمة، ثم يَرده أصحاب فرية المجالس السريَّة، وأصحاب القول بإخراج العلماء من ولاة الأمور؛ بدعوىٰ أنه لم يثبت ولو عن صحابي واحد!!.

وأكتفي بذكر ثلاثة أقوال – وما أكثر أقوالهم الدالة علىٰ اضطرابهم حتىٰ في قواعدهم الجديدة – يَظهر بها ضياع أصحاب هذا المنهج الجديد وتيهانهم، وأن الواحد منهم لا استقرار ولا ثبات له، إذ يقرر الشيء وضده:

*الأول: قول أحدهم كما في صوتية له منشورة علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «كن مع النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، ولا تلتفت إلىٰ ما حدث بعدهم»، قال:

«... فأنت لا تلتفت إلىٰ الألف وأربعمائة سنة هذه، لا علاقة لك في الدول، ولا فيما قيل، عليك بما كان عليه النبي ﷺ والصحابة، لأن الرسول ﷺ جعل هذا هو الميزان، وجعل هذه هي المسطرة، مَن كان علىٰ مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي، كل دأبك ماذا كان عليه النبي ﷺ، ماذا كان عليه أصحاب النبي ﷺ، ستجد إن في وقت يسير، وقت قليل مع الإخلاص والصدق، ودعاء الله جَلَّ وَعَلَا؛ سيكون في صدرك خير كثير وبصيرة عظيمة، وستجد نفسك بعيدًا عن كل هذه المشوشات التي تعوقك، والتي يثيرها الشيطان، سواء كانت من أقوال البشر أو غيرها»اهـ بتصرف يسير.

ولنا معه وقفتان:

– الأولىٰ: عدم الالتفات إلىٰ أقوال الأئمة في الألف وأربعمائة سنة، يلزم منه عدم الالتفات إلىٰ أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا، لدخوله في هذه الفترة الزمنية، أم المسألة أهواء؟!!.

– الثانية: قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مَن كان علىٰ مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»؛ فيه إشارة واضحة، ودلالة صريحة علىٰ وجود أناس سيكونون علىٰ هذا المنهج القويم، وأنهم مرجع للناس إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كما في صحيح مسلم وغيره: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم، أو خالفهم؛ حتىٰ يأتي أمر الله وهم ظاهرون علىٰ الناس**».

*الثاني: قوله كما في صوتية له منشورة علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «فضل الله في تيسُّر العلم وتضييق

=

=

الخناق على المقتاتين بالدين»، قال:

«من فضل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وكرمه وإحسانه، وتيسيره سبل الخير في هذا الزمن، إنك تجد تداول الأحاديث الصحيحة عن الرسول ﷺ في البخاري ومسلم وغيره، الأحاديث الكثيرة بتمام ألفاظها؛ في فضل رمضان وصيامه وصفة هدي النبي ﷺ فيه والصحابة و .. و ..، علم كثير مع فتاوىٰ معتمدة مبنية علىٰ الأدلة لأئمة في السنة وعلماء ناصحين، فتجد خيرًا كثيرًا عميمًا يُتداول بشكل فوري، وبشكل ميسور، وسلس، في هذا الزمن، حتىٰ بات طلاب العلم أنفسهم، أو كثير منهم؛ إذا أراد أن يبحث شيئًا؛ صار إلىٰ هذه الوسائل، وما تيسَّر من سبل البحث، فيسَّر الله جَلَّ وَعَلَا، تيسير عظيم، وهذه نعمة ينبغي أن نعترف بها، ونعترف بتمام النفع، وحصول المصلحة فيها، وهذا الانتفاع ووصول أحاديث النبي ﷺ، ينبغي معه أن يُغتنم في الاتجاه الصحيح، وذلك ببث الأحاديث الصحيحة، والمعلومات، والمعاني الصحيحة، حتىٰ ينتفع بها المسلمون، وفي نفس الوقت: التحذير والتبيين بما فيه الأشياء التي فيها خطأ، أو فيها أحاديث ضعيفة، فهنا تعم الفائدة، وبالتالي: لا يُصبِح هناك داعي لتلكم المحاضرات والمواعظ، والكذا، التي فيها من السعة في القول، والإسراف في الإنشاء بطريقة تصل خمسين دقيقة، أو ساعة، وساعة ونصف، وإذا عصرتها تجد مبناها علىٰ حديثين وثلاثة؛ ينالها المسلم بكل يسر اليوم ...»اهـ بتصرف يسير.

ولنا معه ثلاث وقفات:

- الأولىٰ: قوله: «علم كثير مع فتاوىٰ معتمدة مبنية علىٰ الأدلة لأئمة في السنة وعلماء ناصحين»، وهو وحده كافٍ لإبطال قاعدتهم الجديدة، إذ أن هذه الفتاوىٰ، وهؤلاء العلماء الناصحين داخلون في الألف وأربعمائة سنة؛ التي يُطالِب المسلمين بعدم الالتفات إليها، بل وفي هؤلاء العلماء الناصحين علماء معاصِرون، وهذا من فضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ هذه الأمة، إذ جعل التناقض علىٰ لسان المخالف للحق، وفي أفعاله، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول: «وكل من خالف الرسول فلابد أنه يَتناقَض؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»(بغية المرتاد ص: ٣٩٥).

- الثانية: قوله: «وهذا الانتفاع ووصول أحاديث النبي ﷺ، ينبغي معه أن يُغتنم في الاتجاه الصحيح ...، إلىٰ قوله: فهنا تعم الفائدة»؛ مَن الذي سيقوم بهذا الهدي القويم، فيبث الأحاديث الصحيحة، والمعلومات، والمعاني الصحيحة، بين المسلمين لينتفعوا بها، ومَن الذي سيبين لهم الأخطاء، ويحذرهم منها، ومما يُبث من أحاديث ضعيفة؟!، هل ستقوم هذه البرامج التي يُصرَف الناس عن العلماء بسببها بهذا

=

وقال آخر: «الزيادة علىٰ هدي الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - في باب الآداب والأخلاق في طلب العلم لا خير فيه!»(١).

=

الدور، أم أننا بحاجة إلىٰ علماء صادقين ناصحين، يسدون هذا الباب؟!!، يأبىٰ الله إلا أن يُتم نوره، ويرفع ذِكر ورثة الأنبياء من علماء الحق والسنة، وإن سعىٰ أعداؤهم ومُنتَقِصوهم للتقليل من شأنهم وإسقاطهم.

- الثالثة: قوله: «لا يُصبِح هناك داعي لتلكم المحاضرات والمواعظ ... إلخ»؛ وفيه تقوية لوجهتهم الجديدة في نيل العلم ومعرفة الحق من خلال الكتب مباشرة، دون الحاجة إلىٰ العلماء، ولا إلىٰ دروسهم ومحاضراتهم، ولا إلىٰ توجيهاتهم، مستدلين لذلك بحديث: «**استفت قلبك وإن أفتاك المفتون**»، والأعجب من ذلك أن محاضراتهم – في السنوات الأخيرة – تصل إلىٰ ثلاث ساعات وزيادة، وغالبها في تتبع الأحداث، والانشغال بها، والتنظير لها، فهم يجيزون لأنفسهم ما يمنعون منه غيرهم!!، والله المستعان.

* الثالث: قول الآخر: «لابد من فهم معاني مفردات الرواية المستشهد بها في البحث علىٰ فهم الصحابة، ومن تبعهم بإحسان من سلف الأمة، وهذا هو منهج أهل السنة في بحث المسائل الشرعية عمومًا»؛ فلم يَسعه إلا أن يُدخل فهم الأئمة والعلماء – في الألف وأربعمائة سنة – ممن سلكوا مسلك النبي ﷺ وأصحابه، وساروا عليه، وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ إسقاط منهجهم الجديد، ويقال فيه أيضًا ما قيل في القولين قبله.

(١) هذه الدندنة صرنا نسمعها كثيرًا في الآونة الأخيرة؛ التي يُحذَّر فيها من المحاضرات والدروس، ويَحث أصحابُ هذه التحذيرات الناسَ علىٰ الأخذ من القرآن والسنة مباشرة، دون الحاجة إلا إلىٰ الوحيين بزعمهم، وهم في ذلك كله إنما يسعون إلىٰ صرف الناس عن العلماء، وعن كتبهم، وشروحاتهم، ويصوِّرونهم وكأنهم خارجون عن الوحيين في أقوالهم وأفعالهم، ولذلك: فإني أُوجِّه لصاحب هذه المقولة سؤالًا، وهو: هل تعني في كلامك هذا أهل البدع؟ أم أنك تريد به علماء السنة، وأئمة الهدىٰ؟.

ولست أرىٰ مرادك إلا الآخر منهما، فقد كثرت دندنتكم في هذا الباب، منذ أن نشأ الخلاف بينكم وبين الشيخين: ربيع المدخلي حفظه الله، وعبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلىٰ يومنا هذا!.

وثمة سؤال آخر؛ وهو: مَن مِن أهل السنة قد زاد علىٰ هدي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في باب الآداب والأخلاق في طلب العلم، أهو الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ)؛ في كتابه: «أخلاق العلماء»، أم هو الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ)؛ في كتابه: «إبطال الحيل»، أم هو الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ)؛ في كتابه: «جامع بيان العلم وفضله»، أم هو الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ)؛ وقد صنَّف =

إلىٰ غير ذلك من مسائلهم الجديدة المحدثة.

ومن تأمل حال هذه المجموعة وما كانوا عليه قبل هذه الفتنة الأخيرة، علم يقينًا بأنهم قد صيَّروا هذه الأصول، وهذه القواعد الجديدة المحدثة؛ دينًا يُدان به، مع مخالفتها لِما كانوا يقولونه ويقررونه من قبل مخالفةً واضحةً صريحة، كما هو معروف ومشهور عنهم، وعن منهجهم السابق، والله المستعان.

بل إنهم بمثل هذه الأصول والقواعد المحدثة الجديدة قد تسببوا بإيجاد فتنة عظيمة بين السلفيين أنفسهم، وفتحوا بابَ شرٍّ علىٰ المسلمين، فجرَّأوا أهلَ الأهواء والبدع، وأهلَ الجهل والسَّفه؛ علىٰ أهل السنة، وعلىٰ علمائهم، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: بأنْ أجازوا النيل من العالم السلفي، والطعن فيه، وإلحاقه بفِرَق أهل البدع والضلال؛ إن هو أخطأ؛ وإن كان من أهل الاجتهاد، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة، كما سيأتي بيان ذلك.

الوجه الثاني: بأنْ جعلوا لأنفسهم أصولًا وقواعدَ جديدةً، مُخالفةً لِما عليه أهل السنة والجماعة؛ يمررون بها مذهبهم الجديد في التعامل مع خطأ العالم من علماء السنة، أو غيره من العلماء المجتهدين، إن هو أخطأ، ويُسلِّكون بها طعوناتهم في علماء السنة، حتىٰ جعلوا من التَّغابي، والسُّكوت، والتَّجاهل، والتَّعامي، والتَّلهِّي، والتَّناسي، وغيرها من وسائل الإعراض والهروب من المواجهة سبيلًا

=

عدة كتب في هذا الباب، منها: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، ومنها: «الرحلة في طلب الحديث»، ومنها: «اقتضاء العلم العمل»، وغيرها، أم هو الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١هـ)؛ في كتابه: «مفتاح دار السعادة»، أم هو الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ)؛ في كتابه: «العلم»، وفي شرحه لكتاب: «حلية طالب العلم»، والقائمة تطول، ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

يَسلكونه ويَتعاملون به مع كل مَن يطالبهم بالدليل علىٰ إثبات ما يقولون ويُقررون، وما يَفترون به علىٰ علماء الحق والسنة؛ مما لا يَقبله شرع ولا عقل.

وكلنا يعلم بطلان هذا المسلك، وأنه من مسالك أهل الباطل، سواء كانوا من أهل الأهواء والبدع، أو من أهل الفسوق والمعاصي.

وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ فتحهم لباب الشر علىٰ المسلمين، وذلك بما يُؤصِّلونه لهم من أصول، ويُقعِّدونه لهم من قواعد؛ يَنقضون بها أصول أهل السنة والجماعة، وقواعدهم، ويَفتحون بها باب الطعن في أهل السنة، وفي علماء السنة علىٰ مصراعيه، فيُزهِّدون المسلمين في السنة وعلمائها، أرادوا ذلك أم لم يُريدوه، وذلك أنهم قد جعلوا لكل طاعن في عالم من علماء السنة، وفي عَلَم من أعلامها سبيلًا ومخرجًا؛ يَنفذ منه بجلده، ويَسلم به من المحاسبة والمعاتبة، ومن سهام أهل الحق والسنة، إن هو طعن في عالم من علمائهم، وذلك بما جعلوه له من أصولٍ وقواعدَ تُسهل له الطعن فيمن شاء من علماء السنة، وتعينه علىٰ ذلك، وأن له أن يطعن فيمن شاء منهم، وأن يظلم من شاء منهم، وأن يفتري علىٰ من شاء منهم، بل وسَّعوا دائرة الظلم والافتراء بأكثر من ذلك بكثير، وفتحوا الباب للمفتري، وللظالم علىٰ مصراعيه، إذ له أن يفتري علىٰ من شاء من عباد الله، وأن يظلم من شاء منهم، وإن لم يكن معه ثمة دليل يُثبت به ما يدَّعيه ويفتريه، ثم إن هو سُئل عما ادَّعاه وافتراه، وطولب بالدليل، أعرض عن الإجابة، ولم يكترث بهؤلاء السائلين، ولا بالمعترضين، كما هو شأن أصحاب هذه الأصول والقواعد المحدَثة؛ التي وُضعت لترسيخ مفهوم الكلام بلا دليل، فقال مُصبِّرًا نفسه، ومُقنعًا من معه: التَّغابي ذكاء، والسُّكوت قوَّة، والتَّجاهل فِطنَة،

والتَّعامي سُمُو، والتَّلَهِّي حكمة، والتَّناسي راحة ودواء.

وهذا هو عين الضلال، وهو ما صنعته هذه الطائفة، الطاعنة في الشيخ ربيع، إذ أعرضت كليةً عمن يطالبها بالأدلة والبراهين علىٰ حكمها بانحراف الشيخ ربيع عن السنة وموافقته الخوارج؛ بمثل هذه الأعذار التي جعلتها نبراسًا لنفسها ولغيرها؛ ممن تُسول له نفسه الشيطانية الطعن في أهل السنة، وفي علماء السنة.

وما ذاك إلا لعجزهم عن إثبات دعواهم، ولإفلاسهم من الأدلة التي يُثبتون بها فريتهم وكذبهم، وكفىٰ بذلك زيغًا وضلالًا، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«فالكذب علىٰ الشخص حرامٌ كله، سواءٌ كان الرجل مسلمًا أو كافرًا، برًّا أو فاجرًا، لكن الافتراء علىٰ المؤمن أشد، بل الكذب كله حرام»[1].

وهم بسبب هذا العجز؛ أحدثوا مثل هذه الأصول والقواعد؛ التي يقودون بها من معهم، ويقنعونهم بما يعتقدون، وبما يقولون ويقررون، حتىٰ إذا ظفروا بذلك؛ رفعوا من يريدون رفعه من أهل العلم، وأسقطوا من يريدون إسقاطه منهم، ولو كان ذلك بالظلم والافتراء؛ كما هو صنيعهم مع الشيخ ربيع، إذ ما إن اختلفوا معه؛ إلا ونسفوا كل ما كانوا يقولونه ويقررونه فيه قبل هذا الاختلاف، حتىٰ وصل بهم الحال لأنْ يحكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، لا لدليل واضح وصريح عندهم، وإنما لأوهام في رؤوسهم، ترسَّخت ونمَت بعد خلافهم معه، وبعد إرادتهم الشر به وبغيره من علماء السنة؛ الذين نما في أذهانهم، ورسخ في رؤوسهم؛ بأنهم سيكونون حجر عثرة أمام دعوتهم،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ٢٢٣).

وأمام تحقيق أهدافهم، وما يرونه في أنفسهم من أنهم أولىٰ الناس بتجديد دعوة الرسل، وبتصحيح مسارها، ومسار علمائها، والله المستعان.

وإنه لَمِن الكذب حقيقةً، ولمن أطمِّ الطَّامَّات؛ أن يخرج علينا من هو متقلب في الجهل والهوىٰ، قد غلبه جهله أو هواه، فصرفه عن الفهم القويم، وعن الصراط المستقيم؛ الذي عليه سلف هذه الأمة وأئمتها في التعامل مع خطأ العالم من أهل السنة والجماعة إن هو أخطأ – هذا إن سلَّمنا لهم جدلًا بما يدَّعونه علىٰ الشيخ ربيع من خطأ وانحراف في باب الاعتقاد، وكما قيل: دونهم وإثبات ذلك خرط القتاد – وأنهم يردون خطأه، ويحفظون كرامته.

فبكل عدل وإنصاف، وبكل تقدير واحترام؛ يتعامل أهل السنة والجماعة مع خطأ مَن أخطأ من الأئمة الأجلاء، والعلماء الفضلاء، من أهل السنة والجماعة، إذ لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ومن هؤلاء الأئمة الأجلاء، والعلماء الفضلاء؛ الذين عَرف أئمة السنة لهم فضلهم، وحفظوا لهم مكانتهم وقدرهم؛ شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، وإن رغمت أنوف أعدائه، والطاعنين فيه، وقد شهد له شيوخه وأقرانه بالعلم، والفضل، وبالإمامة في الدين، وعرفوا له مكانته وفضله، وأنه قد أفنىٰ عمره كله في نصرة السنة، وفي الذب عن حياضها، وفي محاربة البدعة وأهلها.

عرفه العلماء بذلك، فلا يضره – إن شاء الله – أن يأتي من يأتي من هؤلاء الجهلة الأغمار[1] فيحكم عليه بالانحراف عن السنة، ومُوافقة الخوارج، وأفضل ما

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأصل ما يوقع الناس في السيئات: الجهل، وعدم العلم بكونها تضرهم ضررًا راجحًا، أو ظن أنها تنفعهم نفعًا راجحًا. ولهذا قال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «كل من عصىٰ الله فهو =

=

جاهل»، وفسروا بذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] كقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ولهذا يسمىٰ حال فعل السيئات: الجاهلية. فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية. قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن هذه الآية؟ ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ فقالوا: «كل من عصىٰ الله فهو جاهل. ومن تاب قبيل الموت: فقد تاب من قريب». وعن قتادة قال: «أجمع أصحاب محمد رسول الله ﷺ علىٰ أن كل من عصىٰ ربه فهو في جهالة، عمدًا كان أو لم يكن. وكل من عصىٰ الله فهو جاهل»، وكذلك قال التابعون ومن بعدهم. قال مجاهد: من عمل ذنبا – من شيخ، أو شاب – فهو بجهالة، وقال: من عصىٰ ربه فهو جاهل. حتىٰ ينزع عن معصيته. وقال أيضًا: هو إعطاء الجهالة العمد. وقال مجاهد أيضًا: من عمل سوءًا خطأً، أو إثمًا عمدًا: فهو جاهل. حتىٰ ينزع منه. رواهن ابن أبي حاتم. ثم قال: وروي عن قتادة، وعمرو بن مرة، والثوري، ونحو ذلك «خطأ، أو عمدًا». وروي عن مجاهد والضحاك؛ قالا: ليس من جهالته أنْ لا يعلم حلالًا ولا حرامًا. ولكن من جهالته: حين دخل فيه. وقال عكرمة: الدنيا كلها جهالة. وعن الحسن البصري: أنه سئل عنها؟ فقال: هم قوم لم يعلموا ما لهم مما عليهم. قيل له: أرأيت لو كانوا قد علموا؟ قال: فليخرجوا منها. فإنها جهالة.

قلت: ومما يبين ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، وكل من خشيه، وأطاعه، وترك معصيته: فهو عالم. كما قال تعالىٰ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وقال رجل للشعبي: أيها العالم. فقال: إنما العالم من يخشىٰ الله ...»(مجموع الفتاوىٰ ١٤ / ٢٩٠).

وقال: «والأمور التي حرمها الله ورسوله: من الشرك، والسحر، والقتل، والزنا، وشهادة الزور، وشرب الخمر، وغير ذلك من المحرمات: قد يكون للنفس فيها حظ مما تعده منفعة، أو دفع مضرة، ولولا ذلك ما أقدمت النفوس علىٰ المحرمات التي لا خير فيها بحال، وإنما يوقع النفوس في المحرمات: الجهل أو الحاجة، فأما العالم بقبح الشيء والنهي عنه فكيف يفعله، والذين يفعلون هذه الأمور جميعها؛ قد يكون عندهم جهل بما فيه من الفساد، وقد تكون بهم حاجة إليها: مثل الشهوة إليها، وقد يكون فيها من الضرر أعظم مما فيها من اللذة ولا يعلمون ذلك؛ لجهلهم، أو تغلبهم أهواؤهم حتىٰ يفعلوها، والهوىٰ غالبًا يجعل صاحبه كأنه لا يعلم من الحق شيئًا، فإن حبك للشيء يُعمي ويُصِم. ولهذا كان العالم يخشىٰ الله،

=

يُرد به علىٰ هؤلاء، ذكر قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

وما قلته وسأقوله: ليس دفاعًا عن شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُاللهُ فحسب، بل هو دفاع عن المنهج السلفي، وعن حَمَلتِه؛ مِن علماء وطلاب علم، لكيْ لا يتجرَّأ عليهم المُتجرِّئون؛ ممن خرجوا علينا بمثل هذه الأصول والقواعد الجديدة الفاسدة؛ التي تناقضوا فيها، ونقضوا كل ما كانوا يقولون ويُقرِّرون، فأطلقوا ألسنتهم في العلماء، وفي طلاب العلم السلفيين، دون خوف من الله، ولا حياء ولا خجل من عباد الله، مع أنهم مفضوحون، مكشوفون؛ لا يحتاج المُتتبِّع لمنهجهم وأقوالهم إلىٰ كثير عناء، فكل من عرف سابقهم ولاحقهم بَان له تناقضهم فيما يقولون ويُقرِّرون، والله المستعان.

ولَمَّا كان لشيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُاللهُ حقٌّ علينا جميعًا معاشر السلفيين، وبالأخص من عَرَفه منا وجالسه، ونهل من علمه، وانتفع بكتبه، ومؤلفاته، وشروحاته، وبتحذيره من الباطل وأهله، ومن مسالك أهل الباطل.

فحقه الذي علينا يحملنا علىٰ أن ندفع عنه ظلم الظالمين، وافتراء المفترين،

=

وقال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] الآية، فقالوا: كل من عصىٰ الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب. وليس هذا موضع البسط لبيان ما في المنهيات من المفاسد الغالبة، وما في المأمورات من المصالح الغالبة، بل يكفي المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة، وما نهىٰ الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبة، وأن الله لا يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا نهاهم عما نهاهم بخلابة عليهم، بل أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، ولهذا وصف نبيه ﷺ بأنه ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]»(مجموع الفتاوىٰ ٢٧ / ٩٠).

وزيغ الزائغين، وجهالة الجاهلين، مما هو واضح البطلان، وقد ظُلم حَفِظَهُ اللَّهُ، وطُعن في دينه، وفي منهجه، وأنه قد انحرف عن السنة، ووافق الخوارج، وقام بإقامة وشهود المجالس السِّرية، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

اتُّهِم بذلك كله حَفِظَهُ اللَّهُ، وهو المعروف عند الجميع بسلامة المعتقد، وبصفاء المنهج، وبالتحذير من المجالس السِّرية، ومن أصحابها، بل ومِن أصحاب الدعوات السِّرية كافة.

وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ بطلان هذه الفرية، وبطلان ما يزعمون ويدَّعون، وأن ما يزعمونه ويدَّعونه لَمِن الظلم العظيم، وهو من افتراءات أهل الباطل؛ كما وصفهم هو نفسه بذلك، حيث قال:

«فإن من الأكاذيب الواضحة ما ينسبه إلينا بعض أهل الباطل من أن عندنا مجالس سرِّية، وهذا من أكذب الكذب؛ فدعوتنا إلىٰ الله وإلىٰ اتباع كتابه وسنة رسوله ﷺ، واتباع منهج السلف الصالح الواضح الجلي والقائم علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، البعيد كلَّ البعد عن السرِّيات الحزبيَّة التي نُحاربها أشد الحرب.

فمَن ينسب إلينا هذه السرية كائنًا من كان فقد كذب علينا، ونطق بالباطل والزور، نعوذ بالله من شرِّه، ونبرأ إلىٰ الله من قوله؛ فدعوتنا واضحة إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واضحة جلية نصدع بها ونُصرح بها وبأدلتها الواضحة الجلية من الكتاب والسنة علىٰ طريق السلف الكرام في الصدع بالحق ورد الباطل والبدع ودحضها.

وهذه كتاباتنا في مؤلفاتنا وأشرطتنا واضحة جلية تصدع بالحق، وتدحض

الأباطيل والبدع والضلالات علىٰ منهج السلف الصالح؛ فليس عندنا - ولله الحمد - ما يدعو إلىٰ السرِّية البدعيَّة الحزبيَّة التي هي من مناهج أهل البدع والتحزب السرِّي البدعي، نعوذ بالله من ذلك ونبرأ إليه.

فالقول بأن عندنا مجالس شورىٰ سرِّية من أكذب الكذب؛ يدحضه منهجنا الواضح الجلي الذي نسير عليه منذ أربعين عامًا أو أكثر، والذي هو منهج السلف الصالح القائم علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ».

كتب هذا البيان في ١٢ شعبان ١٤٤٠هـ، يتبرأ فيه من هذه الفرية الفاجرة، والتهمة الساقطة، التي اتُّهِم بها، وهو الصادق البار حَفِظَهُ اللهُ.

وصدق والله فيما قال، ومن ذلك قوله:

«فمن ينسب إلينا هذه السرِّية كائنًا من كان فقد كذب علينا، ونطق بالباطل والزور، نعوذ بالله من شرِّه، ونبرأ إلىٰ الله من قوله».

ومن نظر في أصل هذه الفرية نظرة منصف مُتجرد للحق، بَان له الأمر وانكشف، وظهر له صِدق الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ فيما قال، وبراءته وإخوانه العلماء من هذه الفرية المنسوبة إليهم، ظهورًا واضحًا جليًّا، لا يُخالطه شك ولا ريب.

إذ جاء في الصوتية نفسها ما فيه دلالة واضحة علىٰ فساد هذه الفرية وبطلانها، وهي مبثوثة علىٰ شبكة الإنترنت ومشتهرة[1]، وفيها الحث علىٰ إعطاء الشيخ ربيع بعض المعلومات، لا كلها، وأن يُعطىٰ علىٰ خفيف، لا أنْ يُعطىٰ كل شيء.

---

(١) الصوتية الأولىٰ بعنوان: «الصوتية الكاملة لحقائق عن عبد الواحد المدخلي»، والثانية بعنوان: «الأخ فرج مهدوي خميرة الليبي يوضح ويؤكد ما جرىٰ بينه وبين عبد الواحد المدخلي في الصوتية المشهورة»، وفي الصوتيتين براءة الشيخ ربيع واضحة، يُدركها كل من يَعقل ويَفهم.

ومن المعلوم بداهةً أن من يُدبر ويُخطط ويَعلم بما يُدار حوله ويُدبَّر؛ فإنه يُعطىٰ كل شيء، وبكل أريحية ووضوح، دون مداراة، ولا خوف، ولا خشية، ومن المحال أن يُعطىٰ شيئًا، وتُمنع عنه أشياء، مع علمه بهذا التخطيط والتدبير المنسوب إليه، وهذا أمر ظاهر لكل منصف، وهو وحده كافٍ لنفي هذه التهمة عنه حَفِظَهُ اللَّهُ، ولكنه الهوىٰ إذا تمكن من الإنسان، فإنه يُعمي ويُصِم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«فإن الإنسان عليه أولًا أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمره به. وهو يُحب صلاح المأمور، أو إقامة الحجة عليه، فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته، وتنقيص غيره؛ كان ذلك حَمِيَّةً لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء؛ كان عمله حابطًا. ثم إذا رُدَّ عليه ذلك وأُوذِيَ أو نُسِبَ إلىٰ أنه مُخطئ وغَرَضُه فاسد، طلبت نفسه الانتصار لنفسه، وأتاه الشيطان، فكان مبدأ عمله لله، ثم صار له هوًىٰ يطلب به أن ينتصر علىٰ من آذاه، وربما اعتدىٰ علىٰ ذلك المُؤذِي.

وهكذا يُصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كلٌّ منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه علىٰ السنة؛ فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوًىٰ أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نُسِبَ إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون علىٰ من خالفهم، وإن كان مجتهدًا معذورًا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلًا سيئ القصد، ليس له علم، ولا حُسنُ قَصد، فيُفضِي هذا إلىٰ أن يَحمدوا من لم يَحمده الله ورسوله. ويَذموا من لم يَذمه الله ورسوله. وتصير موالاتهم ومعاداتهم علىٰ أهواء أنفسهم؛ لا





علىٰ دين الله ورسوله.

وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم، ويقولون: هذا صديقنا وهذا عدونا، وبلغة المُغل: هذا بالٍ، هذا باغٍ، لا ينظرون إلىٰ موالاة الله ورسوله، ومعاداة الله ورسوله.

ومن هنا تنشأ الفتن بين الناس. قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فإذا لم يكن الدين كله لله؛ كانت فتنة.

وأصل الدين أن يكون الحب لله، والبغض لله، والموالاة لله، والمعاداة لله، والعبادة لله، والاستعانة بالله، والخوف من الله، والرجاء لله، والإعطاء لله، والمنع لله. وهذا إنما يكون بمتابعة رسول الله، الذي أمرُه أمرُ الله، ونهيُه نهيُ الله، ومعاداتُه معاداةُ الله، وطاعتُه طاعةُ الله، ومعصيتُه معصيةُ الله.

وصاحب الهوىٰ يُعمِيه الهوىٰ ويُصِمُّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضىٰ لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضىٰ إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شُبهَةُ دِين: أن الذي يرضىٰ له ويغضب له أنه السنة، وهو الحق، وهو الدين، فإذا قُدِّر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحَميَّة لنفسه وطائفته أو الرياء، ليُعظَّم هو ويُثنىٰ عليه، أو فعل ذلك شجاعةً وطبعًا، أو لغرض من الدنيا؛ لم يكن لله، ولم يكن مجاهدًا في سبيل الله. فكيف إذا كان الذي يدَّعي الحق والسنة هو كنظيره، معه حق وباطل، وسنة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل، وسنة وبدعة؟!. وهذا حال المختلفين الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شِيَعًا،

وكفَّر بعضهم بعضًا، وفسَّق بعضهم بعضًا ...»[1].

ثم بعد هذا البيان والتوضيح، وقبل أن أنتقل إلىٰ موضوع الرسالة، وما ينبغي أن يُقرر ويُذكر فيها، أقول:

إن مما ينبغي علىٰ السلفيين حقيقةً - خاصةً من كان منهم مخدوعًا بهذه المجموعة، أو بأحد أفرادها - أن يفطنوا لمثل هذه التقريرات، ولمثل هذه الأفكار المسمومة الخَرِبة؛ التي صرنا نسمعها وبكثرةٍ في هذه الأيام، ويريد بها أصحابها تكميم أفواه العلماء، وإسكاتهم، وأنْ لا يكونوا مرجعًا لأحد من المسلمين، لا للحكام ولا للمحكومين، اكتفاءً بالوحيين - الكتاب والسنة - زعموا.

وقد وجدنا الدندنة علىٰ مثل هذه الأمور قد كثرت في هذه الأيام، ومن هذه المجموعة بالذات، وجدناها تدندن علىٰ الأخذ من الوحيين - الكتاب والسنة - مباشرةً، دون الرجوع إلىٰ العلماء، وجدناها تدندن علىٰ ترك العلماء، وأنهم لا حاجة لهم في زماننا، اكتفاءً بالمكتبة الشاملة، وغيرها من الوسائل الحديثة، وجدناها تدندن علىٰ أن العلماء وعامة الناس سواء، إلىٰ غير ذلك من الترهات، وقد سبق أن بيَّنت شيئًا من ذلك، وذكرت من عباراتهم ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ ذلك، مما يغني عن إعادته هنا.

وهذا أمرٌ ينبغي علىٰ السلفيين أن يَفطنوا له جيدًا، وأن يعلموا بأن هؤلاء القوم - الذين يقررون مثل هذه التقريرات - قومٌ مُبطِلون لعَّابون، يريدون بمسلكهم هذا، وبتقريراتهم هذه الشهرة والزعامة، وأن تخلو لهم الساحة؛ ليقولوا ويقرروا ويفعلوا فيها ما يشاءون، وليبثوا فيها سمومهم، وما أحدثوه من أصولٍ وقواعدَ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٥٤).

وأفكارٍ جديدةٍ؛ بعيدًا عن أنظار العلماء، وهذا واضحٌ لكل من تدبر حالهم، ونظر في سابقهم ولاحقهم، ومما يؤكد ذلك أيضًا - بعيدًا عن سابقهم ولاحقهم - أنهم لو كانوا صادقين فيما يَدعون إليه ويدَّعونه، وفيما يقولونه ويقررونه وينشرونه بين المسلمين، لكانوا هم أَوْلىٰ الناس بتطبيق هذا الأمر الذي يَدعون إليه. ولو كانوا كذلك لَسكَتوا، ولم يتصدَّروا ويتكلموا في المسائل الشرعية؛ وقد حاربوا العلماء بدعوىٰ أنهم قد تكلموا فيها، وتدخلوا فيما لا يعنيهم. ولَتركوا الناس للوحيين ليأخذوا دينهم منهما مباشرةً كما هي دعوتهم لهم، دون أن يتدخلوا هم أو يتكلموا بما قد يُؤثِّر علىٰ أفهام الناس، وعلىٰ أخذهم المباشر من الوحيين، وقد حثوهم علىٰ ذلك، وهذا يجعلنا علىٰ يقين بأنهم قومٌ مُبطِلون لعَّابون، يريدون إسكات العلماء، ليتكلموا هم، ولتكون لهم القيادة والزعامة، وإلا فمن المعلوم أن الدعوة إلىٰ تكميم أفواه العلماء وإسكاتهم؛ لا تجتمع وتَصدُّر مَن هو دونهم، ولا تجتمع وتَصدُّر مَن هو داعٍ لإسكات العلماء؛ إذ كيف يتصدَّر مَن هذه دعوته لكل حَدَثٍ يحدث في الساحة، إما بتسجيل صوتية، وإما بكتابة مقال، وإما بعقد محاضرة جماعية، وإما بغير ذلك، مما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن القوم يريدون الانتشار والظهور لأقوالهم هم، ولمذهبهم هم، ولا يريدون انتشار وظهور أقوال العلماء، وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ بطلان هذه الدعوة التي يَدعون الناس إليها، وأنها دعوةٌ باطلةٌ متناقضة، هم أنفسهم لا يمكنهم التزامها، فضلًا عن أنْ يُلزموا بها غيرهم، والله المستعان.

فينبغي علىٰ السلفيين - حقيقةً - أن ينتبهوا ويفطنوا لأمثال هؤلاء؛ الذين لا يبالون بهم، ولا يحترمونهم، ولا يعرفون لهم قدرهم، والذين يتعاملون معهم علىٰ أنهم دراويش؛ لا يفقهون، ولا يفهمون، ولذلك تجد الواحد من هؤلاء إذا

بَعُدَ عن حزبه وجماعته، وجلس مع السلفيين؛ أظهر لهم الود والاحترام، والموافقة التامة علىٰ أصول وقواعد أهل السنة والجماعة، وأنه معهم في كل ما يعتقدونه، وفي كل ما يقولونه ويقررونه من حق العلماء، ومن غير ذلك من الأمور المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة، ثم إذا بَعُدَ عن السلفيين، واجتمع بحزبه وجماعته، وإذا به ينقلب رأسًا علىٰ عقب، فتجده يقرر الأصول والقواعد ويفهمها علىٰ خلاف ما كان يقررها ويفهمها يوم أن كان جالسًا في مجلس السلفيين، وتجده يهمز ويلمز بالعلماء، ويحذر منهم، أو يقلل من شأنهم، ويُسجل في سبيل ذلك الصوتية تلو الصوتية، ويكتب المقال تلو المقال، ويُؤصِّل ويُقعِّد لمثل هذه الأمور، ويُصرِّح في وسائل التواصل وغيرها بتصريحات مكشوفة مفضوحة، يقرر في ذلك كله خلاف الحق، إما تصريحًا، وإما تلميحًا، كما هو شأنهم في بيان الفرق بين العالم والحاكم، ومرادهم في ذلك التقليل من شأن العلماء، وصرف الناس عنهم، وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر، وقد سبق أن ذكرت شيئًا من ذلك، وسيأتي زيادة توضيح وبيان في هذا الأمر.

يصنع الواحد منهم ذلك كله، ولسان حاله يقول: لن يفطن السلفيون لمثل هذه الأمور؛ التي أحافظ بها علىٰ المجموعة التي أنتسب إليها، وأُرضِيهم بها عني، وسيحملون كلامي علىٰ المحامل الحسنة، وأني بكلامي هذا لا أريد إلا الحق، وحماية الدعوة السلفية، كما هو عهدهم بي، وبهذا أكون قد حافظت علىٰ مكانتي عند السلفيين، واحترامهم لي حال وجودي معهم من جهة، وحافظت علىٰ مكانتي عند المجموعة التي أنتسب إليها - والتي أجتمع أنا وإياها علىٰ هذا التحايل واللعب - وأرضَيتهم عني من جهة أخرىٰ!!.

بهذه الطريقة، وبهذه الحِيَل؛ وجدنا أصحاب هذه الأفكار المسمومة والآراء الهدامة؛ الطاعنين في علماء السنة، يتعاملون مع السلفيين، وجهٌ هنا، ووجهٌ هناك، يتعاملون معهم بوجهين، وشر الناس ذو الوجهين، والله المستعان.

فليفطن السلفيون لهؤلاء وأمثالهم؛ الذين يأتونهم بمثل هذه التقريرات؛ التي يُتوصَّل بها إلىٰ النيل من العلماء السلفيين، وإلىٰ انتقاصهم، وإسقاطهم، والتي لا يقولها من يحترم نفسه، ويعرف لها قدرها، ولا من يحترم السلفيين، ويعرف لهم قدرهم، إذ من المعلوم أن الصادق في دعوته وفي دعواه؛ لا يستخف بعقول الناس، ولا بعقول السلفيين؛ ومن كان هذا حاله، لا يتكلم هو بما يَمنع العلماء - الذين هم أَوْلىٰ بالكلام منه - عن الكلام به، ولسان حاله يقول: اتركوا عنكم العلماء، والزموا قولي، فأنا الناصح الأمين؛ الذي سيوصلكم إلىٰ بر النجاة، أنا من سينقذكم من هؤلاء العلماء المتسلطين عليكم!![1]، هذا لسان حاله؛ شاء أم أبىٰ، وكفىٰ به غرورًا، إذ أعطىٰ لنفسه ما لا تستحق، وأنزلها مكانًا عاليًا لا تستحقه، وظن بأن الأمة بحاجة له، ولأفكاره، ولدعوته التصحيحية؛ التي يزعمها لنفسه، ويريد بها تصحيح دعوة العلماء حسب زعمه!!، وما علم هذا المسكين المفتون بأن الناس إذا انقادوا لأفكاره وتركوا العلماء، فلَتركهم له هو ومَن معه أَوْلىٰ وأَوْلىٰ، لأن تارك العلماء والمعرض عنهم وعن علمهم وتوجيهاتهم، تركه لمن هو دونهم يكون من باب أَوْلىٰ، هذا إن كان عاقلًا، إلا إن كانت هذه المجموعة ترىٰ الناس بلا عقول، فهذا أمر آخر!!.

وبهذا نعلم أن أصحاب هذه الأفكار المسمومة والآراء الهدامة؛ الطاعنين في

---

(١) وما أكثر هذه الدندنة والنظرة المشئومة لعلماء السنة عند هذه المجموعة!!.

علماء السنة؛ لا يريدون بمثل هذه التقريرات التي يقررونها المعاني الصحيحة المتفق عليها بين السلفيين جميعًا، والتي منها حث الناس علىٰ اتباع الكتاب والسنة، وبفهم سلف الأمة، وتحذيرهم من التعصب والغلو، سواء للمذاهب أو الأشخاص، وتحذيرهم من معارضة الأدلة بأقوال الرجال، وبيان بأن العلماء يُستدل لهم ولا يُستدل بهم، وأنهم ورثة الأنبياء، والأدلاء علىٰ شرع الله عَزَّوَجَلَّ، إلىٰ غير ذلك من الأصول والقواعد المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة، إذ لو كانوا يريدون هذه المعاني الصحيحة؛ لَما حاربوا العلماء، ولَما دَعوا إلىٰ تكميم أفواههم، وسعوا في إسكاتهم، ولَما خرجوا علينا بأصولٍ وقواعدَ جديدةٍ مُحدَثةٍ لا تمت للسلفية بصلة، كإخراجهم العلماء من ولاة الأمور، واستذباحهم علىٰ إثبات ذلك ونشره بين المسلمين، وكقولهم بأن العالم ليس له أن يتكلم في النوازل، إلىٰ غير ذلك مما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إرادتهم الشر بالعلماء وللعلماء، والله المستعان.

ومن تأمل حال هذه المجموعة وما تدعو إليه، لوجدها قد حققت للعلمانيين والليبراليين ولكل من يعادي الدين مرادهم، وأعطتهم مساحة مفتوحة يبثون فيها أفكارهم، وينشرون فيها سمومهم، وهذا أمر معلوم، لا ينكره إلا مكابرٌ جهول، إذ من المحال أن يَترك الناسُ العلماءَ، ثم لا يكونون فريسةً لمن هم دونهم، ولمن هو من المفسدين في الأرض، والله المستعان.

وفي الختام: أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لبيان الحق في هذا الموضوع، وأن يعينني علىٰ إظهاره ونصرته، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، وسار علىٰ نهجهم، واقتفىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين.



أمور لابد من تقريرها بين يدي الرسالة

الأمر الأول: أن العلماء ورثة الأنبياء وخلفاؤهم في أممهم وأن الناس بجميع طوائفهم حكامًا ومحكومين تبع لهم ويصدرون عن قولهم.

وهذا ما دل عليه كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله ﷺ، وتتابع عليه الأئمة.

دلالة القرآن على ذلك.

فقد جاء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما فيه دلالة واضحة علىٰ ترسيخ هذه المعاني، وتأكيدها، وعلىٰ إثبات المكانة العالية والمنزلة الرفيعة لعلماء السنة، وتقديمهم علىٰ مَن سواهم مِن الناس؛ حكامًا كانوا أو محكومين، وألا تُؤخذ أحكام الشريعة إلا منهم، وهذا ظاهر في قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وقوله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ﴾ [المجادلة: ١١]، وقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وقوله: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]، إلىٰ غير ذلك من الآيات.

وقد خرج علماء السنة، وأئمة الهدىٰ، وجميع المنتسبين إلىٰ العلم الشرعي، حتىٰ أهل البدع منهم، من هذه الآيات وما شابهها، ومن السنة أيضًا - كما سيأتي - بأن العلماء هم ورثة الأنبياء، وهم خلفاؤهم في أممهم، وهم المرجع للناس جميعًا في أمور الدين، وعنهم تُؤخذ الأحكام الشرعية، ولم يخرج عن هذه المعاني، وعن فهمها علىٰ هذا الوجه الصحيح، أو ينازع فيها؛ إلا من كان من أهل الجهالة والضلالة، أو من أهل الأهواء والبدع ممن لا علاقة له بالعلم الشرعي، ولم ينضبط فيه، أو من له خبيئة سوء تحمله علىٰ إنكار هذه المعاني، أو تحريفها وصرفها عن مفهومها الصحيح؛ كإرادة النيل من أهل العلم وانتقاصهم، وصرف الناس عنهم، و .. و .. إلخ.

وإلا فأهل العلم والسنة، وكل منتسب للعلم الشرعي، متفقون علىٰ مثل هذه المعاني، لا ينازع فيها أحدٌ منهم، بل لا يُخالفها، أو يَنقُضها، ويُبطِلها، أو يدَّعي خلافها؛ إلا مكابرٌ جَهول، بعيدٌ عن العلم وأهله، أو حاقدٌ عابث، يعبث في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وفي أصول أهل السنة والجماعة، وقواعدهم.

❁ من أقوال أهل العلم وما خرجوا به من مثل هذه الآيات وما في معناها.

ومن أقوال أهل العلم وما خرجوا به من هذه الآيات وما في معناها، ما يأتي:

❁ أولاً: ما جاء عن الإمام أبي الفضل ابن العلاء القشيري المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٤٤هـ).**

فقد قال: «وطاعة السلطان واجبة في كل طاعة لله، وكل شيء لا يخرج إلىٰ معصية ولا إثم، وطاعة أهل الفضل في الدين والعلم، ومن يوثق بهما عليهما

فيما نيط بهم توجب رضوان الله، وتلزم أهل طاعة الله، فإن قِوام الدين بهاتين الطائفتين، قال النبي ﷺ: «**لا يزال الناس بخير ما استقامت لهم هداتهم وولاتهم**».

والهداة: العلماء العاملون بعلمهم، فإن الله أنزلهم أجَلَّ المنازل؛ فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ قرنهم بنفسه، والمعنىٰ: قضىٰ الله أنه لا إله إلا هو، حكم الله ألا يُعبَد سواه، وشهدت الملائكة وأولوا العلم بما قضىٰ الله به من التوحيد، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ﴾ [المجادلة: ١١]، هذه حال العالم إذا تمسك به، وإذا أخلد إلىٰ الأرض واتبع هواه، فقد مثله بالكلب وبالحمار، نسأل الله ألا يكلنا إلىٰ أنفسنا، وأن يستعملنا به ويَجْبُلَنا عليه برأفته، إنه جواد كريم»(١).

ثانيًا: ما جاء عن الإمام أبي عبد الله ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٨٧هـ)**.

فقد ذكر فيما ذكره من الأدلة؛ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأٓيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقوله سبحانه: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأٓيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨]، ثم قال:

«فلما فقهوا عن الله عَزَّوَجَلَّ ما عظَّم به نفسه، وأخبر به من جلاله وهيبته، ونفاذ قدرته، وعظيم سلطانه وسطوته، وما وعد به من ثوابه، وتوعد به من عقابه، وملكه للأشياء في الضر والنفع، والإعطاء والمنع، والدوام والبقاء، هابُوا الله عَزَّوَجَلَّ وأجَلُّوه، واستَحْيَوُا اللهَ وعَبَدُوه، وخافُوا الله وراقَبوه، وذلك لما فقهوا

(١) أحكام القرآن (١ / ٤٠٤).

عنه من عظمته وجلاله، وعظيم ربوبيته، ولَصِقَ ما فَقِهوا عن الله عَزَّوَجَلَّ بقلوبهم فأزعجها، وعن جميع مكاره الله باعدها، وعلىٰ ما يرضيه حرَّكها وأذابها، ومن مخالفته أوجَلَها وأرهبَها، فعند ذلك أضافهم الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ نفسه فيما شهد لها بالإلهية؛ فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، ثم رفعهم علىٰ جميع خلقه فقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ﴾ [الأنعام: ٨٣]، قيل: بالعلم.

فهم صفوة الله من عباده، وأهل نوره في بلاده، اصطفاهم الله لعلمه، واختارهم لنفسه، وعرَّفهم حقَّه، ودلَّهم علىٰ نفسه، فأقام بهم حُجَّتَه، وجعلهم قوَّامين بالقسط، ذُبَّابًا عن حُرُمِه، نُصَحاء له في خلقه، فارِّين إليه بطاعته، فلذلك أمر الله عَزَّوَجَلَّ بمسألتهم، والنزول عند طاعتهم، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ثم ألصق طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله، فقال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩] ...»(١).

❁ ثالثًا: ما جاء عن الإمام أبي عبد الله الحسين بن حسن الحليمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٠٣هـ).

فقد ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ثم قال:

«فقرن اسم العلماء باسم ملائكته، كما قرن باسمه، فكما وجب الفضل للملائكة بما أكرمهم به بما وصفنا بذلك، يجب الفضل للعلماء بما أكرمهم به

---

(١) إبطال الحيل (ص: ٨).

من مثله»[1].

رابعًا: ما جاء عن الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٧١هـ).**

فقد ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ثم قال:

«... في هذه الآية دليل علىٰ فضل العلم وشرف العلماء وفضلهم، فإنه لو كان أحدٌ أشرفَ من العلماء لقرنهم الله باسمه واسم ملائكته كما قرن اسم العلماء. وقال في شرف العلم لنبيه ﷺ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٤]، فلو كان شيءٌ أشرفَ من العلم لأمر الله تعالىٰ نبيَّه ﷺ أن يسأل المزيد منه كما أمر أن يستزيده من العلم. وقال ﷺ: «**إن العلماء ورثة الأنبياء**». وقال: «**العلماء أمناء الله علىٰ خلقه**». وهذا شرفٌ للعلماء عظيم، ومحلٌّ لهم في الدين خطير»[2].

خامسًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد عقد فصلًا كاملًا في كتابه: «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ١ / ٥٠»؛ مبينًا فيه فضل العلم، وشرف أهله، ومؤكدًا فيه تقديم العلماء علىٰ غيرهم من الناس، قال:

«الأصل الأول في العلم وفضله وشرفه، وبيان عموم الحاجة إليه، وتوقف كمال العبد ونجاته في معاشه ومعاده عليه».

ثم قال:

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان (٢ / ١٩٢).

(٢) تفسير القرطبي (٤ / ٤٤).



«استشهد سبحانه بأولي العلم علىٰ أجَلِّ مشهود عليه وهو توحيده؛ فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، وهذا يدل علىٰ فضل العلم وأهله من وجوه.

ثم ذكر تحته مائةً وثلاثًا وخمسين وجهًا، كلها تدل علىٰ ما لأجله عُقِد هذا الباب، فكان مما قاله مبينًا فيه منزلة العلماء:

* استشهادهم دون غيرهم من البشر.

* اقتران شهادتهم بشهادته.

* اقترانها بشهادة ملائكته.

* أن في ضمن هذا تزكيتهم وتعديلهم، فإن الله لا يستشهد من خلقه إلا العدول.

* أنه سبحانه استشهد بنفسه وهو أجَلُّ شاهد، ثم بخيار خلقه: وهم ملائكته والعلماء من عباده، ويكفيهم بهذا فضلًا وشرفًا.

* أنه استشهد بهم علىٰ أجَلِّ مشهود به وأعظمه وأكبره، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، والعظيم القدر إنما يستشهد علىٰ الأمر العظيم أكابر الخلق وساداتهم.

* أنه سبحانه جعل شهادتهم حجة علىٰ المنكرين، فهم بمنزلة أدلته وآياته وبراهينه الدالة علىٰ توحيده.

* أنه سبحانه جعلهم مؤدِّين لحقِّه عند عباده بهذه الشهادة، فإذا أدوها فقد أدوا الحق المشهود به، فثبت الحق المشهود به، فوجب علىٰ الخلق الإقرار به، وكان ذلك غاية سعادتهم في معاشهم ومعادهم، وكل من ناله الهدىٰ بشهادتهم، وأقر بهذا الحق بسبب شهادتهم، فلهم من الأجر مثل أجره، وهذا فضلٌ عظيم لا يدري قدره إلا الله، وكذلك كل من شهد بها عن شهادتهم، فلهم من الأجر مثل أجره أيضًا.

* في تفضيل العلم وأهله: أنه سبحانه نفىٰ التسوية بين أهله وبين غيرهم، كما نفىٰ التسوية بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠]، وهذا يدل علىٰ غاية فضلهم وشرفهم.

* أنه سبحانه أمر بسؤالهم والرجوع إلىٰ أقوالهم، وجعل ذلك كالشهادة منهم، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وأهل الذكر هم أهل العلم بما أُنزِل علىٰ الأنبياء.

* أن الله سبحانه سمَّىٰ علم الحجة سلطانًا؛ لأنها توجب تسلُّط صاحبها واقتداره، فله بها سلطانٌ علىٰ الجاهلين، بل سلطان العلم أعظم من سلطان اليد، ولهذا ينقاد الناس للحجة ما لا ينقادون لليد، فإن الحجة تنقاد لها القلوب، وأما اليد فإنما ينقاد لها البدن، فالحجة تأسر القلب وتقوده، وتذل المخالف؛ وإن أظهر العناد والمكابرة، فقلبه خاضعٌ لها، ذليلٌ مقهورٌ تحت سلطانها، بل سلطان الجاه إن لم يكن معه علمٌ يساس به فهو بمنزلة سلطان السباع والأسود ونحوها، قدرةٌ بلا علم ولا رحمة، بخلاف سلطان الحجة؛ فإنه قدرةٌ بعلم ورحمة وحكمة، ومن لم يكن له اقتدارٌ في علمه، فهو إما لضعف حجته وسلطانه، وإما لقهر سلطان اليد والسيف له، وإلا فالحجة ناصرةٌ نفسها، ظاهرةٌ علىٰ الباطل، قاهرةٌ له.

* لَمَّا كان صلاح الوجود بالعلماء، ولولاهم كان الناس كالبهائم؛ بل أسوأ حالًا، كان موت العالم مصيبةً لا يجبرها إلا خلفُ غيره له، وأيضًا فإن العلماء هم الذين يَسوسون العباد والبلاد والممالك، فموتهم فسادٌ لنظام العالم، ولهذا لا يزال الله يغرس في هذا الدين منهم خالفًا عن سالف، يحفظ بهم دينه وكتابه وعباده.

* وجعل أشرف مراتب الناس بعدهم[1] مرتبةً خلافتهم ونيابتهم في أممهم، فإنهم يخلفونهم علىٰ منهاجهم وطريقهم: من نصيحتهم للأمة، وإرشادهم الضال، وتعليمهم الجاهل، ونصرهم المظلوم، وأخذهم علىٰ يد الظالم، وأمرهم بالمعروف وفعله، ونهيهم عن المنكر وتركه، والدعوة إلىٰ الله بالحكمة للمستجيبين، والموعظة الحسنة للمعرضين الغافلين، والجدال بالتي هي أحسن للمعاندين المعارضين، فهذه حال أتباع المرسلين وورثه النبيين.

* أن العلم حاكمٌ علىٰ ما سواه، ولا يحكم عليه شيء، فكل شيء اختُلِف في وجوده وعدمه، وصحته وفساده، ومنفعته ومضرته، ورجحانه ونقصانه، وكماله ونقصه، ومدحه وذمه، ومرتبته في الخير، وجودته ورداءته، وقربه وبعده، وإفضائه إلىٰ مطلوب كذا وعدم إفضائه، وحصول المقصود به وعدم حصوله، إلىٰ سائر جهات المعلومات، فإن العلم حاكمٌ علىٰ ذلك كله، فإذا حكم العلم انقطع النزاع ووجب الاتباع.

وهو الحاكم علىٰ الممالك والسياسات، والأموال والأقلام، فملك لا يتأيَّد بعلم لا يقوم، وسيف بلا علم مخراق لاعب، وقلم بلا علم حركة عابث، والعلم مسلَّطٌ حاكمٌ علىٰ ذلك كله، ولا يحكم شيءٌ من ذلك علىٰ العلم.

* أن الله سبحانه أخبر عن أهل العلم بأنه جعلهم أئمةً يهدون بأمره، ويأتم بهم من بعدهم»[2].

إلىٰ غير ذلك مما جاء في هذا الكتاب من الفوائد الجليلة الحاسمة في هذا الباب.

---

(١) أي: بعد الأنبياء والرسل.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: مفتاح دار السعادة (١ / ٥٠ - ١٨٧).

سادسًا: ما جاء عن الإمام عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ).**

فقد ذكر فضل العلم والعلماء، وأن العلماء هم الأئمة المتبوعون، وأن الخلق تَبَعٌ لهم، وأنهم هم الحجة والشهداء علىٰ الناس جميعًا بعد الأنبياء والرسل، فقال مبينًا معاني آيات الباب وما في معناها:

«هذه أجل الشهادات الصادرة من الملك العظيم، ومن الملائكة، وأهل العلم، علىٰ أجل مشهود عليه، وهو توحيد الله، وقيامه بالقسط.

وذلك يتضمن الشهادة علىٰ جميع الشرع، وجميع أحكام الجزاء.

فإن الشرع والدين، أصله وقاعدته، توحيد الله وإفراده بالعبودية، والاعتراف بانفراده بصفات العظمة والكبرياء، والمجد، والعز، والقدرة، والجلال، ونعوت الجود، والبر، والرحمة، والإحسان، والجمال، وبكماله المطلق الذي لا يُحصي أحدٌ من الخلق أن يُحيطوا بشيءٍ منه، أو يبلغوه، أو يَصلوا إلىٰ الثناء عليه.

والعبادات الشرعية، والمعاملات وتوابعها، والأمر والنهي، كله عدل وقسط، لا ظلم فيه ولا جور، بوجه من الوجوه، بل هو في غاية الحكمة والإحكام، والجزاء علىٰ الأعمال الصالحة والسيئة، كله قسط وعدل، ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ﴾ [الأنعام: ١٩].

فتوحيد الله، ودينه، وجزاؤه، قد ثبت ثبوتًا لا ريب فيه، وهو أعظم الحقائق وأوضحها، وقد أقام الله علىٰ ذلك من البراهين، والأدلة، ما لا يمكن إحصاؤه وعده.

وفي هذه الآية: فضيلة العلم والعلماء؛ لأن الله خصهم بالذكر، من دون البشر، وقرن شهادتهم بشهادته، وشهادة ملائكته، وجعل شهادتهم من أكبر الأدلة والبراهين علىٰ توحيده ودينه وجزائه، وأنه يجب علىٰ المكلفين قبول هذه الشهادة العادلة الصادقة، وفي ضمن ذلك: تعديلهم، وأن الخلق تَبَعٌ لهم، وأنهم هم الأئمة

المتبوعون، وفي هذا من الفضل والشرف، وعلو المكانة، ما لا يقادر قدره»[١].

وقال: «هذا تقرير من الله تعالىٰ للتوحيد بأعظم الطرق الموجبة له، وهي شهادته تعالىٰ وشهادة خواص الخلق وهم الملائكة وأهل العلم ...

وأما شهادة أهل العلم فلأنهم هم المرجع في جميع الأمور الدينية خصوصًا في أعظم الأمور وأجلها وأشرفها وهو التوحيد، فكلهم من أولهم إلىٰ آخرهم قد اتفقوا علىٰ ذلك، ودعوا إليه، وبينوا للناس الطرق الموصلة إليه، فوجب علىٰ الخلق التزام هذا الأمر المشهود عليه والعمل به، وفي هذا دليل علىٰ أن أشرف الأمور علم التوحيد؛ لأن الله شهد به بنفسه، وأشهد عليه خواص خلقه، والشهادة لا تكون إلا عن علم ويقين، بمنزلة المشاهدة للبصر، ففيه دليل علىٰ أن من لم يصل في علم التوحيد إلىٰ هذه الحالة فليس من أولي العلم.

وفي هذه الآية دليل علىٰ شرف العلم من وجوه كثيرة:

منها: أن الله خصهم بالشهادة علىٰ أعظم مشهود عليه دون الناس، ومنها: أن الله قرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته، وكفىٰ بذلك فضلًا، ومنها: أنه جعلهم أولي العلم، فأضافهم إلىٰ العلم، إذ هم القائمون به المتصفون بصفته، ومنها: أنه تعالىٰ جعلهم شهداء وحجة علىٰ الناس، وألزم الناس العمل بالأمر المشهود به، فيكونون هم السبب في ذلك، فيكون كل من عمل بذلك نالهم من أجره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنها: أن إشهاده تعالىٰ أهل العلم يتضمن ذلك تزكيتهم، وتعديلهم، وأنهم أمناء علىٰ ما استرعاهم عليه»[٢].

(١) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٢٦٢).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص: ١٢٤).

وأقوال أهل العلم الدالة علىٰ المعاني المُرادة في هذا الباب، والتي خرجوا بها من تفسيرهم لهذه الآيات، وما في معناها، كثيرةٌ، وكثيرةٌ جدًّا، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة.

﴿ دلالة السنة على ذلك.

أما دلالة السنة علىٰ ذلك، فقد روىٰ أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، وصححه الألباني، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يقول:

«**من سلك طريقًا يَبتغي فيه علمًا سلك الله به طريقًا إلىٰ الجنة، وإن الملائكة لَتَضَعُ أَجْنِحَتَها رِضَاءً لطالب العلم، وإن العالِم لَيَسْتَغْفِرُ له من في السَّموات ومن في الأرض حتىٰ الحيتان في الماء، وفضل العالِم علىٰ العابد، كفضل القمر علىٰ سائر الكواكب، إن العلماء وَرَثةُ الأنبياء، إن الأنبياء لم يُوَرِّثوا دينارًا ولا دِرْهَمًا إنما وَرَّثوا العلم، فمن أَخَذَ به أَخَذَ بِحَظٍّ وافِر**».

﴿ من أقوال أهل العلم وما خرجوا به من هذا الحديث وما في معناه.

وقد خرج أهل العلم من هذا الحديث، وما في معناه، بالآتي:

﴿ أولاً: ما جاء عن الإمام أبي سليمان الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٣٨٨هـ).**

فقد ذكر فيما ذكره من أوجه تأويل هذا الحديث، أن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم تعظيمًا لحقه، وتوقيرًا لعلمه، فقال:

«قوله: إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم يُتأول علىٰ وجوه:

أحدها: أن يكون وضعها الأجنحة بمعنىٰ التواضع والخشوع تعظيمًا لحقه، وتوقيرًا لعلمه كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤].

وقيل: وضع الجناح معناه الكف عن الطيران للنزول عنده، كقوله: «**ما من**

قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة».

وقيل: معناه بسط الجناح وفرشها لطالب العلم لتحمله عليها فتبلغه حيث يؤمه ويقصده من البقاع في طلبه.

ومعناه: المعونة وتيسير السعي له في طلب العلم، والله أعلم»(١).

وحول استغفار الحيتان لطالب العلم، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من أسباب ذلك ما يلحق الحيوانات من منافع ومصالح وإرفاق، فقال:

«وقيل في قوله: «**وتستغفر له الحيتان في جوف الماء**»: إن الله قد قيَّض للحيتان وغيرها من أنواع الحيوان بالعلم علىٰ ألسنة العلماء أنواعًا من المنافع والمصالح والإرفاق، فهم الذين بيَّنوا الحكم فيها؛ فيما يحل ويحرم منها، وأرشدوا إلىٰ المصلحة في بابها، وأوصوا بالإحسان إليها ونفي الضرر عنها، فألهمها الله الاستغفار للعلماء؛ مجازاة علىٰ حسن صنيعهم بها، وشفقتهم عليها»(٢).

ثانيًا: ما جاء عن الحافظ أبي الحسن ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٤٩هـ).**

فقد بيَّن منزلة العلماء في الأمة، وما يلزمهم عمله، فقال:

«لَمَّا أخذ الله علىٰ أنبيائه الميثاق في تبليغ دينه، وتبيينه لأمتهم، وجَعل العلماء ورثة الأنبياء، وجب عليهم تبليغ الدين؛ ونشره حتىٰ يظهر علىٰ جميع الأديان.

وقد بيَّنا قبل هذا أن كل من خاطبه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بتبليغ العلم فيمن كان في عصره فقد تَعَيَّن عليه فرض التبليغ. وأما اليوم فهو من فروض الكفاية، لانتشار الدين وعمومه»(٣).

(١، ٢) معالم السنن (٤ / ١٨٣).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١ / ١٧٩).

وذكر عن أبي الزناد ابن سراج رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٢٢هـ) قوله:

«الإنصات للعلماء، والتوقير لهم، لازم للمتعلمين[١]، لأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد أمر الله عباده المؤمنين ألا يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي، ولا يجهروا له بالقول خوف حبوط أعمالهم، وكان عبد الرحمن بن مهدىٰ إذا قرأ حديث الرسول ﷺ أمر الناس بالسكوت، وقرأ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، ويتأول أنه يجب من الإنصات والتوقير عند قراءة حديث الرسول مثل ما يجب له عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. فكذلك يجب توقير العلماء والإنصات لهم؛ لأنهم الذين يحيون سنته، ويقومون بشريعته»[٢].

ذكره مؤيِّدًا له، ومُقرًّا به.

۞ **ثالثًا: ما جاء عن الحافظ أبي العباس القرطبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٥٦هـ)**.

فقد ذكر أن العلماء هم الأحق بالوراثة، والأولىٰ بالنيابة والخلافة، فقال:

«وقوله: «**وإن العلماء ورثة الأنبياء**»؛ إنما خصَّ العلماء بالوراثة، وإن كان العُبَّاد - أيضًا - قد ورثوا عنه العلم بما صاروا به عُبَّادًا، لأنَّ العلماء هم الذين نابوا عن النبي ﷺ في حَملِهم العلمَ عنه، وتبليغِهم إيَّاه لأمته، وإرشادِهم لهم وهدايتهم.

وبالجملة: فالعلماء هم العالمون بمصالح الأمة بعده، الذَّابُّون عن سنته، الحافظون لشريعته، فهؤلاء الأحقُّ بالوراثة، والأولىٰ بالنيابة والخلافة، وأما

(١) وهو عند المجموعة خلاف ما عليه الصحابة!، وزيادة علىٰ هديهم في باب الآداب والأخلاق في طلب العلم!، ومن إعطاء العلماء ما لا يستحقونه من الحقوق!، وهو عندهم مما يُلام طالب العلم بسببه، ويوصف بالغلو، ومما يوصف العلماء بسببه بالكهنوتية!!.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١ / ١٩٦).



العُبَّاد فلم يطلق عليهم اسم الوراثة لقصور نفعِهم، ويسير حظِّهم»[1].

رابعًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد قال: «فإن قيل: تشبيه العلماء بالنجوم أمر معلوم، كقوله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم**»، ولهذا هي في تعبير الرؤيا عبارة عن العلماء، فكيف وقع تشبيههم هنا بالقمر؟

قيل: أما تشبيه العلماء بالنجوم؛ فإن النجوم يُهتدىٰ بها في ظلمات البر والبحر، وكذلك العلماء.

والنجوم زينة للسماء، فكذلك العلماء زينة للأرض.

وهي رجومٌ للشياطين، حائلةٌ بينهم وبين استراقِّ السمع؛ لئلا يلبسوا بما يسترقُّونه من الوحي الوارد إلىٰ الرسل من الله علىٰ أيدي ملائكته، وكذلك العلماء رجومٌ لشياطين الإنس والجن، الذي يوحي بعضهم إلىٰ بعض زخرف القول غرورًا؛ فالعلماء رجومٌ لهذا الصنف من الشياطين، ولولاهم لطُمِست معالم الدين بتلبيس المضلِّين، ولكن الله سبحانه أقامَهم حُراسًا وحَفظَةً لدينه، ورجومًا لأعدائه وأعداء رسله.

فهذا وجه تشبيههم بالنجوم.

وأما تشبيههم بالقمر؛ فذلك كان في مقام تفضيلهم علىٰ أهل العبادة المجردة، وموازنة ما بينهما من الفضل.

والمعنىٰ: أنهم يفضلون العباد الذين ليسوا بعلماء، كما يفضل القمر سائر الكواكب.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦ / ٦٨٦).

فكل من التشبيهين لائقٌ بموضعه، والحمد لله.

وقوله: «**إن العلماء ورثة الأنبياء**»، هذا من أعظم المناقب لأهل العلم، فإن الأنبياء خير خلق الله، فورثتهم خير الخلق بعدهم، ولَمَّا كان كل موروث ينتقل ميراثه إلىٰ ورثته؛ إذ هم الذين يقومون مقامه من بعده، ولم يكن بعد الرسل من يقوم مقامهم في تبليغ ما أُرسِلوا به إلا العلماء، كانوا أحقَّ الناس بميراثهم.

وفي هذا تنبيهٌ علىٰ أنهم أقرب الناس إليهم، فإن الميراث إنما يكون لأقرب الناس إلىٰ الموروث، وهذا كما أنه ثابتٌ في ميراث الدينار والدرهم، فكذلك هو في ميراث النبوة، والله يختص برحمته من يشاء.

وفيه - أيضًا - إرشادٌ وأمرٌ للأمة بطاعتهم واحترامهم وتعزيرهم وتوقيرهم وإجلالهم؛ فإنهم ورثة مَن هذه بعض حقوقهم علىٰ الأمة، وخلفاؤهم فيهم.

وفيه تنبيهٌ علىٰ أن محبتهم من الدين، وبغضهم منافٍ للدين، كما هو ثابتٌ لموروثهم.

وكذلك معاداتهم ومحاربتهم معاداةٌ ومحاربةٌ لله، كما هو في موروثهم»[١].

❁ **خامسًا: ما جاء عن العلامة شهاب الدين أبي العباس ابن أرسلان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

ففي شرحه لقول النبي ﷺ: «**وإن العلماء ورثة الأنبياء**»؛ قال:

«وحسبك بهذه الدرجة مجدًا وفخرًا، وبهذه الرتبة شرفًا وكرمًا، فكما لا رتبة فوق رتبة النبوة، لا شرف فوق شرف وارث تلك الرتبة، والعلماء ورثوا الأنبياء في سياسة إصلاح الخلق وإرشادهم إلىٰ النجاة في الدنيا والآخرة»[٢].

---

(١) مفتاح دار السعادة (١ / ٦٨).

(٢) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٥ / ٦٨).

❁ **سادسًا: ما جاء عن العلامة محمد بن علي بن آدم الإتيوبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٤٢هـ).**

فقد قال: «فللعلماء من التبجيل والاحترام ما للنبي ﷺ، حيث إنهم ورثته، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝٤ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٤-٥] الآية»(١).

وأقوال أهل العلم الدالة علىٰ المعاني المُرادة في هذا الباب، والتي خرجوا بها من هذا الحديث، وما في معناه، كثيرةٌ، وكثيرةٌ جدًّا، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة.

❁ **أقوال العلماء الدالة على ذلك.**

أما أقوال العلماء في هذا الباب، وفي تقرير وترسيخ هذه المعاني؛ فكثيرةٌ جدًّا، أذكر منها:

❁ **أولاً: ما جاء عن الإمام الآجري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٦٠هـ).**

فقد قال: «فإن الله عَزَّوَجَلَّ، وتقدست أسماؤه، اختص من خلقه من أحب، فهداهم للإيمان، ثم اختص من سائر المؤمنين من أحب، فتفضل عليهم، فعلمهم الكتاب والحكمة وفقَّههم في الدين، وعلَّمهم التأويل، وفضَّلهم علىٰ سائر المؤمنين، وذلك في كل زمان وأوان، رفعهم بالعلم وزيَّنهم بالحلم، بهم يُعرف الحلال من الحرام، والحق من الباطل، والضار من النافع، والحسن من القبيح.

فضلهم عظيم، وخطرهم جزيل، ورثة الأنبياء، وقرة عين الأولياء، الحيتان في البحار لهم تستغفر، والملائكة بأجنحتها لهم تخضع، والعلماء في القيامة بعد الأنبياء تشفع، مجالسهم تفيد الحكمة، وبأعمالهم ينزجر أهل الغفلة، هم أفضل

(١) ذخيرة العقبىٰ في شرح المجتبىٰ (٣/ ٤٦٤).



من العُبَّاد، وأعلىٰ درجة من الزُّهاد، حياتهم غنيمة، وموتهم مصيبة، يُذكِّرون الغافل، ويُعلِّمون الجاهل، لا يتوقع لهم بائقة، ولا يخاف منهم غائلة، بحسن تأديبهم يتنازع المطيعون، وبجميل موعظتهم يرجع المقصرون، جميع الخلق إلىٰ علمهم محتاج، والصحيح علىٰ من خالف بقولهم محجاج.

الطاعة لهم من جميع الخلق واجبة، والمعصية لهم محرمة، من أطاعهم رَشَد، ومن عصاهم عَنَد، ما ورد علىٰ إمام المسلمين من أمر اشتبه عليه، حتىٰ وقف فيه؛ فبقول العلماء يَعمل، وعن رأيهم يَصدُر، وما ورد علىٰ أمراء المسلمين من حكم لا علم لهم به؛ فبقولهم يَعملون، وعن رأيهم يَصدُرون، وما أشكل علىٰ قضاة المسلمين من حكم، فبقول العلماء يَحكمون، وعليه يُعوِّلون، فهم سراج العباد، ومنار البلاد، وقوام الأمة، وينابيع الحكمة، هم غَيظُ الشيطان، بهم تحيا قلوب أهل الحق، وتموت قلوب أهل الزيغ، مثلهم في الأرض كمثل النجوم في السماء، يُهتدىٰ بها في ظلمات البر والبحر، إذا انطمست النجوم تَحيَّروا، وإذا أسفر عنها الظلام أبصَروا.

فإن قال قائل: ما دل علىٰ ما قلت؟ قيل له: الكتاب، ثم السنة. فإن قال: فاذكر منه، إذا ما سمعه المؤمن، سارع في طلب العلم، ورَغِب فيما رغَّبه الله عَزَّوَجَلَّ، ورسوله ﷺ. قيل له: أما دليل القرآن ...»[1].

❁ ثانيًا: ما جاء عن الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٨٧هـ).**

فقد قال: «فهم صفوة الله من عباده، وأهل نوره في بلاده، اصطفاهم الله لعلمه، واختارهم لنفسه، وعرَّفهم حقَّه، ودلَّهم علىٰ نفسه، فأقام بهم حُجَّتَه، وجعلهم

(١) أخلاق العلماء (ص: ١٥).

قوَّامين بالقسط، ذُبَّابًا عن حُرُمِه، نُصَحاء له في خلقه، فارِّين إليه بطاعته، فلذلك أمر الله عَزَّوَجَلَّ بمسألتهم، والنزول عند طاعتهم، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ثم ألصق طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله، فقال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قال الفقهاء: كذا قال المفسرون.

حدثنا ابن مخلد، حدثنا الحساني، حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية بذلك.

فطاعتهم علىٰ جميع الخلق واجبة، ومعصيتهم محرمة، من أطاعهم رشد ونجا، ومن خالفهم هلك وغوىٰ، هم سرج العباد، ومنار البلاد، وقوام الأمم، وينابيع الحكم، في كل وقت وزمن»(١).

ثالثًا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ).

فقد بيَّن بأن العلماء يسوسون الناس كما تسوسهم الأمراء، فقال:

«وقد كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون: يسوسون الناس في دينهم ودنياهم ثم بعد ذلك تفرقت الأمور؛ فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين الظاهر، وشيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع إليهم فيه من العلم والدين؛ وهؤلاء أولو أمر تجب طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله التي هم أولو أمرها. وهو كذلك فسَّر «أولو الأمر» في قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] بأمراء الحرب: من الملوك ونوابهم، وبأهل العلم والدين؛ الذين يُعلِّمون الناس دينهم، ويأمرونهم بطاعة الله، فإن

(١) إبطال الحيل (ص: ٩).

قوام الدين بالكتاب والحديد كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]»(١).

وقال: «إذا كان الله تعالىٰ قد أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله وأولي الأمر منا، وأمرنا عند التنازع في شيء أن نرده إلىٰ الله وإلىٰ الرسول، وأمرنا بالاجتماع والائتلاف، ونهانا عن التفرق والاختلاف، وأمرنا أن نستغفر لمن سبقنا بالإيمان، وسمانا المسلمين، وأمرنا أن ندوم عليه إلىٰ الممات.

فهذه النصوص وما كان في معناها توجب علينا الاجتماع في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين، وولاة الأمور فينا هم خلفاء الرسول، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي قام نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء ويكثرون، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أوفوا بيعة الأول فالأول، وأدوا لهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم**»، وقال أيضًا: «**العلماء ورثة الأنبياء**»، وروي عنه أنه قال: «**وددت أني قد رأيت خلفائي، قالوا: ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يحيون سنتي يعلمونها الناس**».

فهؤلاء هم ولاة الأمر بعده، وهم الأمراء والعلماء، وبذلك فسَّرها السلف ومن تبعهم من الأئمة؛ كالإمام أحمد وغيره، وهو ظاهرٌ قد قرَّرناه في غير هذا الموضع»(٢).

رابعًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١هـ).

فقد قال: «القسم الثاني: فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا علىٰ أقوالهم بين الأنام، الذين خُصُّوا باستنباط الأحكام، وعُنُوا بضبط قواعد الحلال والحرام؛

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١ / ٥٥١).
(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ١١٦).

فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلىٰ الطعام والشراب، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء؛ بنص الكتاب، قال الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال عبد الله بن عباس في إحدىٰ الروايتين عنه، وجابر بن عبد الله، والحسن البصري، وأبو العالية، وعطاء بن أبي رباح، والضحاك، ومجاهد بن جبر في إحدىٰ الروايتين عنه: «أولو الأمر»: هم العلماء، وهو إحدىٰ الروايتين عن الإمام أحمد، وقال أبو هريرة، وابن عباس في الرواية الأخرىٰ، وزيد بن أسلم، والسُّدِّي، ومقاتل: هم الأمراء، وهو الرواية الثانية عن أحمد.

والتحقيق أن الأمراء إنما يُطاعون إذا أَمَروا بمقتضىٰ العلم؛ فطاعتهم تبعٌ لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف، وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبعًا، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبد الله بن مبارك، وغيره من السلف: صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس، قيل: من هم؟ قال: الملوك، والعلماء»[1].

وقال: «فالدعوة إلىٰ الله تعالىٰ هي وظيفة المرسلين وأتباعهم، وهم خلفاء الرسل في أُمَمِهم، والناس تبعٌ لهم، والله سبحانه قد أمر رسوله أن يُبلِّغ ما أُنزِل إليه،

(١) إعلام الموقعين (٢/ ١٤).

وضَمِنَ له حفظَه وعصمتَه من الناس، وهكذا المُبلِّغون عنه من أمته؛ لهم من حفظ الله وعصمته إياهم بحسب قيامهم بدينه، وتبليغهم له، وقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه ولو آية، ودعا لمن بلغ عنه ولو حديثًا، وتبليغ سنته إلىٰ الأمة أفضل من تبليغ السهام إلىٰ نحور العدو؛ لأن ذلك التبليغ يفعله كثيرٌ من الناس، وأما تبليغ السنن فلا تقوم به إلا ورثة الأنبياء وخلفاؤهم في أممهم، جعلنا الله تعالىٰ منهم بمنه وكرمه»(١).

خامسًا: ما جاء عن الحافظ جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩١١هـ).

فقد قال: «فعلم الفقه بحوره زاخرة، ورياضه ناضرة، ونجومه زاهرة، وأصوله ثابتة مقررة، وفروعه ثابتة محررة، لا يفنىٰ بكثرة الإنفاق كنزه، ولا يبلىٰ علىٰ طول الزمان عزه، أهله قوام الدين وقوامه، وبهم ائتلافه وانتظامه، هم ورثة الأنبياء، وبهم يستضاء في الدهماء، ويستغاث في الشدة والرخاء، ويهتدىٰ كنجوم السماء، وإليهم المفزع في الآخرة والدنيا، والمرجع في التدريس والفتيا، ولهم المقام المرتفع علىٰ الزهرة العليا، وهم الملوك، لا؛ بل الملوك تحت أقدامهم، وفي تصاريف أقوالهم وأقلامهم، وهم الذين إذا التحمت الحرب أَرَزَ الإيمان إلىٰ أعلامهم، وهم القوم كل القوم إذا افتخر كل قبيل بأقوامهم:

بِيضُ الوجوهِ، كريمةٌ أحسابُهُم ... شُمُّ الأُنوفِ، من الطِّرازِ الأَولِ

ولقد نوَّعوا هذا الفقه فنونًا وأنواعًا، وتطاولوا في استنباطه يدًا وباعًا، وكان من أجل أنواعه: معرفة نظائر الفروع وأشباهها، وضم المفردات إلىٰ أخواتها وأشكالها ...»(٢).

---

(١) جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام علىٰ خير الأنام (ص: ٤٩٢).

(٢) الأشباه والنظائر (ص: ٣).

سادسًا: ما جاء عن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد قال: «والعلماء الذين أظهروا العلم هم خيرة الناس، وأفضلهم علىٰ وجه الأرض، وعلىٰ رأسهم أئمتهم الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، والأنبياء، فهم القدوة والأساس في الدعوة والعلم والفضل، ويليهم أهل العلم علىٰ طبقات:

فكل من كان أعلم بالله وبأسمائه وصفاته، وأكمل في العمل والدعوة، كان أقرب الناس من الرسل، ومن درجاتهم ومنازلهم في الجنة.

فأهل العلم هم أئمة هذه الأرض ونورها وسرجها، وهم أولىٰ بها من غيرهم، يرشدون الناس إلىٰ طريق السعادة، ويهدونهم إلىٰ أسباب النجاة، ويقودونهم إلىٰ ما فيه رضىٰ الله جَلَّ وَعَلَا، والوصول إلىٰ كرامته، والبعد عن أسباب غضبه وعذابه.

فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وهم أئمة الناس بعد الأنبياء، يهدون إلىٰ الله، ويرشدون إليه، ويعلمون الناس دينهم؛ فأخلاقهم عظيمة، وصفاتهم حميدة؛ علماء الحق، علماء الهدىٰ، هم خلفاء الرسل، الذين يخشون الله ويراقبونه ويعظمون أمره، وهو من تعظيمه سبحانه.

هؤلاء أخلاقهم أرفع الأخلاق وأسماها؛ لأنهم سلكوا مسلك الرسل، وساروا علىٰ نهجهم وطريقهم في الدعوة إلىٰ الله علىٰ بصيرة، والتحذير من أسباب غضبه، والمسارعة إلىٰ ما عرفوا من الخير قولًا وعملًا، والابتعاد عما عرفوا من الشر قولًا وعملًا، فهم القدوة والأسوة بعد الأنبياء في أخلاقهم العظيمة، وصفاتهم الحميدة، وأعمالهم الجليلة، وهم يعملون ويعلمون، ويُوجِّهون طلابهم إلىٰ أسمىٰ الأخلاق، وخير السبل ...، فأهل العلم رعاةٌ وهداة، فعليهم أن يعنوا برعيَّتهم، الشعوب رعيةٌ لهم، فعليهم أن يعنوا بهذه

الرعية، وأن يخلفوا الله فيها، وأن يرشدوها إلىٰ أسباب النجاة، ويُحذِّروها من أسباب الهلاك ...»[(١)].

وقال: «... وهذا هو الواجب علىٰ أهل العلم، وعلىٰ المدرسين. وعلىٰ القادة من الأمراء وغيرهم، فكلٌّ أعظم من غيره بقدر مسئوليته وحسب طاقته لأنه يقتدىٰ به، ولاسيما العلماء؛ فهم قادة الناس، وهم خلفاء الرسل، وهكذا من كان إمامًا في قومه؛ مثل شيخ القبيلة، ومثل أمير البلد، ومثل كبار القوم في مستشفىٰ، أو في مستوصف، أو في غيره، يجب أن يكونوا قدوةً في الخير، وأن يبتعدوا عن الشر»[(٢)].

سابعًا: ما جاء عن الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد قال: «وأئمة المسلمين صنفان من الناس:

الأول: العلماء، والمراد بهم العلماء الربانيون؛ الذين ورثوا النبي ﷺ علمًا وعبادةً وأخلاقًا ودعوةً، وهؤلاء هم أولو الأمر حقيقةً، لأن هؤلاء يُباشرون العامة، ويُباشرون الأمراء، ويُبيِّنون دين الله، ويَدعون إليه.

الصنف الثاني: من أئمة المسلمين: الأمراء المنفذون لشريعة الله، ولهذا نقول: العلماء مُبيِّنون، والأمراء مُنفِّذون؛ يجب عليهم أن يُنفِّذوا شريعة الله عَزَّوَجَلَّ في أنفسهم، وفي عباد الله»[(٣)].

وقال: «وأولو الأمر: يشمل العلماء والأمراء، لأن العلماء ولاة أمورنا في

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢ / ٣٠٨).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٧ / ٢٨٨).

(٣) شرح الأربعين النووية (ص: ١١٨).

بيان دين الله، والأمراء ولاة أمورنا في تنفيذ شريعة الله، ولا يستقيم العلماء إلا بالأمراء، ولا الأمراء إلا بالعلماء.

فالأمراء عليهم أن يرجعوا إلىٰ العلماء؛ ليستبينوا منهم شريعة الله، والعلماء عليهم أن يَنصحوا الأمراء، وأن يُخوِّفوهم بالله، وأن يَعِظوهم حتىٰ يُطبِّقوا شريعة الله في عباد الله عَزَّوَجَلَّ»(١).

وقال: «وقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣]، أولو الأمر هنا يتعين أنهم العلماء؛ لأنهم هم أهل العلم الذين ورثوا النبي ﷺ بعد موته، والذين شاركوه فيما شاركوه فيه في حال حياته.

ثم ذَكَر فوائد هذه الآية الكريمة، فكان مما قال:

أن أولي الأمر حقيقةً هم العلماء؛ لقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣]، وهذا كالتفسير لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فإن أولي الأمر في هذه الآية تشمل العلماء والأمراء، ولكن العلماء في المقدمة؛ إذ أن الأمراء منفِّذون لما يقوله العلماء من شريعة الله، فالأصل هم العلماء، والأمراء يلزمهم أن يُنفذوا ما قاله العلماء من شريعة الله، فهم في الحقيقة تابعون للعلماء، وليس العلماء تابعين لهم، اللهم إلا أن يقدر الله أمرًا تنعكس فيه الأحوال، ويكون العلماء وراء الأمراء، فإن هذا انقلابٌ وعكس، إذ إن الواجب أن يكون الأمراء خلف العلماء؛ لأن العلماء عندهم من شريعة الله ما ليس عند الأمراء، لاسيما في الأزمان المتأخرة، أما في عهد الخلفاء الراشدين؛

(١) شرح رياض الصالحين (٢ / ٢٥٤).

فالخليفة هو أعلم الناس بشريعة الله»(١).

وقال: «يسرنا ما قاله السائل في أن في قلوب الناس للعلماء مكانةً، لأن الناس لا يزالون بخيرٍ ما عظَّموا ولاة أمورهم؛ اتباعًا لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

أولو الأمر منا؛ هم: العلماء والأمراء.

أما العلماء: فهم أولو الأمر في شرع الله، يُبيِّنونه للأمة، ويُوضِّحونه لهم، وينشرونه بينهم.

وأما الأمراء: فهم أولو الأمر المنفِّذون لأمر الله، الملزِمون لعباد الله به.

ولهذا كان مرجع أولي الأمر من الأمراء إلىٰ أولي الأمر من العلماء، إذ أن الأمراء إذا ساروا بدون العلماء فقد يَضلون ضلالًا بعيدًا، وإذا لم يأخذوا بما دلت عليه شريعة الله، أو بما جاءت به شريعة الله، فإن معصية الناس لهم تكون بقدر معصيتهم لله، وهذه نقطةٌ يجب أن نتفطن لها ...

فالمهم: أن ولاة الأمر إذا كانوا مرجع الناس؛ فإن الناس في خير، أما إذا تمرد الناس علىٰ ولاة الأمر؛ فخالفوا العلماء بغير علم، وتمرَّدوا علىٰ الحكام، فذلك عنوان الشقاء في هؤلاء وهؤلاء.

فالواجب علينا احترام ولاة أمورنا من العلماء، واحترام ولاة أمورنا من الأمراء، وأن نبذل لهم النصيحة، وبذل النصيحة ليس هو الفضيحة علىٰ رؤوس المنابر وفي المجالس العامة؛ في تتبع مساوئهم.

فبعض الناس تجده يقول: قال العالم الفلاني: كذا وكذا وقد أخطأ؛ وهذا غلط.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢ / ٢٣).

فعلَت الدولة كذا وكذا وقد أخطأت.

هذا ليس من النصيحة في شيء، النصيحة أن تتصل بالمخطئ؛ إما بواسطة أو بغير واسطة، وتُبيِّن له خطأه، فقد يكون مع المناقشة يتبيَّن للجميع الصواب، إما أن يكون الصواب معك فيرجع إليك، وإما أن يكون معه فترجع إليه، وإما أن يكون كلٌّ منكم له وجهة نظر يعذره فيها الآخر، وأما مِن وراء جُدُر يقع الناس في أعراض العلماء، أو يقعون في أعراض الأمراء، فإن هذا لا شك عنوان علىٰ التفرق وتمزق الأمة»(١).

وقال: «أما بالنسبة للعلماء وهو السؤال الثاني، فالعلماء لا شك أن عليهم دورًا كبيرًا في نشر العلم، وفي الدعوة إلىٰ الله، وفي العمل المبني علىٰ شريعة الله؛ لأن العلماء هم قادة الشعوب في الحقيقة، والشعوب التي تنقاد للعلماء هي الشعوب الراضية المطمئنة، أما الشعوب التي لا تخضع إلا للسلطة، فهذه لا شك أنها سوف تمارس المخالفات في الخفاء؛ لأن السلطة مهما بلغت في مخابراتها ومباحثها؛ فلن تستطيع أن تستولي علىٰ العقول، لكن القيادة الدينية هي التي تستولي علىٰ العقول، وإذا استولت علىٰ العقول صلحت الجوارح، فالعلماء عليهم دورٌ عظيم»(٢).

وقال مبينًا أن العلماء هم الأصل في بيان مسائل الحلال والحرام، وهم المرجع لجميع الناس حكامًا ومحكومين:

«أحسن ما قيل في تعريفه ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه - أي الطاغوت -:

---

(١) سلسلة اللقاء الشهري (الشريط رقم: ٢).

(٢) سلسلة لقاءات الباب المفتوح (الشريط رقم: ١٤٩).

«كل ما تجاوز به العبد حدَّه من معبودٍ، أو مَتبوعٍ، أو مُطاع»، ومراده بالمعبود والمتبوع والمطاع غير الصالحين، أما الصالحون فليسوا طواغيت وإنْ عُبِدوا - أو اتُّبِعوا - أو أُطِيعوا، فالأصنام التي تُعبد من دون الله طواغيت، وعلماء السوء الذين يَدعون إلىٰ الضَّلال والكفر، أو يَدعون إلىٰ البدع، أو إلىٰ تحليل ما حرَّم الله، أو تحريم ما أحلَّ الله طواغيت، والذين يُزيِّنون لولاة الأمر الخروج عن شريعة الإسلام بنُظُمٍ يَستورِدونها مُخالِفةً لنظام الدين الإسلامي طواغيت، لأن هؤلاء تَجاوزوا حَدَّهم، فإن حَدَّ العالم أنْ يكون مُتَّبِعًا لما جاء به النبي ﷺ؛ لأن العلماء حقيقةً ورثة الأنبياء، يرثونهم في أمتهم علمًا، وعملًا، وأخلاقًا، ودعوةً، وتعليمًا، فإذا تَجاوزوا هذا الحد، وصاروا يُزيِّنون للحكام الخروج عن شريعة الإسلام بمثل هذه النُّظُم؛ فهم طواغيت؛ لأنهم تجاوزوا ما كان يجب عليهم أنْ يكونوا عليه من مُتابعة الشريعة»[1].

هذا هو شأن العلماء، وهذه هي منزلتهم عند الله عَزَّوَجَلَّ، وعند رسوله ﷺ، وعند الأئمة جميعًا.

فليحمد الله عَزَّوَجَلَّ من كان في صفاف العلماء حقيقةً، أو كان منشغلًا بالعلم الصحيح، وليعلم أن هذا شأنه عند الله عَزَّوَجَلَّ، وعند رسوله ﷺ، وعند المؤمنين، وليجعل نصب عينيه ما قاله داود وسليمان عليهما السلام، وقد ذكر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قولهما في كتابه، فقال:

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ١٥].

---

(١) شرح الأصول الثلاثة (ص: ١٥١).

ﷺ الأمر الثاني: دخول العلماء في ولاة الأمور.

وهذا الأمر أيضًا قد دل عليه كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله ﷺ، وتتابع عليه الأئمة.

ﷺ دلالة القرآن على ذلك.

فقد جاء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما فيه دلالة واضحة على ترسيخ هذا المعنى، وتأكيده، وأن للعلماء ولايةً شرعيةً على الناس، وأن طاعتهم واجبة، فيما هو طاعةٌ لله عَزَّوَجَلَّ، ولرسوله ﷺ، وأنهم الأدلاء على شرع الله عَزَّوَجَلَّ؛ بما وَرِثوه من ميراث النبوة، وهذا ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ [المائدة: ٦٣]، وقوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وقوله: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤].

كلها آياتٌ واضحاتٌ بيِّناتٌ صريحاتٌ في الدلالة علىٰ مكانة العلماء، وعلو منزلتهم، وعلىٰ إرجاع الناس إليهم، وإثبات الولاية الشرعية لهم علىٰ الناس، وأن الناس بجميع طبقاتهم ودرجاتهم ومنازلهم تَبَعٌ لهم، ولِما يحملونه من الشريعة، وهذا أمرٌ لا خلاف فيه بين العلماء، ولا نزاع فيه بينهم، فكلهم يعلم أن شرع الله عَزَّوَجَلَّ مقدَّمٌ علىٰ ما سواه، وأنه يلزم الناس جميعًا؛ حكامًا ومحكومين، وأنه ليس لأحد أن يخرج عنه أو يُخالفه طرفة عين، لا حاكمٌ، ولا محكومٌ، وكلهم يعلم أن العلماء ورثة الأنبياء، وأنهم الأدلاء علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ شرعه؛ بما ورثوه من العلم النبوي، وأنهم متفاوتون في ذلك بقدر ما ورثوه من هذا العلم، وما سلكوه في سبيل هداية الخلق إلىٰ الحق، وأنهم القائمون بأمر الله عَزَّوَجَلَّ، الحافظون لحدوده؛ الناصحون لعباده، حكامًا كانوا أو محكومين، وأنهم متىٰ ما فُقِدوا، أو تُرِكوا، أو زُهِّد الناس فيهم، فإن الشر والفساد سيعم البلاد والعباد، ولن يَسلم منه؛ إلا من سلَّمه الله عَزَّوَجَلَّ، إذ من المعلوم والمتقرر عند العقلاء، فضلًا عن العلماء؛ أن تزهيد الناس في العلماء؛ تزهيدٌ لهم فيما يحملونه من هذا الميراث النبوي، وصرفٌ لهم عنه، وكفىٰ بذلك انحرافًا وضلالًا.

هذا ما فهمه العلماء، وهو ما خرجوا به من هذه الآيات الواضحات الصريحات، والتي بها وبغيرها من النصوص الواضحة في هذا الباب؛ أثبتوا الولاية الشرعية للعلماء والأمراء، وجعلوا ولاية الأمر شاملةً لكلا الطائفتين، وأن لكل منهما ما يخصه في هذا الباب، ولم يخرج عن قولهم، وعن فهمهم للولاية علىٰ هذا الوجه الصحيح، أو ينازع فيه؛ إلا من كان من أهل الجهالة والضلالة، أو من أهل الأهواء والبدع، أو مَن له خبيئة سوءٍ تحمله علىٰ إنكار

هذا المعنىٰ، أو تحريفه وصرفه عن معناه الصحيح، كإرادة النيل من أهل العلم وانتقاصهم، وصرف الناس عنهم، و .. و .. إلخ[1].

(١) وصدق الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ، وبوضوح تام لا يحتمل تأويل، حيث بيَّن أن الذي يخالف أئمة التفسير، وأئمة الحديث والسنة، وأئمة العقيدة والمنهج السلفي؛ في مثل هذه الأحكام الخطيرة، وهذه الأصول العظيمة، فإنه قد اختار لنفسه طريقًا غير طريقة أهل السنة والجماعة، ومنهجًا غير منهج أهل السنة والجماعة، وغير منهج الراسخين في العلم، وذلك في إجابته علىٰ سؤال وُجِّه إليه، قال فيه السائل:

هل من يرد تفسير ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ويقول: الآية علىٰ إطلاقها ولا يجوز تخصيصها، والحاكم بغير ما أنزل الله كافرٌ مطلقًا، هل يُعتبر هذا الرجل من الخوارج؟.

فأجاب: «لا شك أن هذا مسلك الخوارج، فالذي يخالف أئمة التفسير وعلىٰ رأسهم ابن عباس، ويخالف أئمة الحديث والسنة، وأئمة العقيدة والمنهج السلفي في مثل هذه الأحكام الخطيرة، وهذه الأصول العظيمة، فلا شك أنه قد اختار طريقًا غير طريقة أهل السنة والجماعة، ومنهجًا غير منهج أهل السنة والجماعة، وغير منهج الراسخين في العلم.

فيجب علىٰ هؤلاء أن يتوبوا إلىٰ الله تعالىٰ، فابن عباس ترجمان القرآن وحبر هذه الأمة، وسلَّم له كبار الصحابة، سلَّموا له بإمامته وجلالته وفقهه في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وقد دعا له رسول الله ﷺ بالفقه في الدين رضي الله عنه، وسار علىٰ نهجه أئمة الإسلام المعتبرين، وخالفه الخوارج في تفسير هذه الآية وغيرها.

وليس بغريب من أهل البدع أن يخالفوا الصحابة؛ بل أن يخالفوا الكتاب والسنة، نعم؛ وأنا أذكر أن الرسول ﷺ وصف الخوارج بأنهم: «**أحداث الأسنان سفهاء الأحلام**». عرفتم، والذين يفسرون هذه التفسيرات الآن سفهاء الأحلام حدثاء الأسنان، والرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: «**هلاك أمتي علىٰ يدي أغيلمة سفهاء الأحلام**».

الآن يقولون: الشباب، الشباب، الصحوة، أهلكوا الأمة؛ أدخلوها في دوامة، في متاهة في العقائد، في الأحكام، في الدماء، في الأموال، أهلكوا الأمة دينًا ودنيا، فأنا أرىٰ أن هذا الحديث بعضهم يحمله علىٰ بني أمية؛ ولكن أرىٰ أنه يلتقي مع حديث وصف الخوارج بأنهم: «**أحداث الأسنان سفهاء الأحلام**».

فلو تناول شبابًا من قريش لا يفلت منه غيرهم، فإن الحديث - كما قلت لكم - يلتقي مع حديث وصف =

وإلا فأهل العلم والسنة متفقون علىٰ هذا المعنىٰ، لا ينازع فيه أحدٌ منهم، بل لا يُخالفه، أو يَنقُضه، ويُبطِله، أو يدَّعي خلافه؛ إلا مكابرٌ جَهول، بعيدٌ عن العلم وأهله، أو حاقدٌ عابث، يَعبث في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وفي أصول أهل السنة، وقواعدهم.

وذلك أن العلماء والمفسرين؛ وإن اختلفوا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] علىٰ أقوال؛ ففسرها بعضهم بأنها خاصةٌ بالولاة والأمراء، دون غيرهم، وفسرها آخرون بأنها خاصةٌ بالعلماء والفقهاء، دون غيرهم، وحملها قسمٌ ثالثٌ منهم علىٰ المعنَيين، فأدخل فيها العلماء والأمراء، وخصَّها قسمٌ رابعٌ بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، دون غيرهم، إلىٰ غير ذلك من التفسيرات؛ إلا أنهم مع هذا الاختلاف؛ لم نجد فيهم من يقول بإخراج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، أو أنهم لا ولاية لهم، ولا طاعة لهم علىٰ الناس، أو أنهم لا شأن لهم بالناس؛ إلا إن أَذِن لهم ولاة الأمور من الأمراء،

=

الخوارج بأنهم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، عقولهم سخيفة، ومن سخفهم أنهم لا يعبأون بتفسير الصحابة، ولا بفقه الصحابة، ولا بفقه علماء الأمة، ولا بأئمة أهل السنة، شقوا لهم طريقًا؛ بل نقول: ساروا مسار أولئك الخوارج الذين وصفهم الرسول ﷺ بأنهم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام، قالوا: الغُوَيْلِم والغُلَيِّم يُطلق علىٰ ناقص العقل والدين، هؤلاء هذه صفاتهم بصراحة.

فنسأل الله أن يعافي الأمة من شرهم، العلماء عندهم جواسيس وعملاء، و ... و ... إلخ، ونفروا الناس من العلماء، وربطوهم بسفهاء الأحلام، أحداث الأسنان، وبأئمة البدع والضلال من الخوارج والروافض»(مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٢ / ٤٤٦).

والمجموعة في أصولها وقواعدها الجديدة التي أحدثتها؛ لا تخرج عما قاله وقرره هذا العالم الجليل: ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وقد رأينا هذا الأمر واضحًا وضوح الشمس في تعامل هذه المجموعة مع تفاسير الأئمة، ومعارضتهم لهم ولإدخالهم العلماء في ولاة الأمور بقاعدتهم الجديدة: «ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد»، والله المستعان!!.

ففي هذه الحالة فقط؛ يجوز لهم أن يُخاطبوا الناس، وأن يَدعوهم، ويُرشدوهم، ويُعلِّموهم أمور دينهم، وإلا فلا!، قولٌ باطلٌ! لا وجود له بين المسلمين، ولا قائل به؛ لا من الحكام والأمراء، ولا من الأئمة والعلماء، حتىٰ من أخرج العلماء من ولاة الأمور عند تفسيره لهذه الآية، لم يُخرجهم من هذه الولاية بالكلية، ولم يَسلبهم إياها بالكلية، ثم هو لم يحجر عليهم ويمنعهم من دعوة الناس ومن توجيههم إلىٰ الخير، بل علىٰ العكس من ذلك تمامًا، فكلهم يوجب علىٰ العلماء دعوة الناس وتوجيههم إلىٰ الخير بالشروط المعروفة عند أهل العلم، وذلك لعلمهم جميعًا، ولتيقنهم؛ بأن الناس محتاجون إليهم، ولِما يحملونه من هذا العلم، ومن هذا الميراث النبوي، بل ولعلمهم وتيقنهم أيضًا بأن العلماء داخلون في ولاة الأمور بنصوص أخرىٰ، وإن لم تشملهم هذه الآية.

ورحم الله الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، إذ يقول:

«والأقلام متفاوتةٌ في الرُّتَب، فأعلاها وأَجَلُّها قَدْرًا قَلَمُ القَدَر السابق؛ الذي كتب الله به مقادير الخلائق ...

فهذا «القلم» أَوَّلُ الأقلام، وأفضلُها، وأجلُّها، وقد قال غير واحدٍ من أهل التفسير إنه «القلم» الذي أقسم الله تعالىٰ به.

ثم قال:

القلم الثاني: قلم الوحي، وهو الذي يُكتب به وحي الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ أنبيائه ورسله.

وأصحاب هذا «القلم» هم الحكام علىٰ العالم، والعالم خَدَمٌ لهم، وإليهم الحَل والعَقد، والأقلام كلُّها خَدَمٌ لأقلامهم.

وقد رُفِع النبي ﷺ ليلةَ أُسرِي به إلىٰ مستوًىٰ يَسمع فيه صَريفَ الأقلام.

فهذه الأقلام هي التي تَكتُب ما يُوحِيه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من الأمور التي يُدبِّر بها أمر العالم العلوي والسفلي.

ثم قال:

والقلم الثالث: قلم التوقيع عن الله ورسوله، وهو قلم الفقهاء والمفتين.

وهذا القلم - أيضًا - حاكمٌ غير محكومٍ عليه، فإليه التحاكم في الدماء، والأموال، والفروج، والحقوق.

وأصحابُه مُخبِرون عن الله بحكمه الذي حَكَم به بين عباده، وأصحابُه حُكَّامٌ وملوكٌ علىٰ أرباب الأقلام، وأقلامُ العالَم خَدَمٌ لهذا القلم ...»[1].

معرفة أسباب النزول يعين على فهم الآيات.

ومن المعلوم أن مما يُعين علىٰ فهم نصوص الكتاب والسنة؛ معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية، أو أسباب ورود الأحاديث النبوية، كما نصَّ علىٰ ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٨هـ):

«... فآل الأمر بنا إلىٰ إفادة المبتدئين بعلوم الكتاب، إبانةَ ما أُنزِل فيه من الأسباب، إذ هي أوفىٰ ما يجب الوقوف عليها، وأولىٰ ما تُصرَف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف علىٰ قصَّتِها وبيان نزولها.

ولا يَحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا علىٰ الأسباب، وبحثوا عن علمها، وجَدُّوا في الطِّلاب»[2].

---

(١) التبيان في أيمان القرآن (ص: ٣٠٣).

(٢) أسباب نزول القرآن للواحدي (ص: ١٠).

وقال الإمام الحافظ ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٠٢هـ):

«بيان سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني القرآن»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«ومعرفة سبب النزول يُعين علىٰ فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»(٢).

ومن تأمل قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ﴾ [النساء: ٥٩]، ونظر في سبب نزول هذه الآية نظرة مُسترشد، مُستبصر، ظهر له السبب الذي لأجله وقع الخلاف بين العلماء والمفسرين في تفسير هذه الآية، وتعددت فيها الأقوال.

وذلك أن من المتقرر عند العلماء جميعًا إدخال العلماء في ولاة الأمور، كما هو الشأن مع الأمراء، وهو ظاهر هذه الآية أيضًا لمن تأملها – إذ أمر الله عَزَّوَجَلَّ ولاة الأمور ورعاياهم برد ما قد يقع بينهم من خلاف أو نزاع إلىٰ الكتاب والسنة، وإلىٰ أهل العلم بهما – إلا أن سبب نزولها جاء فيه التنصيص صراحةً علىٰ الأمراء دون العلماء، فوقع الخلاف بين العلماء من هذا الوجه، وفي تفسير هذه الآية، وما في معناها، مما جاء فيه التنصيص صراحةً علىٰ الأمراء دون العلماء، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ص: ٧١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٣٣٩).

بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠هـ):

«اختلف أهل التأويل فيمن عُني بهذه الآية: فقال بعضهم: عُني بها ولاة أمور المسلمين.

ثم ذكر من قال ذلك، وساق فيه الآثار، ثم قال:

وقال آخرون: أمر السلطان بذلك: أن يعِظوا النساء.

ثم ذكر من قال ذلك، وذكر فيه أثرًا واحدًا، ثم قال:

وقال آخرون: الذي خوطب بذلك النبي ﷺ في مفاتيح الكعبة، أمر بردِّها علىٰ عثمان بن طلحة.

ثم ذكر من قال ذلك، وذكر فيه أثرَين اثنين، ثم قال:

وأولىٰ هذه الأقوال بالصواب في ذلك عندي، قَولُ من قال: هو خطابٌ من الله ولاةَ أمور المسلمين بأداء الأمانة إلىٰ من وَلُوا أمرَه في فيئهم وحقوقهم، وما ائتُمِنوا عليه من أمورهم، بالعدل بينهم في القضية، والقَسْم بينهم بالسوية. يدل علىٰ ذلك ما وَعظ به الرعية، في: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، فأمرهم بطاعتهم، وأوصىٰ الرَّاعي بالرعية، وأوصىٰ الرعية بالطاعة»[1].

وما قرره الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حصر هذه الآية علىٰ الأمراء دون العلماء، قد وافقه عليه جمعٌ من الأئمة والعلماء، وهو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، كما في قوله:

(١) تفسير الطبري (٤ / ١٤٧).

«فهذه رسالة تتضمن جوامعَ من السياسة الإلهية، والإيالة[1] النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجبَ اللهُ نُصْحَه من ولاة الأمور، كما قال النبي ﷺ - فيما ثبت عنه من غير وجه -: «**إن الله يرضىٰ لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تُشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تَفرَّقوا، وأن تُناصحوا من ولاَّه الله أمركم**».

وهذه رسالةٌ مبنيةٌ علىٰ آية الأمراء في كتاب الله[2]، وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٨-٥٩].

قال العلماء: نزلت الآية الأولىٰ في ولاة الأمور، عليهم أن يُؤدوا الأمانات إلىٰ أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم طاعة أولي الأمر؛ الفاعلين لذلك في قَسْمهم وحُكْمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا أمروا بمعصية الله عَزَّوَجَلَّ؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيءٍ ردوه إلىٰ كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وإن لم تفعل ولاةُ الأمر ذلك؛ أُطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله؛ لأن ذلك

---

(١) الإيالة: أي: السياسة.

(٢) سماها آية الأمراء، مع أنه من المعلوم والمشهور عنه أنه لا يُخرج العلماء من ولاة الأمور، لنصوص أخرىٰ ثابتة عنده وعند غيره من أهل العلم، فتأمل.

من طاعة الله ورسوله، وأُدِّيت حقوقُهم إليهم كما أمر الله ورسوله، وأُعِينوا علىٰ البر والتقوىٰ، ولا يُعَانون علىٰ الإثم والعدوان.

وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلىٰ أهلها، والحكم بالعدل، فهذان جِماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة»[1].

إلا أن الأئمة والعلماء وإن ذكروا تفسيرًا معينًا لهذه الآية، ولغيرها من الآيات، استنادًا منهم إلىٰ ما وجدوه ووقفوا عليه من أسباب النزول، أو غير ذلك من الأمور التي صرفوا بها الآية إلىٰ معنًىٰ معين، فإنهم يعلمون ويقررون بأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وأن هناك معانيَ أخرىٰ تشملها الآية، أو الآيات؛ التي فسروها بمعنًىٰ معين، كما هو قولهم في اختلاف التنوع الذي يُدخله المفسرون تحت آيةٍ واحدة، وهذا ظاهرٌ من كلام الإمام الطبري نفسه، فبعد أنْ ذَكَر أنَّ أَوْلىٰ الأقوال عنده بالصواب، قول من قال:

«هو خطابٌ من الله ولاةَ أمور المسلمين بأداء الأمانة إلىٰ من وَلُوا أمرَه في فيئهم وحقوقهم، وما ائتُمِنوا عليه من أمورهم، بالعدل بينهم في القضية، والقَسْم بينهم بالسوية ... إلخ».

قال: «وأما الذي قال ابن جُريج من أنَّ هذه الآية نزلت في عثمانَ بنِ طلحةَ، فإنه جائزٌ أن تكون نزلت فيه، وأُرِيد به كلُّ مؤتمنٍ علىٰ أمانة، فدخلَ فيه ولاةُ أمور المسلمين، وكلُّ مؤتمنٍ علىٰ أمانةٍ في دينٍ أو دنيا، ولذلك قال من قال: عُني به قضاءُ الدين، وردُّ حقوق الناس»[2].

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (ص: ٤).

(٢) تفسير الطبري (٤ / ١٤٩).

ورحم الله الإمام ابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ)؛ إذ يقول:

«إذا نزلت الآية لسبب خاص، ولفظها عام؛ كان حكمها شاملًا لسببها، ولكل ما يتناوله لفظها؛ لأن القرآن نزل تشريعًا عامًّا لجميع الأمة، فكانت العبرة بعموم لفظه، لا بخصوص سببه»(١).

* وفيما يخص الخلاف الواقع بين الأئمة في التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«ينبغي أن يُعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم علىٰ وجهين:

أحدهما: ليس فيه تَضادٌّ وتناقضٌ؛ بل يمكن أن يكون كلٌّ منهما حقًّا، وإنما هو اختلاف تَنوُّعٍ، أو اختلافٌ في الصفات أو العبارات، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب، فإن الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسمًا مثل قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فكلٌّ من المفسرين يُعبِّر عن الصراط المستقيم بعبارةٍ يدل بها علىٰ بعض صفاته، وكل ذلك حقٌّ، بمنزلة ما يُسمىٰ الله ورسوله وكتابه بأسماءٍ كل اسمٍ منها يدل علىٰ صفة من صفاته، فيقول بعضهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ كتاب الله، أو اتباع كتاب الله، ويقول الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ هو الإسلام، أو دين الإسلام، ويقول الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ هو السنة والجماعة، ويقول الآخر: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ طريق العبودية، أو طريق الخوف والرجاء والحب، وامتثال المأمور واجتناب المحظور، أو متابعة الكتاب والسنة، أو العمل بطاعة الله، أو نحو هذه الأسماء والعبارات ...»(٢).

---

(١) تفسير القرآن الكريم (١ / ١٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣ / ٣٨١).



آيتان اثنتان من تدبرهما حق التدبر تيقَّن دخولَ العلماء في ولاة الأمور.

ومما ينبغي أنْ يُعلم أنَّ دخول العلماء في ولاة الأمور لابد وأنْ يظهر لكل من أمعن النظر في آيتين اثنتين فقط من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وتدبرهما، فضلًا عن غيرهما من نصوص الكتاب والسنة.

آيتان اثنتان؛ من تدبرهما حق التدبر، ونظر في سبب نزول كل واحدة منهما نظرة مُسترشد، مُستبصر، وتأمل فيما قاله المفسرون فيهما، فإنه سيظهر له دخول العلماء في ولاة الأمور ظهورًا جليًّا، لا يُخالطه شكٌّ ولا ريب.

الآية الأولى:

قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

خاطب الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين، وأمرَهم، بأن يُطيعوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طاعةً مطلقةً، وأن يُطيعوا نبيَّه ﷺ طاعةً مطلقةً أيضًا؛ لأنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يأمر إلا بطاعة الله عَزَّوَجَلَّ، ولأن طاعته لا تكون إلا حقًّا، ثم أمرَهم بعد ذلك بطاعة أمرائهم وولاة أمورهم، علىٰ أن تكون طاعتهم طاعةً مقيدةً، وليست طاعةً مطلقةً، ولذلك أدخل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طاعتهم في طاعته، وطاعة رسوله ﷺ، ولم يجعلها طاعةً مستقلةً، إذ لا طاعة لهم إلا في المعروف، وفيما ليس بمعصية.

*وفي تقرير هذا المعنىٰ:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«فأمَر بطاعة الله مطلقًا، وأمَر بطاعة الرسول؛ لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله؛ ﴿مَّن

يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وجعل طاعة أولي الأمر داخلةً في ذلك، فقال: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يذكر لهم طاعةً ثالثة؛ لأن ولي الأمر لا يُطاع طاعةً مطلقةً، إنما يُطاع في المعروف»[١].

وقال: «﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾؛ لأن أولي الأمر يُطاعون طاعةً تابعةً لطاعته، فلا يُطاعون استقلالًا، ولا طاعةً مطلقةً، وأما الرسول فيُطاع طاعةً مطلقةً مستقلةً، فإنه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]»[٢].

وقال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ):

«الأصل طاعةُ الله وطاعةُ رسول الله ﷺ، مِن طاعة الله وطاعة رسول الله ﷺ؛ إطاعة الوالدين، كذلك الحكام وولاة الأمور، أيضًا طاعتهم واجبة، وطاعتهم من طاعة الله وطاعة رسوله، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

هنا نكتة يذكرها بعض المفسرين؛ رائعةٌ جدًّا:

لماذا ربنا عَزَّوَجَلَّ كَرَّر الفعل فيما يتعلق بطاعة الرسول، ولم يُكرر الفعل في طاعة أولي الأمر، فقال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، ما قال: «أطيعوا الله والرسول»، قال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾، ما كرَّر الإطاعة مرةً ثالثة، فلم يقل: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم»، لا! ما هي النكتة؟.

النكتة: أن إطاعة الرسول؛ باعتبار أنها وحيٌّ من السماء، لا تقبل الخطأ، فمن

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٨٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٢/ ٣٢٣).

أطاع الرسول يقينًا؛ فقد أطاع الله، ولذلك قال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾.

أما أولو الأمر فطاعتُهم لإطاعتِهم للرسول، فإن أطاعوا الرسول وجَب علينا إطاعتهم، وإن لم يُطيعوا الرسول؛ لم يجب علينا إطاعتهم(١)، وهناك حديث

(١) مراد الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من الأئمة والعلماء؛ إذا ما ذكروا أن طاعة الأمراء تابعةٌ لطاعة الرسول ﷺ، فإذا عصوا الرسول فلا طاعة لهم، إنما يُراد به أن ولاة الأمور يُطاعون في المعروف، وفيما ليس بمعصية، ولا يُطاعون في المعصية، وليس مرادهم أن ولاة الأمر متىٰ ما قارفوا المعاصي أو وقعوا في الذنوب أو في الظلم سقطت ولايتهم، أو سقطت طاعتهم بالكلية، كما يظنه من تأصَّل علىٰ العمومات، ولم يفهم عبارات الأئمة وكلامهم، خاصة ممن هو من الجُهال الضُّلال الذين يكيلون بمكيالين، فيمدحون من يُريدون مدحه بالأمر نفسه الذي يُسقطون به من يُريدون إسقاطه.

ومما يؤكِّد هذا القول ما جاء عن الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ نصَّ علىٰ الإمام العادل تنصيصًا، مع أنه من المعلوم أن مراده من ذلك إنما هو الطاعة في المعروف، لا في المعصية، ولا يريد الوصف بعينه، وأنْ لا يُطاع الإمام إلا أن يكون عادلًا، وأن الإمام الظالم تسقط طاعته بالكلية، وهذا واضحٌ في قوله:

«فإذ كان معلومًا أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] بطاعة ذَوِي أمرنا، كان معلومًا أن الذين أمرَ بطاعتهم تعالىٰ ذكره من ذوي أمرنا، هم الأئمة ومن ولَّوْه المسلمين، دون غيرهم من الناس، وإن كان فرضًا القبول من كل من أمر بترك معصية الله ودعا إلىٰ طاعة الله، وأنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهىٰ فيما لم تقم حجة وجوبه، إلا للأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم فيما أمروا به رعيتهم مما هو مصلحة لعامة الرعية، فإن علىٰ من أمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية»(تفسير الطبري ٤ / ١٥٣).

فقوله: «وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية»، يظهر به المقصود، ويزول الإشكال، وأن المقصود ليس كون ولي الأمر عادلًا أو ظالمًا أو فاجرًا، إلىٰ غير ذلك من الأوصاف، وإنما المقصود أن تكون الطاعة له في المعروف، وفيما ليس بمعصية.

ويُؤكد هذا المعنىٰ أيضًا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«قال العلماء: نزلت الآية الأولىٰ في ولاة الأمور، عليهم أن يُؤدُّوا الأمانات إلىٰ أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم طاعة أولي الأمر الفاعلين لذلك في قَسْمهم وحُكْمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله عَزَّوَجَلَّ. فإذا أمروا بمعصية الله عَزَّوَجَلَّ =

مشهور جدًّا: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»؛ له مناسبة، أرسل رسول الله ﷺ يومًا سَرِيَّةً؛ أي: جيش صغير، وأمَّر عليهم أميرًا، وأمَر المأمورين بإطاعة هذا الأمير، فأراد الأمير أن يُجرِّب أفراد جيشه، هل هم يُطيعونه أم لا! فأمرهم بأن يأتوا بحطب يجمعونه من الصحراء، أمرهم بجمع الحطب، فجمَعوا، ثم قال لهم: التَفُّوا حَولَه فالتَفُّوا، أَوْقِدوا النار فَأَوْقَدوا، أَلقُوا أنفسَكُم فيها فتَوقَّفوا، ونظر بعضهم إلىٰ بعض، قالوا: واللهِ ما آمنَّا برسول الله ﷺ إلا فِرارًا من النار، أفنُلقِي بأنفسنا في النار، قالوا: واللهِ لا نفعل حتىٰ نسأل رسول الله ﷺ، فَسأَلوا الرسول عَلَيهِ السَّلَامُ، وقَصُّوا عليه القصَّة، فقال: «**والذي نفس محمدٍ بيده، لو أنكم ألقيتُم أنفُسَكُم فيها ما خرجتم منها إلىٰ أن تقوم الساعة، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**».

الشاهد إذًا: طاعة الوالدين مثل طاعة ولاة الأمور، هؤلاء يُطاعون في طاعة الله ورسوله، فإذا عصَوا الله والرسول؛ فلا طاعة لهم[1]، فمثلًا: الولد أسلم لكن أبوه لا يرضىٰ بإسلامه، نحن نقول بالتعبير السوري: «عمره ما يرضىٰ»؛ لأنه يكفي أن يكون الله راضيًا عنه، وكما قال ذلك الصحابي الجليل خُبَيب بن عَدِي:

لست أبالي حين أقتل مسلمًا ... علىٰ أي جنبٍ كان لله مَصرعي

=

فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيء ردوه إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وإن لم تفعل ولاةُ الأمر ذلك أُطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله؛ لأن ذلك من طاعة الله ورسوله، وأُدِّيت حقوقُهم إليهم كما أمر الله ورسوله، وأُعِينوا علىٰ البر والتقوىٰ، ولا يُعَانون علىٰ الإثم والعدوان»(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص: ٥).

(١) أي: في المعصية، لا أن طاعتهم تسقط بالكلية، ويبينه قوله بعده: «فلا يزال طاعتك للوالدين مفروضًا عليك بالقيد السابق، أي: دون معصية».

لست أبالي إذا كان أمي أو والدي راضيين عن إسلامي، أم لا، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ولكن: هنا كلمة لابد من إلقائها إتمامًا لسابقتها: أنت ولو أن الله عَزَّوَجَلَّ امتن عليك وفارقتَهم عن ضلالهم إلىٰ هدىٰ الإسلام، فلا يزال طاعتك للوالدين مفروضًا عليك بالقيد السابق، أي: دون معصية، فخدمتك لهما يجب - لا أقول أن تبقىٰ كما كانت – بل يجب أن تتحسن عما كانت، لكن: ليس في معصية الله، قالوا لك مثلًا: هات الغرض الفلاني، أعطنا كذا دنانير، وأنت باستطاعتك، فعليك أن تُجيبهم، لكن قالوا لك: خُذ هذه خمسة دنانير، واشتَرِ لنا خمرًا، تقول: معذرةً، «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، فإذًا: أنت ينبغي أن تظلَّ في طاعتهما ما لم يأمراك بمعصية»[(١)].

ولكون هذه الآية نزلت في أمراء السرايا، كما هو ثابتٌ في الصحيحين وغيرهما، فقد صرف جمعٌ من الأئمة والعلماء دلالتها إلىٰ الأمراء دون العلماء[(٢)].

ففي الصحيحين وغيرهما، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال:

«﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ قال: نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي، إذ بعثه النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في سرية».

وعلىٰ هذا الحديث:

بوَّب البخاري في صحيحه، قال:

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٢٤).

(٢) ولكن ليُعلَم أنهم مع صرفهم هذه الآية إلىٰ الأمراء دون العلماء، إلا أنهم لم يقولوا بإخراج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، بل كلهم يجعل علماء الشريعة هم الأصل في هذا الباب، علىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة.



«باب: قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]».

وبوَّب مسلمٌ في صحيحه، قال:

«باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصيةٍ وتحريمها في المعصية».

وثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – أيضًا – أنه فسرها بالأمراء، قال:

«﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: الأمراء.
قال وكيع: أمراء السرايا الذين كانوا يبعثهم النبي ﷺ».

وقد ذكر الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٨هـ)؛ دلالة هذه الآية علىٰ الأمراء دون العلماء في كتابه: «أسباب نزول القرآن ص: ١٥٨».

وذكر العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٢هـ) ذلك أيضًا، في كتابه: «الصحيح المسند من أسباب النزول ص: ٧٦».

ما خرج به الأئمة والمفسرون من هذه الآية.

أولاً: ما جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤هـ).

فقد ذكر أن المراد بولاة الأمور عند قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، أمراء السرايا، ثم عند تتمة الآية؛ أرجع أمور النزاع بين المسلمين وولاة أمورهم إلىٰ الكتاب والسنة، وإلىٰ أهل العلم بهما، وذلك قوله:

«وقال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فقال بعض أهل العلم: أُولو الأمر أَمَراءُ سَرايا رسول الله، والله أعلم، وهكذا أُخبرنا.

وهو يُشبِهُ ما قال، والله أعلم، لأن كل من كان حول مكة من العرب لم يَكن يَعرف إمارةً، وكانت تأنَفُ أن يُعْطِيَ بعضُها بعضًا طاعةَ الإمارة.

فلما دانَت لرسول الله بالطاعة، لم تَكن ترىٰ ذلك يَصلُح لغير رسول الله.

فأُمِروا أن يُطِيعوا أولي الأمر الذين أَمَّرَهم رسول الله، لا طاعةً مطلقةً، بل طاعةً مُستثناةً فيما لهم وعليهم، فقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾، يعني: إن اختلفتم في شيء.

وهذا - إن شاء الله - كما قال في أولي الأمر، إلا أنَّه يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾، يعني - والله أعلم -: هم وأُمَراؤهم الذين أُمِروا بطاعتهم، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، يعني - والله أعلم -: إلىٰ ما قال الله والرسول إن عرفتموه، فإن لم تعرفوه سألتم الرسولَ عنه إذا وصلتم، أو من وَصَلَ منكم إليه.

لأن ذلك الفرضُ الذي لا مُنازَعةَ لكم فيه، لقول الله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن يتنازع ممن بعد رسول الله رَدَّ الأمر إلىٰ قضاء الله، ثم قضاء رسوله، فإن لم يَكن فيما تنازعوا فيه قضاءٌ؛ نصًّا فيهما، ولا في واحد منهما، رَدُّوه قِياسًا علىٰ أحدهما، كما وصفْتُ مِن ذِكر القِبلة والعَدل والمِثل، مع ما قال الله في غير آية مثلَ هذا المعنىٰ»[1].

وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ في هذا الباب، هو غايةٌ في الأهمية والوضوح والبيان، بيَّن فيه وجوب الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة، وعدم الخروج عنهما، أو مخالفتهما، ومعلومٌ - لدىٰ الجميع - أن العلماء هم ورثة الأنبياء، وهم الأدلاء علىٰ كتاب

(١) الرسالة للشافعي (ص: ٧٩).

الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة نبيه ﷺ، وذلك قوله:

«ومعنىٰ الاجتهاد من الحاكم: إنما يكون بعد أنْ لا يكون فيما يريد القضاء فيه كتابٌ ولا سنةٌ ولا أمرٌ مُجتمَعٌ عليه، فأما وشيءٌ من ذلك موجودٌ فلا، فإن قيل: فمن أين قلت هذا وحديث النبي ﷺ ظاهره الاجتهاد؟ قيل له: أقرب ذلك: قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل:

«كيف تقضي؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم يكن؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن؟ قال: أجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله لما يُحب رسول الله».

فأخبر النبي ﷺ أن الاجتهاد بعد أنْ لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله؛ ولقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وما لم أعلم فيه مخالفًا من أهل العلم، ثم ذلك موجودٌ في قوله: «إذا اجتهد»؛ لأن الاجتهاد ليس بعينٍ قائمةٍ، وإنما هو شيءٌ يُحدِثُه من قِبَلِ نفسه، فإذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والإجماع أولىٰ به من رأي نفسه، ومن قال الاجتهاد أولىٰ؛ خالف الكتاب والسنة برأيه، ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضعٍ يمكنه رؤية البيت بالمعاينة؛ لم يَجُز له غير معاينتها، ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده.

فإن قيل: فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ وقد قال رسول الله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم**»، وقال معاذ: «أجتهد رأيي»، ورضي بذلك رسول الله ﷺ، بأبي هو وأمي، ولم يقل رسول الله ﷺ: إذا اجتهد علىٰ الكتاب والسنة؟ قيل: لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، فجعل الناس تبعًا لهما، ثم لم يُهمِلْهُم، ولقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن

رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، ولقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ففرض علينا اتباع رسوله، فإذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عَزَّوَجَلَّ، لا مخالف فيهما، وهما عينان، ثم قال: «إذا اجتهد»؛ فالاجتهاد ليس بعينٍ قائمةٍ، إنما هو شيءٌ يُحدِثُه من نفسه، ولم يُؤمر باتباع نفسه، إنما أُمِر باتباع غيره، فإحداثه علىٰ الأصلَين اللذَين افترض الله عليه؛ أولىٰ به من إحداثه علىٰ غير أصلٍ أَمَرَ باتباعه؛ وهو رأيُ نفسه، ولم يُؤمر باتباعها، فإذا كان الأصل أنه لا يجوز أنٍ يَتَّبِعَ نفسَه، وعليه أن يَتَّبِعَ غيره، والاجتهاد شيءٌ يُحدِثُه من عند نفسه، والاستحسان يَدخل علىٰ قائله كما يَدخل علىٰ من اجتهد علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ، ومن قال هذين القولين قال قولًا عظيمًا؛ لأنه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ موضعهما في أن يَتَّبِعَ رأيَه كما اتُّبِعَا، وفي أن رأيَه أصلٌ ثالثٌ أُمِر الناسُ باتباعه، وهذا خلاف كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ إنما أمَر بطاعته وطاعة رسوله، وزاد قائل هذا القول رأيًا آخر علىٰ حياله؛ بغير حجةٍ له في كتابٍ، ولا سنةٍ، ولا أمرٍ مُجتَمَعٍ عليه، ولا أثَر، فإذا كانا موجودين فهما الأصلان، وإذا لم يكونا موجودين؛ فالقياس عليهما لا علىٰ غيرهما»(١).

ومعلومٌ أن هذا الأمر يشمل الحاكم والمحكوم، وأنه متعلقٌ بالعلماء، ومُختصٌّ بهم، لا يُحسِنه غيرهم، ولا يُرجَع فيه إلىٰ غيرهم، فمن خالف هذا المعنىٰ المتفق عليه، وخرج عنه؛ فقد خالف ما هو معروف، وخرج عما هو مألوف.

---

(١) كتاب الأم للشافعي (٧/ ٤٩٤).

ثانيًا: ما جاء عن الإمام أبي الحسن عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٤٠هـ).**

فقد ذكر في مناظرته لبِشْرٍ المِرِّيسي في حضرة المأمون ما فيه دلالة واضحة علىٰ أن العلماء بالكتاب والسنة؛ هم الأصل في فصل النزاع بين المختلفين، وأن قولهم مقدمٌ علىٰ قول غيرهم، ونقل اتفاق الأئمة علىٰ ذلك، فقال مخاطبًا المأمون:

«يا أمير المؤمنين أطال الله بقاك، أو أصل بيني وبينه ما أمرنا الله به واختاره لنا وأدبنا به وعلمنا ودلنا عليه عند التنازع والاختلاف، ولم يكلنا إلىٰ أنفسنا ولا إلىٰ اختيارنا.

فقال المأمون: وذلك موجود عن الله عَزَّوَجَلَّ؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا تعليم الله عَزَّوَجَلَّ وتأديبه واختياره لعباده المؤمنين، وهو خير وأحسن ما أصله المتنازعون بينهم، وقد تنازعت أنا وبِشْرٌ يا أمير المؤمنين، فنحن نُؤصل بيننا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ كما أمرنا، فإن اختلفنا في شيءٍ من الفروع؛ رددناه إلىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فإن وجدناه فيه وإلا رددناه إلىٰ سنة نبيِّه ﷺ، فإن وجدناه فيها وإلا ضربنا به الحائط ولم نلتفت إليه.

فقال بِشْرٌ: وأين أمرنا الله أن نرد ما اختلفنا فيه إلىٰ كتاب الله وإلىٰ سنة نبيِّه ﷺ، قلت: كأنك لم تَسمع ما جَرىٰ وما ابتدأتُ به، قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال بِشْرٌ: فإنما أمر الله أن يُرد إليه وإلىٰ الرسول، ولم يأمرنا أن نرده إلىٰ

كتابه العزيز، وإلىٰ سنة نبيِّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

قال عبد العزيز: هذا ما لا خلاف فيه بين المؤمنين وأهل العلم، إن رددناه إلىٰ الله؛ فهو إلىٰ كتاب الله، وإن رددناه إلىٰ رسوله بعد وفاته؛ رددناه إلىٰ سنته، وإنما يشك في هذا الملحدون، وقد روي هذا بهذا اللفظ عن ابن عباس، وعن جماعة من الأئمة، الذين أُخِذ العلم عنهم رحمة الله عليهم»[1].

وما خرج به الإمام أبو الحسن الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الآية واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، لا يحتاج منا إلىٰ زيادة توضيح وبيان، إذ بيَّن الرَّد إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، بقوله:

«إن رَدَدناه إلىٰ الله؛ فهو إلىٰ كتاب الله».

وبيَّن الرَّد إلىٰ رسول الله ﷺ بعد وفاته، بقوله:

«وإن رددناه إلىٰ رسوله بعد وفاته؛ رَدَدناه إلىٰ سنَّتِه».

ومن المعلوم أن الرَّد إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وإلىٰ رسوله ﷺ؛ لا يكون إلا من عالم بالكتاب والسنة، وهذا هو المقصود من ولاية العلماء علىٰ من سواهم من الناس، فليُتأمل.

۞ ثالثًا: ما جاء عن الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠هـ).

فقد ذكر اختلاف أئمة السنة من قبله في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فقال:

«واختلف أهل التأويل في «أولي الأمر» الذين أمر الله عبادَه بطاعتهم في هذه الآية، فقال بعضهم: هم الأمراء ...».

(١) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص: ٣٢).



ثم ذكر بأسانيده ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، وكان مما ذكره: ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهم أمراء السرايا.

ثم قال:

«وقال آخرون: هم أهل العلم والفقه».

ثم ذكر بأسانيده ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، وكان ممن ذكرهم تحت هذا القول: جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأبو العالية رفيع بن مهران (ت: ٩٠هـ)، ومجاهد بن جبر (ت: ١٠٢هـ)، والحسن البصري (ت: ١١٠هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ)، رحم الله الجميع.

ومن تأمل هذين القولين، لوجد أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر كلا القولين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأثبتهما عنه، دون أن يستنكر ذلك أو يستشكله، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أنه وإن ترجَّح عنده أن هذه الآية قد نزلت في الأمراء دون العلماء، لكونها نزلت في أمراء السرايا، إلا أنه قد علم وتيقَّن بأن فيمن سبقه من الأئمة؛ سواء مِن الصحابة أو مِن التابعين؛ مَن أدخل العلماء في هذه الآية، كما نصَّ هو نفسه علىٰ ذلك فيما ذكره من آثار.

ثم قال: «وقال آخرون: هم أصحاب محمد ﷺ».

ثم ذكر هذا القول بإسناده عن مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيه:

«كان مجاهد يقول: أصحاب محمد، قال: وربما قال: أولي الفضل والفقه ودين الله».

وذلك يعني: أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر عن مجاهد تفسيره لـ: «أولي الأمر»؛ مرةً: بأنهم أصحاب النبي ﷺ، ومرةً أخرىٰ: بأنهم أولو الفضل والفقه في

الدين، ومن تأمَّل القولين لوجَدَهما مُتَّفِقَين، غير مُختَلِفَين.

ثم قال: «وقال آخرون: هم أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

ثم ذكر هذا القول بإسناده عن عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠٥ هـ)؛ مولىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذه الأقوال الثلاثة الأخيرة؛ كلها تدل دلالةً واضحةً علىٰ أن هؤلاء الأئمة يُدخِلون العلماء في ولاة الأمور، كما أنها تدل أيضًا علىٰ أن كل هذه التفسيرات داخلةٌ في اختلاف التنوع الذي لا يُنكَر مادامت أدلة الكتاب والسنة تشملها، فسواء فُسِّرت بالصحابة، أو بالتابعين، أو بالعلماء، فكلهم تشملهم الأدلة، وتشملهم أقوال الأئمة علىٰ مر العصور، إذ نصُّوا صراحةً علىٰ إدخال كل هؤلاء في ولاة الأمور، كما سيأتي.

ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ كل هذه الأقوال، ثم رجَّح هو قول من قال بأنهم الأمراء والولاة، فقال:

«وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة»(١).

ثم هو في تفسيره لتتمة الآية نفسها، عند قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن مرد هذه الأمور إلىٰ العلماء، فقال:

«يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيءٍ من أمر

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ١٥٠ - ١٥٣).

دينكم: أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتم فيه، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾، يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم - أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم - فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم.

وأما قوله: ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾، فإنه يقول: فإن لم تَجدوا إلىٰ علم ذلك في كتاب الله سبيلًا، فارتادوا معرفة ذلك أيضًا من عند الرسول إن كان حيًّا، وإن كان ميتًا فمن سنَّتِه»اهـ.

ومعلومٌ أنه لا يُريد بذلك إلا العلماء، وإلا فمن هم هؤلاء الذين سيرجع إليهم المسلمون وأولو أمرهم حال النزاع؟!.

ثم هو بعد تفسيره لهذه الآية، قال:

«وبنحو الذي قلنا في ذلك قال جماعة من أهل التأويل.

ثم ساق الآثار علىٰ تأكيد قوله، وما فسَّر الآية به، فكان مما قال؛ أنْ ذَكَر عن مجاهد قوله:

«فإن تنازع العلماء ردُّوه إلىٰ الله والرسول. قال يقول: فردُّوه إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله. ثم قرأ مجاهد هذه الآية: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]»[1].

وسيأتي قول الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ذكر كلام الأئمة وتفسيرهم لهذه الآية، ولكن ما أردت إثباته هنا، هو أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر قول مجاهد وفيه هذه الآية التي تنصُّ صراحةً علىٰ الرجوع لأهل الاستنباط من ولاة الأمور، وهم العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء.

(١) تفسير الطبري (٤ / ١٥٣).



ومما يُؤكد هذا الفهم، ويدل دلالةً واضحةً علىٰ أن الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يرىٰ للعلماء ولايةً علىٰ الناس، تفسيره لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

حيث ذكر أقوال المختلفين في تفسيرها، وأن منهم من قال بأن الذين أُمِر رسول الله ﷺ بمسألتهم ذلك، هم مؤمنو أهل الكتابين: التوراة، والإنجيل.

ثم ذكر من قال ذلك، ثم ذكر القول الآخر، وهو:

أن الذين أُمِر رسول الله ﷺ بمسألتهم ذلك، هم الأنبياء الذين جُمِعوا له ليلة أُسرِي به ببيت المقدس.

ثم ذكر من قال ذلك، ثم قال:

«وأولىٰ القولين بالصواب في تأويل ذلك، قول من قال: عُني به: سَل مؤمني أهل الكتابين.

فإن قال قائل: وكيف يجوز أن يقال: سَل الرسل، فيكون معناه: سَل المؤمنين بهم وبكتابهم؟ قيل: جاز ذلك من أجل أن المؤمنين بهم وبكتبهم أهل بلاغ عنهم ما أتوهم به عن ربهم، فالخبر عنهم وعمَّا جاءوا به من ربهم إذا صحَّ بمعنىٰ خبرهم، والمسألة عمَّا جاءوا به بمعنىٰ مسألتهم، إذا كان المسئول من أهل العلم بهم والصدق عليهم، وذلك نظير أمر الله جلَّ ثناؤه إيَّانا بردِّ ما تنازعنا فيه إلىٰ الله وإلىٰ الرسول، يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومعلوم أن معنىٰ ذلك: فردُّوه إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله، لأن الردَّ إلىٰ ذلك ردٌّ إلىٰ الله والرسول. وكذلك قوله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥]، إنما معناه: فاسأل كتب الذين أرسلنا من قبلك

من الرسل، فإنك تعلم صحة ذلك من قِبَلِنا، فاستُغنِيَ بذكر الرسل من ذكر الكتب، إذ كان معلومًا ما معناه»[1].

❁ **رابعًا: ما جاء عن الإمام أبي إسحاق الزجاج** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١١هـ).**

فقد خرج من هذه الآية بما يدل دلالةً واضحةً علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، وأنهم هم الأصل في فصل النزاع، وأن طاعة الأمراء تابعةٌ لطاعة العلماء، فقال:

«وقوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، أي أطيعوا أولي الأمر منكم، فأمر الله عَزَّوَجَلَّ بطاعته، فيما فرض، وطاعة رسوله وتصديقه، فيما أدىٰ عن الله.

وأولو الأمر منهم: هم أصحابُ رسول الله ﷺ، ومن اتَّبعهم من أهل العلم، وقيل إنهم هم الأمراء، والأمراء إذا كانوا أولي علم ودين؛ آخذين بما يقوله أهل العلم، فطاعتهم فريضةٌ ...

وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، معنىٰ تنازعتم: اختلفتم وتجادلتم، وقال كل فريق: القولُ قولي.

واشتقاق المنازعة: أن كل واحد منهما ينزع الحجة.

وفي هذه الآية أمرٌ مؤكدٌ يدل علىٰ أن القصد للاختلاف كُفْرٌ، وأن الإيمان اتباع الإجماع والسنة، ولا يخلو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩] من أحد أمرين: إما أنْ تَردُّوا ما اختلفتم فيه إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله، أو تقولوا إن لم تعلموه: الله ورسوله أَعلم»[2].

(١) تفسير الطبري (١١ / ١٩٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢ / ٦٧).

خامسًا: ما جاء عن الإمام أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢١هـ).

فقد بوَّب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا؛ قال فيه: «باب بيان مشكل ما رُوي عن رسول الله ﷺ في المراد بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]».

ثم ذكر تحته ما ثبت عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وذلك قوله: «فكنت أنا الذي استنبط ذلك الأمر، وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ آية التخيير»، ولم يكن عمر خليفةً آنذاك، إذ كان وقوعه في زمن النبي ﷺ، وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ فيه قرآنًا، وذلك فيما ذكره عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال:

«حدثني عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في حديث حلف رسول الله ﷺ علىٰ نسائه أن لا يدخل عليهن شهرًا، قال: قلت: يا رسول الله، إن كنت طلقتهن فإن الله عَزَّوَجَلَّ وملائكته وجبريل وميكائيل معك، وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك، وقلَّما تكلَّمتُ وأحمد الله بكلام إلا رجوت أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ يُصدِّق قولي، قال: فنزلت آية التخيير ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ﴾ [التحريم: ٤] الآية، ونزلت في هذه الآية ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]؛ قال: فكنت أنا الذي استنبط ذلك الأمر، وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ آية التخيير».

ذكر الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأثر عن عمر، وهو أثر صحيح ثابت، كما في صحيح مسلم، وغيره، ثم قال:

«ففي هذا الحديث إخبار عمر أنه المُستنبِطُ لِمَا ذَكَرَ استنباطَه إيَّاه في هذا الحديث، وأن المراد بالمستنبطين المذكورين في الآية المذكورة فيهم هم أولو

الخير والعلم الذين يُؤخذ عنهم أمور الدين».

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم أولو الخير والعلم الذين يُؤخذ عنهم أمور الدين، وأن هذا التفسير قد رُوي عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري، وعمَّن بعده من التابعين، ثم ذكر بإسناده ما يُثبت به هذه المعاني، ثم قال:

«فقال قائل: فقد روي عن عبد الله بن عباس ما يُخالف هذا».

ثم ذكر بإسناده عن ابن عباس، أن قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه رسول الله ﷺ في السَّرِيَّة.

ثم قال: «فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ وعونه، أن هذا غير مخالف لما قد روي عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فيما تقدم ذكرنا له؛ إذ كان عبد الله بن حذافة من أهل الخير والصحبة لرسول الله ﷺ، ومن أهل الفقه، ولولا أنه كذلك لَمَا ولاَّه رسول الله ﷺ ما ولاَّه عليه، إذ كان ما ولاَّه لله فيه أحكامٌ لا يُدركها إلا أهل الفقه؛ الذين يعلمون أمثالها، وقد دل علىٰ ما ذكرنا من هذا التأويل ما قد روي عن عبد الله بن عباس في حديث آخر».

ثم ذكر عن ابن عباس أنه قال:

«أولي الأمر: أهل طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، الذين يُعلمون الناس معاني دينهم، ويأمرونهم بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، فأوجب الله طاعتهم علىٰ العباد»[1].

ثم قال: «أفلا يرىٰ أن ابن عباس قد وصف أولي الأمر بطاعة الله عَزَّوَجَلَّ وتعليم

---

(١) وهذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ضعيف لا يَصح، ويُغني عنه ما ثبت عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأنه هو المستنبط وقد كان عالمًا من العلماء، ولم يكن خليفةً آنذاك، وهو كافٍ في إثبات ما أراد إثباته من معنًىٰ.

الناس معاني دينهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر فدل ذلك علىٰ ما ذكرنا».

ثم ذكر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تفسيره للآية بأن المراد بأولي الأمر: أمراء السرايا.

ثم قال: «فدل ذلك أن أولي الأمر المأمور بطاعتهم؛ هم من هذه صفته أمراء كانوا أو غير أمراء، والله نسأله التوفيق»(١).

سادسًا: ما جاء عن الإمام أبي الفضل القشيري المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٤٤هـ).**

فقد قال: «وطاعة الله: اتباع كتابه جَلِيِّه وخَفِيِّه، وطلب علم الخفي من الراسخين فيه يُبْتَغىٰ، وطاعة رسول الله ﷺ في حياته: الرجوع إليه في كل مشكل من القرآن والسنة، وبعد وفاته صلوات الله عليه: الرجوع إلىٰ سنته المعمول بها، وهذا معنىٰ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

وأما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، ففيه اختلافٌ بين المفسرين، فمنهم من قال: السلطان، ومنهم من قال: الفقهاء والعلماء العقلاء.

وطاعة السلطان واجبةٌ في كل طاعةٍ لله، وكل شيءٍ لا يخرج إلىٰ معصية ولا إثم، وطاعة أهل الفضل في الدين والعلم، ومن يوثق بهما عليهما فيما نيط بهم توجب رضوان الله، وتلزم أهل طاعة الله، فإن قِوام الدين بهاتين الطائفتين، قال النبي ﷺ: «**لا يزال الناس بخير ما استقامت لهم هداتهم وولاتهم**»، والهداة: العلماء العاملون بعلمهم، فإن الله أنزلهم أجَلَّ المنازل فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، قرنهم بنفسه، والمعنىٰ: قضىٰ الله أنه لا إله إلا هو، حكم الله ألا يُعبَد سواه، وشهدت الملائكة وأولوا العلم بما قضىٰ الله به من التوحيد، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى

(١) انظر: شرح مشكل الآثار (٤ / ١٨١ – ١٨٧).

ﭐللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [المجادلة: ١١]، هذه حال العالم إذا تمسك به، وإذا أخلد إلىٰ الأرض واتبع هواه، فقد مثله بالكلب وبالحمار، نسأل الله ألا يكلنا إلىٰ أنفسنا، وأن يستعملنا به ويَجْبُلَنا عليه برأفته، إنه جواد كريم»(١).

والمقصود: أن كون هذه الآية قد اختصَّت بالأمراء دون العلماء، لا يعني إخراج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، كما هو فهم هذه المجموعة؛ التي أخرجت العلماء من ولاة الأمور بالكلية، ومِن آيةٍ واحدةٍ فقط، مع العلم بأن الآية نفسها تدل في تتمتها دلالةً واضحةً علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، وهذا أمرٌ يُدركه كل من تأمل هذه الآية، ولم يكن له هوًىٰ يَحول بينه وبين أن يَفهمها فهمًا صحيحًا، وذلك أن الآية وإن دلَّت في أولها علىٰ أن ولاة الأمور هم الأمراء، لكونها نزلت في أمراء السرايا، إلا أن الله عَزَّوَجَلَّ أرجع في تتمتها ما قد يقع من خلاف بين الأمراء ورعاياهم، أو مَن هم تحت ولايتهم - سواء كانت الرعية من العلماء أو من عامة الناس - إلىٰ كتابه، وسنة نبيِّه ﷺ، فقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩].

وذلك يعني أن الله عَزَّوَجَلَّ أرجع - في تتمتها - الأمراء ورعاياهم إلىٰ العلماء بالكتاب والسنة، وإلىٰ من عنده القدرة علىٰ استنباط الأحكام كما في الآية الأخرىٰ، وهو قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣].

---

(١) أحكام القرآن (١ / ٤٠٣).

إذ من المعلوم والمتقرر عند العلماء جميعًا؛ أن الرد إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ هو الرد إلىٰ كتابه، والرد إلىٰ الرسول ﷺ؛ هو الرد إليه في حياته، وإلىٰ سنته بعد وفاته.

كما أنه من المعلوم والمتقرر أيضًا أن العلماء هم الأدلاء علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ، وأن كلاً من الكتاب والسنة لا يجوز لأحد أن يتكلم فيهما إلا بعلم، وقد قرن الله عَزَّوَجَلَّ الكلام فيهما بغير علم مع الشرك، ومنع من ذلك، وشدد فيه؛ فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وفي تقرير أن العلماء هم الأدلاء على الكتاب والسنة.

قال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ):

«فما ظنكم - رحمكم الله - بطريقٍ فيه آفاتٌ كثيرةٌ، ويحتاج الناس إلىٰ سلوكه في ليلةٍ ظَلماءَ، فإن لم يكن فيه ضياءٌ وإلا تحيَّروا، فقيَّض الله لهم فيه مصابيح تُضيء لهم، فسلكوه علىٰ السلامة والعافية، ثم جاءت طبقاتٌ من الناس لابد لهم من السلوك فيه، فَسلَكوا، فبينما هم كذلك، إذ طُفِئت المصابيح، فبقوا في الظلمة، فما ظنكم بهم؟ هكذا العلماء في الناس، لا يعلم كثيرٌ من الناس كيف أداء الفرائض، ولا كيف اجتناب المحارم، ولا كيف يُعبد الله في جميع ما يعبده به خلقه، إلا ببقاء العلماء، فإذا مات العلماء تحيَّر الناس، ودَرَسَ العلمُ بموتهم، وظَهر الجهل، فإنا لله وإنا إليه راجعون! مصيبةٌ ما أعظمها علىٰ المسلمين!!»[1].

(١) أخلاق العلماء (ص: ٣٠).

وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٢٠هـ):

«وأما العدل النبوي؛ فأن يجمع السلطان إلىٰ نفسه حملة العلم؛ الذين هم حفاظه ورعاته وفقهاؤه، وهم الأدلاء علىٰ الله، والقائمون بأمر الله، والحافظون لحدود الله، والناصحون لعباد الله»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«ولهذا مازال كل ذي عقلٍ ودين يردُّون علم معاني الكتاب والسنة إلىٰ العلماء والفقهاء فيه، الذي تَلقَّوه طبقةً بعد طبقةٍ ميراثًا محفوظًا»(٢).

الآية الثانية:

قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

بيَّن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في هذه الآية أن مرجع الأمور من الأمن أو الخوف، وإشاعتها من عدمه، ومرجع الحوادث كلها؛ إنما هو إلىٰ أهل الاستنباط من أولي الأمر.

ومن المعلوم أن العلماء هم أول من يدخل فيها، فهم أهل الاستنباط، لا غيرهم، وهذا أمرٌ لا يختلف فيه اثنان ولا ينتطح فيه عنزان، وهو عند أهل العلم بالكتاب والسنة من المُسلَّمات.

ومن تأمل كلام الأئمة والمفسرين في هذا الباب، ظهر له هذا الأمر ظهورًا

(١) سراج الملوك (ص: ٨٩).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية (ص: ٣١).

جليًّا، لا يُخالطه شكٌّ ولا ريب.

❁ ما خرج به الأئمة والمفسرون من هذه الآية.

❁ أولاً: ما جاء عن الإمام أبي جعفر الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١٠هـ).**

فقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية؛ ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إدخاله العلماء وأهل الفقه في الدين في ولاة الأمور، وإن ترجَّح عنده في الآية الأولىٰ بأن «أولي الأمر» هم الأمراء دون العلماء، علىٰ ما سبق بيانه وتفصيله.

ومما يُبيِّن إدخاله العلماء في ولاة الأمور ويُوضِّحه؛ أنه لَمَّا شرع في ذكر أقوال أهل التأويل المؤيِّدة لقوله وتفسيره - وقد ذكر أنهم الأمراء دون العلماء - أدخل العلماء وأهل الفقه في الدين مع الأمراء، فذكر مِن الآثار ما يَشمل الجميع، العلماء والأمراء، كما سيأتي.

ومن ذلك قوله:

«يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾، الأمر الذي نالهم من عدوهم والمسلمين، إلىٰ رسول الله ﷺ وإلىٰ أولي أمرهم؛ يعني: وإلىٰ أمرائهم، وسكتوا فلم يُذيعوا ما جاءهم من الخبر، حتىٰ يكون رسول الله ﷺ، أو ذوو أمرهم، هم الذين يتولون الخبر عن ذلك، بعد أن تثبت عندهم صحتُه أو بُطولُه، فيُصحِّحوه إن كان صحيحًا، أو يُبطِلوه إن كان باطلًا، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾، يقول: لعلم حقيقة ذلك الخبر الذي جاءهم به، الذين يَبحثون عنه ويَستخرجونه، ﴿مِنْهُمْ﴾، يعني: أولي الأمر، «والهاء، والميم» في قوله: ﴿مِنْهُمْ﴾؛ من ذكر أولي الأمر، يقول: لعلم ذلك من أولي الأمر من يستنبطه ...

ثم قال: وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

ثم ذكر فيما ذكره من الآثار ما يدل دلالةً ظاهرةً علىٰ أن العلماء من ولاة الأمور، إذ لم يَكتفِ بذكر الأمراء، وإنما أدخل معهم العلماء، فذكر عن السُّدِّي عند قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾، قوله: «ولو سكتوا وردوا الحديث إلىٰ النبي ﷺ وإلىٰ أولي أمرهم حتىٰ يتكلم هو به، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾، يعني: عن الأخبار، وهم الذين يُنَقِّرون عن الأخبار».

وقد سبق من كلام الإمام الطبري نفسه ما يُؤيد هذا المعنىٰ، وذلك قوله: «لعلم حقيقة ذلك الخبر الذي جاءهم به، الذين يبحثون عنه ويستخرجونه»، وقوله: «لعلم ذلك من أولي الأمر من يستنبطه ...».

ومن المعلوم أن الاستنباط من النصوص الشرعية، ومن الأحداث وما يُصيب المؤمنين من أمن وخوف، والحكم علىٰ ذلك كله بما يوافق شرع الله عَزَّوَجَلَّ، لا يكون إلا من عالم بالكتاب والسنة.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك ما جاء عن قتادة، وقوله بأن «أولي الأمر» هم العلماء؛ فقال: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾، يقول: «إلىٰ علمائهم، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾، لعلمه الذين يَفحصون عنه ويَهمُّهم ذلك».

وذكر بعده عن ابن جريج – أيضًا – بأن «أولي الأمر» هم أولو الفقه في الدين والعقل؛ فقال: «﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، حتىٰ يكون هو الذي يُخبرهم، ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، أولي الفقه في الدين والعقل»[1].

بل وذكر – كما في «طبعة عبد الله التركي»، وهو ساقط من عدد من الطبعات، كما أشار المحقق إلىٰ ذلك – عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ إدخال

(١) انظر: تفسير الطبري (٤ / ١٨٣ - ١٨٤).

العلماء في ولاة الأمور، وأنهم المقصودون بهذه الآية، إذ كان عمر عالمًا من العلماء، ولم يكن خليفةً من الخلفاء، ولا حاكمًا من الحكام؛ حين قال مقولته: «فأنا الذي استنبطت منه».

وذلك حين ذكر بإسناده عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حدَّثه قال: «لما اعتزل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نساءه ...» الحديث، وفيه:

«فأنزل الله في الذي كان من شأني وشأنه: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ﴾، قال عمر: (فأنا الذي استنبطت منه)»[1].

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه، وفيه: «فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ آية التخيير».

وقد عرَّف الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذين يُذيعون الأخبار، بأنهم طائفتان من الناس، إما ضعاف النفوس من المسلمين، وإما أنهم أناسٌ من المنافقين، وهم مَن سمَّاهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالطائفة المبيِّتة[2]، حيث قال:

يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾، وإذا جاء هذه الطائفة المبيِّتة غير الذي يقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ﴿أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾، فالهاء والميم في قوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ﴾، من ذكر الطائفة المبيِّتة، يقول جل ثناؤه: وإذا

(١) تفسير الطبري بتحقيق عبد الله التركي (٧ / ٢٥٨ - ٢٦١).

(٢) وقد ذكر عن ابن زيد وعن أبي معاذ - رحمهما الله - ما يدل علىٰ أنهم إما منافقون، وإما ضعفاء، فقال: قال ابن زيد: «والذين أذاعوا به قومٌ، إما منافقون، وإما آخرون ضعفوا»، وقال أبو معاذ: «أفشوه وسَعوا به، وهم أهل النفاق»(انظر: تفسير الطبري ٤ / ١٨٣)، وذلك يعني أن هؤلاء هم الممنوعون عنده من الدخول في مثل هذه الأمور، ومن التدخل فيها، وليس العلماء، فتأمل.

جاءهم خبرٌ عن سريةٍ للمسلمين غازية بأنهم قد أَمِنوا من عدوهم بغلبتهم إياهم، ﴿أَوِ ٱلۡخَوۡفِ﴾، يقول: أو تخوُّفهم من عدوهم بإصابة عدوهم منهم، ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾، يقول: أفشَوه وبَثُّوه في الناس قبل رسول الله ﷺ، وقبل مأتَىٰ سرايا رسول الله ﷺ، والهاء في قوله: ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾، من ذكر الأمر، وتأويله: أذاعوا بالأمر من الأمن أو الخوف الذي جاءهم»(١).

بل مما ينبغي أن يُعلم أن الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نصَّ صراحةً، وفي أكثر من موطن علىٰ ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إدخاله العلماء في «ولاة الأمور»، ثبت ذلك عنه في غير ما آية.

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾ [المائدة: ٤٤].

قال: «يقول تعالىٰ ذكره: ويحكم بالتوراة وأحكامها التي أنزل الله فيها في كل زمان - علىٰ ما أمر بالحكم به فيها - مع النبيين الذين أسلموا، «الربانيون والأحبار».

«والربانيون»: جمع «رباني»؛ وهم العلماء الحكماء البصراء بسياسة الناس، وتدبير أمورهم، والقيام بمصالحهم، «والأحبار»، هم العلماء ...».

ثم ذكر من الآثار ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، ثم قال:

«والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الله تعالىٰ ذِكرُه أخبر أن التوراة يَحكم بها مسلمو الأنبياء لليهود، والربانيون من خلقه والأحبار، وقد يجوز أن يكون عُني بذلك ابنا صُورِيا وغيرهما، غير أنه قد دخل في ظاهر التنزيل

(١) تفسير الطبري (٤ / ١٨٢).

مسلمو الأنبياء، وكل رباني وحَبر، ولا دلالة في ظاهر التنزيل علىٰ أنه معنيٌّ به خاص من الربانيين والأحبار، ولا قامت بذلك حجة يجب التسليم لها، فكل رباني وحَبر داخل في الآية بظاهر التنزيل»[(١)].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٢-٦٣].

قال: «يقول تعالىٰ ذكره: هَلاَّ ينهىٰ هؤلاء الذين يُسارعون في الإثم والعدوان وأكل الرُّشَىٰ في الحكم، من اليهود من بني إسرائيل، ربانيُّوهم؛ وهم أئمتهم المؤمنون، وساستهم العلماء بسياستهم، وأحبارهم، وهم علماؤهم وقُوَّادُهم ...»[(٢)].

وهي أقوالٌ لا تجتمع والقول بإخراج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، كما يدندن علىٰ ذلك بعض المفتونين، فتأمل.

ثانيًا: ما جاء عن الإمام أبي جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٣٨هـ).**

فقد قال: «وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾، قال الضحاك: أَفْشَوْه وسَعَوْا به؛ وهم المنافقون، وقال غيره: هم ضَعَفةُ المسلمين، كانوا إذا سَمِعوا المنافقين يُفشُون أخبار النبي ﷺ توهَّموا أنه ليس عليهم في ذلك شيءٌ، فأفشَوْه، فعاتبهم الله علىٰ ذلك، فقال: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾، أي: أُولي العلم، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾، أي: يَستخرجونه»[(٣)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ٥٨٩ - ٥٩٠).

(٢) تفسير الطبري (٤/ ٦٣٨).

(٣) معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٤١).

ومن تأمل قول الإمام أبي جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لظهر له إدخاله العلماء في «أولي الأمر»، مع أنه ممن رجَّحوا قول الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك يدل علىٰ أنه لم يَفهم من قول الإمام الطبري أنه يُخرج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، كما هي دندنة بعض المفتونين.

ومما يدل علىٰ ذلك، قوله:

«﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾ [النساء: ٨٣]، يُعرف التمام في هذه الآية من التفسير، فلأهل التفسير فيها أربعة أقوال:

فقول ابن عباس: «أذاعوا به إلا قليلًا منهم»، وهو مذهب ابن يزيد، وبه قال الأخفش، وأبو حاتم، وأبو عبيدة، وقال قتادة: «لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلًا»، ومذهب الضحاك أن المعنىٰ: ﴿لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣]، قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ هموا بأمورهم إلا طائفة منهم»، والقول الرابع أن معنىٰ إلا قليلًا منهم: «كلهم».

فعلىٰ القول الأول لا يتم الكلام علىٰ ﴿أَذَاعُواْ﴾، كان علىٰ ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ حتىٰ ذاع إلا قليلًا، وعلىٰ القول الثاني يقف علىٰ «أذاعوا به» ولا يقف علىٰ ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ وعلىٰ القول الثالث والرابع يقف علىٰ ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾ وعلىٰ ﴿يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾، والقول الأول أولاها بالصواب، وهو مذهب محمد بن جرير؛ لأن المراد: إذا ردوه إلىٰ الرسول وإلىٰ أولي الأمر منهم؛ فبيَّنه رسول الله ﷺ، وبيَّنه أولوا الأمر، علمه الجماعة، ولم يكن في الاستثناء من المستنبطين معنىٰ، وأما قول من قال الاستثناء مما يليه فبعيد؛ لأنه لولا فضل الله ورحمته لاتبع الجماعة الشيطان، قال الكسائي: أذاعوا به وأذاعوه

واحد، قال محمد بن جرير: ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾؛ أي الأمر، قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ أي من أولي الأمر»[1].

وقد سبق أن ذكرت أن الاستنباط من النصوص الشرعية، ومن الأحداث وما يصيب المؤمنين من أمن وخوف، والحكم علىٰ ذلك كله بما يوافق شرع الله عَزَّوَجَلَّ، لا يكون إلا من عالم بالكتاب والسنة، ولا يُقبل من جاهل، أو متعالم، ولا من أنصاف المتعلمين، وهو ما ظهر واضحًا جليًّا من قول الإمام أبي جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإدخاله العلماء والأمراء في «أولي الأمر»، مع ترجيحه لقول الإمام أبي جعفر الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا يدل دلالةً واضحةً أيضًا علىٰ أنه لم يفهم من كلام الإمام الطبري إخراج العلماء من ولاة الأمور بالكلية، كما يدندن علىٰ ذلك بعض المفتونين.

❁ ثالثًا: ما جاء عن الإمام أبي بكر الجصاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٧٠هـ).

فقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، ثم قال:

«اختُلِف في تأويل «أولي الأمر»؛ فرُوِي عن جابر بن عبد الله، وابن عباس رواية، والحسن، وعطاء، ومجاهد؛ أنهم أولوا الفقه والعلم، وعن ابن عباس رواية، وأبي هريرة؛ أنهم أمراء السرايا، ويجوز أن يكونوا جميعًا مُرادين بالآية؛ لأن الاسم يتناولهم جميعًا، لأن الأمراء يَلُونَ أمر تدبير الجيوش والسرايا وقتال العدو، والعلماء يَلُونَ حفظ الشريعة وما يجوز مما لا يجوز، فأَمَر الناس بطاعتهم والقبول منهم ما عدل الأمراء والحكام وكان العلماء عدولًا مَرضيِّين

(١) كتاب القطع والائتلاف (ص: ١٧٤).

موثوقًا بدينهم وأمانتهم فيما يُؤدون، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ومن الناس من يقول: إن الأظهر من «أولي الأمر» هاهنا، أنهم الأمراء؛ لأنه قدَّم ذِكرَ الأمر بالعدل، وهذا خطابٌ لمن يملك تنفيذ الأحكام؛ وهم الأمراء والقضاة، ثم عَطَف عليه الأمرَ بطاعة أولي الأمر؛ وهم ولاة الأمر الذين يَحكمون عليهم ماداموا عدولًا مَرضيِّين، وليس يمتنع أن يكون ذلك أمرًا بطاعة الفريقين من أولي الأمر؛ وهم أمراء السرايا والعلماء، إذ ليس في تَقَدُّم الأمر بالحكم بالعدل ما يُوجب الاقتصار بالأمر بطاعة أولي الأمر علىٰ الأمراء دون غيرهم».

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الخلاف الواقع بين الأئمة، ثم أتبعه ببيان أن هذا الخلاف لا يخرج عن كونه داخلًا في خلاف التنوع، إذ كلا الفريقين يُثبت ولاية الأمر للأمراء وللعلماء، لدلالة الأدلة علىٰ ذلك، ولذلك قال:

«وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: من أطاع أميري فقد أطاعني، وروىٰ الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قام رسول الله ﷺ بالخِيف من مِنًىٰ، فقال: «**نضَّر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلىٰ من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن، إخلاص العمل لله تعالىٰ، وقال بعضهم: وطاعة ذوي الأمر، وقال بعضهم: والنصيحة لأولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم**».

والأظهر من هذا الحديث أنه أراد «بأولي الأمر» الأمراء».

ذكر هذا الحديث ودلالته علىٰ الأمراء، ثم قال:

«وقوله تعالىٰ عقيب ذلك: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]،

يدل علىٰ أن «أولي الأمر» هم الفقهاء؛ لأنه أمر سائر الناس بطاعتهم، ثم قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، فأمر «أولي الأمر» برد المتنازَع فيه إلىٰ كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ، إذا كانت العامة ومن ليس من أهل العلم؛ ليست هذه منزلتهم؛ لأنهم لا يعرفون كيفية الرد إلىٰ كتاب الله والسنة ووجوه دلائلهما علىٰ أحكام الحوادث، فثبت أنه خطابٌ للعلماء»[1].

ثم عند قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال أيضًا: «روىٰ مجاهد وقتادة وميمون بن مهران والسُّدِّي إلىٰ كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله ﷺ.

قال أبو بكر: وذلك عموم في وجوب الرد إلىٰ كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ في حياة النبي وبعد وفاته ﷺ، والرد إلىٰ الكتاب والسنة يكون من وجهين:

أحدهما: إلىٰ المنصوص عليه، المذكور باسمه ومعناه.

والثاني: الرد إليهما من الدلالة عليه، واعتباره به من طريق القياس والنظائر وعموم اللفظ، ينتظم الأمرين جميعًا، فوجب إذا تنازعنا في شيءٍ رَدُّه إلىٰ نَصِّ الكتاب والسنة إن وجدنا المتنازَع فيه منصوصًا علىٰ حكمه في الكتاب والسنة، وإن لم نجد فيه نصًّا منهما وجب رَدُّه إلىٰ نظيره منهما، لأنَّا مأمورون بالرد في كل حال إذ لم يُخصِّص الله تعالىٰ الأمر بالرد إليهما في حال دون حال، وعلىٰ أن الذي يقتضيه فحوىٰ الكلام وظاهِرُه الردُّ إليهما فيما لا نَصَّ فيه، وذلك لأن المنصوص عليه الذي لا احتمال فيه لغيره لا يقع التنازع فيه من الصحابة مع علمهم باللغة ومعرفتهم بما فيه احتمال مما لا احتمال فيه، فظاهر ذلك يقتضي

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣ / ١٧٧).

ردَّ المتنازَع فيه إلىٰ نظائره من الكتاب والسنة، فإن قيل: إنما المراد بذلك ترك التنازع والتسليم لما في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، قيل: إن ذلك خطابٌ للمؤمنين، لأنه قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فإن كان تأويله ما ذكرت، فإنَّ معناه: اتبعوا كتاب الله وسنة نبيِّه، وأطيعوا الله ورسوله، وقد علمنا أن كل من آمن ففي اعتقاده للإيمان اعتقادٌ لالتزام حكم الله وسنة الرسول ﷺ، فيؤدي ذلك إلىٰ إبطال فائدة قوله تعالىٰ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وعلىٰ أن ذلك قد تقدم الأمر به في أول الآية، وهو قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فغير جائز حمل معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، علىٰ ما قد أفاده بَدِيًّا في أول الخطاب، ووجب حمله علىٰ فائدة محددة، وهو رد غير المنصوص عليه، وهو الذي وقع فيه التنازع؛ إلىٰ المنصوص عليه، وعلىٰ أنَّا نرد جميع المتنازَع فيه إلىٰ الكتاب والسنة بحق العموم، ولا نُخرِج منه شيئًا بغير دليل، فإن قيل: لَمَّا كانت الصحابة مُخاطَبِين بحكم هذه الآية عند التنازع في حياة النبي ﷺ، وكان معلومًا أنه لم يكن يجوز لهم استعمال الرأي والقياس في أحكام الحوادث بحضرة النبي ﷺ، بل كان عليهم التسليم له واتباع أمره، دون تكلف الرد من طريق القياس؛ ثبت أن المراد استعمال المنصوص، وترك تكلف النظر والاجتهاد فيما لا نص فيه، قيل له: هذا غلط، وذلك لأن استعمال الرأي والاجتهاد ورد الحوادث إلىٰ نظائرها من المنصوص؛ قد كان جائزًا في حياة النبي ﷺ، فإحداهما في حال غيبتهم عن حضرته، كما أمر النبي ﷺ معاذًا حين بعثه إلىٰ اليمن، فقال له:

«**كيف تقضي إن عرَضَ لك قضاءٌ**، قال: أقضي بكتاب الله، قال: **فإن لم يكن في كتاب الله**، قال: أقضي بسنة نبي الله، قال **فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة**



رسول الله، قال: أجتهد رأيي لا آلُو، قال: فضرب بيده علىٰ صدره وقال: **الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرضِي رسولَ الله**».

فهذه إحدىٰ الحالَين اللتَين كان يجوز الاجتهاد فيهما في حياة النبي ﷺ، والحال الأخرىٰ: أن يأمره النبي ﷺ بالاجتهاد بحضرته، ورد الحادثة إلىٰ نظائرها؛ ليستبرئ حاله في اجتهاده، وهل هو موضع لذلك، ولكن إن أخطأ وترك طريق النظر؛ أعلمه وسدده، وكان يعلمهم وجوب الاجتهاد في أحكام الحوادث بعده، فالاجتهاد بحضرته علىٰ هذا الوجه سائغ ...

فإن الاختلاف علىٰ ثلاثة أوجه:

اختلاف تناقض، بأن يدعو أحد الشيئين إلىٰ فساد الآخر.

واختلاف تفاوت، وهو أن يكون بعضُه بليغًا، وبعضُه مَرذولًا ساقطًا.

وهذان الضربان من الاختلاف مَنفيَّان عن القرآن، وهو إحدىٰ دلالات إعجازه؛ لأن كلام سائر الفصحاء والبلغاء إذا طال مثل السُّوَر الطوال من القرآن، لا يخلو من أن يختلف اختلاف التفاوت.

والثالث: اختلاف التلاؤم، هو أن يكون الجميع متلائمًا في الحُسْنِ؛ كاختلاف وجوه القراءات، ومقادير الآيات، واختلاف الأحكام في الناسخ والمنسوخ، فقد تضمنت الآية الحض علىٰ الاستدلال بالقرآن لما فيه من وجوه الدلالات علىٰ الحق؛ الذي يلزم اعتقاده والعمل به[1].

---

(١) من عرف هذه الأقسام الثلاثة، وعرف في أيٍّ من هذه الأقسام يندرج الخلاف بين السلف في التفسير، ظهر له بطلان قول هؤلاء، المتجرِّئين علىٰ العلماء، القائلين بإخراجهم من ولاة الأمور بالكلية، خاصة مع توارد أقوال الأئمة وتتابعهم علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور.

=

=

ويكفينا لتقرير هذا الأمر ذِكر ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مما ينحسم به الخلاف بإذن الله، وذلك قوله:

«الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يَصح عنهم من الخلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل علىٰ معنًىٰ في المسمىٰ غير المعنىٰ الآخر، مع اتحاد المسمىٰ، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة، كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند، وذلك مثل أسماء الله الحسنىٰ، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن ...

الصنف الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه، علىٰ سبيل التمثيل وتنبيه المستمع علىٰ النوع، لا علىٰ سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمىٰ «لفظ الخبز» فأُرِي رغيفًا، وقيل له: هذا، فالإشارة إلىٰ نوع هذا، لا إلىٰ هذا الرغيف وحدَه.

مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات، والمنتهك للمحرَّمات. والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرَّمات. والسابق يدخل فيه من سبق فتقرَّب بالحسنات مع الواجبات. فالمقتصدون هم أصحاب اليمين؛ ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ ۝ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١].

ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلىٰ الاصفرار، أو يقول: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع. والناس في الأموال، إما محسن، وإما عدل، وإما ظالم، فالسابق: المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات. والظالم: آكل الربا أو مانع الزكاة. والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا. وأمثال هذه الأقاويل.

فكل قولٍ فيه ذِكْر نوعٍ دَخَل في الآية، ذُكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به علىٰ نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق. والعقل السليم يتفطن للنوع، كما يتفطن إذا أُشير له إلىٰ رغيف، فقيل له: هذا هو الخبز.

وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا؛ كأسباب
=



=

النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس بن شمَّاس، وإن آية اللعان نزلت في عُوَيمِر العَجْلاني أو هلال بن أمية، وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله، وإن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]؛ نزلت في بني قُرَيْظَة والنَّضِير، وإن قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ١٦]؛ نزلت في بَدْر، وإن قوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ نزلت في قضية تَمِيم الداري وَعدِي بن بَدَّاء، وقول أبي أيوب إن قوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ نزلت فينا معشر الأنصار ... الحديث، ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب؛ اليهود والنصارىٰ، أو في قوم من المؤمنين.

فالذين قالوا لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا عاقل علىٰ الإطلاق!.

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد علىٰ سبب، هل يختص بسببه؟ فلم يَقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ!.

والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمرًا أو نهيًا؛ فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم؛ فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته.

ومعرفة سبب النزول يعين علىٰ فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب؛ ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف: رجع إلىٰ سبب يمينه، وما هيَّجها وأثارها.

وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن هذا داخلٌ في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنىٰ بهذه الآية كذا ...» (مقدمة في أصول التفسير ص: ٣٨ – ٤٨).

وقال: «... وكذلك النبي ﷺ لَمَّا وصف أن الأمة: ستفترق علىٰ ثلاث وسبعين فرقة؛ قال: «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»، وفي الرواية الأخرىٰ: «**من كان علىٰ مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

فبيَّن: أن عامة المختلفين هالِكُون من الجانبين، إلا فرقة واحدة، وهم أهل السنة والجماعة.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين، يكون سببه: تارة: فساد النية؛ لما في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في الأرض، ونحو ذلك. فيحب لذلك ذم قول غيرها، أو فعله، أو غلبته ليتميز عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا من بني آدم، وهذا ظلم.

=



=

ويكون سببه - تارة - جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق: في الحكم، أو في الدليل، وإن كان عالمًا بما مع نفسه من الحق حكمًا ودليلًا.

والجهل والظلم: هما أصل كل شر، كما قال سبحانه: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

ثم قال مبينًا أنواع الاختلاف:

«أما أنواعه: فهو في الأصل قسمان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع علىٰ وجوه:

- منه: ما يكون كل واحد من القولين، أو الفعلين؛ حقًّا مشروعًا، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتىٰ زجرهم عن الاختلاف رسول الله ﷺ، وقال: «**كلاكما محسن**». ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة، إلىٰ غير ذلك مما قد شُرِع جميعه، وإن كان قد يقال: إن بعض أنواعه أفضل.

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف؛ ما أوجب اقتتال طوائف منهم علىٰ شفع الإقامة وإيتارها، ونحو ذلك. وهذا عين المحرم. ومن لم يبلغ هذا المبلغ؛ فتجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوىٰ لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر، أو النهي عنه، ما دخل به فيما نهىٰ عنه النبي ﷺ.

- ومنه: ما يكون كل من القولين هو في معنىٰ القول الآخر؛ لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل علىٰ حمد إحدىٰ المقالتين وذم الأخرىٰ.

- ومنه: ما يكون المعنيان غيرين - أي: متغايرين - لكن لا يتنافيان. فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح، وإن لم يكن معنىٰ أحدهما هو معنىٰ الآخر، وهذا كثير في المنازعات جدًّا.

- ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان، ورجل أو قوم قد سلكوا هذه الطريق، وآخرون قد سلكوا الأخرىٰ، وكلاهما حسن في الدين.

ثم الجهل أو الظلم: يحمل علىٰ ذم إحداهما، أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية وبلا علم.

وأما اختلاف التضاد فهو: القولان المتنافيان: إما في الأصول وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: «المصيب واحد»، وإلا فمن قال: «كل مجتهد مصيب» فعنده: هو من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف

=

ثم قال:

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ﴾ [النساء: ٨٣]، قال الحسن وقتادة وابن أبي ليلىٰ: هم أهل العلم والفقه، وقال السُّدِّي: الأمراء والولاة.

قال أبو بكر: يجوز أن يُريد به الفريقين من أهل الفقه والولاة؛ لوقوع الاسم عليهم جميعًا، فإن قيل: «أولو الأمر» مَن يملك الأمر بالولاية علىٰ الناس، وليست هذه صفة أهل العلم، قيل له: إن الله تعالىٰ لم يَقُل من يَملك الأمر بالولاية علىٰ الناس، وجائزٌ أن يُسمىٰ الفقهاء «أولي الأمر»؛ لأنهم يَعرفون أوامر الله ونواهيه، ويَلزم غيرهم قبول قولهم فيها، فجائزٌ أن يُسَموا «أولي الأمر» من هذا الوجه، كما قال في آية أخرىٰ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ

=

التضاد. فهذا الخطب فيه أشد؛ لأن القولين يتنافيان. لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقٌّ ما، أو معه دليلٌ يقتضي حقًّا ما، فيرد الحق في الأصل هذا، هذا كله، حتىٰ يبقىٰ هذا مبطلًا في البعض، كما كان الأول مبطلًا في الأصل. كما رأيته لكثير من أهل السنة؛ في مسائل القدر والصفات والصحابة، وغيرهم.

وأما أهل البدعة: فالأمر فيهم ظاهر، وكما رأيته لكثير من الفقهاء، أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه، وكذلك رأيت الاختلاف كثيرًا بين بعض المتفقهة، وبعض المتصوفة، وبين فرق المتصوفة، ونظائره كثيرة.

ومن جعل الله له هدايةً ونورًا؛ رأىٰ من هذا ما يتبين له به منفعة ما جاء في الكتاب والسنة: من النهي عن هذا وأشباهه. وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا ابتداءً، لكن نور علىٰ نور.

وهذا القسم – الذي سميناه: اختلاف التنوع – كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد. لكن الذم واقعٌ علىٰ من بَغىٰ علىٰ الآخر فيه، وقد دل القرآن علىٰ حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك – إذا لم يحصل بغي – كما في قوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] ...» (اقتضاء الصراط المستقيم ١ / ١٣١).

إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فأوجبَ الحذر بإنذارهم، وأَلزمَ المنذَرِين قبولَ قولهم، فجاز من أجل ذلك إطلاق اسم «أولي الأمر» عليهم، والأمراء أيضًا يُسَمون بذلك لنفاذ أمورهم علىٰ من يَلُون عليه.

ثم قال:

وقوله تعالىٰ: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، فذكر تحتها فوائد، فكان مما قال:

وفي هذه الآية دلالةٌ علىٰ وجوب القول بالقياس واجتهاد الرأي في أحكام الحوادث، وذلك لأنه أمر برد الحوادث إلىٰ الرسول ﷺ في حياته إذا كانوا بحضرته، وإلىٰ العلماء بعد وفاته والغَيْبَة عن حضرته ﷺ، وهذا لا محالة فيما لا نص فيه؛ لأن المنصوص عليه لا يَحتاج إلىٰ استنباطه، فثبت بذلك أن من أحكام الله ما هو منصوص عليه، ومنها ما هو مُودَعٌ في النص، قد كلفنا الوصول إلىٰ الاستدلال عليه واستنباطه.

فقد حوت هذه الآية معاني.

منها: أن في أحكام الحوادث ما ليس بمنصوص عليه بل مدلول عليه.

ومنها: أن علىٰ العلماء استنباطه والتوصل إلىٰ معرفته برده إلىٰ نظائره من المنصوص.

ومنها: أن العامي عليه تقليد العلماء في أحكام الحوادث.

ومنها: أن النبي ﷺ قد كان مكلَّفًا باستنباط الأحكام والاستدلال عليها بدلائلها؛ لأنه تعالىٰ أمر بالرد إلىٰ الرسول، وإلىٰ أولي الأمر، ثم قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾، ولم يخص أولي الأمر بذلك دون الرسول.

وفي ذلك دليلٌ على أن للجميع الاستنباط والتوصل إلى معرفة الحكم بالاستدلال.

فإن قيل: ليس هذا استنباطًا في أحكام الحوادث، وإنما هو في الأمن والخوف من العدو، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾، فإنما ذلك في شأن الأراجيف التي كان المنافقون يرجفون بها، فأمرهم الله بترك العمل بها، ورد ذلك إلى الرسول، وإلى الأمراء؛ حتى لا يَفُتُّوا في أعضاد المسلمين؛ إن كان شيئًا يوجب الخوف، وإن كان شيئًا يوجب الأمن، لئلا يأمنوا فيتركوا الاستعداد للجهاد، والحذر من الكفار، فلا دلالة في ذلك على جواز الاستنباط في أحكام الحوادث.

قيل له: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ﴾، ليس بمقصور على أمر العدو؛ لأن الأمن والخوف قد يكونان فيما يَتعبَّدون به من أحكام الشرع؛ فيما يباح ويحظر، وما يجوز وما لا يجوز، ذلك كله من الأمن والخوف، فإذًا ليس في ذكره الأمن والخوف دلالة على وجوب الاقتصار به على ما يتفق من الأراجيف بالأمن والخوف في أمر العدو، بل جائز أن يكون عامًّا في الجميع، وحَظَرَ به على العامي أن يقول في شيءٍ من حوادث الأحكام ما فيه حَظْرٌ، أو إباحةٌ، أو إيجابٌ، أو غير ذلك، وألزمهم رده إلى الرسول، وإلى أولي الأمر منهم، ليستنبطوا حكمه بالاستدلال عليه بنظائره من المنصوص.

وأيضًا فلو سلمنا لك أن نزول الآية مقصور على الأمن والخوف من العدو، لكانت دلالته قائمة على ما ذكرنا؛ لأنه إذا جاز استنباط تدبير الجهاد ومكايد العدو؛ بأخذ الحذر تارة، والإقدام في حال، والإحجام في حال أخرى، وكان جميع ذلك مما تَعبَّدنا الله به، وَوُكِل الأمر فيه إلى آراء أولي الأمر واجتهادهم،

فقد ثبت وجوب الاجتهاد في أحكام الحوادث من تدبير الحروب ومكايد العدو وقتال الكفار، فلا فرق بينه وبين الاجتهاد والاستدلال علىٰ النظائر من سائر الحوادث من العبادات وفروع الشريعة؛ إذ كان جميع ذلك من أحكام الله تعالىٰ، ويكون المانع من الاجتهاد والاستنباط في مثله، كمن أباح الاستنباط في البيوع خاصة، ومنعه في المناكحات، أو أباحه في الصلاة، ومنعه في المناسك، وهذا خُلْفٌ من القول ...»[1].

رابعًا: ما جاء عن الإمام أبي المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٨٩هـ).**

فقد قال: «قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾؛ يعني: المنافقين؛ إذا جاءهم أمرٌ وخَبَرٌ من أمر السرايا الذين بعثهم رسول الله ﷺ، فإن كان بالأمن والنصر، كتموا، وقصروا في الأخبار، وإن كان بالخوف والهزيمة أذاعوا به، وزادوا.

وفي الآية إضمارٌ، وتقديرها: وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن قصروا في الإخبار به، وكتموا، وإذا جاءهم أمرٌ من الخوف أذاعوا به، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾؛ قيل أراد بقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾؛ يعني: ضَعَفة المسلمين؛ الذين سمعوا تلك الأخبار من المنافقين، قالوا مثل قولهم؛ فقال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، ويُحتمل أن يكون المراد به في الكلام المؤمنين والمنافقين، لو ردوه إلىٰ الرسول، ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾؛ يعني: إلىٰ أمراء السرايا، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾؛ يعني: لو طلبوا تلك الأخبار من عند أمراء السرايا، ووكلوا الإخبار بها إليهم؛ لعلمه الذين يُحبون أن يَعلموه علىٰ حقيقته كما هو.

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٧٨ - ١٨٤).

والاستنباط: هو استخراج العلم، ومنه النبط، وهم قومٌ يستخرجون الماء، وقيل: أراد به العلماء، يعني: ولو ردوه إلىٰ الرسول، وإلىٰ أولي الأمر منهم؛ لعلم الذين يستنبطونه منهم ما ينبغي أن يُكتَم، ويعلمون ما ينبغي أن يُفشىٰ، يعني: العلماء»(١).

خامسًا: ما جاء عن الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥١٦هـ).

فقد فسر هذه الآية بما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، فقال:

«قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾، وذلك أن النبي ﷺ كان يبعث السرايا، فإذا غَلَبُوا أو غُلِبُوا بادر المنافقون يَستخبرون عن حالهم، فيُفشون ويُحدِّثون به قبل أن يُحدِّثَ به رسول الله ﷺ، فيُضعِفون به قلوبَ المؤمنين، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ﴾؛ يعني: المنافقين، ﴿أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾؛ أي: الفتح والغنيمة، ﴿أَوِ ٱلْخَوْفِ﴾؛ القتل والهزيمة، ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾؛ أشاعوه وأفشوه، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: لو لم يُحدِّثوا به حتىٰ يكون النبي ﷺ هو الذي يُحدِّث به، ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾؛ أي: ذوي الرأي من الصحابة، مثل: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾؛ أي: يَستخرجونه؛ وهم العلماء، أي: عَلِموا ما ينبغي أن يُكتَم وما ينبغي أن يُفشَىٰ.

والاستنباط: الاستخراج، يُقال: استنبط الماءَ إذا استخرجه، وقال عكرمة: يستنبطونه؛ أي: يحرصون عليه ويسألون عنه، وقال الضحاك: يتَّبعونه، يريد الذين سمعوا تلك الأخبار من المؤمنين والمنافقين، لو ردوه إلىٰ الرسول ﷺ، وإلىٰ ذوي الرأي والعلم، لَعَلِمَه الذين يستنبطونه منهم، أي: يُحبون أن يَعلَموه

(١) تفسير القرآن للسمعاني (١ / ٤٥٣).

علىٰ حقيقته كما هو»[1].

ومن تأمل هذه الأقوال فقط؛ لَكَفَته في فهم هذه المسألة، وضَبطِها، ولَعَلِم يقينًا بأن الخوف من الكلام في هذا الباب ومن الدخول فيه؛ ليس هو من العلماء، كما يزعم بعض المفتونين، وإنما هو من الجُهال المتصدِّرين، ومن ضَعَفَة المسلمين، ومن المنافقين، وقد قال رسول الله ﷺ: «**من حُسن إسلام المرء تَركُه ما لا يَعْنِيه**».

أما العلماء فهذا شأنهم، وهم أهله، الذين يلزمهم الدخول فيه، وتوجيه الناس التوجيه الصحيح؛ الموافق للكتاب والسنة، ولِما اتفقت عليه الأمة، فهم الأصل والأساس في هذا الباب، وهم المرجع في النوازل، وهذا أمرٌ متقررٌ ومتفقٌ عليه بين المسلمين، لا يُنكره إلا صاحب هوىٰ، أو جاهل.

دلالة السنة على ذلك.

أما دلالة السنة علىٰ دخول العلماء في ولاة الأمور، وإلزام الناس بطاعتهم وبالرجوع إليهم؛ فهي من الوضوح بمكان، وأدلتها كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، فمن ذلك:

ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله لا يَقبض العلم انتزاعًا، يَنتزعُه من العباد، ولكن يَقبض العلم بقبض العلماء؛ حتىٰ إذا لم يُبقِ عالمًا، اتخذ الناس رؤوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلوا، فَأفتَوا بغير علم، فَضَلُّوا وأضَلُّوا**».

وفي سنن أبي داود وغيره بسند حسن، حسنه الألباني، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: «خرجنا في سفرٍ، فأصاب رجلًا منَّا حَجَرٌ فشجَّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل

(١) تفسير البغوي (٢/ ٢٥٤).

أصحابه، فقال: هل تَجِدون لي رُخصةً في التيمم؟ فقالوا: ما نَجِد لك رُخصةً وأنت تَقدِرُ علىٰ الماء، فاغتسل فمات، فلما قَدِمنا علىٰ النبي ﷺ أُخْبِرَ بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله، ألا سَألوا إذ لم يَعلموا، فإنما شفاء العِيِّ السؤال».

ومن المعلوم أن الرجوع في ذلك إلىٰ العلماء بدين الله عَزَّوَجَلَّ وبشرعه، ولا شأن للحكام والأمراء فيه، وهذا هو المقصود من ولاية العلماء علىٰ من سواهم من الناس، فليُتأمل.

وهو ما فهمه أصحاب النبي ﷺ من مثل هذه النصوص الكثيرة، فقد ثبت عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيما ذكره عنه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال:

«حدثني عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث حلف رسول الله ﷺ علىٰ نسائه أن لا يدخل عليهن شهرًا، قال: قلت: يا رسول الله، إن كنت طلقتهن فإن الله عَزَّوَجَلَّ وملائكته وجبريل وميكائيل معك، وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك، وقَلَّما تكلَّمتُ وأحمد الله بكلام إلا رجوت أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ يُصدِّق قولي، قال: فنزلت آية التخيير ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ﴾ [التحريم: ٤] الآية، ونزلت في هذه الآية ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]؛ قال: فكنت أنا الذي استنبط ذلك الأمر، وأنزل الله عَزَّوَجَلَّ آية التخيير».

ومن المعلوم أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن خليفةً يوم أن قال مقالته، بل كان عالمًا من العلماء، وكفىٰ به دليلًا علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، وبنص القرآن، وقد سبق أن ذكرت عن الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكر هذا الأثر عن عمر،

وأنه موجود في صحيح مسلم وغيره، ثم قال:

«ففي هذا الحديث إخبار عمر أنه المُستنبِطُ لِمَا ذَكَرَ استنباطَه إيَّاه في هذا الحديث، وأن المراد بالمستنبطين المذكورين في الآية المذكورة فيهم هم أولو الخير والعلم الذين يُؤخذ عنهم أمور الدين».

وثبت عن أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ فضل العلماء، وإرجاع الناس إليهم، وذلك أنه لَمَّا رأىٰ من الأمور ما هو مُستنكرٌ شرعًا، بادر بالسؤال عن العلماء، فقال: «أين علماؤكم».

لم يسأل عن الأمراء، ولا عن الوزراء، ولا عن الزعماء، ولا عن الرؤساء، ولا عن الوجهاء، ولا عن غير هؤلاء، ممن هم من علية القوم، وإنما سأل عن العلماء[1].

وهذا ثابتٌ في الصحيحين وغيرهما، وبروايتين مختلفتين، وأمرين مختلفين:

فعن حميد بن عبد الرحمن: أنه سمع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما يومَ عاشوراء عامَ حَجَّ، علىٰ المِنبرِ يقول:

«يا أهل المدينة، أين علماؤكم؟، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: هذا يومُ عاشوراء، ولم يُكتَب عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء فليَصُم ومن شاء فليُفطِر».

وعنه أيضًا؛ أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عامَ حَجَّ، وهو علىٰ المنبر، وهو يقول: وتناول قُصَّةً من شَعَرٍ كانت بِيَدِ حَرَسِيٍّ:

«أين علماؤكم؟، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يَنهىٰ عن مثل هذه ويقول: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم».

---

(١) وكفىٰ به دليلًا علىٰ بطلان تلكم الدعوىٰ الباطلة التي ظهرت مؤخرًا، ولا همَّ لها إلا إبعاد العلماء عن الساحة الدعوية، وصرف الناس عنهم، وذلك بالتقليل من شأنهم، وإسقاطهم.



قال الحافظ ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٤٩هـ): «وقال الداودىٰ: قول معاوية: «أين علماؤكم؟»، يدل أنه سمع شيئًا أنكره، إما أن سمع قول من لا يرىٰ بصومه فضلًا، أو سمع قول من يقول إنه فرض، فذكر ما رُوِي فيه»[1].

وقال العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ:

«وقوله: «أين علماؤكم» لعل المقصود من ذلك: أين علماؤكم الذين لم يُنبهوكم علىٰ هذا، ولم يُبيِّنوا لكم حكم هذا، وأن هذا غير سائغ؛ لأن العلماء هم الذين يُبيِّنون الأحكام الشرعية، وهم الذين يُبيِّنون ما يسوغ وما لا يسوغ، وإذا رأوا أمرًا مخالفًا للسنة نَبَّهوا عليه وبيَّنوه؛ لأنهم هم الذين يتكلمون بعلم، ويقولون بعلم، فهذا شأن العلماء.

فالمقصود من قوله: «أين علماؤكم؟»؛ أن هذا خللٌ، وأن هذا نقصٌ، وأن هذا تقصيرٌ، وأن هذا شيءٌ غير سائغٍ، ومهمة العلماء أنهم يُنبِّهون علىٰ هذا، وهذا يدل علىٰ ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ من بيان السنن، والتحذير من المعاصي، والمخالفات لِما جاء عن الرسول ﷺ، وبيان ذلك علىٰ المنابر حتىٰ تَعم الفائدة، وحتىٰ يَعم النفع، فإن أمير المؤمنين معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرضاه حدَّث بذلك وهو علىٰ المنبر لتعم المنفعة، ولينتشر العلم، ويَكثر الآخذون عنه العلم ...»[2].

❁ من أقوال أهل العلم وما خرجوا به من هذه الأحاديث وما في معناها.

أما أقوال أهل العلم وما خرجوا به من هذه الأحاديث، وما في معناها، فهي كالصاعقة علىٰ رؤوس مَن جَدوا واجتهدوا لصرف الناس عن العلماء، بدعوىٰ

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤ / ١٤٤).

(٢) من شرحه علىٰ «سنن أبي داود»، منقول من (المكتبة الشاملة).

أن العالم خطَّاء، وأنه لا ولاية له علىٰ الناس، ولا هو داخلٌ في ولاة الأمور، وليس له أن يتكلم في المسائل الشرعية، وفيما يخص المسلمين؛ إلا بعد أن يحصل علىٰ إذنٍ مُسبَقٍ من ولاة الأمور، إلىٰ غير ذلك من الترهات.

تكلم الأئمة بكلام واضح وصريح، يقضي علىٰ كل هذه الترهات؛ فبيَّنوا مكانة العلماء، وأهمية الرجوع إليهم، وأن القول قولهم، وأنهم مقدَّمون علىٰ من سواهم من الناس.

ومما قالوه في هذا الباب ما يأتي:

أولاً: ما جاء عن الحافظ أبي عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٦٣هـ).**

فقد ذكر فيما ذكره من فوائد علىٰ قول النبي ﷺ: «**شِفاء العِيِّ السؤال**»؛ ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ ولاية العلماء، وتقديمهم علىٰ من سواهم من الناس، وأنه ليس لأحد أن يخرج عن أقوالهم، أو يتعدَّاها إلىٰ غيرها؛ فيحكم أو يفتي أو يقضي بغير علم، وبخلاف ما يقولون ويُقررون، وأن من خالف في هذا الباب، وتعدَّىٰ حدوده فيه، استحقَّ أن يُدعىٰ عليه بالسوء، وجاز ذلك شرعًا، حيث قال:

«وفيه جواز الإنكار والدعاء بالسوء علىٰ من اعترض فيما لا علم له به»[1].

ثانيًا: ما جاء عن القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٤هـ).**

فقد فقال: «قوله: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من قلوب الرجال، ولكن يقبض العلم بقبضه العلماء**» الحديث، فسَّر - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - أن ما أخبر به في الأحاديث المتقدمة من نَقصِ العلم وقَبضِه، أنه ليس بمَحوِه من الصدور، ولكن بموت حَمَلَتِه، واتخاذ الناس رؤساء جُهالًا؛ فيتحكَّمون في دين الله بآرائهم، ويفتون

(١) الاستذكار (١ / ٢٩٣).

فيه بجهلهم، كما أخبر وكما قد وجد، نسأل الله السلامة والعافية»[1].

❁ ثالثًا: ما جاء عن الحافظ أبي العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٥٦هـ).

فقد قال: «وقوله: «**أن يُرفَع العلم ويظهر الجهل**»، وقد بيَّن كيفية رفع العلم وظهور الجهل في حديث عبد الله بن عمرو الذي قال فيه: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ...**» الحديث، وهو نَصٌّ في أن رفع العلم لا يكون بمحوه من الصدور، بل: بموت العلماء، وبقاء الجهال؛ الذين يتعاطون مناصب العلماء في الفتيا والتعليم، يفتون بالجهل، ويعلمونه، فينتشر الجهل، ويظهر، وقد ظهر ذلك، ووُجِد علىٰ نحو ما أخبر ﷺ، فكان ذلك دليلًا من أدلة نبوَّته، وخصوصًا في هذه الأزمان؛ إذ قد ولي المدارس والفتيا كثيرٌ من الجُهال والصبيان، وحُرِمها أهل ذلك الشأن، غير أنه قد جاء في كتاب الترمذي عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء ما يدل علىٰ أن الذي يُرفع هو العمل، قال أبو الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كنا مع النبي ﷺ فشخص ببصره إلىٰ السماء، ثم قال: «**هذا أوانٌ يُختلسُ فيه العلم من الناس، حتىٰ لا يقدروا منه علىٰ شيء**»، فقال زياد بن لبيد الأنصاري: وكيف يُختلس منا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنه، ولنُقرِئنه نساءنا وأبناءنا، فقال: «ثكلتك أمك يا زياد! إن كنت لأعدَّك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ، فماذا تُغني عنهم؟! قال: فلقيت عبادة بن الصامت، فقلت: ألا تسمع إلىٰ ما يقول أخوك أبو الدرداء، فأخبرته بالذي قال أبو الدرداء، قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لأحدثنك بأول علمٍ يُرفع: الخشوع، يوشك أن تدخل مسجد الجامع فلا ترىٰ فيه رجلًا خاشعًا.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ١٦٧).

قال: هذا حديث حسن غريب، وقد خرَّجه النسائي من حديث جُبير بن نفير أيضًا عن عوف بن مالك الأشجعي من طرق صحيحة.

وظاهر هذا الحديث أن الذي يُرفع إنما هو العمل بالعلم، لا نفس العلم، وهذا بخلاف ما ظهر من حديث عبد الله بن عمرو، فإنه صريح في رفع العلم.

قلت – القرطبي –: «ولا تباعد فيهما، فإنه إذا ذهب العلم بموت العلماء، خلفهم الجهال، فأفتوا بالجهل، فعُمِل به، فذهب العلم والعمل، وإن كانت المصاحف والكتب بأيدي الناس، كما اتفق لأهل الكتابَين من قبلنا، ولذلك قال رسول الله ﷺ لزياد على ما نصَّ عليه النسائي: «**ثكلتك أمك زيادُ! هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟**»، وذلك أن علماءهما لَمَّا انقرضوا خلفهم جُهَّالُهم، فحرَّفوا الكتاب، وجهلوا المعاني، فعملوا بالجهل، وأفتوا به، فارتفع العلم والعمل، وبقيت أشخاص الكتب لا تغني شيئًا»(١).

رابعًا: ما جاء عن العلامة نجم الدين الحراني الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٩٥هـ).

فقد ذكر جواز تقليد العلماء فيما كان حكمه ظَنِّيًّا اجتهاديًّا، وليس قطعيًّا، فقال:

«ودليل وجوب التقليد فيها:

قوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وقول النبي ﷺ في حديث جابر – في الذي أصابته الشَّجَّةُ وهو جُنُبٌ، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصةً؟ فقالوا: لا نجد لك رخصةً وأنت تَقدِر على الماء، فاغتسل فمات – «**قتلوه قاتلهم الله، أو قتلهم الله، ألا سألوا إذا لم يعلموا، إنما شفاء العِيِّ السؤال**» رواه أبو داود وغيره.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٧٠٥).

إذ لو مُنِع كل الناس من التقليد، وكُلِّفوا معرفةَ الأحكام بدليلٍ؛ تَعيَّن فرضُ العلم علىٰ الكافة، وتعطَّلت المعايش، وفسد النظام، والجهاد، وكثيرٌ من أمر الدين والدنيا.

وقد دلَّ علىٰ أنه فرض كفاية:

قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ولأن في ذلك عُسرًا وحَرَجًا يَنتفِيان بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

وقوله ﷺ: «**لا ضررَ ولا إضرارَ في الإسلام**» رواه مالكٌ وغيره.

ولو جاز للكل التقليد؛ بطل الاجتهاد، وسقط فرضُ التعلم والتعليم، واندرَس العلم.

وإنما طلب العلم بالأحكام الشرعية الفروعية فرض كفاية؛ ليكون الباقون تبعًا ومقلدين له، والآية المذكورة لم تُسقِط الاجتهاد عن الكل، ولا أوجبته علىٰ الكل، بل علىٰ البعض، وهذا هو المُدَّعىٰ»[1].

خامسًا: ما جاء عن العلامة المُظهِري الكوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٧هـ).**

فقد قال: «إن الله تعالىٰ لا يقبض العلم من بين الناس علىٰ سبيل أن يرفعه من بينهم إلىٰ السماء، ولكن يقبض بقبض أرواح العلماء حتىٰ لا يترك عالمًا، فإذا قبض العلماء بقي الجهال، فاتخذ الناس قضاةً وأئمةً جاهلين، فقاضيهم يقضي بغير علم، ومفتيهم يفتي بغير علم.

(١) صفة المفتي والمستفتي (ص: ٢٣١).

«**رؤوسًا**»: جمع رأس، وهو السيد والإمام والقاضي والمفتي.

«**فسُئِلوا**» علىٰ بناء المجهول، والضمير في «**سُئِلوا**» يعود إلىٰ «**رؤوسًا**».

قوله: «**فضلوا**»؛ أي: صار قُضاتهم والذين أفتوهم ضالين، وجعلوا قومهم ضالين أيضًا؛ لأنه مَن تَبِعَ جاهلًا يدله علىٰ سبيل الضلال، ومن تَبِعَ عالمًا يدله علىٰ سبيل الرشاد»[1].

سادسًا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن الحكم علىٰ الشيء لابد فيه من العلم، وإلا نال المتكلم بغير علم ما ناله من الذم، وذلك قوله بعد أن ذكر قول النبي ﷺ: «**قتلوه، قتلهم الله، هلا سألوا إذا لم يَعلموا؟ إنما شفاء العِيِّ السؤال**».

قال: «فإن هؤلاء أخطأوا بغير اجتهاد؛ إذ لم يكونوا من أهل العلم»[2].

سابعًا: ما جاء عن الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ).**

فقد قال: «ومثَّل النبيُّ ﷺ حَمَلَةَ العلم الذي جاء به بالنجوم التي يُهتدىٰ بها في الظُّلمات، ففي «المسند» عن أنس عن النبي ﷺ، قال:

«**إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء، يُهتدىٰ بها في ظُلمات البر والبحر، فإذا انطمست النجوم، أوشك أن تَضِلَّ الهُداة**».

ومادام العلم باقيًا في الأرض، فالناس في هدىٰ، وبقاء العلم بقاء حَمَلَتِه، فإذا ذهب حَمَلَتُه ومَن يَقوم به، وقع الناس في الضلال، كما في «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال:

---

(١) المفاتيح في شرح المصابيح (١ / ٣١٠).

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٤١).



«**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور الناس، ولكن يَقبِضُه بقبض العلماء، فإذا لم يَبقَ عالمٌ، اتخذ الناس رؤساءَ جُهالًا، فسُئِلوا، فأفتَوا بغير علم، فضَلُّوا وأضَلُّوا**».

وذكر النبيُّ ﷺ يومًا رفع العلم، فقيل له: كيف يذهب العلم وقد قرأنا القرآن، وأقرأناه نساءنا وأبناءنا؟ فقال النبي ﷺ: «**هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ، فماذا تغني عنهم؟**» ...»[1].

ثامنًا: ما جاء عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٥٢هـ)**.

فقد قال: «ويمكن أن تنزل هذه الأحاديث علىٰ الترتيب في الواقع، فيكون:

أولًا: رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطلق، ثم المقيد.

ثانيًا: فإذا لم يَبقَ مجتهدٌ استووا في التقليد، لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلىٰ بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض، ولاسيما إن فرَّعنا علىٰ جواز تجزيء الاجتهاد، ولكن لغلبة الجهل يُقدِّم أهل الجهل أمثالهم، وإليه الإشارة بقوله: «**اتخذ الناس رؤسا جهالًا**»، وهذا لا ينفي ترئيس بعض من لم يتَّصف بالجهل التام، كما لا يمتنع ترئيس من يُنسَب إلىٰ الجهل في الجملة في زمن أهل الاجتهاد، وقد أخرج بن عبد البر في «كتاب العلم» من طريق عبد الله بن وهب، سمعت خلاد بن سلمان الحضرمي يقول: حدثنا دراج أبو السمح يقول:

«**يأتي علىٰ الناس زمان يُسمِّن الرجل راحلته حتىٰ يسير عليها في الأمصار يلتمس من يُفتِيه بسنة قد عمل بها، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن**».

فيُحمَل علىٰ أن المراد الأغلب الأكثر في الحالين، وقد وُجِد هذا مشاهدًا،

(١) جامع العلوم والحكم (٢ / ٢٩٨).

ثم يجوز أن يُقبَض أهل تلك الصفة ولا يبقىٰ إلا المقلد الصِّرف، وحينئذ يُتصَوَّر خلو الزمان عن مجتهد حتىٰ في بعض الأبواب، بل في بعض المسائل، ولكن يبقىٰ من له نسبة إلىٰ العلم في الجملة، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله، ثم يجوز أن يُقبَض أولئك حتىٰ لا يبقىٰ منهم أحد، وذلك جديرٌ بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وحينئذ يُتصَوَّر خلو الزمان عمن يُنسَب إلىٰ العلم أصلًا، ثم تهب الريح فتقبض كل مؤمن، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم، فضلًا عن عالم، فضلًا عن مجتهد، ويبقىٰ شرار الناس، فعليهم تقوم الساعة، والعلم عند الله تعالىٰ. وقد تقدم في أوائل «كتاب الفتن» كثيرٌ من المباحث والنقول المتعلقة بقبض العلم والله المستعان.

وفي الحديث الزجر عن ترئيس الجاهل لما يترتب عليه من المفسدة، وقد يتمسك به من لا يُجيز تولية الجاهل بالحكم، ولو كان عاقلًا عفيفًا، لكن إذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل العفيف، فالجاهل العفيف أولىٰ؛ لأن ورعه يمنعه عن الحكم بغير علم، فيحمله علىٰ البحث والسؤال.

وفي الحديث أيضًا حض أهل العلم وطلبته علىٰ أخذ بعضهم عن بعض، وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل، وفيه حض العالم طالبه علىٰ الأخذ عن غيره ليستفيد ما ليس عنده، وفيه التثبت فيما يُحدث به المحدث إذا قامت قرينة الذهول ومراعاة الفاضل من جهة قول عائشة: «اذهب إليه ففاتحه» حتىٰ تسأله عن الحديث، ولم تقل له سله عنه ابتداءً خشية من استيحاشه، وقال ابن بطال: التوفيق بين الآية والحديث في ذم العمل بالرأي وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام، أن نص الآية ذم القول بغير علم، فخص به من تكلم برأي

مجرد عن استناد إلىٰ أصل، ومعنىٰ الحديث ذم من أفتىٰ مع الجهل، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل، لقوله: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، فالرأي إذا كان مستندًا إلىٰ أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع؛ فهو المحمود، وإذا كان لا يستند إلىٰ شيءٍ منها؛ فهو المذموم»(١).

وعند تعليقه علىٰ حديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا، ينتزعه من العباد ...**» الحديث، قال:

«وفي هذا الحديث الحث علىٰ حفظ العلم، والتحذير من ترئيس الجهلة، وفيه أن الفتوىٰ هي الرئاسة الحقيقية، وذم من يقدم عليها بغير علم»(٢).

تاسعًا: ما جاء عن العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد قال: «قوله: «وينقص العلم»، يعني: يحصل نقصان العلم، وقلته، وضعف أهله، وذلك بالانشغال عنه، وبموت أهله؛ الذين هم متمكنون منه، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من قلوب الرجال، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتىٰ إذا لم يُبقِ عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جُهالًا، فسُئِلوا، فأفتوا بغير علم، فضَلوا وأضَلوا**»، فالقراء كثيرون، والفقهاء قليلون، وما أكثر من يقرأ، وما أقل من يَفقَه، ومعلومٌ أن ذهاب أهل العلم الذين هم متمكنون منه، والذين هم مرجعٌ فيه، يُعد خسارةً كبيرةً علىٰ الناس، ويتضح ذلك في هذا الزمان بوفاة شيخ الإسلام الشيخ عبد العزيز بن باز رحمة الله عليه، والشيخ

(١) فتح الباري (١٣ / ٢٨٧).

(٢) النكت علىٰ صحيح البخاري (٢ / ١٩٦).

محمد بن عثيمين رحمة الله عليه، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمة الله عليه، فإن هذا يُبيِّن لنا أن ذهاب مثل هؤلاء نقصٌ كبيرٌ وخسارةٌ كبيرةٌ للناس؛ لِما أعطاهم الله عَزَّوَجَلَّ من سعة العلم ونفع الناس، وما خلفوه من تراث وعلم يُبين لنا شدة الخسارة وعِظَم المصيبة بذهاب من هو متمكن في العلم»[1].

عاشرًا: ما جاء عن العلامة عبد العزيز الراجحي حَفِظَهُ اللهُ.

فعند تعليقه علىٰ حديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا، ينتزعه من العباد ...**» الحديث، قال:

«في هذا الحديث: بيان أن قبض العلم إنما يكون بقبض العلماء، وأنه لا يُنزَع العلم من صدور العلماء، ولكن يُقبَض بموتهم، وهذا هو الغالب، وقد يكون قبض العلم بغفلة العالم، وإعراضه، ونسيانه؛ لأن العالم إذا غفل عن العلم، وأعرض عن التعليم ذهب علمه.

وقوله: «**ويُبقِي في الناس رُءُوسًا جُهالًا يُفتونَهم بغير علم، فيَضِلون، ويُضِلون**»، وفي لفظ: «**حتىٰ إذا لم يُبقِ عالمًا**»: أي: إذا مات العلماء فلابد للناس أن يُعيِّنوا علىٰ الوظائف رؤساء، فيُعيِّنوا رئيسًا للإفتاء، ورئيسًا للقضاء، ورئيسًا للتدريس، فإذا مات العلماء فلابد أن يكون في هذه المرافق جُهالٌ، فيُفتون بغير علم، فيَضِلون ويُضِلون، فينتشر الجهل.

وفيه: الإرشاد إلىٰ أهل العلم والأخذ عنهم؛ لأن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أرشدت ابن أختها عروة بن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ قالت: «يا ابن أختي بَلغَني أن عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلىٰ الحج، فَالقَه فسائله؛ فإنه قد حمل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمًا كثيرًا»، فلقيه عروة،

(١) من شرحه لسنن (أبي داود)، منقول من (المكتبة الشاملة).

ثم حدَّثه بهذا الحديث، فلما أخبر عروة خالته عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحَدَّثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟!»؛ خشية أن يكون عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخذ هذا من الزاملتين اللتين أخذهما يوم اليرموك؛ لأنه أصاب يوم اليرموك زاملتين، وهما: كُتب من أهل الكتاب، فصار يُحِّدث منهما، ثم قالت بعد ذلك: «ما أحسَبُه إلا قد صَدَق، أراه لم يَزِد فيه شيئًا، ولم يَنقُص»[1].

وعند تعليقه علىٰ هذا الحديث من شرحه لسنن ابن ماجة، قال:

«هذا الحديث صحيح، رواه الشيخان البخاري ومسلم، وفيه: الحث علىٰ العلم، وتعلم العلم، والإقبال علىٰ العلم، قبل موت العلماء، وفيه: إن الله لا يَقبض العلم من صدور الرجال، وإنما يقبض العلم بموت العلماء، فيقبض عالمًا بعد عالم بعد عالم؛ حتىٰ لا يبقىٰ إلا الجُهال، فإذا بقي الجُهال تولوا أمور الناس؛ لأن الأعمال والغايات لابد لها من رجال يتولونها، فيحتاجون إلىٰ من يتولىٰ الإفتاء، ومن يتولىٰ القضاء، ومن يتولىٰ كذا وكذا، فيكون رؤوس الناس جُهالًا، ويكون المتولون للإفتاء والقضاء جُهالًا، فيُسألون ولابد لهم من أن يُجيبوا، فيُجيبون بغير حق، ويُجيبون بالباطل؛ لأنهم ترأَّسوا ورُئِّسوا، فيفتون بغير علم، فيَضِلون في أنفسهم، ويُضِلون غيرهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[2].

وأقوال أهل العلم الدالة علىٰ المعاني المُرادة في هذا الباب، والتي خرجوا بها من هذه الأحاديث، وما في معناها، كثيرةٌ، وكثيرةٌ جدًّا، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة.

وكل هذه الأقوال تلزم الحاكم والمحكوم، ولا يسع أحدٌ الخروج عنها، إذ

---

(١) توفيق الرب المنعم بشرح صحيح الإمام مسلم (٧/ ٤٨٠).

(٢) منقول من (المكتبة الشاملة).

ما من أحدٍ من القِسمَين، حاكمًا كان أو محكومًا؛ إلا وهو ملزمٌ بشرع الله عَزَّوَجَلَّ، وباتِّباعه، وما من أحدٍ إلا وهو محتاجٌ للعلماء، لِما هو معلومٌ ومتقررٌ من أنهم الأدلاء على شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه لا غِنىٰ للناس عنهم، وأن الكتب لا تغني عنهم شيئًا، وإن ادَّعىٰ الضُّلاَّل والجُهَّال بأن وجودها بين الناس يكفي، ويغني عن العلماء!!، والله المستعان.

❁ من أقوال العلماء الدالة على ذلك.

❁ أولاً: ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٠١هـ).**

فقد جاء عنه ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، وأنهم مُقدَّمون علىٰ من سواهم من الناس، وأنهم الأصل والأساس الذي يُرجَع إليه في فهم الكتاب والسنة، وفي اتِّباعهما، وذلك قوله:

«سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوةٌ علىٰ دين الله، ليس لأحدٍ من الخلق تغييرُها، ولا تبديلُها، ولا النظرُ فيما خالفَها، مَن اهتدىٰ بها فهو مُهتدٍ، ومَن استنصَر بها فهو مَنصورٌ، ومَن خالفَها اتَّبَع غيرَ سبيل المؤمنين، وولاَّه الله ما تولَّىٰ، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا».

وهو قولٌ لم يأتِ به من رأسه، ولا من هواه، ولم يُحدِثه إحداثًا، وإنما هو قول أهل العلم قاطبة، وهو أصلٌ من أصولهم، خرجوا به من قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ﴾ [البقرة: ١٣٧].

ومن قوله عز من قائل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ومن قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومن قول رسول الله ﷺ كما عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة، وغيرهم، وحسنه الألباني:

«افترقت اليهود علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة، والنصارىٰ علىٰ ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟! قال: الجماعة»، وفي رواية: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

ومن قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما في صحيح مسلم وغيره:

«النجوم أَمَنَةٌ للسماء، فإذا ذهبَت النجوم أَتَىٰ السماءَ ما تُوعَد، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابي، فإذا ذَهَبْتُ أَتَىٰ أصحابي ما يُوعدون، وأصحابي أَمَنَةٌ لأمتي، فإذا ذَهَبَ أصحابي أَتَىٰ أمتي ما يُوعدون».

إلىٰ غير ذلك من النصوص الكثيرة، والكثيرة جدًّا؛ التي تُؤكد هذه المعاني وتُثبتها.

وهي معانٍ تَعم الناس جميعًا؛ حكامًا كانوا أو محكومين، كما هو معلومٌ ومتقرر، فكلهم ملزمٌ باتباع، وقبول ما ثبت حكمه بنصٍّ من كتابٍ أو سنةٍ، أو إجماع.

وقد رأينا من أقوال الأئمة والعلماء ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ ذلك.

فقد روىٰ الأئمة عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو بكر الخلال، وابن أبي حاتم، وأبو بكر الآجري، وابن بطة العكبري، وغيرهم؛ هذا الأثر بإسنادهم إلىٰ مالك بن أنس؛ إمام دار الهجرة، يذكره عن عمر بن عبد العزيز - رحم الله الجميع -.

رووا هذا الأثر، وقد تنوَّعت مسالكهم ومذاهبهم في تعاملهم معه، فمِن

مُستدلٌّ به علىٰ حجِّية الإجماع، ومِن مُستدلٍّ به علىٰ فضل الاتباع، ومِن مُستدلٍّ به علىٰ حجِّية قول الصحابي، ومِن مُستدلٍّ به علىٰ ما اجتمعت عليه الأمة من السنن، إلىٰ غير ذلك، مما هو مِن شأن العلماء، وليس هو من شأن الأمراء، إلا إن كانوا علماء، فجمعوا بين الإمارة والعلم الشرعي.

يدل علىٰ ذلك، ما يأتي:

* أولًا: عَنْوَن الإمام أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٠هـ) عنوانًا، قال فيه: «باب في الأنبياء صلوات الله عليهم».

ثم ذكر تحت هذا التبويب ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أنه أراد به بيان ما فيه إحياءٌ للسنة، وإماتةٌ للبدعة، وكان مما ذكره تحته من الأدلة؛ هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

* ثانيًا: ذكر الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٠هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في جوابه وقد سئل عن الإيمان والرد علىٰ المرجئة، مما هو من شأن العلماء، وليس هو من شأن الأمراء[2].

* ثالثًا: ذكر الإمام أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت باب: «مناكحة المرجئة»، وتفصيل القول فيه، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أنه أراد به العلماء، وأن الأمر إليهم، وليس هو من شأن الأمراء[3].

وغيرها كثير، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن الأئمة حملوا لفظة: «ولاة

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: مسائل حرب الكرماني (٣/ ١٢٠٤ – ١٢٠٩).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٧ – ٣٥٧).

(٣) انظر تفصيل ذلك في كتاب: السنة للخلال (٤/ ٥٥ – ١٢٧).

الأمور» في هذا الأثر على العلماء، ولم يحملوه على الأمراء، وكفى به دليلًا على إدخالهم العلماء في ولاة الأمور، وأن ولاة الأمور قسمان: العلماء والأمراء.

* رابعًا: ذكر الإمام أبو محمد ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٧هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾، من قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥][١].

* خامسًا: ذكر الإمام أبو بكر الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عددٍ من الأبواب.

الأول: باب الحث على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وسنة أصحابه رضي الله تعالى عنهم، وترك البدع، وترك النظر والجدال فيما يخالف الكتاب والسنة وقول الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

الثاني: باب ذم الجدال والخصومات في الدين.

الثالث: باب الإيمان والتصديق بأن الله عَزَّوَجَلَّ ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة.

وكلها أبوابٌ لا علاقة لها بالولاة والحكام، بل الشأن فيها شأن العلماء، فتأمل[٢].

* سادسًا: ذكر الإمام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٦هـ) ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من مسائل في الاعتقاد، مُعنونًا لها بقوله:

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٤ / ١٠٦٦ ، ١٠٦٧).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: الشريعة للآجري (١ / ٣٩٨)، (١ / ٤٢٩)، (٣ / ١١٢٦).

«باب ذِكر السنن التي خلافها البدع، وذِكر الاقتداء والاتباع وشيءٍ من فضل الصحابة ومجانبةِ أهل البدع».

فكان مما قاله تحت هذا العنوان:

«فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، ومن السنن التي خِلافُها بدعةٌ وضلالةٌ ...».

فعدَّد من العقائد ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، ثم ختمها بما ذكره الإمام مالك بن أنس؛ إمام دار الهجرة، عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحم الله الجميع -، ثم قال:

«قال مالك: أعجبني عزم عمر في ذلك»[1].

وهذا أيضًا يُقوي ما سبق ذكره، إذ من المعلوم أن السنن التي أُعجِب الإمام مالك بعزم عمر بن عبد العزيز فيها؛ إنما سنَّها علماء الصحابة، كما في قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، وليس هو مما سنَّه مَن جاء بعدهم مِن الولاة والحكام.

وقد ذكر الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٠هـ) في بيان هذا الأمر، ما هو مِن الوضوح بمكان، حيث قال:

«وذلك أن الجميع اتفقوا علىٰ اعتبار أهل العلم والاجتهاد، سواءٌ ضموا إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم؛ فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذَّ عنهم فمات؛ فميتته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع؛ لأنهم غير عارفين بالشريعة، فلابد من

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص: ١٠٥ - ١١٧).

رجوعهم في دينهم إلىٰ العلماء، فإنهم لو تمالؤوا علىٰ مخالفة العلماء فيما حدوا لهم؛ لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر، لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا؛ فهو الواجب عليهم ...

والثالث: أن الجماعة هي الصحابة علىٰ الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون علىٰ ضلالة أصلًا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك.

ألا ترىٰ قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**لا تقوم الساعة علىٰ أحد يقول: الله الله**»، وقوله: «**لا تقوم الساعة إلا علىٰ شرار الناس**»، فقد أخبر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن من الأزمان أزمانًا تجتمعون فيها علىٰ ضلالة وكفر.

قالوا، وممن قالوا بهذا القول عمر بن عبد العزيز، فروىٰ ابن وهب عن مالك قال: كان عمر بن عبد العزيز يقول: «سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوةٌ علىٰ دين الله، ليس لأحدٍ تبديلها، ولا تغييرها، ولا النظر فيما خالفها، من اهتدىٰ بها مهتدٍ، ومن استنصَر بها منصورٌ، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاَّه الله ما تولىٰ، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا». فقال مالك: «فأعجبني عزم عمر علىٰ ذلك».

فعلىٰ هذا القول؛ فلفظ «الجماعة» مطابقٌ للرواية الأخرىٰ في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، فكأنه راجعٌ إلىٰ ما قالوه وما سنُّوه، وما اجتهدوا فيه

حجةٌ علىٰ الإطلاق، ولشهادة رسول الله ﷺ لهم بذلك، خصوصًا في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»، وأشباهه، أو لأنهم المتقلِّدون لكلام النبوة، المهتدون للشريعة، الذين فهموا أمر دين الله بالتلقي من نبيِّه مشافهة، علىٰ علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم:

فإذًا؛ كل ما سنُّوه فهو سنة؛ من غير نظر فيه، بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالًا للنظر ردًّا وقبولًا، فأهل البدع إذًا غير داخلين في الجماعة؛ قطعًا علىٰ هذا القول»[1].

وذكر الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١هـ) هذا الأثر تحت قوله:

«فَصلٌ في جواز الفتوىٰ بالآثار السلفية، والفتاوىٰ الصحابية، وأنها أولىٰ بالأخذ بها من أراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قُرْبها إلىٰ الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلىٰ آله، وأن فتاوىٰ الصحابة أولىٰ أن يُؤخذ بها من فتاوىٰ التابعين، وفتاوىٰ التابعين أولىٰ من فتاوىٰ تابعي التابعين، وهلم جَرًّا، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب ...»[2].

* سابعًا: ذكر الإمام أبو عبد الله ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت بابَين من كتابه: «الإبانة الكبرىٰ».

الأول: «باب ما أُمِر به من التمسك بالسنة والجماعة، والأخذِ بها، وفَضلِ مَن لَزِمَها».

الثاني: «باب ذَمِّ المِراء والخصومات في الدين، والتحذيرِ من أهل الجدال والكلام».

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: الاعتصام للشاطبي (٢ / ٧٦٧ – ٧٧٨).

(٢) إعلام الموقعين (٥ / ٥٤٣).

وهذا أيضًا دلالتُه واضحةٌ علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، إذ الشأن شأنهم، وليس هو من شأن الولاة والحكام، فتأمل[1].

* ثامنًا: ذكر الإمام أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تحت قوله: «سياق ما رُوِي عن النبي ﷺ في الحث علىٰ التمسك بالكتاب والسنة، وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والخالفين لهم من علماء الأمة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين».

ودلالتُه واضحةٌ أيضًا علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، فتأمل[2].

* تاسعًا: بوَّب الإمام أبو بكر البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨هـ) بابًا، قال فيه: «باب الإجماع»، ثم ذكر تحته هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بعد أن ذكر قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ودلالتُه واضحةٌ أيضًا علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، إذ الإجماع إنما يُراد به إجماع الأئمة والعلماء، لا إجماع الولاة والحكام، فتأمل[3].

هذه بعض أقوال الأئمة والعلماء علىٰ هذا الأثر المنقول عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيرها كثير، ولكن فيما ذكرته كفاية لمن أراد الله هدايته، ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾ [الرعد: ٣٣].

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (١ / ٣٠٥ - ٣٥٢)، (٢ / ٤٨٣ - ٥١١).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١ / ٨٢ - ١٠٦).

(٣) المدخل إلىٰ علم السنن للبيهقي (١ / ٤٠٧).

والمقصود: أن مسالك العلماء ومذاهبهم في التعامل مع هذا الأثر، واستدلالهم به في باب الإجماع، والاتفاق، والاتباع، لَمِن أقوىٰ الأدلة علىٰ إدخالهم العلماء في ولاة الأمور؛ إذ من المعلوم أن هذه الأبواب لا تثبت، ولا يكون لها أي اعتبار؛ إلا بالعلماء، ولا يشاركهم فيها من الأمراء إلا من كان عالمًا.

وفي ترسيخ هذه المعاني وتثبيتها، وبيان أنه ما من أحدٍ إلا ويلزمه اتِّباع سبيل المؤمنين، وعدم مخالفته أو الخروج عنه، سواء كان حاكمًا أو محكومًا، قال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ) بعد أن ذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، قال:

«الشاهد من هذه الآية قوله عَزَّوَجَلَّ فيها: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فإن هذه الآية تلفت النظر أن علىٰ المسلمين في كل زمان وفي كل مكان ألا يخرجوا عن سبيل المؤمنين حيث قال رب العالمين: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فما حكمة هذه الجملة المعطوفة علىٰ ما قبلها وهي: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، كان من المفيد أن تكون الآية دون هذه الجملة: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدىٰ نوله ما تولىٰ ونصله جهنم وساءت مصيرا»، لو كانت الآية هكذا بهذا الاختصار لكان معنًىٰ سليمًا مستقيمًا لا غبار عليه إطلاقًا، لكن الله عَزَّوَجَلَّ حينما عطف علىٰ قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾، وقال: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾؛ أراد بذلك أن يلفت نظر المؤمنين الذين يحذرون من أن يُشاققوا الرسول من بعد ما تبيَّن لهم الهدىٰ، أيضًا يجب عليهم أن يَحذروا أن يُخالفوا

سبيل المؤمنين، وكيف يمكن مخالفة سبيل المؤمنين مع اتباع سنة سيد المرسلين؟ الأمر عند أهل العلم معروفٌ جيدًّا؛ لأن نصوص الكتاب والسنة يمكن في بعض الأحوال أن تُفسر تفسيرًا ويُقرَّر هذا التفسير للمؤمنين بالكتاب والسنة علىٰ أن هذا هو المعنىٰ المراد منهما، ويكون هذا التفسير خطأً، لأنه خالف سنة المؤمنين وسبيل المؤمنين، وتأكيدًا لهذا المعنىٰ المتضمن في هذه الجملة المعطوفة؛ ألا وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ نجد نبيَّنا صلوات الله وسلامه عليه قد ضم هذه الضميمة في بعض الأحاديث الصحيحة تفسيرًا منه لهذه الآية الكريمة، أنتم مثلًا قرأتم أو سمعتم حديث الفِرَق الثلاث وسبعين فِرقَة التي قال فيها رسول الله ﷺ: «**تفرَّقت اليهود علىٰ إحدىٰ وسبعين فِرقة، وتفرَّقت النصارىٰ علىٰ اثنتين وسبعين فِرقة، وستفترق أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فِرقة، كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ – هنا الشاهد، من هي يا رسول الله هذه الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فِرقة، فِرقة واحدة منها هي الناجية – قال** عَلَيْهِ السَّلَامُ: **هي التي ما أنا عليه وأصحابي**».

فهنا تجدون أن النبي ﷺ لم يقتصر علىٰ قوله: «**علىٰ ما أنا عليه**»، وإنما عطف علىٰ ذلك قوله: «**وأصحابي**».

ما السر في ذلك؟

هذا الحديث يُعتبر تفسيرًا للآية التي ذكرناها آنفًا، وكررناها علىٰ مسامعكم مرارًا، لترسخ في أذهانكم، أن المعنىٰ المقصود من قوله عَزَّوَجَلَّ فيها: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، قد جاء النبي ﷺ في حديث الفِرَق وفي بيان الفرقة الناجية، ووصفها بوصفين اثنين وليس بوصفٍ واحدٍ، وهي أنها تكون علىٰ ما

كان عليه الرسول، هذا هو الوصف الأول، ولكنه جاء بوصفٍ ثانٍ وأخير، وهو قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**وأصحابي**».

هذا الحديث وهذا اللفظ تفسيره بالرواية الأخرىٰ، وهي الأشهر والأقوىٰ سندًا، وهي التي تقول جوابًا عن سؤال السائلين عن الفرقة الناجية، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**هي الجماعة**»، هي الجماعة، فقوله هذا تفسير للآية السابقة: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فسبيل المؤمنين هي الجماعة، والجماعة هي سبيل المؤمنين.

ومعنىٰ هذا أنه يجب علىٰ علماء المسلمين خاصة في هذه الأزمنة المتأخرة ألا يُعمل فقط بدراسة السنة، ومعرفة ما كان عليه الرسول ﷺ، وهذا أمرٌ لابد منه؛ لأن تفسير القرآن لا يستقيم ولا سبيل إليه إلا بطريق السنة التي هي بيان القرآن كما ذكرنا آنفًا، لا يمكن للعالم أن يكتفي علىٰ دراسة الكتاب والسنة في العصر الحاضر، بل لابد أن يضم لذلك دراسةً ثالثةً، وهي أن يعرف ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ من الهدىٰ والنور ...»[1].

وقال: «قال العلماء المحققون: وكل خيرٍ في اتباع من سلف، وكل شرٍّ في ابتداع من خلف، هذا ليس شعرًا، هذا الكلام مأخوذٌ من الكتاب والسنة: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، لماذا قال: ويتبع غير سبيل المؤمنين؟ كان يستطيع ربُّنا أن يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾، ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾، فَلِمَ قال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ حتىٰ لا يَركَب رأسه، ولا

(١) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ (١ / ٢٧٠).

يقول: أنا فهمت القرآن هكذا، وفهمت السنة هكذا، يقال له: يجب أن تفهم القرآن والسنة علىٰ طريقة السلف المؤمنين الأولين السابقين.

أيَّد هذا النص من القرآن نصوصٌ من أحاديث الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كحديث الفِرَق، قال: «كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من يا رسول الله؟ في رواية «**الجماعة**»، في أخرىٰ: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، لماذا وصف الفرقة الناجية بأن تكون علىٰ ما كانت عليه الجماعة، وهي جماعة الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؟ لكي يسد الطريق علىٰ المؤولين، وعلىٰ المتلاعبين بالنصوص ...»[(١)].

❁ ثانيًا: ما جاء عن الإمام ابن قتيبة الدينوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٧٦هـ).**

فقد قال: «﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، يعني الأمراء الذين كان رسول الله ﷺ يبعث بهم علىٰ الجيوش ...، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، أي: ذوو العلم منهم»[(٢)].

❁ ثالثًا: ما جاء عن الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣١٠هـ).**

فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، قال:

«وأما قوله: «كونوا ربانيين»، فإن أهل التأويل اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معناه: كونوا حكماء علماء. ثم ذكر من فسَّر الآية بهذا التفسير.

ثم قال: وقال آخرون: بل هم الحكماء الأتقياء. ثم ذكر من فسَّر الآية بهذا التفسير.

---

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (١٤٨).

(٢) غريب القرآن (ص: ١٣٠).

ثم قال: وقال آخرون: بل هم ولاة الناس وقادتهم. ثم ذكر من قال ذلك، قال: حدثني يونس بن عبد الأعلىٰ قال: أخبرنا ابن وهب قال، سمعت ابن زيد يقول في قوله: «كونوا ربانيين».

قال: الربانيون: الذين يربُّون الناس، ولاة هذا الأمر، يربُّونهم: يلونهم، وقرأ: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٦٣]، قال: الربانيون: الولاة، والأحبار العلماء.

قال أبو جعفر: وأولىٰ الأقوال عندي بالصواب في «الربانيين» أنهم جمع «رباني»، وأن «الرباني» المنسوب إلىٰ «الرَّبَّان»، الذي يربُّ الناسَ، وهو الذي يُصْلح أمورهم، و «يَرُبُّها»، ويقوم بها ...

فإذا كان الأمر في ذلك علىٰ ما وصفنا، وكان «الربَّان» ما ذكرنا، و «الربَّاني» هو المنسوب إلىٰ من كان بالصفة التي وصفتُ، وكان العالم بالفقه والحكمة من المصلحين، يَرُبُّ أمورَ الناس، بتعليمه إياهم الخيرَ، ودعائهم إلىٰ ما فيه مصلحتهم، وكان كذلك الحكيمُ التقي لله، والوالي الذي يلي أمور الناس علىٰ المنهاج الذي وَليه المقسطون من المصلحين أمور الخلق، بالقيام فيهم بما فيه صلاحُ عاجلهم وآجلهم، وعائدةُ النفع عليهم في دينهم، ودنياهم، كانوا جميعًا يستحقون أن يكونوا ممن دَخل في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾.

ف «الربَّانيون» إذًا، هم عمادُ الناس في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا، ولذلك قال مجاهد: «وهم فوق الأحبار»؛ لأن «الأحبارَ» هم العلماء، و «الربَّاني» الجامع إلىٰ العلم والفقه، البصر بالسياسة والتدبير والقيام بأمور الرعية، وما يصلحهم في دُنياهم ودينهم»[١].

(١) تفسير الطبري (٦/ ٥٤٠).

رابعًا: ما جاء عن الإمام أبي حاتم البستي ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٥٤هـ).**

فقد قال: «صرحت السنة عن المصطفىٰ ﷺ بأن كل راع مسئول عن رعيته، فالواجب علىٰ كل من كان راعيًا لزوم التعاهد لرعيته، فرُعاة الناس العلماء، وراعي الملوك العقل، وراعي الصالحين تقواهم، وراعي المتعلم معلمه، وراعي الولد والده، كما أن حارس المرأة زوجُها، وحارس العبد مولاه، وكل راع من الناس مسئول عن رعيته»[1].

خامسًا: ما جاء عن الإمام أبي بكر الجصاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٧٠هـ).**

فقد قال: «...، وقال بعضهم: «والنصيحة لأولي الأمر ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم». والأظهر من هذا الحديث أنه أراد بأولي الأمر الأمراء. وقوله تعالىٰ عقيب ذلك: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يدل علىٰ أن أولي الأمر هم الفقهاء؛ لأنه أمر سائر الناس بطاعتهم، ثم قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، فأمر أولي الأمر برد المتنازع فيه إلىٰ كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ؛ إذ كانت العامة ومن ليس من أهل العلم ليست هذه منزلتهم؛ لأنهم لا يعرفون كيفية الرد إلىٰ كتاب الله والسنة ووجوه دلائلهما علىٰ أحكام الحوادث، فثبت أنه خطابٌ للعلماء»[2].

وقال: «قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]، قال الحسن وقتادة وابن أبي ليلىٰ: «هم أهل العلم والفقه»، وقال السُّدِّي: «الأمراء والولاة».

---

(١) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص: ٢٦٨).

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٢٦٤).

قال أبو بكر: يجوز أن يُريد به الفريقين من أهل الفقه والولاة لوقوع الاسم عليهم جميعًا. فإن قيل: أولو الأمر من يملك الأمر بالولاية علىٰ الناس، وليست هذه صفة أهل العلم.

قيل له: إن الله تعالىٰ لم يقل: «من يملك الأمر بالولاية علىٰ الناس»، وجائزٌ أن يُسمىٰ الفقهاء أولي الأمر؛ لأنهم يعرفون أوامر الله ونواهيه، ويَلزمُ غيرَهم قبول قولهم فيها، فجائزٌ أن يُسَمُّوا أولي الأمر من هذا الوجه، كما قال في آية أخرىٰ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فأوجب الحذر بإنذارهم، وألزم المنذَرِين قبول قولهم، فجاز من أجل ذلك إطلاق اسم أولي الأمر عليهم؛ والأمراء أيضًا يُسمون بذلك لنفاذ أمورهم علىٰ من يلون عليه»[(١)].

سادسًا: ما جاء عن الإمام أبي الحسن ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٤٩هـ).**

فقد قال: «وروي عن أبي هريرة في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: هم الأمراء، وقال الحسن: هم الأمراء والعلماء، وكان مجاهد يقول: هم أصحاب محمد، وربما قال: أولو العقل والفقه في دين الله، وقال عطاء: هم أهل العلم والفقه، وطاعة الرسول اتباع الكتاب والسنة»[(٢)].

سابعًا: ما جاء عن الإمام أبي المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٨٩هـ).**

فقد قال: «اختلفوا في أولىٰ الأمر، قال ابن عباس، وجابر، وهو قول جماعة: هم العلماء والفقهاء، وقال أبو هريرة: هم الولاة والسلاطين، وقيل: هم أمراء

---

(١) أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٢٦٩).

(٢) شرح صحيح البخاري (٨ / ٢٠٩).

السرايا الذين بعثهم رسول الله ﷺ في الحروب»(١).

۞ ثامنًا: ما جاء عن الإمام الكيا الهراسي الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٠٤هـ).**

فقد قال: «قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، يُحتمل أن يُراد به الفقهاء والعلماء، ويُحتمل أن يُراد به الأمراء، وهو الأظهر، لما تقدَّم من ذكر العدل في قوله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [النساء: ٥٨].

وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يدل علىٰ أن أولي الأمر هم الفقهاء، لأنه أمر سائر الناس بطاعتهم، وأمر أولي الأمر برد المتنازع فيه إلىٰ كتاب الله، وسنة نبيِّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلىٰ الكتاب والسنة»(٢).

۞ تاسعًا: ما جاء عن الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥١٦هـ).**

فقد قال: «اختلفوا في ﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾؛ قال ابن عباس وجابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: هم الفقهاء والعلماء الذين يعلِّمون الناس معالِمَ دينهم، وهو قول الحسن والضحاك ومجاهد، ودليله قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ﴾ [النساء: ٨٣]، وقال أبو هريرة: هم الأمراء والولاة»(٣).

۞ عاشرًا: ما جاء عن القاضي أبي بكر ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٣هـ).**

فقد قال: «المسألة الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]،

---

(١) تفسير السمعاني (١/ ٤٤٠).

(٢) أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٤٧٢).

(٣) تفسير البغوي (٢/ ٢٣٩).





فيها قولان:

الأول: قال ميمون بن مهران: هم أصحاب السرايا، وروىٰ في ذلك حديثًا، وهو اختيار البخاري، وروىٰ عن ابن عباس أنها نزلت في عبد الله بن حذافة، إذ بعثه النبي ﷺ في سرية.

الثاني: قال جابر: هم العلماء، وبه قال أكثر التابعين، واختاره مالك؛ قال مطرف وابن مسلمة: سمعنا مالكًا يقول: هم العلماء.

وقال خالد بن نزار، وقفت علىٰ مالك، فقلت: يا أبا عبد الله؛ ما ترىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟ قال: وكان مُحتبيًا فحَلَّ حبوَته، وكان عنده أصحاب الحديث ففتح عينيه في وجهي، وعلمتُ ما أراد، وإنما عَنىٰ أهل العلم؛ واختاره الطبريُّ واحتجَّ له بقوله ﷺ: «**من أطاع أميري فقد أطاعني ... الحديث**».

والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعًا، أما الأمراء: فلأن أصل الأمر منهم، والحكم إليهم. وأما العلماء: فلأن سؤالَهم واجبٌ مُتعيِّنٌ علىٰ الخلق، وجوابُهم لازم، وامتثال فتواهم واجب، يدخل فيه الزوج للزوجة، لاسيما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم، وقد سماهم الله تعالىٰ بذلك فقال: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٤٤]. فأخبر تعالىٰ أن النبي ﷺ حاكمٌ، والرَّباني حاكمٌ، والحَبرَ حاكمٌ، والأمر كله يرجع إلىٰ العلماء؛ لأن الأمر قد أفضىٰ إلىٰ الجُهال، وتعيَّن عليهم سؤال العلماء؛ ولذلك نظر مالك إلىٰ خالد بن نزار نظرةً مُنكرةً، كأنه يشير بها إلىٰ أن الأمر قد وقف في ذلك علىٰ العلماء، وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم، والعادل منهم مُفتقرٌ



إلىٰ العالم كافتقار الجاهل»[1].

حادي عشر: ما جاء عن الحافظ أبي العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٥٦هـ).

فقد ذكر عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]، أن العلماء داخلون في ولاة الأمور، وأن الله عَزَّوَجَلَّ أوجب علىٰ عامة الناس الرجوع إليهم، فقال:

«ظاهر هذا أن هذه الآية نزلت بسبب هذه القضية؛ لأجل استنباط عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما استنبط فيما وقع له فيها، ووافقه الله تعالىٰ علىٰ ما وقع له، فأُنزِل القرآن علىٰ نحو ذلك.

والاستنباط: الاستخراج، وقد تقدَّم. وأذاعوا به: أفشوه، يُقال: ذاع الحديث يذيع ذَيْعًا وذُيوعًا، أي: انتشر، وأذاعه غيرُه إذا أفشاه، ويُقال: ذاع به، بمعناه. وأولو الأمر: العلماء في قول قتادة وغيره.

وفي الآية من الفقه وجوبُ الرجوع إلىٰ أقوال العلماء علىٰ مَن لا يُحسِنُ فَهْمَ الأحكام واستنباطَها. قال الحسن: هي في الضعفاء أُمروا أن يستخرجوا العلم من الفقهاء والعلماء. وقال قتادة: نزلت هذه الآية في المنافقين، كانوا يشيعون ما يهمُّ به رسول الله ﷺ من أمن من أراد تأمينه، وإغزاء من أراد غزوه؛ إرادة الإفساد»[2].

ثاني عشر: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ).

أما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد أشبع هذه المسألة تأصيلًا وتقعيدًا

(١) أحكام القرآن لابن العربي المالكي (١/ ٥٧٣).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ٤١٨).

وتقريرًا، فبيَّن مذهب السلف فيها ببيانٍ لا يحتاج معه طالب الحق إلىٰ غيره، فكان مما قال:

«وقد كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون: يسوسون الناس في دينهم ودنياهم، ثم بعد ذلك تفرَّقت الأمور؛ فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين الظاهر، وشيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع إليهم فيه من العلم والدين؛ وهؤلاء أولو أمرٍ تجب طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله التي هم أولو أمرها. وهو كذلك فسَّر «أولو الأمر» في قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، بأمراء الحرب: من الملوك ونوابهم، وبأهل العلم والدين؛ الذين يُعلِّمون الناس دينهم، ويأمرونهم بطاعة الله، فإن قوام الدين بالكتاب والحديد كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]»(١).

وقال: «إذا كان الله تعالىٰ قد أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله وأولي الأمر منا، وأمرنا عند التنازع في شيءٍ أن نرده إلىٰ الله وإلىٰ الرسول، وأمرنا بالاجتماع والائتلاف، ونهانا عن التفرق والاختلاف، وأمرنا أن نستغفر لمن سبقنا بالإيمان، وسَّمانا المسلمين، وأمرنا أن ندوم عليه إلىٰ الممات.

فهذه النصوص وما كان في معناها؛ توجب علينا الاجتماع في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين، وولاة الأمور فينا هم خلفاء الرسول، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي قام**

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١ / ٥٥١).

نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أوفوا بيعة الأول فالأول وأدوا لهم الذي لهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم»، وقال أيضًا: «**العلماء ورثة الأنبياء**»، وروي عنه أنه قال: «**وددت أني قد رأيت خلفائي قالوا: ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يحيون سنتي يعلمونها الناس**».

فهؤلاء هم ولاة الأمر بعده، وهم الأمراء والعلماء، وبذلك فسَّرها السلف ومن تبعهم من الأئمة؛ كالإمام أحمد وغيره، وهو ظاهر قد قررناه في غير هذا الموضع»(١).

وقال: «ولهذا تجد عند علماء المسلمين من أخبار أهل العلم والدين: من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من مشايخ العلم والدين والعدل من ولاة الأمور: ما يوجب معرفة ذلك الشخص، والثناء عليه، والدعاء له، وأن يكون له لسان صدق، وما يَنتَفِع به: إما كلامٌ له يَنتفِع به، وإما عملٌ صالحٌ يُقتدَىٰ به فيه، فإن العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء - صلوات الله عليهم - يُقصَد الانتفاع بما قالوه، وأخبروا به، وأمروا به، والاقتداء بهم فيما فعلوه، صلوات الله عليهم أجمعين.

وأما أهل الضلال - كالنصارىٰ وأهل البدع - فهم مع غُلوِّهم وتعظيمهم لقبورهم وتماثيلهم والاستشفاع بهم، لا تجد عندهم من أخبارهم ما يُعرَف صِدقُه من كَذِبِه؛ بل قد التبس هذا بهذا، ولا يكاد أحدٌ من علمائهم يُميِّز فيما هم عليه من الدين بين ما جاء عن المسيح وما جاء عن غيره: إما من الأنبياء، وإما من شيوخهم، بل قد لبسوا الحق بالباطل.

وكذلك أهل الضلال والبدع من أهل القبلة: تجدهم يُعظمون شيخًا أو إمامًا أو غير ذلك، ويشركون به، ويدعونه من دون الله، ويستغيثون به، وينذرون له،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ١١٦).

ويحجون إلىٰ قبره، وقد يسجدون له، وقد يعبدونه أعظم مما يعبدون الله، كما يفعل النصارىٰ، وهم مع ذلك من أجهل الناس بأحواله: ينقلون عنه أخبارًا مُسَيَّبَةً ليس لها إسناد، ولا يُعرف صِدقُها من كَذِبِها؛ بل عامة ما يحفظونه ما فيه غُلوٌّ وشَطحٌ للإشراك به.

فأهل الإسلام الذين يعرفون دين الإسلام ولا يشوبونه بغيره؛ يعرفون الله ويعبدونه وحده، ويعرفون أنبياءه، فيُقرون بما جاءوا به، ويقتدون به، ويعرفون أهل العلم والدين، وينتفعون بأقوالهم وأفعالهم.

وأهل الضلال في ظلمة؛ لا يعرفون الله، ولا أنبياءه، ولا أولياءه، ولا يُميِّزون بين ما أمر الله به، وما نهىٰ عنه، وبين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»[(١)].

وقال: «فكل من عبَد الله وحده لا يُشرك به شيئًا فهو مُتألِّهٌ عارفٌ بالله، والصحابة كلهم كذلك، ولم يُسموا ربَّانيِّين ولا رِبِّيُّون، وإنما جاء أن ابن الحنفية قال لَمَّا مات ابن عباس: اليوم مات ربَّاني هذه الأمة، وذلك لكونه يُؤدِّبهم بما آتاه الله من العلم، والخلفاء أفضل منهم، ولم يُسموا ربَّانيِّين، وإن كانوا هم الربَّانيِّين، وقال إبراهيم: كان علقمة من الربَّانيِّين، ولهذا قال مجاهد: هم الذين يُربون الناس بصغار العلم قبل كباره، فهم أهل الأمر والنهي، والإخبار يدخل فيه من أخبر بالعلم، ورواه عن غيره، وحَدَّث به، وإن لم يَأمر أو يَنهَ، وذلك هو المنقول عن السلف في الربَّاني، نُقل عن عليٍّ قال: «هم الذين يُغذون الناس بالحكمة، ويُربونهم عليها»، وعن ابن عباس قال: «هم الفقهاء المعلمون».

قلت: أهل الأمر والنهي هم الفقهاء المعلمون. وقال قتادة وعطاء: هم الفقهاء

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٧ / ٢٨٥).

العلماء الحكماء. قال ابن قتيبة: واحِدُهم ربَّاني وهم العلماء المعلمون. قال أبو عبيد: أحسب الكلمة عبرانية أو سريانية، وذلك أن أبا عبيد زعم أن العرب لا تعرف الربَّانيين.

قلت: اللفظة عربيةٌ منسوبةٌ إلىٰ ربَّان السفينة الذي ينزلها ويقوم لمصلحتها، ولكن العرب في جاهليتهم لم يكن لهم ربَّانيون؛ لأنهم لم يكونوا علىٰ شريعة مُنزَّلةٍ من الله عَزَّوَجَلَّ»[1].

وقال: «...، هل ادَّعىٰ أحدٌ عليَّ دعوىٰ مما يَحكُم به؟ أم هذا الذي تكلَّمتُ فيه هو من أمر العلم العام؟ مثل: تفسير القرآن، ومعاني الأحاديث، والكلام في الفقه، وأصول الدين.

وهذه المرجع فيها إلىٰ من كان من أهل العلم بها، والتقوىٰ لله فيها؛ وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة، وإذ عُزِلَ الحاكمُ لم يَنعزل ما يستحقه من ذلك؛ كالإفتاء ونحوه، ولم يُقيد الكلام في ذلك بالولاية.

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوىٰ فيه؛ لم يَحل له الكلام فيه، فضلًا عن أن يكون حاكمًا»[2].

وقال: «وقد قال الأئمة: إن أولي الأمر صنفان: العلماء، والأمراء، وهذا يدخل فيه مشائخ الدين، وملوك المسلمين؛ كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر»[3].

وقال: «فالرسول وجبت طاعته؛ لأنه من يُطع الرسول فقد أطاع الله، فالحلال

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١ / ٦٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣ / ٢٣٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٣ / ٢٥٠).

ما حلَّله، والحرام ما حرَّمه، والدين ما شَرَعه، ومَنْ سِوَىٰ الرسول من العلماء والمشايخ والأمراء والملوك إنما تجب طاعتهم إذا كانت طاعتهم طاعةً لله، وهم إذا أمر الله ورسوله بطاعتهم؛ فطاعتهم داخلةٌ في طاعة الرسول، قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فلم يقل: وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ بل جعل طاعة أولي الأمر داخلةً في طاعة الرسول؛ وطاعة الرسول طاعةً لله، وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون طاعة أولي الأمر؛ فإنه من يُطع الرسول فقد أطاع الله؛ فليس لأحدٍ إذا أمره الرسول بأمرٍ أن ينظر هل أمَر الله به أم لا، بخلاف أولي الأمر؛ فإنهم قد يأمرون بمعصية الله، فليس كل من أطاعهم مطيعًا لله، بل لابد فيما يأمرون به أن يُعلَم أنه ليس معصيةً لله، ويُنظرَ هل أمر الله به أم لا، سواءٌ كان أولي الأمر من العلماء أو الأمراء، ويدخل في هذا تقليد العلماء، وطاعة أمراء السرايا، وغير ذلك، وبهذا يكون الدين كله لله»[(١)].

وقال: «فولاة الأمور من العلماء والأمراء يُطاعون إذا لم يأمروا بخلاف أمره، ولهذا جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته، قال الله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، فقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾؛ لأن أولي الأمر يُطاعون طاعةً تابعةً لطاعته، فلا يُطاعون استقلالًا، ولا طاعةً مطلقةً، وأما الرسول فيطاع طاعةً مطلقةً مستقلةً، فإنه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، فقال تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فإذا أمرنا الرسول كان علينا أن نطيعه، وإن لم نعلم جهة أمره، وطاعَتُه طاعةُ الله، لا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٢٦٦).

تكون طاعته بمعصية الله قط، بخلاف غيره»(1).

وقال: «وأما هذه الجملة الثانية وهي قوله: «**وجعلته بينكم محرمًا، فلا تَظالموا**»، فإنها تجمع الدين كله؛ فإن ما نهىٰ الله عنه راجعٌ إلىٰ الظلم، وكل ما أمر به راجعٌ إلىٰ العدل، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ﴾ [الحديد: ٢٥]، فأخبر أنه أرسل الرسل وأنزل الكتاب والميزان لأجل قيام الناس بالقسط، وذكر أنه أنزل الحديد الذي به ينصر هذا الحق، فالكتاب يَهدي، والسيف يَنصُر، ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

ولهذا كان قِوامُ الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء.

وقالوا في قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أقوالًا تَجمَعُ العلماءَ والأمراءَ، ولهذا نص الإمام أحمد وغيره علىٰ دخول الصنفين في هذه الآية، إذ كلٌّ منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله، وكان نواب رسول الله ﷺ في حياته؛ كعلي، ومعاذ، وأبي موسىٰ، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، وأمثالهم، يَجمعون الصنفين.

وكذلك خلفاؤه من بعده؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ونوابهم.

ولهذا كانت السنة أن الذي يُصلي بالناس صاحب الكتاب، والذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد، إلىٰ أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٢ / ٣٢٣).

قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار؛ يجب أن يُطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها؛ يجب أن يُطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ أخباره وأوامره وبيانها؛ يجب أن يُصدق ويُطاع فيما أخبر به من الصدق في ذلك، وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك»[1].

❁ **ثالث عشر: ما جاء عن الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد قال: «القسم الثاني: فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا علىٰ أقوالهم بين الأنام، الذين خُصُّوا باستنباط الأحكام، وعُنُوا بضبط قواعد الحلال والحرام؛ فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلىٰ الطعام والشراب، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء؛ بنص الكتاب، قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال عبد الله بن عباس في إحدىٰ الروايتين عنه، وجابر بن عبد الله، والحسن البصري، وأبو العالية، وعطاء بن أبي رباح، والضحاك، ومجاهد بن جبر في إحدىٰ الروايتين عنه: «أولو الأمر»: هم العلماء، وهو إحدىٰ الروايتين عن الإمام أحمد، وقال أبو هريرة، وابن عباس في الرواية الأخرىٰ، وزيد بن أسلم، والسُّدِّي، ومقاتل: هم الأمراء، وهو الرواية الثانية عن أحمد.

والتحقيق أن الأمراء إنما يُطاعون إذا أمَروا بمقتضىٰ العلم؛ فطاعتهم تبعٌ

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٨ / ١٥٧).



لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف، وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبعًا، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبد الله بن مبارك، وغيره من السلف: صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس، قيل: من هم؟ قال: الملوك، والعلماء»(١).

وقال: «قولكم: إن الله سبحانه أمر بطاعة أولي الأمر وهم العلماء، وطاعتهم تقليدهم فيما يفتون به؛ فجوابه: أن أولي الأمر قد قيل: هم الأمراء، وقيل: هم العلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد، والتحقيق أن الآية تتناول الطائفتين، وطاعتهم من طاعة الرسول، لكن خفي علىٰ المقلدين أنهم إنما يُطاعون في طاعة الله إذا أمروا بأمر الله ورسوله؛ فكان العلماء مبلغين لأمر الرسول، والأمراء منفذين له، فحينئذٍ تجب طاعتهم تبعًا لطاعة الله ورسوله، فأين في الآية تقديم آراء الرجال علىٰ سنة رسول الله ﷺ وإيثار التقليد عليها؟! ...

فإن قيل: فما هي طاعتهم المختصة بهم؛ إذ لو كانوا إنما يطاعون فيما يخبرون به عن الله ورسوله كانت الطاعة لله ورسوله لا لهم؟

قيل: وهذا هو الحق، وطاعتهم إنما هي تبعٌ لا استقلالٌ، ولهذا قَرَنَها بطاعة الرسول ولم يُعِد العامل، وأفرد طاعة الرسول وأعاد العامل لئلا يُتوهَّم أنه إنما يُطاع تبعًا كما يُطاع أولو الأمر تبعًا، وليس كذلك، بل طاعته واجبةٌ استقلالًا

(١) إعلام الموقعين (٢ / ١٤).

سواءٌ كان ما أَمَر أو نَهَىٰ عنه في القرآن أو لم يكن»[1].

وقال: «وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في أولي الأمر، فعنه فيهم روايتان: إحداهما: أنهم العلماء، والثانية: أنهم الأمراء.

والقولان ثابتان عن الصحابة في تفسير الآية، والصحيح: أنها متناولةٌ للصنفين جميعًا، فإن العلماء والأمراء هم ولاة الأمر الذي بعث الله به رسوله.

فالعلماء ولاتُه حفظًا، وبيانًا، وبلاغًا، وذبًّا عنه، وردًّا علىٰ من ألحَد فيه وزاغ عنه، وقد وكَّلهم الله بذلك، فقال تعالىٰ: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، فيا لها من وكالةٍ أوجَبَت طاعتَهم، والانتهاءَ إلىٰ أمرهم، وكونَ الناس تبعًا لهم.

والأمراء ولاتُه قيامًا، ورعايةً، وجهادًا، وإلزامًا للناس به، وأخذهم علىٰ يد من خرج عنه.

وهذان الصنفان هم الناس، وسائر النوع الإنساني تبعٌ لهم ورعية»[2].

رابع عشر: ما جاء عن الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٧٤هـ).**

فقد قال: «وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني: أهل الفقه والدين، وكذا قال مجاهد وعطاء والحسن البصري وأبو العالية: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؛ يعني العلماء، والظاهر والله أعلم أنها عامةٌ في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء كما تقدم، وقد قال تعالىٰ: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وقال

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٥٤١).

(٢) الرسالة التبوكية (ص: ٤٥).



تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]»(١).

خامس عشر: ما جاء عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢هـ).

فقد قال: «واختُلِفَ في المراد بأولي الأمر في الآية، فعن أبي هريرة قال: هم الأمراء، أخرجه الطبري بإسنادٍ صحيح، وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه، وعن جابر بن عبد الله قال: هم أهل العلم والخير، وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العالية: هم العلماء، ومن وجهٍ آخر أصح منه عن مجاهد قال: هم الصحابة وهذا أخص، وعن عكرمة قال: أبو بكر وعمر، وهذا أخص من الذي قبله، ورجَّح الشافعي الأول واحتج له بأن قريشًا كانوا لا يعرفون الإمارة ولا ينقادون إلىٰ أميرٍ فأُمِروا بالطاعة لمن ولي الأمر، ولذلك قال ﷺ: «**من أطاع أميري فقد أطاعني**»؛ متفقٌ عليه، واختار الطبري حملها علىٰ العموم وإن نزلت في سببٍ خاص والله أعلم»(٢).

وقال: «ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، قال: أنزل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كثيرًا من الأمور مجملًا، ففسَّر نبيُّه ما احتيج إليه في وقته، وما لم يقع في وقته وَكَل تفسيره إلىٰ العلماء بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]»(٣).

سادس عشر: ما جاء عن الإمام أحمد بن إسماعيل الكوراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٩٣هـ).

فقد قال: «فإن قلت: الآية أمرت بإطاعة أولي الأمر مطلقًا، فكيف تكون نازلةً في ابن حذافة؟ قلت: الدليل هو آخر الآية ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٠٤). (٢) فتح الباري (٨/ ٢٥٤). (٣) فتح الباري (١٣/ ٢٤٦).

وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فإن من كان معه تنازعوا، فعزم بعضهم علىٰ الدخول، وقال بعضهم: ما فررنا إلا من النار، فكيف ندخلها؟ واختُلِف في أولي الأمر. قيل: الأمراء، وقيل: العلماء. واختار الشافعي الأول. قلت: محصل القولين واحد، فإن الأمراء إذا لم يكونوا علماء لا يُعتد بهم»(١).

سابع عشر: ما جاء عن الحافظ جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٩١١هـ).**

فقد قال: «فعلم الفقه بحوره زاخرة، ورياضه ناضرة، ونجومه زاهرة، وأصوله ثابتة مقررة، وفروعه ثابتة محررة، لا يفنىٰ بكثرة الإنفاق كنزه، ولا يبلىٰ علىٰ طول الزمان عزه، أهله قوام الدين وقوامه، وبهم ائتلافه وانتظامه، هم ورثة الأنبياء، وبهم يستضاء في الدهماء، ويستغاث في الشدة والرخاء، ويهتدىٰ كنجوم السماء، وإليهم المفزع في الآخرة والدنيا، والمرجع في التدريس والفتيا، ولهم المقام المرتفع علىٰ الزهرة العليا، وهم الملوك، لا؛ بل الملوك تحت أقدامهم، وفي تصاريف أقوالهم وأقلامهم، وهم الذين إذا التحمت الحرب أرز الإيمان إلىٰ أعلامهم، وهم القوم كل القوم إذا افتخر كل قبيل بأقوامهم:

بيض الوجوه، كريمة أحسابهم ... شم الأنوف، من الطراز الأول

ولقد نوَّعوا هذا الفقه فنونًا وأنواعًا، وتطاولوا في استنباطه يدًا وباعًا، وكان من أجل أنواعه: معرفة نظائر الفروع وأشباهها، وضم المفردات إلىٰ أخواتها وأشكالها ...»(٢).

(١) الكوثر الجاري إلىٰ رياض أحاديث البخاري (٨ / ٧٦).

(٢) الأشباه والنظائر (ص: ٣).

ثامن عشر: ما جاء عن الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٢٥٠هـ).**

فقد قال: «لما أمر سبحانه القضاة والولاة إذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالحق، أمر الناس بطاعتهم هاهنا، وطاعة الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ امتثال أوامره ونواهيه، وطاعة رسول الله ﷺ هي: فيما أمر به ونهىٰ عنه.

(وأولي الأمر): هم الأئمة، والسلاطين، والقضاة، وكل من كانت له ولايةٌ شرعيةٌ لا ولايةٌ طاغوتيةٌ، والمراد: طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه ما لم تكن معصيةً، فلا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ.

وقال جابر بن عبد الله ومجاهد: إن أولي الأمر: هم أهل القرآن والعلم، وبه قال مالك والضحاك، وروي عن مجاهد: أنهم أصحاب محمد ﷺ. وقال ابن كيسان: هم أهل العقل والرأي، والراجح: القول الأول»(١).

تاسع عشر: ما جاء عن الإمام عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ).**

فقد قال: «وأمر بطاعة أولي الأمر، وهم: الولاة علىٰ الناس، من الأمراء، والحكام، والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم ودنياهم؛ إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعة لله ورغبة فيما عنده، ولكن بشرط: أن لا يأمروا بمعصية الله، فإن أمروا بذلك، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»(٢).

عشرون: ما جاء عن الإمام محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٩٣هـ).**

فقد قال: «والتحقيق في معنىٰ الآية الكريمة أن المراد بأولي الأمر: ما يشمل الأمراء والعلماء؛ لأن العلماء مُبلِّغون عن الله وعن رسوله، والأمراء مُنفِّذون،

---

(١) فتح القدير (١ / ٧٦٨).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٣٩٣).

ولا تجوز طاعة أحدٍ منهم إلا فيما أذن الله فيه؛ لأن ما أمر به أولو الأمر لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون طاعةً لله ولرسوله من غير نزاع، وطاعة أولي الأمر في مثل هذا من طاعة الله ورسوله.

والثاني: أن يحصل فيه نزاع، هل هو من طاعة الله ورسوله أو لا؟

وفي هذه الحالة لا تجوز الطاعة العمياء لأولي الأمر، ولا التقليد الأعمىٰ، كما صرَّح الله تعالىٰ بذلك في نفس الآية.

لأنه تعالىٰ لما قال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، أتبع ذلك بقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فالآية صريحةٌ في رد كل نزاع إلىٰ الله ورسوله»(١).

حادي وعشرون: ما جاء عن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد قال: «يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وأولو الأمر هم العلماء والأمراء؛ أمراء المسلمين وعلماؤهم يُطاعون في طاعة الله، إذا أمروا بطاعة الله وليس في معصية الله.

فالعلماء والأمراء يُطاعون في المعروف، لأن بهذا تستقيم الأحوال ويحصل الأمن وتنفذ الأوامر ويُنصف المظلوم ويُردع الظالم، أما إذا لم يُطاعوا فسدت

(١) أضواء البيان (٧/ ٣٤٠).



الأمور وأكل القوي الضعيف، فالواجب أن يُطاعوا في طاعة الله في المعروف، سواء كانوا أمراء أو علماء، العالم يُبين حكم الله، والأمير يُنفذ حكم الله، هذا هو الصواب في أولي الأمر، هم العلماء بالله وبشرعه، وهم أمراء المسلمين، عليهم أن يُنفذوا أمر الله، وعلىٰ الرعية أن تسمع لعلمائها في الحق، وأن تسمع لأمرائها في المعروف، أما إذا أمروا بمعصية؛ سواء كان الآمر أميرًا أو عالمًا؛ فإنهم لا يُطاعون في ذلك»[1].

وقال: «وأولو الأمر: هم العلماء بدين الله؛ المعروفون بحسن العقيدة والسيرة، وأمراء المسلمين، ومتىٰ حصل النزاع في شيء بينهم وجب رده إلىٰ الله والرسول ﷺ، والرد إلىٰ الله هو الرد إلىٰ القرآن الكريم، والرد إلىٰ الرسول ﷺ هو الرد إليه في حياته، وإلىٰ سنته الصحيحة بعد وفاته»[2].

ثاني وعشرون: ما جاء عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، وبنص القرآن، فقال:

«... يجب علىٰ الفتاة المسلمة أن تسأل من تثق بعلمه، تعرض قصتها علىٰ ذاك العالم سواء كان في الشرق أو في الغرب، وما هو الحل عندك؟ والدي يريد أن أتزوج برجل كافر أو علىٰ الأقل فاسق وقد خطبني شخص متدين ملتزم، إلىٰ آخره، فماذا أفعل؟ فهذا العالم؛ الذي هو عالم، وهو من أولي الأمر بنص القرآن الكريم، ممكن أن يبيح لها حينئذٍ أن تتزوج ...»[3].

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٧ / ١١٧).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٧ / ٣٦٠).

(٣) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٥٤٢).

ثالث وعشرون: ما جاء عن الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ).

فقد بوَّب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٠٦هـ) بابًا، قال فيه:

«باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرَّمه فقد اتَّخذَهم أربابًا».

وقد أحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تبويبه هذا، إذ قرر فيه ما هو متقررٌ ومتفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا – مما بين أيديهم من نصوص الكتاب والسنة – مِن أن ولاية الأمر تشمل الصنفين: العلماء والأمراء، وليست خاصةً بالأمراء.

وفي شرح هذا الباب، قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والمراد بالعلماء: العلماء بشرع الله، وبالأمراء: أولو الأمر المُنفِّذون له، وهذان الصنفان هما المذكوران في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، فجعل الله طاعته مستقلةً، وطاعة رسوله مستقلةً، وطاعة أولي الأمر تابعةً، ولهذا لم يُكرر الفعل ﴿أَطِيعُواْ﴾؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وأولو الأمر هم أولو الشأن، وهم العلماء؛ لأنه يُستند إليهم في أمر الشرع والعلم به، والأمراء؛ لأنه يُستند إليهم في تنفيذ الشرع وإمضائه، وإذا استقام العلماء والأمراء استقامت الأمور، وبفسادهم تفسد الأمور؛ لأن العلماء أهل الإرشاد والدلالة، والأمراء أهل الإلزام والتنفيذ»[1].

وقال في موطنٍ آخر:

---

(١) القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد (٢ / ٣١٠).

«وأولو الأمر: يشمل العلماء والأمراء، لأن العلماء ولاة أمورنا في بيان دين الله، والأمراء ولاة أمورنا في تنفيذ شريعة الله، ولا يستقيم العلماء إلا بالأمراء، ولا الأمراء إلا بالعلماء.

فالأمراء عليهم أن يَرجعوا إلىٰ العلماء ليستبينوا منهم شريعة الله، والعلماء عليهم أن ينصحوا الأمراء، وأن يُخوِّفوهم بالله، وأن يَعِظوهم حتىٰ يُطبِّقوا شريعة الله في عباد الله عَزَّوَجَلَّ»(١).

وقال: «وأئمة المسلمين صنفان من الناس:

الأول: العلماء، والمراد بهم العلماء الرَّبانيون الذين ورثوا النبي ﷺ علمًا وعبادةً وأخلاقًا ودعوةً، وهؤلاء هم أولو الأمر حقيقةً، لأن هؤلاء يُباشرون العامة، ويُباشرون الأمراء، ويُبيِّنون دين الله ويدعون إليه.

الصنف الثاني: من أئمة المسلمين: الأمراء المُنفِّذون لشريعة الله، ولهذا نقول: العلماء مُبيِّنون، والأمراء مُنفِّذون؛ يجب عليهم أن يُنفِّذوا شريعة الله عَزَّوَجَلَّ في أنفسهم وفي عباد الله»(٢).

وقال: «وقوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يتضمن نوعين من ولاة الأمور:

الأول: العلماء.

والثاني: الأمراء.

لأن علىٰ العلماء البيان، وعلىٰ الأمراء التنفيذ، وعلىٰ هذا فيكون الأمراء تابعين للعلماء؛ لأنهم مُنفِّذون لما يقول العلماء، فهم أهل الشأن في هذا الأمر،

---

(١) شرح رياض الصالحين (٢/ ٢٥٤).

(٢) شرح الأربعين النووية (ص: ١١٨).

وإن كان كلٌّ منهم وليَّ أمرٍ؛ لكن العلماء هم الأصل، فإذا بيَّنوا الشرع لزم الأمراء العمل به، فإن لم يَعملوا به لم يكونوا طائعين لله ورسوله، ثم إن أمَروا بخلافه فمعصيتهم واجبةٌ، كأن يأمروا بترك واجب، أو فعل محرم.

فالحاصل: أن ولاة الأمور هم العلماء والأمراء.

العلماء وظيفتهم البيان والإرشاد والدلالة، والأمراء وظيفتهم التنفيذ؛ أي: تنفيذ أحكام الله علىٰ عباد الله؛ حتىٰ تصلح الأرض.

وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ هذا مما يُؤيد أن مقام العلماء هنا أقدم وأقوىٰ من مقام الأمراء؛ لأن المنازعات إنما تكون بين العلماء والفقهاء، وإن كانت تحصل بين الأمراء، لكن هي بين العلماء والفقهاء أكثر»(١).

وقال: «قوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ ... يعني أصحاب الشأن فيكم، وأصحاب الشأن:

قيل: هم العلماء، وقيل: هم الأمراء، والآية صالحةٌ للمعنيين جميعًا، وعلىٰ هذا فتكون شاملةً للأمراء والعلماء.

أما كون العلماء أولي أمر؛ فلأنهم يُوكل إليهم الكلام في شرع الله، وهم الذين يُوجهون الناس، ويُبيِّنون لهم أحكام الله الشرعية.

وأما كون الأمراء أولي أمر؛ فلأنهم هم الذين يَحملون الناس علىٰ شريعة الله، والشريعة تحتاج إلىٰ أمرين: أمر سابق، وأمر لاحق؛ فالأمر السابق هو من شأن العلماء، فهم الذين يُبينونه ويُوضحونه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ

(١) شرح صحيح البخاري (٩ / ٥٦٢).

مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]؛ وأمر لاحق وهو من شأن الأمراء، فهم يلزمون الناس بشريعة الله، ويقيمون حدود الله على من خالف، فالكل عليه مسئولية.

وبهذا التقسيم نعرف أن مسئولية العلماء أشد من مسئولية الأمراء؛ لأن الأمراء لا يمكن أن يمشوا على شيءٍ إلا بعد بيان العلماء.

وعلى هذا: فشأن العلماء في الأمة الإسلامية أعظم من شأن الأمراء، ويجب على الأمراء اتباع العلماء فيما يُبينونه من شريعة الله ...»[1].

وقال: «وقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، أولو الأمر هنا يتعيَّن أنهم العلماء؛ لأنهم هم أهل العلم الذين ورثوا النبي ﷺ بعد موته، والذين شاركوه فيما شاركوه فيه في حال حياته.

ثم ذَكَر فوائد هذه الآية الكريمة، فكان مما قال:

أن أولي الأمر حقيقةً هم العلماء؛ لقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وهذا كالتفسير لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

فإن أولي الأمر في هذه الآية تشمل العلماء والأمراء، ولكن العلماء في المقدمة؛ إذ أن الأمراء منفِّذون لما يقوله العلماء من شريعة الله، فالأصل هم العلماء، والأمراء يلزمهم أن يُنفذوا ما قاله العلماء من شريعة الله، فهم في الحقيقة تابعون للعلماء، وليس العلماء تابعين لهم، اللهم إلا أن يقدر الله أمرًا تنعكس فيه الأحوال، ويكون العلماء وراء الأمراء، فإن هذا انقلابٌ وعكس، إذ إن الواجب أن يكون

(١) تفسير سورة النساء (١ / ٤٤٧).

الأمراء خلف العلماء؛ لأن العلماء عندهم من شريعة الله ما ليس عند الأمراء، لاسيما في الأزمان المتأخرة، أما في عهد الخلفاء الراشدين؛ فالخليفة هو أعلم الناس بشريعة الله»[1].

وقال: «يسرنا ما قاله السائل في أن في قلوب الناس للعلماء مكانةً، لأن الناس لا يزالون بخيرٍ ما عظَّموا ولاة أمورهم؛ اتباعًا لقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

أولو الأمر منا؛ هم: العلماء والأمراء.

أما العلماء: فهم أولو الأمر في شرع الله، يُبيِّنونه للأمة، ويُوضِّحونه لهم، وينشرونه بينهم.

وأما الأمراء: فهم أولو الأمر المنفِّذون لأمر الله، الملزِمون لعباد الله به.

ولهذا كان مرجع أولي الأمر من الأمراء إلىٰ أولي الأمر من العلماء، إذ أن الأمراء إذا ساروا بدون العلماء فقد يَضلون ضلالًا بعيدًا، وإذا لم يأخذوا بما دلت عليه شريعة الله، أو بما جاءت به شريعة الله، فإن معصية الناس لهم تكون بقدر معصيتهم لله، وهذه نقطةٌ يجب أن نتفطن لها ...

فالمهم: أن ولاة الأمر إذا كانوا مرجع الناس؛ فإن الناس في خير، أما إذا تمرد الناس علىٰ ولاة الأمر؛ فخالفوا العلماء بغير علم، وتمرَّدوا علىٰ الحكام، فذلك عنوان الشقاء في هؤلاء وهؤلاء.

فالواجب علينا احترام ولاة أمورنا من العلماء، واحترام ولاة أمورنا من الأمراء، وأن نبذل لهم النصيحة، وبذل النصيحة ليس هو الفضيحة علىٰ رؤوس

---

(١) تفسير سورة النساء (٢ / ٢٣).

المنابر وفي المجالس العامة؛ في تتبع مساوئهم.

فبعض الناس تجده يقول: قال العالم الفلاني: كذا وكذا وقد أخطأ؛ وهذا غلط.

فعلَت الدولة كذا وكذا وقد أخطأت.

هذا ليس من النصيحة في شيء، النصيحة أن تتصل بالمخطئ؛ إما بواسطة أو بغير واسطة، وتُبيِّن له خطأه، فقد يكون مع المناقشة يتبيَّن للجميع الصواب، إما أن يكون الصواب معك فيرجع إليك، وإما أن يكون معه فترجع إليه، وإما أن يكون كلٌّ منكم له وجهة نظر يعذره فيها الآخر، وأما مِن وراء جُدُر يقع الناس في أعراض العلماء، أو يقعون في أعراض الأمراء، فإن هذا لا شك عنوان علىٰ التفرق وتمزق الأمة»[(١)].

وقال: «أما بالنسبة للعلماء وهو السؤال الثاني، فالعلماء لا شك أن عليهم دورًا كبيرًا في نشر العلم، وفي الدعوة إلىٰ الله، وفي العمل المبني علىٰ شريعة الله؛ لأن العلماء هم قادة الشعوب في الحقيقة، والشعوب التي تنقاد للعلماء هي الشعوب الراضية المطمئنة، أما الشعوب التي لا تخضع إلا للسلطة، فهذه لا شك أنها سوف تمارس المخالفات في الخفاء؛ لأن السلطة مهما بلغت في مخابراتها ومباحثها؛ فلن تستطيع أن تستولي علىٰ العقول، لكن القيادة الدينية هي التي تستولي علىٰ العقول، وإذا استولت علىٰ العقول صلحت الجوارح، فالعلماء عليهم دورٌ عظيم»[(٢)].

رابع وعشرون: ما جاء عن الإمام صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «وأما طاعة العلماء والأمراء في غير معصية الله؛ فهذا أمرٌ واجبٌ،

(١) سلسلة اللقاء الشهري (الشريط رقم: ٢).

(٢) سلسلة لقاءات الباب المفتوح (الشريط رقم: ١٤٩).



قال الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، فطاعة العلماء وطاعة ولاة الأمور في غير معصية الله أمرٌ أوجبه الله علىٰ الناس.

و ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾، قيل: هم الأمراء، وقيل: هم العلماء.

والصواب: أن الآية تعني العلماء والأمراء معًا، فكلهم من أولي الأمر، فالعلماء يُبيِّنون الأحكام الشرعية، والأمراء يُنفِّذونها.

فليست طاعة ولاة الأمور ممنوعة مطلقًا ولا جائزة مطلقًا، بل فيها هذا التفصيل الذي لابد منه.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصص تحريم طاعتهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال؛ فقال: «من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا»، ولم يُعمِّم تحريم طاعتهم»[1].

وقال: «ما يُستفاد من هذه النصوص:

أولًا: تحريم طاعة العلماء والأمراء في تحريم الحلال وتحليل الحرام، وأنه إن استباح ذلك فهذا هو الشرك الأكبر، وإن لم يستبحه فإنه يُعتبر معصيةً عظيمةً من المعاصي، وهو من الشرك الأصغر.

ثانيًا: أن طاعة العلماء والأمراء في غير معصية الله واجبة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وذلك لأنه لا يتم نظام العالَم وقيام المصالح إلا بطاعة ولاة الأمور ما لم يأمروا بمعصية الله عَزَّوَجَلَّ، فإن أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢ / ١٠٧).

في تلك المعصية، ويُطاعون فيما ليس بمعصية»[1].

وقال: «فإن هذا الموضوع: وهو طاعة العلماء والأمراء؛ موضوعٌ مُهمٌّ جدًّا، لأنه زلَّت فيه أقدام، وضلَّت فيه أفهام، وحصل بسببه فِتَنٌ، وحروبٌ، وقَتلٌ، وقَتيلٌ، وضياعُ أمنٍ؛ بسبب التفريط في هذا الأصل، الذي هو طاعة أولي الأمر.

الله جَلَّ وَعَلَا أمرنا بطاعة أولي الأمر، لِما يَعلمه سبحانه من مصلحتنا في ذلك، وما يترتب علىٰ ذلك من الخير الكثير عاجلًا وآجلًا، ولِما في معصيتهم ومخالفتهم من الشرور، والفتن، وضياع الأمن، وانتشار الخوف والقلق في المجتمع، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أوصيكم بتقوىٰ الله، والسمع والطاعة، وإن تأمَّر عليكم عبدٌ، فإنه من يَعِش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي، وسنه الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تَمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة**»، وفي رواية: «**وكل ضلالةٍ في النار**».

الله جَلَّ وَعَلَا أمر المؤمنين: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾؛ لأنهم هم الذين يمتثلون أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بمقتضىٰ إيمانهم، فقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾، طاعة الله جَلَّ وَعَلَا في الدرجة الأولىٰ، وهي الأصل، وهي الغاية، وطاعة الرسول ﷺ، وطاعة أولي الأمر، تابعةٌ لطاعة الله عَزَّ وَجَلَّ، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾.

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢ / ١١٧).

وأولو الأمر هم: العلماء والأمراء؛ فالعلماء هم أولو الأمر من ناحية أنهم يُبلِّغون عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما وَرِثوه عن نبيِّهم محمدٍ ﷺ من العلم، كما قال ﷺ: «**وإن العلماء ورثة الأنبياء**»، فالعلماء لهم شأنٌ في الأمة؛ لأنهم ورثة الأنبياء، فليسوا مثل غيرهم من أفراد الناس؛ لأن الله فضَّلهم؛ لأنهم ورثة الأنبياء، فهم يُبلِّغون عن النبي ﷺ، ويَخلِفونَه من بعده في القيام علىٰ نشر ما جاء به ﷺ وتبليغه للناس، فتجب طاعتهم، ولا يجوز الاختلاف عليهم، فهم أولو أمرٍ من ناحية أنهم يَحملون الشريعة ويُبلِّغونها للناس، أمرًا ونهيًا، وغير ذلك مما وَرِثوه عن نبيِّهم ﷺ، فلهم أمرٌ في هذا، لا يُستهان بهم، لأنهم لا يقولون شيئًا من عند أنفسهم، وإنما يقولون ما بَلَغَهم عن رسول الله ﷺ، فلهم الأمر الشرعي العلمي.

والأمراء لهم أمرٌ من ناحية السياسة، وتنفيذ شرع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لأنهم بيدهم السلطة.

فالعلماء من أولي الأمر من ناحية الشرع، والأمراء من أولي الأمر، بل هم رأس أولي الأمر من ناحية السلطة التنفيذية، التي ولاَّهم الله جَلَّ وَعَلَا عليها.

وفي طاعة العلماء وطاعة الأمراء مصالح عظيمة من استتباب الأمر، وتعظيم الشرع، والسلامة من الاختلاف، والفتن، والانضباط في الأمر، الله جَلَّ وَعَلَا قال: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣]، ردوه إلىٰ الرسول: في حياته ﷺ يُرجع إليه، وبعد موته يُرجع إلىٰ سنته التي ورَّثَها لأمَّتِه، وقال: «**إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تَضِلوا بعدي، كتاب الله وسنتي**»، ومَن هم الذين يقومون علىٰ



الكتاب والسنة ويُبلغون رسالات الله، ويَخشون الله، هم العلماء الرَّبانيون، والله شرَّفهم بالعلم، قال ﷺ: «**فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر علىٰ سائر الكواكب**»؛ لأن القمر يُضيء للناس، والعلماء يُضيئون للناس بالعلم، وأما الكواكب فإنها إنما تُضيء لنفسها فقط، وهم العُباد؛ نفعُهم قاصرٌ علىٰ أنفسهم، وعبادتهم قاصرٌ نفعُها علىٰ أنفسهم، وأما العلماء فنفعُهم يَتعدَّىٰ كما يَتعدَّىٰ ضَوء القمر إلىٰ الكون، فيُضيء الكون، وبهذا يَظهر فضل العلماء.

ولهذا: إذا فُقِد العلماء حصل الشَّرخ والاختلاف، قال ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور الرجال، وإنما يَقبض العلم بموت العلماء، فإذا لم يبقَ عالمٌ اتخذ الناس رؤوسًا جُهالًا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**».

وما حدث الشرك في قوم نوح؛ إلا بعد فقد العلماء، لأن قوم نوح زيَّن لهم الشيطان أن يُصوِّروا صور الصالحين، ليتذكروا أحوالهم، بزعمهم، ينشطون علىٰ العبادة، فأطاعوا الشيطان وصوَّروا صور الصالحين ونصبوها علىٰ مجالسهم، والشيطان يريد لهم الشر ويريد لهم الهلاك، ولكنه لا يقدر مع وجود العلماء.

فلذلك لم يأمرهم بعبادة تلك الصور مع وجود العلماء، وإنما انتظر حتىٰ إذا مات العلماء ونُسِخ العلم، أو نُسِي العلم، قال إن آباءكم ما نصبوا هذه الصور؛ إلا ليعبدوها، وبها كانوا يُسقَون المطر، فعبدوها من دون الله، لَمَّا لم يكن فيهم علماء يَنهونهم عن ذلك، فحدث الشرك وحدث الدمار في قوم نوح، كما ذكر الله جَلَّ وَعَلَا في القرآن، وهذا سببه فقد العلماء.

وكذلك في آخر الزمان إذا قُبِض العلم، اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا ليس عندهم علم، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا، أما العلماء الحقيقيون فإنهم يُفتون

بالعلم، أما هؤلاء ليس عندهم علم يُفتون به، أفتوا بغير علم، فضلوا في أنفسهم، وأضلوا غيرهم، وبهذا يظهر فضل العلماء، وفضل وجودهم في الأمة، ومن ثَمَّ لا يجوز مخالفتهم، ماداموا مستقيمين علىٰ العلم الصحيح، لا تجوز مخالفتهم؛ لأنهم ورثة الأنبياء، يُبلغون عن الرسول ﷺ، ولا يُتهاون بشأنهم، ونقول نحن وإياهم سواء، لا، لا سواء، ليس العالم كالجاهل، ليس العالم مثل الجاهل.

وأما ولاة الأمور فهم الأمراء، القسم الثاني من ولاة الأمور هم الأمراء، الذين يتولَّون السلطة، فهؤلاء يجب احترامهم، ويجب طاعتهم بالمعروف، كما في هذه الآية: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، أي: وأطيعوا أولي الأمر منكم، وقوله: ﴿مِنكُمۡۖ﴾؛ أي: من المسلمين، أما ولي الأمر الكافر؛ فهذا لا يُطيعُه المسلم، إنما يُطيع ولي الأمر المسلم، ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾.

ثم أيضًا لنعلم أن طاعة العلماء وطاعة الأمراء مربوطةٌ بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ما لم يُخالف كتابًا ولا سنةً، تجب طاعتهم لا لذاتهم، وإنما لِمَا يُبلغونه عن الله ورسوله، وهم أمناء، أما إذا أمروا بمعصية، السلطان أمر بمعصية، فإنه لا يُطاع في هذه المعصية، لكن تبقىٰ طاعته فيما عَداها مما ليس بمعصية، قال ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وقال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إنما الطاعة بالمعروف**» ...

فلنعلم مدىٰ أو ضوابط طاعة أولي الأمر من العلماء والأمراء، أنها ما وافقت كتاب الله وسنه رسوله ﷺ، وما خالف ذلك؛ فإننا لا يجوز لنا أن نأخذ ما خالف الكتاب والسنة كائنًا من كان، ولكن المجتهد من العلماء إذا أخطأ له أجر علىٰ اجتهاده ولكن لا يجوز لنا أن نأخذ ما أخطأ فيه، وهو مأجورٌ علىٰ

اجتهاده، ولا نَتنقَّص العالم إذا أخطأ أو نحط من قدره، بل ندعو له، ونستغفر له، ونقول: هو اجتهد وبذل وسعه، لكن ما كل مجتهدٍ مُصيب، والحَكَم في هذا هو الكتاب والسنة، فلابد من هذه الضوابط في طاعة العلماء والأمراء.

وليس إذا خالفنا الأمير أو خالفنا العالم في خطأٍ لم نُوافقه عليه يكون معنىٰ ذلك أننا نخرج علىٰ ولي الأمر ونخلع طاعته أو نستهتر بالعلماء لمجرد خطأٍ حصل من بعضهم، لا يجوز لنا هذا، نحترمهم وإن أخطأوا، لكن: لا نتَّبعهم علىٰ الخطأ، ونُطيع الأمراء وولاة الأمور وإن أمَروا بمعصية، لكن نتجنَّب المعصية فقط، ونُطيعهم فيما عَداها، إنما هذا الذي يَخرج علىٰ العلماء وعلىٰ ولاة الأمور بسبب خطأٍ يَحصل؛ هذه طريقة الخوارج والمعتزلة، أما أهل السنة والجماعة فهم مُقيمون علىٰ طاعة العلماء، وطاعة ولاة الأمور؛ فيما وافق الكتاب والسنة، ويَعتذرون عما خالف الكتاب والسنة، ولا يعملون به ولا يَمتَثِلونه، ويُناصِحون من حصل منه الخطأ ...»(١).

ومع وضوح دعوة الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللهُ، ووضوح قوله وموافقته لأهل السنة والجماعة في إدخال العلماء في ولاة الأمور، إلا أننا وجدنا أصحابَ القول بإخراج العلماء من ولاة الأمور قد فَرِحوا بمقطعٍ صوتيٍّ له حَفِظَهُ اللهُ؛ مِنَ الواضح جدًّا أنهم لم يَفهموه، إذ لو فَهِموه فهمًا صحيحًا كما هو مراد الشيخ الفوزان منه؛ لَمَا تداولوه بينهم، فضلًا عن أن يَنشروه في وسائل التواصل، فيفضحوا أنفسهم، ويكشفوا عن جهلهم ومخالفتهم، لأن كلامه وجوابه حَفِظَهُ اللهُ حُجةٌ عليهم، ومُبطِلٌ لقولهم، ولدعواهم، لو كانوا يفقهون، إذ جاء كالصاعقة علىٰ رؤوس

(١) من صوتية له منشورة في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت، بعنوان: «واجبنا تجاه ولاة الأمر والعلماء».

المخالفين في هذا الباب، وهذا أمرٌ يُدركه كل من يستمع لهذه الصوتية ويتأملها.

أقول: هذا إن أحْسَنَّا بهم الظن، أما إن كانوا قد فَهِموه فهمًا صحيحًا كما هو مراد الشيخ الفوزان منه، وقد سبق إلىٰ علمهم – قبل ذلك – معرفة منهج الشيخ حَفِظَهُ اللَّهُ، وما هو عليه في هذا الباب، وأنه موافقٌ لأهل السنة والجماعة فيه، ثم هم مع ذلك ينشرون هذه الصوتية علىٰ أنها دليلٌ لهم يستدلون به علىٰ إخراج العلماء من ولاة الأمور، وأن الشيخ الفوزان موافقٌ لهم في ذلك، فهذا والله لَنذير شر، ودلالته واضحةٌ علىٰ أن القوم قد غلبتهم أهواؤهم، وأُعجِبوا برأيهم، ونافحوا عنه، وإن خالفوا أهل السنة جميعًا، وخرجوا عما عليه الأئمة؛ إذ من المُحال أن يَغفلوا عن كل هذه الأقوال وهذه التأصيلات والتفصيلات الواضحة والصريحة التي ذكرتُها عن الإمام الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ، فضلًا عمن سبقه من الأئمة.

أما الصوتية وما جاء فيها، فقول الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ فيها واضحٌ وضوحَ الشمس في رائعة النهار، وهي حجةٌ علىٰ كل من تُسوِّل له نفسه الضعيفة الطعن في علماء السنة، أو النيل منهم وانتقاصهم، أو نسبة مثل هذا القول الباطل إلىٰ أحدٍ منهم!.

فقد جاء في الصوتية ما يأتي:

قال السائل: من المسلمين في زماننا من يقول: أنا ولي أمري هم العلماء، وليس رئيس الدولة، لِمَا عليه من المثالب، فما حكم هذا القول؟ وما توجيهكم حِياله؟.

فأجاب الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ: «هذا مذهب الخوارج، والعياذ بالله، الصحابة فيهم علماء وأطاعوا أبا بكر، وأطاعوا عمر، وعثمان، وعلي، ما قالوا نحن إمامنا العالم الفلاني، ولا أحد من المسلمين أبدًا يقول ولي أمرنا العالم الفلاني، يقول: إمامنا في العلم، أما إمامنا في السمع والطاعة، ما أحد قال هذا من

المسلمين، فلا يقول هذا الكلام إلا إنسانٌ فاضٍ، ما عنده عقل، أو ما عنده دين»[(١)].

والجواب عن هذه الصوتية وبيان ما فيها من معانٍ يكون بالآتي:

أولًا: من هم هؤلاء الذين يقولون: ولي أمرنا هم العلماء، وليس رئيس الدولة؟.

اثبت العرش ثم انقش! هل هم من أهل السنة أو من المعروفين بالعلم والسنة والاستقامة، أم أنهم مبتدعةٌ ضُلال؟.

فإن كانوا من أهل السنة، ومن المعروفين بالعلم، ممن يُعتد بأقوالهم؛ فاذكروهم لنا لكي نَحذَرهُم، ونَحذَر فكرهم ومنهجهم، ومن ثَمَّ اعرضوا أمرهم علىٰ علماء السنة ليقولوا فيهم كلمتهم، ويُحذِّروا منهم، ومن فكرهم.

أما إن كانوا مبتدعةً، خوارج أو معتزلة أو غير ذلك، فهؤلاء من المعروف عنهم أنهم لا يَرون لحكام المسلمين ولايةً عليهم، ولا يرَفعون بعلماء أهل السنة رأسًا، وهم ليسوا بحاجة لأَنْ يقولوا: ولي أمرنا هم العلماء، وليس رئيس الدولة، لأنهم مُنعزلون عن المسلمين بأنفسهم، وبعلمائهم، وبحزبهم وجماعتهم، ومن خالفهم ولم يكن معهم في حزبهم وجماعتهم فهو كافرٌ عندهم.

هذان قسمان من المنتسبين للعلم الشرعي، أما القسم الثالث: فهم عامة المسلمين.

فإن كان المقصود عاميًّا من عوام المسلمين، فهو كما ذكر الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللهُ، إنسانٌ فاضٍ، ما عنده عقل، أو ما عنده دين، وهو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، لا يدري ما يخرج من رأسه، سمع الناس يقولون قولًا فقاله.

فأي الأقسام الثلاثة تُريدون؟!.

ثانيًا: بيَّن الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللهُ في إجابته علىٰ السؤال أن هذا القول لا

---

(١) صوتية للشيخ الفوزان حفظه الله مبثوثة ومنشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

وجود له، ولا يقوله أحدٌ من المسلمين أبدًا، إذ لا يقوله عاقلٌ، أو ذو دين، وهو قولٌ لا يجتمع واتهام أهل السنة أو علماء السنة بالقول به!.

ثالثًا: بيَّن الشيخ الفوزان حَفِظَهُ اللهُ في إجابته علىٰ السؤال أن هذا القول إن وُجِد فعلًا، أو وُجِد من نطق به، فهو قولٌ لا يقوله إلا إنسانٌ فاضٍ، ما عنده عقل، أو ما عنده دين، وحاشا أهل السنة وعلماء السنة أن يقولوا بمثله!.

❁ خامس وعشرون: ما جاء عن العلامة محمد بن عمر بازمول حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «وأولي الأمر هم: الأمراء والعلماء.

فطاعة العلماء تبعٌ لطاعة الله ورسوله ﷺ، وطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء؛ فإن باب الخروج علىٰ الأمراء والحكام هو للعلماء، فإن أُضيع حق العلماء؛ ضاع حق الأمراء، وإذا ضاع حق العلماء والأمراء؛ خرج الناس عليهم، فحياة العالِم وصلاحُه حياة العالَم وصلاحُه!.

فإذا ضاعت حقوق العلماء؛ ضاعت حقوق الأمراء، وإذا ضاعت حقوق العلماء والأمراء؛ فسد العالَم!»(١).

وقال: «قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، تقدَّم فيما مضىٰ تقرير أن المراد بأولي الأمر: هم الأمراء، كما يدل عليه سياق الآية، هناك قولٌ آخر أن المراد بأولي الأمر: العلماء فقط، وقولٌ آخر أن المراد بأولي الأمر: هم مجموع العلماء والأمراء، وهذا القول رجَّحه الإمام ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «أحكام القرآن».

ومما يدل علىٰ أن «أولي الأمر» يُطلق علىٰ العلماء، ويُطلق علىٰ الأمراء؛

---

(١) مكانة العلم والعلماء (ص: ١٦).

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]، فقال: يُرد إلىٰ الرسول، وإلىٰ أولي الأمر، ثم ذكر أن أولي الأمر علىٰ نوعين: نوعٌ لا يَستنبطون، ونوعٌ يَستنبطون، قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾، ومَن الذي يستطيع الاستنباط؟ هم العلماء، فدلَّت الآية علىٰ أن العلماء يُطلق عليهم أنهم أولي أمر، ولذلك: المعنىٰ الذي ذكره ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورجَّحه، أنه لا مانع من أن يكون المراد بالآية مجموع المعنيَين، أولي الأمر: الأمراء، وأولي الأمر: العلماء، نقول: هذا المعنىٰ الذي رجَّحه واضحٌ وراجحٌ وقويٌّ - إن شاء الله - من حيث ما يدل عليه، فتكون الآية: أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأطيعوا الأمراء والعلماء؛ فيما لا يُخالف كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ»[(١)].

* والمقصود: أن هاتين الآيتين:

الأولىٰ: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

والثانية: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

مَن نَظَر فيهما وفيما قاله المفسرون فيهما نظرة مُتأملٍ مُسترشد؛ بان له الأمر، وظهر له اتفاق أهل السنة والجماعة علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور

(١) تفسير آيات الأحكام، الدرس رقم: (٧٢).

ظهورًا جليًّا، لا لبس فيه، ولا إشكال، وذلك من هاتين الآيتين فقط، فضلًا عن النصوص الكثيرة والكثيرة جدًّا من الكتاب والسنة، والتي تنص صراحةً، أو تدل دلالةً واضحةً علىٰ هذا الأمر.

وكون العلماء داخلين في ولاة الأمور لا يعني إعطاؤهم ولايةَ الحُكم، ولا ولايةَ السلطة، ولا أنَّ لهم أنْ يَتسلَّطوا علىٰ من سواهم من الناس، حكامًا كانوا أو محكومين، كما يظنه بعض المفتونين، ممن أرادوا أن يُخرجوا العلماء من ولاة الأمور لهذه الأسباب - زعموا -.

فهذا أمرٌ لم يَزعمه أحدٌ من علماء السنة؛ لا لنفسه، ولا لغيره من الأئمة والعلماء، وهو أمر معلوم عند الجميع، يَعلمه العالم والجاهل، ويَعلمه كل مُنصف، وعاقل.

إذ من المعلوم عند العقلاء، فضلًا عن العلماء وطلبة العلم الراسخين، أن علماء السنة هم مِن أضبط الناس في هذه الأبواب، وهم من يَضبط الناس ويَضبط المسلمين – بجميع طوائفهم ومذاهبهم وتوجهاتهم - فيها، وهم من يأمر كل هؤلاء بالسمع والطاعة لحكام المسلمين، ويحثهم عليها.

فهم من يُبيِّن للمسلمين وجوب ذلك كله عليهم، وبالأدلة من الكتاب والسنة، وبما استقر عليه مذهب أهل السنة، وأن مخالفتهم في هذا الباب هو مسلك الخوارج، ومسلك غيرهم من المنحرفين عن السنة.

كما أنه لمن المعلوم عند العقلاء أيضًا، فضلًا عن العلماء وطلبة العلم الراسخين، أن القول بأن للعلماء ولايةَ حُكمٍ علىٰ الحكام، أو علىٰ غيرهم من المسلمين قولٌ لا وجود له عند علماء السنة، ولا عند أهل السنة، ولم يَقل به



أحدٌ منهم، بل لا قائل من أهل السنة ومن علماء السنة أيضًا بأن للعلماء أن يَفتاتوا علىٰ الحكام، فضلًا عن أن تكون لهم ولايةُ حكمٍ عليهم، كما هو زَعْمُ بعض أهل الأهواء والبدع أو أهل الجهل والسفسطة؛ ممن امتلأت قلوبهم حقدًا وحسدًا وكراهيةً لعلماء السنة، فذهبوا يَفترون عليهم، ويتهمونهم بما هم منه بَراء، فينسبون لهم مثل هذه الأمور التي لم ولن تخطر لأحدٍ منهم علىٰ بال، وأنهم قد جعلوا لأنفسهم ولايةَ حُكمٍ فوقَ ولاية الحاكم، إلىٰ غير ذلك من الترهات، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

افتروا علىٰ علماء السنة بمثل هذه الافتراءات، ثم ذهبوا - بناءً علىٰ هذه الافتراءات، وهذه الأوهام التي في رؤوسهم - يعقدون المقارنات بين العالم والحاكم، ليَحمُوا الحكام ويستخلصوا لهم حقوقهم من علماء السنة - زعموا -، وكأن العلماء والحكام أعداءٌ، وهم الحماة للحكام، يحمونهم من العلماء، وينتصرون لهم من العلماء، هكذا ظنهم، ألا ساء ما يظنون، والله المستعان.

أما أهل السنة فيعتقدون بأن العلماء والحكام إخوةٌ متعاونون متناصرون، يَنصر بعضُهم بعضًا، ويَحفظ بعضُهم حقوقَ بعض، وأن بصلاحهم تصلح المجتمعات، وتصلح الرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ):

«وأولو الأمر؛ أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة، وأهل العلم والكلام، فلهذا كان أولوا الأمر صنفين: العلماء؛ والأمراء.

فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس، كما قال أبو بكرٍ الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

للأحمسية لما سَألَته: ما بقاؤنا علىٰ هذا الأمر؟ قال: ما استقامت لكم أئمتكم»[1].

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ):

«وقوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يتضمن نوعين من ولاة الأمور:

الأول: العلماء.

والثاني: الأمراء.

لأن علىٰ العلماء البيان، وعلىٰ الأمراء التنفيذ، وعلىٰ هذا فيكون الأمراء تابعين للعلماء؛ لأنهم مُنفِّذون لما يقول العلماء، فهم أهل الشأن في هذا الأمر، وإن كان كلٌّ منهم وليَّ أمرٍ؛ لكن العلماء هم الأصل، فإذا بيَّنوا الشرع لزم الأمراء العمل به، فإن لم يَعملوا به لم يكونوا طائعين لله ورسوله، ثم إن أمَروا بخلافه فمعصيتهم واجبةٌ، كأن يأمروا بترك واجب، أو فعل محرم.

فالحاصل: أن ولاة الأمور هم العلماء والأمراء.

العلماء وظيفتهم البيان والإرشاد والدلالة، والأمراء وظيفتهم التنفيذ؛ أي: تنفيذ أحكام الله علىٰ عباد الله؛ حتىٰ تصلح الأرض.

وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ هذا مما يُؤيد أن مقام العلماء هنا أقدم وأقوىٰ من مقام الأمراء؛ لأن المنازعات إنما تكون بين العلماء والفقهاء، وإن كانت تحصل بين الأمراء، لكن هي بين العلماء والفقهاء أكثر»[2].

* ومن هذه المقارنات التي عقدوها، وقد أحدثوها وابتدعوها، وسبَقوا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ١٧٠).

(٢) شرح صحيح البخاري (٩ / ٥٦٢).

غيرهم إليها – فيما هو ظاهر –، إذ لم أجد في المنتسبين للعلم من يَعقد مثل هذه المقارنات – حسب علمي – ولم أقف علىٰ شيءٍ من ذلك، وهو أمرٌ لم يَسبقهم إليه أحدٌ من أهل العلم[1]، بل لم نجد علىٰ مر العصور من يتهم العلماء، وبالأخص علماء السنة بمثل هذه الاتهامات الفاجرة؛ التي اتهموهم بها، ولا من يفتري عليهم بمثل هذه الافتراءات الساقطة؛ التي لا يُقرها دينٌ ولا عقل، بل ما وجدناه ورأيناه ووقفنا عليه هو علىٰ العكس من ذلك تمامًا، فأهل الباطل يتهمون علماء السنة بالإرجاء، وبالعمالة للحكام، ويصفونهم بأبشع الأوصاف بسبب انضباطهم في هذه الأبواب، ودعوتهم للسمع والطاعة لحكام المسلمين، وشدتهم علىٰ من يخالف دين الله عَزَّوَجَلَّ في ذلك.

أقول: من هذه المقارنات التي عقدوها؛ قول القائل:

«الحاكم له بيعة ولا بيعة لغيره، لا عالم ولا غيره؛ لا شيخ طريقة ولا رئيس

---

(١) وقد يقول قائل: قد وُجِد من العلماء مَن عقد مثل هذه المقارنات، وليست هي من الأمور الحادثة!!.
فأقول وبالله التوفيق: من تدبر كلام العلماء في هذا الباب؛ لوجده كغيره من الأبواب، فهم يذكرون ما للولاة، وما للرعية، وما للعلماء، وما لطلبة العلم، وما للعامة، وما للآباء، وما للأبناء، وما للإخوة فيما بينهم، وما للزوجين علىٰ بعضهم ... إلخ؛ يذكرون ما لهؤلاء جميعًا من حقوق، وما عليهم من واجبات، فيُبيِّنون دين الله عَزَّوَجَلَّ بلا إفراطٍ ولا تفريط، فلا ينتصرون لأحدٍ علىٰ أحد، ولا يتعصبون لأحدٍ علىٰ أحد، ولا يَنالون من أحدٍ علىٰ حساب أحد، ولا يَغلون لجانبٍ علىٰ جانب، وإنما يعطون كلَّ ذي حقٍّ حقه.
أما عقد المقارنات علىٰ هذا الوجه الذي يُراد به النيل من علماء السنة، والحط من قدرهم، وسلبهم حقوقهم، فلا وجود له بين العلماء، ولا في محيطهم – فيما أعلم –، وإنما هو أمرٌ يَختص به الجُهال وأهل الأهواء، ومبناه – كما هو ظاهرٌ في هذه المقارنات – علىٰ أوهامٍ هي في رؤوس مُحْدِثِيه، إذ ظنوا أن علماء الحق والسنة يُنازعون الولاة أمرهم، ويسلبونهم حقوقهم، ويَفتئتون عليهم فيما لهم، وما هو من شئونهم، مما حملهم علىٰ أن يَعقدوا مثل هذه المقارنات التي ينتصرون بها للولاة علىٰ العلماء – زعموا –، والله المستعان.

حزب ولا قائد جماعة. الحدود والتعزيرات وأنواع العقوبات بيد الحاكم لا العالم. الحاكم يجب الصبر عليه؛ «**وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**»، وأما العالم فلا يجب، بل له شكواه والاقتصاص منه ... الحاكم له نواب مكانيون كأمراء المناطق أو اختصاصيون كالوزراء ونحوهم، ولهم من الحق والإسرار بالنصح ما يليق بهم وعدم إهانتهم وحفظ مكانتهم في المجتمع، والعالم ليس له نواب، لا علىٰ الأمكنة والدول والبلدان ولا غيرها، بل طلاب يتعلمون منه وقد يفيدونه، كما يتعلمون من غيره ... الحاكم يجب أن يكون له عيون بهم يحفظ الأمن ويستكشف العدو - لأدلة مبسوطة في محلها - ويتخذ من الوسائل الكفيلة بذلك، وأما العالم فليس له التجسس علىٰ الناس ولا بعث الجواسيس والعيون عليهم وملاحقتهم في بيوتهم ومجالسهم الخاصة، بل وأجهزتهم ومواقعهم الخاصة! كما حصل من البعض من التهكير والاختراق لهذه الأغراض بأمرٍ من الشيخ فلان أو فلان».

وقوله: «فالعالم له حق؛ لكن أدخل بعض الناس من قديم الزمان أمورًا في التعامل مع العالم وجعلوها من حقه وهي ليست من حقه، بل هي مسلوبة مأخوذة إما من حق النبي ﷺ خاصة، وإما أن تكون من حق ولاة الأمر؛ الحاكم المسلم، الأمير، فلا يُعطىٰ حق العالم حق غيره».

وقول الآخر:

«مقارنة: الأمير له بيعة واجب الوفاء بها، والعالم ليس له بيعة. الأمير له عقد الجيوش والحرب والسلم، والعالم ليس له ذلك. الأمير تسمع له وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، والعالم ليس له ضربك أو أخذ مالك. الأمير له إقامة

الحدود والقتل والتعزير، والعالم ليس له من ذلك شيء».

وقول الآخر: «إن السلطة لولي الأمر فقط، لا للشعب، ولا للأغلبية، ولا لأهل الحل والعقد، ولا للعالم، ولا لطالب علم، ولا لجاهل، إنما السلطة للسلطان، وهو ولي الأمر الشرعي».

ومن الواضح جدًّا أن هذه الأقوال وهذه المقارنات إنما حملهم عليها ما في قلوبهم من حقدٍ علىٰ علماء السنة دفين، ونَفَسٍ خارجيٍّ بَغيض[1]، أتوا بسببه بما لم يُسبَقوا إليه، فافترَوا وظَلَموا، والله المستعان.

وإني لأُطالب أصحاب هذه المقارنات، وكل من كان صادقًا منهم أو ممن تأثَّر بدعوتهم وأقوالهم، وحمَل لواء هذه الدعوىٰ الفاجرة، أن يُسمِّيَ لنا مَن هذا حاله من علماء السنة، وهيهات هيهات، دونهم وإثبات ذلك خرط القتاد.

ولكن مِن فضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ أهل السنة والجماعة، وعلىٰ أهل الحق، ودعاة الحق؛ من حمَلة لواء هذه الدعوة المباركة؛ أن جعل فيهم علماء فطناء، لا تنطلي عليهم مثل هذه الألاعيب والترهات، ومثل هذه الأفكار المسمومة؛ التي يظهر فيها صاحبها وكأنه حملٌ وديع، ومن أنصح الناصحين لهذه الدعوة السلفية المباركة، وهو في حقيقة أمره يُبطن لها ولعلمائها وأتباعها السم الزعاف، ويسعىٰ في صرف الناس عنها، وعن علمائها.

وقد فطن علماء الحق والهدىٰ لمثل هذه الألاعيب، ولمثل هذا المسلك الرديء، الذي هو من مسالك أهل البدع والضلال، والله المستعان.

---

(١) وسيأتي في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن هذا المسلك هو مسلكٌ حداديٌّ خارجيٌّ بَغيض.

وقد سلك هذا المسلك حسن المالكي؛ لَمَّا أراد أن يدفع الحق الذي جاء به شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فحذَّر منه ومما أَلَّفه من رسائلَ ومؤلفاتٍ بحجة أنه بشرٌ يُخطئ ويُصيب، وأنه خطَّاء، إلىٰ غير ذلك من التهويلات.

فتصدىٰ له أسد السنة شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ، فذكر ما قام به حسن المالكي وما ذكره تقريرًا لباطله، ودفعًا لما جاء به شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحق، ثم رد عليه بما يكشف انحرافه وضلاله، فقال:

«قال المالكي (ص: ١): وكتاب التوحيد أو كتاب كشف الشبهات أو غيرهما من كتب الشيخ؛ إنما أَلَّفها بشرٌ يُخطئ ويُصيب، ولم يؤلِّفها ملكٌ ولا رسول، فلذلك من الطبيعي جدًّا أن يُخطئ، ولا مانع شرعًا ولا عقلًا من وقوع الأخطاء من الشيخ، سواء كانت كبيرةً أو صغيرةً، كثيرةً أو قليلةً، فقهيةً أو عقديةً «إيمانية»، فإذا جوَّزنا هذه المقدمة البسيطة سهل الحوار والنقاش.

أما إن لم نُجوِّز هذه المقدمة، فهذا من الغلو الذي لا يرتضيه الشيخ نفسه، ولا المخلصون من أهل العلم، بل لعل جل دعوة الشيخ ترتكز علىٰ نقض الغلو في الصالحين، وعلىٰ هذا فعدم الإقرار بالمقدمة السابقة يُعد انتكاسةً سلفيةً خطيرةً تذهب بجهود الشيخ أدراج الرياح بين محبيه وأتباعه قبل خصومه وأعدائه».

ذكر الشيخ ربيع هذا القول عنه، ثم علق عليه قائلًا:

«هذا القول معظمه حقٌّ أُريد به الباطل، فالحق منه يُقبل من العلماء الصادقين المنصفين.

أما من الجَهَلة الحاقدين؛ الذين تُكذب أعمالهم وتطبيقاتهم أقوالَهم فلا

يُصدِّقون ولا كرامة، وأما الباطل فمردودٌ، وهذا حال كتاباتك.

ومناقشاتك الباطلة الظالمة للإمام محمد تشهد عليك أقوىٰ شهادة أنك بهذه المقدمات والدعاوىٰ ما تريد بها إلا الظلم والباطل وهدم ما قام به هذا الإمام من الجهاد العظيم والتأليفات النافعة الموضحة لدين الله عَزَّوَجَلَّ عقيدةً وأحكامًا.

فلو كان عندك شيءٌ من النصح فاتجه به إلىٰ نقض كتب التشيع والرفض التي امتلأت بالكفر والكذب علىٰ الله ورسوله، وعلىٰ أصحاب رسوله، وعلىٰ علماء الإسلام، وامتلأت بالغلو الذي لا يوجد عند اليهود والنصارىٰ، هذا هو العمل الصحيح المطلوب، لا أن تذهب إلىٰ مصابيح مقتبسة من كتاب الله وسنة رسوله تُصحِّح للناس عقائدهم التي أفسدها دعاة الرفض والتصوف؛ تذهب إلىٰ هذه المصابيح لتطفئها؛ ليعود الناس إلىٰ الظلمات والجهل، فهذا من أشد وأقبح أنواع الإفساد في الأرض.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، فأنت بأعمالك هذه ساعٍ في الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فمن يصدقك في هذه الدعاوىٰ العريضة.

وهل رَفضُ السلفيين لظلمك وأباطيلك وأباطيل أسلافك وافتراءاتكم علىٰ الإمام محمد وكتبه وأتباعه يُعتبر انتكاسةً سلفية.

إن الانتكاسة كل الانتكاسة أن يقبلوا منكم هذا الظلم وهذه الافتراءات، نسأل الله أن يحفظهم وأن يثبتهم علىٰ الحق، فإنهم رغم أنوف الحاقدين أهل الحق والفرقة الناجية والطائفة المنصورة التي لا يضرها من خذلها ولا من خالفها من أمثال المالكي وأشياعه، لا يضرهم ذلك إلىٰ يوم القيامة.

والله نسأل أن يرد كيد أعدائهم في نحورهم ويعيدهم إلىٰ جحورهم».

ردَّ عليه قوله، ثم قال:

«ادَّعىٰ المالكي أنه درس خمس مجلدات من الدرر السنية وقدم ملحوظات علىٰ كشف الشبهات.

وادَّعىٰ أن نسخته السابقة عبارة عن مسودة لا تُعبر عن وجهة نظره، وهذا تهربٌ منه من عمله.

تحدث عن عمله الجديد ثم قال (ص: ٢):

«وعلىٰ هذا سيتضمن الكتاب عملين رئيسيين:

الأول: قراءة كشف الشبهات.

الثاني: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتبه ورسائله الأخرىٰ وهي عبارة عن نماذج من أقواله وآرائه في التكفير تستدعي المراجعة من طلبة العلم، ولا يضير الشيخ إن أخطأ فكل بني آدم خطاء».

ذكر عن المالكي قوله هذا، ثم قال بعده:

«أقول إن هذا مشروع كبير دوافعه معروفة، ويحتاج هذا المشروع إلىٰ أن تُمد له يد العون من خصوم الدعوة السلفية ولن يعدم الأعوان من كل الاتجاهات.

وسيقف أنصار الحق لهذا الرجل وأعوانه وكل من وراءه ووراء غيره من أعداء الحق، سيقفون لهم بالمرصاد، وسيحبط الله مكايدهم وخططهم، ويهدم صروحهم بمعاول الحق، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]»[١].

وسلك أبو الحسن المأربي المسلك نفسه؛ فاتهم أهل السنة وعلماء الحق

---

(١) انظر: دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب (ص: ٦٧ وما بعدها).

بما هم منه برآء، ففطن له أيضًا شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، وتصدىٰ له، فقد قال أبو الحسن المأربي:

«وقد كنا نظن أن مثل هذه المسائل لا تحتاج أبدًا إلىٰ أن يشتغل بها أحد، لولا أن رفع أهل الباطل عقيرتَهم بباطلهم؛ فكان لزامًا من التأصيل، وكان لزامًا من وضع القواعد العلمية في ذلك، رضي من رضي، وسخط من سخط.

هذه دعوة ليس لأحد عليها وصاية، ليس لأحد علىٰ هذه الدعوة وصاية، وليس عندنا أب روحي، ولا آية من الآيات، أو مُلاًّ من المُلَل، نأخذ عنه، ونصدر عنه، ولا نخرج عنه ...».

فرد عليه العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ افتراءه ودعواه، قائلًا:

«هذا منطق عجيب!! وهو منطق الحدادية الحقيقية، التي تدَّعي أنك تحاربها، فأنت أشد منهم علىٰ علماء السنة بكثير، وأنصارك الآن يسيرون في هذا الدرب الأعوج، ثم ما الداعي لهذه النبرات، فعلماء المنهج السلفي ودعاته من أبعد الناس عن مشابهة من ذكرت، ومن أشد الناس دعوة إلىٰ التمسك بأدلة الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

وهل فيمن تقصد من فَرَض علىٰ الناس رأيًا أو خرافةً أو أسطورةً في يوم من الأيام؟! هل هناك في الطائفة السلفية، مثل رجال الكنيسة وهيئته «إكليروس»، لا تُقام شعائر الدين بدونها، ولا يعبد الله الفرد إلا عن طريقها، حتىٰ يشعر الناس - وأنت منهم - بالكبت والضغوط، فتقول مثل هذا الكلام الخطير.

هل تراهم يُحاربون من ينتقد أخطاءهم، ويَرمون من يُبينها بالحجج والبراهين بالنفاق والزندقة، ويُنادون لأنفسهم بوحدة المرجعية؟ كما حصل

لبعض المتعالِمين من الذين أنت تعرفهم.

ليس هناك من يدَّعي الوصاية علىٰ الدعوة السلفية، ولا من يدَّعي ذلك، وليس هناك من يشبه بابا روما أو الفاتيكان، إنما هناك علماء ربَّانيون، جنَّدوا أنفسهم لخدمة الإسلام الحق، ومنهج السلف الصالح، والذب عنه؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وهذه أعمال شريفة، وجهاد عظيم، نسأل الله أن يتقبلها منهم، وأن يجعلهم في عداد ورثة الأنبياء، وأن يَحشرهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يجعلهم في عداد من قال الله فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ونسأله تعالىٰ أن يَقمع بهم الأباطيل والفتن، ويرغم بهم أنوف أهل الشر ودعاته، ثم لا تنس أن الله ربط الأمة بعلمائها الصالحين الصادقين الملتزمين بالحق، قال الله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]»(١).

وهو ما صنعه العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ ٱللَّهُ مع حسن بن فرحان المالكي وقد وقع في نفس الأمر، وسلك المسلك نفسه؛ الذي سلكه أبو الحسن المأربي، فرد عليه الشيخ عبد المحسن العباد، قائلًا:

«وكما أنني لم أرد علىٰ كل ما في الأصل من هذيان، فسأقتصر هنا علىٰ الرد علىٰ بعض هذا الهذيان، فمن ذلك قوله في (ص: ٢٢٨): «وللتقليد في العقائد حديث عجيب؛ فإنه لا يخلو منه مذهب من المذاهب، بل لم يَنجُ منه إلا أفراد قلائل، مثل ابن حزم، وابن الوزير، والمقبلي!!».

(١) مجموع ردود الشيخ ربيع علىٰ أبي الحسن المأربي (ص: ٨٢).

وقوله (ص: ٢٢٩ -٢٣٠): «(أهل السنة والحديث): وعندهم يظهر التقليد جليًّا، لاسيما وهم لا يَرضون أن يفهم أحد الكتاب والسنة إلا علىٰ ضوء فهم «السلف»، وطُرُقهم في ترسيخ التقليد كثيرة، فمن ذلك تقديس علماء مذهبهم، وأنه بهم تُعرف السنة ويُوصل إلىٰ الحق، فمن طعن في حماد ابن سلمة، أو الأوزاعي، أو الأعمش، أو أبي مسهر، فهو مبتدع ....، وفهم هؤلاء السلف مقدم علىٰ فهمنا، ومن خالفهم فليَتَّهِم نفسه، ومن أوضح النصوص علىٰ هذا، النص المنسوب إلىٰ عمر بن عبد العزيز؛ «وهو في ذم القول بالقدر فتنبَّه!»، وفي هذا النص يقول عمر: «فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، وقِف حيث وقفوا؛ فإنهم علىٰ علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولَهُم كانوا علىٰ كشف الأمور أقوىٰ، وبفضل فيه لو كان أحرىٰ، فإنهم هم السابقون، ولئن كان الهدىٰ ما أنتم عليه؛ لقد سبقتموهم إليه، «أي: وهذا مستحيل!»، ولئن قلت حدَثَ بعدهم حدَث، فما أحدثه إلا من تبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، ولقد تكلموا فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر دونهم قومٌ فجفوا، وطمح عنهم آخرون فغلوا، وإنهم مع ذلك لعلىٰ صراط مستقيم، فلئن قلت: فأين آية كذا؟ ولِمَ قال الله كذا وكذا؟ لقد قرأوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم» انتهىٰ.

ومن شعارات مذهب أهل السنة والحديث: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**».

هذه حال السلف عندهم، أما مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء، تُكتب الكتب والأبواب في ذمهم، وزيادة في التنفير من مذاهبهم!!!».

ذكر العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللَّهُ قول حسن المالكي هذا، ثم رد عليه قائلًا:

«وأجيب علىٰ ذلك بما يلي:

١- أهل السنة والجماعة عقيدتهم واحدة، وهي مبنيةٌ علىٰ علم بالكتاب والسنة، وهم متفقون فيها، وما زعمه هذا الزاعم من أنه لم يَنجُ من التقليد في العقيدة إلا أفراد قلائل، مثل ابن حزم، وابن الوزير، والمقبلي، فيه اتهامٌ لعلماء أهل السنة بأن اعتقادهم ليس عن علم، بل عن تقليد، وقد مر قريبًا النقل عن ابن الوزير والمقبلي ما يوافق عقيدة أهل السنة، وأما ابن حزم فهو ظاهريٌّ في الفروع، مُؤَوِّلٌ في الأصول.

٢- أهل السنة والجماعة بعد الصحابة علىٰ عقيدة الصحابة، وهي منهم مبنيةٌ علىٰ علم، وليس مجرد تقليد؛ لأن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ هم الذين شهدوا التنزيل، وأعلم بالتأويل، وقد وصف النبي ﷺ الفرقة الناجية بأنهم الجماعة، وأنهم من كان علىٰ ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، والطعن في حمَلة الآثار الثقات طعنٌ في الآثار التي يروونها؛ لأن القدح في الناقل قَدحٌ في المنقول، وقد سبق الإيضاح والبيان لكون منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة اتباع الكتاب والسنة بفهم السلف، وأن المالكي زعم أن ذلك بدعة، وأن السنة عند المالكي بدعةٌ والبدعة سنة.

وأما أثر عمر بن عبد العزيز المشار إليه، فهو ثابت عنه، أخرجه أبو داود (٤٦١٢).

وأما قوله: «ومن شعارات مذهب أهل السنة والحديث: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**»، هذه حال السلف عندهم، أما مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء!!».

فنعم! هذا من شعار مذهب أهل السنة، وهذه هي حالُهم، وما أحسن هذا الشعار وهذه الحال المبنية علىٰ اتباع الكتاب والسنة ونبذ البدع، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال ﷺ: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي، تمسكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»، وقال ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وفي لفظ آخر: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»، وهذا الذي قال إنه شعار مذهب أهل السنة، وهو: «**اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**»؛ هو قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صاحب رسول الله ﷺ، أخرجه الدارمي في سننه (٢١١)»[(١)].

ومما ذكره الأئمة - أيضًا - حول هذه الألاعيب التي يُتوصَّل بها إلىٰ الطعن في علماء السنة والتزهيد فيهم، سواء بعقد مثل هذه المقارنات أو بغير ذلك من الطرق:

ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ)، حيث قال:

«يوجد أناس يَدعون إلىٰ التقليل من شأن العلماء، والكلام فيهم في المجالس؛ لأنهم فقدوا الزعامة التي يريدونها، فصاروا مثل الزعماء الآخرين الذين عارضوا دعوة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَمَّا فقدوا الزعامة التي يريدونها، ليس لهم سبيل إلىٰ ما يريدون إلا أنْ يُضعفوا الجانب الآخر. وهذا علىٰ خطر عظيم جدًا»[(٢)].

وقال: «والتقليل من شأن العلماء الراسخين في العلم المعروفين بالإيمان والعلم الراسخ جناية، ليس علىٰ هؤلاء العلماء بأشخاصهم، بل علىٰ ما

(١) الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي (ص: ٢٠٢).

(٢) تفسير سورة آل عمران (١ / ٣٧٥).

يحملونه من شريعة الله تعالىٰ أيضًا، ومن المعلوم أنه إذا قلَّت هيبة العلماء، وقلَّت قيمتهم في المجتمع فسوف يقل بالتَّبع الأخذ عنهم، وحينئذ تضيع الشريعة التي يحملونها أو بعضها، ويكون في هذا جناية عظيمة علىٰ الإسلام وعلىٰ المسلمين أيضًا»[1].

وما جاء عن العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، حيث قال: «وقد شاع في هذه الأيام رفض ما عند العلماء بالمقولة المبطلة التي ظاهرها الحق، وباطنها الباطل والشر: «لا أُقلِّد»، تجده جاهلًا لا يفهم شيئًا في دين الله، وهو أشد الناس حاجةً إلىٰ تقليد العلماء فضلًا عن اتباعهم»[2].

وقال: «وقد هوَّن من شأن هذه المنزلة العظيمة للعلماء أهل البدع والضلال، وأذنابهم المندسُّون في صفوف السلفيين، ونالوا منهم، فهناك من يندس في صفوف السلفيين؛ فيزلزل هذه المكانة في نفوس الشباب، فينصرف كثيرٌ منهم عن العلماء بسبب هذه الأساليب الخبيثة، فترىٰ المندس منهم يتلبَّسُ بلباس السلفية ويتحمَّس لها كذبًا وزورًا، وإذا به يُفرِّق ويُمزِّق ويَفعل ما يَعجز عنه ألدُّ الأعداء في تمزيق السلفيين، وتشتيت شبابهم، فوجب التنبُّه لهؤلاء الخصوم ومكائدهم»[3].

وما جاء عن العلامة محمد بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، حيث قال: «أما التعصب للباطل فهذا الذي ذمَّه الله، وذمَّه رسوله ﷺ، وذمَّه كل عاقل.

وأما أن الشيخ ربيعًا غير معصوم: فهل نحن في يوم من الأيام ادَّعينا لأحد

(١) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين (٢٦ / ٢٧٨).

(٢) مرحبًا يا طالب العلم (ص: ٦١).

(٣) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ١٢٩).



العصمة بعد رسول الله ﷺ؟

كأن هذا تحصيل حاصل؛ ما اختلفنا حتىٰ تُورد عليَّ هذه العبارة، ولكن هذه العبارة مقالةُ حقٍّ أُرِيد بها باطلٌ، أرادوا بها الطعن في الشيخ، وما يتوصلون إلا بهذه الطريقة، وإلا ما أحد مِن أهل العلم ولا طلاب العلم قال عن الشيخ ربيع أنه معصوم»[١].

والمقصود: أنه مما ينبغي أن يُعلَم أن ولاية العلماء إنما هي ولاية دلالة وبيان وإرشاد، وذلك أنهم ورثة الأنبياء؛ عليهم بيان ما جاء به الرسول ورد ما خالفه، وعلىٰ الحكام والأمراء تنفيذ شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهم من لهم ولاية الحكم علىٰ الناس.

فالعلماء ورثوا علم الأنبياء، وأُمِروا بحمله، وتبليغه للناس، وأن يُبيِّنوا الحلال والحرام، وما هو مشروع منه، وما هو ممنوع، ثم يأتي دور الحكام والأمراء بعد ذلك، إذ عليهم أن يَحموا دين الله عَزَّوَجَلَّ ويَحرسوه، وأن يُنفِّذوا هذه الأحكام الصادرة عن العلماء، وأن يَحملوا الناس عليها، ويُلزموهم بها، ليبقىٰ دين الله عَزَّوَجَلَّ مَحفوظًا مُصانًا، وهذا لا يتم ولا يكمل إلا بالتعاون بين القسمين من ولاة الأمور؛ العلماء والأمراء، إذ به تستقيم الأمور، ويلتزم الجميع باتباع شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أمرٌ ظاهرٌ لكل من تدبر هذا الباب؛ تدبُّر طالبٍ للحق، ومتجرِّدٍ عن الهوىٰ، والله المستعان.

۞ الأمر الثالث: اتفاق أهل السنة والجماعة على أن النوازل حكمها للعلماء.

وهذا أمر معلوم وظاهر لكل من تدبَّر نصوص الكتاب والسنة، ووقف علىٰ أقوال الأئمة وتفصيلاتهم في هذا الباب، وفَهِمها علىٰ وجهها الصحيح، ودون أن

(١) سؤالٌ وُجِّه للشيخ محمد في دورة علمية وهو مبثوث علىٰ شبكة الإنترنت.

يكون له هوًىٰ يصرفه عن هذا الفهم الصحيح، إذ من المعلوم لكل مسلم، فضلًا عن طالب علم، أو عالم؛ أن لأهل العلم مكانةً عظيمةً عند الله عَزَّوَجَلَّ، وعند رسوله ﷺ، وعند المؤمنين، وأنهم هم القدوة للمسلمين جميعًا؛ حكامًا كانوا أو محكومين، يَقتدي بهم وبأفعالهم المسلمون، ويَرجعون إليهم فيما نابَهم من الأمور، ويَأخذون عنهم العلم، والفتوىٰ، فيسألونهم عما جهلوه من شئون دينهم، ومن شئون دنياهم؛ مما هم بحاجة إلىٰ معرفة الحكم الشرعي فيه، يفعلون ذلك كله؛ اتباعًا منهم لأمر الله عَزَّوَجَلَّ، وأمر رسوله ﷺ، والتزامًا بهما[1].

فقد جاء من أمر الله عَزَّوَجَلَّ، ومن أمر رسوله ﷺ ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ

(١) ولو لم يكن بين أيدينا إلا ما صدر من كتب في هذا الشأن، وتقديم أئمة هذا الزمان لها، وتلقي علماء السنة لها بالقبول، ومشاركتهم في الإفتاء فيها؛ لكفىٰ صاحب السنة، وطالب الحق، لأَنْ يفهم هذا الباب فهمًا صحيحًا، وينضبط فيه، ولأَنْ تُزال عنه ومن رأسه، شبهات الملبِّسين من أهل الجهالة والضلالة، ومن أهل الأهواء والبدع؛ الذين يَسعون لإسكات العلماء، وصرف الناس عنهم؛ لتخلو لهم الساحة يقولون فيها، ويُقعدون فيها ويُقررون ما يشاءون.

ومن هذه الكتب، علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

*كتاب: «فتاوىٰ الأئمة في النوازل المدلهمة»؛ وهو بتقديم سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية العلامة عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله، وسماحة الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله.

*وكتاب: «الفتاوىٰ المهمة في المشاكل الملمة»؛ للشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله.

*وكتاب: «الفتاوىٰ المهمة في تبصير الأمة»؛ وهو بتقديم الشيخ العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه من الفتاوىٰ في النوازل ما هو ثابتٌ عن كبار أئمة هذا الزمان، كابن باز، والألباني، وابن عثيمين، والفوزان، وعبد العزيز آل الشيخ، وعبد المحسن العباد، وربيع المدخلي، وصالح آل الشيخ، رحم الله من مات منهم وغفر لحيِّهم، وأطال عمره علىٰ طاعته.

*وكتاب: «الفتاوىٰ الشرعية في القضايا العصرية»؛ وهو بتقديم الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله، وفيه أيضًا جَمعٌ من أئمة هذا الزمان، وغيرها من الكتب.

وفي هذه الكتب وغيرها دلالة ظاهرة علىٰ أن النوازل لا يُرجَع فيها إلا إلىٰ العلماء.

هذه المعاني، وقد سبق أن ذكرت شيئًا من ذلك في الأمرين السابقَين، مما يُغني عن إعادته هنا.

وقد ذكر الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ) ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ تأصيل هذا الأمر وتقريره، وذلك قوله:

«فإن الله عَزَّوَجَلَّ، وتقدست أسماؤه، اختص من خلقه من أحب، فهداهم للإيمان، ثم اختص من سائر المؤمنين من أحب، فتفضل عليهم، فعلمهم الكتاب والحكمة وفقَّههم في الدين، وعلَّمهم التأويل، وفضَّلهم علىٰ سائر المؤمنين، وذلك في كل زمان وأوان، رفعهم بالعلم وزيَّنهم بالحلم، بهم يُعرف الحلال من الحرام، والحق من الباطل، والضار من النافع، والحسن من القبيح.

فضلهم عظيم، وخطرهم جزيل، ورثة الأنبياء، وقرة عين الأولياء، الحيتان في البحار لهم تستغفر، والملائكة بأجنحتها لهم تخضع، والعلماء في القيامة بعد الأنبياء تشفع، مجالسهم تفيد الحكمة، وبأعمالهم ينزجر أهل الغفلة، هم أفضل من العُبَّاد، وأعلىٰ درجة من الزُّهاد، حياتهم غنيمة، وموتهم مصيبة، يُذكِّرون الغافل، ويُعلِّمون الجاهل، لا يتوقع لهم بائقة، ولا يخاف منهم غائلة، بحسن تأديبهم يتنازع المطيعون، وبجميل موعظتهم يرجع المقصرون، جميع الخلق إلىٰ علمهم محتاج، والصحيح علىٰ من خالف بقولهم محجاج.

الطاعة لهم من جميع الخلق واجبة، والمعصية لهم محرمة، من أطاعهم رَشَد، ومن عصاهم عَنَد، ما ورد علىٰ إمام المسلمين من أمر اشتبه عليه، حتىٰ وقف فيه؛ فبقول العلماء يَعمل، وعن رأيهم يَصدُر، وما ورد علىٰ أمراء المسلمين من حكم لا علم لهم به؛ فبقولهم يَعملون، وعن رأيهم يَصدُرون، وما أشكل علىٰ قضاة

المسلمين من حكم، فبقول العلماء يَحكمون، وعليه يُعوِّلون، فهم سراج العباد، ومنار البلاد، وقوام الأمة، وينابيع الحكمة، هم غَيظُ الشيطان، بهم تحيا قلوب أهل الحق، وتموت قلوب أهل الزيغ، مثلهم في الأرض كمثل النجوم في السماء، يُهتدىٰ بها في ظلمات البر والبحر، إذا انطمست النجوم تَحيَّروا، وإذا أسفر عنها الظلام أبصَروا.

فإن قال قائل: ما دل علىٰ ما قلت؟ قيل له: الكتاب، ثم السنة. فإن قال: فاذكر منه، إذا ما سمعه المؤمن، سارع في طلب العلم، ورَغِب فيما رغَّبه الله عَزَّوَجَلَّ، ورسوله ﷺ. قيل له: أما دليل القرآن؛ فإن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [المجادلة: ١١]، فوعد الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين أن يرفعهم، ثم خص العلماء منهم بفضل الدرجات.

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، فأعلم خلقه أنه إنما يخشاه العلماء به.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [لقمان: ١٢].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾ الآية [المائدة: ٦٣]؛

يُقال: فقهاؤهم وعلماؤهم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣-٧٤].

ذكر الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأدلة ثم قال:

«وهذا النعت ونحوه في القرآن، يدل علىٰ فضل العلماء، وأن الله عَزَّوَجَلَّ جعلهم أئمةً للخلق يَقتدون بهم».

ثم ساق من الآثار ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ تقرير هذا الأصل، ثم قال:

«فما ظنكم - رحمكم الله - بطريقٍ فيه آفاتٌ كثيرةٌ، ويحتاج الناس إلىٰ سلوكه في ليلةٍ ظَلماءَ، فإن لم يكن فيه ضياءٌ وإلا تحيَّروا، فقيَّض الله لهم فيه مصابيح تُضيء لهم، فسلكوه علىٰ السلامة والعافية، ثم جاءت طبقاتٌ من الناس لابد لهم من السلوك فيه، فَسلَكوا، فبينما هم كذلك، إذ طُفِئت المصابيح، فبقوا في الظلمة، فما ظنكم بهم؟ هكذا العلماء في الناس، لا يعلم كثيرٌ من الناس كيف أداء الفرائض، ولا كيف اجتناب المحارم، ولا كيف يُعبد الله في جميع ما يعبده به خلقه، إلا ببقاء العلماء، فإذا مات العلماء تحيَّر الناس، ودَرَسَ العلمُ بموتهم، وظَهر الجهل، فإنا لله وإنا إليه راجعون! مصيبةٌ ما أعظمها علىٰ المسلمين!!»(١).

وذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ) أيضًا ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ تأصيل هذا الأمر وتقريره، وذلك قوله:

(١) أخلاق العلماء (ص: ١٥ - ٣١).

«... فإذا تأملت أقسام الناس المذكورة لم تجد أشرف ولا أقرب عند الملك من العلماء الربانيين، فهم أفضل الخلق بعد المرسلين.

قوله ﷺ: «**وإن العلماء ورثة الأنبياء**».

يعني أنهم ورثوا ما جاء به الأنبياء من العلم، فخلفوا الأنبياء في أممهم بالدعوة إلىٰ الله وإلىٰ طاعته، والنهي عن معاصي الله والذب عن دينه ...

فالعلماء في مقام الرسل بين الله وبين خلقه، كما قال ابن المنكدر:

«إن العالم بين الله وبين خلقه، فلينظر كيف يدخل عليهم».

وقال ابن عيينة: «أعظم الناس منزلةً من كان بين الله وبين خلقه: الأنبياء، والعلماء».

وقال سهل التستري: «من أراد أن ينظر إلىٰ مجالس الأنبياء فلينظر إلىٰ مجالس العلماء، يجيء الرجل فيقول: يا فلان، أيش تقول في رجلٍ حَلَف علىٰ امرأته كذا وكذا؟ فيقول: طُلِّقَت امرأته، ويجيء آخر فيقول: ما تقول في رجلٍ حَلَف علىٰ امرأته بكذا وكذا؟ فيقول: ليس يحنث بهذا القول. وليس هذا إلا لنبيٍّ أو عالمٍ، فاعرفوا لهم ذلك» ...

وللعلماء الكلام في الموقف إذا اشتبهت الأمور علىٰ الناس؛ فإذا ظن أهل الموقف أنهم لم يلبثوا في قبورهم إلا ساعة؛ بيَّن أهل العلم أن الأمر علىٰ خلاف ذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ ۝٥٥ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِۖ﴾ الآية [الروم: ٥٥-٥٦].

والعلماء يُخبِرون يوم القيامة بخزي المشركين، كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ

ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧] ...

ثم قال:

وهذا كله يُبين أن لا درجة بعد النبوة أفضل من درجة العلماء.

وقد يُطلق اسم العلماء ويُراد إدخال الأنبياء فيهم؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

فلم يُفرد الأنبياء بالذكر؛ بل أدخلهم في مسمىٰ العلماء، وكفىٰ بهذا شرفًا للعلماء؛ أنهم يُسمون باسمٍ يَجتمعون هم والأنبياء فيه.

ومن هنا قال من قال: «إن العلماء العاملين هم أولياء الله».

كما قال أبو حنيفة والشافعي: «إن لم يكن العلماء والفقهاء أولياء الله، فليس لله ولي» ...

والمراد بهذا أن العلماء ورثوا الأنبياء فيما خلفوه، وأن الذي خلف الأنبياء هو العلم النافع، فمن أخذ العلم وحصل له؛ فقد حصل له الحظ العظيم الوافر؛ الذي يُغبط به صاحبه»(١).

وهذا أصل أصيل، قد دل عليه كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله ﷺ، واتفقت عليه الأمة.

❁ أقوال العلماء تدل دلالة واضحة على هذا الأصل الأصيل.

فمن ذلك:

❁ أولاً: ما جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤هـ).

فقد قال: «ومعنىٰ الاجتهاد من الحاكم: إنما يكون بعد أنْ لا يكون فيما يريد

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (١/ ٤٧ - ٥٠).

القضاء فيه كتابٌ ولا سنةٌ ولا أمرٌ مُجتمَعٌ عليه، فأما وشيءٌ من ذلك موجودٌ فلا، فإن قيل: فمن أين قلت هذا وحديث النبي ﷺ ظاهره الاجتهاد؟ قيل له: أقرب ذلك: قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل:

«كيف تقضي؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم يكن؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن؟ قال: أجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله لما يُحب رسول الله».

فأخبر النبي ﷺ أن الاجتهاد بعد أنْ لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله؛ ولقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وما لم أعلم فيه مخالفًا من أهل العلم، ثم ذلك موجودٌ في قوله: «إذا اجتهد»؛ لأن الاجتهاد ليس بعينٍ قائمةٍ، وإنما هو شيءٌ يُحدِثُه من قِبَلِ نفسه، فإذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والإجماع أولىٰ به من رأي نفسه، ومن قال الاجتهاد أولىٰ؛ خالف الكتاب والسنة برأيه، ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضعٍ يمكنه رؤية البيت بالمعاينة؛ لم يَجُز له غير معاينتها، ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده.

فإن قيل: فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ وقد قال رسول الله ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم**»، وقال معاذ: «أجتهد رأيي»، ورضي بذلك رسول الله ﷺ، بأبي هو وأمي، ولم يقل رسول الله ﷺ: إذا اجتهد علىٰ الكتاب والسنة؟ قيل: لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، فجعل الناس تبعًا لهما، ثم لم يُهمِلْهُم، ولقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، ولقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ففرض علينا اتباع رسوله، فإذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان

اللذان افترض الله عَزَّوَجَلَّ، لا مخالف فيهما، وهما عينان، ثم قال: «**إذا اجتهد**»؛ فالاجتهاد ليس بعينٍ قائمةٍ، إنما هو شيءٌ يُحدِثُه من نفسه، ولم يُؤمر باتباع نفسه، إنما أُمِر باتباع غيره، فإحداثه علىٰ الأصلَين اللذَين افترض الله عليه؛ أولىٰ به من إحداثه علىٰ غير أصلٍ أَمَرَ باتباعه؛ وهو رأيُ نفسه، ولم يُؤمر باتباعها، فإذا كان الأصل أنه لا يجوز أن يَتَّبِعَ نفسَه، وعليه أن يَتَّبِعَ غيره، والاجتهاد شيءٌ يُحدِثُه من عند نفسه، والاستحسان يَدخل علىٰ قائله كما يَدخل علىٰ من اجتهد علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ، ومن قال هذين القولين قال قولًا عظيمًا؛ لأنه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه علىٰ غير كتابٍ ولا سنةٍ موضعهما في أن يَتَّبِعَ رأيَه كما اتُّبِعَا، وفي أن رأيَه أصلٌ ثالثٌ أُمِر الناسُ باتباعه، وهذا خلاف كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إنما أَمَر بطاعته وطاعة رسوله، وزاد قائل هذا القول رأيًا آخر علىٰ حياله؛ بغير حجةٍ له في كتابٍ، ولا سنةٍ، ولا أمرٍ مُجتَمَعٍ عليه، ولا أثَر، فإذا كانا موجودين فهما الأصلان، وإذا لم يكونا موجودين؛ فالقياس عليهما لا علىٰ غيرهما»[1].

❁ ثانيًا: ما جاء عن الإمام ابن قتيبة الدينوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٧٦هـ).**

فقد ذكر في ردِّه علىٰ أهل الكلام؛ ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن العلماء هم المرجع في النوازل، وذلك عند ذكره الخلفاء الأربعة، وإدخاله عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت معهم، ولم يكونوا حكامًا، ولا أمراء، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، حيث قال:

«وأما طعنه علىٰ أبي بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ بأنه سُئل عن آيةٍ من كتاب الله تعالىٰ، فاستعظم أن يقول فيها شيئًا، ثم قال في الكلالة برأيه.

---

(١) كتاب الأم للشافعي (٧/ ٤٩٤).

فإن أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سئل عن شيءٍ من متشابه القرآن العظيم، الذي لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، فأحجم عن القول فيه، مخافةَ أن يُفسره بغير مراد الله تعالىٰ.

وأفتىٰ في الكلالة برأيه، لأنه أمرٌ ناب المسلمين واحتاجوا إليه في مواريثهم، وقد أُبِيح له اجتهاد الرأي فيما لم يُؤثَر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه شيءٌ، ولم يَأتِ له في الكتاب شيءٌ كاشفٌ، وهو إمام المسلمين ومَفْزَعُهُم فيما يَنوبُهم، فلم يَجِد بُدًّا من أن يقول.

وكذلك قال عمرُ وعثمانُ وعليٌّ وابنُ مسعودٍ وزيدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حين سُئلوا، وهم الأئمة والمَفْزَعُ إليهم عند النوازل.

فماذا كان ينبغي لهم أن يفعلوا عنده، أيَدَعون النظر في الكَلالة وفي الجَدِّ، إلىٰ أن يأتي هو وأشباهه، فيتكلموا فيهما[1]»[2].

ثالثًا: ما جاء عن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣١٠هـ).

فقد قال: «ثم إنه لم يَزل مِن بعد مُضِيِّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسبيله حوادثُ في كل دهرٍ تَحدِث، ونوازل في كل عَصرٍ تَنزل، يَفْزَعُ فيها الجاهلُ إلىٰ العالِم، فيكشف فيها العالِمُ سَدَفَ[3] الظلام عن الجاهل بالعلم الذي آتاه الله وفضَّله به علىٰ غيره، إما من أثَرٍ، وإما من نَظَر»[4].

(١) ومثله يُقال لمن يُريد إسكات علماء السنة، وأنْ لا يكون لهم شأنٌ في النوازل، ولا أن يتكلموا فيها!!.

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص: ٧٤).

(٣) السَّدَف: ظلمة الليل.

(٤) صريح السنة (ص: ٢٢).

رابعًا: ما جاء عن الإمام أبي عبد الله الحسين بن حسن الحليمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٠٣هـ).**

فقد قال: «ونتكلم في وجوب العلم وفضله، ثم في بيان أن العلم المطلق علم الدين، وأنه أشرف العلوم، فنقول: إن من الدليل علىٰ وجوب طلب العلم قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

أراد - والله أعلم -: وما كان المؤمنون لينفروا كافة، والنبي مقيمٌ لا ينفر، فتركوه وحده، فلولا نفر بعدما علموا أن النفر لا يسع جميعهم، من كل فرقة منهم طائفة، لتبقىٰ بعضها عند النبي ﷺ، فيحملوا عنه الدين ويتفقهوا، فإذا رجع النافرون إليهم أخبروهم بما سمعوا وعلموا، وفي هذا إيجاب التفقه وإثباته أنه علىٰ الكفاية دون الأعيان.

ويدل علىٰ ذلك أيضًا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فدخل في هذا من لا يَعلم الكتاب والسنة، ليُلزِمه سؤال من يَعلم، عما لا يَعلم، ليُعلِمه فيَعلم، كما دخل فيه من نزلت به نازلةٌ، فلم يَعلم الحكم فيها ...»[1].

ومن المعلوم أن حكمه هذا يعم الناس جميعًا؛ حكامًا كانوا أو محكومين، فتأمل.

خامسًا: ما جاء عن الحافظ أبي عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٤٦٣هـ).**

فقد قال: «وفي هذا الحديث من المعاني: خروج الخليفة إلىٰ أعماله يُطالِعُها، وينظر إليها، ويعرف أحوال أهلها. وكان عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد خرج إلىٰ الشام مرتين في قول بعضهم، ومنهم من يقول: لم يخرج إلا مرةً واحدة، وهي هذه.

(١) المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ١٩٠).





والمعروف عند أهل السير أنه خرج إليها مرتين ...

وفيه: دليلٌ علىٰ أن المسألة إذا كان سبيلُها الاجتهاد، ووقع فيها الاختلاف، لم يَجُز لأحد القائلين فيها عيبُ مُخالِفه، ولا الطعنُ عليه، ألا ترىٰ أنهم اختلفوا، وهم القُدوة، فلم يَعِب أحدٌ منهم علىٰ صاحبه اجتهادَه، ولا وَجَدَ عليه في نفسه؟ إلىٰ الله الشَّكوىٰ وهو المستعان، علىٰ أمةٍ نحن بين أَظْهُرِها، تَستحِل الأعراض والدماء، إذا خُولِفت فيما تَجيءُ به من الخطأ.

وفيه: دليلٌ علىٰ أن المجتهد إذا قادَه اجتهادُه إلىٰ شيءٍ خالفه فيه صاحبُه، لم يَجُز له الميلُ إلىٰ قولِ صاحبه إذا لم يَبِنْ له موضعُ الصواب فيه، ولا قام له الدليلُ عليه.

وفيه: دليلٌ علىٰ أن الإمام والحاكم إذا نزلت به نازلةٌ لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة، كان عليه أن يَجمع العلماء وذوي الرأي ويُشاورَهم، فإن لم يَأتِ واحدٌ منهم بدليلِ كتابٍ ولا سنةٍ غيرَ اجتهادِه، كان عليه الميلُ إلىٰ الأصلح، والأخذ بما يَراه.

وفيه: دليلٌ علىٰ أن الاختلاف لا يُوجب حُكمًا، وإنما يُوجب النظر، وأن الإجماع يُوجب الحكم والعمل.

وفيه: دليلٌ علىٰ إثبات المناظرة والمجادلة عند الخلاف في النوازل والأحكام، ألا ترىٰ إلىٰ قول أبي عبيدة لعمر رحمهما الله تعالىٰ: «تفر من قدر الله؟ فقال: نعم، نفر من قدر الله إلىٰ قدر الله. ثم قال له: أرأيت؟»؛ فقايَسَه وناظَرَه بما يُشْبِهُ في مسألته.

وفيه: دليلٌ علىٰ أن الاختلاف إذا نزل، وقام الحِجَاج، فالحجَّةُ والفَلْجُ[1] بِيَد من أدْلىٰ بالسنة، إذا لم يكن من الكتاب نصٌّ لا يُختلَف في تأويله. وبهذا أمر الله

(١) الفَلْجُ: الفوزُ والظَّفَر.

عبادَه عند التنازع، أن يَرُدُّوا ما تنازعوا فيه إلىٰ كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فمن كان عنده فيه علمٌ، وَجَبَ الانقيادُ إليه ...»[1].

وقال: «وأما قوله: «وكثرة السؤال»؛ ففيه قولان:

أحدُهما: كثرةُ السؤال عن المسائل النوازل المعْضلات، في معاني الديانات.

والآخرُ: كثرةُ السؤال في الاستكثار من المال والكسبُ بالسؤال.

وأما الوجه الأول فقد أوضحناه بالآثار في كتاب: «العلم»، وسيأتي معنىٰ السؤال للمال في موضعه من هذا الكتاب بَعدُ، إن شاء الله تعالىٰ.

وقد روىٰ ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب، بمعنىٰ واحدٍ، عن مالكٍ، أنه قال: «أما نهيُ رسول الله ﷺ عن كثرة السؤال، فلا أدري أهو الذي أنْهاكُم عنه من كثرة المسائل، فقد كَرِه رسول الله ﷺ كثرةَ المسائل، وعابَها، أم هو مسألتك الناس».

قال أبو عمر: كان أُبَيُّ بن كعب، وزيدُ بن ثابتٍ، وجماعةٌ من السلف يَكرهون السؤال في العلم عنْ ما لم يَنزل، ويقولون: إن النازلة إذا نزلت وُفِّقَ[2]

(١) التمهيد (٦ / ٣٥).

(٢) العبارة في الأصل بدون كلمة: «وُفِّقَ»، وقد استدركتها من كتاب: «شرح صحيح البخاري لابن بطال»؛ إذ بها يستقيم المعنىٰ، ويتم.

وقد أضاف الحافظ ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٤٩هـ) علىٰ هذه العبارة وقد سَبق الحافظَ ابن عبد البر بذكرها؛ بأن قال:

«فإن قيل: فإذا ثبت النهي عن كثرة السؤال والبحث فى هذه الأحاديث، فقد جاء فى كتاب الله ما يُعارض ذلك، وهو الأمر بسؤال العلماء والبحث عن العلم؛ بقوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

فالجواب عنه: أن الذي أمر الله عباده بالسؤال عنه هو ما ثبت وتقرر وجوبه مما يجب عليهم العمل به، والذي جاء فيه النهي هو ما لم يتعبد الله عباده به، ولم يذكره فى كتابه» (شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠ / ٣٤٠).

المسؤول عنها، وكانوا يجعلون الكلام في ما لم يَنزل تكلفًا، ويتلو بعضهم: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

ثم ذكر بإسناده عن مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال:

«أدركتُ أهل هذا البلد وما عندهم علمٌ غيرَ الكتاب والسنة، فإذا نزلت نازلةٌ جمع لها الأمير من حضر من العلماء، فما اتفقوا عليه من شيءٍ أَنْفَذَه، وأنتم تُكثرون من المسائل، وقد كَرِه رسول الله ﷺ المسائلَ، وعابَها» ...»(١).

❁ سادسًا: ما جاء عن الإمام أبي المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨٩هـ).

فقد قال: «اعلم أن المخاطب بالاجتهاد أهله، وهم العلماء، دون العامة، فإذا نزلت بالعالم نازلةٌ وَجَبَ عليه طلبها في النصوص والظواهر؛ في منطوقها إلىٰ مفهومها، ومن أفعال الرسول ﷺ، وإقراره، وفي إجماع علماء الأمصار، فإن وَجَد في شيءٍ من ذلك ما يدل عليه؛ قضىٰ به، وإن لم يجد، طلبه في الأصول والقياس عليها، وبدأ في طلب العلة بالنص، فإن وَجَد التعليل منصوصًا عليه؛ عمل به، فإن لم يَجِد في النص، عدل إلىٰ المفهوم، فإن لم يَجِد، نظر في الأوصاف المؤثرة في الأصول في ذلك الحكم ...»(٢).

❁ سابعًا: ما جاء عن القاضي أبي الوليد الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٩٤هـ).

فقد قال: «وقد اختلف الناس فيمن نزلت به نازلةٌ من العامة؛ مَن يُقلِّد في ذلك، ويقول من يأخذ بلا خلافٍ يجوز له الأخذ بقول أفضلهم وأعلمهم، وهل يجوز له الأخذ بقول غيره إذا كملت له آلات الاجتهاد؛ اختلف الناس في ذلك،

---

(١) الاستذكار (٨/ ٥٨٠).

(٢) قواطع الأدلة في أصول الفقه (٥/ ١).

قال القاضي أبو الوليد: وعندي أنه يجوز له الأخذ بقول من شاء منهم، وقد قال قومٌ من أهل الأصول: ليس له الأخذ إلا بقول أفضلهم وأعلمهم.

والدليل علىٰ ما نقوله: أنه لا خلاف أن بعض الصحابة كان أفضلَ من بعضٍ وأعلم، وقد كان جميع فقهائهم يُفتِي ويَنتَهِي الناس إلىٰ قوله، ويأخذون به، ولو وجب الاقتصار علىٰ قول أفضلهم وأعلمهم لَمَا جاز لغيره أن يُفتِي»[1].

ثامنًا: ما جاء عن القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٥٤٣هـ)**.

فقد قال: «إذا نزلت نازلةٌ؛ فلا يَخلو أن تَنزِل بمقلدٍ، أو بمجتهدٍ، فإن كان مقلدًا فسيأتي حاله إن شاء الله، وإن كان مجتهدًا فعليه أربعة فروض:

الفرض الأول: أن يطلبها في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وقد عدَّ العلماء آيات كتاب الله الأحكامية، فوجدوها خمسمائة آية، وقد يزيد عليها بحسب تَبَحُّر الناظر، وسعة علمه، فإن لم يَجِدها؛ فعليه أن يطلبها في سنة رسول الله ﷺ، وهي نحو ثلاث آلاف سنة، فإن لم يجدها؛ فعليه أن يطلبها في مسائل الصحابة وقضايا التابعين إجماعًا واختلافًا، ففي ذلك أمور هدىٰ، وما ضلَّ من اقتفىٰ آثارهم واقتدىٰ، فإن لم يجدها عندهم متفقًا عليها، أو لم يجدها أصلًا؛ فعليه فيما اختلفوا فيه، وفيما لم يسمعوه؛ أن يردوه إلىٰ أصلٍ من هذه الأصول الثلاثة المتقدمة: إما بتعليلٍ، وإما بشَبَهٍ، وإما بدليلٍ، هذا إن كانت من مسائل ذلك، وإن كان منشأ الاختلاف فيها أو بدء إشكالها من مثار لفظٍ؛ فعليه أن يطلبه في لغة العرب، فإن وجده واضحًا بنىٰ عليه، وإن وجده مشكلًا؛ كشفه: إما بآيةٍ، وإما بحديثٍ، وإما بتعليلٍ؛ يظهر به كون أحد الوجهين أقوىٰ من الآخر، وإما بشَبَهٍ

(١) المنتقىٰ شرح الموطأ (٣/ ٢٣٢).

يُقوِّي أحد الاحتمالين، إلىٰ وجوهٍ أُخَر لا تُحصىٰ في البابين، سنشير إلىٰ أصولها في كتاب الترجيح إن شاء الله تعالىٰ»(١).

ومرجع ذلك العلماء بلا أدنىٰ شك، ولا شأن فيها للأمراء، إلا إنْ جمعوا بين الإمارة والعلم.

تاسعًا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد قال: «إنما يجب علىٰ الناس طاعة الله والرسول، وهؤلاء أولوا الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، إنما تجب طاعتهم تبعًا لطاعة الله ورسوله، لا استقلالًا، ثم قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وإذا نزلت بالمسلم نازلةٌ فإنه يَستفتي من اعتقد أنه يُفتِيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان، ولا يجب علىٰ أحد من المسلمين تقليدُ شخصٍ بعينه من العلماء في كل ما يقول، ولا يجب علىٰ أحدٍ من المسلمين التزامُ مذهبِ شخصٍ معينٍ غيرِ الرسول ﷺ في كل ما يُوجِبُه ويُخبر به، بل كل أحدٍ من الناس يُؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ.

واتباع شخصٍ لمذهب شخصٍ بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته، إنما هو مما يَسوغ له، ليس هو مما يجب علىٰ كل أحدٍ إذا أمكنه معرفةُ الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحدٍ عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويطلب علم

(١) المحصول في أصول الفقه (ص: ١٣٤).



ما أمر الله به ورسوله، فيفعل المأمور، ويترك المحظور. والله أعلم»[1].

وقال: «والمقصود أن الحكم بالعدل واجبٌ مطلقًا، في كل زمان ومكان، علىٰ كل أحد، ولكل أحد، والحكم بما أنزل الله علىٰ محمد ﷺ هو عدلٌ خاص، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها، والحكم به واجبٌ علىٰ النبي ﷺ وكل من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر.

وهذا واجبٌ علىٰ الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية، قال تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [الشورىٰ: ١٠]، وقال: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

فالأمور المشتركة بين الأمة لا يُحَكَّمُ فيها إلا الكتابُ والسنة، ليس لأحدٍ أن يُلزِمَ الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك.

ومن اعتقد أنه يَحكمُ بين الناس بشيءٍ من ذلك، ولا يَحكمُ بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر، وحكام المسلمين يَحكمون في الأمور المعينة، لا يَحكمون في الأمور الكلية، وإذا حَكَموا في المُعيَّنات فعليهم أن يحكموا بما في كتاب الله، فإن لم يكن؛ فبما في سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجدوا اجتهد الحاكم برأيه[2]...»[3].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠ / ٢٠٨).

(٢) والمراد باجتهاد الحاكم رأيه هنا، أي: من كان منهم من أهل الاجتهاد.

(٣) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٣١).

وقال: «أن ما تنازع فيه العلماء؛ ليس لأحدٍ من القضاة أن يفصل النزاع فيه بحكم، وإذا لم يكن لأحدٍ من القضاة أن يقول: حكمت بأن هذا القول هو الصحيح، وأن القول الآخر مردودٌ علىٰ قائله؛ بل الحاكم فيما تنازع فيه علماء المسلمين أو أجمعوا عليه: قوله في ذلك كقول آحاد العلماء إن كان عالمًا، وإن كان مقلدًا كان بمنزلة العامة المقلدين، والمنصب والولاية لا يجعل من ليس عالمًا مجتهدًا عالمًا مجتهدًا، ولو كان الكلام في العلم والدين بالولاية والمنصب؛ لكان الخليفة والسلطان أحق بالكلام في العلم والدين، وبأن يستفتيه الناس ويرجعوا إليه فيما أشكل عليهم في العلم والدين.

فإذا كان الخليفة والسلطان لا يدعي ذلك لنفسه، ولا يُلزِمُ الرعيةَ حُكمَه في ذلك بقولٍ دون قولٍ إلا بكتاب الله وسنة رسوله: فمن هو دون السلطان في الولاية أولىٰ بأن لا يتعدىٰ طوره، ولا يقيم نفسه في منصبٍ لا يستحق القيام فيه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي - وهم الخلفاء الراشدون - فضلًا عمن هو دونهم؛ فإنهم رضي الله عنهم إنما كانوا يلزمون الناس باتباع كتاب ربهم وسنة نبيهم، وكان عمر رضي الله عنه يقول: إنما بعثت عمالي - أي نوابي - إليكم ليعلموكم كتاب ربكم، وسنة نبيكم، ويَقسِموا بينكم فَيْأَكُمْ؛ بل هذه يتكلم فيها من علماء المسلمين من يَعلم ما دلت عليه الأدلة الشرعية: الكتاب والسنة.

فكل من كان أعلم بالكتاب والسنة فهو أولىٰ بالكلام فيها من غيره، وإن لم يكن حاكمًا، والحاكم ليس له فيها كلامٌ لكونه حاكمًا؛ بل إن كان عنده علمٌ تكلم فيها كآحاد العلماء»[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٧ / ٢٩٦).

وقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمَّن وَلِيَ أمرًا من أمور المسلمين ومَذهَبُه لا يُجوِّزُ «شركة الأبدان»، فهل يجوز له منع الناس؟.

فأجاب: «ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نصٌّ من كتابٍ، ولا سنةٍ، ولا إجماعٍ، ولا ما هو في معنىٰ ذلك؛ لاسيما وأكثر العلماء علىٰ جواز مثل ذلك، وهو مما يعمل به عامة المسلمين في عامة الأمصار.

وهذا كما أن الحاكم ليس له أن ينقض حكم غيره في مثل هذه المسائل، ولا للعالم والمفتي أن يُلزِم الناس باتباعه في مثل هذه المسائل؛ ولهذا لما استشار الرشيد مالكًا أن يحمل الناس علىٰ «مُوطَّئه» في مثل هذه المسائل؛ مَنَعه من ذلك. وقال: إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرَّقوا في الأمصار، وقد أخذ كل قومٍ من العلم ما بلغهم. وصنف رجلٌ كتابًا في الاختلاف فقال أحمد: لا تُسمِّه «كتابَ الاختلاف» ولكنْ سَمِّه «كتاب السنة».

ولهذا كان بعض العلماء يقول: إجماعهم حجةٌ قاطعةٌ، واختلافهم رحمةٌ واسعةٌ. وكان عمر بن عبد العزيز يقول: ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا؛ لأنهم إذا اجتمعوا علىٰ قولٍ فخالفهم رجلٌ؛ كان ضالاًّ، وإذا اختلفوا فأخذ رجلٌ بقول هذا، ورجلٌ بقول هذا؛ كان في الأمر سعةٌ. وكذلك قال غير مالكٍ من الأئمة: ليس للفقيه أن يحمل الناس علىٰ مذهبه.

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تُنكر باليد، وليس لأحدٍ أن يُلزِم الناس باتباعه فيها؛ ولكنْ يَتكلمُ فيها بالحجج العلمية، فمن تبيَّن

له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه. ونظائر هذه المسائل كثيرة ...»(١).

وقال: «وأولو الأمر صنفان: الأمراء والعلماء، وهم الذين إذا صلحوا صلح الناس، فعلىٰ كلٍّ منهما أن يتحرىٰ بما يقوله ويفعله طاعة الله ورسوله، واتباع كتاب الله، ومتىٰ أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة؛ كان هو الواجب، وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت، أو عجز الطالب، أو تكافؤ الأدلة عنده، أو غير ذلك، فله أن يُقلد من يَرتضي علمه ودينه، هذا أقوىٰ الأقوال، وقد قيل: ليس له التقليد بكل حال، وقيل: له التقليد بكل حال، والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وغيره»(٢).

وقال: «وليس لولي الأمر المنع في مثل العقود والقبوض؛ التي يُجوِّزها جمهور العلماء، ومصالح الناس وَقفٌ عليها، مع أن المنع من جميعها لا يمكن في الشرع، وتخصيص بعضها بالمنع تَحَكُّم»(٣).

وقال: «والرسول هو الواسطة والسفير بينهم وبين الله عَزَّوَجَلَّ، فهو الذي يُبلغهم أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، وتحليله وتحريمه: فالحلال ما حلله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله؛ وليس لأحدٍ أن يخرج عن شيءٍ مما شرعه الرسول ﷺ، وهو الشرع الذي يجب علىٰ ولاة الأمر إلزام الناس به، ويجب علىٰ المجاهدين الجهاد عليه، ويجب علىٰ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ٧٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٣٨٨).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ٩٩).

كل واحدٍ اتباعُه ونصره.

وليس المراد بالشرع اللازم لجميع الخلق «حكم الحاكم» ولو كان الحاكم أفضل أهل زمانه؛ بل حكم الحاكم العالم العادل يلزم قومًا معينين؛ تحاكموا إليه في قضيةٍ معينة، لا يلزم جميع الخلق، ولا يجب علىٰ عالمٍ من علماء المسلمين أن يُقلد حاكمًا؛ لا في قليلٍ، ولا في كثيرٍ، إذا كان قد عرف ما أمر الله به ورسوله؛ بل لا يجب علىٰ آحاد العامة تقليدُ الحاكم في شيءٍ؛ بل له أن يستفتي من يجوز له استفتاؤه وإن لم يكن حاكمًا، ومتىٰ ترك العالم ما عَلِمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله؛ كان مرتدًّا كافرًا، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة، قال تعالىٰ: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١-٣].

ولو ضُرِب وحُبِس وأُوذِي بأنواع الأذىٰ ليَدَعَ ما عَلِمَه من شرع الله ورسوله الذي يجب اتباعُه واتبع حكم غيره كان مستحقًّا لعذاب الله، بل عليه أن يصبر وإن أُوذِي في الله، فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم، قال الله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ [محمد: ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وهذا إذا كان الحاكم قد حكم في مسألةٍ اجتهاديةٍ قد تنازع فيها الصحابة والتابعون؛ فَحُكمُ الحاكم بقول بعضهم، وعند بعضهم سنةٌ لرسول الله ﷺ تُخالف ما حَكَم به، فعلىٰ هذا أن يتبع ما عَلِمَ من سنة رسول الله ﷺ، ويأمرَ بذلك، ويفتيَ به، ويدعو إليه، ولا يُقلد الحاكم. هذا كله باتفاق المسلمين.

وإن ترك المسلم عالمًا كان أو غيرَ عالمٍ ما عَلِمَ من أمر الله ورسوله ﷺ لقول غيره؛ كان مستحقًّا للعذاب، قال تعالىٰ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وإن كان ذلك الحاكم قد خفي عليه هذا النص - مثلَ كثيرٍ من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم؛ تكلموا في مسائل باجتهادهم، وكان في ذلك سنةٌ لرسول الله ﷺ تُخالف اجتهادهم - فهم معذورون لكونهم اجتهدوا و ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولكن من عَلِمَ سنة رسول الله ﷺ لم يَجُزْ له أن يَعدِل عن السنة إلىٰ غيرها، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ومن اتبع ما بعث الله به رسوله كان مهديًّا منصورًا بنصرة الله في الدنيا والآخرة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣] ...

فالشرع الذي يجب علىٰ كل مسلمٍ أن يتبعه ويجب علىٰ ولاة الأمر نصره والجهاد عليه هو الكتاب والسنة.

وأما حكم الحاكم فذاك يُقال له قضاء القاضي؛ ليس هو الشرع الذي فرض الله علىٰ جميع الخلق طاعته ...

وقد فرض الله علىٰ ولاة أمر المسلمين اتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة، وإذا تنازع بعض المسلمين في شيءٍ من مسائل الدين، ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم؛ لم يكن لولاة الأمور أن يُلزِموه باتباع حكم حاكمٍ؛ بل عليهم أن يُبيِّنوا له الحق كما يُبيَّن الحق للجاهل المتعلم، فإن تبيَّن له الحق الذي بعث الله به رسوله، وظَهر، وعانده بعد هذا؛ استحق العقاب.

وأما من يقول: إن الذي قلته هو قولي أو قول طائفة من العلماء المسلمين؛ وقد قلته اجتهادًا، أو تقليدًا: فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته، ولو كان قد أخطأ خطأً مخالفًا للكتاب والسنة.

ولو عُوقِب هذا لعُوقِب جميعُ المسلمين، فإنه ما منهم من أحدٍ إلا وله أقوالٌ اجتهد فيها، أو قلد فيها، وهو مخطئٌ فيها؛ فلو عاقب الله المخطئ لعاقب جميع الخلق؛ بل قد قال الله تعالىٰ في القرآن: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «**أن الله استجاب هذا الدعاء**» ولَمَّا قال

المؤمنون: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ قال الله: «**قد فعلت**»، وكذلك في سائر الدعاء، وقال النبي ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي عن الخطإ والنسيان، وما استكرهوا عليه**».

فالمفتي والجندي والعامي إذا تكلموا بالشيء بحسب اجتهادهم اجتهادًا أو تقليدًا؛ قاصدين لاتباع الرسول بمبلغ علمهم، لا يستحقون العقوبة بإجماع المسلمين، وإن كانوا قد أخطأوا خطأً مُجمَعًا عليه.

وإذا قالوا إنا قلنا الحق، واحتجوا بالأدلة الشرعية: لم يكن لأحدٍ من الحكام أن يُلزِمهم بمجرد قوله، ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة، والحق الذي بعث الله به رسوله لا يُغطىٰ بل يَظهر، فإن ظهر رجع الجميع إليه، وإن لم يَظهر؛ سكت هذا عن هذا، وسكت هذا عن هذا؛ كالمسائل التي تقع؛ يتنازع فيها أهل المذاهب، لا يقول أحدٌ إنه يجب علىٰ صاحب مذهبٍ أن يتبع مذهب غيره لكونه حاكمًا، فإن هذا ينقلب، فقد يصير الآخر حاكمًا فَيَحكُمُ بأن قوله هو الصواب. فهذا لا يمكن أن يكون كل واحدٍ من القولين المتضادَّين يَلزم جميع المسلمين اتباعُه؛ بخلاف ما جاء به الرسول ﷺ؛ فإنه من عند الله؛ حقٌّ وهدًىٰ وبيانٌ ليس فيه خطأٌ قطُّ، ولا اختلافٌ ولا تناقضٌ، قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ...

وهذا إذا كان الحكام[1] قد حكموا في مسألةٍ فيها اجتهادٌ ونزاعٌ معروف، فإذا كان القول الذي قد حكموا به لم يَقُل به أحدٌ من أئمة المسلمين، ولا هو مذهب

(١) في الأصل: «الحاكم»، والتصويب يقتضيه السياق.

أئمتهم الذين ينتسبون إليهم؛ ولا قاله أحدٌ من الصحابة والتابعين؛ ولا فيه آيةٌ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بل قولهم يُخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة، فكيف يَحل مع هذا أن يُلزم علماء المسلمين باتباع هذا القول، وينفذ فيهم[1] هذا الحكم المخالف للكتاب والسنة والإجماع، وأن يقال: القول الذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف لا يُقال، ولا يفتىٰ به، بل يُعاقب ويُؤذىٰ من أفتىٰ به، ومن تكلم به ...»[2].

﴿ **عاشرًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد قال: «المُفتون؛ الذين نصَّبوا أنفسهم للفتوىٰ أربعة أقسام:

أحدهم: العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة، فهو المجتهد في أحكام النوازل، يَقصِد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت، ولا يُنافي اجتهاده تقليده لغيره أحيانًا، فلا تجد أحدًا من الأئمة إلا وهو مقلدٌ من هو أعلم منه في بعض الأحكام ...»[3].

وقال: «إذا نزلت بالمفتي أو الحاكم نازلةٌ، فإما أن يكون عالمًا بالحق فيها، أو غالبًا علىٰ ظنِّه؛ بحيث قد استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته، أو لا، فإن لم يكن عالمًا بالحق فيها، ولا غلب علىٰ ظنِّه؛ لم يَحِل له أن يُفتِيَ، ولا يَقضِيَ بما لا يَعلم، ومتىٰ أقدم علىٰ ذلك؛ فقد تعرَّض لعقوبة الله، ودخل تحت قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن

(١) في الأصل: «فيه»، والتصويب يقتضيه السياق.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٣٧٢ - ٣٨٨).

(٣) إعلام الموقعين (٦/ ١٢٥).

تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فجعل القول عليه بلا علمٍ أعظمَ المحرمات الأربع التي لا تُباح بحال، ولهذا حصر التحريم فيها بصيغة الحصر ...

وإن كان قد عرف الحق في المسألة علمًا أو ظنًّا غالبًا؛ لم يَحِل له أن يُفتِيَ، ولا يَقضِيَ بغيره بالإجماع المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وهو أحد القضاة الثلاثة، والمفتين الثلاثة، والشهود الثلاثة، وإذا كان من أفتىٰ أو حكم أو شهد بغير علمٍ مرتكبًا لأعظم الكبائر، فكيف من أفتىٰ أو حكم أو شهد بما يَعلم خلافَه؟ فالحاكم والمفتي والشاهد؛ كلٌّ منهم يُخبِر عن حكم الله، فالحاكم مخبرٌ مُنفِّذٌ، والمفتي مخبرٌ غيرُ منفذٍ، والشاهد مخبرٌ عن الحكم الكوني القدري المطابق للحكم الديني الأمري، فمن أخبر منهم عما يَعلم خلافَه، فهو كاذب علىٰ الله عمدا ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾ [الزمر: ٦٠]، ولا أظلم ممن كذب علىٰ الله وعلىٰ دينه ...»[1].

وفي كلامٍ له خاطب فيه المقلِّدة؛ المُعرِضين عن الكتاب والسنة والإجماع - سواء في النوازل أو في غيرها - قال فيه:

«قولكم: إن عمر كتب إلىٰ شُريح: «أنِ اقْضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله؛ فبما في سنة رسول الله، فإن لم يكن في سنة رسول الله؛ فبما قضىٰ به الصالحون»، فهذا من أظهر الحجج عليكم علىٰ بطلان التقليد؛ فإنه أَمَرَه أن يُقدِّم الحكم بالكتاب علىٰ كل ما سواه، فإن لم يَجِده في الكتاب، ووجده في السنة؛ لم يلتفت إلىٰ غيرها، فإن لم يَجِده في السنة؛ قضىٰ بمثل ما قضىٰ به

(١) إعلام الموقعين (٦ / ٦٨).

الصحابة، ونحن نناشد الله فرقة التقليد: هل هم كذلك أو قريبًا من ذلك؟ وهل إذا نزلت بهم نازلةٌ حدَّث أحدٌ منهم نَفْسَه أن يَأخذَ حُكمَها من كتاب الله؛ ثم يُنفذُه، فإن لم يَجِدها في كتاب الله؛ أخذها من سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يَجِدها في السنة؛ أفتىٰ فيها بما أفتىٰ به الصحابة؟ والله يشهد عليهم وملائكته وهم شاهدون علىٰ أنفسهم؛ بأنهم إنما يأخذون حكمها من قول من قلَّدوه، وإن استبانَ لهم في الكتاب أو السنة أو عن الصحابة خلافُ ذلك؛ لم يلتفتوا إليه، ولم يأخذوا بشيءٍ منه؛ إلا بقول من قلَّدوه؛ فكتاب عمر من أبطل الأشياء وأكسرها لقولهم، وهذا كان سير السلف المستقيم، وهديهم القويم ...»[1].

❁ حادي عشر: ما جاء عن العلامة صالح بن محمد العُمَري المعروف بالفُلاَّني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢١٨هـ).

فقد ذكر أربعة مقاصد، فكان مما ذكره من مقاصده؛ بأن قال:

«المقصد الثالث: فيما قاله عالم قريش محمد بن إدريس الشافعي، وما لأصحابه من الكلام الشافي من العيِّ».

ثم ذكر تحته من كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤هـ) ما فيه دلالة واضحة علىٰ أن النوازل مرجعها العلماء، فقال:

«قال الشافعي: «ما كان الكتاب والسنة موجودين، فالعذر علىٰ من سمعهما مقطوعٌ، إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك؛ صرنا إلىٰ أقاويل أصحاب النبي ﷺ، أو واحدهم، ثم كان قول الأئمة: أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالىٰ عنهم إذا صرنا إلىٰ التقليد، أحبَّ إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالةً في الاختلاف تدل علىٰ

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٥٥٧).

أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة، فنتبع القول الذي معه الدلالة» ...

وقال - أي: الشافعي -: «فإن لم يكن علىٰ القول دلالةٌ من كتاب ولا سنة، كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان أو عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهم أحبَّ إليَّ أن أقول به من قول غيرهم إن خالفهم من قِبَلِ أنهم أهل علم وحكام»، ثم ساق الكلام إلىٰ أن قال: «فإن اختلف الحكام استدللنا بالكتاب والسنة في اختلافهم، فصرنا إلىٰ القول الذي عليه الدلالة من الكتاب والسنة، وقلما يخلو اختلافهم من دلائل كتاب أو سنة، وإن اختلف المفتون - يعني من الصحابة بعد الأئمة - بلا دلالة فيما اختلفوا فيه، نظرنا إلىٰ الأكثر، فإن تكافأوا نظرنا إلىٰ أحسن أقاويلهم مخرجًا عندنا، وإن وجدنا للمفتين في زماننا وقبله إجماعًا في شيءٍ لا يختلفون فيه تبعناه، وكان أحد طرق الأخبار الأربعة، وهي: كتاب الله تعالىٰ، ثم سنة نبيِّه ﷺ، ثم قول بعض الصحابة، ثم إجماع الفقهاء، فإذا نزلت نازلةٌ لم نَجِد فيها واحدةً من هذه الأربعة الأخبار، فليس السبيل في الكلام في النازلة إلا اجتهاد الرأي[1]»[2].

❁ ثاني عشر: ما جاء عن العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٩٩هـ).

فقد ذكر من كلام الإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٦هـ) ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن النوازل مرجعها العلماء، وذلك قوله:

«إذا عَدِمَ الإنسان من يُفتيه فليَرجِع لما في الكتاب للضرورة، والعمل بما في

---

(١) فهل يصح لجاهل أن يجتهد في دين الله عَزَّوَجَلَّ؟!.

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار (ص: ٢٥٦).

الكتب لمن لا يدري لا يُنجي من الخطأ فيه لوجوه:

منها: أن النازلة لا يجيء بها نص الكتاب إلا نادرًا، وأكثر ما يَجيء شبيهٌ بها، وبتلك المشابهة يغلط بعض الناس، فيكتب عليها شيئًا يُغير المعنىٰ، ويُخرجها عن سببها، ممن لا علم عنده بالأصول التي قال بها القوم، فيخرج عن الأصل ويقع في الخطأ وهو لا يعلم.

وأما قوله: هل يَلزمُ العالمُ أن يُقلد عالمًا؛ فإن كان يُنسب إلىٰ العلم ولم يَكشف عن الوجوه التي تجوز له بعد علمها، وكان الذي يُريد أن يُقلده مثله، فالجميع علىٰ ما ذكرت لك من الخطر، وإن كان من أهل النظر ممن تجوز له الفتيا؛ فلا يَلزم أحدَهما أن يُقلد الآخر، وفرض كل واحدٍ منهما أن يتبع ما تبينت له حجته، فلا يجوز أن يَرجع إلىٰ قول صاحبه، واختُلِف إذا نزلت نازلةٌ ولم يَتبيَّن له فيها وَجهٌ، وآل إلىٰ الوقوف، وخاف دخولَ خطأٍ أو شبهةٍ؛ هل يجوز له تقليده أم لا، وتقليده حينئذٍ واسعٌ، وإذا كان بالبلد إمامان كل واحدٍ يَجوز له أن يُفتِيَ جاز للعامي أن يُقلد أيَّهُما أَحَبَّ، أعلَمُهُما أو الآخرُ؛ إلا أنه يُستحب تقديمُ الأعلم ولم يَجب، إذ لو وجب لم يَجز أن يُستفتىٰ عالمٌ وفي البلد أعلمُ منه»[1].

وقوله وقد سئل: هل يُستفتىٰ من قرأ الكتب المستعملة مثل المدونة والعتبية دون رواية أو كتب المتأخرين التي لا توجد لها رواية أم لا؟.

فأجاب: «من قرأها علىٰ الشيوخ، وأحكم معانيها، وفهم أصولها؛ بما بُنيت عليه من الأصول الأربعة، وأحكم وجه القياس، وعرف الناسخ من المنسوخ، وسقيم السنة من صحيحها، وفهم من اللسان ما يعرف به الخطاب؛ جازت فتواه

(١) فتح العلي المالك في الفتوىٰ علىٰ مذهب الإمام مالك (١ / ٥٧).

فيما ينزل من المسائل باجتهاده مما لا نص فيه، ولو لم يبلغ هذه الدرجة؛ فلا تجوز له الفتوىٰ في النوازل برأيه؛ إلا أن يُخبِرَ عن عالمٍ بروايةٍ فيُقلِّدُه فيما يُخبِرُ به، وإن كان فيها اختلافٌ فما ترجح عنده إن كان أهلًا للترجيح، وجاز للحاكم القضاء بقوله إن لم يَجِد من استوفىٰ شرائط الاجتهاد، ويُقلِّدُه القاضي في فتواه وإن لم يتفقه في قراءته فلا يَحل له استفتاؤه، ولا يجوز له الفتوىٰ، قال ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه**» الحديث، وفيه: إذا كان ذلك الزمان اتخذ الناس رؤساء جهالًا فأفتوهم بغير علمٍ فضلوا وأضلوا، وقد أدركنا هذا الزمان، والله أعلم»(١).

ثالث عشر: ما جاء عن العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ).**

فعند تفسير قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، قال:

«يقول تعالىٰ لنبيِّه محمد ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾، أي: لستَ ببدعٍ من الرسل، فلم نرسل قبلك ملائكةً، بل رجالًا كاملين، لا نساءً، ﴿نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾؛ من الشرائع والأحكام، ما هو من فضله وإحسانه علىٰ العبيد، من غير أن يأتوا بشيءٍ من قِبَلِ أنفسهم، ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾، أي: الكتب السابقة، ﴿إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾؛ نبأَ الأوَّلين، وشككتم: هل بعث الله رجالًا؟.

فاسألوا أهل العلم بذلك، الذين نزلت عليهم الزُّبر والبيِّنات، فعلموها وفهموها، فإنهم كلهم، قد تقرر عندهم، أن الله ما بعث إلا رجالًا يوحي إليهم من أهل القرىٰ، وعموم هذه الآية فيها مدح أهل العلم، وأن أعلىٰ أنواعه؛ العلم

(١) فتح العلي المالك في الفتوىٰ علىٰ مذهب الإمام مالك (١ / ٥٨).

بكتاب الله المنزل.

فإن الله أمر من لا يعلم بالرجوع إليهم في جميع الحوادث، وفي ضمنه تعديلٌ لأهل العلم، وتزكيةٌ لهم، حيث أمر بسؤالهم، وأن بذلك يَخرج الجاهل من التَّبِعة، فدل علىٰ أن الله ائتمنهم علىٰ وحيه وتنزيله، وأنهم مأمورون بتزكية أنفسهم، والاتصاف بصفات الكمال»[1].

رابع عشر: ما جاء عن العلامة عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٨٦هـ).**

فقد بيَّن هذه المسألة بأحسن بيان، وأن الرجوع للعلماء؛ أصلٌ سلفيٌّ أصيل، فقال:

«فكان هو ﷺ يتلقَّىٰ الأحكام عن ربه بواسطة الوحي، فإذا نزلت النازلة وكان عنده وحيٌ سابقٌ من القرآن أو من غيره ظاهرٌ في حكمها قال به، وإلا فإن رأىٰ مجالًا للاجتهاد اجتهد، واجتهاده حقٌّ لعصمته، فإن فُرِض وقوعُ شِبْه خطأٍ منه نُبِّه عليه فورًا، ولا يُقَرُّ إلا علىٰ الحق، وإلا انتظر الوحي.

وأما أصحابه فكانوا في حياته ﷺ يتلقَّون عنه كتاب الله تعالىٰ، ويتعلمون سنته مباشرةً أو بواسطة، فإذا نزلت بأحدهم نازلةٌ فإن كان عنده شيءٌ من القرآن أو السنة ظاهرٌ في الدلالة عليها عمل به، وإلا فإن كان حاضرًا سأل النبي ﷺ مباشرةً أو بواسطة، وإلا فإن رأىٰ مجالًا للاجتهاد اجتهد، وإلا توقَّف، كما يدل عليه قصة معاذ حين أرسله ﷺ إلىٰ اليمن.

وأما الأعراب ونحوهم كأهل اليمن ممن أسلم ولم يصحب رسول الله ﷺ، فكانوا يكتفون بمن يصل إليهم من الصحابة يستفتونه عما ينزل بهم، فيذكر لهم

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٣٩٣).

الآية من كتاب الله أو الخبر عن الرسول ﷺ فيما يتعلق بقضيتهم، وكان أحدهم يَعمل ويُفتي ويَقضي بالآية أو الخبر مع بُعدِه عن رسول الله ﷺ، واحتمال أنه قد تجدد ما يُخالفه، حتىٰ إذا بلغهم ذلك انتقلوا إليه، كما فعل أهل مسجد قباء عندما أُخبِروا بتحوُّل القبلة.

فلما تمَّ نزول القرآن وبيانه من السنة بما يكفي الأمة الكفايةَ التامة في جميع ما يَعرِض لها وينزِل بها إلىٰ يوم القيامة؛ آذنَهم الله تعالىٰ بذلك بقوله جل ذكره: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

ثم تُوفِي رسوله ﷺ وكان أصحابه رضي الله عنهم إذا نزلت بأحدهم النازلة، فإن كان عنده فيها شيءٌ من الكتاب أو السنة واضح الدلالة قال به، وإلا سأل من تيسَّر من بقية الصحابة، فإن وجد عند أحدهم ذلك قال به، وإلا اجتهدوا في ذلك وعملوا بما ترجَّح لهم، وقد يتفق اجتهادهم وقد يختلف؛ بحسب اختلاف الأنظار، وقد يَعمل أحدهم بما يظهر له زمانًا ثم يَبلغه أو يتبيَّن له ما يُخالف ذلك فيرجع إليه.

وكان صغار الصحابة، والتابعون، علىٰ قسمين:

منهم مَن تكلَّم وتلقَّىٰ كثيرًا من كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله، فإذا نزلت به نازلةٌ نظر فيما عنده من الكتاب والسنة، فإن رأىٰ فيه دليلًا في نازلته عمل به، وإلا سأل من وجده من كبار الصحابة وغيرهم، فإن وجد فذاك، وإلا اجتهد.

ومنهم من لم يتفق له ذلك، كالأعراب ونحوهم، فكان شأن هؤلاء إذا نزلت بأحدهم النازلةُ ذهب إلىٰ من يَجده من علماء الصحابة والتابعين، فذكر له

نازلته، فيذكر له المسؤول آيةً من كتاب الله تعالىٰ أو حديثًا عن رسوله ﷺ، يُبيِّن الحكم في نازلته، فيذهب السائل فيعمل بذلك ويرويه لغيره.

وكان التابعون وتابعوهم غالبًا علىٰ العربية الخالصة، حاصلةً لهم مقاصدُ جميع العلوم المتعلقة بها مِن لغةٍ ونحوٍ وتصريفٍ ومعانٍ وبيان، بل غالب مقاصد علم أصول الفقه، فكان الأعرابي إذا سأل العالمَ، فتلا عليه آيةً من كتاب الله تعالىٰ، أو روىٰ له حديثًا عن رسوله ﷺ فَهِم المراد منه غالبًا ...

ومن هذا يظهر لك أن عوامَّ ذلك القرن كانوا في حكم المجتهدين، إلا أن الإنسان كان يعمل بما أُفتِي به، أو أخبره غيره أنه أُفتِي به مع رواية الدليل، بدون أن يكتب معه جميع كتاب الله تعالىٰ ولا الكثير من السنة، ولا يعلم الناسخ والمنسوخ، فكان يَكتفي أحدهم بإخبار العالم أن هذا الدليل لا يعلم له ناسخًا ولا معارضًا، ولا مخصِّصًا ولا مقيِّدًا، ولا يشترط أن يكون الخبر بذلك لفظًا، بل يكفي فيه عدم ذكر المفتي لشيءٍ من ذلك.

وحينئذٍ فهل يُقال: إن المستفتي بالنسبة إلىٰ هذه الأمور مقلِّدٌ أُبيح له التقليد للضرورة أو لا؟ الظاهر الثاني، ويكون قول المجتهد له ذلك بمنزلة بحثه ومراجعته، فإن ذلك أقصىٰ جهده، ولكنه لا يجوز له الاستناد إلىٰ مجرد قولٍ آخر في دليل: إنه لا يعلم، بل يجب عليه البحث لقدرته.

بل كان أحدهم إذا بلغه ولو بغير إفتاءٍ دليلٌ يدلُّ علىٰ حكمٍ؛ لم يتوقف عن العمل به، ولا يخلو أن يُجيبه العالم بدليلٍ يمكن أن يفهمه أو لا، وعلىٰ الأول فإن قال له العالم: ولا أعلم ما يخالف هذا الدليل؛ فقد مرَّ حكمه، وإلا فكما لو بلغه الدليل من غير مُفتٍ، وقد مرَّ حكمه أيضًا. وعلىٰ الثاني فإنه يُجزئه قول

العالم: هذه الأدلة تفيد هذا الحكم، ولا أعلم ما يخالف ذلك. وهل قبول العامِّي لذلك تقليدٌ أُبيح للضروة أو لا؟ الظاهر الثاني، ويكون قول العالم: «هذه الأدلة تفيد هذا الحكم» كافيًا في حقِّه، لأنه في معنىٰ الرواية بالمعنىٰ. وقوله: «ولا أعلم ما يخالف ذلك» بعد البحث؛ بمنزلة بحثه ومراجعته، لأن ذلك جهد استطاعته.

والحاصل أن العالم في تلك العصور كان يعمل ويقضي ويفتي ويروي ما بلغه ما لم يطلع علىٰ ما يُخالفه، وكذلك العامِّي، والعالم كان يجتهد له ولغيره، بأن يُراجع مَظانَّ الأدلة في صدور الرجال أو الكتب، ويُدقِّق النظر، فإن وجد دليلًا ظاهرًا لا يعلم له مخالفًا قال به، وإلا اجتهد، بمثابة وجود العالم له. وكذلك العامِّي، فإن سؤاله للعالم عن حكم قضيةٍ لنفسه أو لغيره هو كمراجعة العالم للماهر، وذكْرِ العالم له الدليلَ الذي لا يعلم له مخالفًا.

والعالم يُراجع علماء اللغة فيما خفي عليه، فكذلك العامِّي في استفهامه للعالم، وكما قيل في العالم عند التعارض وعدم الترجيح؛ قيل في العامِّي عند تعارض المُفتِين، وكما أن العالم إذا لم يُؤدِّه اجتهاده إلىٰ ترجيح شيءٍ توقَّف، فعلىٰ نحو ذلك العامِّي.

وقد كان هذا يقع من الصحابة في حياته ﷺ ومع القرب منه، ولم يُنكره، ولا قال: إذا فَهِمتم فهمًا في كتاب الله تعالىٰ، أو بلغكم عني حديثٌ؛ فلا تعملوا به حتىٰ تراجعوني، بل قد بقي بعضهم يعمل بما نُسِخ بقيةَ حياة النبي ﷺ، وبعد وفاته، حتىٰ بلغه الناسخ بعد ذلك، وربما مات قبل أن يبلغه.

ثم كان صغار التابعين مع كبارهم علىٰ هذا النحو، يَجيء العامِّي فيسأل من لقيه من العلماء عن مسألة، فيتلو عليه الآية، أو يروي له الحديث، ويُفهِمه معناه إن لم

يَفهمه، فيذهب فيعمل به، ويَرويه لغيره فيعمل به ذلك الغير بدون توقف، وهكذا ...

وفصل الخطاب فيما ذُكِر أن أهل تلك القرون علىٰ قسمين: عامِّيٌّ وعالمٌ، والنوازل قسمان: متعلقٌ بالنفس ومتعلقٌ بالغير، والأحكام علىٰ وجهين: ما وُجد فيه دليلٌ ظاهرٌ وغيره ...

وأما الصورة الثانية فكان النبي ﷺ علىٰ ما سبق من التفصيل، إن رأىٰ مجالًا للاجتهاد اجتهد، وإلا انتظر الوحي، لأن الأدلة لم تكن قد أُكمِلَت.

وأما أصحابه القريبون منه؛ فيردُّون الأمر إليه، فيخبرهم، أو يجتهد لهم، أو ينتظر الوحي.

وأما غيرهم؛ فإن كانت النازلة تستدعي بيان الحكم حالًا تعيَّن الاجتهاد، وإلا فلا.

وذلك لمن كان من الصحابة بعيدًا عن النبي ﷺ، أو بعد وفاته، أو من علماء التابعين، وهكذا. فإن أداه اجتهاده إلىٰ شيءٍ فيها وإلا توقَّف.

وأما الصورة الرابعة فقد مضىٰ بيانها في حق النبي ﷺ، وأما أصحابه فمن كان قريبًا منه ﷺ أحال الأمر إليه، وأما غيرهم؛ فإما أنْ لا يوجد في الجهة عالمٌ غيره أو يوجد، وعلىٰ كلٍّ؛ إما أن تكون تلك النازلة تحتاج إلىٰ البيان حالًا أو لا، فإن لم يوجد في الجهة غيره كمعاذ حين بعثه إلىٰ اليمن، وكانت النازلة تحتاج إلىٰ البيان حالًا تعيَّن الاجتهاد، وإلا فلا، بل هو جائز، ومن اجتهد فلم يظهر له شيءٌ توقَّف.

وأما السادسة؛ فإن كانت النازلة تستدعي بيان حكمها حالًا؛ تعيَّن عليه استفتاء عالمٍ، وإلا فلا ...

قد تبيَّن من هذه المقدمة قيام حجة الله تعالىٰ علىٰ كلِّ إنسان، أولًا من حيث

الخِلقة، وثانيًا من حيث الفطرة، وثالثًا من حيث الدعوة.

وتَبيَّن لك أيضًا قيامها علينا كقيامها علىٰ أهل القرن الأول؛ لأن الكتاب والسنة محفوظان بين أيدينا، والمعجزة قائمة، واللغة معروفة.

أما القرآن فبالتواتر القطعي، وأما السنة فبالنقل الذي تقوم به الحجة، وكذلك ما يتوقف فهم الكتاب والسنة عليه من علوم اللغة؛ فإنها مُدوَّنة.

وقد ضرب الله تعالىٰ في القرآن من كل مثل، وضمَّنه أكملَ الهدىٰ، ولاسيما في الدعوة إلىٰ توحيده ومعرفته وإخلاص العبادة له، وأرشدَ فيه إلىٰ التفكر في آيات الآفاق والأنفس، وهذا هو متعلَّق الاعتقاد، وبه تتعلق المسألة الثالثة، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالىٰ.

وقد جاء فيه وفي السنة تفصيلُ أحكام الشريعة المتكفلة بمصالح العباد إلىٰ يوم القيامة، بحيث لا يحتاجون إلىٰ إحداثِ شيء، فمهما أحدثوه في الدين مما لا يُوافق الكتاب والسنة فهو بدعةُ ضلالةٍ، مخالِفةٌ للمصلحة في الحقيقة ...»[1].

خامس عشر: ما جاء عن العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:١٣٩٣هـ).

فقد ذكر ما فيه بيانٌ واضحٌ، بأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومَن بعدهم من الأئمة؛ كانوا يتكلمون في النوازل، ويجتهدون فيها، فقال:

«وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**».

وقوله ﷺ: «**اقتدوا باللذَين من بعدي أبي بكر وعمر**»؛ فهو حجةٌ عليهم لا لهم؛ لأن سنة الخلفاء الراشدين التي حثَّ عليها رسول الله ﷺ مقرونةٌ بسنته،

(١) انظر: تحقيق الكلام في المسائل الثلاث (ص: ٣٤ - ٤٠).

ليس فيها ألبتة تقليدٌ أعمىٰ، ولا التزام قول رجلٍ بعينه.

بل سنتهم هي اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتقديمهما علىٰ كل شيءٍ؛ لأنهم هم أتبع الناس لرسول الله ﷺ، وأشدهم حرصًا علىٰ العمل بما جاء به.

فالذي يُقدم آراء الرجال علىٰ كتاب الله وسنة رسوله، ويستدل علىٰ ذلك بحديث: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**» الحديث، هو كما ترىٰ.

وأقوال الخلفاء رضي الله عنهم وأفعالهم كلها معروفةٌ مدوَّنةٌ إلىٰ الآن، ليس فيها تقليدٌ أعمىٰ، ولا جمودٌ علىٰ قول رجلٍ واحد، وإنما هي عملٌ بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومشاورةٌ لأصحابه فيما نزل من النوازل، واستنباط ما لم يكن منصوصًا من نصوص الكتاب والسنة؛ علىٰ أحسن الوجوه وأتقنها، وأقربها لرضا الله، والاحتياط في طاعته.

وكانوا إذا بلغهم شيءٌ عن رسول الله ﷺ؛ رجَعوا إليه ولو كان مخالفًا لرأيهم»[١].

وقال: «وأما استدلالهم علىٰ التقليد؛ بأن الله لو كلف الناس كلهم الاجتهاد، وأن يكونوا علماء؛ ضاعت مصالح العباد، وتعطلت الصنائع والمتاجر، وهذا مما لا سبيل إليه شرعًا وقدرًا، فهو ظاهر السقوط أيضًا.

ومن أوضح الأدلة علىٰ سقوطه؛ أن القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير، لم يكن فيهم تقليد رجلٍ واحدٍ بعينه هذا التقليد الأعمىٰ.

ولم تتعطل متاجرهم، ولا صنائعهم، ولم يرتكبوا ما يمنعه الشرع ولا القدر، بل كانوا كلهم لا يُقدمون شيئًا علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وكان فيهم علماء مجتهدون؛ يَعلمون بالكتاب والسنة ويُفتون بهما، وكان

(١) أضواء البيان (٧/ ٣٤٢).

فيهم قومٌ دون رتبتهم في العلم، يَتعلَّمون من كتاب الله وسنة رسوله ما يَحتاجون للعمل به في أنفسهم، وهم متَّبِعون لا مُقلِّدون.

وفيهم طائفةٌ أخرىٰ، هي العوام؛ لا قدرة لها علىٰ التعلم، وكانوا يَستفتون فيما نزل من النوازل من شاءوا من العلماء، وتارةً يسألونه عن الدليل فيما أفتاهم به، وتارةً يكتفون بفتواه ولا يسألون، ولم يتقيَّدوا بنفس ذلك العالم الذي استفتوه.

فإذا نزلت بهم نازلةٌ أخرىٰ، سألوا عنها غيره من العلماء إن شاءوا، ولا إشكال في هذا الذي مضت عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم، ولا يلزمه تعطيل صنائع ولا متاجر، ولا يمنعه شرعٌ ولا قدر»[1].

سادس عشر: ما جاء عن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد قال: «من كان عنده علمٌ بالسنة، ولو كان قد نسي رواياتها وألفاظها ... وإلىٰ آخره، لكنه متشبعٌ بفقهها وفهمها، فإذا ما نزلت به نازلةٌ واضطر إلىٰ أن يُهيئ لها جوابًا، الكمبيوتر الإلهي في ذهنه؛ في لحظاتٍ يَجمع السنة؛ التي قضىٰ حياته ودهره في دراستها، وإذا به يُطَلِّع الجواب كما يَخرج من هذا الجهاز؛ الذي توافر عليه ألوف العلماء، وفي سنواتٍ طويلةٍ وطويلةٍ جدًّا، لكي يُهيئ الجواب في لحظات؛ لكن هذا صنع رب العالمين؛ فهو أقوىٰ وأقدر، وإلىٰ آخره»[2].

سابع عشر: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد قرر هذا الأمر بكل وضوح، فبيَّن أن علىٰ الحاكم أو الأمير أنْ لا يستبد برأيه، وأن يرجع لأهل العلم فيما أشكل عليه من الأمور الشرعية، ويدخل فيها

(١) أضواء البيان (٧/ ٣٥٠).

(٢) جامع تراث الألباني في الفقه (٥/ ٢٤٤).

النوازل بلا أدنىٰ شك، كما عليه أن يرجع لغيرهم من أهل الاختصاص فيما أشكل عليه من أمورٍ، يكونون هم المرجع فيها، فيشاور أهل الاختصاص فيما يُشكل عليه، ثم يُمضي هو ما يوجبه عليه الشارع الحكيم مما فيه مصلحةٌ لرعيَّته، فالشورىٰ مُعلِمةٌ له وليست مُلزِمةً، ولكنه مع ذلك لابد أن يُعطيها حقها، لأنه مُحاسبٌ عليها شرعًا.

فصَّل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك كله عند تفسيره لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، حيث قال:

«وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِى ٱلْأَمْرِ ۖ﴾، كلمة الأمر: المراد بها واحد الأمور لا واحد الأوامر؛ لأن الأوامر لا يَستشير فيها أحدًا، الأوامر يُؤمر بها شرعًا، لكن في الأمر؛ أي: في الشأن، وهو مفردٌ محلىٰ بـ (ال) فهل (ال) هذه للعموم؟ أي شاورهم في كل أمرٍ أو هو عامٌّ أريد به الخاص؟ أي: شاورهم في الأمر الذي يكون مشتركًا أو مشتبهًا عليك وجهه؟ الجواب: الثاني بلا شك؛ لأنه لا يمكن أن الرسول ﷺ يأمره الله بأن يُشاورهم في كل شيءٍ، إنما يُشاورهم في الأمر العام المشترك؛ بدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٨]، أمرهم الذي يجمعهم جميعًا شورىٰ بينهم، أما الأمر الخاص فإنه تُطلب الاستشارة عند اشتباه الأمر، كما فعل النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حين استشار أسامة بن زيد، وعلي بن أبي طالب، في شأن عائشة، لَمَّا حصلت قصة الإفك، وكثر فيها القيل والقال، وغير هذا من الأمور الخاصة التي قد تُشكل علىٰ الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فيستشير فيها، إذن:

«شاورهم»: استطلع رأيهم، «في الأمر»: أي: في الأمر المشترك، أو في الأمر الخاص، إذا اشتبه عليك؛ وذلك لأن الشورىٰ يحصل فيها فوائد نذكرها إن شاء الله في الفوائد ...

ثم ذكر من فوائد هذه الآية بأن قال:

الأمر بالشورىٰ؛ لقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، وهذا الأمر قد يكون للوجوب، وقد يكون للاستحباب، حسب الأمر المشاور فيه، وحسب الإشكال الواقع فيه، فالأمور الكبيرة مع الإشكال الكبير؛ تكون المشاورة فيها واجبة، والأمور الصغيرة مع الإشكال اليسير؛ تكون المشورة فيها مستحبة، فإذن: الأمر هنا «شاورهم» مشترك بين الوجوب والاستحباب، حسب ما تقتضيه الحال، وهنا مسألتان:

الأولىٰ: هل معنىٰ هذا أن النبي ﷺ يُكوِّن مجلسًا للشورىٰ يرجع إليه؟.

الجواب: لا، بل شاورهم عند وجود سبب الاستشارة، لا أن يُكوَّن مجلسٌ يُرجَع إليه، لأنه إذا كُوِّن مجلسٌ يُرجَع إليه ربما يبقىٰ هذا المجلس دائمًا مع تغير أحوال أهله، ومع وجود أناسٍ جُددٍ خيرٍ منهم، فإذا قلنا: إن ولي الأمر إذا نزلت به نازلةٌ حينئذ يستشير من يرىٰ أنه مؤهلٌ للشورىٰ، يبقىٰ ولي الأمر تتجدد له الرجال الذين يستشيرهم، ولا يبقىٰ المجلس الاستشاري هذا، ولا يبقىٰ رافعًا رأسه، وإليه يُرجَع الأمر، ولا شك أن هذا هو طريق النبي ﷺ، لكنه قد يكون لولي الأمر أصحابٌ خاصُّون يستشيرهم، مثل أبي بكر وعمر، كان النبي ﷺ يرجع إلىٰ رأيهما دائمًا ويستشيرهما، ويرىٰ أنه في رأيهما السداد والرشد، ولكن ليس في كل شيءٍ يرجع إليهما، أحيانًا يستشير بقية الصحابة عموما.

المسألة الثانية: قوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، هل إذا صدر من المستشارين

أمرٌ؛ هل هو مُلزِمٌ أو كاشفٌ للرأي؟ الجواب: أنه كاشفٌ للرأي، وليس بملزم؛ لأنه لو كان ملزمًا لكان الحكم بأيدي جماعة، والحكم بيد واحد، لكن يجب علىٰ المستشير أن يتبع ما يرىٰ أنه أصلح، ولا يجوز أن ينتصر لرأيه لأنه رأيه، بل الواجب عليه – لحق الله، ولحق من ولاهم الله عليه – أن يتبع ما هو أصلح حتىٰ لو خالفوه، والأصلح في رأيهم؛ يجب عليه أن يتبع رأيهم، لكنه ليس بمُلزِم، بمعنىٰ أننا لا نقول: إن هؤلاء لهم سلطةٌ علىٰ الحاكم، بل الحاكم له السلطة، ولهذا قال هنا: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾، ولم يقل: إذا أشاروا عليك فخُذ به إذا عزمت، وهو قد يعزم علىٰ ما أشاروا به، وقد يعزم علىٰ غيره.

ثم قال:

الحكمة من الأمر بالمشاورة ما يترتب عليها من فوائد، فللمشاورة فوائد منها:

أولًا: ألا يستبد الرئيس أو ولي الأمر برأيه، هذه فائدةٌ مهمةٌ جدًّا ...

سابعًا: ومن فوائد المشورة أيضًا: أن الأمة إذا اجتمعت علىٰ رأيها؛ لم يكن للناس اعتراضٌ، ومعلومٌ أن الذي يُشاوَر؛ هم أهل الأمانة، وأهل الحل والعقد، والمعرفة، فإن ولي الأمر إذا أشكلت عليه المسألة الشرعية يُشاوِر علماء الشرع، وإذا أشكلت عليه مسألةٌ سياسيةٌ يُشاوِر علماء السياسة، وإذا أشكلت عليه مشكلةٌ اجتماعيةٌ يُشاوِر علماء الاجتماع، وإذا أشكلت عليه مسألةٌ جيولوجيةٌ يُشاوِر علماء الجيولوجيا، وإذا أشكلت عليه مسألةٌ طبيةٌ يُشاوِر علماء الطب.

والمراد أن يجعل مستشارين لكل حالٍ ما يُناسبها؛ لأن من شرط الاستشارة أن يكون المستشار ذا رأيٍ سديدٍ وأمانة، ومعلومٌ أنك لو استشرت عالمًا من علماء الشرع؛ من أحسن العلماء، في مسألةٍ طبيةٍ لم يقدر أن يقول لك شيئًا.

إذن الاستشارة تكون في كل إنسانٍ بحسب ما يُناسبه؛ لأن المستشار مؤتمن ...

تاسعًا: أنها طاعةٌ لله ورسوله؛ لأن الله أمر بها ...»[1].

وقال: «ينبغي للإنسان إذا نزلت به نازلةٌ، لاسيما النوازل المشكلة، أن يلجأ إلىٰ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في سؤال التوفيق والصواب، وأن يستغفر الله عَزَّوَجَلَّ عند إيصال الفتوىٰ، وقد استنبط بعض العلماء ذلك من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥ وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١٠٥-١٠٦]»[2].

وقال: «هذه الأسباب التي أحببت أن أنبِّه عليها مع أنها كثيرةٌ، وبحرٌ لا ساحل له، ولكن بعد هذا كله ما موقفنا؟.

وما قلته في أول الموضوع أن الناس بسبب وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، واختلاف العلماء، أو اختلاف المتكلمين في هذه الوسائل؛ صاروا يتشككون ويقولون: مَنْ نتَّبع؟.

تَكَاثَرَت الظِّبَاءُ علىٰ خِرَاشٍ فما يَدري خِرَاشٌ ما يَصيدُ

وحينئذٍ نقول: موقفنا من هذا الخلاف، وأعني به خلاف العلماء؛ الذين نعلم أنهم موثوقون علمًا وديانةً، لا من هم محسوبون علىٰ العلم وليسوا من أهله؛ لأننا لا نعتبر هؤلاء علماء، ولا نعتبر أقوالهم مما يُحفظ من أقوال أهل العلم.

ولكننا نعني به العلماء المعروفين بالنصح للأمة والإسلام والعلم، موقفنا من هؤلاء يكون علىٰ وجهين:

---

(١) انظر: تفسير سورة آل عمران لابن عثيمين (٢ / ٣٦٦ – ٣٧٣).

(٢) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (١١ / ٤٨٢).

١- كيف خالف هؤلاء الأئمة لما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟.

وهذا يمكن أن يُعرف الجواب عنه بما ذكرنا من أسباب الخلاف، وبما لم نذكره، وهو كثيرٌ يَظهر لطالب العلم حتىٰ وإن لم يكن متبحرًا في العلم.

٢- ما موقفنا من اتِّباعهم؟.

ومن نتبع من هؤلاء العلماء؟ أيتبع الإنسان إمامًا لا يخرج عن قوله، ولو كان الصواب مع غيره كعادة المتعصبين للمذاهب.

أم يتبع ما ترجح عنده من دليل، ولو كان مخالفًا لما ينتسب إليه من هؤلاء الأئمة؟.

الجواب هو: الثاني ...

ولكن يبقىٰ الأمر فيه نظر، لأننا لا نزال في دوامة من الذي يستطيع أن يستنبط الأحكام من الأدلة؟.

هذه مشكلة؛ لأن كل واحد صار يقول: أنا صاحبها، وهذا في الحقيقة ليس بجيد، نعم من حيث الهدف والأصل هو جيد: أن يكون رائد الإنسان كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لكن كوننا نفتح الباب لكل من عرف أن ينطق بالدليل، وإن لم يعرف معناه وفحواه، فنقول: أنت مجتهد تقول ما شئت، هذا يحصل فيه فساد الشريعة، وفساد الخلق والمجتمع.

والناس ينقسمون في هذا الباب إلىٰ ثلاثة أقسام:

١- عالمٌ رزقه الله علمًا وفهمًا.

٢- طالبُ علمٍ عنده من العلم، لكن لم يبلغ درجة ذلك المتبحِّر.

٣- عاميٌّ لا يدري شيئًا.

أما الأول: الذي رزقه الله علمًا وفهمًا، فإنه له الحق أن يجتهد وأن يقول، بل

يجب عليه أن يقول ما كان مقتضىٰ الدليل عنده؛ مهما خالفه من خالفه من الناس؛ لأنه مأمورٌ بذلك، قال تعالىٰ: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وهذا من أهل الاستنباط؛ الذين يعرفون ما يدل عليه كلام الله وكلام رسوله.

أما الثاني: الذي رزقه الله علمًا؛ ولكنه لم يبلغ درجة الأول: فلا حرج عليه إذا أخذ بالعموميات والإطلاقات وبما بلغه، ولكن يجب عليه أن يكون محترزًا في ذلك، وألا يقصر عن سؤال مَن هو أعلىٰ منه من أهل العلم؛ لأنه قد يُخطئ، وقد لا يصل علمه إلىٰ شيءٍ خصَّص ما كان عامًّا، أو قيَّد ما كان مطلقًا، أو نسخ ما يراه محكمًا، وهو لا يدري بذلك.

أما الثالث: وهو من ليس عنده علم، فهذا يجب عليه أن يسأل أهل العلم، لقوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي آيةٍ أخرىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، فوظيفة هذا أن يسأل، ولكن مَن يسأل؟.

في البلد علماءُ كثيرون، وكلٌّ يقول: إنه عالم، أو كلٌّ يُقال عنه: إنه عالم.

فمَن الذي يسأل؟ ...

والذي أرىٰ في هذه المسألة أنه يسأل من يراه أفضل في دينه وعلمه؛ لا علىٰ سبيل الوجوب؛ لأن من هو أفضل قد يخطئ في هذه المسألة المعينة، ومن هو مفضول قد يصيب فيها الصواب، فهو علىٰ سبيل الأولوية.

والأرجح: أن يسأل من هو أقرب إلىٰ الصواب لعلمه وورعه ودينه.

وأخيرًا أنصح نفسي أولًا وإخواني المسلمين، ولاسيما طلبة العلم، إذا نزلت بإنسانٍ نازلةٌ من مسائل العلم، ألا يتعجل ويتسرع؛ حتىٰ يتثبت ويعلم ما

يقول؛ لئلا يقول على الله بلا علم.

فإن الإنسان المفتي واسطةٌ بين الناس وبين الله، يُبلغ شريعة الله، كما ثبت عن رسول الله ﷺ: «**العلماء ورثة الأنبياء**».

وأخبر النبي ﷺ: أن القضاة ثلاثة: قاضٍ واحدٌ في الجنة، وهو من علم الحق؛ فحكَم به.

كذلك أيضًا من المهم إذا نزلت بك نازلةٌ أن تشد قلبك إلى الله، وتفتقر إليه أن يُفهمك ويُعلمك، لاسيما في الأمور العظام الكبيرة؛ التي تخفى على كثيرٍ من الناس.

وقد ذكر لي بعض مشائخنا أنه ينبغي لمن سُئل عن مسألةٍ أن يُكثر من الاستغفار، مستنبطًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ۝١٠٥ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥-١٠٦]، لأن الإكثار من الاستغفار يوجب زوال أثر الذنوب؛ التي هي سببٌ في نسيان العلم والجهل، كما قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ﴾ [المائدة: ١٣].

وقد ذكر الشافعي أنه قال.

شَكَوتُ إلىٰ وَكيعٍ سوءَ حِفظِي ... فأَرشَدَني إلىٰ تَركِ المَعاصِي

وقال اعلَم بأن العلمَ نورٌ ... ونورُ الله لا يُؤتاهُ عاصي

فلا جرم حينئذٍ أن يكون الاستغفار سببًا لفتح الله على المرء»(١).

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢٦ / ٤٨١).



وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التشاور في النوازل هديٌ سلفيٌّ أصيل، وإن لم يَكن العلماء هم أولىٰ الناس به، فلا يُدرىٰ من هم!، فقال:

«لكن في عهد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اتسعت رقعة الإسلام شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، وصارت الرسائل تأتيه، ويَشتبه عليه: هل هذه الرسالة قبل الرسالة الأخرىٰ أو بعدها؟ قال: لابد من تاريخ، وهذا من سنن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: لابد من تاريخ، فتشاوروا كعادتهم في النوازل إذا نزلت بهم تشاوروا»[1].

وقال: «ينبغي لكل من نزلت به نازلةٌ أن يَسأل عن حكم الله في هذه النازلة»[2].

ثامن عشر: ما جاء عن العلامة محمد بن علي بن آدم الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٤٢هـ).**

فعند تعليقه علىٰ ما ثبت عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وجمعه علماء الصحابة لمشاورتهم، وقد أراد أن يدخل أرضًا قد نزل فيها الطاعون، قال:

«قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «فحَمِد اللهَ عمرُ بن الخطاب» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، علىٰ موافقة اجتهاده بعد المشاورة ما صح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من النهي عن الدخول في البلد الذي وقع فيه الوباء، «ثم انصرف»؛ أي: رجع إلىٰ المدينة، وفي رواية معمر التالية: «فسار حتىٰ أتىٰ المدينة، فقال: هذا المحلُّ، أو قال: هذا المنزل، إن شاء الله»، والله تعالىٰ أعلم ...

ثم ذكر من الفوائد علىٰ هذا الأثر ما فيه دلالة واضحة علىٰ منزلة العلماء، وعلىٰ وجوب الرجوع إليهم فيما يُجهَل حكمه إذا ما نزلت بالمسلمين نازلةٌ، فقال: ...

---

(١) سلسلة اللقاء الشهري (الشريط رقم: ٢٧).

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٢ / ٣١٧).

ومنها: استعمال مشورة من يوثق بفهمه، وعقله، عند نزول الأمر المعضل.

ومنها: أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد، ووقع فيها الاختلاف؛ لم يَجُز لأحد القائلين فيها عيب مخالفه، ولا الطعن عليه؛ لأنهم اختلفوا، وهم القدوة، فلم يَعِب أحدٌ منهم علىٰ صاحبه اجتهاده، ولا وَجد عليه في نفسه، قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إلىٰ الله الشكوىٰ، وهو المستعان؛ علىٰ أمةٍ نحن بين أظهرها، تستحل الأعراض، والدماء، إذا خُولفت فيما تجيء به من الخطأ». انتهىٰ.

ومنها: أن المجتهد إذا قاده اجتهاده إلىٰ شيءٍ، خالفه فيه صاحبه، لم يَجُز له الميل إلىٰ قول صاحبه، إذا لم يَبِن موقع الصواب فيه، ولا قام له الدليل عليه.

ومنها: أن الإمام، والحاكم؛ إذا نزلت به نازلةٌ، لا أصل لها في الكتاب، ولا في السنة، كان عليه أن يجمع العلماء، وذوي الرأي، ويشاورهم، فإن لم يَأتِ واحدٌ منهم بدليل كتابٍ، ولا سنةٍ، غير اجتهاده، كان عليه الميل إلىٰ الأصلح، والأخذ بما يراه.

ومنها: أن الاختلاف لا يُوجب حكمًا، وإنما يوجبه النظر، وأن الإجماع يُوجب الحكم والعمل، قاله ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومنها: إثبات المناظرة، والمجادلة؛ عند الخلاف في النوازل، والأحكام، ألا ترىٰ إلىٰ قول أبي عبيدة لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: تفر من قدر الله؟ فقال: نعم، أفر من قدر الله إلىٰ قدر الله، ثم قال له: أرأيت ... فقايسه، وناظره بما يشبه في مسألته.

ومنها: أن الاختلاف إذا نزل، وقام الحِجَاج، فالحجَّةُ، والفَلْجُ[1] بِيَد من أدلىٰ بالسنة، إذا لم يكن من الكتاب نصٌّ لا يُختلَف في تأويله، وبهذا أمر الله

(١) الفَلْجُ: الفَوزُ والظَّفَر.

تعالىٰ عباده عند التنازع؛ أن يَردُّوا ما تنازعوا فيه إلىٰ كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، فمن كان عنده من ذلك علم؛ وجب الانقياد إليه ...

ومنها: أن القاضي، والإمام، والحاكم، لا ينفذون قضاءهم، ولا يفصلونه؛ إلا عن مشورة من بحضرتهم، ويصل إليهم، ويقدرون عليه، من علماء موضعهم، وهذا مشهورٌ من مذهب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في هذه القصة»[1].

❁ تاسع عشر: ما جاء عن العلامة صالح اللحيدان رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ١٤٤٣هـ).**

فقد بيَّن أن الكلام في النوازل وفي الأحداث التي تطرأ علىٰ الناس، وتبصير المسلمين فيها؛ إنما هو من شأن علماء السنة، فقال:

«لا شك أن شريعة الإسلام الشريعة الكاملة، التي تستوعب كل حدث، وفيها حل كل مشكلة، وفيها بيان حكم كل نازلة، فما من نازلة تنزل علىٰ البشر إلا وفي شريعة الإسلام حكمها، وبيان أبعادها، ومن ذلك هذه الأحداث التي طرأت.

ومما كثر السؤال عنه من خاصة وعامة: ما هو حكم الشريعة في مثل هذه الأحداث؟ هل في ذلك جواز في شريعة الإسلام؟ وهل مثل هذا العمل يُقره علماء الإسلام؟.

فيُقال عن بيان حكم الإسلام في ذلك ما ينبغي أن يُقال؟.

ولأن علماء الإسلام لابد أن يتحدَّثوا عن الأحداث، ويُبيِّنوا أحكام الشريعة الإسلامية فيما يطرأ من نوازل، وما يَلِم في المسلمين أو في غيرهم من ملمات ...»[2].

❁ عشرون: ما جاء عن العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ١٤٤٤هـ).**

فقد قال: «ونحن إذ نكتب هذه السطور؛ ندعو خواص المسلمين، وعوامهم؛

---

(١) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٢٦ / ٣٢٩).

(٢) فتاوىٰ الأئمة في النوازل المدلهمة (ص: ٥٧).

إلىٰ أن يَلزموا من رَزَقهم الله ميراث النبوة من علماء السنة، مثل سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، المفتي العام للمملكة العربية السعودية – حرسها الله وسائر بلاد المسلمين من كل سوء ومكروه – وإخوانه ممن هم علىٰ المنهج المستقيم في كل مكان.

فإن هؤلاء هم وحدهم من يُحسن الفصل في النوازل وحل المشكلات، والحكم في مختلف القضايا المعضلات، وبِهم تقوم الحجة وتستبين المحجة»[(١)].

حادي وعشرون: ما جاء عن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ.

فقد نصَّ علىٰ أن الشريعة الإسلامية توجب الكلام في النوازل، وتبصير المسلمين، علىٰ علماء السنة، فقال:

«فتكلم العلماء بما يقتضيه الشرع حول تلك الأحداث، واستنكروها، وبيَّنوا حكمها وحكم القائم بها في الإسلام؛ نصيحةً للأمة، وكشفًا للشبهات، علىٰ ما يقتضيه الواجب عليهم نحو هذه التصرفات المشينة»[(٢)].

وقد سُئل حَفِظَهُ اللهُ: لقد كثر المنتسبون إلىٰ الدعوة هذه الأيام، مما يتطلب معرفة أهل العلم المعتبرين، الذين يقومون بتوجيه الأمة وشبابها إلىٰ منهج الحق والصواب، فمن هم العلماء الذين تنصح الشباب بالاستفادة منهم، ومتابعة دروسهم وأشرطتهم المسجلة، وأخذ العلم عنهم، والرجوع إليهم في المهمات، والنوازل، وأوقات الفتن؟.

فأجاب: «الدعوة إلىٰ الله أمرٌ لابد منه، والدين إنما قام علىٰ الدعوة والجهاد

---

(١) الفتاوىٰ المهمة في تبصير الأمة (ص: ١٤).

(٢) من تقديمه لكتاب: «فتاوىٰ الأئمة في النوازل المدلهمة».

بعد العلم النافع قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ١-٣].

فالإيمان يعني العلم بالله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وبأسمائه وصفاته، وعبادته، والعمل الصالح يكون فرعًا عن العلم، لأن العمل لابد أن يُؤسس علىٰ علم، والدعوة إلىٰ الله، والأمر بالمعروف، والتناصح بين المسلمين؛ هذا أمر مطلوب.

ولكن ما كل أحدٍ يُحسن أن يقوم بهذه الوظائف، هذه الأمور لا يقوم بها إلا أهل العلم والرأي الناضج، لأنها أمورٌ ثقيلةٌ مهمةٌ لا يقوم بها إلا من هو مؤهلٌ للقيام بها، ومن المصيبة اليوم أن باب الدعوة صار بابًا واسعًا، كلٌّ يدخل منه ويتسمىٰ بالدعوة، وقد يكون جاهلًا لا يُحسن الدعوة، فيُفسِد أكثر مما يُصلح، متحمِّسًا، يأخذ الأمور بالعجلة والطيش، فيتولد عن فعله من الشرور أكثر مما يُعالج وما قصد إصلاحه، بل ربما يكون ممن ينتسبون إلىٰ الدعوة ولهم أغراضٌ وأهواءٌ يدعون إليها، ويُريدون تحقيقها علىٰ حساب الدعوة، وتشويش أفكار الشباب باسم الدعوة والغيرة علىٰ الدين، وهو يقصد خلاف ذلك؛ كالانحراف بالشباب، وتنفيرهم من مجتمعهم، وعن ولاة أمورهم، وعن علمائهم، فيأتيهم بطريق النصيحة، وبطريق الدعوة في الظاهر؛ كحال المنافقين في هذه الأمة؛ الذين يُريدون للناس الشر في صورة خير.

أضرب لذلك مثلًا: أصحاب مسجد الضرار، بنوا مسجدًا، في الصورة والظاهر أنه عملٌ صالح، وطلبوا من النبي ﷺ أن يُصلي فيه من أجل أن يُرغِّب الناس فيه، ولكن الله علم من نيَّات أصحابه أنهم يُريدون بذلك الإضرار بالمسلمين، الإضرار بمسجد قباء؛ أول مسجدٍ أُسِّس علىٰ التقوىٰ، ويُريدون أن يُفرقوا جماعة المسلمين،

فبين الله لرسوله مكيدة هؤلاء، وأنزل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨].

يتبين لنا من هذه القصة العظيمة أن ما كل من تظاهر بالخير والعمل الصالح يكون صادقًا فيما يفعل، فربما يقصد من وراء ذلك أمورًا بعكس ما يظهر، فالذين ينتسبون إلىٰ الدعوة اليوم فيهم مضلِّلون، يُريدون الانحراف بالشباب، وصرف الناس عن الدين الحق، وتفريق جماعة المسلمين، والإيقاع في الفتنة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حذرنا من هؤلاء، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

فليس العبرة بالانتساب أو فيما يظهر، بل العبرة بالحقائق وبعواقب الأمور، والأشخاص الذين ينتسبون إلىٰ الدعوة يجب أن يُنظر فيهم؛ أين درسوا، ومن أين أخذوا العلم، وأين نشأوا، وما هي عقيدتهُم، قال تعالىٰ: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٩].

ويجب أن تُنظر أعمالهم وآثارهم في الناس، وماذا أنتجوا من الخير، وماذا ترتب علىٰ أعمالهم من الإصلاح.

فيجب أن تُدرس أحوالهم قبل أن يُغتر بأقوالهم ومظاهرهم، هذا أمرٌ لابد منه، خصوصًا في هذا الزمان الذي كثر فيه دعاة الفتنة، وقد وصف النبي ﷺ دعاة الفتنة بأنهم قومٌ من بني جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، والنبي ﷺ لما سُئل

عن الفتن قال: «**دعاة علىٰ أبواب جهنم، من أطاعهم قذفوه فيها**».

سمَّاهم دعاة، فعلينا أن ننتبه لهذا، ولا نحشد في الدعوة كل من هب ودب، وكل من قال: أنا أدعو إلىٰ الله، وهذه جماعةٌ تدعو إلىٰ الله، لابد من النظر في واقع الأمر، ولابد من النظر في واقع الأفراد والجماعات، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قيَّد الدعوة بأن تكون دعوةً إلىٰ الله، وإلىٰ سبيل الله، قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: ١٠٨]، دل ذلك علىٰ أن هناك أناسًا يدعون إلىٰ غير الله.

والله تعالىٰ أخبر أن الكفار يدعون إلىٰ النار، فقال: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فالدعاة يجب أن يُنظر في أمرهم.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن هذه الآية: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: ١٠٨]: فيه الإخلاص، فإن كثيرًا من الناس إنما يدعو إلىٰ نفسه، ولا يدعو إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ»(١).

❁ ثاني وعشرون: ما جاء عن سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية العلامة عبد العزيز آل الشيخ حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد قال: «عند حدوث الفتن، ونزول النوازل بالأمة الإسلامية؛ يتحتم علىٰ أفرادها الرجوع إلىٰ أهل العلم الراسخين؛ الذين يُدركون بتوفيق من الله ونور منه، وبما آتاهم الله من العلم والهدىٰ، يُدركون الأمور علىٰ حقيقتها، ويعلمون ما يُصلح الأمة في حالتها الراهنة، ونازلتها الحادثة، كما أنهم يسيرون بالأمة وفق

(١) الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة (ص: ٢٦٣).



شرع الله في سائر الأحوال، وهذا المنهج القويم؛ أعني رد الأمور إلىٰ أهلها عند حدوث الفتن أصلٌ شرعي، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]»(١).

ثالث وعشرون: ما جاء عن العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «والذي كان عليه العمل في القرن الأول، هو أنهم كانوا يأخذون الحديث ويعملون به، وإذا نزلت بالناس نازلةٌ يحتاجون إلىٰ معرفة حكمها، فمن كان عنده حديثٌ عن رسول الله ﷺ ذكره، ومن لم يكن عنده شيءٌ سأل الناس، حتىٰ يجد الدليل علىٰ ذلك إن وجد».

وأبو بكر الصديق رضي الله تعالىٰ عنه لما جاءته جَدةٌ تسأله الميراث من حفيدها، قال أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ليس لك في كتاب الله شيءٌ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ، ولكن حتىٰ أسأل الناس»، فسأل، فجاءه اثنان من الصحابة وأخبراه بأن الرسول ﷺ أعطاها السدس، فقضىٰ بالسدس.

وكان الواحد منهم عندما يُسأل عن مسألةٍ من المسائل ولا يجد فيها حديثًا، يُفتي السائل ويقول: «أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه»، ثم يُفتيه بما ظهر له.

وإذا أفتىٰ ثم تبيَّن له بعد ذلك الحديث عن الرسول ﷺ ترك فتواه، ورجع إلىٰ حديث رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

فكان المعوَّل عليه هو الدليل من الكتاب والسنة، وهذا هو الذي كان عليه

(١) من تقديمه لكتاب: «فتاوىٰ الأئمة في النوازل المدلهمة».

الناس في القرن الأول، فمن كان عنده علمٌ عن الرسول ﷺ يعمل به، والذي لا يكون عنده علمٌ يَسأل من عنده علم، فإذا وجده أخذ به، وإن لم يَجِده اجتهد وأفتىٰ»، ولهذا نُقل عن الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم في مسائل الفقه المختلفة الأقوال المتعددة، فكثيرًا من المسائل يُذكر فيها رأي أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ ومعاذ وعبد الله بن مسعود، وفلان وفلان وفلان، وهكذا تذكر أقوالهم وآراؤهم في المسألة.

هكذا كان شأنهم، وقد مضىٰ علىٰ ذلك القرن الأول، ثم مضىٰ التابعون علىٰ هذا المنوال، حيث كان الواحد منهم يرتحل من مكانٍ إلىٰ مكان؛ ليُحصِّل الحديث عن رسول الله ﷺ؛ ليعمل به، وكان بعضهم يسأل بعضًا عما يُحصِّله من الأحاديث عن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»[1].

والمقصود: أن شريعة الله عَزَّوَجَلَّ تلزَم الناس جميعًا، حكامًا كانوا أو محكومين، فكلهم ملزمٌ باتباع شريعة الله عَزَّوَجَلَّ، وبقبول ما ثبت حكمه بنصٍّ من كتاب أو سنة، أو إجماع، ولا يجوز لأحد أن يخالف في هذا الأمر، أو أن يخرج عنه، وعما يقرره العلماء فيه، فهم الأدلاء علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وهم القائمون بأمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، الحافظون لحدوده، الناصحون لعباده، وهم من يَفزع الناس إليهم عند النوازل.

وأذكُر في هذا المقام قولَين اثنين مما قد سبق ذكره، تأكيدًا لهذه المعاني.

القول الأول: ما ذكره الإمام ابن قتيبة الدينوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٦هـ)، وذلك قوله:

«... وكذلك قال عمرُ وعثمانُ وعليٌّ وابنُ مسعودٍ وزيدٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، حين سُئلوا،

---

(١) من دروسه الصوتية، منقول من «المكتبة الشاملة».

وهم الأئمة والمَفْزَعُ إليهم عند النوازل.

فماذا كان ينبغي لهم أن يفعلوا عنده، أيَدَعون النظر في الكَلالة وفي الجَدِّ، إلىٰ أن يأتي هو وأشباهه، فيتكلموا فيهما[1]»[2].

القول الثاني: ما ذكره الإمام أبو بكر الطرطوشي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٢٠هـ)، وذلك قوله:

«وأما العدل النبوي؛ فأن يجمع السلطان إلىٰ نفسه حملة العلم؛ الذين هم حفاظه ورعاته وفقهاؤه، وهم الأدلاء علىٰ الله، والقائمون بأمر الله، والحافظون لحدود الله، والناصحون لعباد الله»[3].



(١) ومثله يُقال لمن يُريد إسكات علماء السنة، وأنْ لا يكون لهم شأنٌ في النوازل، ولا أن يتكلموا فيها!!.

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص: ٧٤).

(٣) سراج الملوك (ص: ٨٩).






فرية المجالس السرية مبناها على الهوى والتشهي

ثم بعد هذا التأصيل والتقعيد، وبيان ما عليه أهل السنة والجماعة؛ مما قد نحتاج إليه في هذه الرسالة، أقول:

إن من الواضح جدًّا أن هذه الفرية –فرية المجالس السرية – مبناها على الهوىٰ والتشهي، وليس مبناها علىٰ النصح لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

يدل على ذلك أمور:

الأمر الأول: توجيه السهام في هذه الفرية إلى الشيخ ربيع وحده دون من معه من إخوانه العلماء.

فإن المتهَمين بهذه التهمة الفاجرة، والذين جاء التنصيص عليهم بأسمائهم في الصوتية المنتشرة أربعة من المشايخ السلفيين، وليست التهمة خاصة بالشيخ ربيع وحده حَفِظَهُ اللهُ، فتوجيه السهام له وحده دون من معه، وكأن مجالسه السرية كانت مع الجن!، أو أنها مجالس مجهولة، لا يُعلم من شاركه فيها، ولا من حضرها، لَدَليلٌ واضحٌ علىٰ أن الأمر مبناه علىٰ الهوىٰ والتشهي، وإلا:

فإن كان الشيخ ربيع قد انحرف بهذه المجالس عن السنة، ووافق الخوارج، فكذلك غيره ممن حضروا معه هذه المجالس، وشاركوه فيها!.

ولكن: من الواضح جدًّا من الحكم عليه وحده دون من معه من إخوانه العلماء؛ بأن السياسة المتَّبَعة عند هؤلاء، واللعب الذي يلعبونه في أوساط السلفيين؛ يُفرَّق فيهما بين عالم وآخر، وبين شيخ وآخر، بحسب هوىٰ صاحب الفرية، وما يشتهيه، والله المستعان.

وهذه الفرية فريةٌ ساقطة، لا أصل لها، وكما أن الشيخ ربيعًا قد نفاها عن نفسه، وعن إخوانه العلماء، فقد نفاها - أيضًا - غيره من العلماء الذين جاء ذكرهم في هذه الصوتية نفسها، كما ثبت ذلك عن شيخنا العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الصادق البار، حيث قال:

«الذي أعرفه وأدين الله به بأن أهل العلم من قديم يتشاورون في الأمور التي تَعرض لهم، وكلٌّ يعطي رأيه، وقد يتفقون وقد يختلفون، وليس هذا من المجالس السريَّة الحزبيَّة؛ لأنهم يتشاورن في أمور فيها مسرح للاجتهاد ومورد للنِّزاع، وكلٌّ يدلي برأيه، وهذا من قديم ومعروف؛ يعرفه كل من خَبَر سيرة أهل العلم، بدءًا من الصحابة، فالتابعون، ومن بعدهم من أهل العلم والإمامة والفضل في الدين، ولم يَقل أحد هذا القول، وإنما هذا أفرزته ناشئة جهَلة يصطادون في الماء العكر، وبهذا التقرير يُعلم أن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ ٱللَّهُ؛ هو كبيرنا، أخونا الكبير، وهو بريء من هذه التهمة كما يقال براءة الذئب من دم يوسف ﷺ.

أنا والشيخ ربيع بن هادي وفقه الله؛ بيننا من المودة والمحبة ما يعلمه القاصي والداني، وهو بريء مما اتهمه به ذلك المصري، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]؛ هذا عام، نتشاور أنا وأخي الشيخ ربيع وتلميذنا وصاحبنا الشيخ عبد الله بن عبد الرحيم البخاري ...»[(١)].

وثبت ذلك أيضًا عن شيخنا العلامة محمد بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وهو الصادق البار أيضًا، حيث قال:

---

(١) من كلمة له بعنوان: «دفع فرية المجالس السرِّية وبراءة الشيخ ربيع وإخوانه المشايخ منها»، منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

«ونحن ما عندنا مجالس سرِّية، ما عندنا إلا المساجد، نُعلِّم فيها الناس جميعًا، يسمعنا الصغير، والكبير سنًّا، وطالب العلم، والجميع، ولا نخاف إلا الله جَلَّوَعَلَا ...»[1].

فهؤلاء ثلاثة من العلماء السلفيين الصادقين - نحسبهم كذلك والله حسيبهم، ولا نزكي علىٰ الله أحدًا - يَنفون عن أنفسهم، وعن الشيخ ربيع؛ هذه التهمة الفاجرة التي نُسبت إليهم في الصوتية، والتي اتُّهِم بها الشيخ ربيع وحده بعد ذلك، دون من معه من إخوانه العلماء؛ لهوًىٰ في نفس صاحب الفرية، الله أعلم به!.

وهؤلاء العلماء الثلاثة هم أصدق وأبَر وأوثق ممن رماهم بهذه التهمة الفاجرة، وافترىٰ عليهم بها، وهم أصدق وأبَر وأوثق ممن فرح بها، وممن استخدمها في النيل من الشيخ ربيع وحده دون غيره من إخوانه العلماء؛ الذين كانوا معه في مثل هذه المجالس التشاورية المعلَنة؛ التي يعرفها ويقرها العلماء، وينكرها، ويطعن فيها أهل الأهواء، والجهلاء؛ إذ من المعلوم أنه ما من عالم من العلماء إلا وله مجالس، ومراسلات، واتصالات، يتشاور ويتحاور فيها، إما مع إخوانه العلماء، وإما مع طلابه، يفعل هذا الفعل ليُصلح في الأرض، فينصر السنة، ويقمع البدعة والباطل، وليُحيط بما يحتاج إليه في دعوته، وفتواه، مما يكون الأمر فيه إليه، ومما هو من شأن العلماء، لا ليُفسد في الأرض كما هي دعوىٰ أهل الهوىٰ والشر من المرضىٰ والجهال!.

ثم إنه لَمِن أقوىٰ الأدلة أيضًا علىٰ أن الأمر مبناه علىٰ الهوىٰ والتشهي؛ أننا لم نجد من أصحاب هذه الفرية، ومع هذا النفي الواضح البيِّن والصريح؛ إلا أنهم أبَوا إلا أن يستمروا في غيِّهم وطغيانهم، فلم يَقبلوا من هؤلاء العلماء قولهم

(١) كلمة مقتطفة من تعليقه علىٰ: «مختصر فرض طلب العلم للإمام الآجري».

ودفعهم التهمة عن أنفسهم، بل مَضوا في طريقهم وفي اتهامهم للشيخ ربيع وحده؛ بأنه انحرف عن السنة ووافق الخوارج، كما بدأوه أول مرة؛ إذ بدأوه بالحكم عليه وحده دون مَن معه من إخوانه العلماء، فوقعوا في صفة ذميمة من صفات الحدادية، لَطالما حذر منها الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه، فقد كان من أقواله حَفِظَهُ اللهُ في وصف الحدادية أن لهم أصلًا خبيثًا يفوقون به الخوارج، وهو أنهم إذا ألصقوا تهمةً ببريء؛ استمروا علىٰ رميه بها وإن تبرأ منها مرات وكرات، وذلك قوله:

«ولكن الحدادية لهم أصلٌ خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولًا هو بريءٌ منه، ويعلن براءته منه، فإنهم يُصرون علىٰ الاستمرار علىٰ رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج»(١).

بل وقعوا فيما كانوا هم أنفسهم يُحذرون منه، إذ تعاملوا مع الشيخ ربيع وكأن له باطنًا يُخالف ظاهرَه، أو أنه ممن يُخالف قولُه فعلَه، وقد قال قائلهم ناسبًا هذا التعامل المنكر لأهل البدع والضلال، كما في شريط: «نصيحة اللبيب لكشف حال أهل التشغيب»، وفيه:

«إن التُّهم التي كان يقولها الحزبيون الصُّرَحاء، اليوم يقولها هؤلاء المُشغِّبون الذين معك في الصف، وهذا واضح، وهذا من التشغيب ...

كنا نسمع قديمًا حزبيون أو الحزبيين يصفون مشايخنا بالشدة؛ الشيخ ربيع شديد، الشيخ محمد أمان، الشيخ عبيد، الشيخ محمد هادي، الشيخ مقبل، شديد!!، شديد!!.

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٧٦٤).

هذه الأوصاف اليوم الحزبيون استغنوا عن أن يُطلقوها؛ لأن لهم جنودًا تلقَّفوا مثل هذه الأوصاف؛ وأصبح يقول هذه الأوصاف في أشياخنا من هو معك في الصف، بل بلغ الأمر أشد من ذلك!!.

لا أعرف حتىٰ لحظتي هذه حزبيًّا يصف الشيخ ربيعًا بأن له باطنًا يُخالف ظاهرَه، وله ظاهرٌ يُخالف باطنَه!! أو أن الشيخ ربيعًا ممن يُخالف قولُه فعلَه!! وهذا اليوم يكتبه من هو معك في الصف ...

ولو أردتُ أن أنقل بعض العبارات التي لم نكن نتوقع أن يقولها بعض هؤلاء الإخوة هدانا الله وإياهم، مثل من يقول: وكأن الآخرين مَوالٍ[1] بين يديه!! أو عسكرٍ من جنده!! يعني: الشيخ ربيعًا علىٰ مبدأ نفِّذ ولا تُناقش!!.

وهذا لا شك أنه باطل، لا أساس له، لا في الواقع، ولا أساس له في مسيرة مشايخنا العلمية والدعوية المعروفة[2]».

وفي الشريط نفسه، قال:

«من مسالكهم في التشويش والتشغيب: تصوير أن مشايخنا الأجلاء ألعوبة بأيدي شباب طائش هائج يتلقَّفون منهم، ويبنون علىٰ أقوالهم!!».

وقال آخر؛ مفرِّقًا في التعامل بين من ظاهرُه السنة، وبين من عُرف بخيانة السنة، وموضِّحًا مسلك الخوارج في التعامل مع أهل السنة وعلماء السنة؛ كما في مقال: (ربيع وميزان الذهب!):

«فهذه هي المهمة الشاقة التي لا يستطيعها كل أحد، فالصبر علىٰ أذية المخالف،

---

(١) أي: كأنهم عبيدٌ بين يديه.

(٢) قلت: والأخبث من هذه الأقوال والأشر أن يُتهم علماء السنة بالكهنوتية، ويُوصَفوا بها.

والرفق مع المدعو، وطول النفس في الاستصلاح، والرفض البات القاطع عن معاملة من ظاهرُه السنة معاملة أهل البدع؛ وأعظمها – عندي – رفع راية توحيد كلمة أهل السنة، وجمع القلوب، والدعوة إلىٰ التصافي والتآخي مع الضرب بعرض الحائط بمن يتهم هذا المسلك بالضعف والجبن!.

لكن كل ذلك في سياقه الشرعي الصحيح فيمن ظاهرُه السنة ممن لا يُعلم أن عنده خيانة أو غش لها، لا مع أهل الأهواء في طرفيهم:

المتاجرين بالرِّفق مع من يخون السنة، ويخذل أهلها، ويمد يد التعاون مع أهل البدع.

ولا مع الغُلاَّظ القُساة ذوي أنفاس وصفات الخوارج من الحدادية والفالحية ومن سار في فلكهم من أهل الغلو الذين لا يرقبون في صاحب سنة إلاًّ ولا ذمة، بل يعاملونه معاملة أهل البدع.

ومن وقاحتهم وقلة احترامهم للشيخ ربيع ودعوته أنهم يُصرِّحون بهذه المعاني، فيا ليتهم إذا لم يحترموا وجهة الشيخ المُشبَّعة بالأدلة من الوحي والأثر والنُّقول عن السلف في مراعاة المصالح والمفاسد وتحريم معاملة صاحب السنة الذي قد يُخطئ خطأ أهل العلم معاملة أهل البدع، فيا ليتهم إذ لم يعتبروا بذلك، فيا ليتهم احترموا شيبته التي قال النبي ﷺ في احترامها: «إن من إجلال الله إجلال حامل القرآن الغير غال فيه أو جاف عنه وإكرام ذي الشيبة المسلم»[1] – أو ما معناه –.

---

(١) ليتك التزمت بما تريد أن تلزم به غيرك!! وصدق الله عَزَّوَجَلَّ إذ يقول: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

فأسأل الله بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العُلىٰ أن يمنح شيخنا الإخلاص الكامل والصدق التام في كل ما قال وفعل وأن يغفر الله له ولا نزكي علىٰ الله أحدًا وأسأله أن يجد حلاوة ذلك وثمرته العظمىٰ الخيرة عند لقاء الله أطال الله عمره في طاعته.

كما أسأله سبحانه أن يوفقنا للاقتداء به في تحقيق كفتي ميزان دعوة السنة جَهْرًا بالحق وجهادًا للبدع، ورحمةً بالخلق ورفقًا بأهل السنة، وأن يعيذنا من التطفيف في ميزان السنة في كفتيه، خيانةً للسنة وخذلانًا لأهلها ولينًا مع من لا يستحق.

وكفة الغلو التي تتابعت بهم الأهواء وجرىٰ منهم التواطؤ علىٰ الغلظة مع أهل السنة والطعن عليهم ومعاملتهم معاملة أهل البدع. عياذًا بالله من موجبات سخطه».

وفيه وَصْف مَن تعاملوا مع الشيخ ربيع بهذا التعامل المَشين، ولم يُفرِّقوا في تعاملهم بين أهل السنة وأهل البدع بمشابهة الخوارج، وصدق في وصفه هذا!.

وقال كما في مقال: (غرس البذرة وجني الثمرة!):

«فلما أُبرِز الدين الحق؛ المُغيَّب لنصف قرن من قِبل الجماعات، وأُظهِرت هذه المعاني الفرقانية الواضحة الفارقة عن دعوة الجماعات الإسلامية؛ ثارت الجماعات وبطاناتها وحرصوا علىٰ بذل الجهود لإبقاء الصورة الكهنوتية الوهمية لعلماء السنة[1]، وأنهم حفنة من المشايخ الذين يقومون بدورهم الثقافي في الفتوىٰ والتعليم في حدود الفقه والعقيدة!، أما المطالب العامة التي تتعلق بالدول والحكام والموقف من الأحداث فهذه ليست صفة ولا عمل العلماء، ولا ترجع هذه الأمور إلىٰ توجيههم الشرعي في أحكامها وطريقة التعامل معها!،

(١) الله أكبر؛ وقد بلغ بأصحاب هذه الفرية الحال بأن جعلوا لعلماء السنة هذه الصورة الكهنوتية الوهمية، وصاروا يتهمونهم ويَصفونهم بها، والله المستعان.



طبعًا هذا في حق علماء السنة لا علماء الجماعات!».

قلت: طالب الحق المنصف؛ تكفيه هذه النقولات ليعرف حال هذه المجموعة، وما هي عليه اليوم من التغير، والانتكاسة، ومن التحول من حال إلىٰ حال، والله المستعان.

ومن المعلوم بداهةً عند العلماء وطلاب العلم أنه ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوامٌ هو منهم ومن منهجهم وأقوالهم وفهمهم بريء، ولو أسقطنا علماء السنة بسبب أخطاء من حولهم، لأسقطنا العالم تلو الآخر، دون مبرر مقبول، لا عند العلماء وطلاب العلم، ولا عند العقلاء، ولعلم جميع هؤلاء أن هذا الإسقاط إنما مبناه علىٰ الظلم والافتراء، إذ لا سلف لمُسقِطي العلماء بسبب ذلك، وهو فعلٌ مَشين لم يسبقهم إليه إلا أهل البدع والضلال، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلىٰ مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلىٰ الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلىٰ أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلىٰ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وانتسب إلىٰ عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلىٰ علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا ﷺ قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين، من هو بريء منهم»[1].

ويقول: «وقد اعترف من فصَّل بأن الأئمة أطلقوا هذا الكلام، وأنه هو الذي فصَّل، فلا يجوز أن ينسب إلىٰ الأئمة إلا ما قالوه»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٨٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣١/ ١٦٠).

❁ **الأمر الثاني: تلقيهم لخبر المجالس السرية بكل رحابة صدر.**

فإن من الواضح جدًّا أن أصحاب هذه الفرية قد تلقوا هذا الخبر الذي جاء في الحوار، والذي اتُّهِم فيه الشيخ ربيع وإخوانه العلماء بإقامة المجالس السرية بكل رحابة صدر، وفرحوا به، وكأنه قد جاءهم علىٰ طبق من ذهب، وعلىٰ ما يَهوون، إذ وجدناهم: بدلًا من أنْ يردُّوه ويُكذِّبوه - وهم من أعرف الناس بالشيخ ربيع، وبمنهجه، وسلفيته، واتباعه للسنة، وحربه للبدعة وأهلها - نفخوا فيه وطيَّروه!!، وتعاملوا معه وكأنه عندهم من المُسلَّمات، وأنهم كانوا يعرفونه قبل أن يسمعوه، وهذا أمر ظاهر، إذ وجدناهم وقد تلقوا هذا الخبر وكأنه خبر عدل ضابط عندهم، مع أنهم من المعلوم والمشهور عنهم: أنهم لا يثقون؛ لا في القائل، ولا في أخباره، فالله المستعان.

بل إن المتتبع لهذا الموضوع وما جرىٰ فيه، يرىٰ الهوىٰ فيه واضحًا جليًّا، فإن المتحدث في الصوتية نفسها، لم يُسمِّها مجالس سرية، ولم يُشِر إلىٰ ذلك ولو بإشارة، وإنما ذكر عن العلماء أنهم يجتمعون للفتوىٰ في هذه المسائل النوازل التي يُسألون عنها، وهذا شأنهم عند أهل الحق بلا أدنىٰ شك، فالعلماء هم من يوجه الناس إلىٰ الخير، ويصرفهم عن الشر، إذا ما نزلت بهم نازلة، ولكن إرادة إسقاط الشيخ ربيع المتقدمة علىٰ هذه الصوتية[1]؛ هي مَن حملت هذه المجموعة علىٰ القول بأن هذه المجالس مجالس سرية خارجية، مع عدم ثقتها بالمتحدث!!.

---

(١) وهو أمر واضح في محاضرتهم: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، وهي متقدمة علىٰ هذه الصوتية، والمراد بها الشيخ ربيع حفظه الله، وكفاه شر كل ذي شر، فتأمل.

وفي الحديث عن أبي مسعود البدري الأنصاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قيل له: ما سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في: زعموا؟ قال: «**بئس مطية الرجل**»(١).

وقد ذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث، بلفظ: «**بِئْسَ مَطِيَّةُ الرجُلِ زَعَمُوا**»، ثم قال تحته:

«قال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بعد أن ساق بعضها:

وكل هذه الأشياء فإخبارٌ من الله بها عن قوم مذمومين في أحوال لهم مذمومة، وبأقوال كانت منهم؛ كانوا فيها كاذبين، فكان مكروهًا لأحد من الناس لزوم أخلاق المذمومين في أخلاقهم، الكافرين في أديانهم، الكاذبين في أقوالهم.

وكان الأولىٰ بأهل الإيمان لزوم أخلاق المؤمنين الذين سبقوهم بالإيمان، وما كانوا عليه من المذاهب المحمودة والأقوال الصادقة التي حمدهم الله تعالىٰ عليها، رضوان الله عليهم ورحمته، وبالله التوفيق.

وقال البغوي في: «شرح السنة (٣/ ٤١٣) نسخة المكتب»:

إنما ذم هذه اللفظة؛ لأنها تستعمل غالبًا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه، إنما هو شيءٌ يُحكىٰ علىٰ الألسن، فشبه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يُقدِّمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلىٰ حاجته من قولهم: (زعموا)، بالمَطيَّة التي يتوصل بها الرجل إلىٰ مقصده الذي يؤمه، فأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتثبت فيما يحكيه، والاحتياط فيما يرويه، فلا يروي حديثًا حتىٰ يكون مرويًّا عن ثقة، فقد رُوي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: (كفىٰ بالمرء كذبًا أن يُحدث بكل ما سمع)، وقال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: (من حدَّث بحديث يرىٰ

---

(١) أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما.

أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين)»[1].

وذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:

«معنىٰ حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يُؤمَن عليه الكذب»[2].

وقال العلامة ملا عليٌّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل: أراد بذلك النهي عن التكلم بكلام يسمعه من غيره ولم يعلم صحته، أو عن اختراع القول بإسناده إلىٰ من لا يُعرف؛ يقول: زعموا أنه قد كان كذا وكذا، فيتخذ قوله: زعموا؛ مطيَّةً يَقطع بها أودية الإسهاب.

وقيل: سماه مطيَّةً؛ لأن الرجل يَتوصل بهذا القول إلىٰ مقصوده من إثبات شيء، كما أنه يَتوصل إلىٰ موضع بواسطة المطيَّة، وتوضيحه ما في النهاية:

«من أن معناه أن الرجل إذا أراد شيئًا من المسير إلىٰ بلد والظَّعْن في حاجةٍ، ركب مطيَّةً وسار حتىٰ يقضي إربه، فشبَّه ما يُقدمه المتكلم أمام كلامه، ويتوصل به إلىٰ غرضه من قوله: زعموا كذا وكذا بالمطيَّة؛ التي يُتوصَّل بها إلىٰ الحاجة، وإنما يُقال: زعموا: في حديثٍ لا سندَ له ولا ثَبْتَ فيه، وإنما يُحكىٰ عن الألسن علىٰ سبيل البلاغ، فَذُمَّ من الحديث ما كان هذا سبيله، والزعم: بالضم والفتح: الظنُّ»اهـ - من النهاية في غريب الحديث والأثر -.

ثم تابع العلامة ملا عليٌّ القاري قوله، فقال:

وفي الحديث مبالغة في الاجتناب عن أخبار الناس كي لا يقع في الكذب،

(١) السلسلة الصحيحة (٢ / ٥٢٢)، حديث رقم: (٨٦٦).

(٢) فتح الباري (١٠ / ٥٥١).

وقد ورد في حديث رواه أبو داود، والحاكم، عن ابن عمر مرفوعًا: «**كفىٰ بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع**»، لأن الرجل إذا كان مذمومًا مع قوله: زعموا أن الأمر كذا وكذا حيث أَسنَد إلىٰ الناس، ولم يَجعله إنشاءً من تلقاء نفسه، ولا جزم به، بل عبَّر بالزعم الذي بمعنىٰ الادعاء والافتراء، كما أخبر الله تعالىٰ بقوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، فكيف لا يكون مذمومًا إذا أَسنَد إليهم القول علىٰ وجه التحقيق، أو نسب إلىٰ نفسه من غير إسناد إلىٰ من سمعه أو كذب عليه ﷺ، والحاصل من الحديث أنه ينبغي تبديل هذه اللفظة وهذه الإضافة، فإما أن يُحقِّق الكلام ويَنسُبَه إلىٰ قائله، أو يَسكُتَ كما قال ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**» ...

ثم نقل عن العلامة الطيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: «**بئس مطية الرجل**»، يعني: ينبغي أنْ لا يُكثر الرجل في كلامه زعم فلان وفلان كيت وكيت، وينسب الكذب إلىٰ أخيه المسلم، اللهم إلا إذا تحقق وتيقن كذبه، وأراد أن يحترز الناس عنه كما ورد في كلامه تعالىٰ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] اهـ»[١].

وقال العلامة المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(زعموا): أي: أسوأ عادة للرجل أن يتخذ زعموا مركبًا إلىٰ مقاصده، فيُخبِر عن أمر تقليدًا من غير تثبت، فيُخطئ ويُجرَّب عليه الكذب»[٢].

وقال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وهذا علىٰ كون الرواية قيل وقال علىٰ

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩ / ٢٧).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (١ / ٤٣٨).

أنهما فعلان، فيكون النهي عن القول بما لا يَصح ولا يُعلم حقيقته، فيكون نظير حديث: «**بئس مطية الرجل زعموا**»، فأما من حكىٰ ما يَصح ويُعرف حقيقته، وأسنده إلىٰ ثقة صادق؛ فلا وجه للنهي عنه ولا ذُمَّ»(١).

وقال العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللَّهُ: «أورد أبو داود حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**كفىٰ بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع**»، يعني: كل ما يدخل في سمعه يخرج من لسانه، فهو يُحدث بكل شيء سمعه سواء كان صدقًا أو كذبًا، ومعنىٰ ذلك أنه من جنس ما تقدم، وورد في الحديث: «**بئسَ مطية الرجل زَعَموا**»؛ كما مر في حديث سابق، كذلك حديث الأمور التي يكرهها الله عَزَّوَجَلَّ: «**إن الله يكره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**».

فكون الإنسان يُحدث بكل شيء يَسمعه ويُخبر به، وقد يكون ذلك الذي سمعه ليس متثبتًا فيه، وقد يكون خبرًا غير مطابق للواقع، فإنه بعد ذلك مَن سمعه منه نسبه إليه، فالرسول ﷺ حذر من ذلك وقال: من كان كذلك كفاه ذلك إثمًا»(٢).

وحول هذا المعنىٰ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فالصدق له دلائلُ مستلزمةٌ له تدل علىٰ الصدق، والكذب له دلائلُ مستلزمةٌ تدل علىٰ الكذب، ولا يجوز الحكم بصدق مُخبِرٍ، ولا بكذب مُخبِرٍ إلا بدليل، وما لم يُعلَم صِدقُه، ولا كَذِبُه، ولا ثُبوتُه، ولا انتِفاؤُه: فإنه يجب الإمساك عنه، ويقول القائل: هذا لم أعلمه، ولم يثبت عندي، ولا أجزم به، ولا أحكم به، ولا أستدل به، ولا أحتج به، ولا أبني عليه مذهبي واعتقادي وعملي،

---

(١) التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ٢٩٨).

(٢) من شرحه علىٰ: «سنن أبي داود»، وهو منقول من «المكتبة الشاملة».

ونحو ذلك. لا يقول: هذا أقطع بكذبه وانتفائه، وإن كنت أقطع أن من أثبته تكلم بلا علم، فالقطع بجهل مثبته، المعتقد له، غير القطع بانتفائه، فمن قطع فيه بلا دليل يوجب القطع قطعنا بجهله وضلاله وخطئه، وإن لم يقطع بانتفاء ما أثبته في نفس الأمر، كمن حكم بشهادة مجروح فاسق أمر الله بالتثبت في خبره، فمن حكم وقطع بخبره من غير دليل يدل علىٰ صدقه؛ حكمنا بأن هذا متكلم حاكم بلا علم، وإن لم يُحكَم بكذب الشاهد المُخبِر، لكن لا يجوز للإنسان أن ينفي علم غيره، وقطع غيره، من غير علم منه بالأسباب التي بها يَعلم ويُخبِر، فإنه كثيرًا ما يكون للإنسان دلائلُ كثيرةٌ تدل علىٰ صدق شخصٍ معين، وثبوت أمر معين، وإن كان غيرُه لا يعرف شيئًا من تلك الدلائل»(١).

وقال: «ومن أراد أن ينقل مقالةً عن طائفة، فليُسم القائل والناقل، وإلا فكل أحد يقدر علىٰ الكذب»(٢).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالخبر الصادق لا تأتي الشريعة بردِّه أبدًا، وقد ذمَّ الله في كتابه من كذَّب بالحق، ورَدُّ الخَبرِ الصَّادقِ تكذيبٌ بالحق، وكذلك الدلالة الظاهرة لا تُرد إلا بما هو مثلها أو أَقوىٰ منها، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق، بل أمر بالتثبت والتبين، فإن ظهرت الأدلة علىٰ صدقِه قُبِل خبرهُ، وإنْ ظهرت الأدلة علىٰ كَذبِه رُدَّ خَبرُه، وإن لم يتبين واحد من الأمرين وُقِف خَبرُه؛ وقد قَبِلَ النبي ﷺ خبر الدليل المشرك الذي استأجره ليدله علىٰ طريق المدينة في هجرته لما ظهر له صدقه وأمانته؛ فعلىٰ المسلم أن يتبع هدي

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/ ٤٧٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٨).

النبي ﷺ في قبول الحق، ممن جاء به، من وليٍّ وعدو، وحبيبٍ وبغيض، وبَرٍّ وفاجر، ويَرد الباطل علىٰ من قاله كائنًا من كان»(١).

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من الغلط الفاحش الخَطِر: قبول قول الناس بعضهم في بعض، ثم يَبني عليه السامع حبًّا وبغضًا، ومدحًا وذمًّا! فكم حصل بهذا الغلط أمورٌ صار عاقبتها الندامة!.

وكم أشاع الناس عن الناس أمورًا لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة، فنميت بالكذب والزور! وخصوصًا من عُرفوا بعدم المبالاة بالنقل، أو عُرف منهم الهوىٰ.

فالواجب علىٰ العاقل التثبت، والتحرز، وعدم التسرع. وبهذا يُعرف دين العبد، ورزانته، وعقله»(٢).

الأمر الثالث: كيلهم بمكيالين ووزنهم الأمور بميزانين ليحققوا ما يريدون.

فإن من العبث في أصول أهل السنة والجماعة وقواعدهم أن يتصدَّر لإصدار الأحكام علىٰ علماء السنة أناسٌ لا في العير ولا في النفير كما يقال، يُصدرون أحكامهم بحسب أهوائهم، يَكيلون بمكيالين، ويَزِنُون الأمور بميزانين، يُضلِّلون من يتكلم في عالم من علماء السنة أو ينتقص أحدًا منهم إذا كان المتكلم من غيرهم، ولم يكن معهم، ولا هو في صفوفهم، ولا من المنتسبين إليهم، وقد جاء كلامه فيمن لا يرتضون هم الكلام فيه من العلماء، أو من غيرهم.

ثم إذا جاء الطعن وجاء الكلام في عالم من علماء السنة ممن هو معهم، وفي

---

(١) إعلام الموقعين (٢ / ١٩٣).

(٢) الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة (ص: ٢٣٤).

صفوفهم، أو تحت إمرتهم وقيادتهم، تغير الأمر عندهم، وصار الطاعن في هذا العالم ممدوحًا، والذابُّ المدافع عن العالم نفسه مذمومًا، لأن المنتسب إليهم، ومَن هو في صفوفهم؛ لا يقوىٰ علىٰ الطعن والكلام في العالم، ولا يجرؤ علىٰ ذلك؛ إلا فيمن ترتضي المجموعة الطعن فيه، والكلام فيه، وذلك كله بحسب أهواء وأوامر القيادة[1].

وهذا أمر ظاهر لكل منصف طالب للحق، فقد كانوا ولازالوا من أشد الناس عداءً لمن يقول بأن الشيخ الألباني وافق المرجئة، ويتداولون ذلك فيما بينهم، وينشرون علىٰ شبكة الإنترنت وغيرها ما يُؤكد هذا المعنىٰ، وهذا العداء لمن يتهم الإمام الألباني بهذا الاتهام، بل ويُقررون بأن هذا القول وهذا التعدي علىٰ علماء السنة انحرافٌ ظاهرٌ عن السنة، وضلالٌ مبين، ثم هم بناءً علىٰ هذا

(١) وهذا أمر معلوم ومشهور عن هذه المجموعة، يَعلمه القريب منها، ولا يُنكره إلا مكابر كذاب، وقد سبق أن تعاملوا مع الشيخ عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمثل هذه الطريقة المنكرة، فبعد أن كانوا يَعدونه العالم العلامة الذي لا يُجارىٰ، ولا مثيل له في أوساط العلماء، جعلوه بعد خلافهم معه، وبين عشية وضحاها، في أسفل سافلين، وبأمور كان يقولها ويقررها - مجتهدًا فيها - قبل خلافهم معه، وكان مع وجودها ممدوحًا، عالمًا علامةً عندهم، ثم لَما اختلفوا معه، وانقلبوا عليه، وإذا بهم يحاربونه بنفس الأمور التي كان ممدوحًا عندهم مع وجودها، فهل بعد هذا الهوىٰ من هوىٰ؟!، حتىٰ بلغ بهم الأمر إلىٰ أن يَصِفوه بأنه غير منضبط في باب التكفير، وصار يقول قائلهم: ألا تراه يُكفر ويرجع ....، يُكفر ويرجع ....، يدندنون عليها، فجعلوا المحمود مذمومًا، إذ من المعلوم أن الرجوع إلىٰ الحق إذا ما ظهر للعالم والمفتي خيرٌ من التمادي في الباطل، ومن الاستمرار فيه وقد ظهر له خلافه، وقد عرف العلماء وشهدوا للشيخ عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه عالمٌ مجتهد، فهو يحكم بما يظهر له، ثم إن ظهر له بعد ذلك خلاف ما أفتىٰ به؛ رجع عن فتواه اتباعًا منه لِما بلغه من دليل، فـرَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.
وبمثل هذا التعامل السيء تعاملت هذه المجموعة مع الشيخ ربيع حفظه الله، وستطول القائمة، فيُسقطون العالم تلو الآخر؛ إن لم يَتداركهم الله برحمته، وبلطفه، ويوفقهم للتوبة النصوح، والله المستعان!.

التصدي للطاعنين في الألباني؛ تجدهم يُحذرون من قائله والطاعن فيه غاية التحذير.

ومما يدل علىٰ ذلك:

* قول أحدهم كما هو منشور علىٰ شبكة الإنترنت[١]:

«احذروا من اتهم الألباني بأنه وافق المرجئة».

وقوله: «إذا رأيت الرجل يقول الألباني مرجئ أو وافق المرجئة؛ فاحذره!، إمَّا أن يكون جاهلًا!، أو قصَد الطعن!!».

وقوله: «لا شك أن تناول علماء السنة بمثل هذه الألفاظ؛ مما يدل علىٰ ضعف في العلم، وعلىٰ سوء في القصد»[٢].

* وقول الآخر كما في رده علىٰ هشام البيلي، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت أيضًا:

«لقد كنا زمانًا نسمع من الحدادية ومن القطبيين التكفيريين وصف الشيخ الألباني بالإرجاء صراحةً، بل منهم من بالغ فوصفه بإرجاء الجهمية، قاتل الله الإفك والأفَّاكين ...

ثم ذكر أن من أعظم فتن هؤلاء أصحاب الغلو في التكفير والغلو في التبديع الافتراء علىٰ أهل السنة ووصفهم بالأوصاف القبيحة، فقال:

فوقفوا له ووصفوه بهذه الفرية وهي الإرجاء ... ثم احتال بعض أصحاب (...)[٣]

(١) كل ما قالوه في الذب عن الشيخ الألباني، فإنه يلزمهم القول به في الشيخ ربيع وغيره من علماء الحق والسنة، بل وفي أهل السنة قاطبة، شاءوا أم أبَوا.

(٢) من محاضرة بعنوان: «أخونا العلامة محمد بن هادي حاشاك ثم حاشاك».

(٣) كلمة غير واضحة.

حيلةً أخرىٰ، فقالوا: لا، الشيخ الألباني ليس بمرجئ، ولكنه وقع في الإرجاء، أو وافق المرجئة، وهذا إما أن يقول ذلك تقيَّةً، وإما أنه لم يتلقَّ - أصلًا - علىٰ أهل السنة، كأن يكون مشىٰ مع الحدادية أو مع القطبيين وأذنابهم وأشكالهم، ثم أراد أن يعود إلىٰ السنة فيما يُظهِر، فيعود وبقية هذه البقايا فيه.

وهؤلاء أناسٌ عرفنا منهم أناسًا عندنا هنا، وأناسًا هناك وهناك في بلدان كثيرة، فيقولون: لا، ليس بمرجئ، بل بعضهم ألَّف كتابًا؛ نُسَيخَةً، يقول فيها: أن الألباني بريءٌ من الإرجاء براءة الذئب من دم يوسف، ولكنه قرر بعد ذلك أن الألباني قد خالف إجماع أهل السنة ...

فالخلاف يا أخي بين قائل هذه المقولة وبين من صرَّحوا بإرجائه، وابتداع ألفاظه، وأنه مبتدع، إنما هو خلاف: هل توفرت الشروط وانتفت الموانع في تبديعه أم لا؟.

بمعنىٰ: أن كل هذه الأطراف اتفقت أن الألباني وقع في البدعة، ولكن: صِنفٌ يُصرِّح بأنه مبتدع، وآخر يقول: لا، هو وقع في البدعة العظيمة؛ وهي الإرجاء، ولكنه غير مرجئ.

ففي الحقيقة هذا من التطريق لأهل الباطل، وهذا أيضًا من الافتراء علىٰ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ...

فاتركوا أصحاب هذه المقالات؛ باختصار، والذين أرادوا أن يقطعوا بين أعلام السنة وبين الشباب السلفي أن يتلقوا عن علمائهم، فيغمزوا العلماء بما هم منه براء.

فبراءة الألباني من هذا وأمثاله مشهورة عند العلماء ...

فعلىٰ المسلمين؛ علىٰ السلفيين أن يَحذروا أصحاب هذه المقالات التي

تتلطَّف في الدخول بالصف السلفي، وبين أهل السنة بهذه الأساليب.

فلا يُصرِّح بأنه مبتدع، ولكن يقول: وقع في البدعة ...

وقع في بدعة الإرجاء لكن لا أُبدِّع عينه، وآخر يقول: لا، بل هو مبتدع، قد بُدِّع لوقوعه في الإرجاء.

فمن تأمَّل في هذا يجد أن الفَرَضَين قد اتفقا علىٰ وصفه بهذه البدعة القبيحة البغيضة الخبيثة المذمومة؛ المُجمَع علىٰ ذمِّها عند السلف، وهي بدعة الإرجاء»اهـ بتصرف يسير.

* وآخر يُسأل كما في محاضرة: (ثابت لا يتزحزح):

ما قولكم فيمن يقول بأن الألباني وافق المرجئة، وليس بمرجئ؟.

فيجيب: «أعوذ بالله، أعوذ بالله، هذا طعن في الألباني، ولكن هو طعن مبطَّن، هل يرتضي هذا الأمر لنفسه؟! والله لا يرتضي».

هكذا كانوا يُقررون يوم أن كان الطعن في علماء السنة من غيرهم، وفيمن لا يرتضون هم الطعن فيه، بل ويوم أن كان الطعن في علماء السنة مرفوضًا عندهم، وكانوا يعدونه انحرافًا شديدًا عن السنة، ثم لَمَّا انقلبت الأمور وصار الأمر مُتقبَّلًا عندهم، وصدر الطعن منهم هم أنفسهم، وممن هو معهم في صفوفهم، وتحت قيادتهم وإمرتهم؛ في الشيخ ربيع، وأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، وإذا بنا نرىٰ تحولًا عجيبًا، ومنهجًا جديدًا، وتأصيلًا وتقعيدًا مختلفًا، فأصبح الحرام حلالًا، والباطل حقًّا، والمنكر سنةً، حتىٰ قال قائلهم كما في مقال: (لا لعبادة الرجال)[1]:

(١) وهل يوجد في السلفيين من يعبد الرجال؟!، وما هي هذه العبادة التي تزعمون؟!.

«فبعد هذا البيان الشافي الواضح من العلامة الألباني لمعنىٰ اتباع الحق، ستجد أن مرضىٰ داء التقليد علىٰ اختلاف ألوانهم سيستشكلون قول القائل: إن العالم السني فلان - بالتعيين - قد انحرف عن الحق في هذه المسألة، ووافق الخوارج في هذه الجزئية».

ورحم الله الإمام الألباني، إذ ذكر عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: «ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا»؛ ثم قال:

«الواقع الآن خلاف ما أراد مالك تمامًا، ما لم يكن يومئذ دينًا صار اليوم دينًا .. ما لم يكن يومئذ عقيدةً صار اليوم عقيدةً .. ما لم يكن أحكامًا صارت اليوم أحكامًا .. ما لم يكن سلوكًا وأخلاقًا صار اليوم سلوكًا وأخلاقًا، هذا مما يُشير إلىٰ أنه لابد من تصفية هذا الدين مما دخل فيه مما أنتم تعلمون تفاصيله»[1].

ومن المعلوم أن الحكم علىٰ القائلين بأن الشيخ الألباني وافق المرجئة بالانحراف والضلال، ورِفعَة شأن القائلين بأن الشيخ ربيعًا وافق الخوارج ومدحهم والثناء عليهم؛ ضدان لا يجتمعان، وهو علامة واضحة علىٰ الانحراف عن الطريق القويم، وعن الصراط المستقيم، يدرك ذلك كل من حباه الله بقلب سليم، وبعقل رشيد، يُميز بهما الأمور.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ بيَّن ما يلزم المسلم إذا التزم مذهبًا معينًا، وأن عليه أن يلتزمه له وعليه، وليس له أن يعتقد الشيء الواحد حلالًا حرامًا بحسب هواه، فقال:

«... فمن كان يعتقد هذا فعليه ألا يوجب أجرًا إلا علىٰ هذا الوجه، فمن

(١) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ (٤ / ٧٤).

اعتقد أن الأجرة لا تصح إلا علىٰ هذا الوجه، وأجره علىٰ الوجه المعتاد، وسلم المكان، وطالب بالأجرة المسماة، ثم عند الزيادة يدعي عدم الإجارة، لم يُقبل منه، فإن هذا ظلم. فإنه إذا التزم مذهبًا كان عليه أن يلتزمه له وعليه. وأما أن يكون عند الذي له يعتقد صحة الإجارة، وعند الذي عليه يعتقد فسادها، فهذا غير مقبول، ولا سائغ، بإجماع المسلمين. ومن أصر علىٰ مثل ذلك فهو ظالم باتفاق المسلمين؛ بل هو فاسق، مردود الشهادة والولاية»[(١)].

وقال: «... يجب فيها علىٰ كل من اعتقد أن يعمل بموجب اعتقاده له وعليه؛ ليس لأحد أن يعتقد أحد القولين فيها له، والقول الآخر فيها عليه، كمن يعتقد أنه إذا كان جارًا استحق شفعة الجوار، وإذا كان مشتريًا لم يجب عليه شفعة الجار ...

فليس لأحد أن يعتقد في مسألة نزاع مثل هذا باتفاق المسلمين. فإن مضمون هذا أن يُحلل لنفسه ما يُحرمه علىٰ مثله، ويُحرم علىٰ مثله ما يُحلله لنفسه، ويوجب علىٰ غيره - الذي هو مثله - ما لا يوجبه علىٰ نفسه، ويوجب لنفسه علىٰ غيره ما لا يوجبه لمثله.

ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ بل ومن كل دين؛ أن هذا لا يجوز، ومن اعتقد جواز هذا فهو كافر ...»[(٢)].

وقال: «وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالًا حرامًا ...، وهذا القول يخالف إجماع المسلمين؛ فإنهم متفقون علىٰ أن من اعتقد حِلَّ الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك؛ سواء وافق غرضه أو خالفه، ومن اعتقد تحريمه؛ كان عليه أن يعتقد

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ١٦٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ١٧٧).



ذلك في الحالين»[1].

وقال: «بل عليه باتفاق الأئمة أن يعدل بين غيره ونفسه في الأقوال والأحكام، فإذا اعتقد وجوب شيء أو تحريمه؛ اعتقد ذلك عليه، وعلىٰ من يماثله»[2].

وهذه الأقوال تدحض باطل من يكيل بمكيالين، ويَزِن الأمور بميزانين، وتُبيِّن بأن الحكم علىٰ القائلين بأن الشيخ الألباني وافق المرجئة بالزيغ والضلال والانحراف، لا يجتمع والحكم علىٰ القائلين بأن الشيخ ربيعًا وافق الخوارج بأنهم قد نصروا السنة وذبوا عن دين الله عَزَّوَجَلَّ، فتأمَّل.

التحول والتغير من حال إلى حال لابد وأن يكون له أسبابه.

ثم ليُعلم أن مثل هذا التحول والتغير، ومثل هذه الانتكاسة في الحكم علىٰ المعيَّن، عالمًا كان أو عاميًّا، لا تأتي من فراغ، بل لابد وأن يكون لها أسبابها.

وقد ذكرت عن أحدهم قوله: «فقالوا: لا، الشيخ الألباني ليس بمرجئ، ولكنه وقع في الإرجاء، أو وافق المرجئة، وهذا إما أن يقول ذلك تقيَّةً، وإما أنه لم يتلقَّ - أصلًا - علىٰ أهل السنة، كأن يكون مشىٰ مع الحدادية أو مع القطبيين وأذنابهم وأشكالهم، ثم أراد أن يعود إلىٰ السنة فيما يُظهِر، فيعود وبقية هذه البقايا فيه».

وهذا حق، إذ لابد وأن يكون لمثل هذه الجرأة المخالفة لشرع الله عَزَّوَجَلَّ أسبابها:

فإما أن تكون لرواسب قديمة؛ قد نشأوا عليها أو بعضهم، ولم يضبطوا أصول أهل السنة والجماعة وقواعدهم بعد أن تحولوا إليها، وعادوا إلىٰ أهل السنة، إذ بقيت هذه البقايا والرواسب فيهم. وإما لحقد دفين، وحسد يحملونه

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٢/ ١٠٠).

(٢) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص: ٦٠).

علىٰ العلماء في قلوبهم؛ إذ لم يبلغوا منازلهم، ولم تُعتبر أقوالهم ومذاهبهم، ولم تُقبل منهم، إذا ما عُرضت علىٰ أقوال العلماء ومذاهبهم. وإما لطلب الرفعة والزعامة والرئاسة والعلو في الأرض، وهذا كثير، خاصة ممن لم يعرف قيمة العلم، ولا قيمة أهله، ولم يتلقَّ العلم علىٰ أصوله، ومن مصادره، وأهله، وبطريقة صحيحة، ولم يسعَ لتحصيله، ولم يحرص عليه، إذ لم يَنل من العلم إلا عمومات؛ ينطلق منها في التأصيل والتقعيد والتنزيل علىٰ الواقع، دون فهم ولا ضبط. وإما لطلب منصب أو جاه. وإما للحصول علىٰ المال، أو الوظيفة. وإما لأمور دنيوية أخرىٰ. وقد تجتمع لبعضهم أو شيءٌ منها وقد تفترق، إذ لم نجد علىٰ مر العصور من يطعن في أهل السنة أو في عالم من علماء السنة إلا وله أسبابه وغاياته التي يسعىٰ لتحقيقها، كما هو ثابت من أقوال الأئمة.

من علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر.

* فقد بيَّن الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٠هـ) أن هناك من الألقاب والأسماء ما هو خاص بأهل البدع وحدهم، لا يلحق بهم فيها عالم من علماء السنة، فقال:

«ولأصحاب البدع نبز وألقاب وأسماء، لا تشبه أسماء الصالحين، ولا الأئمة، ولا العلماء من أمة محمد ﷺ»(١).

ثم سمَّىٰ فرق أهل الضلال من المرجئة وغيرهم، وذكر ما هم عليه من اعتقاد باطل، حتىٰ وصل إلىٰ الخوارج فقال:

«وأما الخوارج: فمرقوا من الدين، وفارقوا الملة، وشَرَدُوا عن الإسلام،

(١) إجماع السلف في الاعتقاد (ص: ٧٧).

وشذوا عن الجماعة، وضلوا عن سبيل الهدىٰ، وخرجوا علىٰ السلطان والأئمة، وسلوا السيف علىٰ الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وكفَّروا من خالفهم إلا من قال بقولهم، وكان علىٰ مثل قولهم ورأيهم، وثبت معهم في دار ضلالتهم، وهم يشتمون أصحاب محمد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأصهاره وأختانه، ويتبرؤون منهم، ويرمُونهم بالكفر والعظائم، ويَرَوْن خلافهم في شرائع الدين وسنن الإسلام، ولا يؤمنون بعذاب القبر، ولا الحوض، ولا الشفاعة، ولا يخرجوا أحدًا من أهل النار، وهم يقولون: من كذب كذبة، أو أتىٰ صغيرة، أو كبيرة من الذنوب، فمات من غير توبة فهو كافر، فهو في النار، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، وهم يقولون بقول البكرية في الحبة والقيراط.

وهم قدرية، جهمية، مرجئة ... رافضة، ولا يرون جماعة إلا خلف إمامهم، وهم يرون تأخير الصلاة عن وقتها، ويرون الصوم قبل رؤية الهلال، والفطر قبل رؤيته، وهم يرون النكاح بغير ولي ولا سلطان، ويرون المتعة في دينهم، ويرون الدرهم بالدرهمين يدًا بيد حلالًا، وهم لا يرون الصلاة في الخفاف، ولا المسح عليها، وهم لا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة، وأشياء كثيرة يخالفون فيها الإسلام وأهله، فكفىٰ بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم، وليسوا من الإسلام في شيء، وهم المارقة ...

ذكر هذا عنهم، ثم ذكر أسماءهم التي سُمُّوا بها، وأقسامهم، ثم قال:

كل هؤلاء خوارج، فساق، مخالفون للسنة، خارجون من الملة، أهل بدعة وضلالة، وهم لصوص قطاع قد عرفناهم بذلك»[1].

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد (ص: ٨٦).

ثم ذكر بعد ذلك علامة أهل البدع مع أهل السنة وعلماء السنة، فقال:

«وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة، فسموا بها أهل السنة، يريدون بذلك عيبَهم والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السفهاء والجهال.

فأما المرجئة فإنهم يُسمون أهل السنة شُكَّاكًا، وكذبت المرجئة، بل هم أولىٰ بالشك، وبالتكذيب أشبه.

وأما القدرية: فإنهم يُسمون أهل السنة والإثبات مُجبرة، وكذبت القدرية، بل هم أولىٰ بالكذب والخلاف، نفوا قدرة الله عَزَّوَجَلَّ عن خلقه، وقالوا له ما ليس بأهل له تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وأما الجهمية: فإنهم يُسمون أهل السنة مُشبهة، وكذبت الجهمية أعداء الله، بل هم أولىٰ بالتشبيه والتكذيب، افتروا علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ الكذب، وقالوا علىٰ الله الزور والإفك، وكفروا في قولهم.

وأما الرافضة: فإنهم يُسمون أهل السنة ناصبة، وكذبت الرافضة، بل هم أَوْلىٰ بهذا الاسم؛ إذ ناصبوا أصحاب محمد ﷺ السب والشتم، وقالوا فيهم غير الحق، ونسبوهم إلىٰ غير العدل كذبًا وظلمًا، وجرأة علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، واستخفافًا لحق الرسول ﷺ، وهم والله أَوْلىٰ بالتعيير والانتقام منهم.

وأما الخوارج: فإنهم يُسمون أهل السنة والجماعة مرجئة، وكذبت الخوارج في قولهم، بل هم المرجئة، يزعمون أنهم علىٰ إيمان وحق دون الناس، ومن خالفهم كفار.

وأما أصحاب الرأي والقياس: فإنهم يُسمون أصحاب السنة، نابتة وحَشويَّة،

وكذب أصحاب الرأي أعداء الله، بل هم النابتة والحَشويَّة، تركوا أثر الرسول ﷺ وحديثه، وقالوا بالرأي، وقاسوا الدين بالاستحسان، وحكموا بخلاف الكتاب والسنة، وهم أصحاب بدعة، جَهَلة، ضُلال، طُلاب دنيا بالكذب والبهتان.

فرحم الله عبدًا قال بالحق واتبع الأثر، وتمسك بالسنة، واقتدىٰ بالصالحين، وجانب أهل البدع، وترك مجالستهم ومحادثتهم احتسابًا وطلبًا للقربة من الله وإعزازِ دينه، وما توفيقنا إلا بالله.

اللهم ادحض باطل المرجئة، وأوهِن كيد القدرية، وأزل دولة الرافضة، وامحق شُبَه أصحاب الرأي، واكفنا مؤنة الخارجية، وعَجِّل الانتقام من الجهمية»[١].

فذكر عنهم أن من أسباب تسميتهم لأهل السنة بهذه الأسماء، أنهم يريدون عيبَهم والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السفهاء والجهال، وما ذلك إلا لمخالفتهم لما يُقرِّرون، مما يُعكر عليهم نشر مناهجهم الفاسدة، ومعتقداتهم الكاسدة، ثم ذكر عنهم أنهم أصحاب بدعة، جَهَلة، ضُلال، طُلاب دنيا بالكذب والبهتان.

* وذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٠٥هـ) عن شيخ شيوخه، إمام الأئمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ)، ما يُؤكِّد هذا المعنىٰ، وأنه ما من أحد يطعن في أهل السنة أو في عالم من علماء السنة إلا وله أسبابه وغاياته التي يسعىٰ لتحقيقها، وهذا أمر ظاهر في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمىٰ الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار.

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد (ص: ٩٦).

إما مُعطلٌ جَهميٌّ يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفرٌ، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالىٰ قد نزهه عنه تمويهًا علىٰ الرِّعاءِ والسَّفِلِ، أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجيٌّ يرىٰ السيف علىٰ أمة محمد ﷺ، ولا يرىٰ طاعة خليفة، ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلةً في دفع أخباره بحجةٍ وبرهان؛ كان مَفزعُه الوقيعةَ في أبي هريرة.

أو قدريٌّ اعتزل الإسلام وأهله، وكفَّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدَّرها الله تعالىٰ، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلىٰ أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر لم يَجد بحجةٍ يريد صحة مقالته التي هي كفرٌ وشركٌ، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهلٌ يتعاطىٰ الفقه ويطلبه من غير مَظانِّه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبىٰ مذهبه وأخباره تقليدًا بلا حجة ولا برهان، كَلَّم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تُخالف مذهبه، ويحتج بأخباره علىٰ مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه، وقد أنكر بعض هذه الفرق علىٰ أبي هريرة أخبارًا لم يفهموا معناها؛ أنا ذاكرٌ بعضها بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ ...»(١).

وما ذكره الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا به حال أهل الباطل مع أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يُؤخذ منه قاعدة عامة تتنزل علىٰ كل مبطل يتكلم في أهل السنة وفي علماء السنة، وذلك في كل زمانٍ، وفي كل عَصرٍ أو مِصر.

(١) مستدرك الحاكم (٣/ ٥٨٧).

* وذكر الإمام أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨هـ) عن الإمام الحافظ أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٧هـ)؛ قوله:

«وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشويَّة، يريدون إبطال الآثار. وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة. وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة. وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية. وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة. ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء»[1].

ثم ذكر اللالكائي عن أبي حاتم الرازي ما فيه تفريقٌ واضحٌ في التعامل بين أهل السنة وعلماء السنة، وبين المخالفين للسنة من أهل البدع والضلال، فقال:

«ووجدت في بعض كتب أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما سمع منه، يقول: مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر، مثل: أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي. ولزوم الكتاب والسنة، والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف، واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار - مثل: مالك بن أنس في المدينة، والأوزاعي بالشام، والليث بن سعد بمصر، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد بالعراق - من الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وترك رأي الملبسين المموهين المزخرفين الممخرقين الكذابين ...

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ٢٠٠).

إلىٰ أن قال:

وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الجهمية: أن يُسموا أهل السنة مشبهة ونابتة. وعلامة القدرية: أن يُسموا أهل السنة مجبرة. وعلامة الزنادقة: أن يُسموا أهل الأثر حشوية. ويريدون إبطال الآثار عن رسول الله ﷺ»[١].

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«وقد صنَّف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءًا سمَّاه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة»؛ ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يُلقِّب «أهل السنة» بلقَبٍ افتراه - يَزعم أنه صحيح علىٰ رأيه الفاسد - كما أن المشركين كانوا يُلقِّبون النبيَّ بألقابٍ افتروها.

فالروافض تُسميهم نواصب، والقدرية يُسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكًا، والجهمية تُسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشويةً، ونوابتَ، وغثاءً، وغثرًا، إلىٰ أمثال ذلك. كما كانت قريش تُسمي النبي ﷺ تارةً مجنونًا، وتارةً شاعرًا، وتارةً كاهنًا، وتارةً مفتريًا.

قالوا فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه؛ اعتقادًا واقتصادًا وقولًا وعملًا؛ فكما أن المُنحرفين عنه يُسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة - وإن اعتقدوا صدقها بناءً علىٰ عقيدتهم الفاسدة - فكذلك التابعون له علىٰ بصيرة؛ الذين هم أولىٰ الناس به في المحيا والممات؛ باطنًا وظاهرًا»[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ٢٠٢).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٥ / ١١١).



بهذا التفريق يُفرِّق أهل السنة بين العالم السني السلفي المتبع للآثار، وبين غيره من أهل الزيغ والضلال، ولا يَجحد هذا الأمر ويُنكره إلا مكابرٌ لعَّاب.

وقد رأينا من أقوال الأئمة في بيان حال أهل الباطل وما يُطلقونه علىٰ أهل السنة وعلماء السنة من ألقاب علىٰ مر العصور، هم منها برآء، الشيء الكثير، وعلمنا من هذه الأقوال والتقريرات أن الطعن في علماء السنة هو ديدن أهل الباطل، وهو شغلهم الشاغل، علىٰ مر العصور والأزمان، إذ لا يصفو لهم باطلهم وما يريدون تقريره؛ إلا بانتقاصهم لعلماء السنة، وتقليلهم من شأنهم عند العامة.

ويدل علىٰ ذلك ما يأتي:

قال عمر بن النضر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سئل عمرو بن عبيد يومًا عن شيءٍ وأنا عنده فأجاب فيه، فقلت له: ليس هكذا يقول أصحابنا، قال: ومن أصحابك لا أبا لك؟! قلت: أيوب، ويونس، وابن عون، والتيمي، قال: أولئك أنجاس أرجاس، أموات غير أحياء»(١).

وروي عن إسماعيل بن عُلَيَّةَ؛ قال: حدثني اليَسَعَ؛ قال: «تكلم واصل بن عطاء يوما - يعني المعتزلي - فقال عمرو بن عبيد: ألا تسمعون؟ ما كلام الحسن - يعني: البصري - وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة»(٢).

وروي أن زعيمًا من زعماء أهل البدعة كان يُريد تفضيل الكلام علىٰ الفقه، فكان يقول: «إن علم الشافعي وأبي حنيفة جملته لا يخرج من سراويل امرأة»(٣).

---

(١) انظر كتاب: الاعتصام للشاطبي (٢/ ٢٧).

(٢) انظر كتاب: الاعتصام للشاطبي (٣/ ٢٤٨).

(٣) انظر كتاب: الاعتصام للشاطبي (٣/ ٢٤٨).

وبمثل هذا الباطل وهذا الضلال؛ يتفوه أعداء السنة في هذا الزمان، فيطعنون في علماء السنة المعاصرين كما هو معلوم للجميع، وما أكثر أقوالهم في هذا الباب[1].

فكون الإنسان يوافق هؤلاء الطاعنين في العلماء علىٰ أصل فعلهم، ويذهب يطعن هو معهم في علماء السنة، أو يُحذِّر منهم، ويتنقَّصهم، بسفه وجهل لم يُسبَق إليه، ثم يزعم بعد ذلك بأنه مختلف عن أهل الباطل في هذا الطعن والتحذير، فهذا أمر مرفوض، لا يُقبَل من قائله كائنًا من كان، وهو بفعله هذا، وفي تهجمه علىٰ علماء السنة؛ قد وقع في مخالفة أصول أهل السنة والجماعة وقواعدهم، وخرج عنها، شاء أم أبي، كما سيأتي بيان ذلك في ثنايا هذه الرسالة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وذلك أن الطعن في علماء السنة، والوقيعة فيهم، والتقليل من شأنهم، وإلحاقهم بفرقة من فرق أهل البدع والضلال، سواء مباشرة، أو باللف والدوران، كقول القائل: العالم الفلاني وافق الجهمية، أو العالم الفلاني وافق المرجئة، أو العالم الفلاني وافق المعتزلة، أو العالم الفلاني وافق الخوارج، فإن هذا الأمر لا يصدر من سلفي أبدًا، إلا أن يكون جاهلًا، أو غير ضابط لأصول أهل السنة وقواعدهم، لأن أهل السنة والجماعة يُفرِّقون بين العالم السني، السلفي، صاحب السنة، المتبع للآثار، إن هو أخطأ، وبين علماء البدعة والضلالة، فيعذرون العالم المجتهد من أهل السنة والجماعة بما لا يعذرون به أهل البدع والضلال وإن تشابه الخطأ بين الفريقين، لأن الأول مجتهدٌ معذور، يدور في

---

(١) ومن أراد أن يقف علىٰ شيء من هذا؛ فليقرأ كتاب: «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات»، وكتاب: «النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز»، كلاهما للشيخ ربيع المدخلي حفظه الله.

اجتهاده بين الأجر والأجرين، والآخر متعمدٌ مغرور، آثمٌ غير معذور، وهذا أمر معلوم عند العلماء، وطلاب العلم، وسيأتي تفصيله بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فمن صدر منه الطعن في عالم من علماء السنة، فنسب أحدهم إلىٰ الخوارج، أو المرجئة، أو غير ذلك من فرق أهل الضلال، وألحقه بهم، فليسارع بالتوبة والإنابة، وبالرجوع إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ قبل فوات الأوان، وقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

أَلاَ فليبادر من أطلق لسانه في عالم من علماء السنة بالتوبة والإنابة، أو ليعلم بأنه قد وافق أهل الظلم والافتراء، ودخل معهم في غيِّهم وضلالهم، وفي ظلمهم وافترائهم علىٰ علماء السنة، وسلك سبيلهم في التعامل الباطل مع علماء السنة، شاء أم أبىٰ، وأهل السنة كما قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يلحقهم من كل هذه الأسماء، ومن كل هذه الألقاب، إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء.

فعالم السنة لا يُقال فيه: مرجئ، ولا جهمي، ولا معتزلي، ولا خارجي، ولا مجسِّم، ولا مشبِّه، ولا حَشوي، ولا كهنوتي، ولا تكفيري، ولا أنه من علماء الحيض والنفاس والطلاق، ولا غير ذلك من الألقاب القبيحة، والألفاظ الشنيعة، التي يُراد بها الحط من قدره، والتقليل من شأنه، وصرف الناس عنه.

والمقصود: أن من أطلق علىٰ علماء السنة مثل هذه الألقاب والألفاظ القبيحة، فليعلم أنه قد أتىٰ علامةً واضحةً من علامات أهل البدع والضلال، شاء أم أبىٰ، إذ من المعلوم والمتقرر من مذهب أهل السنة والجماعة أن من علامات أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر.

تبرير وصف الشيخ ربيع بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج بمثل هذه الاستدلالات من أبطل الباطل.

وقد برر أحدهم – كما في صوتية له علىٰ شبكة الإنترنت – الطعن في الشيخ ربيع، والحكم عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج بكلام ذكره عن الحافظ ابن رجب، وآخر ذكره عن العلامة عبد الرحمن المعلمي – رحم الله الجميع – وكلا القولين لا حجة لهم فيهما، وسيأتي ذكرهما والتعليق عليهما.

كما برر آخر هذا الطعن، وهذا الحكم الجائر علىٰ الشيخ ربيع؛ بقول النبي ﷺ: «**اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد**».

وبذكر أقوال عن علماء السنة؛ فيها رد خطأ العالم السني، المتبع للآثار – وهذا أمر لا ينازع فيه أحد من المنتسبين للسنة – وليس فيها شيء من الطعن فيه، ولا نسبته إلىٰ فرقة من فرق أهل البدع والضلال[1].

ذكر مثل هذا الكلام ثم ذكر بعده دفاع العلماء عن الحافظ ابن حجر والإمام النووي، مع الشهادة عليهما بأن في كلامهما شيئًا يوافق أهل البدع، وهذا أيضًا لا حجة لهم فيه، وسيأتي التعليق عليه.

والاستدلال بمثل هذه الاستدلالات علىٰ تسويغ القول بأن الشيخ ربيعًا قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، لا يخلو من أحد أمرين، أحلاهما مر كما يقال:

– إما أنه جهل في فهم الدليل وفي طريقة الاستدلال، وعدم ضبط للمسألة من أصلها.

---

(١) ويكفينا لبيان بطلان هذا المسلك بما سبق ذكره من كلامهم هم أنفسهم، وتعاملهم مع واصفي الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بموافقة المرجئة!.



- وإما أنه انحراف منهجي خطير؛ انحراف عن الحق، واتباع للهوىٰ، إذ أراد المستدل بمثل هذه الأدلة وهذه الأقوال أنْ يَحرفها عن وجهتها الصحيحة، لينصر بها باطله - الذي انتقل إليه بعد أن كان يقرر خلافه - وقد أفلس من دليل صحيح يُقوِّي به مذهبه الذي ذهب إليه، ومن قول واضح وصريح لإمام من الأئمة، يستدل به لدعواه.

يُبيِّن ذلك ما يأتي:

أما الحديث فذكرت وجه الشاهد منه، وأما القولان المُستدَل بهما علىٰ صحة القول بأن الشيخ ربيعًا انحرف عن السنة ووافق الخوارج، فهما للحافظ ابن رجب، وللعلامة المعلمي، وسأذكر منهما ما يحصل به المقصود، ليُعلم أنه لا حجة لهم فيهما، وأنهما في بيان ما هو متفق عليه بين أهل السنة جميعًا، من أن الخطأ يُرد علىٰ قائله، ولا يُقبل منه؛ كائنًا من كان، وهذا شأن النقولات التي ذكرها الآخر منهما، كما في مقال: «لا لعبادة الرجال»[1].

وهو أمرٌ لا يُنازع فيه سلفي، كما ذكرت، وإنما يُهوِّل به المُهوِّلون اللعَّابون، من أهل الجهل والضلالة؛ ليتوصَّلوا به إلىٰ الطعن في علماء السنة، كما سيظهر مما سيأتي.

أما القولان المذكوران:

فالقول الأول: هو قول الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ)، قال:

«فأما مخالفة بعض أوامر الرسول ﷺ خطأ من غير عمد، مع الاجتهاد علىٰ متابعته، فهذا يقع كثيرًا من أعيان الأمة من علمائها وصلحائها، ولا إثم فيه، بل

(١) وحاشا للسلفيين من عبادة الرجال، فعابد الرجال لا يكون سلفيًّا، ولا يشم رائحة السلفية!!.

صاحبه إذا اجتهد فله أجر علىٰ اجتهاده، وخطأه موضوع عنه، ومع هذا فلا يمنع ذلك مَن علم أمر الرسول الذي خالفه هذا: أن يُبيِّن للأمة أن هذا مخالف لأمر الرسول، نصيحة لله ولرسوله ولعامة المسلمين، ولا يمنع ذلك من عظمة من خالف أمره خطأ، وهب أن هذا المخالف عظيم له قدر وجلالة، وهو محبوب للمؤمنين، إلا أن حق الرسول مقدم علىٰ حقِّه، وهو أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم.

فالواجب علىٰ كل من بلغه أمر الرسول وعرفه أن يُبيِّنه للأمة وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يعظم ويقتدىٰ به من رأي مُعظَّم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ.

ومن هنا رَدَّ الصحابة ومَن بعدهم من العلماء علىٰ كل من خالف سنةً صحيحةً، وربما أغلظوا في الرد، لا بغضًا له بل هو محبوب عندهم، مُعظَّم في نفوسهم، لكن رسول الله ﷺ أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق.

فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره فأمر الرسول ﷺ أولىٰ أن يُقدَّم ويتَّبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفورًا له، بل ذلك المخالف المغفور له لا يَكره أن يُخالَف أمره إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه، بل يرضىٰ بمخالفة أمره ومتابعة أمر الرسول ﷺ إذا ظهر أمره بخلافه.

كما أوصىٰ الشافعي: إذا صحَّ الحديث في خلاف قوله: أن يتَّبع الحديث ويُترك قوله.

وكان يقول: «ما ناظرت أحدًا فأحببت أن يخطئ، وما ناظرت أحدًا فباليت أَظَهَر الحق علىٰ لسانه أو علىٰ لساني».

لأن تناظرهم كان لظهور أمر الله ورسوله لا لظهور نفوسهم والانتصار لها.

وكذلك المشايخ والعارفون كانوا يُوصون بقبول الحق من كل من قال الحق؛ صغيرًا كان أو كبيرًا، وينقادون لقوله.

وقيل لحاتم الأصم: أنت رجل عيي لا تفصح، وما ناظرت أحدًا إلا قطعته، فبأي شيء تغلب خصمك؟

قال: بثلاث: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لساني عن أن أقول له ما يسوءه.

فذكر ذلك للإمام أحمد فقال: ما كان أعقله من رجل.

وقد روي عن الإمام أحمد أنه قيل له: أن عبد الوهاب الوراق يُنكر كذا وكذا، فقال: لا نزال بخير مادام فينا من ينكر.

ومن هذا الباب قول عمر لمن قال له اتق الله يا أمير المؤمنين فقال: «لا خير فيكم إن لم تقولوها لنا، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم».

وردَّت عليه امرأة مقالته فرجع إليها وقال: «رجل أخطأ وامرأة أصابت».

فلا يزال الناس بخير ما كان فيهم الحق وتبيين أوامر الرسول ﷺ التي يخطئ من خالفها وإن كان معذورًا مجتهدًا مغفورًا له.

ولهذا مما خصَّ الله به هذه الأمة لحفظ دينها الذي بعث الله به رسوله ﷺ أنْ لا تجتمع علىٰ ضلالة بخلاف الأمم السالفة.

فههنا أمران:

أحدهما: أن من خالف أمر الرسول في شيء خطأ مع اجتهاده في طاعته ومتابعته أوامره فإنه مغفورٌ له لا ينقص درجته بذلك.

والثاني: أنه لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبيين مخالفة قوله لأمر الرسول ﷺ،

ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ، ونفس ذلك الرجل المحبوب المُعظَّم لو علم أن قوله مخالف لأمر الرسول فإنه يُحب من يُبيِّن للأمة ذلك ويرشدهم إلىٰ أمر الرسول، ويردهم عن قوله في نفسه، وهذه النكتة تخفىٰ علىٰ كثير من الجهال لأسباب.

وظنهم أن الرد علىٰ مُعظَّم من عالم وصالح تنقصٌ به، وليس كذلك، وبسبب الغفلة عن ذلك تبدَّل دين أهل الكتاب، فإنهم اتبعوا زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياؤهم، حتىٰ تبدَّل دينهم ...»(١).

ومن تأمَّل كلام الحافظ ابن رجب مع تجرد للحق؛ ظهر له بطلان الاستدلال به علىٰ نسبة العالم من أهل السنة لفرقة من فرق أهل البدع والضلال، وإلحاقه بها، وأن إغلاظ القول يكون بمعرفة هدي السلف، وما عليه أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وبمعرفة الطريقة التي تعاملوا بها مع خطأ العالم المجتهد المتبع للآثار، وليس فيها إلحاق العالم من علماء السنة بفرقة من فرق أهل البدع والضلال، بسبب اجتهاد أخطأ فيه، من باب إغلاظ القول فيه، إذ لم نجد فيهم من ألحق عالمًا من علماء السنة بفرقة من فرق أهل البدع والضلال، بسبب اجتهاد أخطأ فيه، كما سيأتي.

وأما القول الثاني: فهو قول العلامة عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٨٦هـ)، قال:

«من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضىٰ أسلحته أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلىٰ الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم، يرىٰ

(١) الحكم الجديرة بالإذاعة (ص: ٤٠).

بعض أهل العلم أن النصارىٰ أول ما غلوا في عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يبغض عيسىٰ ويحقره ونحو ذلك، فكان هذا من أعظم ما ساعد علىٰ انتشار الغلو؛ لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا علىٰ الغلاة نُسبوا إلىٰ ما هم أشد الناس كراهية له: مِن بغض عيسىٰ وتحقيره، ومَقَتَهم الجمهور وأوذوا، فثبَّطهم هذا عن الإنكار، وخلا الجو للشيطان، وقريب من هذا حال الغلاة الروافض، وحال القبوريين، وحال غلاة المقلدين.

وعلىٰ هذا جرىٰ الأمر في هذه القضية، فإن الأستاذ غلا في أبي حنيفة حتىٰ طعن في غيره من أئمة الفقه وفي أئمة الحديث وثقات رواته، بل تناول بعض الصحابة والتابعين، وأسكتَ أهلَ العلم في مصر وغيرها برمي كل من يهم أن يُنكر عليه ببغض أبي حنيفة ومعاداته ...

وحاصله أن أكثر الناس مُغْرَون بتقليد من يعظم في نفوسهم والغلو في ذلك، حتىٰ إذا قيل لهم: إنه غير معصوم عن الخطأ والدليل قائم علىٰ خلاف قوله في كذا فدل ذلك علىٰ أنه أخطأ ولا يحل لكم أن تتبعوه علىٰ ما أخطأ فيه، قالوا: هو أعلم منكم بالدليل، وأنتم أولىٰ بالخطأ منه، فالظاهر أنه قد عرف ما يدفع دليلكم هذا، فإن زاد المنكرون فأظهروا حسن الثناء علىٰ ذلك المتبوع كان أشد لغلو متبعيه.

ذكر العلامة المعلمي واقع المقلِّدة المذموم، ثم ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن مدح المعظَّم في نفوس المقلِّدة قد يفتنهم ويزيدهم ضلالًا، مستدلاًّ علىٰ ذلك بوقعة الجمل فقال:

خطب عمار بن ياسر في أهل العراق قبل وقعة الجمل ليكفهم عن الخروج مع أم المؤمنين عائشة فقال: «والله إنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة،

ولكن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي» ...

فلم يؤثر هذا في كثير من الناس، بل رُوي أن بعضهم أجاب قائلًا: «فنحن مع من شهدت له بالجنة يا عمار».

فلهذا كان من أهل العلم والفضل من إذا رأىٰ جماعة اتبعوا بعض الأفاضل في أمرٍ يرىٰ أنه ليس لهم اتباعه فيه، إما لأن حالهم غير حاله، وإما لأنه يراه أخطأ، أطلق كلماتٍ يظهر منها الغض من ذاك الفاضل لكي يكف الناس عن الغلو فيه الحامل لهم علىٰ اتباعه فيما ليس لهم أن يتبعوه فيه ...

ذكر العلامة المعلمي سبب إغلاظ بعض أهل العلم والفضل القول في العالم السلفي المُعظَّم في نفوس المُقلِّدة إذا أخطأ، وأنهم بذلك يكفون الناس عن الغلو فيه الحامل لهم علىٰ اتباعه فيما ليس لهم أن يتبعوه فيه، ثم بيَّن أن هذا الإغلاظ لا يكون إلا بحق، وبأمرٍ واقعٍ صحيح، لا بالظلم والافتراء - كما هو تعامل المجموعة مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ - فقال:

عن خيثمة قال: «كان سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في نفر فذكروا عليًّا فشتموه، فقال سعد: مهلًا عن أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ... فقال بعضهم: فوالله إنه كان يبغضك ويسميك الأخنس، فضحك سعد حتىٰ استعلاه الضحك، ثم قال: أليس قد يجد المرء علىٰ أخيه في الأمر يكون بينه وبينه ثم لا تبلغ ذلك أمانته ...» قال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين» وأقره الذهبي.

وفي الصحيحين وغيرهما عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «ما سمعت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جمع أبويه إلا لسعد بن مالك «هو: سعد بن أبي وقاص»، فإني سمعته يقول يوم أحد: يا سعد ارم فداك أبي وأمي».

وتروىٰ عن عليٍّ كلمات أخرىٰ من ذا وذاك، وكان سعد قد قعد عن قتال البغاة، فكان عليٌّ إذا كان في جماعة يخشىٰ أن يتبعوا سعدًا في القعود ربما أطلق غير كاذب كلمات تُوهم الغض من سعد، وإذا كان مع من لا يخشىٰ منه القعود فذكر سعدًا؛ ذكر فضله.

ومنه ما يقع في كلام الشافعي في بعض المسائل التي يُخالف فيها مالكًا من إطلاق كلمات فيها غض من مالك مع ما عُرف عن الشافعي من تبجيل أستاذه مالك، وقد روىٰ حرملة عن الشافعي أنه قال: «مالك حجة الله علىٰ خلقه بعد التابعين»، كما يأتي في ترجمة مالك إن شاء الله تعالىٰ.

ومنه ما تراه في كلام مسلم في مقدمة صحيحه مما يظهر منه الغض الشديد من مخالفه في مسألة اشتراط العلم باللقاء، والمخالف هو البخاري، وقد عُرف عن مسلم تبجيله للبخاري. وأنت إذا تدبرت تلك الكلمات وجدت لها مخارج مقبولة وإن كان ظاهرها التشنيع الشديد ...»[1].

ومن تأمَّل حال علي بن أبي طالب مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما لوجده كما قال: ربما أطلق غير كاذب كلمات توهم الغض من سعد، ثم إذا كان مع من لا يخشىٰ منه القعود فذكر سعدًا؛ ذكر فضله.

ثم تأمَّل قوله: وأنت إذا تدبرت تلك الكلمات وجدت لها مخارج مقبولة وإن كان ظاهرها التشنيع الشديد[2].

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ٦).

(٢) فهل لاتهام الشيخ ربيع حفظه الله بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج مخارج مقبولة؟!، وما هو الذنب العظيم الذي اقترفه، والذي لا يُغتفر عند المجموعة؟!.

بل إن العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيَّن هذا الأمر بأحسن بيان، يُدرك ذلك كل من وقف على كلامه الآتي، وتأمَّله حق التأمل؛ فقد ذكر ما فيه إبراز لتعامل العلماء في هذا الباب، وأنه أمرٌ لا يكون إلا للعلماء، ولا يُحسنه إلا العلماء، ومن هو من المتمكنين في هذا الباب، فليس هو لكل من هب ودب من أهل الأهواء، ومن الجهال، ولا هو لأصحاب الأغراض والاتجاهات الفاسدة؛ المخالفة والمصادمة لِما عليه العلماء؛ ممن نصَّب نفسه قيِّمًا على العلماء، وهو لا في العير ولا في النفير كما يقال، فلا هو يعرف قدر العلم، ولا هو يعرف قدر العلماء، وهذا ظاهر في قوله:

«كلام العالم في غيره على وجهين:

الأول: ما يخرج مخرج الذم بدون قصد الحكم، وفي «صحيح مسلم» وغيره من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر، وإني قد اتخذت عندك عهدًا لم تخلفنيه، فأيما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته فاجعلها له كفارة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة**»، وفي رواية «**فأي المسلمين آذيته، شتمته، لعنته، جلدته؛ فاجعلها له صلاة ...**».

وفيه نحوه من حديث عائشة ومن حديث جابر، وجاء في هذا الباب عن غير هؤلاء، وحديث أبي هريرة في صحيح البخاري مختصرًا، ولم يكن ﷺ سبَّابًا، ولا شتَّامًا، ولا لعَّانًا، ولا كان الغضب يُخرجه عن الحق، وإنما كان كما نعَته ربه عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ

رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وإنما كان يرىٰ من بعض الناس ما يضرهم في دينهم، أو يخل بالمصلحة العامة، أو مصلحة صاحبه نفسه؛ فيكره ﷺ ذلك وينكره فيقول: «**ما له تربت يمينه**»، ونحو ذلك مما يكون المقصود به إظهار كراهية ما وقع من المدعو عليه، وشده الإنكار لذلك، وكأنه والله أعلم أطلق علىٰ ذلك سبًّا وشتمًا علىٰ سبيل التجوز بجامع الإيذاء، فأما اللعن فلعله وقع الدعاء به نادرًا عند شدة الإنكار، ومن الحكمة في ذلك إعلام الناس أن ما يقع منه ﷺ عند الإنكار، كثيرًا ما يكون علىٰ وجه إظهار الإنكار والتأديب، لا علىٰ وجه الحكم، وفي مجموع الأمرين حكمة أخرىٰ، وهي أن النبي ﷺ قد علم من طباع أكثر الناس أن أحدهم إذا غضب جرىٰ علىٰ لسانه من السب والشتم واللعن والطعن ما لو سُئل عنه بعد سكون غضبه لقال: لم أقصد ذلك ولكن سبقني لساني، أو لم أقصد حقيقته ولكني غضبت؛ فأراد النبي ﷺ أن يُنبِّه أمَّته علىٰ هذا الأصل؛ ليستقر في أذهانهم، فلا يحملوا ما يصدر عن الناس من ذلك حال الغضب علىٰ ظاهره جزمًا.

وكان حذيفة ربما يذكر بعض ما اتفق من كلمات النبي ﷺ عند غضبه، فأنكر سلمان الفارسي ذلك علىٰ حذيفة رضي الله عنهما وذكر هذا الحديث، وسُئل بعض الصحابة وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة عن شيء من ذلك فأراد أن يُخبر وكانت امرأته تسمع؛ فذكَّرته بهذا الحديث فكف.

فكذلك ينبغي لأهل العلم أنْ لا ينقلوا كلمات العلماء عند الغضب، وأن يُراعوا فيما نُقل منها هذا الأصل.

بل قد يُقال: لو فُرض أن العالم قصد عند غضبه الحكم لكان ينبغي أنْ لا

يُعتد بذلك حكمًا، ففي «الصحيحين» وغيرهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يَقضِيَنَّ حَكَمٌ بين اثنين وهو غضبان**» لفظ البخاري.

والحكم في العلماء والرواة يحتاج إلىٰ نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إليه الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم فلا يُخشىٰ من الحكم فيها عند الغضب؛ إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم علىٰ العالم والراوي فيُخشىٰ منه تفويت علم كثير، وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثًا واحدًا لكان عظيمًا.

ومما يخرج مخرج الذم؛ لا مخرج الحكم، ما يقصد به الموعظة والنصيحة، وذلك كأن يبلغ العالم عن صاحبه ما يكرهه له؛ فيذمه في وجهه أو بحضرة مَن يُبلغه، رجاء أن يكف عما كرهه له، وربما يأتي بعبارة ليست بكذب؛ ولكنها خشنة موحشة يقصد الإبلاغ في النصيحة، ككلمات الثوري في الحسن بن صالح بن حي، وربما يكون الأمر الذي أنكره أمرًا لا بأس به؛ بل قد يكون خيرًا، ولكن يخشىٰ أن يجر إلىٰ ما يُكره؛ كالدخول علىٰ السلطان، وولاية أموال اليتامىٰ، وولاية القضاء، والإكثار من الفتوىٰ، وقد يكون أمرًا مذمومًا وصاحبه معذور، ولكن الناصح يحب لصاحبه أن يعاود النظر أو يحتال أو يخفي ذاك الأمر، وقد يكون المقصود نصيحة الناس لئلا يقعوا في ذلك الأمر، إذ قد يكون لمن وقع منه أولًا عذر، ولكن يخشىٰ أن يتبعه الناس فيه غير معذورين، ومن هذا كلمات التنفير التي تقدمت الإشارة إليها في الفصل الثاني.

وقد يتسمح العالم فيما يحكيه علىٰ غير جهة الحكم، فيستند إلىٰ ما لو أراد الحكم لم يستند إليه؛ كحكاية منقطعة، وخبر من لا يعد خبره حجة، وقرينة لا

تكفي لبناء الحكم، ونحو ذلك.

وقد جاء عن إياس بن معاوية؛ التابعي المشهور بالعقل والذكاء والفضل أنه قال: «لا تنظر إلىٰ عمل العالم ولكن سله يصدقك».

وكلام العالم إذا لم يكن بقصد الرواية أو الفتوىٰ أو الحكم؛ داخل في جملة عمله الذي ينبغي أنْ لا يُنظر إليه، وليس معنىٰ ذلك أنه قد يعمل ما ينافي العدالة، ولكن قد يكون له عذر خفي، وقد يترخص فيما لا ينافي العدالة، وقد لا يتحفظ ويتثبت كما يتحفظ ويتثبت في الرواية والفتوىٰ والحكم.

هذا؛ والعارف المُتثبِّت المُتحرِّي للحق لا يخفىٰ عليه إن شاء الله تعالىٰ ما حقه أن يُعد من هذا الضرب مما حقه أن يُعد من الضرب الآتي، وأن ما كان من هذا الضرب فحقه أنْ لا يُعتد به علىٰ المُتكلَّم فيه، ولا علىٰ المُتكلِّم. والله الموفق.

الوجه الثاني: ما يصدر علىٰ وجه الحكم؛ فهذا إنما يُخشىٰ فيه الخطأ، وأئمة الحديث عارفون مُتبحِّرون مُتيقِّظون يتحرَّزون من الخطأ جهدهم؛ لكنهم متفاوتون في ذلك.

ومهما بلغ الحاكم من التَّحرِّي؛ فإنه لا يبلغ أن تكون أحكامه كلها مطابقة لما في نفس الأمر، فقد تسمع رجلًا يخبر بخبر، ثم تمضي مدة، فترىٰ أن الذي سمعت منه هو فلان، وأن الخبر الذي سمعته منه هو كيت وكيت، وأن معناه كذا، وأن ذاك المعنىٰ باطل، وأن المُخبِر تعمَّد الإخبار بالباطل، وأنه لم يكن له عذر، وأن مثل ذلك يوجب الجرح.

فمن المحتمل أن يشتبه عليك رجل بآخر؛ فترىٰ أن المُخبِر فلان، وإنما هو غيره، وأن يشتبه عليك خبر بآخر، إنما سمعت من فلان خبرًا آخر، فأما هذا

الخبر فإنما سمعته من غيره، وأن تخطئ في فهم المعنىٰ، أو في ظن أنه باطل، أو أن المُخبِر تعمَّد، أو أنه لم يكن له عذر، أو أن مثل ذلك يوجب الجرح، إلىٰ غير ذلك.

وغالب الأحكام إنما تُبنىٰ علىٰ غلبة الظن، والظن قد يخطئ، والظنون تتفاوت، فمن الظنون المعتد بها ما له ضابط شرعي، كخبر الثقة، ومنها ما ضابطه أن تطمئن إليه نفس العارف المُتوقِّي المُتثبِّت، بحيث يجزم بالإخبار بمقتضاه طيِّب النفس منشرح الصدر، فمن الناس من يغتر بالظن الضعيف فيجزم، وهذا هو الذي يطعن أئمة الحديث في حفظه وضبطه فيقولون: «يحدث علىٰ التوهم، كثير الوهم، كثير الخطأ، يهم، يخطئ»، ومنهم المُعتدل، ومنهم البالغ التثبت ...

وإذا سبق إلىٰ نفس الإنسان أمر - وإن كان ضعيفًا عنده - ثم اطلع علىٰ ما يحتمل موافقة ذلك السابق ويحتمل خلافه؛ فإنه يترجح في نفسه ما يوافق السابق، وقد يَقوىٰ ذلك في النفس جدًّا وإن كان ضعيفًا.

وهكذا إذا كانت نفس الإنسان تهوىٰ أمرًا فاطلع علىٰ ما يحتمل ما يوافقه وما يخالفه، فإن نفسه تميل إلىٰ ما يوافق هواها، والعقل كثيرًا ما يحتاج عند النظر في المحتملات والمتعارضات إلىٰ استفتاء النفس لمعرفة الراجح عندها، وربما يشتبه علىٰ الإنسان ما تقضي به نفسه بما يقضي به عقله، فالنفس بمنزلة المحامي عند ما تميل إليه، ثم قد تكون هي الشاهد وهي الحاكم.

والعالم إذا سخط علىٰ صاحبه؛ فإنما يكون سخطه لأمرٍ ينكره، فيسبق إلىٰ النفس ذاك الإنكار، وتهوىٰ ما يناسبه، ثم تتبع ما يشاكله، وتميل عند الاحتمال والتعارض إلىٰ ما يوافقه، فلا يُؤمَن أن يَقوىٰ عند العالم جرح من هو ساخط عليه لأمرٍ لولا السخط لعلم أنه لا يُوجب الجرح، وأئمة الحديث مُتثبِّتون،

ولكنهم غير معصومين عن الخطأ، وأهل العلم يُمثلون لجرح الساخط بكلام النسائي في أحمد بن صالح، ولَما ذكر ابن الصلاح ذلك في المقدمة عقبه بقوله: «قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نُسب مثله إلىٰ مثل هذا؛ كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوئ؛ لها في الباطن مخارج صحيحة تعمىٰ عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمدًا لقدح يعلم بطلانه».

وهذا حق واضح؛ إذ لو حُمل علىٰ التعمد سقطت عدالة الجارح، والفرض أنه ثابت العدالة.

هذا؛ وكل ما يُخشىٰ في الذم والجرح، يُخشىٰ مثله في الثناء والتعديل، فقد يكون الرجل ضعيفًا في الرواية، لكنه صالح في دينه؛ كأبان بن أبي عياش، أو غيور علىٰ السنة؛ كمؤمل بن إسماعيل، أو فقيه؛ كمحمد بن أبي ليلىٰ.

فتجد أهل العلم ربما يثنون علىٰ الرجل من هؤلاء؛ غير قاصدين الحكم له بالثقة في روايته.

وقد يرىٰ العالم أن الناس بالغوا في الطعن، فيبالغ هو في المدح، كما يُروىٰ عن حماد بن سلمة أنه ذُكِر له طعن شعبة في أبان بن أبي عياش، فقال: أبان خير من شعبة.

وقد يكون العالم وادًّا لصاحبه، فيأتي فيه نحو ما تقدم، فيأتي بكلمات الثناء التي لا يقصد بها الحكم، ولاسيما عند الغضب؛ كأن تسمع رجلًا يذم صديقك أو شيخك أو إمامك؛ فإن الغضب قد يدعوك إلىٰ المبالغة في إطراء من ذمَّه، وكذلك يقابل كلمات التنفير بكلمات الترغيب، وكذلك تجد الإنسان إلىٰ تعديل من يميل إليه ويُحسن به الظن أسرع منه إلىٰ تعديل غيره، واحتمال التَّسمُّح في الثناء أقرب من احتماله في الذم، فإن العالم يمنعه من التَّسمُّح في الذم الخوف علىٰ دينه لئلا

يكون غيبة، والخوف علىٰ عرضه؛ فإن من ذم الناس فقد دعاهم إلىٰ ذمه ...»[1].

وصدق الشيخ ربيع حفظه الله حين قال مستنكرًا:

«إنكم سئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها، وفيهم علماء في نظر الناس، فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم يحتاج إلىٰ أدلة، فإذا لم تأتِ بالأدلة وأسباب هذا الجرح؛ رأىٰ الناس أنك قد ظلمتهم، وتعديت عليهم، وطعنت في دينهم بغير وجه حق، فصرت مُتهمًا عند الناس؛ فتحتاج إلىٰ استبراء دينك وعرضك.

فإن لم تفعل طعَن فيك الناس، ولن ترضىٰ أنت ولا غيرك بهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين، وتكثر الطعون المتبادلة، ولا يُحسَم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج، وقد تُطالِب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جَرحَك أحد أو أخرجَك من السلفية.

ثم قال متممًا:

إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل، فالراجح أنه لابد من تفسير هذا الجرح المبهم، والاشتهار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لها أقوىٰ من التعديل الصادر من عالِم أو عالِمَين.

والكلام في المخالفين وفي مناهجهم وسلوكياتهم؛ من أهم ما يدخل في باب الجرح، لأن هناك تلازمًا بين الأشخاص ومناهجهم، فالذي يطعن في منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا ترىٰ السلف يُبيِّنون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولهم

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ٥٢).

في ذلك المؤلفات التي لا تُحصىٰ ...»[1].

والمقصود: أن تسويغ القول بأن الشيخ ربيعًا قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، أو تسويغ إلحاق العالم من أهل السنة إن هو اجتهد فأخطأ؛ بفرقة من فرق أهل البدع والضلال بمثل هذين النقلين، أو غيرهما؛ ودون تقديم الأدلة المقنعة والبينات الواضحة؛ التي يظهر بها انحراف المطعون فيه؛ إنما هو قولٌ فيه تكلفٌ ظاهر، لا يقبله شرعٌ ولا عقل.

جواب هذه الاستدلالات.

أما الجواب علىٰ هذه الاستدلالات، فهو من وجوه:

أولاً: أقوالهم هم أنفسهم تعكر عليهم مثل هذه الاستدلالات.

فقد سبق أن ذكرت من أقوالهم أنفسهم ما يعكر عليهم مثل هذه الاستدلالات التي أرادوا أن يسوغوا بها القول بأن الشيخ ربيعًا قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، وذلك فيما نقلته من أقوالهم وتحذيراتهم هم أنفسهم ممن يقول بأن الإمام الألباني مرجئ أو وافق المرجئة، وأن هذا القول طعن مُبطَّن، وأنه من حِيَل أهل الباطل؛ الذين أرادوا أن يقطعوا بين أعلام السنة وبين الشباب السلفي؛ وأن يحيلوا بينهم وبين علمائهم، وأن علىٰ المسلمين؛ وعلىٰ السلفيين خاصة أن يَحذروا أصحاب هذه المقالات التي تتلطَّف في الدخول في الصف السلفي، وبين أهل السنة؛ بهذه الأساليب، فلا يُصرِّحون بأن هذا العالم مبتدع، ولكنهم يقولون: وقع في البدعة، ولكن لا نُبدِّعه[2].

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ١٤٧).

(٢) وقد سبق أن ذكرت عنهم كل هذه العبارات.

ثانيًا: أهل السنة متفقون على رد الخطأ مع احترامهم وتوقيرهم لعلماء السنة المجتهدين.

أهل السنة متفقون علىٰ رد الخطأ، وعدم قبوله من قائله كائنًا من كان، ولكنهم يحترمون عالم السنة، ويعرفون له قدره، ويُقدِّرون له اجتهاده، ويعلمون أنه لا يتعمد الخطأ، وأنه متىٰ ما أخطأ، وظهر له أنه أخطأ، سواء فطن له بنفسه، أو نُبِّه عليه، فإنه يترك هذا الخطأ، ويرجع إلىٰ الحق، ولا يكابر، لأن غايته السنة، ونصرتها، وليس غايته العلو في الأرض، والزعامة، وحب الشهرة، والظهور، ولا التأكُّل بدين الله عَزَّوَجَلَّ، كما هو شأن المنحرفين من أهل الجهل والانحراف، أو من أهل البدع والزيغ والضلال.

وهذا أمر معلوم عند أهل الحق، يعلمه الأئمة والعلماء؛ سابقهم ولاحقهم، ويعلمه المنتسبون للسنة ممن له أدنىٰ انشغال بالعلم، وبطلب العلم، ولا يجادل في ذلك ولا يخالف فيه؛ إلا من له خبيئة سوء، إذ لا يتجرَّأ علىٰ الطعن في علماء السنة؛ رجل عرف قدر العلم والعلماء، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ذكر الإمام أبو المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، والإمام البغوي (ت: ٥١٠هـ)، عن التابعي الجليل محمد بن كعب القرظي؛ أنه قال عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾:

«شَرَطَ في التابعِين شريطةً؛ وهي أن يَتبَعوهم في أفعالِهم الحسنة دون السيئة».

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١هـ)؛ صاحب التفسير:

«وبيَّن تعالىٰ بقوله: ﴿بِإِحْسَٰنٍ﴾ ما يَتبعون فيه من أفعالهم وأقوالهم، لا فيما صدر عنهم من الهفوات والزلات، إذ لم يكونوا معصومين رضي الله عنهم»[1].

فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ لهم من الأقوال والأفعال ما قد يكون حسنًا، أو يكون سيئًا، وليست أقوالهم وأفعالهم حسنةً بإطلاق، فمن دونهم من باب أولىٰ، وقد أُمِر المسلمون باتباعهم فيما أحسنوا فيه، واجتناب ما وقع منهم من الهفوات والزلات، مع احترامهم وتقديرهم وتوقيرهم، وأنْ لا يُذكروا إلا بالجميل.

فكذلك يُقال في العلماء؛ الذين هم ورثة الأنبياء، والذين ساروا علىٰ درب هؤلاء الصحب الأخيار رضي الله عنهم أجمعين، وسلكوا سبيلهم.

هذا ما عرفناه من منهج أهل السنة والجماعة، وما سار عليه الأئمة والعلماء جميعًا علىٰ مر العصور والأزمان.

ومما يدل علىٰ ذلك ما يأتي:

۞ ما جاء عن الإمام سعيد بن المسيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٩٤هـ).**

فقد قال: «ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضلُه أكثرَ من نقصه ذهب نقصُه لفضلِه، كما أن من غلب عليه نقصانه ذهب فضله».

ذكره عنه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ) في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٨٢١).

۞ ما جاء عن الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٨١هـ).**

فقد قال: «إذا غلبت محاسن الرجل لم تُذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ

(١) تفسير القرطبي (٨ / ٢١٨).

علىٰ المحاسن لم تُذكر المحاسن».

ذكره عنه الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨هـ) في كتابه: (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٦).

ما جاء عن الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٨٧هـ).**

فقد قال: «فاختلاف الفقهاء يا أخي رحمك الله في فروع الأحكام، وفضائل السنن، رحمةٌ من الله بعباده، والموفق منهم مأجور، والمجتهد في طلب الحق إن أخطأه غير مأزور، وهو يُحسن نيَّته، وكونه في جملة الجماعة في أصل الاعتقاد والشريعة مأجور، قال النبي ﷺ: «**بُعثت بالحنيفيَّة السَّمحة**».

وإن تأول متأول من الفقهاء مذهبًا في مسألة من الأحكام خالف فيها الإجماع، وقعد عنه فيها الاتباع، كان منتهىٰ القول بالعتب عليه: أخطأت.

لا يقال له: كفرت، ولا جحدت، ولا ألحدت، لأن أصله موافقٌ للشريعة، وغير خارج عن الجماعة في الديانة»[1].

ما جاء عن الإمام أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٣٨٨هـ).**

فقد قال: «قوله: إذا حكم فاجتهد فله أجر؛ إنما يُؤجر المخطئ علىٰ اجتهاده في طلب الحق؛ لأن اجتهاده عبادة، ولا يؤجر علىٰ الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط.

وهذا فيمن كان من المجتهدين؛ جامعًا لآلة الاجتهاد، عارفًا بالأصول وبوجوه القياس.

فأما من لم يكن مَحلاً للاجتهاد فهو متكلف، ولا يُعذر بالخطأ في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر، بدليل حديث ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «**القضاة ثلاثة: واحد في الجنة واثنان في النار، أما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضىٰ به،**

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٢ / ٥٦٦).

ورجل عرف الحق فجار في الحكم، ورجل قضىٰ للناس علىٰ جهل فهو في النار».

وفيه من العلم: ليس كل مجتهد مصيبًا، ولو كان كل مجتهد مصيبًا لم يكن لهذا التفسير معنىٰ، وإنما يعطي هذا أن كل مجتهد معذور لا غير، وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل. فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ، وكان حكمه في ذلك مردودًا»[(١)].

ما جاء عن الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٧٦هـ).**

فقد قال: «إذا رأيت مُتفقهًا يتردد إلىٰ مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم وخيف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليك نصيحته ببيان حاله، ويُشترط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يُغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، أو يَلبِس الشيطان عليه ذلك، ويُخيِّل إليه أنه نصيحة وشَفَقة، فليتفطَّن لذلك ...

إلىٰ أن قال:

اعلم أنه ينبغي لمن سمع غيبة مسلم أن يردها ويزجر قائلها، فإن لم ينزجر بالكلام زجره بيده، فإن لم يستطع باليد ولا باللسان، فارق ذلك المجلس.

فإن سمع غيبة شيخه أو غيره ممن له عليه حق، أو كان من أهل الفضل والصلاح، كان الاعتناء بما ذكرناه أكثر»[(٢)].

ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد قال: «فإذا اجتهد الناس في فهم ما أراده الرسول، فالمصيب له أجران،

---

(١) معالم السنن (٤ / ١٦٠).

(٢) كتاب الأذكار (ص: ٤٢٤).

والمخطئ له أجر، فلا يمنع أن يقال ذلك في أهل الكتاب قبلنا، فمن لم يبلغه جميع نصوص الكتاب قبلنا، لم تقم عليه الحجة إلا بما بلغه، وما خفي عليهم معناه منه فاجتهد في معرفته، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وخطأه محطوطٌ عنه.

فأمَّا من تعمَّد تحريف الكتاب لفظه أو معناه، وعَرف ما جاء به الرسول فعانده، فهذا مُستحق للعقاب، وكذلك من فرَّط في طلب الحق واتباعه متبعًا لهواه مشتغلًا عن ذلك بدنياه»[1].

وقال: «فمن قصد الحق واجتهد في طلبه لم يجب أن يُعذَّب، وإن كان مخطئًا للحق، جاهلًا به، ضالاًّ عنه، كالمجتهد في طلب الحق من أمة محمد ﷺ»[2].

وقال: «والخطأ والغلط مع حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته؛ كثيرٌ جدًّا، فليس من شرط وليِّ الله أن يكون معصومًا من الخطأ والغلط؛ بل ولا من الذنوب، وأفضل أولياء الله بعد الرسل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له لَمَّا عبَّر الرؤيا: (أصبت بعضًا وأخطأت بعضًا)»[3].

وقال: «... وذكروا أشياء لا أُحِبُّ ذكرها؛ لأن المُتكلِّم بها عظيم، والمُتكلَّم به عظيم، وهم أئمة مُجتهدون، فالكلام في ذلك يُشبِه الكلام فيما وقع بين الصحابة؛ إذ المعنىٰ المُقتضي لذلك يَعمُّ الصحابةَ وسائرَ طبقات الأمة؛ إذ كل طبقة مُتأخرة ينبغي أن تستعمل من الطبقة المتقدمة معنىٰ هذه الآية: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٢٩٣).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٣٠١).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٦٩٣).



لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ومعلوم أن كلام العلماء بعضهم في بعض - بالاجتهاد تارةً، وبنوع من غيره أخرىٰ - يُشبه ما وقع بين بعض الصحابة وبعض من القال والفعال.

فالمؤمن يجمع بين القيام بحق الله، بمعرفة دينه والعمل به، وحقوق المؤمنين مُتقدِّميهم ومُتأخِّريهم بالاستغفار وسلامة القلوب، فإنه من كان له في الأمة لسانُ صدقٍ - بل ومن هو دونه - إذا صدر منه ما يكون مُنكرًا في الشرع، فإمَّا أن يكون مُجتهدًا فيه، يَغفر الله له خطأه، وإمَّا أن يكون مغمورًا بحسناته، وإما أن يكون قد تاب منه.

بل من هو من دون هؤلاء إذا فعل سيئةً عظيمةً فالله يَغفرها له؛ إما بتوبة، وإما باستغفاره، وإما بحسناته الماحية، وإما بالدعاء له، والشفاعة فيه، والعمل الصالح المُهدَىٰ إليه، وإما أن يُكفر عنه بمصائب الدنيا، أو البرزخ، أو عرَصَات القيامة، أو برحمة الله تعالىٰ.

فلهذا ينبغي للمؤمن أن يتوقَّىٰ القول السيئ في أعيان المؤمنين المتقين، ويُؤدِّي الواجب في دين الله، والقول الصدق، واتباع ما أمر الله به، واجتناب ما نهىٰ الله عنه.

وكما أن هذا الواجب في المسائل العملية، فكذلك في هذه المسائل الخبرية، لاسيما فيما يَغمُض معناه، ويَشتبه علىٰ عموم الناس الحق فيه بالباطل، فهذا المسلك يجب اتِّباعه، إذْ قلَّ عظيمٌ في الأمة إلا وله زلة، وقد جاء في الحديث التحذير من زلة العلماء»[1].

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية (ص: ١٦١).

وقال: «وإنما العلماء الذين هم ورثة الأنبياء؛ الذين يَحفظ الله بهم حُجَجه وبيناته.

ولهذا كان طائفة من علماء الأمة وفقهائها الكبار يتحدَّثون دائمًا أنه من قَدر أن يأتي عن النبي ﷺ بحديثين صحيحين متعارضَين فليأتنا، ولن يجد أحد إلىٰ ذلك سبيلًا.

وهذا القدر عامٌّ في الأحاديث الخبرية المتعلقة بالعقائد والأصول الخبرية، وفي الأحاديث العملية المتعلقة بالأعمال؛ أصولها وفروعها، لا يُستثنىٰ من ذلك نوعٌ واحدٌ كما يفعل طوائف من أهل الكلام الذين سلك المعترض سبيلهم.

وأنا أذكر أمثلةً وقَعتْ في زمن الصحابة؛ لتكون عبرةً لما سواها، ويستفيد الإنسان بها إقرارَ الأحاديث الثابتة عند علماء الحديث، ويُوسع الاعتذارَ والاستغفارَ لمن تأوَّل واجتهد في طلب الحق وإن أخطأه، بل يُعطِي حقَّه من المحبة والموالاة والتعظيم بحسب حسناته وإيمانه»(١).

وقال: «بل يَضِل عن الحق من قصد الحق وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يُعاقب، وقد يفعل بعض ما أُمِر به فيكون له أجرٌ علىٰ اجتهاده، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفورٌ له.

وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقىٰ الرجل ربَّه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي الصحيح أن الله قال: «**قد فعلت**»، وبسط هذا له

(١) جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية (ص: ٥٨).

موضع آخر»[1].

وقال: «فإن الله تعالىٰ قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وقوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وأمر بتقواه بقدر الاستطاعة فقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وقد دعاه المؤمنون بقولهم: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقال: «**قد فعلت**».

فدلت هذه النصوص علىٰ أنه لا يكلف نفسًا ما تعجز عنه، خلافًا للجهمية المجبرة، ودلت علىٰ أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي خلافًا للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب.

فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومُفتٍ وغير ذلك: إذا اجتهد واستدل فاتقىٰ الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله، مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة؛ خلافًا للجهمية المجبرة.

وهو مصيب؛ بمعنىٰ: أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه، خلافًا للقدرية والمعتزلة في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق، فإن هذا باطل كما تقدم. بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب»[2].

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ١٩١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ٢١٦).

وقال: «وليس من شرط ولي الله أن يكون معصومًا لا يغلط ولا يخطئ؛ بل يجوز أن يخفىٰ عليه بعض علم الشريعة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين، حتىٰ يحسب بعض الأمور مما أمر الله به ومما نهىٰ الله عنه، ويجوز أن يظن في بعض الخوارق أنها من كرامات أولياء الله تعالىٰ وتكون من الشيطان؛ لبسها عليه لنقص درجته، ولا يعرف أنها من الشيطان وإن لم يخرج بذلك عن ولاية الله تعالىٰ؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ...

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك، إلىٰ أن قال:

وثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعًا أنه قال: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر**»، فلم يُؤثِّم المجتهد المخطئ؛ بل جعل له أجرًا علىٰ اجتهاده، وجعل خطأه مغفورًا له، ولكن المجتهد المصيب له أجران، فهو أفضل منه.

ولهذا لما كان ولي الله يجوز أن يغلط؛ لم يجب علىٰ الناس الإيمان بجميع ما يقوله من هو وليٌّ لله لئلا يكون نبيًّا؛ بل ولا يجوز لولي الله أن يعتمد علىٰ ما يُلقىٰ إليه في قلبه؛ إلا أن يكون موافقًا للشرع، وعلىٰ ما يقع له مما يراه إلهامًا ومحادثةً وخطابًا من الحق؛ بل يجب عليه أن يعرض ذلك جميعه علىٰ ما جاء به محمد ﷺ؛ فإن وافقه قبله، وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أمُوافقٌ هو أم مُخالفٌ؟ توقَّف فيه.

والناس في هذا الباب «ثلاثة أصناف»؛ طرفان ووسط؛ فمنهم من إذا اعتقد في شخص أنه وليٌّ لله وافقه في كل ما يظن أنه حدث به قلبه عن ربه، وسلَّم إليه جميع ما يفعله، ومنهم من إذا رآه قد قال أو فعل ما ليس بموافق للشرع أخرجه

عن ولاية الله بالكلية وإن كان مجتهدًا مخطئًا، وخيار الأمور أوساطها؛ وهو أنْ لا يجعل معصومًا ولا مأثومًا إذا كان مجتهدًا مخطئًا، فلا يُتبع في كل ما يقوله، ولا يُحكم عليه بالكفر والفسق مع اجتهاده.

والواجب علىٰ الناس اتباع ما بعث الله به رسوله، وأما إذا خالف قول بعض الفقهاء، ووافق قول آخرين، لم يكن لأحد أن يلزمه بقول المخالف ويقول هذا خالف الشرع ...»[1].

وقال: «ثم ذلك المُحرِّم للحلال والمُحلِّل للحرام؛ إن كان مجتهدًا قصده اتباع الرسول؛ لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقىٰ الله ما استطاع؛ فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يُثيبه علىٰ اجتهاده الذي أطاع به ربه.

ولكن من علم أن هذا خطأٌ فيما جاء به الرسول؛ ثم اتبعه علىٰ خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيبٌ من هذا الشرك الذي ذمه الله، لاسيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد، مع علمه بأنه مخالفٌ للرسول؛ فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه.

ولهذا اتفق العلماء علىٰ أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر علىٰ الاستدلال، وإن كان عاجزًا عن إظهار الحق الذي يعلمه؛ فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارىٰ، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق؛ لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره.

وقد أنزل الله في هؤلاء آيات من كتابه كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، وقوله: ﴿وَمِن

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١ / ٢٠١).

قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق علىٰ التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة.

وأما إن قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق؛ فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا؛ لم يكن عمله صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئًا؛ كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه؛ فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وقال: «وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»؛ فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر؛ وذلك لأجل اجتهاده، وخطؤه مغفور له؛ لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام إما متعذر أو متعسر، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]»[2].

وقال: «ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم علىٰ من اجتهد وإن أخطأ، فهذا النوع يشبه النوع الأول من وجه دون وجه، أما وجه المخالفة فلأن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الإقرار علىٰ الخطأ بخلاف الواحد من العلماء والأمراء؛ فإنه ليس معصومًا من ذلك، ولهذا يسوغ؛ بل يجب أن نُبيِّن الحق

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٧١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٢٥٢).

الذي يجب اتباعه وإن كان فيه بيان خطأ من أخطأ من العلماء والأمراء، وأما الأنبياء فلا يُبيِّن أحدهما ما يظهر به خطأ الآخر، وأما المشابهة فلأن كلاً مأمورٌ باتباع ما بان له من الحق بالدليل الشرعي، كأمر النبي ﷺ باتباع ما أوحي إليه، وليس لأحدهما أن يوجب علىٰ الآخر طاعته، كما ليس ذلك لأحد النبيين مع الآخر»(١).

وقال: «وكل من خالف ما جاء به من الكتاب والحكمة من الأقوال المرجوحة فهي من الأقوال المبتدعة؛ التي أحسن أحوالها أن تكون من الشرع المنسوخ الذي رفعه الله بشرع محمد ﷺ، إن كان قائله من أفضل الأمة وأجلها، وهو في ذلك القول مجتهد قد اتقىٰ الله ما استطاع، وهو مثاب علىٰ اجتهاده وتقواه، مغفور له خطؤه، فلا يلزم الرسول قولٌ قاله غيره باجتهاده، وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر**» ...

إلىٰ أن قال:

ولهذا تجد المسائل التي تنازعت فيها الأمة علىٰ أقوال؛ وإنما القول الذي بُعث به الرسول ﷺ واحدٌ منها، وسائرها إذا كان أهلها من أهل الاجتهاد أهل العلم والدين: فهم مطيعون لله ورسوله، مأجورون غير مأزورين»(٢).

وقال: «فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلًا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهىٰ عنها، أو لاتباع هواه بغير هدىٰ من الله: فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد؛ بخلاف المجتهد في طاعة الله

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٩ / ١٢٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٣ / ٤٠).

ورسوله باطنًا وظاهرًا؛ الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله؛ فهذا مغفورٌ له خطؤه، كما قال تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال قد فعلت، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أُعطِيَ ذلك.

فهذا يُبيِّن استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين، وأن الله لا يُؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا»(١).

وقال: «قد تقع الأهواء في المسائل الكبار، كما قد تقع في مسائل العمل، وقد يُنكر أحد القائلين علىٰ القائل الآخر قوله إنكارًا يجعله كافرًا، أو مبتدعًا فاسقًا، يستحق الهجر وإن لم يستحق ذلك، وهو أيضًا اجتهاد.

وقد يكون ذلك التغليظ صحيحًا في بعض الأشخاص، أو بعض الأحوال، لظهور السنة التي يكفر من خالفها؛ ولِما في القول الآخر من المفسدة الذي يُبدَّع قائله؛ فهذه أمور ينبغي أن يعرفها العاقل؛ فإن القول الصدق إذا قيل: فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقًا للمخبر.

أما كونه عند المستمع معلومًا، أو مظنونًا، أو مجهولًا، أو قطعيًّا، أو ظنيًّا، أو يجب قبوله، أو يحرم، أو يكفر جاحده، أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣١٧).

فإذا رأيت إمامًا قد غلط علىٰ قائل مقالته، أو كفَّره فيها، فلا يُعتبر هذا حكمًا عامًّا في كل من قالها؛ إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، والتكفير له؛ فإن من جحد شيئًا من الشرائع الظاهرة، وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئًا ببلد جهل؛ لا يكفر حتىٰ تبلغه الحجة النبوية.

وكذلك العكس؛ إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفِرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتُفِر للأول، فلهذا يُبدَّع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تُبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتىٰ يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصلٌ عظيم؛ فتدبَّره فإنه نافع.

وهو أن ينظر في شيئين:

في المقالة: هل هي حق؟ أم باطل؟ أم تقبل التقسيم؛ فتكون حقًّا باعتبار، باطلًا باعتبار؟ وهو كثير وغالب؟.

ثم النظر الثاني: في حكمه إثباتًا، أو نفيًا، أو تفصيلًا، واختلاف أحوال الناس فيه، فمن سلك هذا المسلك أصاب الحق قولًا وعملًا، وعرف إبطال القول وإحقاقه وحمده، فهذا هذا، والله يهدينا ويرشدنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه»[1].

وقال: «فهؤلاء يقال فيهم: إن كان زوال ذلك بسبب غير محرم فلا حرج عليهم فيما يتركونه من الواجبات، ويفعلونه من المحرمات، ولا يجوز أيضًا اتباعهم فيما هو خارج عن الشريعة من أقوالهم وأفعالهم، ولا نذمُّهم علىٰ ذلك، بل قد يُمدَحون علىٰ ما وافقوا فيه الشريعة من الأقوال والأعمال، ويُرفَع عنهم اللوم فيما

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٦٠).

عذرهم فيه الشارع، كما يقال في المجتهد المخطئ سواء، بل المجتهد المخطئ نوع من هذا الجنس؛ حيث سقط عنه اللوم لعجزه عن العلم»(١).

وقال: «وقد قال أبو بكر وابن مسعود وغيرهما من الصحابة فيما يفتون فيه باجتهادهم: إن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأً فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان منه.

فإذا كان خطأ المجتهد المغفور له هو من الشيطان، فكيف بمن تكلم بلا اجتهاد يبيح له الكلام في الدين؟ فهذا خطؤه أيضًا من الشيطان مع أنه يعاقب عليه إذا لم يَتُب، والمجتهد خطؤه من الشيطان وهو مغفورٌ له»(٢).

وقال: «وهذه حال أهل العلم والحق والسنة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحًا للعباد، وبيانًا للهدىٰ والسداد.

ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوىٰ، ولم يحكموا عليه بالجهل، بل حكمه إلىٰ الله والرسول؛ فمنهم من يُكفِّره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور، والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجرًا علىٰ فِعل ما أُمِر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفورٌ له؛ كما دلَّ الكتاب»(٣).

وقال: «فإن الله سبحانه كما غفر للمجتهد إذا أخطأ، غفر للجاهل إذا أخطأ،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٣٤٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠ / ٤٥٠).

(٣) كتاب النبوات (١ / ٤٢٠).



ولم يمكنه التعلم، بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة محرمًا لم يعلم تحريمه، ولم يُمكنه معرفة تحريمه؛ أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه، ولم يمكنه معرفة تحريمه.

ولهذا قيل: احذروا زلة العالِم فإنه إذا زَلَّ؛ زَلَّ بزلَّتِه عالَم. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ويل للعالم من الأتباع.

فإن كان هذا مَعفُوًّا عنه مع عِظم المفسدة الناشئة من فعله: فلأن يُعفىٰ عن الآخر مع خفة مفسدة فعله أولىٰ.

نعم يفترقان من وجه آخر؛ وهو أن هذا اجتهد فقال باجتهاد، وله من نشر العلم وإحياء السنة ما تنغمر فيه هذه المفسدة، وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه؛ فأثاب المجتهد علىٰ اجتهاده، وأثاب العالم علىٰ علمه ثوابًا لم يشركه فيه ذلك الجاهل، فهما مشتركان في العفو مفترقان في الثواب، ووقوع العقوبة علىٰ غير المستحق ممتنع؛ جليلًا كان أو حقيرًا، فلابد من إخراج هذا الممتنع من الحديث بطريق يشمل القسمين»(١).

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ نماذج من الحِيَل، ثم قال:

«وفي هذه المسائل كلها خلافٌ مشهور، ولكنَّ أخذَ الإنسان بمثل هذا مُجتهدًا أو مُقلدًا فيه علىٰ أي حال كان خيرًا له من أمرٍ يعلم أنه كذبٌ وخِداعٌ وزور، فإن الأول قد نُقل مثله عن كثير من السلف، وأما هذه الحِيَل فأمرٌ مُحدث، أجمع السلف علىٰ النهي عنها والتحذير منها، وإعظام القول بها.

فإن قيل: هذه الحِيَل مما اختلف فيها العلماء، فإذا قلَّدَ الإنسان من يُفتي بها

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٢٧٤).

فله ذلك، والإنكار في مسائل الخلاف غير سائغ، لاسيما علىٰ من كان متقيدًا بمذهب من يرخص فيها، أو قد تَفقَّه فيها، ورأىٰ الدليل يقتضي جوازها، وقد شاع العمل بها عن جماعات من الفقهاء، والقول بها مَعْزُوٌّ إلىٰ مذهب أبي حنيفة والشافعي، وما قاله مثل هؤلاء الأئمة لا ينبغي الإنكار البليغ فيه، لاسيما علىٰ من يعتقد أن الأئمة المجوِّزين لها أفضل من غيرهم، وقد تَرجَّح عنده متابعة مذهبهم؛ إما علىٰ سبيل الإلف والاعتياد، أو علىٰ طريق النظر والاجتهاد، وهب هذا الاعتقاد باطلًا؛ ألستم تعرفون فضل هؤلاء الأئمة، ومكانهم من العلم والفقه والتقوىٰ، وكون بعضهم أرجح من غيره، أو مساويًا له أو قريبًا منه، فإذا قَلَّد العاميُّ أو المُتفقِّه واحدًا منهم؛ إما علىٰ القول بأن العامي لا يجب عليه الاجتهاد في أعيان المفتين، أو علىٰ القول بوجوبه إذا تَرجَّح عنده أن من يقلده فيها هو الأفضل، لاسيما إن كان هو المذهب الذي التزمه، فلا وجه للإنكار عليه؛ إلا أن يقال: إن المسألة قطعية لا يسوغ فيها الاجتهاد.

وهذا إن قيل كان فيه طعنٌ علىٰ الأئمة بمُخالفة القَواطِع، وهذا قدحٌ في إمامتهم، وحاشَ لله أن يقولوا ما يتضمن مثل هذا، ثم قد يُفضي ذلك إلىٰ المقابلة بمثله أو بأكثر منه، لاسيما ممن يحمل هوىٰ دينه أو دنياه علىٰ ما هو أبلغ من ذلك، وفي ذلك خروجٌ عن الاعتصام بحبل الله سبحانه، وركوب التفرق المنهي عنه، وإفساد ذات البين، وحينئذ فتصير مسائل الفقه من باب الأهواء، وهذا غير سائغ، وقد علمتم أن السلف كانوا يختلفون في المسائل الفرعية، مع بقاء الألفة والعصمة وصلاح ذات البين».

ذكر هذه الاحتمالات التساؤلية، ثم قال جوابًا عليها:

«قلنا: نعوذ بالله سبحانه مما يُفضي إلىٰ الوقيعة في أعراض الأئمة، أو انتقاص أحد منهم، أو عدم المعرفة بمقاديرهم وفضلهم، أو مُحادَّتهم وترك محبتهم وموالاتهم، ونرجو من الله سبحانه أن نكون ممن يحبهم ويواليهم ويعرف من حقوقهم وفضلهم ما لا يعرفه أكثر الأتباع، وأن يكون نصيبنا من ذلك أوفر نصيب وأعظم حظ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لكن دين الإسلام إنما يتم بأمرين:

أحدهما: معرفة فضل الأئمة وحقوقهم ومقاديرهم، وترك كل ما يَجرُّ إلىٰ ثلبهم.

والثاني: النصيحة لله سبحانه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وإبانةُ ما أنزل الله سبحانه من البيِّنات والهدىٰ.

ولا منافاة إن شاء الله سبحانه بين القسمين لمن شرح الله صدره، وإنما يضيق عن ذلك أحد رجلين:

رجلٌ جاهلٌ بمقاديرهم ومعاذيرهم.

أو رجلٌ جاهلٌ بالشريعة وأصول الأحكام.

وهذا المقصود يتلخَّص بوجوه:

أحدها: أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدمٌ صالحٌ وآثارٌ حَسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكانة عُليا، قد يكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور، بل مأجور، لا يجوز أن يُتَّبَع فيها مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين ...

إلىٰ أن قال:

قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال لي: يا بُني لا تنشد الشعر، فقلت له يا أبَه كان الحسن ينشد، وكان

ابن سيرين ينشد، فقال لي: أي بُني: إن أَخذتَ بِشَرِّ ما في الحسن، وبِشَرِّ ما في ابن سيرين، اجتمع فيك الشَّرُّ كُلُّه.

وهذا الذي ذكره ابن المبارك مُتفقٌ عليه بين العلماء، فإنه ما من أحدٍ من أعيان الأمة مِن السابقين الأولين ومَن بَعدَهم إلا لهم أقوالٌ وأفعالٌ خَفِيَ عليهم فيها السنة، وهذا بابٌ واسعٌ لا يُحصىٰ، مع أن ذلك لا يَغُضُّ من أقدارِهم، ولا يُسوِّغُ اتِّباعَهم فيها، كما قال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] ...

إلىٰ أن قال:

وعن ابن عباس قال: ويلٌ للأتباع من عثرات العالم، قيل: كيف ذاك؟ قال: يقول العالم شيئًا برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه؛ فيَترُكُ قَولَه ذلك، ثم يَمضي الأتباع.

وهذه آثارٌ مشهورةٌ رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كُنا قد حُذِّرنا من زلة العالم، وقيل لنا: إنها من أخوف ما يُخاف علينا، وأُمِرنا مع ذلك أنْ لا نرجع عنه، فالواجب علىٰ من شرح الله صدرَه للإسلام إذا بَلَغَتهُ مقالةٌ ضعيفةٌ عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلدها، بل يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها.

فما أكثر ما يُحكىٰ عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثيرٌ من المسائل يُخرِّجُها بعض الأتباع علىٰ قاعدةٍ مَتبوعة، مع أن ذلك الإمام لو رأىٰ أنها تُفضي إلىٰ ذلك لَمَا التزمها، والشاهد يرىٰ ما لا يرىٰ الغائب، ومَن علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحِيَل وما أفضت إليه من التلاعب بالدين لقطع بتحريمها من

لم يقطع به أولًا.

الوجه الثاني: أن الذين أفتوا من العلماء ببعض مسائل الحِيَل، أو أُخِذَ ذلك من بعض قواعدهم لو بلغهم ما جاء في ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه لرجعوا عن ذلك يقينًا، فإنهم كانوا في غاية الإنصاف، وكان أحدهم يرجع عن رأيه بدون ما في هذه القاعدة، وقد صرح بذلك غير واحد منهم، وإن كانوا كلهم مُجمعين علىٰ ذلك»[1].

ما جاء عن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد قال: «والمقصود أن الله سبحانه حَرَّم القول عليه بلا علم في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، والمفتي يُخبر عن الله عَزَّوَجَلَّ وعن دينه، فإن لم يكن خبره مطابقًا لما شَرَعَه كان قائلًا عليه بلا علم، ولكن إذا اجتهد واستفرغ وُسْعَه في معرفة الحق وأخطأ لم يلحقه الوعيد، وعفىٰ له عنْ ما أخطأ به، وأثيب علىٰ اجتهاده»[2].

وقال: «ولابد من أمرين أحدهما أعظم من الآخر، وهو:

النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدىٰ والبيِّنات، التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه مَن أدخلها بنوع تأويل.

والثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يُوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ

(١) انظر كتاب: بيان الدليل علىٰ بطلان التحليل (ص: ١٣٨ – ١٤٤).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٨٢).

علمهم والحق في خلافها لا يُوجب اطِّراح أقوالهم جملة وتنقُّصهم والوقيعة فيهم.

فهذان طرفان جائران عن القصد، وقَصْدُ السبيل بينهما، فلا نُؤثِّم ولا نَعْصم، ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في علي، ولا مسلكهم في الشيخين، بل نسلك بهم مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة، فإنهم لا يُؤثِّمونهم ولا يَعْصمونهم، ولا يقبلون كل أقوالهم ولا يهدرونها.

فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكًا يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة؟ ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين:

جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم.

أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله.

ومن له علم بالشرع والواقع؛ يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهَفْوَة والزَّلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يُتَّبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين»[1].

وقال: «والمقصود أن قول النبي ﷺ في حديث بريدة: «**فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا**»؛ صريح في أن حكم الله واحد، وأن المجتهد قد يصيبه وقد يخطئه، كما قال في الحديث الآخر: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**».

فمن قال: كل مجتهد مصيب بمعنىٰ أنه يصيب حكم الله الذي حكم به في

(١) إعلام الموقعين (٥ / ٢٣٤).

نفس الأمر فقوله خطأ، وإن أراد أنه مصيب للأجر بمعنىٰ أنه مطيع لله في أداء ما كُلِّف به، فقوله صحيح إذا استفرغ المجتهد وُسعَه وبَذل جُهدَه»(١).

وقال: «وكيف يُعصَم من الخطأ من خُلِق ظلومًا جهولًا، ولكن من عُدَّت غلطاته أقرب إلىٰ الصواب ممن عُدَّت إصاباته.

وعلىٰ المتكلم في هذا الباب وغيره: أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته: النصيحة لله ولكتابه ولرسوله، ولإخوانه المسلمين.

وإن جعل الحق تبعًا للهوىٰ: فسد القلب والعمل والحال والطريق، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وقال النبي ﷺ: «**لا يُؤمن أحدكم حتىٰ يكون هواه تبعًا لما جئت به**».

فالعلم والعدل: أصل كل خير، والظلم والجهل: أصل كل شر، والله تعالىٰ أرسل رسوله بالهدىٰ ودين الحق، وأمرَه أن يعدل بين الطوائف، ولا يتَّبع هوىٰ أحد منهم، فقال تعالىٰ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١٥]»(٢).

وقال: «ولكن من قواعد الشرع والحكمة ايضًا أن من كَثُرَت حسناتُه وعَظُمَت، وكان له في الإسلام تأثيرٌ ظاهر، فإنه يُحتمل له ما لا يُحتمل لغيره، ويُعفىٰ عنه ما لا يُعفىٰ عن غيره، فإن المعصية خَبَث، والماء إذا بلغ قلَّتين لم يحمل الخَبَث، بخلاف الماء القليل فإنه يَحمل أدنىٰ خَبَثٍ يقع فيه.

---

(١) أحكام أهل الذمة (١ / ٣٢).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٤٨٢).

ومن هذا قول النبي ﷺ لعمر: «**وما يُدريك لعل الله اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**».

وهذا هو المانع له ﷺ من قتل من جَسَّ عليه وعلىٰ المسلمين وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم، فأخبر ﷺ أنه شهد بدرًا؛ فدلَّ علىٰ أن مُقتضىٰ عقوبته قائمٌ، لكنْ مَنع من ترتُّب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقعت تلك السَّقْطَةُ العظيمة مُغتفرةً في جنب ما له من الحسنات.

ولمَّا حضَّ النبي ﷺ علىٰ الصدقة، فأخرج عثمان رضىٰ الله عنه تلك الصدقة العظيمة، قال: «**ما ضرَّ عثمان ما عمل بعدها**».

وقال لطلحة لَمَّا تطأطأ للنبي ﷺ حتىٰ صعد علىٰ ظهره إلىٰ الصخرة: «**أَوْجَبَ طلحة**».

وهذا موسىٰ كليم الرحمن عَزَّوَجَلَّ: ألقىٰ الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه له، ألقاها علىٰ الأرض حتىٰ تكسَّرت، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربَّه ليلة الإسراء في النبي ﷺ، وقال: «**شابٌّ بُعِث بعدي يدخلُ الجنةَ من أمَّتِه أكثرُ مما يدخلها من أمَّتي**»، وأخذ بلحية هارون وجرَّه إليه، وهو نبي الله، وكل هذا لم يُنقِص من قدره شيئًا عند ربِّه، وربُّه تعالىٰ يُكرِمُه ويُحِبُّه، فإن الأمر الذي قام به موسىٰ، والعدو الذي برز له، والصَّبرَ الذي صَبرَهُ والأذىٰ الذي أوذِيَه في الله؛ أمرٌ لا تُؤثِّر فيه أمثال هذه الأمور، ولا يُغبَّرُ به في وجهِه، ولا يَخفضُ منزلتَه.

وهذا أمر معلوم عند الناس، مُستقرٌّ في فِطَرِهم: أن من له ألوفٌ من الحسنات فإنه يُسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتىٰ إنه ليَخْتَلِجُ داعي عقوبته علىٰ إساءته، وداعي شكره علىٰ إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة، كما قيل:

وإذا الحبيبُ أتىٰ بذنبٍ واحدٍ ... جاءت محاسنُه بألفِ شفيع

وقال آخر:

فإنْ يكنِ الفعلُ الذي ساء واحدًا ... فأفعالُه اللائي سَرَرْنَ كثيرُ

والله سبحانه يُوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته؛ فأيهما غلب كان التأثير له، فيفعل مع أهل الحسنات الكثيرة الذين آثروا مَحابَّه ومَراضِيه وغَلَبَتهم دواعي طبعهم أحيانًا من العفو والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم.

وأيضًا؛ فإن العالم إذا زلَّ فإنه يُحسِنُ إسراعَ الفيئة، وتدارك الفارط ومداواة الجرح، فهو كالطبيب الحاذق البصير بالمرض وأسبابه وعلاجه، فإن زواله علىٰ يده أسرع من زواله علىٰ يد الجاهل.

وأيضًا؛ فإن معه من معرفته بأمر الله، وتصديقه بوعده ووعيده، وخشيته منه، وإزرائه علىٰ نفسه بارتكابه، وإيمانه بأن الله حرَّمه، وأن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به، إلىٰ غير ذلك من الأمور المحبوبة للرب ما يَغمُر الذنبَ، ويُضعِف اقتضاءه، ويُزيل أثرَه، بخلاف الجاهل بذلك أو أكثره، فإنه ليس معه إلا ظلمةُ الخطيئة، وقُبحُها، وآثارُها المُردِية، فلا سواءٌ هذا وهذا»[(١)].

ما جاء عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٥٢هـ).**

فقد قال: «فأما ما يترتَّب عليه حكمٌ شرعيٌّ فلا يدخل في الغيبة ولو كَرِهه المُحدَّث عنه، ويدخل في ذلك ما يُذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يُخشىٰ أن يُقلَّد أو يُغتَر به في أمرٍ ما، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة»[(٢)].

---

(١) مفتاح دار السعادة (١ / ٥٠٤).

(٢) فتح الباري (١٠ / ٤٧١).

وقال: «قد تقدَّمت الإشارة إلىٰ أن المذموم من نقلة الأخبار من يقصد الإفساد، وأما من يقصد النصيحة ويتحرَّىٰ الصدق ويجتنب الأذىٰ؛ فلا»[1].

ما جاء عن العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٦هـ).**

فقد قال: «أما الواجب علىٰ أهل العلم من العلماء الكبار ومَن دونهم، والطلبة فيما بينهم:

فعلىٰ كل منهم أن يُحب للآخر ما يُحب لنفسه، وهذا واجب عمومي علىٰ جميع المسلمين.

لكن أهل العلم عليهم من هذا الحق أعظم مما علىٰ غيرهم؛ لِما تميَّزوا به، ولِما خصهم الله به، وعلىٰ كل منهم أن يدين لله، ويتقرب إليه بمحبته جميع أهل العلم والدين؛ فإن هذا الحب من أعظم ما يُقرِّب إلىٰ الله، ومن أكبر الطاعات.

وهذا الحب يتبع ما اتصف به الإنسان من الأمور التي يُحبها الله ورسوله، من العلم والاشتغال به، والعمل، فإن نفس الاشتغال بالعلوم الشرعية وتوابعها من أجَلِّ الطاعات.

ثم حصول العلم للشخص هو من الأوصاف التي يُحَبُّ لأجلها، ثم تعليمه للناس وعمله مما يجب أن يُحَب عليه.

فكل هذه الأمور موجودة في أهل العلم، فلهم من الحق علىٰ أهل العلم، وعلىٰ غيرهم، أن يُميَّزوا بهذا عن غيرهم؛ لِما لهم من المميزات.

وإذا عثر أحدهم وغلط في مسألة علمية؛ تعيَّن ستر ما صدر منه، ونصيحته بالتي هي أحسن.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٤٧٥).



ومن أعظم المحرمات، وأشنع المفاسد؛ إشاعة عثراتِهم، والقدح فيهم في غلطاتهم.

وأقبح من هذا وأقبح: إهدار محاسنهم عند وجود شيء من ذلك.

وربما يكون - وهو الواقع كثيرًا - أن الغلطات التي صدرت منهم، لهم فيها تأويل سائغ، ولهم اجتهادهم، فيه معذورون، والقادح فيهم غير معذور.

وبهذا وأشباهه يظهر لك الفرق بين أهل العلم الناصحين، والمنتسبين للعلم من أهل البغي والحسد والمعتدين.

فإن أهل العلم الحقيقي قصدهم: التعاون علىٰ البر والتقوىٰ؛ والسعي في إعانة بعضهم بعضًا في كل ما عاد إلىٰ هذا الأمر، وستر عورات المسلمين، وعدم إشاعة غلطاتِهم، والحرص علىٰ تنبيههم، بكل ما يمكن من الوسائل النافعة، والذب عن أعراض أهل العلم والدين.

ولا ريب أن هذا من أفضل القربات.

ثم لو فُرض أن ما أخطؤوا فيه أو عثروا، ليس لهم فيه تأويل ولا عذر، لم يكن من الحق والانصاف أن تَهدر المحاسن، وتَمحي حقوقهم الواجبة بهذا الشيء اليسير، كما هو دأب أهل البغي والعدوان، فإن هذا ضرره كبير، وفساده مستطير.

أي عالم لم يُخطئ؟ وأي حكيم لم يعثر؟

وقد علمت نصوص الكتاب والسنة التي فيها الحث علىٰ المحبة والائتلاف، والتحذير من التفرق والاختلاف، وأعظم من يُوَجَّه إليهم هذا الأمر: أهل العلم والدين.

فمتىٰ لزموا هذه الأوامر الشرعية الحكيمة، تبعهم الناس، واستقامت الأحوال، ومتىٰ أخلُّوا بذلك، وحل محله البغي والحسد، والتباغض والتدابر؛ تبعهم الناس،

وصاروا أحزابًا وشِيَعًا، وصارت الأمور في أطوار التغالب وطلب الانتصار، ولو بالباطل، ولم يقفوا علىٰ حدٍّ محدود، فتفاقم الشر، وعظم الخطر، وصار المتولي لكبرها: من كان يُرجىٰ منهم - قبل ذلك - أن يكونوا أول قامع للشر!.

وإذا تأملت الواقع؛ رأيت أكثر الأمور علىٰ هذا الوجه المحزن! ولكنه مع ذلك يوجد أفراد من أهل العلم والدين ثابتين علىٰ الحق، قائمين بالحقوق الواجبة والمستحبة، صابرين علىٰ ما نالهم في هذا السبيل من قدح القادح، واعتراض المعترض، وعدوان المعتدين.

فتجدهم متقربين إلىٰ الله بمحبة أهل العلم والدين، جاعلين محاسنهم، وآثارهم، وتعليمهم، ونفعهم نصب أعينهم، قد أحبُّوهم لِما اتصفوا به، وقاموا به من هذه المنافع العظيمة، غير مُبالين بما جاء منهم إليهم من القدح والاعتراض، حاملين ذلك علىٰ التأويلات المتنوعة، ومُقيمين لهم الأعذار الممكنة.

وما لم يُمكنهم مما نالَهم منهم أن يجدوا له محملًا؛ عاملوا الله فيهم، فعفوا عنهم لله، راجين أن يكون أجرهم علىٰ الله، وعفوا عنهم لِما لهم من الحق الذي هو أكبر شفيع لهم.

فإن عجزوا عن هذه الدرجة العالية، التي لا يكاد يصل إليها إلا الواحد بعد الواحد، نزلوا إلىٰ درجة الإنصاف، وهي اعتبار ما لهم من المحاسن، ومقابلتها بالإساءة الصادرة منهم إليهم، ووازنوا بين هذه وهذه.

فلابد أن يجدوا جانب الإحسان أرجح من جانب الإساءة، أو متساويين، أو ترجح الإساءة، وعلىٰ كل حال من هذه الاحتمالات فيعتبرون ما لهم، وما عليهم.

وأما من نزل عن درجة الإنصاف؛ فهو بلا شك ظالمٌ ضارٌّ لنفسه، تاركٌ من

الواجبات عليه بمقدار ما تعدىٰ من الظلم.

فهذه المراتب الثلاث: مرتبة الكمال، ومرتبة الإنصاف، ومرتبة الظلم، تُميِّز كل أحوال أهل العلم ومقاديرهم ودرجاتهم، ومن هو القائم بالحقوق، ومن هو التارك، والله تعالىٰ هو المعين الموفق»[1].

ما جاء عن العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤١٦هـ).**

فقد قال: «وموقف السلفيين معروف، ودعوتُهم واضحةٌ لا غموض فيها، وهي تعني تجريد المتابعة لرسول الله ﷺ، وأن مصدر التلقي يجب أن يكون مُوحَّدًا لجميع المسلمين، ألا وهو الوحي كتابًا وسنةً، مع احترام أئمة المسلمين الأربعة، وغيرهم، والتَّرحُّم عليهم، والاعتراف بفضلهم، لأن الله تعالىٰ حفظ الشريعة علىٰ أيديهم؛ بعلمهم وتعليمهم وجهادهم ودعوتهم إلىٰ هدي رسول الله ﷺ، وهم مجتهدون فيما لا نص فيه، وإن أصابوا فلهم أجران، أجر بذل المجهود وأجر الإصابة، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد؛ وهو أجر الاجتهاد، لأنهم بمثابة الحكام والقضاة: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد**»، كما ثبت ذلك في السنة الصحيحة.

هذا موقف السلفيين من الأئمة، وتلكم دعوتهم واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا روغان»[2].

ولَمَّا قيل له:

نرجو منكم توجيه الشباب إلىٰ احترام الدعاة السلفيين وعدم الطعن فيهم؛

(١) الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة (ص: ٨٩).

(٢) الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره (ص: ٣٩).

لأن الطعن فيهم هو الطعن فيما يحملونه من الدعوة السلفية، قال:

«نرجو أنْ لا يوجد هذا الصنف، الطعن في العلماء، وفي دعاة الحق؛ الأحياء منهم والأموات، أولًا: غِيبَة، وإن كانت الناس في هذه الآونة تساهلت بأمر الغِيبة، وهو أمر خطير، فالطعن في العلماء يتضمن التنفير من العلماء، إذا طعنت مثلًا في عالم جليل معروف؛ نفَّرت الناس من علمه وانتقصته، فتقل الاستفادة منه، وصرتَ من قُطَّاع الطريق في طلب العلم.

ثم إن الطعن؛ حتىٰ الدعاة غير السلفيين؛ من الدعاة الخلفيين، والصوفية، ودعاة الجماعات، لا ينبغي الخوض في أعراضهم والطعن فيهم، إنما إن كنت داعية، فلك أن تُبيِّن أخطاءهم، وتُحذِّر الناس من أخطائهم.

هذا نصح من باب الجرح والتعديل؛ أما الخوض في أعراضهم طالما هم مسلمون والتَّفكُّه في أعراضهم في المجالس العامة؛ لكونهم غير سلفيين، فهذا خطأٌ، وتصورٌ خاطئٌ، لا يجوز لك أن تغتاب مسلمًا؛ طالما هو مسلم، والانتقاص منه والنيل منه والتَّفكُّه في لحمه حرام، وأمر كبير، فما بالك إذا كان هذا في دعاة الحق السلفيين؛ الذين نفع الله بهم العباد والبلاد، وأنت تطعن فيهم؛ لتُنفِّر الناس منهم، وربما تقع في الكذب، من باب التنفير، والوقوع في الكذب، وهذا سهل علىٰ الناس في هذه الآونة الأخيرة، عياذًا بالله.

قد يوجد في علمائنا الأفاضل من نختلف معهم في بعض المسائل، ومع ذلك يجب علينا احترامهم وتقديرهم؛ لِمَا يحملونه من العلم النافع والنصح لعباد الله»[1].

---

(١) قرة عيون السلفية بالأجوبة الجامية (ص: ٤٩٥).

﴿ ما جاء عن العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد قال: «الداعي يتحرىٰ الأسلوب الحسن، يتحرىٰ الرفق ويَحذر التعرض لأعراض العلماء وثلب العلماء، والتنفير منهم؛ لأن هذا يفرق ولا يجمع، يسبب الشحناء، فالواجب علىٰ الداعي إلىٰ الله، أن يُرغب الناس في العلم، في حضور دعوة علماء السنة، ويدعوهم إلىٰ القبول منهم، ويَحذر التنفير من أهل العلم المعروفين بالعقيدة الصحيحة، والدعوة إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وكل واحد له أخطاء، ما أحد يَسلم، قال النبي ﷺ: «**كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**»، وهكذا قول العلماء، قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما منا إلا راد ومردود عليه، إلا صاحب هذا القبر، يعني الرسول ﷺ.

فكل عالم له أخطاء، فالواجب أن يُنبَّه علىٰ أخطائه بالأسلوب الحسن، ولكن ما يُنفر منه وهو من أهل السنة، بل يُوجه إلىٰ الخير، ويُعلم الخير، ويُنصح بالرفق في دعوته إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ويُنبه علىٰ خطئه، ويُدعىٰ الناس إلىٰ أن يطلبوا منه العلم، ويتفقهوا عليه مادام من أهل السنة والجماعة.

فالخطأ لا يوجب التنفير منه، ولكن يُنبه علىٰ الخطأ الذي وقع منه، فكل إنسان له أخطاء، ولكن الاعتبار بما غلب عليه، وبما عرف عنه من العقيدة الطيبة، فالواجب علىٰ الدعاة إلىٰ الله أن يتبصروا، وأن يرفقوا وأن لا يعجلوا من أمورهم، وأن يتحروا الحق، وأن يحذروا التنفير من أهل العلم، وأن يحذروا أسباب الشحناء والعداوة، بل عليهم أن يحرصوا علىٰ كل أسباب الاجتماع بين أهل العلم وأهل السنة والجماعة في دعوتهم إلىٰ الله وترغيبهم للناس في الخير، حتىٰ يكثروا الدعاة إلىٰ الله وحتىٰ ينتشروا، وحتىٰ يرغب الناس في الدعوة

والأخذ عنهم، فإذا سمعوا هذا يُنفر من هذا وهذا يُنفر من هذا ضاعت الدعوة، وساءت الظنون»[1].

وقال: «فالداعي إلىٰ الله والعالم الموجه إلىٰ الخير، إذا أخطأ له أجر الاجتهاد، وإذا أصاب له أجران، مادام علىٰ الطريقة السلفية، طريقة أهل السنة، مادام موحدًا قاصدًا للخير، فقد يغلط فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، المهم أن تكون أصوله مستقيمة، وأن يكون علىٰ الطريق السوي، علىٰ طريق سلف الأمة، تابعًا لأصحاب الرسول ﷺ، ولأئمة الإسلام، يريد تفهيم الناس الخير، يريد توجههم إلىٰ طاعة الله ورسوله، يريد كفهم عن محارم الله، يريد كفهم عن البدع التي انتشرت بين الناس، وليس بشرط أن يكون معصومًا، العصمة للرسل فيما يبلغون عن الله، لكن يجتهد ويحرص علىٰ طلب الحق بالأدلة الشرعية، ومن صدق في ذلك وأخلص لله، وفقه الله وأعانه، فمن علم الله من قلبه الصدق والإخلاص، وأنه يريد الحق؛ فالله سبحانه يعينه ويسدده»[2].

وقال: «فبيَّن عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه أخشىٰ الناس ﷺ، وأنه أتقىٰ الناس لله، وأعلمهم بما يُتقىٰ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وهكذا الرسل قبله هم أعلم الناس بالله وأتقاهم لله، ثم يليهم العلماء علىٰ مراتبهم، ولكن لا يلزم من كمال خشية الله والخوف منه أن يكونوا معصومين من الخطأ، بل كل عالم قد يخطئ، فمتىٰ بان له الحق رجع إليه، كما قال النبي ﷺ: «**كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**».

فعلىٰ طالب العلم أن يتحرىٰ الحق بدليله ويجتهد في ذلك ويسأل ربه التوفيق

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٧ / ٢٠).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٧ / ٢٢).

والإعانة ويخلص النية، فإن أخطأ مع ذلك فله أجر واحد وإن أصاب فله أجران كما صحت بذلك السنة عن رسول الله ﷺ.

فالخشية لله تقتضي الوقوف عند حدود الله والسير علىٰ منهج رسول الله ﷺ، فإذا زاد علىٰ ذلك صار تنطعًا وغلوًّا لا يجوز، فالعالم هو الذي يقف عند حدود الله في الإباحة والمنع وفي العمل والترك، لكنه مع ذلك يكون شديد الحذر أن يقول علىٰ الله بغير علم أو يعمل بخلاف ما علم، فيشابه اليهود في ذلك، وقد ذكر الله سبحانه عن بعض أهل الكتاب العاملين الأتقياء خصالًا حميدةً تذكيرًا لنا بذلك، فقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١]، ففي التاريخ والقصص عِبر كما قال عَزَّوَجَلَّ. وقال سبحانه: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ١١٣-١١٤]، وهذا نموذج من أعمالهم الطيبة، وهذه الصفات الحميدة ذكرها الله سبحانه عنهم؛ لنقتدي بهم فيها ولنسلك هذا المسلك ونتأسىٰ بأهل الخير وهكذا في آخر سورة آل عمران يقول جَلَّوَعَلَا: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًاۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، فهذه الخصال الحميدة التي أخذ بها خيار أهل الكتاب ومن هداهم الله من علمائهم، إيمان بالله، خشوع وخضوع لله وطاعة لله سبحانه، وذل بين يديه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ثم مع ذلك لا يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، ولا يجحدون الحق ولا يكتمونه كما فعل علماؤهم الضالون، كتموا

سيرة محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وكتموا كثيرًا من الحق من أجل حظهم العاجل وما أرادوا من متاع الدنيا.

أما أهل العلم والإيمان من الأولين والآخرين أهل الخوف من الله فإنهم ينطقون بالحق ويُصرحون به، ولا يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، بل إن من أعمالهم العظيمة بيان الحق والدلالة عليه والدعوة إليه، والتحذير من الباطل والترهيب منه، يرجون ثواب الله ويخشون عقابه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»(١).

ما جاء عن العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد قال: «إذا كنا متذكرين جميعًا أن كل بني آدم خطاء، وأن خير الخطائين التوابون، وأن العصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ، فلا غرابة في أن يخطئ من كان إمامًا في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرىٰ، في مسألتين أو ثلاث أو أكثر، فذلك لا يُخرجه عن دعوة الحق إذا تبناها.

فالحافظ ابن حجر كالإمام النووي وغيره ممن أخطأوا في بعض المسائل العقدية، كما يقولون اليوم، فذلك لا يُخرجهم عن كونهم من أهل السنة والجماعة؛ لأن العبرة بما يغلب علىٰ الإنسان من فكرٍ صحيح أو عملٍ صالح.

متىٰ يكون المسلم صالحًا؟ هل يشترط في أن يكون صالحًا: ألا يقع منه أي ذنب أو معصية؟

الجواب: لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مرارًا وتكرارًا، فمتىٰ يكون العبد صالحًا؟.

إذا غلب خَيرُه شَرَّه، وصَلاحُه علىٰ ضَلالِه، وهكذا، كذلك تمامًا يقال في

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٣ / ٢٧٧).

المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية.

فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح، فهو الناجي، أما أن له زلَّة أو زلات في الفقه أو في العقيدة؛ فهذا لا يُخرجه عنْ ما غلب عليه من العقيدة الصحيحة.

فابن حجر مع ما ذكرتَ مما له من تلك الزلات، فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه، وألا نترحم عليه، وألا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة.

كل إنسان يخطئ، ولا مجال للبراءة من الخطأ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ حينما خلق ملائكةً وخلق بشرًا فقد قدَّر علىٰ هؤلاء البشر أن يخطئوا رغم أنوفهم، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، حديثان مهمان جدًّا، ولكن حذاري أن يُفهم فهمًا خاطئًا:

الحديث الأول: قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا فهو مدركه لا محالة، فالعين تزني وزناها النظر، والأذن تزني وزناها السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه**».

الشاهد من هذا الحديث: «**فهو مدركه لا محالة**»، أي: لا يمكن أن يتخلص، لماذا؟ لأنه إنسان ليس مَلَكًا.

الحديث الآخر وهو الأهم، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقومٍ يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم**»، لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقومٍ يحلون محلكم ويُذنبون بخلافكم، فهل أنتم لا تذنبون؟ فهذا قضاء الله، قدره، لابد لجنس البشر من أن يقع في الخطأ الذي لا يحبه الله، لكن هذا الخطأ قد يكون من الصغائر؛ من اللمم، وقد يكون من الكبائر، فسواء كان هذا أو هذا، هذا أمر لابد منه، ولكن هل معنىٰ الحديث: «**لو لم تُذنبوا لذهب الله**

بكم ولجاء بقومٍ يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم»، هل معنىٰ الحديث ومغزىٰ الحديث: الحض علىٰ الذنوب وارتكاب المعاصي؟.

الجواب: لا، المقصود من الحديث تمامًا عاقبته، يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم، ومعنىٰ هذا حينئذ: يا معشر البشر ... كما قال تعالىٰ في الحديث القدسي: «**كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم ...**» إلىٰ آخر الحديث.

الشاهد: أن حديث: «**لو لم تذنبوا**»، الهدف منه: أيها البشر مادام أنكم فُطرتم علىٰ المعصية؛ فلا تتكلوا عليها، وإنما أتبعوها بالمغفرة، بالاستغفار؛ حتىٰ تعقبها المغفرة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤].

إذا كان إذًا هذه طبيعة البشر أن يخطئوا في مخالفة النص قَصدًا وهي الذنوب، وأن يخطئوا في مخالفة النص لا قَصدًا وإنما لسوء فهم، فلا مؤاخذة في ذلك، المؤاخذة متىٰ تكون؟ إذا أقيمت الحجة علىٰ إنسان، سواء كانت الحجة في مسألة عقدية فكرية أو كانت الحجة في مسألة فقهية، ثم عاند وأصر علىٰ خطئه، فهنا تكون المؤاخذة، والعكس لا، أي: إذا إنسان وقع في خطأ عقدي، لكنه هو كان حريصًا علىٰ معرفة الصواب في تلك العقيدة، لكنه لم يوفق إلىٰ ذلك، ولو أقيمت الحجة عليه لرجع إلىٰ الصواب، فلا مؤاخذة عليه»[1].

وقال: «يحتج بعض الناس اليوم بهذا الحديث علىٰ الدعاة من السلفيين وغيرهم؛ الذي يدعون إلىٰ الرجوع فيما اختلف فيه المسلمون إلىٰ الكتاب والسنة، يحتج أولئك علىٰ هؤلاء بأن النبي ﷺ أقر خلاف الصحابة في هذه

(١) بتصرف يسير من: «جامع تراث الألباني في العقيدة» (٢ / ١٥٥).

القصة، وهي حجة داحضة واهية، لأنه ليس في الحديث إلا أنه لم يُعنف واحدًا منهم، وهذا يتفق تمامًا مع حديث الاجتهاد المعروف، وفيه: أن من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، فكيف يُعقل أن يُعنَّف من قد أُجِر؟!(١)، وأما حمل الحديث علىٰ الإقرار للخلاف فهو باطل؛ لمخالفته للنصوص القاطعة الآمرة بالرجوع إلىٰ الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف ...»(٢).

وقال في صوتية مسجلة له بعنوان: «قراءة من الترغيب والترهيب»:

«إذا عرفنا هذا التفريق الذي هو شرعيٌّ وطبيعيٌّ بين الخطأ وبين التَّعمُّد؛ ممكن أن نفهم هذا التيسير الإلهي الذي عبَّر عنه الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذا الشطر الثاني من الحديث، حين قال: «**ما أخشىٰ عليكم الخطأ، إنما أخشىٰ عليكم التعمد**».

فإذًا: علينا نحن أن نأخذ من هذا الحديث: ألاَّ نتعمَّد مُخالفة الإسلام، مخالفة كتاب الله، أو مخالفة حديث رسول الله عمدًا، أما إنسان تقع منه مخالفة بغير قصد، فالله لا يؤاخذه، وأرىٰ أن من الضروري التنبيه علىٰ هذا:

أولًا: بيانًا للناس.

وثانيًا: ردًّا علىٰ كثير ممن يتكلم بالبهت والكذب علىٰ الأبرياء، فيقولون: بأننا نحن نُضلل ونُكفر المسلمين عامة، هذا كلامٌ نتبرأ منه ومن قائله، وممن ينسبه أيضًا إلينا زورًا وبهتانًا، نحن نُفرِّق:

فالمستحق للمؤاخذة: المتعمدون لمخالفة الكتاب والسنة، وهؤلاء طائفة أُشرِبوا حب الدنيا في قلوبهم، حب المظاهر والمناصب والكراسي وما إلىٰ ذلك،

---

(١) وهو ما لم يلتزمه الطاعنون في الشيخ ربيع حفظه الله!!.

(٢) السلسلة الضعيفة (٤ / ٤٤٨).

فيظهر لهم الحق، ثم يعادون أهل هذا الحق، ويعادون نفس الحق، متجاهلينه، أما جماهير الناس فلا علم عندهم بهذا الحق، لذلك: هؤلاء الذين يحاربون الحق وهم يعلمون، هم الذين يؤاخذون، أما الجمهور فغير مؤاخذ؛ لأنه لم يتعمد الخطأ».

وفيه أيضًا؛ قال:

«الشطر الثاني وهو قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**وما أخشىٰ عليكم الخطأ، ولكن أخشىٰ عليكم التَّعمُّد**»؛ هذا أيضًا مُقتبس من القرآن الكريم، في غير ما آية في القرآن، من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فهذا نص القرآن اقتبس منه هذا الحديث، فالرسول ﷺ يقول: «**ما أخشىٰ عليكم الخطأ، ولكن أخشىٰ عليكم التعمد**»، وهذا من لطف الله عَزَّوَجَلَّ، ويُسره بعباده، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ ذلك لأن الخطأ لا يكاد ينجو منه إنسان، فلذلك: ربنا عَزَّوَجَلَّ لا يؤاخذ عباده علىٰ ما يقع منهم من الخطأ، مهما كان هذا الخطأ كبيرًا وعظيمًا، وعلىٰ العكس من ذلك، يؤاخذ المرء إذا تعمَّد الإثم ولو كان صغيرًا، فمجال المؤاخذة إنما هو علىٰ التعمد، ولا مؤاخذة إذا وقع من الإنسان الخطأ بغير قصد منه».

۞ **ما جاء عن العلامة محمد بن صالح العثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد قال: «يجب علينا أن نحذر من التفرق، وتمزق الكلمة، واختلاف القلوب؛ فإن ذلك يوجب الفشل والخذلان، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وأنا أرىٰ في الساحة اختلافًا، وأرىٰ قولًا وقيلًا، وهذا ينشر هذا القول، وهذا ينشر القول المضاد، وهذا ينتحل لهذا الرجل، وهذا ينتحل لرجل آخر، وكل واحد منهم يقف ضد الثاني، وهذا خطر عظيم، نحن ما لنا وللناس، ما لنا ولزيدٍ أو لِعمرو، نحن نتبَع الحق أينما كان، ومِن أيِّ جهةٍ كانت، هذا الواجب، الحق ضالة المؤمن أينما وجده أخذ به، وليس الحق مخصوصًا بشخص معين دون شخص آخر، ربما يأتي الحق من رجل كافر، وربما يأتي الحق من رجل فاسق، وربما يَفوتُ الحقُّ رجلًا مؤمنًا؛ يخطئ، وكل إنسان خطَّاء.

وقد تستنكرون أن أقول: إن الحق يأتي من رجل كافر! ولكنه يأتي من رجل كافر، ويجب قبوله، أليس الله تعالىٰ قال: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فقال الله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ولم يكذبهم بقولهم: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا﴾ لأن قولهم: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا﴾ حق، فأبطل الله قولهم: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾ ولم يبطل قولهم: ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا﴾ لماذا؟ لأنه حق، فيجب قبوله ولو من كافر، وهذا الرجل اليهودي الذي حدَّث النبي ﷺ بأن الله يجعل السماوات علىٰ إصبع والأرضين علىٰ إصبع، إلىٰ آخر الحديث، هل كذَّبه الرسول؟ أو قال: لا نقبل منك لأنك يهودي؟ لا، صدَّقه، ضحك حتىٰ بدت نواجذه تصديقًا لقوله، ثم قرأ قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وإذا كان هذا هو الواجب؛ أن نتبَع الحق أينما كان، وأن نأخذ به من أي مصدر كان، فما بالنا ننتحل لزيدٍ أو لعمرو، ثم نقول: كل ما قاله فهو حقٌّ

وصواب، وكل ما قاله الآخر فهو باطلٌ وخطأ، هذا لا يليق بالمؤمن إطلاقًا، اتبع الحق أينما كان، واعلم أن الإنسان قد يأتي بالحق الكثير ثم يخطئ مرة واحدة، أو يأتي بالخطأ الكثير ثم يصيب مرة واحدة، أو يكون خطؤه وصوابه واحدًا، متساويين، وفي الأحوال الثلاث كلها الواجب علينا: أن نأخذ بالحق وندع الباطل، وإذا رأينا من شخصٍ خطأً ونحن نعلم حسن نيته؛ فالواجب الاعتذار عنه، لا التشنيع به؛ لأن التشنيع بأهل الحق من خصال المنافقين، هم الذين إذا أمسكوا علىٰ أهل الإيمان خطأً واحدًا بَنَوا منه أخطاءً كثيرة، وشنَّعوا عليه، وأشاعوا الفاحشة فيه.

أما المؤمن فإذا رأىٰ من شخصٍ خطأً وهو يعرف منه حسن نيته؛ فليس كل إنسان يخطئ نعذره في خطئه، لا، قد يكون يخطئ متعمدًا، لكن إذا علمنا حسن نية الرجل، وأن هذا خطأٌ فاته، وبنو آدم خطاء؛ فإن الواجب علينا أن نعذره، وألاَّ نتحدث ونُشنِّع عليه أمام الناس، ثم الواجب علينا تارة أخرىٰ أن نتصل به، وأن نقول: إنك قلت كذا، أو فعلت كذا، ثم نبين الخطأ، قد يكون الخطأ في فهمنا نحن، ويكون ما قاله هو صحيحًا، وقد يكون الخطأ منه، وإذا كان حَسَن النية رجع إلىٰ الصواب حتىٰ لو كان أكبر الناس، من لم يتواضع للحق فهو مستكبر، وقد ثبت عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه قال: (لا يدخل الجنة من في قلبه أدنىٰ مثقال حبة خردل من كبر)»(١).

وقال: «ومن النصح أيضًا لعلماء المسلمين: أنْ لا يتتبع الإنسان عوراتهم وزلاتهم وما يخطئون فيه؛ لأنهم غير معصومين، قد يزلون وقد يخطئون، وكل

(١) لقاء الباب المفتوح (الشريط رقم: ٣٣).

بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، ولاسيما من يتلقىٰ العلم فإنه لا يجب أن يكون أبلغ الناس في تحمل الأخطاء التي يخطئ بها شيخه، وينبهه عليها، فكم من إنسان انتفع من تلاميذه؛ ينبهونه علىٰ بعض الشيء؛ علىٰ الخطأ العلمي، أو علىٰ الخطأ العملي، وعلىٰ أخطاء كثيرة؛ لأن الإنسان بشر.

لكن الشيء المهم أنْ لا يكون حريصًا علىٰ تلقي الزلات، فإنه جاء في الحديث: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه؛ لا تُؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه فضحه الله ولو في بيت أمه**»، هذا وهم مسلمون؛ عامَّة، فكيف بالعلماء؟.

إن الذين يلتقطون زلات العلماء ليشيعوها ليسوا مسيئين للعلماء شخصيًّا وحسب، بل مسيئون للعلماء شخصيًّا، ومسيئون إلىٰ علمهم الذي يحملونه، ومسيئون إلىٰ الشريعة التي تُتلقىٰ من جهتهم؛ لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم، وإذا اطلعوا علىٰ عوراتهم التي قد لا تكون عورات إلا علىٰ حسب نظر هذا المغرض، فإنه تقل ثقتهم بالعلماء وبما عندهم من العلم، فيكون في هذا جناية علىٰ الشرع الذي يحملونه من سنة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عوراتهم، وأن تسترها ما استطعت، وأن لا تسكت إذا سمعت شيئًا، بل نبِّه العالم، وابحث معه واسأله، ربما يُنقل عنه أشياء غير صحيحة، وقد نُقل عنا وعن غيرنا أشياء غير صحيحة، لكن الناس - نسأل الله العافية - إذا كان لهم هوىٰ وأحبوا شيئًا وعرفوا أحدًا من أهل العلم يَقبل الناسُ قولَه، نسبوه لهذا العالم، ثم إذا سألت نفس الذي نسب إليه القول، قال أبدًا ما قلت كذا، وقد يخطئ السائل مثلًا في

صيغة السؤال، فيجيب العالم علىٰ قدر السؤال، ويفهمه السائل علىٰ حسب ما في نفسه هو، فيحصل الخطأ، وقد يجيب العالم بالصواب بعد فهم السؤال؛ لكن يفهمه السائل علىٰ غير وجهه فيخطئ في النقل.

وعلىٰ كل حال: من النصيحة لأئمة المسلمين في العلم والدين أنْ لا يتتبع الإنسان عوراتهم، بل يلتمس العذر لهم، اتصل وقل: سمعت عنك كذا وكذا، هل هذا صحيح؟ فإذا قال: نعم، قل: أظن أن هذا خطأٌ وغلط؛ حتىٰ يبين لك وربما يشرح شيئًا لا تعرفه وتظن أنه أخطأ فيه، وربما قد خفي عليه شيء فتنبهه أنت، وتكون مشكورًا علىٰ هذا، وقد قال أول إمام في الدين والسلطة في هذه الأمة بعد الرسول ﷺ، أبو بكر رضي الله عنه، حيث خطب أول خطبة، قال للناس وهو يخاطبهم يتحدث عن نفسه: إن اعوججت فأقيموني، وذلك لأن الإنسان بشر.

فقوِّم أخاك ولاسيما أهل العلم، لأن العالم خطره عظيم، الخطر الزللي، والخطر الرفيع، لأن كلمة الخطر تكون للعلو والنزول، فهو خطره عظيم، إن أصاب هَدىٰ الله علىٰ يده خلقًا كثيرًا، وإن أخطأ ضلَّ علىٰ يده خلقٌ كثير، فزلة العالم من أعظم الزلات.

ولهذا أقول: يجب أن نحمي أعراض علمائنا، وأن ندافع عنهم، وأن نلتمس العذر لأخطائهم، ولا يمنع هذا أن نتصل بهم، وأن نسألهم، وأن نبحث معهم، وأن نناقشهم حتىٰ نكون مخلصين ناصحين لأئمة المسلمين[(١)]»[(٢)].

وقال: «إن علىٰ طلبة العلم احترام العلماء وتقديرهم، وأن تتسع صدورهم

---

(١) وفيه إدخال العلماء في ولاة الأمور، فتأمل.

(٢) شرح رياض الصالحين (٢ / ٣٩٣).

لما يحصل من اختلاف بين العلماء وغيرهم، وأن يقابلوا هذا بالاعتذار عمن سلك سبيلًا خطأ في اعتقادهم، وهذه نقطة مهمة جدًّا؛ لأن بعض الناس يتتبع أخطاء الآخرين؛ ليتخذ منها ما ليس لائقًا في حقهم، ويشوش علىٰ الناس سمعتهم، وهذا من أكبر الأخطاء، وإذا كان اغتياب العامي من الناس من كبائر الذنوب؛ فإن اغتياب العالم أكبر وأكبر؛ لأن اغتياب العالم لا يقتصر ضرره علىٰ العالم، بل عليه وعلىٰ ما يحمله من العلم الشرعي.

والناس إذا زهدوا في العالم أو سقط من أعينهم تسقط كلمته أيضًا. وإذا كان يقول الحق ويهدي إليه فإن غيبة هذا الرجل لهذا العالم تكون حائلًا بين الناس وبين علمه الشرعي، وهذا خطره كبير وعظيم.

أقول: إن علىٰ هؤلاء الشباب أن يحملوا ما يجري بين العلماء من الاختلاف علىٰ حسن النية، وعلىٰ الاجتهاد، وأن يعذروهم فيما أخطأوا فيه، ولا مانع أن يتكلموا معهم فيما يعتقدون أنه خطأ؛ ليبينوا لهم هل الخطأ منهم أو من الذين قالوا إنهم أخطأوا؟! لأن الإنسان أحيانًا يتصور أن قول العالم خطأ، ثم بعد المناقشة يتبين له صوابه. والإنسان بشر؛ «**كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون**».

أما أن يفرح بزلة العالم وخطئه، ليشيعها بين الناس فتحصل الفرقة، فإن هذا ليس من طريق السلف»[1].

وقال: «واعلم أن الغيبة تزداد قبحًا وإثمًا بحسب ما تؤدي إليه، فغيبة العامي من الناس ليست كغيبة العالم، أو ليست كغيبة الأمير، أو المدير، أو الوزير، أو ما أشبه ذلك، لأن غيبة ولاة الأمور صغيرًا كان الأمر أو كبيرًا أشد من غيبة من

(١) كتاب العلم (ص: ٤٢).

ليس لهم إمرة وليس له أمر ولا ولاية، لأنك إذا اغتبت عامة الناس إنما تسيء إليه شخصيًّا فقط، أما إذا اغتبت من له أمر فقد أسأت إليه وإلىٰ ما يتولاه من أمور المسلمين.

مثلًا: لو أنك اغتبت عالمًا من العلماء، فهذا لا شك أنه عدوان عليه شخصيًّا كغيره من المسلمين، لكنك أيضًا أسأت إساءة كبيرة إلىٰ ما يحمله من الشريعة، رجل عالم يحمل الشريعة؛ إذا اغتبته سقط في أعين الناس، وإذا سقط من أعين الناس لن يقبلوا قوله، ولن يأتوا إليه ولن يرجعوا إليه في أمور دينهم، وصار ما يقوله من الحق مشكوكًا فيه؛ لأنك اغتبته، فهذه جناية عظيمة علىٰ الشريعة.

كذلك الأمراء، إذا اغتبت أميرًا، أو ملكًا، أو رئيسًا، أو ما أشبه ذلك، فليست هذه غيبة شخصية له فقط، بل هي غيبة له وفساد لولاية أمره؛ لأنك إذا اغتبت الأمير أو الوزير أو الملك؛ معناها أنك تشحن قلوب الرعية علىٰ ولاتهم، وإذا شحنت قلوب الرعية علىٰ ولاتها، فإنك في هذه الحال أسأت إلىٰ الرعية إساءة كبيرة؛ إذ أن هذا سبب لنشر الفوضىٰ بين الناس، وتَمزُّق الناس وتَفرُّقهم، واليوم يكون رميًا بالكلام، وغدًا يكون رميًا بالسهام؛ لأن القلوب إذا شُحنت وكرهت ولاة أمورها، فإنها لا يمكن أن تنقاد لأوامرهم، إذا أُمرَت بخير رأته شرًّا، ولهذا قال الشاعر كلمة صادقة، قال:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... كما أن أعين السخط تبدي المساويا

فأنت مثلًا إذا اغتبت أحدًا من الكبار الذين لهم ولاية أمر علىٰ المسلمين، قيادة دينية، أو قيادة تنفيذية وسلطة؛ فإنك تسيء إلىٰ المسلمين عمومًا من حيث لا تشعر، قد يظن بعض الناس أن هذا يشفي من غليله وغليانه، لكن كيف يصب

جامه علىٰ أمن مستقر ليقلب هذا الأمن إلىٰ خوف، وهذا الاستقرار إلىٰ قلق، أو يقلب هذه الثقة بالعالم إلىٰ عدم الثقة.

إذا كنت ذا غليان، أو إذا كان صدرك مملوءًا غيظًا فصُبَّه علىٰ نفسك قبل أن تصُبَّه علىٰ غيرك، انظر في مساوئك أنت، هل أنت ناج من المساوئ؟ هل أنت سالم؟ أول عيب فيك أنك تسب ولاة الأمور، وتغتاب ولاة الأمور.

قد يقول: أنا أريد أن آمر بالمعروف وأنهىٰ عن المنكر.

نقول: حسنًا ما قصدت، ولكن البيوت تُؤتىٰ من أبوابها، فليس طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن تنشر معايب ولاة أمورك؛ لأن هذا مما يزيد المنكر، لا يثق الناس بأحد.

فإذا قال العالم: هذا منكر، قالوا: هذا اجعلوه علىٰ جنب.

وإذا قال الأمير: هذا منكر، وأراد أن يمنع منه، يقولون: لا، أنت ما أصلحت نفسك حتىٰ تصلح غيرك، أو ما أشبه ذلك.

فيحدث بهذا ضرر كبير علىٰ المسلمين، والعجب أن بعض المفتونين بهذا الأمر، أي بسب ولاة الأمور من العلماء والأمراء[1]، العجب أنهم لا يأتون بحسنات هؤلاء الذين يغتابونهم، حتىٰ يقوموا بالقسط، لأن الله يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨].

«لا يجرمنكم»: أي: لا يحملنَّكم بغضهم علىٰ ألا تعدلوا، والعجب أيضًا

(١) وفيه أيضًا إدخال العلماء في ولاة الأمور، وما أكثر أقوال أهل العلم من السابقين واللاحقين في هذا الشأن، فتأمل.

أنك لا تكاد تجد في مجالسهم أو في أفواههم يومًا من الدهر إلا قليلًا أنهم يقولون للناس: «يا أيها الناس اتقوا كذا»، «اتقوا الغش»، «اتقوا الكذب».

الغش موجود في الأسواق، في البيع والشراء والمعاملات، والكذب موجود أيضًا، والغيبة موجودة، لا تكاد تجد أنهم يصبون غضبهم علىٰ إصلاح العامة ويُحذِّرونهم، ومن المعلوم أن العامة إذا صلحت فالشعب هو العامة؛ الشعب يتكون من أفراد، من زيد وعمر وبكر وخالد، إذا صلحت الأفراد صلح الشعب، وإذا صلح الشعب فلابد أن تصلح الأمة كلها.

لكن بعض الناس يكون فيه مرض، يحب مثل هذا الأمر، يحب أن يطرح علىٰ بساط البحث عالمًا من العلماء فيتتبع عوراته، ولا يذكر خيراته، ويشيع هذه العورات بين الناس، أو يأخذ أميرًا، أو وزيرًا، أو رئيسًا، أو ملكًا، فيضعه علىٰ البساط ثم يشرحه ويتكلم فيه، ولا يذكر شيئًا من حسناته.

سبحان الله، أين العدل؟ إذا كان الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، حتىٰ في معاملة المشركين، يقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ﴾ [الأعراف: ٢٨].

قالوا كلمتين: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾.

والثانية: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ﴾.

حكم الله بينهم فقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ﴾ [الأعراف: ٢٨]؛ فقبل منهم الحق؛ وهو أنهم وجدوا آباءهم عليها، ورد الباطل؛ وهو قولهم: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ﴾.

فإذا كنت تريد أن تتكلم فتكلم بالعدل، أما أن تتبع عورات المسلمين،

ولاسيما ولاة الأمور منهم، فاعلم أن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته، وأن من تتبع الله عورته فضحه ولو في بيت أمه»[1].

ما جاء عن العلامة عبيد بن عبد الله الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٤٤هـ).**

فقد قال: «ولهذا فإن أهل السنة ينظرون إلىٰ المخالفة والمخالف، فالمخالفة عندهم علىٰ ضربين، أعني: علىٰ قسمين:

القسم الأول: مخالفة هي مورد للنزاع ومسرح للرأي والاجتهاد، فهذه لا يُثرب أحد فيها علىٰ الآخر، بل يُبين الراجح عنده بدليله بيانًا شافيًا كافيًا منصفًا حتىٰ يكون المتلقي علىٰ بصيرة وبينة من الأمر.

القسم الثاني: ما ليس فيه مجال للاجتهاد ولا يقبل الرأي، فهذا هو الذي يشددون فيه ويستنكرون علىٰ المخالف فيه، فيردونه بالدليل، وغرضُهم من ذلك أن يكون التدين لله عَزَّوَجَلَّ خالصًا صافيًا من كل المكدرات؛ خالصًا من شائبة الشرك والبدعة.

كما أنهم ينظرون إلىٰ المخالف، هذا الذي خالف لا يعدو حالين:

الحالة الأولىٰ: أن يكون صاحب سنة، فإنهم مع ردهم مخالفته بالدليل القاطع والبرهان الساطع لا يُتابعونه علىٰ زلته؛ فمكانته عندهم لا تُسوِّغ لهم متابعته ولا غض الطرف عن مخالفته، لكنهم يحفظون كرامته ويصونون عرضه ويقولون: هو أخطأ، ولهذا كانت أقوالهم - أعني أئمة السنة - بدءًا من الصحابة فأئمة التابعين فمن بعدهم من أئمة القرون المفضلة التي شهد لها رسول الله ﷺ بالخيرية في أحاديث عدة.

---

(١) شرح رياض الصالحين (٦/ ١٠٤).

الحالة الثانية: أن يكون المخالف من أهل البدع؛ فالأصل أنه لا كرامة له عندهم؛ فيغلظون له القول، فهم مع ردهم مخالفته يُشنِّعون عليه ويغلظون له القول ويحذرون منه الأمة.

وما أحسن ما قاله الإمام البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن الخروج من الطريق علىٰ وجهين: أما أحدهما: فرجل قد زل عن الطريق وهو لا يُريد إلا الخير، فلا يُقتدىٰ بزلته ...، وآخر: عاند الحق، وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضالٌّ مُضل شيطانٌ مريد في هذه الأمة، حقيق علىٰ من يعرفه أن يُحذر الناس منه، ويُبين للناس قصته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك»اهـ.

قلت: إلا إن كان ثمَّة ما يوجب مُداراته فهم يُدارونه بقدر ما يستدعيه المقام ويقتضيه الحال»(١).

وقال: «يجب عليك التفريق بين المخالفين، وقد نقلت في هذه الرسالة كلام البربهاري في هذه المسألة، وسوف يظهر لك الفرقان الجلي بين سني وقع في بدعة خطأً وكان مجتهدًا قصده الحق، ومبتدع خالف الحق عنادًا، وتدرك أن السني لا ينطبق عليه الوصف بالبدعة»(٢).

وقال: «نحن موقنون أن من خالف سُنةً؛ مُخطئ، ونقول: فلان أخطأ، والنبي ﷺ قال للرجل المسيء صلاته: «**ارجع فصل؛ فإنك لم تصل**»، ونبهه إلىٰ خطئه في صلاته ثلاث مرات، وهو يقول له: «**ارجع فصل؛ فإنك لم تصل**»، والرجل يفعل، ثم قال بعد ذلك: «والذي بعثك بالحق نبيًّا لا أُحسِن غير هذا

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٤٥).

(٢) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٥٥).

فعلمني، فعلمه»، هذا هو محل التفصيل في هذا المبحث، كيف نتعامل مع المخطئ؟ فتنبَّهوا!.

أقول: لا يخلو من حالين:

إما أن يكون صاحب سنة زلَّت به القدم؛ أراد الحق، لكنه لم يُوفَّق، فهذا أولًا: يُردُّ خطؤه؛ لِما تقرَّر آنفًا، ووعيتموه؛ أن الخطأ لا يُقبل عند أهل السنة.

وأزيد هنا: لأن المقصود: تصفية التدين، وتخليصه من شوائب البدع، وشوائب الخطيئات، وإن كانت صغائر.

وثانيًا: لا يُتابع علىٰ زلَّتِه، بحجة أنه عالمٌ كان مجتهدًا طالبًا للحق؛ فلا يُبرِّر لك اجتهاده، وسَبْقه في الفضل، وجلالة قدره، وإمامته في الدين، أنه مجتهدٌ أراد الحق، فأنت لا تتابعه مادمت عرفت أنه أخطأ؛ فإنك حال معرفتك خطئه، ومخالفته للحق آثمٌ إذ تابعته.

أما هو: مادام مجتهدًا طالبًا للحق: فإن خطأه مغفورٌ - إن شاء الله -، وهو مأجورٌ علىٰ اجتهاده؛ قال ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**»، أنت مُتعبَّدٌ بما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة، مُتعبَّدٌ به؛ لأنه حق، ولست مُتعبَّدًا باجتهاد أحد؛ فاجتهادات أهل العلم والأئمة ليست بمعصومة؛ لا يجوز أن تُتخَذ منهجًا.

ثالثًا: يُعتذر له، ولا يُشنَّع عليه، ولا يُثرَّب عليه، ولا يُنفَّر منه؛ لِما هو متقررٌ عند أهل السنة من جلالة قدره، وسابقته في الفضل، والإمامة في الدين.

ولهذا: يُقرر الأئمة فيما يقررون: أنه لو كل مُخطئ شُنِّع عليه؛ ما بقي أحد، ويعنون بهذا: من عرفوا بأنهم أهل سنة؛ فأصولهم علىٰ السنة، وكم من عالمٍ

يُخطئ خطئًا فاحشًا في الاعتقاد، في العبادات العملية، في المعاملات، ومع هذا عرفنا أن المنصفين والأئمة يردون خطأهم مع حفظ كرامتهم، وصيانة أعراضهم.

وعلىٰ سبيل المثال: ابن قدامة المقدسي صاحب «لُمعة الاعتقاد»؛ قال في مواضع منها بالتفويض في نصوص الصفات، فرد عليه سماحة الإمام الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا قويًّا جَلَّىٰ فيه الحق، مع حفظه كرامة ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ...

إلىٰ أن قال:

عرفنا آنفًا أن أهل السنة يُوقِّرون المُخطئ من أهل السنة، ولا يتابعونه علىٰ زلته، ويجب أن تعلموا: أنهم يُفرِّقون في المعاملة بين من كان علىٰ سنة، ومن كان علىٰ بدعة، فأما معاملتهم لمن كان علىٰ بدعة، وهو الصنف الثاني من المخطئة، وهذا هو الذي عرف الحق، وبان له، ثم خالفه عنادًا، وإباءً، واستكبارًا عنهم؛ فهذا لا كرامة له عندهم، مبتدع ضال، يَحذرونه ويُحذِّرون منه ويهجرونه ...

ولهذا يجب أن تعلموا: أن أهل السنة وسط؛ فهم أولًا: لا يقبلون الخطأ.

وثانيًا: يُفرِّقون بين المخطئة.

وثالثًا: أنهم يستعملون الشدة حيث تكون الشدة نافعة، ومنها الهجر، والتحذير من المبتدعة.

ويستعملون الرفق حيث لا ينفع إلا الرفق؛ فهم ليسوا علىٰ الرفق مطلقًا في كل زمان ومكان، من غير مراعاة للحال، وليسوا علىٰ الشدة مطلقًا في كل زمان ومكان، من غير مراعاة للحال؛ هم أهل حكمة، وأهل بصيرة، فالشدة عندهم في موضعها، والرفق عندهم في موضعه»[1].

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ٢١٨).



وقال: «لا يوجد عالم من علماء السنة إلا وهو يعرف العقيدة والمنهج، ويُقرر العقيدة والمنهج؛ لكن أحيانًا يُخطئ العالم السني، فخطؤه لا يُتابع عليه، وهو مأجور - إن شاء الله - علىٰ اجتهاده، ونحفظ كرامته، ولا نُتابعه علىٰ زلته.

وأقول: الله الله في السنة، وعليكم بالرفق، وعليكم بالحكمة، وتعاونوا فيما بينكم علىٰ البر والتقوىٰ، وإذا أخطأ سلفيٌّ فلا تشهروا خطأه في العامة والخاصة؛ بل ناصحوه؛ فإن السلفي ترده السنة»[(١)].

قلت: يقول هذا في السلفيين فيما بينهم، ويحثهم علىٰ ذلك، فكيف بهم مع علمائهم؟!.

ولمَّا سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هل إذا أخطأ عالم من العلماء الكبار، يجوز أو يسع لأحد من الشباب أن يردَّ عليه خطأه، أم يرد عليه عالمٌ مثله؟ حيث إن بعض الشباب يتجرأ علىٰ رد فتوىٰ بعض العلماء؛ التي تكون الفتوىٰ أحيانًا محظورة شرعًا، وأفتىٰ بها العالم نظرًا لضرورة، أو حكمة يراها هو - بارك الله فيكم - أفتونا مأجورين؟.

أجاب: «فإن ما سألتم عنه يُنظر إليه من وجهين، كما يُنظر إلىٰ من صدرت عنه تلك المقولة الخاطئة من جهتين أيضًا، وهكذا أهل السنة ينظرون إلىٰ المخالفة، وإلىٰ المخالف.

فالمخالفة لا تخلو من حالين:

الحالة الأولىٰ: إما أن تكون مخالفةً في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد، سواء أكان في أصول الدين، أو في فروعه؛ لأنها تضافرت عليها النصوص من القرآن والسنة،

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ١٦٣).



أو أجمع عليها الأئمة، أو كانت في حكم الإجماع، وكان المخالف ليس عنده من النصوص ما يُقوِّي مذهبه.

الحالة الثانية: وإما أن تكون المخالفة حدثت في أمر يسوغ فيه الاجتهاد، أو أمر النصوص فيه محتملة.

فالصنف الأول: وهو الذي لا يسوغ فيه الاجتهاد:

فإن الخلاف فيه غير سائغ، غير سائغ أبدًا؛ ويُرَدُّ الخطأ علىٰ قائله، كائنًا من كان.

ثم هذا المخالف لا يخلو أن يكون أحد رجلين:

إما أن يكون صاحب سنة، عرف الناس منه الاستقامة عليها، والذَّبَّ عنها وعن أهلها، كما عرفوا منه النصح للأمة؛ فهذا لا يتابع علىٰ زلته، وتُحفظ كرامته، وإن كنا رددنا مخالفته، فإنَّا نتأدَّب معه، ونحفظ كرامته، ولا نُشنِّع عليه كما نُشنِّع علىٰ المُبتدِعة الضُّلال؛ وذلك رعايةً لِما مَنَّ الله به عليه من السابقة في الفضل، والجلالة في القدر، والإمامة في الدين، فنحن نرعىٰ هذا كله.

وإذا نظرت في كثير من الأئمة الذين هم علىٰ السنة، يشهد لهم الناس في محياهم، وبعد مماتهم؛ حدثت منهم أخطاء، زلَّت بهم القدم، فردَّ عليهم المعاصرون لهم واللاحقون؛ مع حفظ كرامتهم، وصيانة أعراضهم، وعدم التطاول عليهم بنابيات العبارات.

وإما أن يكون هذا المخالف: خالف في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد؛ وكانت مخالفته عنادًا واستكبارًا وترفعًا عن الحق وانسياقًا وراء الهوىٰ؛ فهذا لا كرامة له عند أهل السنة؛ يردون عليه قوله ويشنِّعون عليه، ويصفونه بالبدعة والضلالة ويحذِّرون منه، ويغلظون فيه القول؛ إلا إذا ترتَّبت مفسدة أكبر من المصلحة

المَرجُوَّة؛ فإنهم يكتفون برد خطئه، ويَحذرونه في أنفسهم ...»[1].

ما جاء عن العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «باب النقد للألباني ولأمثاله مفتوح، ولا يغضب من ذلك، لا الألباني ولا أمثاله من حَمَلة السنة، النقد المؤدَّب الذي يحترم العلماء، وليس له هدف إلا بيان الحق، فهذا بدأ من عهد الصحابة ولا ينتهي.

فقد انتقد الشافعي مالكًا، وانتقد أصحاب أبي حنيفة وانتقد أحمد، في كل هذه المذاهب، واستمر هذا النقد إلىٰ يومنا هذا في شتىٰ العلوم.

فالنقد يا إخوان: لا يجوز سد هذا الباب، لأننا نقول بسد باب الاجتهاد.

ولا نُعطي قداسة لأفكار أحد كائنًا مَن كان، فالخطأ يُرد من أي شخص كان، سلفيًّا كان أو غير سلفي.

ولكن التعامل مع أهل الحق والسنة الذين عرفنا إخلاصهم واجتهادهم ونصحهم لله تعالىٰ، ولكتابه ورسوله ﷺ، ولأئمة المسلمين وعامتهم؛ التعامل معهم غير التعامل مع أهل البدع والضلال.

وارجعوا إلىٰ كتاب الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفرق بين النصيحة والتعيير»؛ إذ تكلَّم وبيَّن فقال: بيان الهدىٰ وبيان الحق لابد منه، وقد انتُقِد سعيد بن المسيب وابن عباس وطاووس وأصحاب ابن عباس وانتُقِدوا وانتُقِدوا، وما قال أحد: إن هذا طعن، ما يقول بهذا إلا أهل الأهواء.

فنحن إذا انتقدنا الألباني ما نسلك مسلك أهل الأهواء فنقول: لا، لا تنتقدوا الألباني، طيِّب أخطاؤه تنتشر باسم الدين، وإلا أخطاء ابن باز، وإلا أخطاء ابن

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ١٦٩).

تيمية، وإلا أي واحد.

أي خطأ يجب أن يُبيَّن للناس أن هذا خطأ، مهما عَلَت منزلة هذا الشخص الذي صدر منه هذا الخطأ. لأننا كما قلنا غير مرَّة بأن خطأه يُنسب إلىٰ دين الله.

لكن نُميِّز - كما قلت - بين أهل السنة وأهل البدعة، وكما قال ابن حجر وقال غيره: «المبتدع يُهان ولا كرامة»، يُهان لأن قصده سيئ، المبتدع صاحب هوىٰ كما قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧].

قال رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمىٰ الله فاحذروهم**».

فالله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وصفهم بأنهم يتقصَّدون الفتنة، يتَّبعون المتشابه ويتركون المُحكَم الواضح البيِّن، ويذهبون إلىٰ المتشابه يتعلَّقون به ويحتجُّون به، ولا يسلكون مسالك أهل الهدىٰ وأهل الحق من الصحابة والتابعين بإحالة المتشابه إلىٰ المُحكَم، فيصير المتشابه مُحكَمًا، بإعادته إلىٰ المُحكَم يصير مُحكمًا.

وهؤلاء يستغلون المتشابه قصدًا واتباعًا للهوىٰ ليضلوا أنفسهم ويضلوا الناس، فماذا يستحقون؟

يستحقون الإهانة والتشريد، إلىٰ درجة أن هذا الذي يتَّبع المتشابه إذا أصبح داعيًا يُقتل أو يُضرب علىٰ حسب فتنته، فضلًا أن يُنتَقَد ويُقْسىٰ عليه في النقد عند الحاجة والضرورة.

فأحمد بن حنبل مثلًا يقول: «إذا رأيتَ الرجل ينتقص حماد بن سلمة فاتهمه

علىٰ الإسلام»، لماذا؟ لأنه كان شديدًا علىٰ أهل البدع.

فهذه مَحمَدة، لا تصير الشدة علىٰ أهل البدع مَذمَّة، علىٰ أننا لا ننصح بالشدة، لكن لو حصلت فَلْتَة من ناصح ما تُتَّخذ مَذمَّة ووسيلة للصد عمَّا ينصر به الإسلام وينصر به السنة.

فإن أهل الأهواء الآن تعلقوا مثلًا بكلمة: «فلان عنده شِدَّة»؛ فنفَّروا من كتبه.

هل كان السلف إذا قالوا: فلان شديد علىٰ أهل البدع يذمونه بهذا؟ أو يريدون بذلك الصد عن سبيل الله كما يفعل هؤلاء من أهل الأهواء الآن.

فالشاهد: أن النقد لأهل العلم، وأهل العلم ينتقد بعضهم بعضًا، ويُبيِّنون للناس الخطأ تحاشيًا من نسبة هذا الخطأ إلىٰ دين الله عَزَّوَجَلَّ، هذا واجب ولا نقول: جائز، واجب أن تُبيِّنوا للناس الحق، وتُميِّزوا بين الحق والباطل ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۝٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

فالنقد من باب إنكار المنكر، فنقد الأشخاص السلفيين الكبار إذا أخطأوا وبيان خطئهم؛ هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن باب البيان الذي أوجبه الله، ومن باب النصيحة التي أوجبها الله وحتَّمها علينا.

ولهذا تجد ابن عباس قال كما قلت لكم، وعمران بن حصين وغيرهم؛ انتقدوا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في منعه للتمتع بالعمرة.

فالنقد هذا موجود، ويجب أن يستمر للصغير والكبير والجليل والحقير من

الأمور، بيان الخطأ وبيان البدع ونقد الأخطاء ونقد البدع، مع التصريح باحترام أهل السنة، وإثبات أن للمجتهد إذا أصاب أجرين، وإذا أخطأ فله أجر واحد، هذا ما ندين الله به في نقد أهل السنة.

وليس كذلك أهل البدع، فأهل البدع ما نقول فيهم إنهم مجتهدون؛ لأنهم مُتَّبعون للهوىٰ بشهادة الله وشهادة رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فالمبتدع الضال يُفرِّق الآن ويُخطئ فيقول لك: هذا اجتهاد.

لَما قَتل حكمتيار والأحزاب الضالة جميلَ الرحمن قالوا: هذا اجتهاد، استباحة دماء السلفيين اجتهاد عندهم، وهكذا لا يقع في ضلالة وطامة إلا قالوا: اجتهاد.

فهذا تمييع الإسلام وخلط بين الباطل والضلال والبدع وبين الحق، ومساواة أخطاء المجتهدين التي يثابون عليها بالبدع التي توعَّد رسول الله ﷺ عليها بالنار، وقال: إنها «**ضلالة**» وقال: إنها «**شر الأمور**».

فهذا تمييع وظلم للإسلام يجب أن يتبصَّر فيه المسلمون فيُميِّزون بين أهل الهدىٰ وكيف ينتقدونهم ويُبيِّنون أخطاءهم، وبين أهل الضلال وكيف يتعاملون معهم»[(١)].

وقال: «الأئمة والعلماء الذين كتبوا ومنهجهم صحيح؛ قد يكون لهم أخطاء، فابن تيمية لو كان عنده خطأ؛ والله لا نقبله، ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وابن باز وغيرهم؛ إذا عندهم أخطاء نعرضها علىٰ كتاب الله وسنة الرسول، علىٰ المنهج السلفي ونقول: هذا خطأ وجزاك الله خيرًا، لا ذم لا طعن لا تجريح لا تشهير، لكن بيان للناس أن هذا الكلام يتنافىٰ مع الأصل الفلاني، ومع النص الفلاني، بغاية الأدب وبغاية الاحترام، كما يقول شيخ الإسلام ابن

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٥ / ٣٢).

تيمية وابن رجب وغيرهما: أن هؤلاء نناقش أقوالَهم باحترام وبأدب ومقاصد حسنة، والمُراد: البيان»[1].

وقال: «فهذه التحفظات والاحتياطات والوصايا كلها إذا تكلمنا في أئمة الهدىٰ؛ نتكلم معهم بأدب وباحترام وبإخلاص لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولا يجوز أن نَحكي كلامهم بقصد الذم والتشهير والطعن فيهم؛ فإن هذا لا يجوز أبدًا.

لكن أهل الباطل وأهل البدع تُبيَّن مَخازيهم ولا تكون هذه الاحتياطات، وكذلك الجَهَلة المتشبهين بأهل العلم وليسوا بعلماء؛ لابد من كشف عوارهم وبيان جهلهم وضلالِهم.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بعد كلام رصين في بيان أخطاء العلماء مع احترامهم:

«وهذا كله في حق العلماء المقتدىٰ بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه منهم بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم، وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم».

ثم قال: «فصل، ومن عُرف منه أنه أراد بردِّه علىٰ العلماء النصيحة لله ورسوله؛ فإنه يجب أن يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان.

ومن عُرف أنه أراد بردِّه عليهم التنقيص والذم وإظهار العيب؛ فإنه يستحق أن يُقابَل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المُحرَّمة».

وهذا الأخير هو الذي يفعله الآن خصوم أهل السنة والجماعة، خاصة أهل

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٢/ ٥٠٦).

التحزبات المضادة فعلًا لمنهج السلف والمنتصرة لأهل البدع والأهواء.

أما العلماء وأهل الهدىٰ فإنهم - والله - يفرحون بإظهار الحق إذا انتُقِد أحدهم في خطأ أخطأه وبُيِّن للناس أن هذا الإمام أخطأ، يفرح، ولهذا رأينا تلاميذ هؤلاء الأئمة لا يترددون في بيان خطأ أئمتهم ولا يتحرجون من مخالفتهم في أقوالهم التي حصل فيها الخطأ، وهم يعتقدون تمام الاعتقاد أن أئمتهم يحبون هذا، ولا يرضون أبدًا أن يتعبَّد الناس بأخطائهم، ولا يرضون أبدًا أن تُنسب أخطاؤهم إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، لا يرضون بها أبدًا، لأننا عرفنا صدقهم وإخلاصهم ونصحهم لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم - رضوان الله عليهم -.

أما أهل الأهواء: فسواء كانوا في حياتهم أو بعد مماتهم؛ هم لا يرضون أن يقال: فلان أخطأ؛ مهما ضل وأمعن في الضلال لا يتحمل النقد؛ لهذا تراهم يعاندون رغم أن أهل السنة وأهل الحق دائمًا يبينون لهم أنهم قد أخطأوا وضلوا في قضية كذا وقضية كذا، ويُقيمون لهم الأدلة فيصرون علىٰ باطلهم ويجمعون الناس ويحشدونهم حول هذه الأفكار الضالة المنحرفة، ولا يخافون من العواقب الوخيمة التي تترتب علىٰ أعمالهم، ولا يخافون من حساب الله الشديد لهم حيث يدعون الناس إلىٰ الضلال وينحرفون بهم عن سبيل الهدىٰ؛ لأن قلوبهم انتكست - والعياذ بالله - وغلبت عليهم الأهواء، فهم كما وصفهم رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**تتجارىٰ بهم الأهواء كما يتجارىٰ الكَلَب بصاحبه**».

لهذا يسميهم السلف: أهل الأهواء، ويسمون أهل الحق: أهل السنة والجماعة، ويسمونهم: أهل العلم، ويسمونهم: أهل الحديث، ويلقبونهم بالألقاب الشريفة، بينما هؤلاء يسمونهم: أهل الضلال، أهل البدع، أهل الأهواء، من الجهمية

والمعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والروافض وغيرهم، يسمونهم: أهل الأهواء؛ يجمعهم الهوىٰ كلهم؛ لأن الذي يقع في الخطأ بجهله وهو عنده هوىٰ لا يتراجع، لكن أهل الحق وأهل العلم الذين يُبلِّغون رسالات الله، وما يدفعهم إلىٰ بيان العلم ونشره في الناس إلا رجاء ما عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من الجزاء العظيم لورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في نشرهم للعلم بخلافتهم للأنبياء في بيان الحق والدعوة إليه، وهم يخافون أشد الخوف من الوقوع في الخطأ، فإذا انبرىٰ لهم من يُبيِّن أخطاءهم فرحوا بهذا وشجعوه»(١).

وقال: «وهذه ضوابط تُحدد من يجب احترامهم وإكرامهم من البشر، فلا يجوز أن تُمس كرامتهم، وتُحدد من يجوز الكلام فيهم ونقدهم، بل يجب عند الحاجة والمصلحة، دون تعريج علىٰ محاسنهم ...

ثم ذكر حَفِظَهُ اللهُ من يجب تكريمهم، ومنهم:

التابعون لهم بإحسان؛ من التابعين الذين أدركوا صحابة رسول الله ﷺ، واهتدوا بهديهم:

مثل فقهاء المدينة السبعة، ومن جرىٰ علىٰ منهجهم في سائر الأمصار، ثم مِن بعدهم: أئمة الحديث والفقه والتفسير، الذين سلكوا مسلك الصحابة والتابعين الكرام، ومن سار علىٰ منهجهم في الاعتقاد والاعتصام بالكتاب والسنة، ومجانبة البدع والأهواء وأهلها، والدفاع عن الحق وأهله إلىٰ يومنا هذا، وبعده إلىٰ أن يأتي أمر الله.

وهؤلاء هم الذين عناهم رسول الله ﷺ بقوله: «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ**

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٢/ ٥١٢).

الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتىٰ يأتي أمر الله عَزَّوَجَلَّ».

وهم المعروفون بأهل الحديث، كما قرر ذلك أئمة الإسلام وأعلام الهدىٰ، ولم يخالفهم فيما قرروه إلا من لا يُعتد به، ولا يُلتفت إليه، من أهل الأهواء والجهل والضلال.

وقد رمىٰ الإمام أحمد والحاكم وابن القيم من يطعن فيهم بالزندقة، وطعن فيمن يتكلم فيهم أشد الطعن ابن قتيبة والرامهرمزي والخطيب وغيرهم.

ولا شك أنه لا يطعن فيهم إلا من أضله الله وأعمىٰ بصيرته، فإن أخطأ أحد من هؤلاء في مسألة من مسائل الاجتهاد وغيرها، وجب بيانها لا علىٰ وجه الذم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أمثال هؤلاء: «ومن عُلم منه الاجتهاد السائغ، فلا يجوز أن يُذكر علىٰ وجه الذم والتأثيم له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لِما فيه من الإيمان والتقوىٰ موالاته ومَحبته، والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك».

ذكر حَفِظَهُ اللَّهُ هذا التأصيل فيما يخص أهل السنة، وكيف يُتعامل معهم، ثم ذكر: من يجوز نقدهم وتجريحهم وتحذير الناس من ضررهم، وأنه يخص أهل البدع، لا علماء السنة، وأصحاب المنهج السليم، فقال متممًا كلامه:

«ويجوز - بل يجب - الكلام في أهل البدع، والتحذير منهم ومن بدعهم؛ أفرادًا وجماعات، الماضون منهم، والحاضرون: من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرامية وأهل الكلام؛ الذين جرَّهم علم الكلام إلىٰ عقائد فاسدة مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها.

فهؤلاء يجب التحذير منهم، ومن كتبهم وطرقهم الضالة، وما أكثرها، وكذلك



من سار علىٰ نهجهم من الفرق – الجماعات – المعاصرة ممن باين أهل التوحيد والسنة، ونابذهم، وجانب مناهجهم، بل حاربها، ونفَّر عنها وعن أهلها، ويُلحق بهم من يُناصرهم ويُدافع عنهم، ويذكر محاسنهم، ويشيد بها، ويشيد بشخصياتهم، وزعمائهم، وقد يُفضل مناهجهم علىٰ منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة ...»[1].

وقال مبينًا الفرق بين منهج أهل السنة؛ ذلكم المنهج السديد العادل، وبين منهج الحدادية:

«إن عبد اللطيف يريد أن يجبر الناس علىٰ منهج الحداد، الذي تغالىٰ فيه وطوَّره.

فإذا وقع عالم في خطأ، فلابد من سحقه وإهانته وحربه وعداوته، ولا يجوز أن يُلتمس له أي عذر، وقد يكون عبد اللطيف علىٰ منهج شيخه في التكفير، فيسرُّه أن نُكفر مثل الألباني، ولكنه لا يبعد أن يستخدم التقيَّة، وإلا فما هو سر هذه الحُرْقة إذا كان ينظر إلىٰ الأخطاء بالمنظار السلفي، ويحكم علىٰ الرِّجال والأعمال بهذا المنهج السديد العادل؟! ...

إلىٰ أن قال:

وبعد أن بيَّنت كيف يُعامل أهل البدع، قلت:

أما إنسان مُتمسك بالسنة، ورافع رايتها، إذا أخطأ بيَّنا خطأه، والتمسنا له العذر.

أما مذهب بخلاف هذا، فهو منهج ومذهب الهمج والأوغاد، ومذهب الخوارج: يخطئ يسقط.

وإذا رأينا إمامًا علىٰ منهج السلف، يتحرَّىٰ الحق، ثم يخطئ، فإننا نعتذر له،

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٥ / ١٧٣ – ١٧٥).

نقول: هذا خطؤه، والرجل عرفنا منهجه، وعرفنا صدقه وإخلاصه، فهذه - إن شاء الله - ما تُسقطه.

ولابن تيمية كلام لو كان «الفتاوىٰ» عندي أعطيكم: الفرق بين أخطاء المجتهدين وبين ضلالات المبتدعين ...

فيا ويل علماء الإسلام إن حُكِّم فيهم هذا المنهج الهدَّام الخبيث.

فيا عبد اللطيف، هل هذا المنهج الهدَّام الذي تسير عليه يسمح لك باحترام العلماء كابن باز، والعثيمين، والفوزان، واللحيدان، وغيرهم؟.

كلا ثم كلا، ولكنه التظاهر الكاذب، الملق، والتقيَّة ...»[1].

وقال: «فاستخدموا - يا إخوة - العلم النافع، والحجة القاطعة، والحكمة النافعة في دعوتكم، وعليكم بكل الأخلاق الجميلة النبيلة؛ التي حثَّ عليها الكتاب، وحثَّ عليها رسول الهدىٰ ﷺ، فإنها عوامل نصر وعوامل نجاح.

وصدِّقوا أن الصحابة ما نشروا الإسلام، ودخل في القلوب؛ إلا بحكمتهم وعلمهم، أكثر مما عملت السيوف، لكن من يدخل في الإسلام تحت السيف قد لا يثبت، والذي يدخل الإسلام؛ يدخله عن طريق العلم والحجة والبرهان؛ هذا الذي يثبت إيمانه بإذن الله وتوفيقه.

فعليكم بهذه الطرق الطيبة، وعليكم بالجد في العلم، وعليكم بالجد في الدعوة إلىٰ الله.

ثم أنبهكم - يا إخوة - إلىٰ أمرين:

أولًا: التآخي بين أهل السنة جميعًا، فيا أيها السلفيون، بُثُّوا فيما بينكم روح

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٦٩ - ٧٥).

المودة والأخوة، وحققوا ما نبَّهَنا إليه رسول الله ﷺ من أن المؤمنين «**كالبنيان يشد بعضه بعضًا**»، وأنهم «**كالجسد الواحد إذا اشتكىٰ منه عضو؛ تداعىٰ له سائر الجسد بالحمىٰ والسهر**».

كونوا هكذا يا إخوة: ابتعدوا عن عوامل الفرقة؛ فإنها والله شرٌّ خطير، وداء وبيل.

ثانيًا: اجتنبوا الأسباب التي تُؤدِّي إلىٰ الإحن والبغضاء، والفرقة والتنافر.

ابتعدوا عن هذه الأشياء؛ لأنها سادت هذه الأيام علىٰ أيدي أناس يعلم الله حالَهم ومقاصدَهم، سادت وكثرت، ومزَّقت الشباب في هذا البلد، سواء في الجامعة وغيرها، أو في سائر أقطار الدنيا.

لم؟! لأنه نزل إلىٰ ساحة الدعوة إلىٰ الله من ليس من أهلها؛ لا علمًا ولا فهمًا.

وقد يجوز أن يكون الأعداء دسُّوا في أوساط السلفيين من يُمزِّقهم ويُفرِّقهم، وهذا أمر غير بعيد أبدًا، بل واردٌ حقًّا؛ بارك الله فيكم.

فاحرصوا علىٰ الأخوة، وإذا حصل بينكم شيءٌ من النفرة، فتناسوا الماضي وأخرجوا صفحات بيضاء جديدة الآن.

وأنا أقول للإخوان:

الذي يُقصِّر ما ينبغي أن نُسقطه أو نُهلكه، والذي يُخطئ منا لا نُهلكه، بارك الله فيكم، ولكن نُعالجه باللطف والحكمة، ونُوجِّه له المحبة والمودة وسائر الأخلاق الصالحة، حتىٰ يؤوب، وإن بقي فيه ضعفٌ فلا نستعجل عليه، وإلا؛ والله ما يبقىٰ أحد، ما يبقىٰ أحد!.

فبعض الناس الآن يطاردون السلفيين حتىٰ وصلوا إلىٰ العلماء، وسموهم مميعين! والآن ما بقي في الساحة عالمٌ تقريبًا إلا طُعن به وفيه! وهذه طبعًا هي

طريقة الإخوان المسلمين، وطريقة أهل بدع، فإن أهل البدع من أسلحتهم أن يبدؤوا بإسقاط العلماء، بل هي طريقة يهودية ماسونية، إذا أردت إسقاط فكرة فأسقط علماءها أو شخصياتها!!.

فابتعدوا عن هذا الميراث الرديء، واحترموا العلماء.

ووالله؛ ما يُسعىٰ في الكلام فيَّ، ولا الطعن فيما نحن فيه، إلا لتكون النتيجة إسقاط المنهج؛ فالذي يكره هذا المنهج يتكلم في علمائه، والذي يبغض هذا المنهج ويريد إسقاطه يسير في هذه الطريق، وهي مفتوحةٌ لهم: طريق اليهود، وطريق الأحزاب الضالة من الروافض وغيرهم.

فالروافض يُبغضون الإسلام، وما يقدرون أن يتكلموا في محمد ﷺ، فإذا بهم يتكلمون في أبي بكر وعمر، وعلماء الأمة؛ يريدون إسقاط الإسلام.

وأهل البدع الكبرىٰ إذا تكلموا: فما يتكلمون في أحمد والشافعي، ولكن يتكلمون في محمد بن عبد الوهاب، وابن تيمية، وأمثالهم، ليُسقطوا هذا المنهج.

والآن: فإن أناسًا ينشأون في صفوف السلفيين، فما شعرت إلا وهم يشدخون في رؤوس العلماء!

هؤلاء، ماذا يريدون؟! ماذا يريدون؟! لو أرادوا الله والدار الآخرة، وأرادوا نصرة هذا المنهج، وهم يُحبون هذا المنهج، والله لدافعوا عن علمائه.

فلا تأمنوا هؤلاء علىٰ دينكم، ولا تثقوا فيهم، بارك الله فيكم، واحذروهم كل الحذر، وتلاحموا وتآخوا فيما بينكم.

وأنا أعرف أنكم لستم معصومين، وليس العلماء بمعصومين، قد نُخطئ؛ اللهم إلا إذا دخل في رفض أو في اعتزال، أو في تجهُّم، أو في تحزب من الحزبيات



الموجودة، فإن هذا هو المنبوذ.

أما السلفي: الذي يُوالي السلفيين، ويُحب المنهج السلفي - بارك الله فيكم - ويكره الأحزاب، ويكره البدع وأهلها، وغير ذلك من علامات المنهج السلفي، ثم يَضعف في بعض النقاط، فإن هذا نترفَّق به، وما نتركه، ولكن: ننصحه، وننتشله، ونصبر عليه، ونعالجه، بارك الله فيكم.

أما أن يقال: من أخطأ هلك! فعلىٰ هذا؛ فلن يبقىٰ أحد!.

ولهذا؛ فترىٰ هؤلاء: لَمَّا فرغوا من الشباب؛ بدأوا بالعلماء يُسقطونَهم؛ فهذا منهج الإخوان المسلمين، فقد دخلوا في البلاد، وأول ما بدأوا به إسقاط العلماء، وفي الوقت نفسه يُدافعون عن سيد قطب، والبنا، والمودودي، وغيرهم من أهل البدع، وأسقطوا علماء المنهج السلفي، ووصفوهم أنهم عملاء، وجواسيس، وعلماء السلطان ... إلىٰ آخر الاتهامات.

فما قصدهم؟.

قصدهم إسقاط المنهج السلفي، وإقامة الأباطيل والضلالات علىٰ أنقاضه.

والذين يطعنون الآن فإنهم يقولون عن أنفسهم: إنهم سلفيون، ثم يطعنون في علماء السلفية! ماذا يُريدون؟ يُريدون رفع راية الإسلام؟! ورفع راية السنة والمنهج السلفي؟! أبدًا، أبدًا، هذه قرائن وأدلة علىٰ أنهم كذَّابون مُتَّهمون، مهما ادعوا لأنفسهم»[1].

ولَمَّا سئل: هل كل من وقع في بدعة مبتدع؟.

أجاب: «من وقع في بدعة إن كانت ظاهرة واضحة كالقول بخلق القرآن، أو

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١ / ٤٨٠).

دعاء غير الله أو الذبح لغير الله أو شيء من هذه الأمور الواضحة، فهذا يُبدع بالبدعة الواحدة.

وإذا كانت البدعة من الأمور الخفية، ووقع فيها من يتحرَّىٰ الحق خطأً منه؛ فهذا لا يُبدع ابتداءً، وإنما يُنصح ويُبين له خطؤه، وإذا أصر عليها يُبدع حينئذٍ.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كثير من علماء السلف والخلف وقعوا في بدع من حيث لا يشعرون، إما استندوا إلىٰ حديث ضعيف، أو أنهم فهموا من النصوص غير مراد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، أو أنهم اجتهدوا».

فإذا عُرف من عالم فاضل يحارب البدع ويدعو إلىٰ السنة، وعرفوا صدقه وإخلاصه وتحذيره من البدع، فوقع بسبب من الأسباب في شيء من البدع الخفية؛ فلا نسارع إلىٰ تبديعه، هذا هو القول الصحيح، وإلا لو حكمنا علىٰ كل من وقع في بدعة أنه مبتدع، لَما سلم أحد من أئمة الإسلام فَضلًا عن غيرهم»[(١)].

وقال: «منهج أهل السنة والجماعة: ليس كل من وقع في بدعة يُسمَّىٰ مُبتدِعًا، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس كل مَن وقع في بدعة يكون مُبتدِعًا، فإن كثيرًا من الأئمة من الخلف والسلف وقعوا في بدعة من حيث لا يشعرون، إما بسبب حديث ضعيف يحتجون به، وإما بأنهم فهموا فَهمًا خاطئًا لنَص القرآن أو لنَص السنة، فهموا فهمًا خاطئًا، وإما بقياس ضعيف، أو شيء من هذا».

فمثل هؤلاء في الأمور الخفية يكون له فيها مستند يرىٰ أنه شرعي، هذا لا يُبدَّع، لكن الذي يقول بخلق القرآن، واضح؛ مبتدع، الذي يقول: بالقدر، بدعة كبرىٰ؛ مبتدع، الذي يقول بالرفض؛ مبتدع، الأمور الكبيرة.

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٤ / ١٥٨).

أما الأمور الخفية يقع فيها الإنسان من حيث لا يشعر وهو يريد السنة، قاصدًا لها، داعيًا إليها، هذا لا يُبدَّع؛ فإن كثيرًا من الأئمة قد وقعوا في شيء من هذا فلا يُبدَّعون، فهذا هو القول الفصل.

أما الحدادية، لا، كل من وقع في بدعة؛ مبتدع، هم واقعون في بدع كثيرة، منها: ذمهم لأهل السنة، أحمد سمَّىٰ من يذم أهل السنة زنديقًا، قالوا: إن ابن أبي قتيلة يشتم أهل الحديث، يقول: قوم سوء، فقام غاضبًا وقال: «زنديق، زنديق، زنديق».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأنه عرف مغزاه»؛ عرف مغزاه.

فسب أهل السنة وحربهم هذا من أخبث البدع وشرها، الحدادية واقعون في البدع ويُبدِّعون أهل السنة بالظلم والكذب»[(١)].

وقال: «وكذلك كل من وقع في البدعة؛ لا يُبدَّع، لأن لو أخذنا بهذه القاعدة؛ لبَدَّعنا أكثر أئمة الإسلام!، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه كثيرٌ من أئمة السلف والخلف، وقع في البدعة من حيث لا يشعر، إما لأنه اعتمد حديثًا ضعيفًا، أو فَهِم من النص غير مراد الله ومراد رسوله، أو لاجتهاد.

فالآن عندنا أئمة مجتهدون، وقد يُؤدِّيه اجتهاده!؛ عرفنا سلامة المنهج، وسلامة القصد، والبعد عن الهوىٰ، وتحرِّي الحق، إذا عُرف هذا عنه، ثم وقع في بدعة؛ لا يُبدَّع.

لكن إذا عرفنا منه الهوىٰ، وعرفنا منه سوء القصد، وعرفنا منه أشياء تدل علىٰ أنه يريد البدعة؛ هذا يُبدَّع.

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٥ / ٢٠٧).

لهذا تجدهم، يعني حكموا علىٰ كثير من الناس، بأنهم مبتدعة، وكثير من الناس وقعوا في أخطاء، ما سموهم مبتدعة؛ لأنهم عرفوا سلامة قصدهم، وحسن نواياهم، وتحرِّيهم للحق، وسلامة المنهج الذي يسيرون عليه.

فالشاهد أنه ليس كل من وقع في بدعة يُبدَّع، ولا كل من وقع في مُكفِّر يُكفَّر؛ حتىٰ تقام الحجة»[1].

وسئل: ما الفرق بين سقطات من هو علىٰ منهج السلف، وسقطات من هو علىٰ منهج الخلف؟.

فأجاب: «أجبنا علىٰ مثل هذا؛ أنه إذا عُرِف منه سلامة المنهج، وحسن القصد، وتحرِّي الحق، ثم وقع في الخطأ، هذا مجتهد، والسلف فرَّقوا يا إخوة؛ فرَّقوا تفريقًا واضحًا بين أخطاء أهل البدع وبين أخطاء أهل السنة ....، هؤلاء مجتهدون، يعني: تتراوح أعمالهم بين الأجر والأجرين ...

أما أهل البدع فقد حذَّر منهم رسول الله، وتبرأ منهم الصحابة، وضَرَبوهم ...»[2].

وفي ردِّه علىٰ عبد اللطيف باشميل فصَّل هذا الأصل تفصيلًا، وطبَّقه عمليًّا، فقال:

«ثم قال شيخ الإسلام بعد نقل هذا الكلام عن القاضيَين المذكورَين:

«وهذا موضع لابد من تحريره، ويجب أن يُعلم: أن القول بأن كفر السَّاب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السَّب؛ زلَّة منكرة، وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلىٰ، فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنما وقع من وقع في هذه المهواة بما تلقوه من كلام طائفة من مُتأخِّري المتكلمة، وهم

(١) مطلع شريط: «جلسة في الخرج».

(٢) شريط جلسة في الخرج (الدقيقة: ٣١ تقريبًا).



الجهمية الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولىٰ في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب، وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يَقتضِ عملًا في القلب ولا في الجوارح».

قال الشيخ ربيع:

أقول: وأنا مع شيخ الإسلام ابن تيمية: أن القول بأن كفر السَّاب إنما هو لاستحلاله السَّب؛ زلَّة منكرة وهفوة عظيمة.

ومعه في قوله: «ويرحم الله القاضي أبا يعلىٰ، قد ذكر في غير موضع ما يناقض قوله».

وأزيد: ويرحم الله من وقع فيما وقع فيه أبو يعلىٰ من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلِّمين الجهمية الإناث، الذين أخذوا بقول الجهمية الأولىٰ، ولم يُبدِّعهم ابن تيمية، ولم يرجف ويُهوِّل عليهم، لأنهم من أهل السنة فيما نعتقد، وقعوا في زلَّة خفي سرها عليهم، ولاسيما فقهاء الحنابلة الذين يُعرف عن غالبهم حب السنة والذب عنها، ونبذ البدع وبغضها.

فهل نسلك مسلك ابن تيمية في هذا الأدب والتَّرحُّم، أو نسلك مسلك جهلة غلاة الحدادية مثل: عبد اللطيف، فنُهوِّش علىٰ الألباني، ونُهوِّش أكثر وأشد علىٰ من خالفه ونقَده وحذَّر من أخطائه، ونملأ الدنيا ضجيجًا.

ونرتكب الخيانات والكذب في نصرة الأهواء والأخطاء.

وما رأىٰ عبد اللطيف ومن يؤازره في التهويش علينا في هؤلاء الفقهاء الذين حملوا لواء الدفاع عنهم، والطعن الشديد فيمن يشير إلىٰ أخطائهم، نُصحًا لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟.

أجيبوا أيها الحداديون، واحكموا علىٰ الناس جميعًا بميزان العدل والإنصاف، ولا يكن لكم مكاييل وموازين شيطانية، بل قد كان منكم ذلك علىٰ أخبث الصور وأبشعها.

فهل من توبة صادقة؟ ولا تضرُّوا إلا أنفسكم، ولن تضرُّوا الله ولا المسلمين شيئًا»[1].

ما جاء عن العلامة محمد بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد قال: «أما أهل العلم فإنهم يردون علىٰ المخالف والمخطئ.

والمخالف والمخطئ عندهم علىٰ قسمين:

إما أن يكون من أهل السنة؛ وأخطأ، فإنهم ينظرون إلىٰ عُذرِه في خطإِه، ويَردُّون خطأَه، ولا يَتزيَّدون، ويَحفظون لعلماء الإسلام منزلتَهُم، ويُوقِّرونَهم، ويُبجِّلونَهم، ويَستغفِرون لهم، ويَترحَّمون عليهم، ليُحافِظوا علىٰ مكانتهم الجليلة في قلوب عامة المسلمين، هذا حال العلماء.

أما هؤلاء؛ فحالُهم حالُ أهلِ الجهل والكذب والهوىٰ ...

هؤلاء؛ لا يَعرِفون لعالمٍ حقَّه، لأنهم ليسوا من أهل العلم، ففَرقٌ بينهم وبين أهل العلم، فأهل العلم إذا ردوا علىٰ من أخطأ من علماء السنة؛ حَفِظوا له مَنزِلتَه، الليث يَرد علىٰ مالك، يقول: عددتُ علىٰ مالك مائة وسبع وثلاثين مسألة خالف فيها صحيح حديث رسول الله ﷺ، ومع ذلك يُرسل له ببَعيرَين من مِصر هدايا، حِمل إلىٰ مالك، ويترحَّم عليه، ومالك يترحَّم عليه، هذا حِفظ أهل السنة وعلماء أهل السنة لبعضهم البعض، ولمقام بعضهم بعضًا.

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٧٩).



أما هؤلاء؛ فيَرون خطأً لعالم، وأحيانًا لا يكون خطأً، لكنْ كما سيأتي معنا، هُم يَفهمون أن هذا خطأٌ، فيُسقطون العالم، أو يُحاولون إسقاطه تمامًا ...

هؤلاء ليسوا علىٰ طريقة العلماء، ولا علىٰ طريقة طلاب العلم؛ الذين عَرَفوا العلم وطلبوه علىٰ أصوله، بل هُم راكبون طريق الجهل والهوىٰ، وعندهم من الجهل المُركَّب ما لا يعلمه إلا الله، ثم مَن ابتُلِي بهم، وبمتابعة كتاباتهم، ومقالاتهم»[1].

ما جاء عن العلامة محمد بن عمر بازمول حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد قال: «يريدون أن يربطوا السلفية بأشخاص، ليسهل عليهم ردها، وما دروا أن السلفية منهج قائم علىٰ اتباع ما كان عليه الرسول وأصحابه، والعلماء أدلاء عليه.

مات من مات من علماء السلفية، وعاش من عاش من علماء السلفية، والسلفية هي هي؛ لأنها الصراط المستقيم، لا يزيغ عنه إلا هالك.

مشايخ السلفية أدلاء علىٰ الطريق، السلفي يحبهم، ويقتدي بهم في دلالتهم علىٰ الطريق، فإن خالفوا لزم الطريق، واعتذر لهم، فكل ابن آدم خطاء.

قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: ما منا إلا راد أو مردود عليه، إلا صاحب هذا القبر؛ يعني: رسول الله ﷺ.

فلا تقديس أشخاص عند السلفي»[2].

وقال: «تعلمت أن باتباع العلماء وإحسان الظن بهم:

(١) وهذا مما هو منشور في موقع النهج الواضح علىٰ شبكة الإنترنت بعنوان: «الحدادية ليسوا أهل علم بل هم أصحاب هوىٰ وكذب وخيانة»، وهو مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن من الضلال والانحراف عند أصحاب النهج سابقًا أن يقال في الشيخ ربيع أو غيره من علماء السنة؛ أنه انحرف عن السنة ووافق فرقةً من فرق أهل البدع، من جهمية، وخوارج، ومرجئة، وو ... إلخ.

(٢) الكشكول (ص: ١٤٦).

يفتح الله من الفهم والمعرفة أبوابًا مغلقة، ويرتفع من الإشكال ما يتعذر علىٰ كثيرين دفعه؛ فلزوم ركاب أهل العلم المعتبرين، وحسن الظن بهم، طريق من طرق الفهم والتعلم»[1].

وجاء عنه كما في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت، أنه قال:

«الخطأ يُرد ولا يُقبل، علىٰ أي أحد، ومن أي أحد!، لكن لا ينبغي أن يُعامَل العالم من أهل السنة إذا أخطأ كما يُعامَل صاحب الهوىٰ والبدعة إذا أخطأ؛ والرفق مطلوب والحكمة مطلوبة في التعامل مع كل أحد، وفي حق العالم إذا أخطأ أوكد.

وبعض الناس هداهم الله يُشنعون علىٰ عالم كبير من أهل السنة بسبب أنه وقف علىٰ خطأ له في مسألة خبرية علمية أو عملية، وكأن الشيخ السني عنده رأسًا من رؤوس البدعة، بل لعله إذا رد علىٰ صاحب بدعة هدأ وترفق واستعمل الحكمة؛ وهذا عكس لما ينبغي أن يكون، فالرفق والحكمة مطلوبان مع الكل، وفي حق الرجل السني أوكد!؛ هذه واحدة.

وأخرىٰ قد يقع طالب العلم في خطأ فيشابه قول وطريقة جماعة من الجماعات وفرقة من الفرق، فلا ينبغي أن يُوصف القائل بأنه من تلك الجماعة أو من تلك الفرقة، إنما يقتصر علىٰ وصف القول الذي قاله دون أن يصف العالم، فلا ينسبه إلىٰ تلك الفرقة أو الجماعة؛ هذه ثانية.

وأمر آخر، الشدة والتعنت وعدم الرفق تجعل من يحب هذا العالم ويرىٰ أنه من أهل السنة يدافع عنه حمية لما يظن فيه من خير، فيتصدىٰ الذين يردون خطأ

(١) الكشكول (ص: ٢٤٤).



العالم لهؤلاء الطلاب بالرد والتشنيع والتشغيب؛ فتتشعب الأمور بطريقة غير محمودة، وخلاف ما ينبغي أن يكون عليه حال طلاب العلم أهل الحديث، وسبب هذا كله استعمال الشدة، وترك الرفق والحكمة في الرد وبيان محل الخطأ. وهذه الثالثة، وأقف عندها، نفعنا الله بما علمنا وألهمنا رشدنا ورزقنا التوفيق والسداد».

وقال: «السلفي يخطئ، كما قال رسول الله ﷺ: «**كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون**»، وإنما منهجه وطريقته التي يسير عليها هي ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، فهذا المنهج هو الذي يمثل الإسلام الصافي من البدع والمخالفات.

والفرق بين خطأ السلفي وخطأ غيره؛ أن خطأ السلفي ليس في منهجه العام وطريقته العامة، فهو لا يقدم العقل على النص، ولا يتبنى من الأمور ما يلوي من أجلها أعناق النصوص.

وأن خطأه ناتج في الغالب من جهل شيء لا يعلمه، فإن جهل شيئًا وأخطأ، لا يلبث إذا تبين له الصواب أن يترك الخطأ ويعود.

وأنه لا يعاند بتقديم العقل أو الهوى أو أي شيء على دلالة النص.

وأن مقصود السلفي هو متابعة النصوص وتعظيمها وتقديمها، لا الاستخفاف بها أو معارضتها أو ردها.

ولو نظرت في أخطاء الذين يخالفون المنهج السلفي لرأيتها من هذا القبيل، أعني: ابتدعوا منهجًا يردون به النصوص ويقدمونه عليها.

فالمعتزلة ومن وافقهم من مرجئة وجهمية وقدرية وأشاعرة يعلنون أن منهجهم الكتاب والسنة على ضوء اللغة والعقل، فإذا خالف النص العقل قدم العقل ...

فهذه المناهج المخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة، لا يُساوَى الخطأ

الذي وقع ممن ينتسب إليها بمن يُخطئ ممن منهجه اتباع الكتاب والسنة علىٰ ضوء فهم الصحابة رضوان الله عليهم!.

وأهل السنة والجماعة يصفون كل شخص بما يُبين خطأ منهجه؛ فهذا مرجئ، وهذا جهمي، وهذا قدري، وهذا معتزلي، وهذا شيعي، وهذا صوفي، وهذا خارجي، وهذا ...

ولا يحكمون علىٰ الشخص إذا وقع في هذه الأخطاء بحكم ما وقع فيه إلا بعد إقامة الحجة عليه، وتتحقق بأمرين:

الأمر الأول: ثبوت شرطين:

- العلم المنافي للجهل.

- والإرادة المنافية لعدم القصد.

الأمر الثاني: انتفاء موانع، وهي التالية:

- مانع الجهل.

- مانع الخطأ.

- مانع الإكراه.

- مانع التأويل.

فإذا تحقق ذلك، قامت عليه الحجة فحكم عليه بما وصف به».

وقال: «بعض الشباب يريد عالمًا أو طالب علم لا يخطئ، ولا يقع في خلاف السنة، ولا تقع منه هفوة!.

وهذا غير ممكن إلا للمعصوم ﷺ، فقد عَصَمَه الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن الإقرار علىٰ الخطأ ... وهو المبلغ عن الله شرعه.

فحنانيك أيها الأخ حنانيك بعض الشر أهون من بعض ...

كل أحد يمكن أن يخطئ؛ فالسيف ينبو، والخيل يكبو، والعالم يهفو، ومن غلب خيره علىٰ شره فهو العدل، وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث.

المهم:

- أن يكون أصل منهج الرجل اتباع السنة والأخذ بها وتقديمها علىٰ كل ما يخالفها.
- أن يعلم من حاله الرجوع للحق إذا ما تبين.
- أنْ لا يُعرف بانتماء بدعي.

أما أن تطرح كل من يُخطئ، وترم به؛ فلا!.

نعم اطرح الخطأ الذي جاء به، اطرح من قوله ما لم يقبله أهل العلم، وتذكر ما رُوي عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر».

وهنا يقال:

ومن ذا الذي تُرضىٰ سجاياه كلها كفىٰ المرء نبلًا أن تُعَدَّ معايِبُه

وسبحان الله، من يتلاعب بشرع الله؛ الله يفضحه ولو بعد حين!».

والمقصود: أن أهل العلم من أهل السنة والجماعة، بهذا الأصل الأصيل تعاملوا مع عالم السنة إنْ هو أخطأ، فهم يُفرِّقون في تعاملهم بين ما يقع فيه عالم السنة من أخطاء وبين ما يقع فيه أهل الأهواء والبدع والجهل والضلال من أخطاء، لا كما يزعم الطاعنون في الشيخ ربيع - الحاكمون عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج - من جواز إلحاق عالم السنة بفرقة من الفرق الضالة إن هو وافقهم في شيء من أقوالهم، ولو كان ذلك منه عن اجتهاد، وبأصول سنية سلفية، وصدق شيخنا العلامة عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ يقول:

«كذبوا علىٰ الألباني إذ اتهموه بالإرجاء، أو قالوا فيه بالإرجاء، ورفعوا عقيرتهم بذلك.

فمن حكم علىٰ الألباني بالإرجاء - وَصَفه بالإرجاء - فإنه إما أنه لا يعرف الألباني، أو لا يعرف الإرجاء، وهذه تُكَأَة يتكئ عليها دعاة الباطل دائمًا؛ ليَجرُّوا الناس إلىٰ تكفير العصاة عامة، والحكام خاصة.

فالألباني ليس من الإرجاء في شيء، وما خالَفَنا فيه وخالف أهل السنة: فإنه يعتمد فيه علىٰ أصول وأدلة لا تُخرجه عن حيِّز السلفية؛ بل هو إمامٌ من أئمة أهل السنة عند المنصفين من إخوانه وأبنائه»[١].

ثالثًا: شدة أهل السنة في تعاملهم مع المخطئ إنما هي على صاحب الهوى وبالحق دون ظلم ولا افتراء.

إن من الواضح جدًّا مما سبق ذكره من أقوال أئمة السنة؛ أنهم يُفرِّقون بين خطأ عالم السنة إنْ هو أخطأ، وبين غيره من أهل الأهواء والبدع، كما يُفرِّقون بين الداعي إلىٰ البدعة وبين غيره ممن هو متخفٍّ ومستترٍ في بدعته.

وزيادة في توضيح هذا الأمر وبيانه، وإضافة لِما سبق ذكره؛ أذكر من أقوال أئمة السنة ومن مذهبهم ما يقطع الطريق علىٰ كل من تُسوِّل له نفسه الشيطانية الطعن في علماء السنة، والنيل منهم تحت ستار حماية الشريعة، والذب عن دين الله عَزَّوَجَلَّ، ومن ذلك:

ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٤١هـ).**

قال الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٠هـ):

---

(١) مجموعة الرسائل الجابرية (ص: ١٦٥).

قلت لأبي: ما يقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئًا أو شيعيًّا أو فيه شيء من خلاف السنة، أيسعني أن أسكت عنه أم أُحذِّر عنه؟

فقال أبي: إن كان يدعو إلىٰ بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها، قال: نعم تُحذر عنه»[1].

وذكر الإمام إسحاق بن إبراهيم بن هانئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٥هـ) أنه سمع أحمد بن حنبل يقول:

«تركنا أصحاب الرأي، وكان عندهم حديثٌ كثير، فلم نكتب عنهم؛ لأنهم مُعاندون للحديث؛ لا يُفلح منهم أحد»[2].

ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ).

فقد قال: «وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء - مع وجود الاختلاف في قول كل منهما -: أن العالم قد فعل ما أُمِر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله، وإن لم يكن مطابقًا؛ لكن اعتقادًا ليس بيقيني، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل، وإن كانَا في الباطن قد أخطآ أو كذبَا، وكما يُؤمر المفتي بتصديق المُخبر العدل الضابط، أو باتباع الظاهر، فيعتقد ما دل عليه ذلك، وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقًا.

فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب علىٰ الظن مما يُؤمر به العباد، وإن كان قد يكون غير مطابق، وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط.

فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين، مع قصده للحق،

---

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٥ / ٤٣٩).

(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٥ / ٤٥١).

واتباعه لما أُمِر باتباعه من الكتاب والحكمة: عُذِر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنا.

بخلاف أصحاب الأهواء؛ فإنهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوىٰ جزمًا لا يقبل النقيض، مع عدم العلم بجزمه، فيعتقدون ما لم يُؤمروا باعتقاده، لا باطنًا ولا ظاهرًا، ويقصدون ما لم يُؤمروا بقصده، ويجتهدون اجتهادًا لم يُؤمروا به، فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرة ما لم يعلموه، فكانوا ظالمين، شبيهًا بالمغضوب عليهم، أو جاهلين شبيهًا بالضالين.

فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوىٰ الحق، وقد سلك طريقه.

وأما متبع الهوىٰ المحض: فهو من يعلم الحق ويعاند عنه.

وثم قسم آخر - وهو غالب الناس - وهو أن يكون له هوىٰ فيه شبهة، فتجتمع الشهوة والشبهة؛ ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله يُحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويُحب العقل الكامل عند حلول الشهوات**».

فالمجتهد المحض مغفور له، ومأجور.

وصاحب الهوىٰ المحض مستوجب للعذاب.

وأما المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوىٰ: فهو مسيء.

وهم في ذلك علىٰ درجات بحسب ما يغلب، وبحسب الحسنات الماحية، وأكثر المتأخرين من المنتسبين إلىٰ فقه أو تصوف؛ مُبتلون بذلك»(١).

وقال: «مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره: أن من كان داعية إلىٰ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٩ / ٤٣).

بدعة فإنه يستحق العقوبة؛ لدفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن مجتهدًا، وأقل عقوبته أن يُهجر، فلا يكون له مرتبة في الدين، لا يؤخذ عنه العلم، ولا يُستقضىٰ، ولا تُقبل شهادته، ونحو ذلك»[1].

وقال: «وكذلك بيان من غلط في رأيٍ رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية؛ فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله تعالىٰ يُثيبه علىٰ ذلك، لاسيما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلىٰ بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق»[2].

وقال: «بل المؤمن بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول، إذا أخطأ ولم يعرف الحق، كان أولىٰ أن يعذره الله في الآخرة من المتعمد العالم بالذنب؛ فإن هذا عاصٍ مستحق للعذاب بلا ريب، وأما ذلك فليس متعمدًا للذنب بل هو مخطئ، والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان.

والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرره عن المسلمين، وإن كان في الآخرة خيرًا ممن لم يعاقب، كما يعاقب المسلم المتعدِّي للحدود، ولا يعاقب أهل الذمة من اليهود والنصارىٰ، والمسلم في الآخرة خيرٌ منهم.

وأيضًا فصاحب البدعة يبقىٰ صاحب هوىٰ يعمل لهواه، لا ديانة، ويصدر عن الحق الذي يخالفه هواه، فهذا يعاقبه الله علىٰ هواه، ومثل هذا يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة.

ومن فسَّق من السلف الخوارجَ ونحوَهم كما رُوي عن سعد بن أبي وقاص

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٨٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٤٦).

أنه قال فيهم قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧]، فقد يكون هذا قصده، لاسيما إذا تفرق الناس، فكان ممن يطلب الرياسة له ولأصحابه.

وإذا كان المسلم الذي يقاتل الكفار قد يقاتلهم شجاعةً وحميَّةً ورياءً، وذلك ليس في سبيل الله، فكيف بأهل البدع الذين يخاصمون ويقاتلون عليها؟.

فإنهم يفعلون ذلك شجاعةً وحميَّةً، وربما يعاقبون لما اتبعوا أهواءهم بغير هدىٰ من الله، لا لمجرد الخطأ الذي اجتهدوا فيه»(١).

وقال: «والمقصود هنا أن الناس في هذا المقام علىٰ طرفين ووسط.

أما الطرف الواحد: فهم الغلاة من النصارىٰ الذين يدَّعون أن الحواريين كانوا معصومين فيما يقولونه ويروونه ويرونه، وكذلك يقولون بتصويب علماء النصارىٰ فيما يقولونه من تأويل الإنجيل.

والطرف الآخر يقول: بل كل من غلط وأخطأ في شيء من ذلك فإنه مستحق للوعيد، بل كافر.

والثالث: الوسط: أنهم لا يَعْصمون ولا يُؤثِّمون، بل قد يكونون مخطئين خطأً مغفورًا لهم إذا كانوا مجتهدين في معرفة الحق واتباعه بحسب وسعهم وطاقتهم، وعلىٰ هذا تدل الأدلة الصحيحة، وكتب الله تدل علىٰ ذم الضال والجاحد ومقته مع أنه لا يعاقب إلا بعد إنذاره»(٢).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٥٠).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٣٠٤).

وقال: «وإذا كان النصح واجبًا في المصالح الدينية الخاصة والعامة: مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيىٰ بن سعيد: سألت مالكًا والثوري والليث بن سعد - أظنه - والأوزاعي عن الرجل يُتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بيِّن أمره.

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليَّ أن أقول فلان كذا، وفلان كذا؛ فقال: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتىٰ يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!.

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجبٌ باتفاق المسلمين، حتىٰ قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ هذا أفضل.

فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم علىٰ ذلك واجبٌ علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يُقِيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداءً»(١).

وقال: «والداعي إلىٰ البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين، وعقوبته تكون تارة بالقتل، وتارة بما دونه، كما قتل السلف جهم بن صفوان، والجعد بن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨ / ٢٣١).

درهم، وغيلان القدري وغيرهم.

ولو قُدِّر أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته؛ فلابد من بيان بدعته والتحذير منها، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله»[1].

وقال: «ما يُجرح به الشاهد وغيره مما يقدح في عدالته ودينه؛ فإنه يشهد به إذا علمه الشاهد به بالاستفاضة، ويكون ذلك قدحًا شرعيًّا، كما صرَّح بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار؛ صرَّحوا فيما إذا جُرح الرجل جرحًا مفسدًا أنه يجرحه الجارح بما سمعه منه، أو رآه واستفاض.

وما أعلم في هذا نزاعًا بين الناس، فإن المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما من أهل العدل والدين بما لم يعلموه إلا بالاستفاضة.

ويشهدون في مثل الحجاج بن يوسف والمختار بن أبي عبيد وعمرو بن عبيد وغيلان القدري وعبد الله بن سبإ الرافضي ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يعلمونه إلا بالاستفاضة»[2].

وقال: «وأهل السنة والجماعة متفقون علىٰ أن المعروفين بالخير؛ كالصحابة المعروفين، وغيرهم من أهل الجمل وصفين من الجانبين؛ لا يُفسَّق أحدٌ منهم فضلًا عن أن يُكفَّر، حتىٰ عدَّىٰ ذلك من عدَّاه من الفقهاء إلىٰ سائر أهل البغي؛

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٤١٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٤١٣).

فإنهم مع إيجابهم لقتالهم منعوا أن يُحكَمَ بفسقِهِم لأجل التأويل»(١).

❁ **ما جاء عن الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد قال: «وهذا الصراط المستقيم الذي وصَّانا باتباعه هو الصراط الذي كان عليه رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وآله وسلم وأصحابه، وهو قَصد السبيل، وما خرج عنه فهو من السبل الجائرة، وإن قاله من قاله، لكن الجور قد يكون جورًا عظيمًا عن الصراط، وقد يكون يسيرًا، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله، وهذا كالطريق الحسي، فإن السالك قد يعدل عنه ويجور جورًا فاحشًا، وقد يجور دون ذلك.

فالميزان الذي يُعرف به الاستقامة علىٰ الطريق والجور عنه هو ما كان رسول الله وأصحابه عليه، والجائر عنه إما مفرط ظالم، أو مجتهد متأول، أو مقلد جاهل.

فمنهم المستحق للعقوبة، ومنهم المغفور له، ومنهم المأجور أجرًا واحدًا، بحسب نياتهم ومقاصدهم واجتهادهم في طاعة الله تعالىٰ ورسوله، أو تفريطهم»(٢).

وقال: «وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترىٰ الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة، التي هي مما عملته أيدي الوضاعين، وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٢ / ٤٩٥).

(٢) إغاثة اللهفان (١ / ١٣١).

فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلةٌ نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين؛ فهما عَدُوَّانِ للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران.

فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون أحسن الكلام وأبينه وأفصحه وأحقه بكل هدىٰ وبيان وعلم من المعاني الباطلة، والتأويلات الفاسدة، لكدت تقضي من ذلك عجبًا، وتتخذ في بطن الأرض سربًا، فتارة تعجب، وتارة تغضب، وتارة تبكي، وتارة تضحك، وتارة تتوجع؛ لِما نزل بالإسلام وحل بساحة الوحي، ممن هم أضل من الأنعام.

فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله ...»[1].

وقال: «القلم الثاني عشر: القلم الجامع، وهو قلم الرد علىٰ المبطلين، ورفع سُنة المُحقِّين، وكشف أباطيل المبطلين علىٰ اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقُضِهم، وتَهافُتِهم، وخروجهم عن الحق، ودخولهم في الباطل.

وهذا «القلم» في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة؛ الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة، المُجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال.

وأصحاب هذا «القلم» حربٌ لكل مُبطِل، عدوٌّ لكل مُخالفٍ للرسل، فهم في شأن، وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن»[2].

---

(١) الصواعق المرسلة (١ / ٢٩٩).

(٢) التبيان في أيمان القرآن (ص: ٣١٠).

رابعًا: معاملة العالم المجتهد من علماء السنة إن هو أخطأ معاملة أهل الأهواء والبدع مسلك حدادي خارجي.

قد عُلم من مذهب أهل السنة والجماعة إعذارهم للمجتهد من علماء السنة، ومن غيرهم؛ إذا هم أرادوا الحق فأخطأوه، ولم يُصيبوه، فيَعذرون من عذره الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يُضلِّلون مجتهدًا قصَد الحق فأخطأه، ولم يُصِبه، خلافًا لأهل البدع من الخوارج وأذنابهم من الحدادية وغيرهم، الذين يُحدِثون بدعةً يُضلِّلون بها مخالفيهم، وقد يُكفِّرونهم بسببها، ولا يَعذرون من عذره الله عَزَّوَجَلَّ.

وفي توضيح وبيان هذا المسلك الخارجي الرديء، أذكر شيئًا مما قرره أهل العلم في هذا الشأن:

ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد قال: «فأما الصدِّيقون، والشهداء، والصالحون: فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المُحقَّقة.

وأما ما اجتهدوا فيه: فتارةً يُصيبون، وتارةً يُخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجرٌ علىٰ اجتهادهم، وخطؤهم مغفورٌ لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين: فتارةً يغلون فيهم؛ ويقولون: إنهم معصومون، وتارةً يجفون عنهم؛ ويقولون: إنهم باغون بالخطأ.

وأهل العلم والإيمان لا يَعْصمون، ولا يُؤثِّمون.

ومن هذا الباب تولَّد كثيرٌ من فرق أهل البدع والضلال؛ فطائفة سبَّت السلف ولعنتهم؛ لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبًا، وأن من فعلها يستحق اللعنة؛ بل قد يُفسِّقونهم؛ أو يُكفِّرونهم، كما فعلت الخوارج الذين كفَّروا عليَّ بن أبي طالب،

وعثمان بن عفان، ومن تولاهما، ولعنوهم، وسبوهم، واستحلوا قتالهم»[1].

وقال: «ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد، بل ابتدع بدعةً وعادىٰ من خالفه فيها أو كفَّره؛ فإنه هو ظلم نفسه.

وأهل السنة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق؛ يتَّبعون الرسول فلا يبتدعون، ومن اجتهد فأخطأ خطأً يعذره فيه الرسول عذروه.

وأهل البدع - مثل الخوارج - يبتدعون بدعةً ويُكفِّرون من خالفهم ويستحلون دمه.

وهؤلاء كل منهم يرد بدعة الآخرين، ولكن هو أيضًا مبتدع، فيرد بدعةً ببدعةٍ، وباطلًا بباطل»[2].

وقال: «وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم إخوة، وجعلهم مُتناصرين مُتراحمين مُتعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف، ونهاهم عن الافتراق والاختلاف، فقال: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩] الآية.

فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف، حتىٰ يُوالي الرجل طائفةً ويُعادي طائفةً أخرىٰ بالظن والهوىٰ؛ بلا برهان من الله تعالىٰ، وقد برَّأ الله نبيَّه ﷺ ممن كان هكذا.

فهذا فعل أهل البدع؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٦٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٩٦).

دماء من خالفهم.

وأما أهل السنة والجماعة فهم مُعتصمون بحبل الله، وأقل ما في ذلك أن يُفضِّل الرجل مَن يُوافقه علىٰ هواه وإن كان غيره أتقىٰ لله منه.

وإنما الواجب أن يُقدِّم من قدَّمه الله ورسوله، ويُؤخِّر من أخَّره الله ورسوله، ويُحب ما أحبَّه الله ورسوله، ويُبغض ما أبغضه الله ورسوله؛ وينهىٰ عمَّا نهىٰ الله عنه ورسوله، وأن يرضىٰ بما رَضِيَ الله به ورسوله؛ وأن يكون المسلمون يدًا واحدة، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلىٰ أن يُضلِّل غيره ويُكفِّره، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة؛ ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين، فليس كل من أخطأ يكون كافرًا ولا فاسقًا، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال تعالىٰ في كتابه في دعاء الرسول ﷺ والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح أن الله قال: قد فعلت»[(١)].

وقال: «وهكذا الرد علىٰ أهل البدع من الرافضة وغيرهم: إن لم يَقصد فيه بيان الحق وهدىٰ الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحًا.

وإذا غلَّظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها.

وقد يهجر الرجل عقوبةً وتعزيرًا، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام.

كما هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذي خُلِّفوا لما جاء المُتخلِّفون عن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٤١٩).

الغزاة يعتذرون ويحلفون وكانوا يكذبون، وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق.

وهذا مبني علىٰ مسألتين:

إحداهما: أن الذنب لا يوجب كفر صاحبه، كما تقوله الخوارج، بل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه، كما يقوله المعتزلة.

الثاني: أن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ.

وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد؛ فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها.

وهذا القول لا يُعرف عن أحدٍ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحدٍ من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعةً ويُكفِّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وقد يسلكون في التكفير ذلك؛ فمنهم من يُكفر أهل البدع مطلقًا، ثم يجعل كل مَن خرج عمَّا هو عليه: مِن أهل البدع.

وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة الجهمية.

وهذا القول أيضًا يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم»(١).

وقال: «ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالًا يجعلونها واجبة في

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٣٩).

الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لابد منه، ويُكفِّرون من خالفهم فيها، ويَستحلُّون دمه؛ كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

وأهل السنة لا يبتدعون قولًا ولا يُكفِّرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مُخالفًا لهم، مُكفِّرًا لهم، مُستحلاً لدمائهم، كما لم تُكفِّر الصحابة الخوارج، مع تكفيرهم لعثمان وعليّ ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم»[(١)].

وقال: «يوجد في جهال أهل البدع من الرافضة والخوارج وغيرهم من يسارع إلىٰ تكفير من اتبع الرسول من السلف؛ لقلة علمه، وسوء فهمه لما جاء به الرسول، فهم مبتدعون بدعةً بجهلهم، ويكفِّرون من خالفهم.

وأهل السنة والعلم والإيمان يعرفون الحق، ويتَّبعون سنة الرسول، ويرحمون الخلق، ويعدلون فيهم، ويعذرون من اجتهد في معرفة الحق فعجز عن معرفته؛ وإنما يَذمُّون من ذمَّه الله ورسوله، وهو المفرِّط في طلب الحق لتركه الواجب، والمعتدي المتبع لهواه بلا علم، لفعله المحرم.

فيذمون من ترك الواجب، أو فعل المحرَّم؛ ولا يعاقبونه إلا بعد إقامة الحجة عليه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، لاسيما في مسائل تنازع فيها العلماء، وخَفِي العلم فيها علىٰ أكثر الناس، ومَن كان لا يتكلم بطريقة أهل العلم، بل جازف في القول بلا علم»[(٢)].

وقال: «فالعجز يكون عذرًا للإنسان في أن الله لا يعذِّبه إذا اجتهد الاجتهاد التام، هذا علىٰ قول السلف والأئمة في أن من اتقىٰ الله ما استطاع إذا عجز عن

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ٩٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٧ / ٢٣٨).

معرفة بعض الحق لم يعذَّب به.

وأما من قال من الجهمية ونحوهم: إنه قد يعذِّب العاجزين، ومن قال من المعتزلة ونحوهم من القدرية: إن كل مجتهد فإنه لابد أن يعرف الحق، وإن من لم يعرفه فلتفريطه، لا لعجزه، فهما قولان ضعيفان، وبسببهما صارت الطوائف المختلفة من أهل القبلة يكفِّر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا»[1].

ما جاء عن العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤١٦هـ).**

فقد قال: «ومن باب المناسبة لعلكم تطَّلِعون وتُشوَّشون؛ أخطأ مجاهدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو تلميذ ابن عباس؛ الذي يقول: «عرضتُ المصحف علىٰ ابن عباس من أوله إلىٰ آخره، أُوقِفُه عند كل آيةٍ فأسألُه عنها»، مع ذلك اجتهد فأخطأ ففسر قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] بأنها تنتظر ثواب ربها.

قال المحققون: هذا من أخطاء المجتهدين، ووقع في مثل هذا شُرَيح؛ القاضي المعروف من التابعين؛ حيث أنكر صفة العَجَب.

إذا وقع من أفرادٍ من التابعين مثل هذه الأخطاء؛ لا يَنخدع طالبُ علمٍ ثابتٌ في عقيدته ومنهجه بمثل هذا، يتذكر ما قال إمام دار الهجرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ الإمام مالك، عندما كان يُدرِّس في مسجد رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بجوار الروضة، يقول: «كل إنسان يُؤخذ من قوله ويُرد عليه إلا صاحب هذا القبر»؛ مُشِيرًا إلىٰ قبر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

مُجاهدٌ مع جلالة قدره، وسعة علمه، وفقهه في كتاب الله؛ يؤخذ من قوله

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٥ / ٥٦٣).

ويرد عليه؛ لأن إثبات الرؤية بالقيامة ثبتَ بأحاديث متواترة بالكتاب والسنة والإجماع، إن أخطأ هو؛ نعتبر خطأه خطأً، لكن لا نقول كما تقول الموجة الجديدة هذه الأيام بين الشباب: إنه مبتدع؛ لا يُترحَّم عليه، ولا يُستغفَر له.

خطأٌ طائشٌ يدور بين الشباب هذه الأيام، أخطأ الإمام أبو حنيفة؛ ففسَّر الإيمان بالتصديق والقول، وأخَّر الأعمال عن الدخول في مسمىٰ الإيمان، لم يقُل له أحدٌ من علماء المسلمين قديمًا وحديثًا بأنه مبتدع، وأنه لا يُترحَّم عليه، ولا يُستغفر له.

أخطأ الذهبي، أخطأ البيهقي، أخطأ الحافظ ابن حجر، أخطأ النووي، أخطأ الشوكاني، أئمة! خدموا الإسلام، خدموا كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

أهل العلم يقولون: نرجو أن تكون أخطاؤهم مغمورةً في بحر علمهم وخدمتهم للكتاب والسنة، لم يقل أحد قبل هذه الموجه الجديدة التي تجدَّدت هذه الأيام، لم يقُل فيهم أحد إنهم مبتدعة، لا يُترحَّم عليهم، ولا يُستغفَر لهم، كلامٌ خطير؛ الذي لا يُستغفَر له كافرٌ أو مشركٌ شركًا أكبر.

انتبهوا يا شباب: الذي لا يجوز الاستغفار له والترحُّم عليه؛ حكمتَ عليه أنه مشركٌ شركًا أكبر، أو كافرٌ كفرًا بواحًا.

والذي يقع في الابتداع؛ أمثال هؤلاء، ولم تكن بدعتهم بدعةً مُكفِّرةً، يُعدُّون من عصاة المُوحِّدين، وعصاة المُوحِّدين بالإجماع: يُترحَّم عليهم، ويُستغفَر لهم، وهم أحوج الناس إلىٰ الاستغفار، هؤلاء من عصاة المُوحِّدين، كيف لا يُستغفَر لهم، تَستغفِر لمن إذًا؟!.

أريد أن أقول: الأخطاء حصلت من بعض التابعين وتابعي التابعين ومن بعض الأئمة في باب الأسماء والصفات؛ في التأويل، وقَبْلَنا أئمَّتُنا الذين تركوا لنا

هذه الثروة العلمية، عَرَفوا أولئك وعَرَفوا موقفَهم وعَرَفوا أخطاءَهم، لم يَقولوا فيهم ما قال فيهم بعض الشباب اليوم ...

وعلىٰ كلٍّ أيها الشباب: أنتم صغار، وهناك من هُم أكبرُ منكم سنًّا، وأكثر منكم اطِّلاعًا، وأنضج منكم عقلًا، عندكم كبار العلماء، من الخطأ أن يَستقل طالبٌ صغيرٌ بفهمه ورأيه وعقله الصغير، فيُفتي، فيَحكُم، ربما بعضهم بالغ؛ إذا قال قائل: قال شيخ الإسلام هكذا، قال ابن القيم هكذا، قال فلان كذا وكذا، قال: نحن رجالٌ وهم رجال؛ يا سبحان الله، ما معنىٰ هذا الكلام؟ يعني: هل يَحقُّ لنا أن نقولَ نحن رجالٌ وهم رجال، ونحن لم نَستفِد بَعدُ من بعض علومهم، هذا الكلام قاله الإمام أبو حنيفة؛ في مناسبة قال: «ما جاء عن الله علىٰ الرأس والعين، وما جاء عن رسول الله علىٰ الرأس والعين، عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وما جاء عن الصحابة علىٰ الرأس والعين، وما جاء عن التابعين فهم رجالٌ ونحن رجال».

زيدٌ وعَمرٌو وخالد؛ زملاء، لو قيل: إن زيدًا قال كذا، لعَمْرٍو أن يقول: نحن رجال وهم رجال، وهم زملاء.

أبو حنيفة قال هذا في زملائه، في أقرانه من التابعين، لكنْ: هل لتابعي التابعين أن يقولوا في التابعين نحن رجالٌ وهم رجال؟ لا.

هل لنا أن نقول اليوم في التابعين، وتابعي التابعين، ومَن بَعدَهم من الأئمة؛ أن نقول: نحن رجالٌ وهم رجال؟ لا، خطأ.

إن كانت الرجولة تعني الذكورة؛ ذكور ليسوا بأناث؛ هذا صحيح، أما الرجولة بمعنًىٰ آخر؛ في العلم، لا.

لا تتعجَّلوا، تريَّثوا، واستفيدوا من أهل العلم، ومن كتبهم، لا يُؤدِّي هذا إلىٰ

الحرمان من الاستفادة من كتبهم»[1].

والكلام نفسه مذكور ومنشور في موقع النهج الواضح، علىٰ شبكة الإنترنت، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن لأصحاب النهج منهجين:

منهج قديم: يرفض الطعن في العلماء والكلام فيهم وتنقصهم.

ومنهج جديد: يُبيح لهم ذلك، ويُجيزه لهم.

وهو ما سوَّغ لهم الطعن في الشيخ ربيع، والنيل منه، إذ وصفوه بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج، دون أن يُقدِّموا ولو دليلًا واحدًا، يحسن ذكره، ويكون واضحًا ثابتًا مقبولًا، يثبتون به دعواهم.

ما جاء عن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد قال: «فالموضوع كما سمعتم موضوعٌ مهمٌّ جدًّا، وهو موضوع بيان مكانة العلماء وحاجة الأمة إليهم، والرد علىٰ من يقلل من شأنهم ويقول: هم رجال ونحن رجال، لهم اجتهادهم ولنا اجتهادنا، وغير ذلك من الشبهات؛ التي يريدون بها أن يَفصِلوا بين المسلمين وبين علمائهم، حتىٰ يَسهُل عليهم نشر الضلال، والمذاهب الفاسدة، فَوجَب التنبيه.

العلماء لهم قدرهم ومكانتهم عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعند رسوله ﷺ، وعند المسلمين ...

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك، وكان مما ذكره من هذه الأدلة؛ قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَـٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ

(١) شرح العقيدة الواسطية (الشريط رقم: ٢٩).

وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [المجادلة: ١١].

قال - الفوزان -: وقال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾، مجالس العلم[1]، ﴿فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾، ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾، إذا قيل: قوموا إلىٰ الصلاة فقوموا، ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾، ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾، لا يعلمها إلا هو سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، درجاتٌ عند الله، الله بصيرٌ بما يعملون ...

إلىٰ أن قال:

لَمَّا انعزل علىٰ وقت الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام التابعين، انعزل بعض تلاميذه لَمَّا اختلفوا معه في بعض المسائل، انعزلوا عنه وكوَّنوا لهم حَلقة مع

---

(١) لو لم يكن بين أيدينا لإثبات وجود مجالس العلم وأنه هديٌ سلفيٌّ قويم إلا هذه الآية، ومعها حديث: «إن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ملائكةً سيارةً فُضُلًا يتتبَّعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذِكرٌ قعدوا معهم، وحف بعضهم بعضًا بأجنحتهم حتىٰ يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا، فإذا تفرَّقوا عرجوا، وصعدوا إلىٰ السماء، قال: فيسألهم الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك، ويكبرونك، ويهللونك، ويحمدونك، ويسألونك، قال: وماذا يسألوني؟ قالوا: يسألونك جنتك، قال: وهل رأوا جنتي؟ قالوا: لا أي رب، قال: فكيف لو رأوا جنتي؟ قالوا: ويستجيرونك، قال: ومم يستجيرونني؟ قالوا: من نارك يا رب، قال: وهل رأوا ناري؟ قالوا: لا، قال: فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا: ويستغفرونك، قال: فيقول: قد غفرت لهم، فأعطيتهم ما سألوا وأجرتهم مما استجاروا، قال: فيقولون: رب فيهم فلانٌ عبدٌ خطَّاءٌ إنما مر فجلس معهم، قال: فيقول: وله غفرت، هم القوم لا يشقىٰ بهم جليسهم»، فضلًا عن غيرهما، لكان كافيًا، ولكان فيه رد واضح وصريح علىٰ من يقلل من شأن الدروس العلمية الشرعية، ويقرر بأنها ليست من هدي الصحابة، وأنها حدثت بعدهم، وأن الأصل في طلب العلم، وفي فهم الدين، ومعرفة الأحكام الشرعية، إنما هو بالمعايشة، لا بحِلَق الذِّكر، ولا بالدروس، ولا بغيرها من الوسائل!!.

بعضهم وانعزلوا عن إمام التابعين الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، ماذا كانت حالهم؟ صاروا خوارج!؛ يقاتلون الصحابة، ويكفِّرون الصحابة؛ بسبب انعزالهم عن أهل العلم، واقتصارهم علىٰ أخذ العلم عنْ مَن ليس من أهل العلم، صاروا خوارج، أهل ضلال، أمر النبي ﷺ بقتلهم، وقال: «**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد**»، مع أنهم يَقرأون القرآن، ويَحفظون الأحاديث، ويُصلون الليل، ويَصومون النهار، لكن لَمَّا لم يكونوا علىٰ جادة واضحة من العلم؛ صاروا بهذه المنزلة، وصاروا يقاتلون المسلمين، ويكفِّرونهم، يكفِّرون المسلمين بسبب الانعزال لَمَّا انعزلوا عن أهل العلم، وهذا هو نفس الواقع، من اعتزل عن أهل العلم وأخذه عن غير أهل العلم؛ حصل له من الخلل ما يحصل، فَمُقِلٌّ ومُستكثِر، وأعظم ذلك أنه يُحرَم من العلم الصحيح، يَظن أنه عالم وهو ليس بعالم؛ هو جاهل مركب، يُحرَم من العلم الصحيح، الله جَلَّ وَعَلَا قال: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٨٩]، العلم له أبواب، له أهل، له حَمَلة، فَأْتِ البيوت من أبوابها، لا تأتي من السطوح، ومن أعلىٰ العلم، اِئْتِ العلم من أبوابه، من أصوله، من صغار المسائل إلىٰ كبارها، مع العلماء، هذه أبواب العلم، إذا أخطأت هذا الباب؛ فإنك تَضِل، وتُصاب والعياذ بالله بما أصيب به الخوارج، ولو في الفِكر، ولو لم تحمل السلاح، يكون

---

(١) وكفىٰ بذلك دليلاً علىٰ وجود مجالس العلم والذكر عند السلف، وأنها مجالس علم وتعليم، ومدارسة وتدريس، ومجالس مباحثة وإفتاء، ينتفع بها المعلم والمتعلم، وينتفع بها كل من يحضرها، وليست هي مجالس لعب ولهو، ولا مجالس قيل وقال وتضييعٍ للأوقات، كما هو حال دعاة تلقي العلم عن طريق المعايشة، دون دروس ولا تدريس؛ حتىٰ وصل بهم الحال إلىٰ محاربة الدروس العلمية، والتزهيد فيها، والتقليل من شأنها، وأنها خلاف هدي السلف - زعموا -!!.

فِكرك منحرف، ولا ترىٰ لأهل العلم قَدْرًا، وربما تتكلم في حق العلماء، وربما لا تتكلم ولا تحمل سلاح؛ لكن يكون في نفسك وفي قلبك هذه الفكرة الخبيثة، فيجب علىٰ المسلم أن يَتنبَّه لذلك، لابد من الارتباط بالعلماء، إما في الدراسة علىٰ العلماء في المساجد، وإما في الدراسة في دور العلم؛ في المدارس، في المعاهد، في الكليات، وأما أنه يَنعزِل ويَطلب العلم من غير أهله ويأتيه من غير أبوابه، العلماء يقولون: «من ضيَّع الأصول حُرِم الوصول»، من ضيَّع الأصول حُرِم الوصول، لن يَصِل أبدًا، ولا يُدرَىٰ في أي وادٍ يَهلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الحاصل: أننا نتنبه لهذا الخطر الداهم؛ الذي يجتاح الآن كثيرًا من شبابنا ومتعالمينا، فيجب أن نتنبَّه لذلك، وأن نأخذ العلم من أهله ماداموا موجودين، ومن مصادره، والحمد لله؛ بين أيدينا كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

ومَن الذي يُبيِّن كتاب الله وسنة رسوله؟ هم العلماء، ما هم نحن؛ مبتدئون ونأخذ العلم من الكتاب والسنة لفهمنا!! لا، نرجع إلىٰ أهل العلم؛ يَشرَحوا لنا، يُبيِّنوا لنا معنىٰ الآيات ومعنىٰ الأحاديث، الأمور لها أنظمة ...»[1].

ما جاء عن العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ.

فقد ذكر أن من سمات الخوارج الطعن في علماء السنة، ووصفهم بالإرجاء وغيره من الأوصاف القبيحة، وأنه الخط الذي اختطَّته الحدادية لنفسها وسارت عليه في إسقاطها لعلماء السنة، وأن هؤلاء الطاعنين في علماء السنة، والمُلحقِين لهم بفرقة من فرق أهل البدع والضلال، يتجاهلون الفروق بين هؤلاء العلماء السلفيين، وبين تلكم الفِرَق التي ألحقوهم بها، كما يتناسون مشاركتهم

(١) من صوتية له مشتهرة ومنتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، تحت عنوان: «التشكيك في العلماء».

للخوارج في هذه الشدة وفي هذا الطعن في أهل السنة وعلماء السنة، لِما لهم من أصل خبيث ينطلقون منه في حربهم لأهل السنة، ويردون به النصوص والآثار والقواعد المصادمة لمنهجهم الفاسد، فقال:

«... وهؤلاء القلة يقولون في غالب أحوالهم: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يذكرون هذه الزيادة التي يوجبها الحدادية.

ومن يشترط القول بها ويُوجبه ويُبدع من لا يقول بهذه الزيادة كالحدادية، فليأتوا بأدلتهم علىٰ ذلك من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وإلا فهم أهل ضلال وفتن، وهم يسيرون علىٰ طريقة الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، وفي التعنت والغلو»[1].

وقال: «يوجد أناس الآن يَخلطون بين أهل السنة والمرجئة، أناس من التكفيريين وأذنابهم يقذفون أهل السنة بالإرجاء، ويهدرون تصريحاتهم بنقدهم للإرجاء وأهله ورفضهم له[2]، كما يرفضون فكر الخوارج يرفضون الفكر الإرجائي ...

وهؤلاء أهل السنة الآن الذين يُقذَفُون بالإرجاء؛ مخالفون للخوارج ومخالفون للمرجئة في تعريف الإيمان، وفي حكم العاصي، وفي نصوص الوعد والوعيد، يخالفون هذا وهذا مخالفة واضحة جليَّة كالشمس الواضحة.

ولكن أهل الأهواء والمرجفين في الأرض يَشتدون علىٰ أهل السنة الآن أكثر مما يَشتدون علىٰ الخوارج والمرجئة، ونَفَسُ الخوارج موجود فيهم، ويدندنون حول إنكار نصوص الشفاعة التي دان بها أئمة الإسلام من الصحابة

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٦٢٩).

(٢) كما أهدر أصحاب فرية المجالس السرية مكانة الشيخ ربيع حفظه الله ووصفوه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، مع ما له من أقوال وتقريرات وتصريحات وتوجيهات لا تجتمع وما افتروه عليه!!.

والتابعين وتابعيهم بإحسان إلىٰ يومنا هذا.

يدندنون حول إنكارها بطرق ماكرة؛ لأنهم سلكوا مسلك الخوارج، لكنهم يتستَّرون بهذه الدندنة ويُخفونها، ولا يستطيعون أن يجهروا بها وإن سَمَّوا أنفسهم أهل السنة، فإنك تجد فيهم نَفَسَ الخوارج، لاسيما مع الفروق الهائلة بين أهل السنة المقذوفين بالإرجاء، وبين أهل الإرجاء علىٰ اختلاف أصنافهم، فروق كثيرة جدًّا، يتجاهلون هذه الفروق، ويتناسون مشاركتهم للخوارج في هذه الشدة والطعن في أهل السنة.

ولهذا تجد هذا الحماس الشديد علىٰ أهل السنة؛ لأن رُوح الخوارج تسرَّبت إليهم، ويُخفُون ذلك، يقولون: نحن لسنا خوارج! وروح الخوارج موجودة فيهم، ولهذا تراهم يرمون أهل السنة بالإرجاء، كيف يا أخي أكون مرجئًا وأنا أؤمن بنصوص الوعد والوعيد ...»[1].

وقال: «كيف يكون كل هذا عند أهل السنة وتقولون فيهم: إنهم مرجئة؟! يعترفون بأن الخوارج يرمون أهل السنة بالإرجاء، ثم يشاركون سادتهم الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، لماذا؟! ما حصل منِّي شيء، أنا ما حصل منِّي شيء، أي عبارة يتعلقون بها؟! كذَّابون، لا يستطيعون أن يُثبتوا عليَّ أيَّ شيء»[2].

وقال: «الشاهد: أن هذا الهذيان الآن بالإرجاء والإرجاء وفلان مرجئ: هؤلاء يحملون رُوح الخوارج ويشاركونهم إلىٰ حد بعيد، يشاركونهم في الحقد علىٰ أهل السنة والكذب والافتراء عليهم.

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٣٣).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٣٤).

طيِّب: هل نقول لكم أنتم خوارج، ونرىٰ أنكم تشاركون الخوارج في الدندنة حول إنكار أحاديث الشفاعة.

اتقوا الله واسكتوا، واحترموا أهل السنة، وانهوا هذه الفتنة، فإذا كان عندكم ألسنة؛ فنحن عندنا ألسنة وأقلام، نحن سكتنا كثيرًا، ووَعَدَنَا بعض الناس بإسكاتهم، وانتظرنا طويلًا، طويلًا، فما زادوا إلا عتوًّا وتماديًا في الفتنة والشغب، فإما أن يقفوا الآن عند حدِّهم، وإلا فنحن عندنا حقٌّ - إن شاء الله - ندحض به أباطيلهم وافتراءاتهم، وأما أنا فأتحدَّاهم أن يأتوا بنصف كلمة في قضية الإرجاء؛ أبدًا، ابن باز، وابن عثيمين، وغيرهما؛ بلغهم كلام الألباني في هذه القضية وبرَّءوه من الإرجاء، ما قالوا مرجئ، كما برَّأ أحمد مسعرًا وغيره - ولا أستحضر أسماءهم الآن - يقولون له: فلان مرجئ؟ فيقول: لا، وغيره يرميه بالإرجاء، إيش الحماس هذا؟! دافعه العداوة والحقد، ليس غيرةً علىٰ السنة — والله كذَّابون — والله؛ ليس غيرةً علىٰ السنة، وإنما هو الحقد علىٰ أهل السنة، والانتقام لخصومها.

فالغيور علىٰ السنة لا يفعل هذا، والله نحن أغير منهم علىٰ السنة، وأشدُّ نكايةً في أهل البدع، وهم لا أثر لهم[(١)]»[(٢)].

وقال: «أنا أعطيتكم هذا الدرس لأبيِّن لكم كذب هؤلاء الحدادية وافتراءَهم؛ مثل الخوارج تمامًا؛ الذين هم من فَجْر التاريخ يتَّهمون أهل السنة بأنهم مرجئة، الآن

(١) ومثله يقال في المفترين عليه هو نفسه، الطاعنين فيه، القائلين بأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، فأثره معروف في هذا الباب، وأثرهم لا يبلغ عشر معشار أثره، حفظه الله ورعاه، وجعله شوكة في حلوق أعدائه ومنتقصيه.

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٤٣٧).

الحدادية وعلىٰ رأسهم فالح يعيدون نفس الأسطوانة - كما يقال - أسطوانة الخوارج وغيرهم من أعداء السنة، الآن فالح يعيدها من جديد؛ ليُديرها علىٰ رؤوس أهل السنة.

قبل أيام وأنت تقول: الخوارج يصفون أهل السنة بأنهم مرجئة، واليوم أنت أشدُّ من الخوارج في نبز أهل السنة الغيورين علىٰ السنة أكثر منك ملايين المرَّات، ترميهم بالإرجاء وحاربوا الإرجاء أكثر منك، أنت ما حاربت الإرجاء، الآن أنت تحارب أهل السنة؛ أبعد الناس عن الإرجاء، وأشد الناس حربًا عليه، فلا تكذب في وصفهم بالإرجاء، ولا تتظاهر بالغيرة علىٰ السنة، فإن في الناس بقية وأذكياء وفطناء[1].

هؤلاء الحدادية تأتيهم الآن - والله - بنصوص وآثار؛ لإقناعهم في قضايا افتعلوها علىٰ أهل السنة؛ يرفضونها، ويأتونهم بكلام ابن تيمية، وابن القيم، وفلان، وفلان من الأئمة — والله — يردُّونه!.

أنا أعتقد أن الحدادية الأولىٰ ما وصلوا إلىٰ هذا الحد، فاحذروهم وحذِّروا منهم، فإن لم يتوبوا إلىٰ الله ويتداركوا أنفسهم؛ فهم إلىٰ السقوط في الهاوية التي سقط فيها أهل البدع قبلهم، ومصيرهم مصير من سبقهم؛ لأن الله وعد أهل الحق بالنَّصر، فقال الحق سبحانه: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

فمهما تبجَّحوا للناس بأنهم أثريُّون وأهل حق؛ فليسوا علىٰ الحق، بل هم علىٰ الباطل، وليسوا أثريِّين بل هم أشريين وبطريين - من الأشر والبطر -، ليسوا من الأثر وأهله وأخلاق أهله ومنهجهم وورعهم في شيء.

حذِّروا منهم، وتآلفوا فيما بينكم، وتآخوا، وتعاملوا بالأخلاق والآداب الإسلامية

---

(١) وما أشبه الليلة بالبارحة، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور.

بينكم، وتراحموا، وتعاطفوا، فإن أهل البدع والضلال، وأصناف أهل الملل؛ يتكتلون ضد أهل السنة، ويحاربونهم، وجعلوا الحدادية رأس حربة في نحر أهل السنة، لكن يُحطِّم الله حرابهم كما حطَّمها سابقًا، يُحطِّمها الآن ولاحقًا، إن شاء الله»[١].

وقال: «فنحن ما عندنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وما انبثق عنهما من حق ومن فقه السلف، فنعضُّ علىٰ ذلك بالنَّواجذ، كما أمَرَنا بذلك رسول الله ﷺ.

فالآن لوَّثوا أهل السنة وشوَّهوهم بهذه الطعون الخبيثة؛ التي ما كانت تصدر من الخوارج ولا من الروافض.

الخوارج والروافض الآن لا يُؤذون أهل السنة كما يُؤذيهم هؤلاء، فهم ورَّاث للخوارج والروافض والمرجئة في حرب أهل السنة، ويُسمُّون أنفسهم أهل السنة، ويُسمُّون أنفسهم سلفيِّين!!.

والله لا يجتمع منهج سيد قطب والبنا والمودودي مع المنهج السلفي أبدًا، لا يجتمعان أبدًا، فلا يجتمع الضلال والهدىٰ، فافهموا يا أيها الشباب، وعليكم بمنهج السلف الصالح.

والله لا تخرج الأمة من مشاكلها، وما تعيش فيه من ذلٍّ وهوان؛ إلا بالرجوع إلىٰ كتاب الله وسنة الرسول وفقه السلف الصالح، في قضايا الخوارج وقضايا غيرهم»[٢].

وقال: «لو أخذت بمنهج السلف الأوَّلين - منهج أحمد وابن تيمية وغيرهما - لالتقيت مع السلفيين الذين تسميهم جواسيس وعملاء، إذا نظرت إليهم من خلال هذا المنهج تبدَّدت هذه التهم الكاذبة؛ ولكن أنت تنظر إلىٰ السلفيين من خلال

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٤٤٣).

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة (١ / ٩٦).

مذهب الخوارج، وتنظر إليهم من خلال سياسة الغرب، وتنظر إليهم من زوايا خبيثة، فترىٰ صورتهم شوهاء، لكن لو نظرت إليهم من منظار هدي محمد ﷺ، ومن خلال ما كان عليه السلف؛ لوجدتهم أحسن الناس صورة، وأنهم هم أهل الحق، وأنك أنت علىٰ ضلال وانحراف؛ سواء في العقيدة، أو العقيدة والمنهج، والذي ينحرف في المنهج: فقد وقع في انحراف خطير»[1].

ولَمَّا سُئل: نجد كثيرًا من الشباب يتكلمون في علماء السنة؛ خاصةً الأمواتَ منهم، فما توجيهكم لذلك؟

أجاب: «والله توجيهي أن هؤلاء أهل بدع، ويجب أن يُحذَر منهم، من علامات أهل البدع الوقوع في أهل السنة، وفي أهل الأثر، فإما يُنصَحون هؤلاء؛ يتوبون إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، لأن هذه جريمة، وخطيرة، وتصد الناس عن دين الله، وعن الاستفادة من علم هؤلاء العلماء، خاصةً إذا لهم مؤلفات، فيُشوِّههم؛ لماذا؟! ليَصُدَّهم عن هذا العلم، وعن هذا الخير إلىٰ بدعٍ وضلالات، لأن هذا لا يكون إلا مبتدعًا، الذي يتكلم في علماء السنة لا يكون إلا مبتدعًا، فيجب الحذر منه، نعم»[2].

وقال أيضًا: «ولكن الحدادية لهم أصلٌ خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولًا هو بريءٌ منه ويعلن براءته منه، فإنهم يُصرون علىٰ الاستمرار علىٰ رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج»[3].

وقال: «يردُّون نصوص السنة ويردُّون كلام الأئمة ثم يقولون: أثريُّون، تأتيهم

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة (١ / ١٠٧).

(٢) بصوته من: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، (الدرس: ١٤)، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت.

(٣) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٧٦٤).



بالآيات والأحاديث والآثار والقواعد فيردُّونَها، مما يدلُّك علىٰ كذِبهم في ادِّعائهم أنهم سلفيون، ثم هم يدَّعون أنهم أثريُّون .. وو ..

الأثري -والله- يَحترم السنة وأهلها، الأثريُّون يُوَادُّون أهل السنة، لا يُحاربونهم ...

وهكذا الآن الحدادية الجديدة التي يحمل لواءها فالح، هكذا علىٰ هذا الخط، ونفس النَفَس، ونفس الروح، ونفس الطعن في العلماء»[١].

وقال: «الحداد وزمرته طعنوا في العلماء، فالح طعن فيهم أكثر من الحدادية، طعن في السلفيين، فالح طعن أكثر منه، الحداد طعن في الألباني، فالح طعن فيه، الحداد طعن في ربيع، فالح طعن فيه.

بارك الله فيكم، ما هو الفرق الآن بين الحداد وفالح، ما هو الفرق بين الحدادية الموجودين والحدادية الأولىٰ؟.

بل هؤلاء الآن أشد وأسوأ وأكذب، فهذا هو الواقع.

أنا أرىٰ أن هؤلاء الحدادية سيلحقون القطبية في الجمع بين الخروج والإرجاء، فمخالفات فالح، وتأصيلاته الفاسدة، والغلو الشديد فيه إلىٰ ما يقارب من درجة التأليه!!! لا يُعدُّ من الأخطاء عندهم، أي: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب!»[٢].

وقال: «وهؤلاء الحدادية يُعتبرون من الدعاة إلىٰ البدع؛ جاؤوا بأصول يرفضها الإسلام، وتحارب السنة، وتحارب منهج السلف، وطعنوا في أئمة الإسلام، الحداد بدأ بابن تيمية، وثنَّىٰ بابن أبي العزِّ وبابن القيم، واستمرَّ هكذا لا يتولىٰ أحدٌ من أهل السنة أحدًا إلاَّ وطعنوا فيه.

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٤٣).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٤١).

وطعنوا في علماء السنة المعاصرين؛ فطعنوا في الشيخ أحمد النجمي والشيخ زيد في الجنوب، فمن يقوم بالسنة؟!.

وطعنوا في علماء أهل مكة والمدينة، فمن يقوم بالسنة؟!.

حرب علىٰ السنة، طعنوا في كل سلفي لا يوافق الحدادية، كلهم طعنوا فيهم، وشوَّهوهم، وشوَّهوا أصولهم، وجاؤوا بأصول فاسدة مناهضة لمنهج السلف، فهم امتداد للإخوان المسلمين؛ بل هم أسوأُ من الإخوان المسلمين، ويخدمون أهل البدع جميعًا، وحرب أهل السنة هدف لهم.

كيف - يا أخي - ما تترك سلفي؟! خمسة ستة في مكة، وعشرة في المدينة، في الدنيا كلها ما تركوا السلفيين؛ لا في مكة، ولا في المدينة، ولا في الطائف، وفي جدَّة، كلُّ واحد يُقدم خيرًا ويذبُّ عن السنة طعنوه، هل هؤلاء أهل سنة؟!!.

يقولون: كَذَب، كَذَب ..، يحكمون عليهم بالكذب، يفترون عليهم، ومنه رُمِينا نحن بأننا مرجئة عند هؤلاء الأفَّاكين.

ووالله لا يحاربون الإرجاء، ولا يصدقون في شيء أبدًا؛ إنما استلوا الإرجاء سلاحًا علىٰ أهل السنة؛ لأنهم بينوا ضلالهم وضلال ساداتهم وأسلافهم.

وسلوا سيف الإرجاء وسيف الكذب وسيف الفجور علىٰ أهل السنة!!.

فاحذروهم ومن انخدع بهم فليتق الله في نفسه، فوالله لقد وضُحَ أمرهم، فلا عذر لكم ولا شبهة لكم»[1].

وقال: «والله ما رأينا أكذب وأشد إفكًا وبهتًا من عبد اللطيف، الذي كان يتخفَّىٰ من وراء الحدادية؛ القائمة علىٰ إهانة علماء السلفيين، وإهانة منهجهم، فلما

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١ / ٤٦١).

فشلت؛ لبس لباسًا آخر؛ هو التَّظاهر بموالاة بعض العلماء، والتستر بالتظاهر بموالاة الحكام، إمعانًا منه في الكيد للسنة وأهلها»(١).

وقال: «وهاكم ما تيسَّر ذكره من أوجه الشبه بينهم وبين الروافض:

*... إسقاطهم لعلماء السنة المعاصرين، وتنقصهم لهم، ورد أحكامهم القائمة علىٰ الأدلة والبراهين، وخروجهم عليهم، وطعنهم فيهم وفي مناهجهم وأصولهم القائمة علىٰ الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

* تسترهم ببعض علماء السنة مكرًا وكيدًا مع بغضهم لهم ومخالفتهم في أصولهم ومنهجهم ومواقفهم، كما يفعل الروافض في تسترهم بأهل البيت مع مخالفتهم لهم في منهجهم وأصولهم وبغضهم لأكثرهم.

لماذا يفعلون هذا؟.

الجواب: ليتمكنوا من إسقاط من يحاربونَهم من أهل السنة، وليتمكنوا من الطعن فيهم وتشويههم وتشويه أصولهم، وليُحقِّقوا أهدافهم في تشتيت أهل المنهج السلفي وضرب بعضهم ببعض ...

*... وللقوم أكاذيب وافتراءات وخيانات وبتر مُتعمَّد لكلام من يُريدون أن يُلصقوا به تهمةً من التهم الكبيرة، وكذب وتحريف في الدفاع عن أعضائهم ومن يقودهم.

وبهذه الخصال الشنيعة شابهوا الروافض والفئات والأحزاب الضالة ...

* التدرج الماكر علىٰ طريقة الباطنية، وإن كنَّا لا نرىٰ أنهم باطنية؛ لكن نرىٰ أنهم شابَهوهم في التدرُّج والتلوُّن.

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢٨).

فقد كانوا إلىٰ عهدٍ قريب يتظاهرون باحترام مجموعة من العلماء، ويرون أن من خالفهم فقد كذَّب الإسلام وكذَّب القرآن والسنة ونسف الإسلام، ويدعون إلىٰ تقليدهم بحماس، فلما ظنوا أنهم قد قوي ساعدهم واشتد عودهم؛ أعلنوا عليهم الحرب، وسفَّهوا أقوالهم، وجرَّأُوا عليهم الأوغاد ...

* التعصب الشنيع، والتعاون بينهم علىٰ الإثم والعدوان والبغي، والتناصر علىٰ الكذب والفجور والتأصيلات الباطلة ...

* المكابرة والعناد والإصرار علىٰ الباطل والتمادي فيه، والجرأة العجيبة علىٰ تقليب الأمور بجعل الحقِّ باطلًا والباطل حقًّا، والصدق كذبًا والكذب صدقًا، وجعل الأقزام جبالًا، والجبال أقزامًا، وتعظيم ما حقَّر الله، وتحقير ما عظَّم الله، ورمي خصومهم الأبرياء بآفاتهم وأمراضهم المهلكة ...

* الولاء والبراء علىٰ أشخاص كما يفعل الروافض في ولائهم الكاذب لأشخاص من أهل البيت، لكنَّ هؤلاء يوالون ويعادون علىٰ أشخاص من أجهل الناس وأكذبهم وأفجرهم وأشدهم عداوة للمنهج السلفي وعلمائه، وتقديس هؤلاء الجهال المغرَقين في الجهل، والمعدودين في الأصاغر بكل المقاييس دينًا وسنًّا ومنهجًا وعقيدة ممن لا يُعرفون بعلم، ولا خلق إسلامي، ولا أدب إسلامي ولا إنساني ...»[(١)].

قلت: ما أشبه الليلة بالبارحة، فبالأمس يُتَّهم الإمامان محمد ناصر الدين الألباني، وربيع بن هادي المدخلي بالإرجاء، وبالتجهم، وبغير ذلك من الاتهامات الفاجرة،

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٤١٤).

واليوم يُتَّهم الشيخ ربيع بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج، وباب الاتهام واحد!! ومسلك الطاعنين واحد!!، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور.

ومن المعلوم أن مثل هذه الطعونات في علماء السنة لا يمكن أن تتحقق إلا برد النصوص والآثار، وبإحداث الأصول والقواعد المناقضة والمصادمة لأصول وقواعد أهل السنة والجماعة، كما هو شأن الخوارج وأذنابهم، من حدادية وغيرهم، فالله المستعان.

ما جاء عن العلامة محمد بن عمر بازمول حَفِظَهُ اللهُ.

فقد قال: «الحدادية عندهم ثلاث أصول خطيرة:

الأصل الأول:

أنهم في أهل البدع والأهواء، لا ينظرون إلىٰ إقامة الحجة بثبوت الشروط وانتفاء الموانع، فكل من وقع في بدعة يعاملونه بإخراجه من السنة، ومن الدين، ومن الملة، حتىٰ اشتهرت كلمة نُقِلت عن بعضهم أنه قال بحرق كتاب: «فتح الباري»، وبحرق كتاب: «شرح النووي علىٰ صحيح مسلم»، حتىٰ بعضهم ذكر لي، قالوا: حتىٰ «فتاوىٰ ابن تيمية» يرون أنها تستحق الحرق، فهؤلاء خالفوا أهل السنة بهذا الأصل.

هذه أول قضية، وهي عدم تطبيقهم قضية: «إقامة الحجة فيمن نُسب أو وقع في خطأٍ أو بدعة».

الأمر الثاني:

عدم تفريقهم بين معاملة العلماء إذا أخطأوا، ومعاملة أهل البدع والأهواء في بدعهم وأهوائهم، فسوَّوْا في التعامل بين أهل البدع والأهواء وبين علماء أهل السنة.

والواقع أن أهل السنة يقولون: العالم من أهل السنة ليس بمعصوم، فقد يقع العالم الكبير صاحب السنة في خطأ، فسُنَّته مقبولةٌ وخطؤه مردود، وهو ليس بمعصوم، لا نقول أنَّ أحدًا معصوم، هذا خطأ، ولكنه خطأٌ من عالم، فنحن نعرف من منهجه ومن طريقته تعظيم السنة، واتباع السلف، واتباع الآثار، أخطأ في هذا، وليس معنىٰ انتساب المرء إلىٰ السنة وإلىٰ السلفية أنه لا يُخطئ، من قال هذا؟! من قال هذا؟! ما قال السلف هذا!!.

والرسول يقول: «**كل ابن آدم خطَّاء وخير الخطَّائين التَّوابون**»، فالعالم من أهل السنة إذا أخطأ، له احترامه، وله تقديره، وله مكانته، يُقبَل منه حرصه وتعظيمه للسنة، واتباعه للسنة، ويُردُّ ما أخطأ فيه، وله معاملة خاصة، غير معاملة أهل البدع والأهواء، فأولئك لهم شيء، وهؤلاء لهم شيء.

وليس هذا من باب الكيل بمكيالين، ولا الوزن بميزانين، بل هذا ما علَّمَنا الله إياه، وعلمنا إياه رسوله، وما جرىٰ عليه السلف الصالح في التعامل مع الخطأ إذا وقع فيه العالم أو وقع فيه الشاب من أهل السنة.

من قال أنَّ شباب أهل السنة والسلفية لا يُخطئون؟ لا؛ يُخطئون، مثلهم مثل غيرهم، لكن خطأ الشاب الذي نعرفه باتباع السنة وبالحرص عليها، ليس كخطأ مَن عرفناه يتَّبع الأهواء، ويتَّبع طريقة أهل البدع، ويترصَّد لأهل السنة، وكذا.

هذا الأصل الثاني عند الحدادية، يخالفون به أهل السنة والجماعة.

الأصل الثالث:

أَلْغَوْا احترام العلماء، وتقصَّدوا علماء السلفية دون غيرهم بالترصُّد، والتَّربُّص، والطَّعن، وتأليف المؤلفات، والتَّشنيع عليهم.

هذه ثلاث أمور موجودة عند الحدادية، وهي من أخطر الأمور الموجودة لديهم، حتىٰ إنهم صاروا يَفترون علىٰ أهل العلم، ويتكلَّمون عليهم، ويَنسبونهم إلىٰ البدع، وأسهل شيء عندهم أن يقولوا: «فلان مُرجئ»، «فلان عنده إرجاء»، «فلان كذا»[(١)]، وتنتهي القضية بهذه الصورة.

فهذه ثلاث أصول خطيرة موجودة عند الحدادية، ينبغي أن يُنَبَّهوا عليها، وأن يتركوها، وأن يرجعوا عنها، ويتَّبعوا ما كان عليه السلف الصالح، أسأل الله أن يهدينا وإياهم سواء السبيل»[(٢)].

قاله في صوتية له منشورة في موقع النهج الواضح، علىٰ شبكة الإنترنت، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن أصحاب النهج لم يكونوا يُجيزون لأنفسهم، ولا لغيرهم الطعن في عالم من علماء السنة، أو وصفه بموافقة المرجئة، أو الخوارج، أو غيرهما من الفرق المخالفة، ولا أن يُلحق بها، ثم تغير الحال، حتىٰ صار جائزًا، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور.

ما جاء عن الشيخ محمد بن رمزان الهاجري حَفِظَهُ اللهُ.

فقد ذكر وصف الحدادية واغترارهم وإعجابهم بأنفسهم، وبعدهم عن العلماء، في صوتية له منشورة في موقع النهج الواضح علىٰ شبكة الإنترنت من محاضرة بعنوان: «أصناف وصفات بعض المخالفين لدعوة الحق»، بيَّن فيها أن كل من يطعن في علماء السنة فهو حدادي، فقال:

«فلما أوردوا بعض المسائل؛ قلت: هذا الإيراد! تَتْبَعونَ فيه مَن؟ فعلماؤنا

(١) ويشبهه قول القائلين في الشيخ ربيع حفظه الله: «انحرف عن السنة، ووافق الخوارج»، فتنبَّه!!.

(٢) بصوته من صوتية له منشورة في موقع النهج الواضح، علىٰ شبكة الإنترنت.

أهل السنة مُتوارَثون، ولكل زمان علماؤه، قولكم هذا تُحيلونه إلىٰ مَن مِن علمائنا المُعاصرين؟.

فقالوا ماذا تريد؟ تريد نقول: الألباني، فذكروا مثالب، تريد نقول: ابن باز، فذكروا مثالب، تريد تقول: الشيخ ابن عثيمين، فذكروا مثالب.

فاتصل أخونا في تلك الجلسة بالشيخ ربيع، فلما اتَّصل وإذا به يَنصَح الجميع ...

ثم بعد ذلك أصبح أمرهم في تمزُّق من حيث الطَّرح، فكانوا يَطعنون في العلماء باسم مسألة الاعتقاد، وعندهم جانب شديد جدًّا في مسألة إمَّا وإلاَّ، والعالم السني السلفي لو وقع منه ما وقع، منسوف، ولا يُنظَر لأيِّ شيءٍ منه ...

وذكرنا في تلك المناصحة عندما أقول: أنتم، وأنت تقول: لا تقُل نحن؛ نحن لسنا جماعة، قلتُ: أنت تُدافع عن أشخاص، وتُدافع عن أمور ...

أذكُر بدايتكم كلكم، إلىٰ أن الآن أصبح فِكركم يُحمَل؛ وإنْ لم يَنتموا لكم من حيث التَّسمِيات، ولكن من حيث الطَّرح والفِكِر، تذكرون ذلك، أنتم رؤوس في الشر، ثم جعلتم نصب عينيكم الإمام المُحدِّث الألباني، وأنتم طعنتم في العلماء الأوَّلِين، لا تريدون الأوَّلِين، تريدون تَصِلون إلىٰ علماء الزمان ...

نعم هناك مَن ذكركم وأنتم في تلك المَجالس وأثنىٰ عليكم؛ نعم، عندما كنتم علىٰ ذلك الطَّرح الحسَن، ولكن لَمَّا شابَكُم ذلك الطَّرح السيء؛ أصبح الآن فكركم يَتناقل في العالم الإسلامي، وكل من يُعرف عنه بالطعن في علماء السنة يقال له: هذا حدادي، نعم، هذا وصفكم».

❁ **ما جاء عن الشيخ علي بن يحيى الحدادي حفظه الله.**

فإن له في هذا الباب عدة مقالات، نشرها في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت، قد

أحسن فيها وأجاد.

* ففي مقال له بعنوان: «من صفات الخوارج»، ذكر فيه ما هو متفق عليه بين أهل السنة جميعًا مِن أنَّ الطعن في علماء السنة سمةٌ واضحة من سمات الخوارج، فقال:

«ومن صفات الخوارج: الطعن في أئمة المسلمين وعلمائهم، فحين كانوا في زمن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يُسيئون الظن بالصحابة، ويطعنون فيهم، ولا يتلقون عنهم أحكام الدين، ولكنهم اختطوا لأنفسهم طريقةً يزعمون أنهم أخذوها من كتاب الله؛ وكتاب الله منها بريء.

أكتاب الله يُكفِّر المسلم ظلمًا وعدوانًا؟.

أكتاب الله يأمر بسفك دماء المسلمين؟.

أكتاب الله يأمر بالطعن في خيار الأمة وساداتها؟.

أكتاب الله يدعو إلىٰ إثارة الفوضىٰ والرعب والقلق بين المسلمين؟.

هيهات ولكنها الأفهام القاصرة، والاستقلال بفهم الكتاب والسنة وعدم التقيد بفهم سلف الأمة لدين الله.

وهكذا استمرَّت سيرة الخوارج من بعد؛ يعادون العلماء الربانيين، وينبزونهم بأسوء الألقاب، وأحط الصفات، ولا يدرسون عليهم، ولا يأخذون عنهم، ولا يوقرونهم، ولهذا استمروا في غوايتهم وظلالتهم؛ لبُعدِهم عن المنابع الصافية التي يُؤخذ منها دين الله غضًّا طريًّا كما نزل.

وأهل السنة والجماعة يُقرِّرون وجوب احترام العلماء الربانيين؛ الذين رفع الله مكانتهم، وأحال الأمة إليهم، فقال سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا

تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وجعلهم الرسول ورثة الأنبياء، فقال ﷺ: «**وإن العلماء ورثة الأنبياء**».

لقد كان الصحابة يرجعون إلىٰ النبي فيما يُشكل عليهم، وحين مات كانوا يرجعون إلىٰ علماء الصحابة؛ كالخلفاء الأربعة، وأُبيٍّ، وزيد، وابن مسعود، ومن بعدهم، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وأبي هريرة، وحين انقرض الصحابة كان الناس يرجعون إلىٰ أئمة التابعين؛ كسعيد، وقتادة، والحسن، وابن سيرين، وهكذا جرىٰ عمل أهل السنة، يرجعون إلىٰ علمائهم، ويُوقِّرونهم، ويُجلُّونهم، إلىٰ زماننا هذا.

وأبت الخوارج هذا المنهج؛ لأن العلماء يُبيِّنون باطلهم، ويفضحون مخططاتهم، ويهدمون بنيانهم، فهم العدو الحقيقي لهم، لذلك ناصبوهم العداوة، وحاولوا جاهدين صرف الناس عنهم، لاسيما شباب المسلمين.

ولازالت الخوارج علىٰ هذه الطريقة، فهاهُم يُشيعون عن علمائنا الإشاعات الباطلة؛ كالمداهنة، والجهل بالواقع، وأنهم علماء الحيض والنفاس، وما شابه ذلك من الطعون الفاسدة؛ التي لا تصدر من مسلم عرف مكانة العلماء عند الله وعند رسوله ﷺ».

* وفي خطبة له بعنوان: «مكانة العلماء والتحذير من الطعن فيهم»؛ قال:

«فإن مما يجب علىٰ الأمة الإسلامية أن تحذر منه غاية الحذر أن تسمح لأحد فيها؛ من أبنائها، أو من غيرهم؛ أن يتطاول علىٰ العلماء، وأن يستخف بهم، أو ينتهك أعراضهم بتكفير أو تضليل أو تفسيق.

لأن تكفير العلماء، أو تضليلهم، أو اتهامهم بالعمالة، أو الخيانة، أو المداهنة،

يعني: انصراف الناس عن الميراث النبوي الذي يحملونه، وإذا انصرف الناس عن علماء السنة تلقَّفهم الجُهال وأصحاب الأهواء والبدع والخرافات فأضلوهم الضلال الواضح، وقطعوا الصلة بينهم وبين السلف الصالح.

وذلك يعني التفرق في الدين، ومخالفة سبيل المؤمنين، وسلوك سبل الهالكين؛ الذين توعدهم النبي ﷺ بالنار، وبئستِ النارُ من دار.

والتعامل مع العلماء بهذه الطريقة هي طريقة أعداء الرسل؛ فإنهم عادوهم، وسفَّهوهم، وكذَّبوهم، ونبزوهم بأسوء الألقاب، ووصفوهم بأقبح الأوصاف؛ فورث أهل البدع علىٰ اختلاف مشاربهم من المشركين هذه الطريقة مع ورثة الرسل عليهم الصلاة والسلام، فسفَّهوا أهل العلم، وأساؤوا بهم الظن، وأطلقوا عليهم ألقاب التشويه، والتقبيح؛ ليُنفِّروا الناس عنهم.

هكذا فعل الخوارج مع علماء الصحابة، وهكذا فعل المعتزلة مع علماء التابعين، وهكذا فعل أهل التصوف مع علماء السنة، وهكذا يفعل اليوم أهل البدع والأهواء ولاسيما من أهل التكفير مع علمائنا، رحم الله أمواتهم وحفظ أحياءهم».

* وفي مقال له بعنوان: «فضل العلم والعلماء والرد علىٰ من يتنقَّصهم»، قال:

«والأمر بتوقير العلماء واحترامهم وحفظ حقوقهم هو عين الحكمة؛ لأنه من تعظيم الميراث الذي يحملونه في صدورهم، ولأنهم إذا لم يُوقَّروا لم يُنتفع بعلمهم، ثم يموت العالم ولا يوجد في الناس من يخلفه فيضل الناس ضلالًا كبيرًا والعياذ بالله.

ثم قال:

من مسالك أهل البدع والأهواء الطعن في علماء السنة، وتنقصهم، وازدراؤهم،

وازدراء علومهم؛ تنفيرًا للناس عنهم، وقد ورثوا هذا المسلك من المشركين؛ أعداء الرسل، وأعداء أتباعهم، فإن أعداء الرسل كانوا يصفون الرسل – سادة الخلق والهداة إلىٰ الحق – بالسفاهة والجنون والكذب، وأنهم يدَّعون ما يدَّعون من النبوة والرسالة بتأثير السحر فيهم، أو تلبس الجن بهم، ويصفون أتباعهم بالأراذل، إلىٰ غير ذلك مما جاء في كتاب الله تعالىٰ من الحكاية عنهم.

وأهل البدع فيهم نوع شَبَه بهم، لذا يُناصبون ورثة الأنبياء بحق وصدق أشد العداوة، ويتعرَّضون لهم بأشد أنواع الظلم والبغي والبهت، والعياذ بالله.

ومن أول الفرق طعنًا في أهل العلم: الخوارج، فإنهم طعنوا في الصحابة الذين شهدوا وقعة الجمل وصفِّين، وسبوهم وكفَّروهم وقاتلوهم.

وكذا الرافضة؛ وأمرهم بيِّنٌ مشهور، فمن يسب أبا بكر وعمر وعثمان وأزواج النبي ﷺ، فماذا أبقىٰ من الشر؟؟.

وكذا المعتزلة؛ فإنهم من أشهر الطاعنين في علماء الأثر، الساخرين منهم.

ومن أخبارهم التي سجلها التاريخ عليهم ما رواه ابن قتيبة عن عمرو بن النضر قال مررت بعمرو بن عبيد – أحد رؤوس المعتزلة – فجلست إليه، فذكر شيئًا، فقلت: ما هكذا يقول أصحابنا، قال ومن أصحابك؟ قلت: أيوب وابن عون ويونس والتيمي.

فقال: أولئك أرجاس أنجاس، أموات غير أحياء.

قال ابن قتيبة معلقًا علىٰ هذه المقالة الشنيعة: وهؤلاء الأربعة الذين ذكرهم غُرَّة أهل زمانهم في العلم والفقه والاجتهاد في العبادة وطيب المطعم، وقد درجوا علىٰ ما كان عليه من قبلهم من الصحابة والتابعين، وهذا يدل علىٰ أن

أولئك أيضًا عنده أرجاس أنجاس ...».

* وفي مقال له بعنوان: «لا يغتر بكل من أظهر نصرة الدين حتىٰ يُعرف أنه علىٰ السنة»، ذكر فيه جملة من علامات أهل البدع؛ ومنها قوله:

«الوقيعة في علماء السنة؛ إذ هي من القواسم المشتركة بين أهل الأهواء، والطعن فيهم له صور كثيرة، ولكن تتفاوت ظهورًا وخفاءً وتصريحًا وتلميحًا، كما أشار إلىٰ جملة من صورها بعض من تكلم عن الغيبة من أهل العلم».

* وفي خطبة له بعنوان: «أهل السنة والجماعة هم المتبعون للسلف الصالح»، بيَّن فيها ما هو متفق عليه أيضًا بين أهل السنة جميعًا مِن إجلال أهل السنة لعلماء السنة وتوقيرهم، وأنها علامةٌ يُميَّز بها بين أهل السنة وبين غيرهم من أهل الأهواء والبدع، فقال:

«تاسعًا: أنهم يُوقِّرون علماء السنة وأئمتهم؛ ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وتلاميذه، لِما قاموا به من الجهاد العظيم في بيان التوحيد والسنة، والرد علىٰ الشركيات والبدع والخرافات والأوهام[1].

عباد الله: هذه بعض الصفات والمميزات التي يمتاز بها أهل السنة والجماعة وبها يسهل تمييزهم ومعرفتهم، وبمخالفتها يسهل معرفة من ليس من أهل السنة والجماعة وإن تسمىٰ باسمهم وحمل لقبهم.

فتعلموا عقيدتكم وافهموها وتمسكوا بها ولا تلتفتوا لمن يُحاربها أو يُشوش عليها».

---

(١) وهو ما شهد به أهل السنة وعلماؤهم للشيخ ربيع حفظه الله، كما مرَّ معنا في هذه الرسالة.

* وفي مقال له بعنوان: «الدفاع عن علماء السنة دفاع عن السنة»، ذكر فيه ما لعلماء السنة من المكانة العظيمة بنص الكتاب والسنة، وأن هناك هجمة شرسة عليهم من أهل الأهواء والبدع؛ لأنهم يفسدون عليهم أباطيلهم، ويعارضونهم في أهوائهم، فذكر كلامًا دقيقًا، وكأنه يصف هذه التهمة الفاجرة التي اتُّهِم بها الشيخ ربيع، إذ رُمِي بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج، فكان مما قال:

«... وهذا الصنف من العلماء يواجهون أبدًا هجمة شرسة من أهل الهوىٰ وأهل الأهواء؛ لأنهم يفسدون عليهم أباطيلهم، ويعارضونهم في أهوائهم، ويفسدون عليهم مصالحهم التي يكتسبونها عن طريق الباطل، فلا يرضون عنهم.

وحين تعييهم الحيل يلجؤون إلىٰ قذف العلماء بالتهم الباطلة، ويصفونهم بالأوصاف المخزية التي هم منها براء، لإسقاطهم، وزعزعة الثقة بهم، وصرف قلوب الأمة عنهم.

هذا ما فعله أعداء الرسل مع الرسل، وهذا ما يفعله أهل الباطل مع علماء السنة، وقد صبر الرسل علىٰ ما كُذِّبوا وأوذوا حتىٰ جاء الله بالفرج، وهكذا علىٰ أتباعهم أن يصبروا ويحتسبوا حتىٰ يأتي الله بنصره وفرجه.

وإذا تكالب أهل الأهواء علىٰ العالم الذي له قدم صدق في الدعوة والبيان وإنكار المنكرات والرد علىٰ البدع والمحدثات؛ كان علىٰ إخوانه من أهل العلم أن ينصروه، وأن يذبوا عن عرضه بالحق والعدل والحجة والبرهان، وأن يكشفوا الأباطيل التي يُرمىٰ بها؛ لأن الذبَّ عنه ذبٌّ عن الحق الذي يحمله ويدعو إليه ويُخاصم لأجله، ولأن خصومة من يُخاصمه من أهل الأهواء إنما تنتج ضيقًا بما يدعو إليه ويجاهد لأجله.



فالعلماء حملة الشريعة، والقدح فيهم قدحٌ في الشرع وصدٌّ عنه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه عن الصحابة:

«لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلابد من الذب عنهم وذكر ما يُبطل حجته بعلم وعدل».

وإنما وجب الرد عن الصحابة لأنهم نقلة الشريعة وأمناؤها، فإسقاطهم إسقاطٌ للشرع، وفي أهل العلم من بعدهم شَبَهٌ كبيرٌ بهم من هذه الحيثية، فإنهم ورثتهم، وحملة الشريعة بعدهم، فصيانة أعراضهم مقصدٌ عظيم، وضرورةٌ لا غنىٰ عنها.

وقد جاءت نصوص الشرع آمرة بالذب عن عرض المسلم عمومًا إذا انتُهِك بغير حق، فكيف إذا كان العرض الذي يُنتهك بالباطل عرض عالم سني؟! ...

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك، ثم قال:

ثم أكَّد بعد ذلك أئمة السلف علىٰ ضرورة صيانة أعراض أهل العلم، لاسيما من عُرف منهم بالذب عن السنة والرد علىٰ مخالفيها، حتىٰ جعلوا الطعن فيهم علامة علىٰ انحراف الطاعن عن السنة.

قال يحيىٰ بن معين: «إذا رأيت الرجل يتكلم في حماد بن سلمة وعكرمة مولىٰ ابن عباس فاتهمه علىٰ الإسلام».

وقال ابن المديني: «إذا رأيت الرجل يعتمد من أهل البصرة علىٰ أيوب السختياني وابن عون ويونس والتيمي ويحبهم ويكثر ذكرهم والاقتداء بهم فارج خيره، ثم من بعد هؤلاء حماد بن سلمة ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير، فإن هؤلاء محنة أهل البدع ...».

وإهمال الذب عن أعراض حماة الدين وحراس العقيدة عند وجود المقتضي

من كثرة الطعن فيهم وظلمهم ولمزهم بالألقاب المنفرة يولد فسادًا كبيرًا ومنه:

أولًا: ترك الواجب الشرعي في الذب عن عرض المسلم، فإن عرض المسلم حرام ولو كان من عامة الناس، فكيف بعرض العالم المُقتدَىٰ به، المُنتفَع بعلمه.

ثانيًا: أن الطعن في العالم السلفي الذي قصم الله به ظهور أهل الأهواء يعني الطعن في الحق الذي يدعو إليه، ومعلوم أن أهل الباطل لا يطعنون في العالم لأجل شخصه ولحمه ودمه، إنما يطعنون فيه لمنهجه وجهاده وحسن بلائه.

فالطعن فيه طعنٌ في الحق، وسكوت من يسكت من أهل العلم قد يفهمه بعض الناس إقرارًا منهم لذلك الطعن، وقد يستغل هذا السكوت أهل الباطل فيلبسون علىٰ الناس فيقولون لو كان موقفه حقًّا لأيَّده العلماء، لو كان نقدنا له بالباطل لرد علينا العلماء، فتنطلي مثل هذه الشبهة علىٰ كثير من الناس فيهلكون بها.

ثالثًا: أن خذلان العالم السلفي من قبل من يُنتظر منهم النصرة وإسلامهم له وحيدًا أو شبه وحيد يواجه التهم والطعون قد يَفُتُّ في عَضُدِه، ويوهن من عزيمته، فالعالم بشر يعتريه ما يعتريه من الضعف والوهن، ولذا أوصىٰ الله عباده بالتناصح والتواصي بالحق والتواصي بالصبر.

رابعًا: قد يكون في هذا الصمت فتنة لعوام أهل السنة والمبتدئين من طلبة العلم الذين لم ترسخ العقيدة في قلوبهم، فينحرفون عن السنة بسبب قوة الشبهات والأباطيل التي لا يجدون لها جوابًا، فينقلبون علىٰ أعقابهم فيبغضون علماء السنة بعد محبتهم، ويوالون أهل البدع بعد بغضهم لهم وعداوتهم إياهم، وإذا كان هذا أثره علىٰ كثير من عوام أهل السنة، فما ظنك بأثره علىٰ أهل البدع أصلًا.

إن الدعاية السيئة لها أثرها البالغ في قلب الحق وإظهار المُحق في صورة

المُبطل، وما أكثر ما أعرض الناس عن الحق وأهله بسبب الدعايات المُضلة.

ونحن في هذه الأيام نشاهد من الوقيعة في علماء السنة ما لا يكاد يوجد له مثيل في التاريخ الإسلامي، حيث قامت تيارات تلبس لباس السلفية والأثر، وتتظاهر بذم البدع وأهلها، لكنها أبانت عن حقيقة ما تُخفي يوم وجَّهت سهامها المسمومة إلىٰ ثلة من رجالات الإسلام وأئمة العلم وأنصار السنن؛ فطعنت - علىٰ سبيل المثال لا الحصر - في النووي والإمام الذهبي وفي الحافظ ابن حجر وفي العلامة الشوكاني بسبب بعض الأخطاء التي وقعت منهم، وهي مغفورة مغمورة في جانب عظيم خدمتهم لسنة النبي ﷺ وبيان أحكام الشريعة.

ولمزت شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطعنت في ثلة من كبار العلماء المعاصرين المشهود لهم بالصدق والأمانة والرسوخ في العلم والذب عن السنة؛ كالعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وخصوا هذه الأيام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بأكثر جهودهم، فافتروا عليه ما لم يقل، وحمَّلوا كلامه ما لا يحتمل، وطعنوا فيه وسخروا منه وتهكموا به بأساليب رخيصة يربأ أهل العلم بأنفسهم عنها.

والشيخ ليس بمعصوم، بل يُخطئ ويُصيب، ولو كان الرد ردًّا علميًّا علىٰ خطأٍ علمي لَمَا اعترض أحد، بل لشكروا للراد بحق، وظني بالشيخ أن يكون أول الشاكرين، ولكن المسألة كما رأيتَ خرجتْ إلىٰ حيز الطعن والافتراء والكذب ...

ولا شك أن هذا المنهج يُنذر انتشاره ونموه بخطر عظيم، فإنه يَفصل الأمة عن علمائها قديمًا وحديثًا، ويَفصل شباب المسلمين عن تراثهم العلمي الضخم الذي خلَّفه جهابذة الإسلام، وما من فرد منهم إلا وله غلط، فلو رُمِي تراثهم لتلك الأغلاط لَمَا بقي للأمة شيء.

ومن مفاسد هذا المنهج تربية أتباعه علىٰ الكذب والتلبيس والظلم والزور والبهتان والولوغ في الأعراض بغير حق، وبئست التربية.

وهنا أصل إلىٰ ختام هذه الكلمة راجيًا من علمائنا وأشياخنا أن يقولوا كلمة الفصل، وأن ينصروا أهل السنة، وأن يكبتوا أهل البدعة، وأن ينتصروا للمظلوم، وأن يردعوا الظالم، فكلمتهم يكتب الله بها خيرًا كثيرًا، ويمحق بها شرًّا مستطيرًا، أسأل الله لهم التسديد والتأييد والتوفيق لقول الحق وهم أهل ذلك إن شاء الله».

خامسًا: الطاعنون في الشيخ ربيع وواصفوه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج ومؤيدوهم يوافقوننا على أن هذا المسلك مسلك حدادي خارجي.

وهذا أمر ظاهر لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ معرفة بهم، وبما كانوا عليه من قبل، فكل من وقف علىٰ كتاباتهم ومقالاتهم، أو سمع محاضراتهم ودروسهم وتقريراتهم، أو شهد مجالسهم، سواء الخاصة منها أو العامة، فإنه سيدرك هذه الحقيقة ولابد، وسيظهر له جليًّا أنهم كانوا يعتقدون ويُقرِّرون بأن هذا المسلك الأخير؛ والذي نِيلَ به من الشيخ ربيع وطُعن فيه، واتُّهِم بسببه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج؛ هو مسلك حدادي خارجي، وهم بمسلكهم هذا وطعنهم في الشيخ ربيع به، قد وقعوا في التناقض، شاءوا أم أبوا.

يُدرك ذلك ويشهد به كل من يقف علىٰ هذه الكتابات والصوتيات - السابقة للفتنة واللاحقة لها - ممَّن أكرمه الله عَزَّوَجَلَّ بالإيمان، وزيَّنه بالتقوىٰ، وبالعدل والإنصاف، وكان معه من العلم ما يُميِّز به بين الخطأ والصواب، وبين ما هو متوافق وما هو متناقض من الأقوال والأفعال، لِما في ذلك من التناقض

الواضح الجلي.

ومما يُؤكد ذلك ويُوضِّحه ويُبيِّنه ما يأتي:

أولاً: محاضرة بعنوان: «علاقة الحدادية بالدواعش الخوارج».

جاء فيها:

«وراء داعش والمسئول عنها: كل من طعن في علمائنا، وحذَّر من العلماء؛ صَنيعَ الخوارج القُدامىٰ كما سمعنا في نصيحة وهب، ونفَّر عنهم، فوصفهم بالعمالة للسلاطين، وكفَّرهم، ووصفهم بالإرجاء ...

وهنا تأت الحدادية، فإن الحدادية يلتقون مع الخوارج الداعشيِّين في مسائل:

أولا: وُجِد مِن علمائنا مَن وصف الحدادية بالخوارج، فقد حدثنا أخونا الشيخ بدر البدر عن شيخنا صالح اللحيدان حَفِظَهُ اللهُ أنه قال عن الحدادية: هم من سيَحملون راية الخوارج غدًا.

وذكر العلامة الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ الخوارج فقال: وهم الحدادية والتكفيريون.

وذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سلسلة الهدىٰ والنور بعض شُبَه محمود الحداد وطريقة الحدادية، فقال: هؤلاء يَسيرون أو يَنهَجون نهج الخوارج الأولىٰ.

وذكر شيخنا العلامة المجاهد بحق أبو محمد ربيع بن هادي عمير المدخلي، وليقل أهل المرض ما يقولون إذا ذكرناه بحقِّه ومُستحقِّه[1]، فإذا كان الحرف يخرج بحقِّه ومُستحقِّه، فإن هؤلاء الأئمة الأعلام، حَمَلَة السنة، فقد ذكَر مرارًا وتكرارًا أن الحدادية فصيلٌ وشريحةٌ من شرائح الخوارج التكفيريين

(١) وقد انضم إلىٰ هؤلاء المرضىٰ مرضىٰ آخرون!!.

القطبيين أبناء الحركات الإسلامية في هذا العصر ...».

وجاء فيها أيضًا:

«والحدادية علىٰ علاقة بداعش في مسألة التحذير من العلماء، وتبديعهم، وتكفيرهم، وصرف الناس عنهم».

ثانيًا: مقال بعنوان: «التجديد والتخريب!».

جاء فيه:

«إنما ما أريد توصيله هنا ثلاثة أشياء: ...

والثالث: أن يُراعىٰ حفظ حرمة الدين وتعظيمه وهيبته في النفوس.

فإن أكثر الناس - إلا قليل - يتلقون هذا الأمر تلقيًا، فإذا أردت مثلًا: أن تُخطِّئ الأوزاعي رحمه الله تعالىٰ تقول: هذا القول خطأ، ولا تقُل هذا شذوذ، أو هذا لا يقوله فَقِيه، ونحو ذلك.

فلو أنك أبصرت ولدًا يُعنِّف أباه لاستنكرت ذلك علىٰ الفور، بغض النظر عن فعل الأب السيء!.

وأيضًا لأننا لسنا في أزمنة السلف الصالح التي تأتي فيها الأساليب والألفاظ بعد العلم بمراحل، ففتح باب العلم، وإعادة غربلة المصادر: زيادة في التحقق والتحقيق، والبحث عن الحق والصواب، مقصد شرعي نبيل ومشروع ومطلوب، لكن البحث الذي يكون في المصادر المُحترمة عند أهل الإسلام ومع شخصيات مُحترمة - فنحن هنا لا نتكلم عن بدع ومُبتدعة -؛ فهي مراجعة مباركة: تزيد من رسوخ العلم، وازدياد الحق، وعموم المنفعة.

أما أن يُفتح باب النقد بشناعة الألفاظ والإطلاقات التهويلية، والمجازفة

العلمية، كما تصنعه الحدادية والفرق الجديدة الكلامية؛ فإن هذه الطريقة نفسها في التناول مع مصادر العلم المُعتبرة والعلماء الخيِّرين، هي بحد ذاتها إفساد يُنبئ عن الانحراف والهدم الذي ليس وراءه بناء!».

ثالثًا: محاضرة بعنوان: «إنكار المنكر بين السنة والبدعة».

جاء فيها:

«وهنا فرقانٌ مع فرقان، فإذا كنا نُفارق أهل الأهواء والبدع في باب إنكار المنكرات البدعية والمنكرات الشهوانية، فإننا أيضًا نُفارق فرقة أخرىٰ من فرق أهل الأهواء والبدع والضلال وهم الحدادية التكفيرية.

فإنهم تحت ستار إنكار البدع، والكتب المُشتملة علىٰ البدع؛ وقعوا في بدعٍ عظيمة، وطعنوا في أئمة الدين والسنة.

فإذا كان الخوارج في باب المعاصي والشهوات، فإن الحدادية كذلك في باب البدع والأهواء؛ خالفوا أهل السنة في باب إنكار منكر البدعة، فكل كتاب فيه بدعة من كتب شروح الحديث والتصانيف؛ جعلوا أن هذه الكتب هي كتب أهل البدع المأمور بإحراقها وإتلافها، وعندهم كل من وقع في بدعة ولو كانت خفية، ولو لم تُقَم عليه حجة، فلا مراعاة لذلك، فعندهم مسارعة في تبديع الأعيان وتكفير الأعيان، وعندهم أن حتىٰ من ثبت عليه الخطأ - غير بدعة - يُسقطونه ويُهينونه، ولو تراجع عن الخطأ لا يَقبلونه.

وهذه الأمراض بدأت تتفشَّىٰ في بعض المنتسبين للسنة، فاليقظة اليقظة، اليقظة اليقظة، والموازنة علىٰ الفرقانية في كثير من هذه الأبواب تحتاج إلىٰ مجاهدة، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، نُجاهد أنفسنا

نحن علىٰ أن نبقىٰ علىٰ الطريق الحق الوسط، لا إفراط فيه ولا تفريط».

وجاء فيها أيضًا:

«كذلك إنكار الأقوال الفاسدة، إنكار البدع، إنكار أخطاء العلماء، كل هذا داخل في إنكار المنكر، ولكن لابد فيه من العلم، ولابد فيه من الرِّفق وهو الأصل، ولابد فيه كذلك من الصبر والحلم. والعلم به تُعرف مراتب المنكرات ...

فشاهدي من هذه القصة بين الصحابة ﵃: هذه مقالة باطلة قالها شخص، أراد عمر أن يُنكرها في مكة أمام الناس، فنصحه وأشار عليه أخوه عبد الرحمن بن عوف أن الإنكار لهذه المقالة ستترتب عليه مفاسد، كشف له أبوابًا ما كانت في باله حينها.

هذه فائدة الأخ مع أخيه، هكذا ينبغي أن يكون الشيخ مع تلميذه، هكذا يكون الفاضل مع المفضول، هكذا يكون الشيخ مع أخيه وشيخه، هكذا يكون التعامل والتناصح، فتح له أبوابًا، بالتعبير المعاصر: فتح له أُفُقًا أخرىٰ ما كان مُنتبهًا لها، لفت نظره إلىٰ زوايا ما كان مُنتبهًا لها، هذا ما فيه عيب، قال: يا أمير المؤمنين، الناس سيحملونها محامل، وتصير مفاسد أكبر.

إذًا ليس من إنكار المنكر؛ حتىٰ للمقالات الباطلة، كم من خطأ ومقالة نسمعها ونجدها وما يمنعنا من إنكارها إلا ما يعلمه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من مراعاة مصالح ومفاسد.

هذا أمر ينبغي أن نعرفه، وبالذات المقالات التي تصدر، قد تصدر حتىٰ من علماء سنة، وهي مُخالفة للكتاب والسنة، فالأمر بالسنة والنهي عن البدعة هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

«منهاج السنة النبوية»، وذكره غيره.

فالمقصد من هذا أيها الإخوة: أن أهل السنة لهم في هذا الباب فرقان ولهم طريقتهم.

اليوم لو أردت أن أُدلِّل وأضرب لكم أمثلة علىٰ بعض المُخالفات التي يراها هو مُخالفة ويراها مُنكرًا كيف يتعامل بها بحسب بيئته، وجدنا منهم من يجعل مسألة كشف الوجه - كما قررها لهم صاحب كتاب «حراسة الفضيلة» في مقدمتها - يجعل أن مسألة كشف الوجه جوازه من عدمه إنما هي حرب بين الإسلام والعلمانية، ولم تصر راجح ومرجوح بين العلماء! فقاسوا عليها أيضًا، قالوا: باعتبار مجتمع معين، قالوا: وكذلك قيادة المرأة للسيارة هي فرقٌ بين إسلام وعلمانية، ليست راجح ومرجوح بين العلماء، ويجب إدخال هاتين المسألتين في كتب العقائد! إيش هذا؟! معاصي: تعاملوا فيها معاملة الشرك، مُختَلَفٌ فيه: تعاملوا فيه معاملة المتفق عليه، اجتهادية: تعاملوا فيها معاملة الخلافية أو الإجماعية! كل هذا خلل.

الساحة مليئة بأمراض واضطرابات وعبث الجماعات الإسلامية السياسية في باب إنكار المنكر بشيء لا يُطاق، وهم قد عُرِف ضلالهم، لكن: خشيتنا أن يتسرَّب بلاؤهم - وقد حصل - لبعض إخواننا من أهل السنة وطريقتهم في تناول المنكرات».

رابعًا: محاضرة بعنوان: «أصناف وصفات بعض المخالفين لدعوة الحق».

جاء فيها:

«من أصول هذه الطائفة والفرقة المنحرفة:

قضية: أن كل من وقع في البدعة فهو مبتدع ضال، ولذلك عندهم شيخ الإسلام ابن تيمية مبتدع! الشيخ ابن باز مبتدع! ابن عثيمين جهمي! الألباني مرجئ جهمي! وقُل ما شئت عن علماء السنة الكبار؛ يَضرِبُون فيهم.

أيضًا من أصولهم التي حذَّر منها النبي ﷺ: الغلو؛ «**إيَّاكم والغلو؛ فإنما أهلك من كان قبلَكم الغلو**»؛ أو كما قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فهُم أهل غلو وشِدة، ولذلك يَصدُق عليهم حديث النبي ﷺ لَمَّا ذكر الخوارج حينما قال: «**يَخرجُ من ضِئضِئِ هذا أقوامٌ تَحقرونَ صلاتَكُم إلىٰ صلاتِهِم؛ وصيامَكُم إلىٰ صيامِهِم؛ وقراءتكُم للقرآن إلىٰ قراءتِهِم**»، قال ﷺ: «**يَقتلون أهل الإيمان ويَتركون أهل الأوثان**»، هذا حالُهُم.

فَعَدُو الحدادية اللَّدُود: أهل السنة! عَدُو الحدادية اللَّدُود: أهل السنة! ولذلك: الألباني، ربيع، رحمة الله علىٰ الألباني، وحفِظَ الله الشيخ ربيع، من أشدِّ أعدائهم!.

ومَرَّةً كُنتُ جالسًا مع مجموعة من الإخوة، وكان هُناك رجل جاء إلىٰ مكة، ليس من أهل مكة، جاء إلىٰ مكة يتظاهر بالسنة، ويتظاهر بنشر العلم، فكان حوله الشباب، وأنا لم أعلم بحالِه؛ لم نكُن نَعْلَم بحالِهِ أنه حدادي! فلما جلسنا؛ سألني أحد الإخوة سؤالًا، قال: يا فُلان؛ ما أبرز علامات الحدادية؟ قُلتُ: طعنهُم في الألباني، فقام والله كالسَّهم! قام كالسَّهم ثم خرج! قُلتُ: أبرز علامات الحدادية طعنُهُم في الألباني، ولذلكَ عدوُّهم اللَّدُود أهل السنة قاطبة، والألباني وربيع علىٰ الخصوص!».

وجاء فيها:

«أيضًا من سماتِهِم - أي: الحدادية -: تصدُّرُهم في قيادة الناس ودعوتهِم،

وشعُورُهم بأنهم أهلٌ للحُكم علىٰ الغير مع جهلِهم وعدم علمِهم!».

وجاء فيها:

«مما ينبغي أن يُعلَم أن كل الغلاة في كل زمان؛ ابتداءً بالجهيمانيِّين، ثم الحدادية في طورها الأول، ثم أتباع فالح، ثم الحدادية في طورها الثاني الآن، فمن المعلوم تأريخيًّا أن أهل العلم والسنة هم المُتصدِّين لهذا الغلو حقيقةً؛ مُكافحةً ومُحاربةً بالحُجة والمُحاصَرة.

وعلىٰ الضِّد من ذلك: أن استثمار أهل الغلو في الطعن علىٰ أهل السنة أيضًا سنةٌ قديمةٌ في أهل البدع قديمًا وحديثًا.

فابتدأها عبد الخالق حين كان يتَّخذ من الجهيمانيِّين قنطرةً لضرب أهل السنة ومُحاربتهم.

ثم: كذلك سلمان العودة كان يتَّخذ من أهل الخُبَيْبِيَّة أيضًا قنطرةً لضرب أهل السنة لِما فيهم من الغلو والشدة ومجاوزة أحكام العدل والسنة.

وكذلك لَمَّا نبغت نابغة أتباع فالح اتَّخذ التُّراثيُّون وغيرهم أيضًا ذلك قنطرةً لضرب، وللتحذير من أهل السنة ومجاهدتهم.

والحدادية اليوم في طورها الثاني أيضًا أخذت بطانة الجماعات نفس أنفاس من سبقها من أهل البدع في محاربة أهل السنة عن طريق وصمهم بالحدادية.

بطانة الجماعات التي تُريد أن تمسح من التَّأريخ أمرًا مفروضًا لا يُمكن أن يُمسَح بجرَّة قلم وهو: أن جهاد الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ الذي بدأ به ثمار دعوة الأئمة؛ أئمة السنة الثلاثة الكبار؛ ثمار أئمة السنة الثلاثة الكبار تجلَّت في دعوة الشيخ محمد أمان والشيخ ربيع، فبطانة الجماعات تُريد أن تمسح

مسحًا تامًّا من التاريخ مسألة الشيخ ربيع! فلا تجدهم إلا جامية جامية! وأين الشيخ ربيع؟! وهو قد امتدَّ عمره وجُهودُهُ وجهادُهُ أكثر بكثير؛ بل إن دعوة الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم تستَوِ علىٰ سُوقِهَا ولم يحصُل النفع بها إلا بجهاد الشيخ ربيع، فاليوم تُعيد بطانة الجماعات الكرَّة[1] ...

---

(١) مصطلح بطانة الجماعات هو مصطلح جديد أحدثته هذه المجموعة لضرب بعض السلفيين، ومن تَراهم هي نفسها بأنهم سلفيون، وهو مصطلح كاشف فاضح لهذه المجموعة نفسها، إذ فيه دلالة واضحة كاشفة علىٰ أن القول إذا جاء من أحد أفراد المجموعة قبَلوه وطيَّروه، وإذا جاء من غيرهم رفضوه وحاربوه، وهذا أمر ظاهر، فمصطلح بطانة الجماعات: هو وصفٌ للمخالف لهم بأنه: «سلفيُّ العقيدة، بِطانيُّ المنهج»، وهو وصفٌ قد أحدثوه ليجعلوا لمخالفيهم منهجًا خاصًّا بهم، يسقطونهم به ويحاربونهم بسببه؛ مع شهادتهم هم أنفسهم لهم بالسلفية كما سيأتي!!.

وفي هذا المصطلح إعلان للحرب علىٰ السلفيين، أو علىٰ الأقل: من يشهدون هم أنفسهم لهم بأنهم سلفيون، وكفىٰ به ضلالًا!!، إذ من المعلوم بأن أهل السنة متعاونون فيما بينهم، يتعاونون ويتناصحون فيما بينهم، ولا يُسقط بعضهم بعضًا، ولا يلمز بعضهم بعضًا، ثم إن خالفهم مخالف منهم، وأحدث أصولًا وقواعد خالف فيها أصول أهل السنة والجماعة وقواعدهم، متعمدًا، مكابرًا، مُصِرًّا علىٰ ما في رأسه؛ ألحقوه بأصوله وقواعده الجديدة، وبمن التحق بهم وانتسب إليهم، ولا كرامة له عندهم، أما أن يكون سلفيًّا، ويبقىٰ علىٰ سلفيته، ثم يحارَب بمثل هذه الحرب الشعواء، فهذا لا يُعرف عندهم، وليس هو من السلفية في شيء!!.

ومن تأمل هذا المصطلح الذي أحدثوه لرآه متوافقًا تمامًا مع المصطلح القديم الذي حاربه السلفيون ولازالوا يحاربونه إلىٰ يومنا هذا، وهو قول القائل: «فلان سلفيُّ العقيدة، إخوانيُّ المنهج».

يدرك ذلك كل من تأمل هذا المصطلح الجديد، وكانت له معرفة ودراية بما كان ينكره السلفيون علىٰ ذاك المصطلح القديم.

*بل أقول: إن في إحداث هذه المجموعة لمثل هذا المصطلح الجديد، وتلقي أفرادها له بالقبول؛ لدليل واضح علىٰ أنهم ينطلقون من عمومات عرفوها في المنهج السلفي، لم يعرفوا تفصيلات أهل العلم فيها، ولم يضبطوها كما ضبطها لهم علماء السنة والحق، وتوضيح ذلك فيما يأتي:
=



=

*أولًا: وصفوا من نسبوهم إلىٰ هذا المصطلح الجديد - مصطلح بطانة الجماعات – من السلفيين، ومن يشهدون هم أنفسهم لهم بأنهم سلفيون بألذع الأوصاف، فقالوا:

- بطانة الجماعات السياسية الإسلامية البدعية وبطانة الحدادية البدعية، هدفهما واحد، وهو إسقاط منهج السلف في الجرح والتعديل، وهما شر.

- البلاء اليوم بطانة الجماعات؛ من يأتي باسم السنة ثم يخون السنة.

- عندما تقف مع من يخون السنة وتنصره وتلقي بنفسك في شُبَه بطانة الجماعات، فقد قربت من الهلكة إن لم تكن هالك.

- (الزقزاق) طير ينظف فضلات الطعام ويضع نفسه بين فكي التمساح ويألفه التمساح، هذا مثل (بطانةالجماعات) التي تعتذر للجماعات وتعيش في أوحالها ويألفونهم.

- بطانة الجماعات أشد ضررًا علىٰ السلفيين من أهل البدع؛ لأنهم يجمعون لأهل البدع من الحجج والقواعد الباطلة ما لا يحسنوه، كما قاله أحمد في الكرابيسي.

- البطانة أخت الجماعات؛ تعاديهم سياسيًّا وتؤاخيهم في حرب أهل السنة.

- من عجائب بطانة الجماعات أنهم يتلطفون بالجماعات ويشتدون علىٰ السلفيين الأقحاح!!.

- احذروا بطانة الجماعات وعلامتهم محاولة كسب الجميع ...!.

- احذروا بطانة الجماعات في الفتن وعلامتهم المساواة في الخطاب بين الأجهزة الرسمية والتيارات ...!.

- احذروا بطانة الجماعات في الفتن وعلامتهم الوقوف بين السنة والجماعات ...!.

- احذروا بطانة الجماعات وعلامتهم رسم خط رجعة لأنفسهم للمستقبل ...!.

- بطانة الجماعات شكلت لنفسها طريقة الجماعات متسترة بالسنة وتظن أنْ لا أحد يلحظها!.

- إن الذي يخشىٰ علىٰ أهل السنة اليوم بطانة الجماعات؛ الذين يظهرون السنة وأصولها وهم يخونونها بقواعد ...

- أسود السنة لكم بالمرصاد يا بطانة الجماعات وحُماتهم.

وغير ذلك كثير.

وصفوهم بكل هذه الأوصاف الشيطانية القبيحة، والتي قد يُبدِّع السلف بالواحدة منها، فضلًا عن أن تجتمع كلها في شخص أو جماعة، ثم هم مع ذلك يتورعون عن تبديعهم، وعن إلحاقهم بمن يدافعون عنهم، ويحاربون السلفيين وعلماءهم بسببهم!!.

ومما يدل علىٰ أنهم يعتقدونهم سلفيين، قول قائلهم:

=

=

- من هم بطانة الجماعات؟ سلفيون استحوا أن يسلكوا طريق الجماعات صراحة فصاروا مطية لهم.
- بطانة الجماعات: سلفيون يرون أن أهل الأهواء والبدع هم الجهمية والأشعرية والرافضة والنصيرية والصوفية فقط، يخذلون السلفيين ويغضون الطرف عن الجماعات الإسلامية السياسية، هم الخطر القادم.
- المخذلة والمذبذبين من أهل السنة هم بطانة الجماعات.

وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ أن هذه المجموعة غير منضبطة في أصولها وقواعدها التي تنطلق منها!!، إذ لو كانت منضبطة في هذا الباب؛ لَمَا شهدت بالسلفية لمن جمع كل هذه الشرور؛ ليحارب بها السنة وأهلها!!.

وثمة أمرٌ آخر، وهو أنهم ملزمون بأن يأتوا بالأدلة والبراهين الواضحة الجلية التي بسببها حكموا علىٰ هؤلاء السلفيين بهذه الأحكام، ووصفوهم بكل هذه الأوصاف الشيطانية القبيحة، وإلا عاد الأمر عليهم وصاروا هم الظالمين المفترين، فعباد الله ليسوا مسرحًا للعب والعبث، كلٌّ يقول فيهم ما يشاء وما يريد، دون أن يثبت دعواه ببينة أو برهان.

*ثانيًا: أننا إذا عرفنا بأن المعنىٰ الذي نخرج به من مصطلح: «بطانة الجماعات»، هو أن هذا الشخص المنسوب لهذا المصطلح: «سلفيُّ العقيدة، بطانيُّ المنهج»، سواء أراد أصحاب هذا المصطلح هذا المعنىٰ أم لم يريدوه، وذلك أنهم بشهادتهم له بالسلفية، مع حكمهم بفساد منهجه، قد وقعوا في التفريق، ففرَّقوا بين العقيدة والمنهج، شاءوا أم أبوا، وتوافقوا بتفريقهم هذا مع القول القديم الذي لطالما حاربوه وحذروا منه، كما هو شأن السلفيين قديمًا وحديثًا، وهو قول القائل: «فلان سلفيُّ العقيدة، إخوانيُّ المنهج»، فالقولان بابهما واحد، وكفىٰ بذلك ضلالًا وضياعًا، ورحم الله الإمام الألباني وقد سئل:

«هناك من الدعاة من يفرق بين العقيدة والمنهج في التبني، فتجد عقيدته سلفية ومنهجه في الدعوة إلىٰ الله إخوانيًّا حركيًّا سلبيًّا سياسيًّا أو تبليغيًّا أو هكذا، فهل يسعهم ذلك؟».

فأجاب: «لا أعتقد أن سلفيًّا عقيدةً وسلوكًا بإمكانه أن يتبنىٰ منهج الإخوان المسلمين وأمثالهم ...» (جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ ٣ / ١٢٣).

وفي فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، سئلت اللجنة برئاسة الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ سؤالًا؛ جاء فيه:

«كثر الحديث في هذه الأيام عن الفرق بين العقيدة والمنهج، حتىٰ بدأ الناس يقولون: فلان عقيدته عقيدة أهل السنة والجماعة أو «السلفية»، ولكن ليس منهجه منهج أهل السنة والجماعة، فمثلًا يقولون عن بعض من ينتسبون إلىٰ جماعة التبليغ أو الإخوان المسلمين، أو عن بعض الجماعات الأخرىٰ هذا الكلام. فهل هناك ضابط نعرف به منهج أهل السنة والجماعة أو السلفية؟ وهل يصح هذا التفريق بين العقيدة والمنهج؟».

=

=

فأجابت: «عقيدة المسلم ومنهجه شيء واحد، وهو ما يعتقده الإنسان في قلبه وينطق به بلسانه ويعمل به بجوارحه من وحدانية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الربوبية والإلهية والأسماء والصفات، وإفراده بالعبادة والتمسك بشريعته في القول والعمل والاعتقاد علىٰ ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسار عليه سلف الأمة وأئمتها، وبذلك يعلم أنه لا فرق بين العقيدة والمنهج، بل هما شيء واحد يجب أن يلتزمه المسلم ويستقيم عليه» (فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، المجموعة الثانية ١ / ٢٦٨).

*ثالثًا: أما إن كان أصحاب هذا المصطلح الجديد – مصطلح بطانة الجماعات – أرادوا أن يثبتوا به بأن هؤلاء الموصوفين بهذا الوصف فيهم سلفية، وفيهم بدعة وانحراف، فهذا شأن عامة أهل البدع، ولم نجد من أهل السنة إلا أن يحكموا عليهم إما بالسنة وإما بالبدعة، مع تفريقهم كما هو معلوم بين من وقع في بدعة عن اجتهاد، هو فيه معذور مأجور، فهذا يردون خطأه ويجعلونه من أهل السنة ولا يبدعونه، ورحم الله الإمام الألباني إذ قرر الأمر بكل وضوح في حوار ماتع نافع:

«الملقي: ما مدىٰ استقامة قول: فلان سلفي العقيدة ولكنه علىٰ منهج الإخوان، فهل المنهج ليس من العقيدة؟ وهل عهد هذا التقسيم عند السلف أو وجد رجل سلفي المعتقد وليس بسلفي المنهج؟.

الشيخ: لا يفترقان يا أخي، ولا يمكن أن يكون إخوانيًّا سلفيًّا، لكن سيكون سلفيًّا في بعض وإخوانيًّا في بعض، أو إخوانيًّا في بعض وسلفيًّا في بعض، أما أن يكون سلفيًّا علىٰ ما كان عليه أصحاب الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، مثل هذا أمر مستحيل الجمع بينهما، الإخوان المسلمون دعاة، طيِّب إذًا ماذا يدعون، هل يدعون إلىٰ دعوة السلف الصالح، يعني إذا تصورنا إخوانيًّا سلفيًّا، هل هو يدعو إلىٰ الدعوة السلفية؟ الجواب: لا، فإذًا: هذا ليس سلفيًّا، لكن في جانب يكون كذلك، وفي جانب آخر يكون ليس كذلك.

الملقي: ما هو الفرق؟.

مداخلة: اتصلت بكم علىٰ التلفون.

الشيخ: آه.

الملقي: سألتك.

الشيخ: إيه.

الملقي: فقلت لي: لا يهمنك أولئك الذين يلفقون بين المنهج السلفي الإخواني.

الشيخ: إي والله.

الملقي: فلا صاروا سلفيين ولا صاروا إخوانيين.

الشيخ: هو كذلك، هه الله أكبر»(جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ ٦ / ٢٧٩).



وأهل السنة حريصين كل الحرص علىٰ تحقيق العدل، وعلىٰ الحكم الموافق للعدل، فلا يريدون أن يكون في ذمَّتهم شيء، فقد يمتنعون عن تعيين شخص ما بالحدادية؛ لأن الحدادية فرقة فيها نوعٌ من الغموض، فيها نوعٌ من التقية؛ لكن هناك سِمَة عامة، هناك صفات؛ فبمعرفة هذه الصفات؛ من الممكن علىٰ المسلم صاحب السنة أن يتوقَّىٰ الشر، ومن الممكن أيضًا أن يَنظر في وجود هذه المعاني المُعيَّنة في الأشخاص المعيَّنين فيَحذَر منهم، وهكذا ينبغي أن يكون صاحب السنة، لا ينبغي أن يكون صاحب السنة بليدَ ذهنٍ وبليد قلب، كشأن الخوارج ومن تبعهم من أجناس الغلاة»[(١)].

وجاء فيها أيضًا:

«بعض الصفات العامة فيما يتعلق بالحدادية ...

الصفة الأولىٰ: تركُهُم الإحالَة والارتباط بأهل العلم المعروفين.

الصفة الثانية: سوء الأدب وجفاء الأخلاق.

الصفة الثالثة: استِسْهال المُبادَرة في الطعن والنقض.

المسألة الخامسة: إعجابُهُم برأيهِم واعتدادهم بأنفسهم.

المسألة التاسعة أو الوصف التاسع: أنهم بينهم وشائج خاصة بأصحابهم ولا يُحيلون إلا علىٰ أنفسهم».

---

(١) وكشأن بعض المتعصبة والمتحزبة لهذه المجموعة، ممن انقادوا انقيادًا أعمىٰ لقادة ورؤوس هذه المجموعة، فصححوا عملها ودعوتها ومنهجها الجديد، ووافقوها علىٰ طعنها في الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة، وعلىٰ استقلالها بنفسها وإعراضها عن العلماء، مع وجود كل هذه الصفات فيها!!.

خامسًا: مقال بعنوان: «ربيع وميزان الذهب!».

جاء فيه:

«فهذه هي المهمة الشاقة التي لا يستطيعها كل أحد. فالصبر علىٰ أذية المخالف، والرفق مع المدعو، وطول النفس في الاستصلاح، والرفض البات القاطع عن معاملة من ظاهرُه السنة معاملة أهل البدع؛ وأعظمها - عندي - رفع راية توحيد كلمة أهل السنة، وجمع القلوب، والدعوة إلىٰ التصافي والتآخي مع الضرب بعرض الحائط بمن يتهم هذا المسلك بالضعف والجبن!.

لكن كل ذلك في سياقه الشرعي الصحيح فيمن ظاهرُه السنة ممن لا يُعلم أن عنده خيانة أو غش لها. لا مع أهل الأهواء في طرفيهم:

المتاجرين بالرِّفق مع من يخون السنة، ويخذل أهلها، ويمد يد التعاون مع أهل البدع.

ولا مع الغُلاَّظ القُساة ذوي أنفاس وصفات الخوارج من الحدادية والفالحية ومن سار في فلكهم من أهل الغلو الذين لا يرقبون في صاحب سنة إلاًّ ولا ذمة، بل يعاملونه معاملة أهل البدع[1].

ومن وقاحتهم وقلة احترامهم للشيخ ربيع ودعوته أنهم يُصرِّحون بهذه المعاني، فيا ليتهم إذا لم يحترموا وجهة الشيخ المُشبَّعة بالأدلة من الوحي والأثر والنُّقول عن السلف في مراعاة المصالح والمفاسد وتحريم معاملة صاحب السنة الذي قد يُخطئ خطأ أهل العلم معاملة أهل البدع، فيا ليتهم إذ لم يعتبروا بذلك، فيا ليتهم

(١) وبنفس هذا النفس البدعي تعاملت المجموعة مع الشيخ ربيع حفظه الله حين حكمت عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج!!.

احترموا شيبته التي قال النبي ﷺ في احترامها: «**إن من إجلال الله إجلال حامل القرآن الغير غال فيه أو جاف عنه وإكرام ذي الشيبة المسلم**» - أو ما معناه -.

فأسأل الله بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العُلىٰ أن يمنح شيخنا الإخلاص الكامل والصدق التام في كل ما قال وفعل وأن يغفر الله له ولا نزكي علىٰ الله أحدًا وأسأله أن يجد حلاوة ذلك وثمرته العظمىٰ الخيرة عند لقاء الله أطال الله عمره في طاعته.

كما أسأله سبحانه أن يوفقنا للاقتداء به في تحقيق كفتي ميزان دعوة السنة جَهْرًا بالحق وجهادًا للبدع، ورحمةً بالخلق ورفقًا بأهل السنة، وأن يعيذنا من التطفيف في ميزان السنة في كفتيه، خيانةً للسنة وخذلانًا لأهلها وليناً مع من لا يستحق.

وكفة الغلو التي تتابعت بهم الأهواء وجرىٰ منهم التواطؤ علىٰ الغلظة مع أهل السنة والطعن عليهم ومعاملتهم معاملة أهل البدع. عياذًا بالله من موجبات سخطه».

❁ سادسًا: محاضرة بعنوان: «التعليق علىٰ رسالة شروط الأئمة الستة».

جاء فيها:

«وهنا أُنبِّه إلىٰ مسألة: أن بعضهم يقول: إذا أردت أن تسأل في الفِرق والجماعات اسأل الشيخ ربيع، أما إذا أردت العقيدة اسأل الشيخ فلان، هذا كذَّاب، أو جاهل من يقول هذا، مكَّار، كيف تسنَّىٰ لربيع بن هادي أن يرد علىٰ الفِرق الضالة المخالفة في العقيدة إن لم يكن في العقيدة جبل، ليست العقيدة شرح متون كتب العقيدة، ليس هذا العلم في العقيدة، ليس العلم أن فلان عالم بالعقيدة لكثرة ما شرح من كتب العقيدة أو علَّق فأعاد ما في المتن وضعه في الحاشية، ليس هذا، يظهر علم الرجل بالعقيدة بقوة نقده لما خالف العقيدة، بولائه وبَرائه لما خالف العقيدة، بالصدع أمام المخالفين للعقيدة والموقف

منهم، هنا يظهر علمه بالعقيدة.

الشيخ ربيع جبلٌ في علم الاعتقاد وإلا لما تسنَّىٰ له هذا النقد العظيم للفرق الضالة المُخالفة، نَقَدَهم في جانب التكفير، نَقَدَهم في جانب الإرجاء، وردَّ علىٰ مرجئة الحنفية وغيرهم، مرجئة جماعة التبليغ، نَقَدَهم في أبواب كثيرة.

الشاهد: لما قرأ الشيخ هذه العبارة قال: هذا لا يمكن أن يقوله ابن تيمية، لأن الرغبة عبادة لله لا يجوز صرفها لغير الله، من صرفها لغير الله فقد كفر وأشرك الشرك الأكبر، فخاطب الشيخ ابن باز وطلب منه المخطوطات وبيَّن له، فبعث الشيخ ابن باز من أتىٰ بالمخطوطة من الظاهرية، فلما وصلت المخطوطة إلىٰ يد الشيخ ربيع قال: أول ما اتجهت إلىٰ القراءة إلىٰ هذا الموطن، قال: فوجدت ما يُصدِّق ظني في شيخ الإسلام، وأنه لا يُمكن أن يقول هذه العبارة، وأنها من تصحيفات الطبَّاعين والمُحقِّقين، وأن صواب العبارة: «والرغبة إلىٰ الله وسؤاله».

فإذا كان هذه الدقة في التحقيق، ليس التحقيق إكثار الحواشي، وليس العلم بكثرة شرح المتن، مع أنه لا ينتبه للأخطاء.

أتريدون دقةً من نوع آخر؟! ها هو العلامة الجبل فعلًا، ركنٌ في علم الاعتقاد، محمد أمان علي الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما درَّس الحَمويَّة، وقد درَّسها غيره من مشايخنا، ولكن لَمَّا درَّسها وجاء عند عبارة: «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، هناك عبارة من سَطر زيدت فيها، وموجودة في مجموع الفتاوىٰ في المجلد الخامس، وموجودة في مواطن، قال: «وإن كان بعض العلماء قد يقول هذه الكلمة ويريد بها معنًىٰ صحيحًا»، فقال محمد أمان: لا يمكن أن يكون لهذه الكلمة معنًىٰ صحيحًا، هذه الكلمة باطلة، ولا يمكن أن

يقولها مثل ابن تيمية، ثم قال: واستدللنا علىٰ ذلك بأننا رأينا تلميذه ابن عبدالهادي ينقلها في ترجمة ابن تيمية، ينقل الحَمويَّة وليس فيها هذه اللفظة، فدلَّ أنها من دَسِّ النُّسَّاخ الذين دَسُّوها، هنا يظهر العلم في الاعتقاد بالتَّنبيه علىٰ مثل هذه المواطن وهذه الفقرات».

سابعًا: مقال بعنوان: «لا دفاعًا عن أئمة السنة السلفيين بل دفاعًا عن السنة والمنهج السلفي».

جاء فيه:

«فهناك من يطعن في السنة وفي السلفية، شعر أم لم يشعر، قصد أو لم يقصد.

إن الطعن في أئمة السنة السلفيين طعنٌ في السنة وفي السلفية، وليس هذا تعصبًا، بل هذا هو عين الحق؛ لأن الطعن فيهم طعنٌ في السنة التي يَحملونها، وطعنٌ في المنهج السلفي الذي تمسَّكوا به ودعوا إليه.

قال الشيخ العلامة الإمام محمد الصالح ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

«التقليل من شأن العلماء الراسخين في العلم، المعروفين بالإيمان والعلم الراسخ؛ جناية ليس علىٰ هؤلاء العلماء بأشخاصهم، بل علىٰ ما يحملونه من شريعة الله تعالىٰ»اهـ.

إذن يا إخواني السلفيين:

هناك فرق كبير بين العالم الراسخ في العلم، وبين طالب العلم الذي لم ترسخ قدمه.

ففرقٌ كبير عظيم بينهما، ومن أبرز الفروق:

الثبات والرسوخ وعدم التنقل من منهج إلىٰ منهج، ولعل من أبرز آثاره ما نراه

ونسمعه من كثير ممن يدَّعون السلفية واتباع منهج السلف الصالح؛ من انحرافات وتقلبات منهجية، وعداء لأئمة السلفية؛ خصوصًا في هذا العصر، ومن أبرزهم:

العلامة إمام السنة وناصرها وقامع البدعة وأهلها محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة الإمام الفقيه قامع البدعة أحمد بن يحيىٰ النجمي، والعلامة الإمام العلامة حامل راية الجرح والتعديل ربيع بن هادي المدخلي، وشيخنا الإمام العلامة الفقيه زيد بن محمد المدخلي، وغيرهم من أئمة العصر؛ ممن يطعن فيهم الأصاغر، الأحداث، سفهاء الأحلام.

فهؤلاء الأئمة معروفون بسلامة المنهج، وحسن المعتقد في جميع مسائل العقيدة، وبالعلم النافع، والعمل الصالح، وبالتمسك بالسنة، والذب عنها، والبعد عن البدع وأهلها، وبالرد علىٰ أهل الأهواء والبدع.

فهم معروفون عند أئمة هذا العصر - «ابن باز وابن عثيمين» رحمهما الله تعالىٰ و «الفوزان واللحيدان والسبيل» حفظهم المولىٰ تعالىٰ - بذلك، وإذا كان ذلك كذلك؛ فقد أصبحنا نكتشف انحرافات مَن لم نخبر بواطنهم بموقفهم من هؤلاء الأئمة، وما ذلك إلا لأنهم نصروا السنة وذبوا عنها، فجزاهم الله عن الإسلام وأهله كل خير.

وليس العجب ممن طعن في أئمتنا ممن كان يتظاهر بالأمس بأنه معنا، فقد كشفت مواقفهم حقيقة حالهم، ولكن العجب من شبابنا شباب السلفية الذين يعرفون أئمتهم وعلماءهم، ثم يقفون مُؤيِّدين وطاعنين في مثل هذه المواقف مع هؤلاء الأصاغر؛ الذين كنا نظن بالأمس أنهم علىٰ منهج الأكابر سائرون، فظهر أنهم عن منهج الأكابر مُنحرفون[1].

---

(١) صدقت!، وهذا ميزان سلفي أصيل، فالله المستعان!!.

نعم؛ فالمنهج السلفي من استقام عليه كان علىٰ الحق، ومن انحرف عنه وسلك سبل المنحرفين من الحدادية الضالين؛ كان علىٰ الباطل وصار ضالاً مُضلاً، ضالاً لنفسه بعد الهدىٰ، ومُضلاً لغيره ممن فُتن به، وظن أنه علىٰ خير وهدىٰ.

والسبب في هذا كله أن بعض الشباب السلفيين لم يُفرِّق بين العالم وبين طالب العلم الذي لم ترسخ قدمه في العلم.

قال الإمام الحجة مسلم النيسابوري: «لا يُقَصَّرُ بِالرَّجل العالي القَدْر عن درَجتِه، ولا يُرفَع مُتَّضِعُ القَدْر في العلم فوق مَنزلتِه، ويُعطىٰ كل ذي حق فيه حَقَّه ويُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ»اهـ.

وقال العلامة ابن سحمان رحمه الله تعالى: «العجب كل العجب ممن يصغي ويأخذ بأقوال أناس ليسوا بعلماء ولا قرأوا علىٰ أحد من المشايخ فيحسنون الظن بهم فيما يقولونه وينقلونه، ويسيئون الظن بمشايخ أهل الإسلام وعلمائهم؛ الذين هم أعلم منهم بكلام أهل العلم، وليس لهم غرض في الناس إلا هدايتهم وإرشادهم إلىٰ الحق الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

أما هؤلاء المتعالمون الجُهال، فكثيرٌ منهم؛ خصوصًا من لم يتخرَّج علىٰ العلماء منهم، وإن دَعوا الناس إلىٰ الحق؛ فإنما يَدعون إلىٰ أنفسهم؛ ليصرفوا وجوه الناس إليهم طلبًا للجاه والشرف والترؤس علىٰ الناس، فإذا سُئلوا أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»اهـ.

وقال العلامة الشيخ صالح الفوزان أيضًا: «العلماء الراسخون الذين يؤخذ بقولهم، لا علماء الضلال ولا المتعالمين، ولا الجُهال؛ فإنما يُسأل العلماء الربانيون الراسخون في العلم، فهم الذي يُعتبر قولهم وفتواهم»اهـ.

وقال الشيخ صالح الفوزان أيضًا: «خذوا العلم عن العلماء من أهل السنة

والجماعة، المعروفين بالعلم ... لا تتلق العلم عن صغار السن المبتدئين؛ الذين لم ترسخ أقدامهم في العلم، وأشد من ذلك لا تتلق العلم من المبتدعين الضالين، بل تلقه من مصادره الصحيحة المعتمد عليها»اهـ.

وقال الشيخ صالح الفوزان أيضًا: «لا يؤخذ إلا عن أهل العلم، وعن العلماء الربانيين الراسخين في العلم، لا يؤخذ العلم عن الكتب قراءة أو مطالعة، ولا يؤخذ من حفظ النصوص وإن كثرت النصوص المحفوظة، فليس كل من حفظ النصوص بأن حفظ القرآن وحفظ كثيرًا من الأحاديث يكون عالمًا. لا يكون بذلك عالمًا، إنما العالم هو: الفقيه، والعلم هو الفقه في دين الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا لا يكون إلا بالتعلم والتلقي عن الفقهاء وعن أهل العلم، الذين يُبيِّنون له معنىٰ هذه النصوص التي حفظها وطالعها، وقد يكون فهم فهمًا بعيدًا لا علاقة له بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، ولو رجع لأهل العلم لتبيَّن له أنه قد أساء الفهم، وغلط في تصوُّرِه إذ كان يجب عليه الرجوع إلىٰ أهل العلم، وتلقي العلم النافع عنهم حتىٰ يكون الإنسان علىٰ بصيرة بما يقول وبما يعمل وبما يحكم به[1]»اهـ.

ولقد حذَّر السلف طلاب العلم من التقدم علىٰ العلماء وسوء الأدب معهم.

قال أبو عاصم سمعت سفيان الثوري وقد حضر مجلسه شاب من أهل العلم وهو يترأس ويتكلم ويتكبر بالعلم علىٰ من هو أكبر منه!.

قال: فغضب سفيان!!!.

وقال الثوري: «لم يكن السلف هكذا؛ كان أحدهم لا يدَّعي الإمامة ولا يجلس في الصدر حتىٰ يطلب هذا العلم ثلاثين سنة، وأنت تتكبر علىٰ من هو

---

(١) وهذا يتنافىٰ تمامًا والدعوة الجديدة إلىٰ الأخذ من الكتب ومن النصوص والآثار مباشرة، والله المستعان!!.

أسن منك، قُم عني ولا أراك تدنو من مجلسي»اهـ.

فهل عقل أبو عاصم هذا المعنىٰ عن الثوري؟!!!.

بل قال سفيان الثوري: «إذا رأيت الشاب يتكلم عند المشايخ وإن كان قد بلغ من العلم مبلغًا فآيس من خيره فإنه قليل الحياء»اهـ.

الله أكبر كيف لو رأىٰ الثوري من يتهم علماء السنة بالإرجاء[1]، ويرميهم بما هم منه براء، ولقد صدق مخلد بن الحسين حين قال: نحن إلىٰ كثير من الأدب أحوج منا إلىٰ قليل من العلم.

وصدق ابن المبارك: أنتم إلىٰ قليل من الأدب أحوج إلىٰ كثير من العلم.

فكأني بهما يخاطبان بعض طلبة العلم الذين تجاوزوا حدودهم مع العلماء، ولم يَستحوا من الله ولا من خلقه، أيحسبون أننا عن كلامهم واتهاماتهم غافلون، وأننا لا نُدرك حقائق الأمور، ألا فليتق الله هؤلاء الناس، ولا يُثيرون الفتن والقلاقل بين السلفيين.

وهذه تذكرة لكل من تُسوِّل نفسه التهجم علىٰ علماء السنة السلفيين، وإلا سيلحق كل من رماهم بسوء في اعتقادهم ودينهم بأهل البدع ...».

❁ ثامنًا: محاضرة بعنوان: «لا تنهَ عن الحدادية وتقع فيها!».

جاء فيها:

«الحدادية تيارٌ غالٍ ضالٌّ مُنحرف يستند علىٰ عددٍ من البدع أُوجِزها فيما يلي: ...

- إظهار النسبة إلىٰ السنة ودعوىٰ تعظيم الآثار والتمسك بها.

- دعوىٰ الجرأة في الحق والقدرة علىٰ قول ما لا يقوله الآخرون حتىٰ

---

(١) أو يصفهم بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج!!.

جعلوا هواهم وجهلهم وأحكامهم حَكَمًا علىٰ أئمة السنة؛ فيبدِّعون الأئمة ابن تيمية وابن باز رحمهم الله تعالىٰ وقد يُكفِّرونهم بناءً علىٰ أن لهؤلاء العلماء تفصيلات مبنيَّة علىٰ الوحي تُعارض أهواءهم وأحكامهم وتفضحهم ...

الحدادية هي تيار الغلو الذي يتجلَّىٰ في صور مختلفة؛ فتارةً بأنفاس أتباع فالح، وتارةً بغير ذلك، لأنه هديٌ سلوكي، وطريقةٌ غالية في التعامل مع العلم والناس، والمصيبة الكبرىٰ أنه يزعم السنة، فليست الحدادية مسائل محدودة؛ إنما هي هديٌ وطريقةٌ تقوم علىٰ الغَضَبيَّة الخَوارجيَّة المُفرِطة؛ المُتسترة بثوب العلم والسنة، والمُتدثِّرة بدعوىٰ الحكمة؛ التي تستحيل إلىٰ نوع من التقية للضعف والجبن لا للتدين في تقدير المفسدة والمصلحة.

وقد يتحمَّس بفضل الله الكثير من أبناء السنة في جهاد الحدادية والإنكار عليهم، ثم يأخذهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون حمَّىٰ أهواء الحدادية الغالية؛ فينبَرون لنصرة السنة بطريقة غالية، فيَحكمون أحكامًا ظالمةً غاشمة؛ لظنهم الصدق والحماسة في نصر السنة وتنزيل أحكامها؛ لكن علىٰ طريقة الحدادية التكفيرية المتناقضة بين لِين التقية وأحكام الغلو، فيحصل منهم الحكم بغير ما أنزل الله[١] ...

فالإخوان غير التراث وإن كانت كلا الفرقتين مخالفتين؛ وبطانة الجماعات مُخذِّلة، وإن كان بعض أفرادها يخالف في أشياء، فالحكم علىٰ من يُظهِر السنة ويدعو لها ويقع في أخطاءٍ أنه قطبيٌّ مطلقًا غلو، وسلب وصف السنة عنه أشد غلوًّا[٢] ...

---

(١) وهو ما حصل تمامًا في الحكم علىٰ الشيخ ربيع حفظه الله بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج!!.

(٢) قد سبق الكلام في هذا المصطلح الجديد – مصطلح بطانة الجماعات – وبيان القول الصحيح فيه.

وأما من أراد التَّخفُّف من ثقل الحق ومسؤوليته وحكمته وعدله؛ ظانًّا أنه يخدم السنة بذلك، فيتسرَّع في أحكامه، ويغلو فيها، فقد سلك مسلك الغلو والحدادية، وإن كان حربًا عليها!».

تاسعًا: محاضرة بعنوان: «جلسة منهجية».

جاء فيها:

«أما هؤلاء فتقصَّدوا العلماء قصدًا، كان يُصرِّح حقيرٌ من هؤلاء الحقراء بمنطقة رابغ، ويقول: ابن باز هذا مبتدع ضال!.

فمن السلفي؟! من السني؟! إذا كان الإمام عبد العزيز بن باز مبتدع ضال!!.

وهنا تنتبه إلىٰ لفتة مهمة وهي:

أن هؤلاء الخوارج علىٰ العلماء هم المدد الطبيعي للخوارج علىٰ الحكام، وهم الروافد، وهم حمَلة الرَّاية في الغد، كما يقول شيخنا الشيخ صالح اللحيدان حَفِظَهُ اللهُ عن هؤلاء الحدادية، قال: هؤلاء هم من سيحمل راية الخوارج غدًا.

وهم قد حملوها، أمس واليوم وغدًا، غُلوًّا في التكفير، وغُلوًّا في التبديع، وتنطعًا وهجومًا علىٰ علماء السنة.

إذًا: الطائفة المنصورة أين نبحث عنها؟! أين أعلامها؟!.

الرسول ﷺ يقول: «**ظاهرين علىٰ الحق**»، والناس والأمة عَرفَت مَن العلماء الظاهرون علىٰ الحق، فهؤلاء تقصَّدوا إلىٰ أئمة السنة بهذا الطعن والثلب»اهـ بتصرف يسير.

عاشرًا: محاضرة بعنوان: «الجامع والفارق».

جاء فيها:

«يَجِدون لعالم صاحب سنة قولين في مسألة، ويَجِدون لصاحب بدعة وداعية ضلالة وصاحب هوىٰ قولين في مسألة، وَضَح؟ فيقولون: طيِّب، الصورة الآن أنها تناقض، قولين في مسألة، صَح؟ فواحدة من الثنتين، إما أن نعامل العالم السلفي صاحب السنة معاملة أهل الأهواء، وإما أن نَحترِم أهل الأهواء ونرفَعهم لدرجة العالم السني.

لماذا؟ لأن القاسم المشترك عندهم أنه تناقض؛ هذا قال قولًا وهذا قال قولًا.

وقد كفانا المُؤنة في الرد علىٰ هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «القواعد النورانية»، حيث ذكَر قاعدةً في الفرق بين تناقضات العلماء واختلافه عن تناقضات أهل الأهواء، وأن العالم إنما وقع له ذلك عن اجتهاد، ونَظَر في الأدلة، وبَحثٍ، وتَحرِّي، وقَصْدٍ للحق، وإرادة وجه الله، وإرادة الخير، وأما صاحب الهوىٰ والبدعة فإنه من مَنشئِه أنه تَخبَّط؛ لأصوله الباطلة في الانطلاق والاستدلال؛ إما لإرادته الباطل ... إلخ، قاعدة لو كانت موجودة لقرأناها الآن في أكثر من صفحتين أو ثلاث»اهـ بتصرف يسير.

وجاء فيها:

«العامِّي لا يُدرك الفروق، إذا كان الرُّسل كُذِّبوا لعدم معرفة الفارق ...

أول ما بيَّن العلماء ما عند سيد قطب من الانحرافات والتكفير والتجهم و .. و .. إلخ، قالوا: طيِّب؛ مِثله مثل ابن حجر والنووي، يا جماعة اتقوا الله، إيش الجامع؟ قالوا: الجامع الخطأ، وإن دقَّقوا قالوا: الوقوع في تأويل الصفات، فيجب أن يُلحق النووي وابن حجر بسيِّد، وإما أن يُلحق سيِّد بالنووي وابن حجر، فسيِّد، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي؛ هؤلاء الكُتاب والمُفكِّرين؛

في أخطائهم في العقيدة، وفي التوجيه الإسلامي، وكذا، إما أن تَقِيسهم بالحُفاظ والمُتقدِّمين، أو لا تَقِيسهم، الجامع؟ قالوا الخطأ ...

لكن: لماذا تركوا الجامع بين سيِّد وبشر المرِّيسي، الجامع الحقيقي زَحْلقوه، والجامع الذي لا يُؤثِّر في الحكم لَمَّعوه ...

فجئنا إلىٰ سيد قطب و «ظِلال القرآن» عنده، فوجدنا فيه القول بخلق القرآن مثل عقيدة بشر المرِّيسي، لا تختلف، ووجدنا زيادة عليه القول بفكر الخوارج والقول بالرفض في كتبه الأخرىٰ؛ بالطعن في الصحابة وعثمان.

من أولىٰ أن يُلحق؟ يُلحق بِبِشر أم يُلحق بالحافظ ابن حجر والبيهقي والخطابي؟ ...

يُريدونك أن تَقيسه بالحافظ ابن حجر!.

أولًا: لا يستويان انطلاقًا؛ الأرض المُنطلَق منها، الحافظ ابن حجر عالم، خادم لكتب السنة، مُنطلِق من الأدلة، مُعظِّم للسلف، ناقل لعَقائِدِهم، مُبجِّل لكتب الحديث، خدم الإسلام، عِبَقي فقهًا وحديثًا ولغةً وشرحًا، عِبَقي بسنة رسول الله ﷺ، بالإجمال: كيف يُقارن رجل يُعظِّم السنة ويَخدمها ويتعَب فيها مع رجل يضرب في السنة ...

كيف تقيس هذا الذي عنده بدعة الخروج، علىٰ بدعة القدر، علىٰ القول بخلق القرآن؛ برجل اجتهد، وخدم السنة، وخدم علومَها، وخدم الحديث، وخدم آثار الرسول ﷺ، وآثار الصحابة، وزلَّت به القدم في شيء أو شيئين ...»اهـ بتصرف يسير.

وجاء فيها:



«مثل المُقلِّدة؛ تأتيه بحديث صحيح خالف مذهبه، فقال لك: لا، فتُنكِر عليه وتُشنِّع، فيقول: لماذا تعاملني هكذا؟ عندك الإمام هذا، العالم الذي اقتديتُ به، قُل له: العالم ما بَلَغه وأنت بَلَغك، كيف نُسوِّي بينك وبينه؟! ما بَلَغه الدليل، معذور، أو بَلَغه بإسناد ضعيف.

لكن: أنت بَلَغك صحيحًا فصيحًا صريحًا وتتركه لقول العالم، لا والله؛ أعذره ولا أعذرك، أُوَبِّخك، وأرد عليك، وأُنكِر عليك، وربما ضَلَّلتُك، وذاك عالم إمام مُقدَّم علىٰ العين والرأس»اهـ بتصرف يسير.

وجاء فيها:

«من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم، جاء رجلٌ خبيث من أصل يمني مُجنَّس في السعودية اسمه عبد اللطيف باشميل؛ فأخذ هذه العبارات وفعل كما فعل وزير الأوقاف الإماراتي الأول وقال: الشيخ الألباني ورئاسته لحزب يطمح لإقامة دولة سرية ...؛ الألباني فاضي يُنشِئ دولة، مثل ما قال الشيخ الألباني في مُقدِّمة السلسلة في الرد علىٰ هذا الوزير للأوقاف الإماراتي، قال له: إن طبيعتي العلمية تُعارِض ما ادَّعيته عليَّ، أنا رجل لا أعرف إلا العلم ...، لماذا؟ – حكموا بنفس الجامع، وجهلوا الفارق – الألباني لا يُكفِّر، ويقول الآن بوجوب الرد علىٰ الذين يَدعون للخروج، ويقول كلمة: من السياسة ترك السياسة ...

الألباني أين مُنطلَقه في الكلام، إشغال الأمة بالعلم، الدعوة إلىٰ التصفية

والتربية، عدم إثارة الناس علىٰ الحكام، عدم الخوض في السياسات ...

قالوا: لا، كلمة الألباني، وذهب أخرج وعمل مشكلة وفوضىٰ، ونشرَ كلامًا خبيثًا، وبتَر في النقول، وسعىٰ في الفتنة داخل المملكة وخارج المملكة، قال: الألباني يطعن في محمد بن عبد الوهاب! هذا الرجل - الألباني - دعوته ضارة! ...

خبيث، شغل خبيث، كَذِب، ينشرون عبارة عبارة، ويجعلون نفس العبارة نفس العبارة[1]، مثل ما ذكرتُ لكم في مسألة الإيمان، قال الألباني: شرط كمال، قال الأشاعرة: شرط كمال، نظروا إلىٰ التشابه فقط في اللفظ، ما نظروا إلىٰ الفروق، الأشاعرة يقولون: إن أتىٰ بها ازداد خيرًا، وإن تركها فوَّت فضلًا علىٰ نفسه، والألباني يقول بغير ذلك، الأشاعرة يقولون: الأعمال لا تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان أبدًا، والألباني يقول: تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان، ظُلم يا شيخ، حَرام، ظُلم، ظُلم، الظلم ظلمات يوم القيامة، فقط أخذ الجامع وهو اللفظة، ولم ينظر إلىٰ الفارق ... من الظلم أن تأخذ التشابه اللفظي[2] ...»اهـ بتصرف يسير.

وجاء فيها:

«ومن ذلك: من العبارات: قالوا: حتىٰ الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخ شيوخنا، العالم الجليل، برسالة له اسمها: «الديمقراطية»، قال بأن الديمقراطية كُفر،

(١) وهو نفس المسلك الذي سلكته المجموعة مع الشيخ ربيع حفظه الله تمامًا، لا فرق بين المسلكَين، وهو أمرٌ يُدركه كل من تتبَّع أقوال المجموعة، وتأمَّلها، ومن زعم غير ذلك فليأتِ بالتفريق إن كان صادقًا فيما يقوله ويدَّعيه، والله المستعان!!.

(٢) علىٰ صاحب هذه العبارات أن يُطبِّقها علىٰ ما اتُّهم به الشيخ ربيع حفظه الله من قِبَل المجموعة من اتهامات باطلة، ليرىٰ الظلم واضحًا جليًّا فيه، وأنه لا يُنكر هذا الظلم أو يغفل عنه إلا أعمىٰ البصر والبصيرة، كما سيأتي تفصيل ذلك، والله المستعان!!.

وأن الذي يختار رجالًا ليُشرِّعوا له غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هذا قد كَفَر لأنه اختار أُناسًا يُشرِّعون من دون الله.

قالوا: ما الفرق بينه وبين فتوىٰ عبدِ الله الشيخ الدكتور عبد الله الغنيمان بأن المُرشِّح والمُرشَّح بالكويت كافر؟!.

يا جماعة: تعرفون الفروق أم لا تعرفونها؟.

نأتي ببعض الفروق:

أولًا: الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن، ويُهدد جميع الدول، ويزحف، وقام في أوروبا، وأمريكا ...، نظام كامل يشمل العقيدة، يشمل كل شيء، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان يَرغب أن يُشرِّع له خلاف شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أصل عند أهل السنة فيه تفصيل علىٰ نوعين، الشيخ ما ذكرها، الشيخ معروف كلامه كله في أماكن أخرىٰ، معروف في مُحاربته للتكفير، معروف في مُحاربته للخروج علىٰ ولاة الأمور، معروف بفتواه للكويتيين بالوقوف مع أمرائهم وولاة أمرهم لَمَّا غَزَاهم البعثي الكافر صدام حسين، يعني: كلامه معروف في عدة نقاط ...[(1)]»اهـ بتصرف يسير.

---

(١) كما هو شأن الشيخ ربيع تمامًا، سواء بسواء، إلا أن هذا الأمر شفع للشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند المجموعة، إذ لا خلاف بينهم وبينه - ولم تكن الأوامر في المجموعة قد صدرت آنذاك ضد هذه الجزئية من المسائل والتقريرات - ولم يشفع للشيخ ربيع حفظه الله عندهم، إذ وقع الخلاف بينهم وبينه، مما حملهم علىٰ أن يَحكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج؛ بأوهام في رؤوسهم، وليس معهم دليل واحد، كما سيأتي، والله المستعان!!.

ومن الواضح جدًّا أن قائل هذه العبارات يرىٰ خطأ الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مثل هذا الإطلاق، وفي عدم تفصيله في المسألة، ولكن لَمَّا كان مذهبه آنذاك التفصيل والتفريق في التعامل بين علماء =

السنة وبين المخالفين لأهل السنة، أراد أن يُرقِّع الأمر ترقيعًا، وإن كان هو غيرَ فاهمٍ له، وغيرَ منضبطٍ فيه، وهذا واضحٌ في قوله:

«الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن ...، نظام كامل يشمل العقيدة ...، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان «يَرغب أن يُشرِّع له» خلاف شرع الله عَزَّوَجَلَّ ...».

فهو هنا من الواضح جدًّا أنه أراد أن يُرقِّع قول الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكُفر من يَختار رجالًا ليُشرِّعوا له غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا وللأسف هو حال من لم يفهم هذا الباب ولم يضبطه، وهو منه خطأٌ وخللٌ في الفهم، وإلا فالشيخ محمد أمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ منضبطٌ في هذا الباب، وكلامه واضحٌ فيه، وهو منبثقٌ من منهج أهل السنة والجماعة، ومن اعتقادهم، ولذلك لم نجد في علماء السنة من ينتقده علىٰ مثل هذه الإطلاقات، ولا من يُخطِّؤه فيها، أو يُنكرها عليه، وإنما وجدنا ذلك عند من لم يَفهم هذا الباب ولم يَضبطه، مع أنه واضحٌ وضوح الشمس في فعل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي صنيعه مع الجهمية، ومع ثلاثة من حكام زمانه وقد حملوا لواء الجهمية في القول بخلق القرآن، ثم هو مع قوله بكفر الجهمية، وأن من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، إلا أنه لم يُكفر كل من قال القرآن مخلوق، ولا كل من قال فيه بأنه جهمي، ففرقٌ بين الإطلاق والتعيين، كما هو معلوم من مذهب أهل السنة والجماعة، وهو ما يقال في عبارة الشيخ محمد أمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقوله بكُفر من يَختار رجالًا ليُشرِّعوا له غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هو من هذا الباب، وعلىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله، إذ من المعلوم من مذهب أهل السنة والجماعة أنهم يُطلقون الكفر ويريدون به العموم والإطلاق كما هو فعل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويطلقونه ويريدون به الكفر الأصغر الذي لا يُخرج صاحبه عن الملة، كما هو قول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وههنا أصلٌ آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جُحودٍ وعِناد:

فكفر الجحود: أن يَكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعِنادًا، من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وهذا الكفر يُضادُّ الإيمانَ من كل وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم إلىٰ ما يُضادُّ الإيمان، وإلىٰ ما لا يُضادُّه، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وَسَبُّه؛ يُضادُّ الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكُفر العملي قطعًا، ولا يُمكن أن يَنفِيَ عنه اسمَ الكُفرِ بعد أن أطلَقَهُ اللهُ ورسولُه عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافرٌ، وتارك الصلاة كافرٌ بنَصِّ رسول الله ﷺ، ولكن هو كُفرُ عَمَلٍ لا كُفر اعتقادٍ، ومِن المُمتَنِع أنْ يُسمِّيَ

=

اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّي رسولُ الله ﷺ تاركَ الصلاة كافرًا، ولا يُطلق عليهما اسم الكُفر، وقد نفىٰ رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، وعمَّن لا يَأمَنُ جارُهُ بَوائِقَه، وإذا نُفِيَ عنه اسمُ الإيمان فهو كافرٌ من جهة العمل، وانتفَىٰ عنه كُفْرُ الجُحودِ والاعتقاد» (الصلاة وحكم تاركها ص: ٧٢).

ومثله قول الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«... ولكن بَقِيَ هنا إشكالٌ يَرِدُ علىٰ كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو: أن الشارع قد سَمَّىٰ بعض الذنوب كُفرًا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»؛ مُتفَقٌ عليه من حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال ﷺ: «**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» و «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»؛ مُتفقٌ عليهما من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ...، ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة مُتفقون كلُّهم علىٰ أن مُرتكب الكبيرة لا يَكفُرُ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذْ لو كَفَرَ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة لكان مُرتدًّا يُقتَلُ علىٰ كلِّ حال، ولا يُقبَلُ عَفوُ وليِّ القَصَاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسَّرقة وشرب الخمر! وهذا القولُ مَعلومٌ بُطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومُتَّفِقون علىٰ أنه لا يَخرُج من الإيمان والإسلام، ولا يَدخُل في الكُفر، ولا يَستحقُّ الخُلودَ مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قَولَهُم باطلٌ أيضًا؛ إذ قد جعل الله مُرتكبَ الكبيرة من المؤمنين ...

إلىٰ أن قال:

ثم بعد هذا الاتفاق تبيَّن أن أهل السنة اختلفوا خلافًا لفظيًّا، لا يترتب عليه فَسادٌ، وهو: أنه هل يكون الكفر علىٰ مَراتبَ، كُفرًا دون كُفرٍ؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان علىٰ مَراتبَ، إيمانًا دون إيمانٍ؟ وهذا اختلافٌ نشأ من اختلافهم في مُسمَّىٰ «الإيمان»: هل هو قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتِّفاقِهم علىٰ أن مَن سَمَّاه الله تعالىٰ ورسوله كافرًا نُسمِّيه كافرًا، إذْ من المُمتنع أنْ يُسمِّيَ اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّيَ رسولُه من تَقَدَّمَ ذِكرُه كافرًا؛ ولا نُطلِقُ عليهما اسمَ «الكُفرِ». ولكن مَن قال: إن الإيمان قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، قال: هو كفرٌ عمليٌّ لا اعتقاديٌّ، والكُفرُ عِندَه علىٰ مَراتبَ، كُفرٌ دون كُفرٍ، كالإيمان عِندَه.

ومن قال: إن الإيمان هو التَّصديق، ولا يَدخُلُ العملُ في مُسمَّىٰ الإيمان، والكُفرُ هو الجُحود، ولا يَزيدانِ ولا يَنقُصانِ، قال: هو كُفرٌ مَجازِيٌّ غَيرُ حَقيقيٍّ، إذْ الكُفرُ الحَقيقيُّ هو الذي يَنقل عن المِلَّة. وكذلك يقول

=

وجاء فيها:

«أليس من الظلم أن يُسوَّىٰ عمرو بن عبيد بالحسن، وأن يُسوَّىٰ حفص الفرد بالشافعي، ويُسوَّىٰ السُّبكي بابن تيمية، ويُسوَّىٰ ابن سلوم وابن فيروز بمحمد بن عبد الوهاب، ويُسوَّىٰ قادة الحَرَكات هؤلاء بعلماء السنة في عصرنا.

أليس من الظلم؟ وفي السنة للخلال لعله يمر معكم عن الإمام أحمد أو غيره ذُكر له عن بعض أئمة السنة وما أخطأوا فيه، قال: لا يُسوَّىٰ بين أئمة السنة وأهل البدع، بين أئمة السنة وأهل الأهواء فروق كثيرة، قضية التلبيس بالجامع؛ هذه قضية شائكة، تحتاج إلىٰ بصيرة، تأنِّي ...

موضوع الجامع والفارق مهم، أريدكم أن تتأمَّلوه:

كُفِّرت الأمة بسبب الجهل به.

رُدَّت دَعَوات الرُّسل وكُذِّبوا بسبب الجهل به.

طُعن في أهل السنة بسبب الجهل به.

مُدِح أهل البدعة ورُفِعوا بسبب الجهل به، والتلبيس به.

فافهموا هذه المسألة، واعرفوا هذه الخصلة الجاهلية»اهـ بتصرف يسير.

=

في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي صلاتَكُم إلىٰ بيت المَقدس، إنها سُمِّيَت إيمانًا مَجازًا، لتوقف صحتها علىٰ الإيمان، أو لدلالتها علىٰ الإيمان، إذْ هي دالةٌ علىٰ كون مُؤدِّيها مُؤمنًا. ولهذا يُحكَم بإسلام الكافر إذا صلَّىٰ صلاتنا. فليس بين فقهاء المِلَّة نِزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مُقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد. ولكنَّ الأقوالَ المُنحرفةَ قَولُ مَن يَقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة» (شرح العقيدة الطحاوية ص: ٣١٦ - ٣٢٣).

وسيأتي زيادة تفصيل في هذا الباب عند الكلام علىٰ مسألة «البيعة» بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وجاء فيها:

«في «القواعد النورانية»؛ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدةً عظيمةً في الفرق بين تناقضات العلماء وتناقضات واضطرابات أقوال أهل الأهواء، ففرقٌ بين هذه وهذه، فلا يجوز مُعاملة هذا بهذا، مسألة مهمة، مسألة مَلحظ الجامع والفارق، وغالبًا ما يقع فيها الذي لا يَضبط أصول العلم بين أيدي أهل العلم، ويتلقَّىٰ علىٰ أفواه الشيوخ[1]، غالبًا ما يَضل في باب الجامع والفارق، لأنه مُجرَّد ما يَجد تشابه بين معلومة هنا ومعلومة هنا، فيلحق هذا بهذا، ويقول: ثمة فروق بينها لا يُحسنها ...»اهـ بتصرف يسير.

وغيرها كثير، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن الأمر قد تغيَّر في هذه المجموعة، وتحوَّل من حال إلىٰ حال، والله المستعان.

سادسًا: مواقف واضحة للأئمة يتضح بها المسلك الصحيح للتعامل مع خطأ العالم المجتهد إن هو أخطأ.

وفي تقرير ذلك وتوضيحه أقول:

أما استدلالهم:

- بقول النبي ﷺ: «**اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد**».

- وبما ذكروه من أقوال عن علماء السنة في رد خطأ العالم السني المتبع للأثر إن هو أخطأ[2].

- أو ما ذكروه عن علماء السنة من دفاعٍ عن الإمامَين الحافظَين ابن حجر

---

(١) هل لازال لطلب العلم علىٰ العلماء، وحضور مجالسهم، وللتلقي علىٰ الشيوخ؛ شأنٌ عندكم؟!.

(٢) علمًا بأنه أمر لا نزاع فيه بين أحد من المنتسبين للسنة.

والنووي، وعن غيرهما - ممَّن ثبتت موافقتهم لأهل البدع في شيء من أقوالهم - مع الشهادة عليهم بأن في كلامهم ما قد وافقوا فيه أهل البدع.

فكل هذه الاستدلالات التي استدلوا بها؛ لا تُسوغ لهم الطعن في الشيخ ربيع أو غيره من أئمة السنة، ولا تُسوغ لهم نسبة العالم السني السلفي لفرقة من فرق أهل الأهواء والبدع وإلحاقه بها لخطأٍ أخطأه، فكل ما ذكروه لا دليل ولا حجة لهم فيه، بل الأدلة، وفهم الأئمة، والمسلك الذي سلكوه في تعاملهم مع مثل هذه الأمور، كلها تُعكِّر عليهم فهمهم واستدلالاتهم، وتُبطل أقوالهم وطعوناتهم في علماء السنة، وبيان ذلك من وجهين:

الوجه الأول: معرفة هدي السلف في التعامل مع خطأ العالم المجتهد المشتهر بالسنة وبمجانبة أهل الأهواء والبدع إن هو أخطأ.

وتوضيح ذلك فيما يأتي:

ففي حديث الصورة اشتد نكير الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١هـ) علىٰ من أرجع الضمير في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**خلق الله آدم علىٰ صورته** ...» الحديث؛ إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وحَكَم عليه بالتَّجَهُّم، وأن هذا القول هو قول الجهمية، وذلك حين بلغه قول الإمام أبي ثور؛ إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٠هـ) في ذلك، كما ذكر ذلك عنه القاضي أبو يعلىٰ، وغيره.

ذكر القاضي أبو يعلىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨هـ) عن حمدان بن علي الوراق، أنه قال:

«سألت أبا ثور عن قول النبي ﷺ: «**إن الله خلق آدم علىٰ صورته**»، فقال: علىٰ صورة آدم، وكان هذا بعد ضرب أحمد بن حنبل والمحنة، فقلت لأبي

طالب: قُل لأبي عبد الله، فقال أبو طالب: قال لي أحمد بن حنبل: صَحَّ الأمر علىٰ أبي ثور، مَن قال: إن الله خلق آدم علىٰ صورة آدم؛ فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟»[1].

فبهذه الشدة تعامل الإمام أحمد مع هذا القول، وبهذه الحدة أطلق حكمه فيمن يُرجِع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إلا أنه مع هذا الإطلاق؛ بقي الإمام أبو ثور إمامًا في السنة، عند أحمد، وعند غيره من أهل السنة، فلم يَنَله تبديع الإمام أحمد، ولا غيره من الأئمة، ولم يُلحِقه أحدٌ منهم بالجهمية -كما هي دندنة الجهال المتصدرين في هذه الأيام- لِما هو معلوم عندهم جميعًا من هدي أهل السنة والجماعة وتفريقهم بين مَن أصوله سنيةٌ سلفيةٌ ووقع في بدعة عن اجتهاد؛ اجتهد فأخطأ، وبين مَن أصوله بدعيةٌ، ممن هو مُتبعٌ لهواه.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث الصورة، وما جاء فيه من ألفاظ، وذكر شدة السلف علىٰ من تأوَّله، ومن ذلك قوله:

«... ورواه الخَلاَّل في كتاب السنة عن المرُّوذي، قلتُ لأبي عبد الله: كيف تقول في حديث النبي ﷺ: «**خلق الله آدم علىٰ صورته؟**»، قال: الأعمش يقول عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر: «**إن الله خلق آدم علىٰ صورة الرحمن**». وأما الثوري فأوقفه، يعني حديث ابن عمر. قال: وقد روىٰ أبو الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**علىٰ صورته**»، فنقول كما جاء في الحديث.

قال: وسمعتُ أبا عبد الله يقول: لقد حضرتُ الحميديَّ بحضرة سفيان بن

---

(١) طبقات الحنابلة (١ / ٣٠٩).

عيينة، فذكر هذا الحديث: «**خلق آدم علىٰ صورته**»، فقال: من لا يقول بهذا فهو كذا وكذا، يعني من الشَّتم، وسفيان ساكت، لا يرُدُّ عليه شيئًا.

وقد ذكر هذه القصةَ صالحٌ عن أبيه في «كتاب السنة» أيضًا، وذكر حديث الحميدي وابن عيينة.

قال المرُّوذي: سمعت أبا عبد الله؛ قيل له: أيُّ شيء أُنكِرَ علىٰ بِشْر بن السَّرِي؟ وأيُّ شيء كانت قصتُه بمكة؟ قال: تكلم بشيء من كلام الجهمية، فقال: إنَّ قومًا يَحُدُّون. قيل: التشبيه؟ فأومأ برأسه: نعم، قال: فقام به مؤمل حتىٰ خَنَسَ، فتكلم ابن عيينة في أمره حتىٰ أُخرج، قال: إنه صاحب كلام».

ثم قال بعده:

«وليس الغرض تعديدَ طرقه، وإنما الغرض الأصلي أن الأئمة المتفق علىٰ إمامتهم في الأمة مازالوا يَروونه ولا يُنكرونه، ولا يَتأوَّلونه، علىٰ المحفوظ عنهم في ذلك، وأوَّل من بلَغنا أنه تأوَّله ممن هو من العلماء المعروفين: أبو ثور، فلما تأوَّله أنكر ذلك عليه الإمام أحمد وغيره، وقصته في ذلك معروفة، ذكرها المرُّوذي في «كتاب القصص»، وذكرها الخَلاَّل وغيره، وذكرها أبو طالب المَكِّي في كتابه المسمىٰ بـ: «قُوت القلوب»، وقد ذكرها غير واحد؛ كالقاضي أبي يعلىٰ في كتاب: «إبطال التأويلات لأخبار الصفات».

وكذلك تأوَّله الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وجعل الضمير عائدًا علىٰ المضروب، وعلَّلَ رواية «الرحمن» وتأوَّلها - بتقدير صحَّتها - علىٰ أن الإضافة إلىٰ الله إضافة خلق؛ لأنَّ الله خلقه تشريفًا وتكريمًا.

وقد قيل: إن أبا الشيخ الأصفهاني أيضًا ممَّن تأوَّله.

فهؤلاء الثلاثة من المشهورين بالسُّنة، لكن جماهيرهم أنكروا ذلك.

قال الحافظ أبو موسىٰ المدينيُّ في «مناقب الإمام إسماعيل بن محمد التيمي؛ قِوام السنة»: سمعتُه يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة، ولا نطعن عليه بذلك، بل لا يُؤخَذ عنه هذا فحَسبُ.

وقال الشيخ أبو الحسن بن الكَرَجي، أحدُ الأئمة الكبار من أصحاب الشافعي، في كتاب: «الفصول من الأصول عن الأئمة الفُحول»: فإن قيل: قد منعتم التأويل، وعددتموه من الأباطيل، فما قولكم في تأويل السلف؟ وما وجهُ نحوٍ مما يُروىٰ عن ابن عباس في معنىٰ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: استقر؟ وما رويتم عن سفيان في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، قال: بعلمه.

فقال في الجواب: إن كان السلف صحابيًّا، فتأويله مقبول. وقَرَّرَ ذلك.

قال: فإن صَحَّ عن ابن عباس هذا وضعنا له الحدَّ، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا: إنه ليس باستقرار يتعقَّبُ تعبًا واضطرابًا، بل كيف شاء وكما شاء.

فأما إذا لم يكن السلف صحابيًّا، فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقلة الحديث والسنة، ووافقهُ الثقاتُ الأثباتُ، تابعناهُ ووافقناهُ، فإنه إن لم يكن إجماعًا حقيقةً، ففيه مُشابه الإجماع؛ إذْ هو سبيلُ المؤمنين، وتوافقُ المُتقين، الذين لا يجتمعون علىٰ ضلالة، ولأنَّ الأئمة لو لم يعلموا أن ذلك عن الرسول والصحابة لم يتابعوه[1].

---

(١) وقد تتابع الأئمة والعلماء من التابعين ومن بعدهم إلىٰ يومنا هذا علىٰ إدخال العلماء في ولاة الأمور، فأبت هذه المجموعة إلا إخراجهم، مشترطةً إثباته ولو بقول ثابت عن صحابي واحد، وإلا فلا!!.

فأمَّا تأويلُ من لم يُتابعه عليه الأئمة فغيرُ مقبول، وإن صدر ذلك التأويل من إمام معروف غير مجهول؛ نحو ما يُنسَب إلىٰ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة تأويلُ حديث: «خلق آدم علىٰ صورته»، فإنه تفرَّد بذلك التأويل، ولم يُتابعه عليه مَن قبله من أئمة الحديث، كما روينا عن أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يُتابعه أيضًا مَن بعده، حتىٰ رأيتُ في كتاب: «الفقهاء» للعبادي الفقيه أنه ذكر الفقهاء، وذكر عن كُلِّ واحدٍ منهم مسألةً تفرَّد بها، فذكر الإمام ابن خزيمة، وأنه تفرَّد بتأويل هذا الحديث: «خلق آدم علىٰ صورته». علىٰ أنِّي سمعتُ عدَّةً من المشايخ رووا: أن ذلك التأويل مُزوَّرٌ مرفوضٌ علىٰ ابن خُزيمة، وإفكٌ افتُري عليه، فهذا وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله، ولا نلتفت إليه، بل نوافقُ ونتابع ما اتفق الجمهور عليه»[1].

ذكر الإمام ابن تيمية بعض من تأوَّله من أئمة السنة، وأنه لا يُطعَن عليهم بذلك، وإنما يُكتفَىٰ بألا يُؤخذ عنهم هذا فَحَسب، مع نسبته هذا القول إلىٰ الجهمية، وأنه إنما ظهر لَمَّا انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، وذلك قوله:

«ولكن كان من العلماء في القرن الثالث من يكره روايته، ويَروي بعضه، كما يكره رواية بعض الأحاديث لمن يخاف أن يفسد عقله أو دينه، كما قال عبد الله بن مسعود: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم».

وفي البخاري عن علي بن أبي طالب أنه قال: «حدِّثوا الناس بما يَعرِفون، ودَعوا ما يُنكِرون، أتُحِبون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه».

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية (ص: ١٦٦ - ١٧٠).

وإن كان مع ذلك لا يَرون كتمان ما جاء به الرسول مطلقًا، بل لابد أن يُبلِّغوه حيث يصلح ذلك، ولهذا اتفقت الأمة علىٰ تبليغه وتصديقه.

وإنما دخلت الشبهة في الحديث لتفريق ألفاظه، فإن من ألفاظه المشهورة: «**إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه، فإن الله خلق آدم علىٰ صورته**»، «**ولا يقل أحدكم قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فإن الله خلق آدم علىٰ صورته**»، وهذا فيه حكمٌ عمليٌّ يحتاج إليه الفقهاء، وفيه الجملة الثانية الخبرية المتعلقة بـ «لا».

وكثير من الفقهاء روىٰ الجملة الأولىٰ فقط، وهي قوله: «**فإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه**»، ولم يذكر الثانية.

وعامة أهل الأصول والكلام، إنما يَروون الجملة الثانية، وهي قوله: «**خلق الله آدم علىٰ صورته**»، ولا يذكرون الجملة الطَّلبيَّة.

فصار الحديث مُتواترًا بين الطائفتين، وصاروا متفقين علىٰ تصديقه، لكن مع تفريق بعضه عن بعض، وإن كان محفوظًا عند آخرين من علماء الحديث، وغيرهم، وقد ذكره النبي ﷺ ابتداءً في إخباره بخلق آدم، في ضمن حديث طويل، إذا ذُكِر علىٰ وجهه زال كثير من الأمور المحتملة.

ولكن ظهر لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جَعَل طائفةٌ الضمير فيه عائدًا إلىٰ غير الله تعالىٰ، حتىٰ نُقِل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم، كأبي ثور، وابن خزيمة، وأبي الشيخ الأصبهاني، وغيرهم، ولذلك أنكر عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة ...»[1].

فابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع نسبته هذا القول وهذا التأويل إلىٰ الجهمية، إلا أن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٣٧٤).

الهَدي الصحيح والمسلك القويم عنده في التعامل مع مَن أخطأ في تأويل هذا الحديث ممن هو من أهل السنة والجماعة أن يُرَد خطؤهم، وتُحفظ كرامتهم، فلا يُطعن عليهم، ولا يُلحَقون بأهل البدع بسبب هذا الخطأ، لا بالجهمية ولا بغيرهم من أهل الضلال، وذلك لعلمه وتَيقُّنه بأن أمثال هؤلاء لا يتعمَّدون الخطأ والمخالفة، وأن خطأهم لا يكون ولا يصدر من أحدهم إلا عن اجتهاد، وبعد بذل الوسع والطاقة.

وقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد ذكرنا أن التأويل إذا تابع عليه الأئمة فهو مقبول. فإن قيل: فهَلاَّ جَوَّزتم التأويل علىٰ الإطلاق، اعتبارًا بتأويل السلف؟ قلنا: معاذ الله أن يجوز ذلك، إذ ليس الأصول تُتَلقَّىٰ من الرأي، حتىٰ يُقاس عليه، ويُقال لَمَّا جاز للسلف التأويل جاز للخلف، فإنَّا قد بيَّنا أن تأويل السلف إن صدر من الصحابة فهو مقبول؛ لأنهم سمعوه من الرسول، وإن صدر من غيرهم وتابعهم عليه الأئمة قبلناه، وإن تفرد نبذناه، وأعرضنا عنه، إعراضنا عن تأويل الخلف».

ففرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين تأويل السلف وتأويل الخلف، ثم ذكر بعده ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ إعذار من أخطأ من أهل السنة، فقال:

«قلت: فقد ذكر الحافظ أبو موسىٰ المديني، فيما جمعه من «مناقب الإمام الملقب بقوام السنة، أبي القاسم، إسماعيل بن محمد التيمي»؛ صاحب كتاب: «الترغيب والترهيب»، قال: سمعته يقول: أخطأ محمد بن خزيمة في حديث الصورة، ولا يُطعن عليه بذلك، بل لا يُؤخذ عنه هذا فحسب.

قال أبو موسىٰ: أشار بذلك إلىٰ أنه قلَّ من إمام إلا وله زلة، فإذا تُرِك ذلك

الإمام لأجل زلته؛ تُرِك كثيرٌ من الأئمة، وهذا لا يَنبغي أن يُفعَل»(١).

قلت: وبمثل هذا التعامل وهذا المسلك تعامل العلامة محمد بن علي بن آدم الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٤٢هـ)، إذ ذكر شدة السلف علىٰ من أرجع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وتبديعهم له، فقال:

«... القول الثاني: أن الضمير يعود إلىٰ آدم. وهو مرويٌّ عن أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، ذكره القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة في ترجمة محمد بن علي الجرجاني، المعروف بحمدان أنه قال: سألت أبا ثور عن قول النبي: «**إن الله خلق آدم علىٰ صورته**»، فقال: علىٰ صورة آدم.

ونقله الإمام أحمد عن بعض مُحدِّثي البصرة، كما في «بيان التلبيس» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» عن أبي سليمان الخطَّابي، وأقرَّه.

ونَسَبه ابن قتيبة إلىٰ أهل الكلام، فقال: فقال قومٌ من أصحاب الكلام: أراد: خلق آدم علىٰ صورة آدم، لَمْ يزد علىٰ ذلك. وإليه ذهب العراقي في «طرح التثريب».

وقد ردَّ الأئمة هذا القول وأبطلوه وبدَّعوا قائله:

فقد قال الإمام أحمد - لَمَّا ذُكِر له قول أبي ثور المتقدم -: من قال إن الله خلق آدم علىٰ صورة آدم فهو جهمي، وأيُّ صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟.

وقال ابن قتيبة - بعد ذِكره لهذا القول -: ولو كان المراد هذا، ما كان في الكلام فائدة، ومن يشك في أن الله تعالىٰ خلق الإنسان علىٰ صورته، والسِّباع علىٰ صورها، والأنعام علىٰ صورها؟.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٠٩).

وقد ساق شيخ الإسلام ابن تيمية لفساد هذا القول تسعة أوجه في كتابه: «بيان تلبيس الجهمية» ...»[1].

وكان العلامة الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قدَّم بين يدي ذكره لهذه الشدة التي ذكرها عن السلف علىٰ من أرجع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وتبديعهم له، بما يدل دلالةً واضحةً علىٰ تفريقهم في الحكم بين صاحب السنة وبين غيره من أهل الأهواء والبدع، إذ ذكر ما ذكره ابن تيمية عن أبي الحسن؛ محمد الكَرَجي، فقال:

«فأمَّا تأويلُ من لم يُتابعه عليه الأئمة فغيرُ مقبول، وإن صدر ذلك عن إمام معروف غير مجهول؛ نحو ما يُنسَب إلىٰ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في تأويل الحديث: «**خلق آدم علىٰ صورته**»، فإنه يُفسِّر ذلك بذلك التأويل، ولم يُتابعه عليه مَن قبله من أئمة الحديث، لِما رويناه عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يُتابعه أيضًا مَن بعده».

ثم أتبعه بقوله:

«ثم قال شيخ الإسلام: قلت: فقد ذكر الحافظ أبو موسىٰ المديني فيما جَمَعه من مناقب الإمام المُلقَّب بقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي صاحب كتاب «الترغيب والترهيب»، قال: سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة، ولا يُطعن عليه بذلك، بل لا يُؤخذ عنه فحسب، قال أبو موسىٰ: أشار بذلك إلىٰ أنه قلَّ مِن إمام إلاَّ وله زلة، فإذا تُرك ذلك الإمام لأجل زلَّتِه، تُرك كثيرٌ من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يُفعل».

---

(١) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٤١ / ٦٧).

ثم أتبعه بعد ذلك بقول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨هـ) أيضًا، لتأكيد هذا المعنىٰ، وتثبيت هذا الأصل، فقال:

«وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» - في ترجمة محمد بن إسحاق بن خزيمة -: وكتابه في التوحيد مُجلدٌ كبير، وقد تأوَّل في ذلك حديث الصورة، فليُعْذَر مَن تأوَّل بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفُّوا، وفوَّضوا عِلم ذلك إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله ﷺ، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتَوخِّيه لاتباع الحق - أهدرناه، وبدَّعناه، لقَلَّ من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه»(١).

وهذا المسلك الذي سلكه الشيخان ابن تيمية والإتيوبي هو ما عليه أئمة السنة والجماعة علىٰ مر العصور والأزمان.

وقد رأينا من الإمام أحمد بن حنبل ومن غيره من أئمة السنة ما يُؤكِّد هذا المعنىٰ ويُقوِّيه، فمن ذلك:

۞ أولاً: الطريقة التي تعامل بها الإمام أحمد مع الإمام أبي ثور وقد اعتقد خطأه.

فالإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع قوله:

«صَحَّ الأمر علىٰ أبي ثور، مَن قال: إن الله خلق آدم علىٰ صورة آدم؛ فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟».

إلا أنه لم يَحكم علىٰ الإمام أبي ثور بالانحراف عن السنة، ولا بالخروج عنها، ثم هو لم يُبدِّعه، ولم يُلحقه بالجهمية، بل عرف له قدره، وأنه إمام مجتهد من

---

(١) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٤١ / ٦٦).

أئمة السنة؛ اجتهد فأخطأ، شأنه شأن غيره من الأئمة، إذ لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولذلك فإنه قد شهد له بالإمامة والفقه في الدين، واستمر في الإحالة عليه، مع إنكاره لقوله الذي أخطأ فيه، وردِّه له، كما نُقل ذلك عنه.

فقد قال أبو بكر الأعين:

«سألت أحمد بن حنبل: ما تقول في أبي ثور، قال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ[1] سفيان الثوري».

وقال أبو العباس البراثي: «كنت عند أحمد بن حنبل فسأله رجل في مسألة في الحلال والحرام، فقال له أحمد: سَل - عافاك الله - غيرنا.

قال: إنما أرجو جوابك يا أبا عبد الله، فقال: سَلْ - عافاك الله - غيرنا، سَلْ الفقهاء، سَلْ أبا ثور».

وقال عبد الله بن أحمد: «انصرفت من جنازة أبي ثور، فقال لي أبي: أين كنت؟ قلت: في جنازة أبي ثور، فقال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ إنه كان فقيهًا»[2].

وقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ هذا الأمر، وبيَّن مكانة الإمام أبي ثور - مع خطئه - عند الإمام أحمد، فقال:

«... وقيل: يجوز تقليد الأعلم، وحكىٰ بعضهم هذا عن أحمد، كما ذكره أبو إسحاق في اللمع، وهو غلطٌ علىٰ أحمد؛ فإن أحمد إنما يقول هذا في أصحابه فقط، علىٰ اختلافٍ عنه في ذلك، وأما مثل مالك والشافعي وسفيان؛ ومثل إسحاق بن راهويه وأبي عبيد، فقد نصَّ في غير موضع علىٰ أنه لا يجوز للعالم

---

(١) أي: في منزلته ومكانته.

(٢) انظر كتاب: الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٦ / ١٤٨).

القادر علىٰ الاستدلال أن يقلدهم، وقال: لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري. وكان يحب الشافعي ويُثني عليه، ويُحب إسحاق ويُثني عليه، ويُثني علىٰ مالك والثوري، وغيرهما من الأئمة، ويأمر العامي أن يَستفتي إسحاق، وأبا عبيد، وأبا ثور، وأبا مصعب.

وينهىٰ العلماء من أصحابه كأبي داود، وعثمان بن سعيد، وإبراهيم الحربي، وأبي بكر الأثرم، وأبي زرعة، وأبي حاتم السجستاني، ومسلم، وغيرهم؛ أن يُقلدوا أحدًا من العلماء، ويقول: عليكم بالأصل بالكتاب والسنة»[(١)].

وللإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب كلامٌ نفيس، بيَّن فيه مكانة الأئمة وأنه لابد من أن تُحفَظ كرامتهم، وأن تُصان، وأنْ لا يُطعن فيهم، ولا يُتنقَّص منهم، وقد ذكره عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال:

«أما أن الشافعي أو من هو دونه يأمر الناس بالكذب والخداع وبما لا حقيقة له، وبشيءٍ يُتيقن أن باطنه خلاف ظاهره، فما ينبغي أن يُحكىٰ هذا عن مثل هؤلاء، فإن هذا ليس في كتبهم، وإنما غايته أن يُؤخذ من قاعدتهم، فرُبَّ قاعدةٍ لو عَلم صاحبها ما تُفضي إليه لم يَقلها.

فمن رعاية حق الأئمة أنْ لا يُحكىٰ هذا عنهم، ولو رُوِي عنهم، لِفَرْطِ قُبْحِه.

ولهذا كان الإمام أحمد يكره أن يُحكىٰ عن الكوفيين والمدنيين والمكيين المسائل المُستقبَحة ... إذا حُكِيَت لمن يخاف أن يُقلدهم فيها، أو يَنتَقِصَهُم بسببها ...»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠ / ٢٢٥).

(٢) بيان الدليل علىٰ بطلان التحليل (ص: ١٤٧).

ثانيًا: الطريقة التي تعامل بها الأئمة من بعد الإمام أحمد مع الإمام ابن خزيمة وقد اعتقدوا خطأه.

حاز الإمام ابن خزيمة؛ أبو بكر؛ محمد بن إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١هـ) لقب إمام الأئمة، مع مخالفته في حديث الصورة للإمام أحمد بن حنبل، ولغيره من أئمة السنة، وذلك لِما أدَّاه إليه اجتهاده فيه، لا لهوًىٰ وتعصب، وذلك قوله:

«توهَّم بعض من لم يتحرَّ العلم أن قوله: «**علىٰ صورته**» يريد صورة الرحمن، عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنىٰ الخبر، بل معنىٰ قوله: «**خلق آدم علىٰ صورته**»، الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب، والمشتوم، أراد ﷺ أن الله خلق آدم علىٰ صورة هذا المضروب، الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبَّح وجهه، فزجر ﷺ أن يقول: «ووجه من أشبه وجهك»، لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيه، فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، كان مُقبِّحًا وجه آدم صلوات الله عليه وسلامه، الذي وجوه بَنِيه شبيهةٌ بوجه أبيهم، فتفهَّموا رحمكم الله معنىٰ الخبر، لا تَغلَطوا ولا تَغالَطوا فَتضِلُّوا عن سواء السبيل، وتَحمِلوا علىٰ القول بالتشبيه الذي هو ضلال»[1].

ذكر الإمام ابن خزيمة هذا الأمر، ثم أتبعه بما ذكَرَه عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تُقبِّحوا الوجه فإن ابن آدم خُلِق علىٰ صورة الرحمن**»، ثم قال:

«وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالَمٌ ممَّن لم يَتحرَّ العلم، وتوهَّموا

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١ / ٨٤).

أن إضافة الصورة إلىٰ الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات، فغَلطُوا في هذا غلَطًا بَيِّنًا، وقالوا مقالةً شنيعةً مُضاهيةً لقول المُشبِّهة، أعاذنا الله وكل المسلمين من قولهم»[1].

فمع مخالفة الإمام ابن خزيمة لأئمة السنة في هذه المسألة؛ التي حكموا علىٰ قائلها بالتَّجهُّم، وألحقوه بالجهمية، إلا أنهم لم يُبدِّعوا هذا الإمام المجتهد، ولم يُلحِقوه بالجهمية، ولم يَصِفوه بوصفٍ لا يليق به، ولا بإمامته في الدين، بل عرفوا له قدره، واحترموا له اجتهاده، فلقَّبوه مع خطئه بما هو له أهل، ووصفوه بما يستحق، حتىٰ نال لقب إمام الأئمة باتفاقهم جميعًا.

ورحم الله الإمام ابن القيم، إذ يقول:

«والمقصود أن الله سبحانه حَرَّمَ القول عليه بلا علم في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، والمُفتي يُخبر عن الله عَزَّوَجَلَّ وعن دينه، فإن لم يكن خبره مطابقًا لِما شَرَعَه كان قائلًا عليه بلا علم، ولكن إذا اجتهد واستفرغ وُسْعَه في معرفة الحق وأخطأ لم يَلحقه الوعيد، وعفىٰ له عنْ ما أخطأ به، وأثيب علىٰ اجتهاده»[2].

وفي إعذار إمام الأئمة ابن خزيمة، وغيره من أئمة السنة المجتهدين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، رحم الله الجميع:

«قلت: فقد ذكر الحافظ أبو موسىٰ المديني، فيما جمعه من «مناقب الإمام الملقب بقوام السنة، أبي القاسم، إسماعيل بن محمد التيمي»؛ صاحب كتاب: «الترغيب والترهيب»، قال: سمعته يقول: أخطأ محمد بن خزيمة في حديث

---

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١ / ٨٧).

(٢) إعلام الموقعين (٢ / ٨٢).

الصورة، ولا يُطعن عليه بذلك، بل لا يُؤخذ عنه هذا فحسب.

قال أبو موسىٰ: أشار بذلك إلىٰ أنه قلَّ من إمام إلا وله زلَّة، فإذا تُرِك ذلك الإمام لأجل زلَّته؛ تُرِك كثيرٌ من الأئمة، وهذا لا يَنبغي أن يُفعَل»[1].

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨هـ):

«ولابن خزيمة عظَمةٌ في النفوس، وجَلالةٌ في القلوب؛ لعلمه ودينه واتباعه السنة[2].

وكتابه في «التوحيد» مجلدٌ كبير، وقد تأوَّل في ذلك حديث الصورة، فليُعذَر من تأوَّل بعض الصفات.

وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكَفُّوا، وفوَّضوا علم ذلك إلىٰ الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه، وتَوخِّيه لاتباع الحق - أهدَرناه، وبدَّعناه، لقَلَّ مَن يَسلم مِن الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه»[3].

وقال: «ولو أنَّا كُلَّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له، قُمنا عليه، وبدَّعناه، وهجرناه، لَمَا سَلِمَ معَنا لا ابنُ نَصْر، ولا ابنُ مَنْدَة، ولا مَن هو أكبرُ منهما، والله هو هادي الخلق إلىٰ الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوىٰ والفظاظة»[4].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٤٠٩).

(٢) ومثله يقال في الشيخ ربيع وشيوخه وأقرانه وإخوانه من علماء السنة، لا أن يُطعن فيهم أو يُتنقَّص منهم، رحم الله من مات منهم وغفر لحيِّهم؛ وأطال في أعمارهم، وثبتهم علىٰ الحق والسنة.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٠).

وقال عند ترجمته لـ: قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨هـ):

«وهو حُجةٌ بالإجماع إذا بيَّن السماع، فإنه مُدلِّسٌ معروفٌ بذلك، وكان يَرىٰ القدر، نسأل الله العفو.

ومع هذا، فما توقَّف أحدٌ في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعلَّ الله يَعذُرُ أمثالَه ممن تلبَّسَ ببدعة يريد بها تعظيمَ الباري وتنزيهه، وبَذَل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يُسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كَثُرَ صوابُه، وعُلِمَ تَحرِّيه للحق، واتسع علمُه، وظهر ذكاؤه، وعُرِف صلاحُه وورعُه واتباعُه، يُغفَر له زَلَلُهُ، ولا نُضلِّله ونَطرحُه وننسىٰ محاسنه. نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[1].

ثالثًا: الطريقة التي تعامل بها أئمة هذا الزمان مع الإمام الألباني وقد اعتقدوا خطأه.

فقد ثبت عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بإرجاع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كما هو قول أبي ثور، وابن خزيمة، وأبي الشيخ الأصبهاني، وغيرهم من الأئمة؛ ممَّن ترجَّح عندهم مثل هذا القول، كالإمام الحافظ أبي حاتم البستي؛ ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (ت: ٣٥٤هـ)، فقد ثبت عنه أيضًا مثل هذا القول، فبعد أن ذكر حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «**إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم علىٰ صورته**»، قال:

«يُريدُ به صورةَ المَضروب، لأن الضَّاربَ إذا ضَربَ وجهَ أخيه المسلم؛ ضَربَ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٧١).

وجهًا خَلقَ اللهُ آدمَ علىٰ صورته»(١).

وبعد أن ذكر حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «**لا يَقولنَّ أحدُكم: قبَّحَ اللهُ وجهَكَ ووجهَ من أشبَهَ وجهَكَ، فإن الله خلقَ آدم علىٰ صورته**»، قال أبو حاتم:

«يُريدُ به علىٰ صورة الذي قيل له: قبَّحَ اللهُ وجهَكَ من وَلَدِه، والدليلُ علىٰ أن الخِطابَ لبَنِي آدمَ دون غيرهم قولُه ﷺ: «**ووجهَ من أشبَهَ وجهَكَ**»، لأن وجهَ آدمَ في الصورة تُشبِهُ صورةَ ولدِه»(٢).

ثم بعد أن ذكر حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «**خلق الله آدم علىٰ صورته وطوله ستون ذراعًا**»، قال:

«هذا الخبرُ تعلَّقَ به من لم يُحكِم صناعةَ العلم، وأخذ يُشنِّعُ علىٰ أهل الحديث الذين ينتحلون السنن، ويذبون عنها، ويَقمعون مَن خالفها بأن قال: ليست تخلو هذه «الهاء» من أن تُنسبَ إلىٰ الله، أو إلىٰ آدم، فإن نُسبت إلىٰ الله؛ كان ذلك كفرًا، إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وإن نُسِبَت إلىٰ آدمَ؛ تعرَّىٰ الخبر عن الفائدة، لأنه لا شك أن كل شيءٍ خُلق علىٰ صورته لا علىٰ صورة غيره، ولو تملَّق قائلُ هذا إلىٰ بارئه في الخَلوة، وسأله التوفيق لإصابة الحق، والهداية للطريق المستقيم في لزوم سنن المصطفىٰ ﷺ؛ لكان أولىٰ به من القدح في منتحلي السُّنن بما يَجهلُ معناه، وليس جهل الإنسان بالشيء دالاًّ علىٰ نفي الحق عنه لجهله به.

ونحن نقول: إن أخبار المصطفىٰ ﷺ إذا صحَّت من جهة النقل لا تتضَاد،

(١) صحيح ابن حبان (١٢ / ٤٢٠).

(٢) صحيح ابن حبان (١٣ / ١٩).

ولا تتهاتَر، ولا تَنسخ القرآن، بل لكل خبرٍ معنًىٰ معلومٌ يُعلم، وفصلٌ صحيحٌ يُعقل، يَعقله العالمون.

فمعنىٰ الخبر عندنا بقوله ﷺ: «**خلق الله آدم علىٰ صورته**»: إبانةُ فضل آدمَ علىٰ سائر الخلق، «والهاء» راجعةٌ إلىٰ آدمَ، والفائدةُ من رجوع «الهاء» إلىٰ آدمَ دون إضافتها إلىٰ البارئ جَلَّوَعَلَا - جلَّ ربنا وتعالىٰ عن أن يُشبَّه بشيءٍ من المخلوقين - أنه جَلَّوَعَلَا جعل سبب الخلق الذي هو المتحرك النامي بذاته اجتماع الذكر والأنثىٰ، ثم زوال الماء عن قرار الذكر إلىٰ رحم الأنثىٰ، ثم تغيَّر ذلك إلىٰ العلقة بعد مدة، ثم إلىٰ المضغة، ثم إلىٰ الصورة، ثم إلىٰ الوقت الممدود فيه، ثم الخروج من قراره، ثم الرضاع، ثم الفطام، ثم المراتب الأُخَر علىٰ حسب ما ذكرنا، إلىٰ حلول المنية به.

هذا وصف المتحرك النامي بذاته من خَلقِه، وخَلق الله جَلَّوَعَلَا آدم علىٰ صورته التي خلقه عليها، وطوله ستون ذراعًا من غير أن تكون تقدمة اجتماع الذكر والأنثىٰ، أو زوال الماء، أو قراره، أو تغيير الماء علقةً أو مضغةً، أو تجسيمه بعده، فأبان الله بهذا فضلَه علىٰ سائر من ذكرنا من خلقه، بأنه لم يكن نطفةً فعلقةً، ولا علقةً فمضغةً، ولا مضغةً فرضيعًا، ولا رضيعًا ففطيمًا، ولا فطيمًا فشابًّا كما كانت هذه حالة غيره، ضدَّ قول من زعم أن أصحاب الحديث حَشويَّةٌ يَروون ما لا يَعقلون، ويَحتجُّون بما لا يدرون»[1].

وغير هؤلاء ممن ثبت عنهم مثل هذا القول.

ولَمَّا كان الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال قوله هذا عن اجتهاد، بعد أن بذل

---

(١) صحيح ابن حبان (١٤ / ٣٣).

وسعه، وجمع أحاديث الباب، فصحَّت عنده بعضها، وضعف عنده حديث: «**خلق الله آدم علىٰ صورة الرحمن**»، ثم نظر بعد ذلك في أقوال الأئمة، فرأىٰ في المسألة قولين، رجَّح هو أحدَهما، ولم يخرج عنهما، ولم يكن ذلك تقليدًا منه لأحدٍ من الأئمة، وإنما قاله عن اجتهاد، اجتهد في حدود ما ثبت عنده من الأدلة، ومن أقوال الأئمة، دون أن ينظر إلىٰ الكثرة، وإن كان أكثر علماء السنة علىٰ إرجاع الضمير في حديث الصورة إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، حتىٰ أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر اتفاق السلف علىٰ أن هذا القول هو قول الأئمة في القرون الثلاثة المفضلة، فقال:

«والكلام علىٰ ذلك أن يُقال: هذا الحديث لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاعٌ في أن الضمير عائدٌ إلىٰ الله، فإنه مُستفيضٌ من طرقٍ مُتعددة عن عددٍ من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل علىٰ ذلك»[1].

ومع هذا فإن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمَّا وجد في المسألة قولين، اجتهد بما اجتمع له من الأدلة؛ ثم نطق بما أداه إليه اجتهاده، وترجَّح عنده، فـرَحِمَهُ ٱللَّهُ من إمام رحمةً واسعةً، وجميع أئمة المسلمين.

ولَمَّا كان أئمة زماننا يخالفونه في هذا القول الذي تبنَّاه، ويُخطِّئونه فيه؛ ردَّ عليه الشيخ العلامة حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٣هـ) في كتابه الذي سمَّاه: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن»، وكان مما قاله فيه:

«والقول بأن الضمير فيه عائدٌ إلىٰ غير الله تعالىٰ هو قول الجهمية ومن تبعهم علىٰ قولهم الباطل من علماء أهل السنة في المائة الثالثة فما بعدها. وقد ذهب

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٣٧٣).

إليه كثيرٌ من الأكابر المشهورين وأصحاب المصنفات الكثيرة في أنواع العلوم[1].
وقانا الله وسائر المسلمين من اتباع زلاتهم»[2].

وقال: «وقد رد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ علىٰ من قال إن الضمير في قول النبي ﷺ: «**خلق الله آدم علىٰ صورته**» يعود علىٰ المضروب، ونصَّ علىٰ أن هذا قول الجهمية.

قال الطبراني في «كتاب السنة»؛ حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال رجل لأبي: إن رجلًا قال: خلق الله آدم علىٰ صورته، أي صورة الرجل، فقال: كذب، هذا قول الجهمية، وأي فائدة في هذا ...»[3].

ثم بعد أن ذكر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ، قال: «**إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه، فإنما صورة الإنسان علىٰ صورة وجه الرحمن**»، قال:

«وهذا نصٌّ صريحٌ في أن الله تعالىٰ خلق الإنسان علىٰ صورة وجهه؛ الذي هو صفةٌ من صفات ذاته. وهذا النص لا يحتمل التأويل، وفيه أبلغ رد علىٰ ابن خزيمة، وعلىٰ كل من تأول الحديث بتأويلات الجهمية المعطلة»[4].

ثم هو مع هذه الشدة علىٰ من أرجع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، إلا أنه لم يطعن فيمن قال بهذا القول من أئمة السنة، لا في الألباني، ولا فيمن قبله، بل رأينا منه رَحِمَهُ اللَّهُ ما هو أبلغ من ذلك، وذلك أنه لَمَّا بلغه الطعن في الإمام الألباني، والتنقُّص منه، قال مقولته المشهورة في الدفاع عنه، وفي الذب

(١) ذكر هذا الأمر عنهم، دون أن تحمله مخالفتهم هذه علىٰ أن يطعن فيهم أو ينتقصهم، فتأمل.

(٢) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن (ص: ٦).

(٣) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن (ص: ١٤).

(٤) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن (ص: ٤٠).

عن عرضه، كما أخبر بذلك الشيخ عبد السلام البرجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٥هـ)، حيث قال:

«فقد اطلعت علىٰ ما كتبه الدكتور عبد العزيز العسكر في جريدة «عكاظ» يوم الجمعة الموافق (٢٢ / ١١ / ١٤١٨هـ) في حق الشيخ الألباني، وقد ساءني جدًّا ما كتبه، إذ هو بداية الانطلاق العلني لأكل لحوم علماء الأمة الكبار في بلدٍ لا يُعهَد عن وُلاتِه ولا مُواطنِيه إلا تقدير علماء المسلمين الذين شُهِدَ لهم بالاستقامة علىٰ السنة ونُصرتها، حتىٰ خرج هذا الكاتب عن جماعتهم برفع لواء الطعن والتجريح في عالمٍ كبير، إنه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ...

إلىٰ أن قال:

وقد كنت مع الشيخ حمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيته عام ١٤٠٧هـ تقريبًا، وعرضت عليه ردًّا لبعض الإخوة علىٰ الشيخ الألباني في مسألة: منعه الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة، وكانت مُقدمة الرَّد مشتملةً علىٰ كلامٍ جارحٍ في حق الشيخ الألباني؛ فأُشهِد الله تعالىٰ أني سمعت الشيخ حمود بن عبد الله التويجري يقول: الألباني الآن عَلَمٌ علىٰ السنَّة، الطعن فيه إعانة علىٰ الطعن في السنة»[1].

وقد أحسن شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ فيما قرره في ردِّه علىٰ عبد اللطيف باشميل، إذ فرَّق بين ردود أهل الحق من أهل السنة والجماعة، وبين ردود أهل الباطل من أهل الأهواء والسَّفه والجهالة، وذلك لَمَّا ذكر عبد اللطيف باشميل ردود علماء السنة علىٰ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان مما ذكره: رد العلامة حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما

(١) من مقال لعبد السلام البرجس في الرد علىٰ عبد العزيز العسكر فيما طعن به علىٰ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في كتابه: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن»، فرد عليه الشيخ ربيع قائلًا:

«نحن نرفض أخطاء الألباني، وأخطاء من هو أكبر وأجَلُّ منه، ولا ندين الله إلا بالحق الثابت بالكتاب والسنة بفهم سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومَن سار علىٰ نهجهم في هذا المنهج وقواعده، لاسيما قاعدة: «كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرد؛ إلا رسول الله ﷺ».

هذا هو منهجنا، وهو واضح كالشمس من أشرطتنا المسموعة، ورسائلنا المقروءة، يَعرف ذلك المؤمنون بمنهج السلف بحق وصدق، والعالمون به، ويُحاربه مَن يُكِنُّ العداء لهذا المنهج وأهله من أمثال عبد اللطيف، ويسعىٰ جادًّا في إطفاء هذا النُّور، وفي حرْب أهلِه، فتستَّر كيدًا ومكرًا بدعوىٰ السلفية، ولا أدَلُّ علىٰ ما نقول من أكاذيبه الواضحة، ومنها هذه الدعوىٰ المفضوحة ...

إلىٰ أن قال:

أُؤكِّد أننا ولله الحمد لا نقبل خطأ أي عالم، لا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيمية، ولا ابن عبد الوهاب.

ومَن قدَّم قولَ أحدٍ منهم علىٰ قول الله ورسوله ﷺ، نقول له ما قاله ابن عباس: «يُوشِك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السماء! أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟!».

ونقف من أخطائهم مهما عَلَتْ منازلهم موقف السلف منها، ولسنا ببَّغاوات، ولا رُبِّينا والحمد لله علىٰ الببَّغاوية، والتقليد الأعمىٰ، والتعصب الأهوج، الذي يُريد من لم يشم رائحة العلم من أمثالك أن يفرضه علينا.

وما أنتم إن شاء الله إلا:

كَنـــاطِحٍ صَـــخرةً يومًـــا ليُوهِنَهـــا فلَـم يَضِـرْها وأَوْهَـىٰ قَرْنَـهُ الوَعِـلُ

ثم قال:

نحن نُؤيِّد من يَرُد أخطاء الألباني وأخطاء غيره؛ لأنَّه الحق، ولم يُعرف عنَّا ولله الحمد تعصب لأي خطأٍ لأي أحدٍ كائنًا مَن كان.

ومن ادَّعىٰ علينا غير هذا فهو أفَّاكٌ مهين.

ثم ذكر ما ذكره عبد اللطيف باشميل عن علماء السنة وردودهم علىٰ الألباني في عدد من المسائل التي رأوا أنه قد أخطأ فيها، ثم قال:

نحن أهل المدينة نُؤيِّد كل هؤلاء في كل ما أصابوا فيه من ردودهم علىٰ الشيخ الألباني، وذلك أننا نسير علىٰ منهج السلف الصالح، ومِن منهجهم: كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَد، إلا رسول الله ﷺ، وكل هؤلاء الذين ردوا علىٰ الألباني شيوخنا وأحبتنا وأصدقاؤنا، إلىٰ أنْ مات منهم مَن مات، بل نحنُ رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها ...

إلىٰ أن قال:

والحق: أن عبد اللطيف هو الذي يفرح بأخطاء الألباني، ويُشيعها بين الناس، ويربطها بأهل المدينة ظلمًا بقصد الإيقاع بهم، وإيقاع الفتنة بينهم وبين إخوانهم وشيوخهم من علماء التوحيد والسنة في هذه البلاد، وذلك خدمة منه لأعداء التوحيد، وأعداء المنهج السلفي، وخدمة لأحزاب الفتن، الذين واجههم أهل المدينة بالحق وبالمنهج السلفي، فدحروهم بالحجج والبراهين، وأدانوا رؤوسهم كسيد قطب وأمثاله بالبدع والضلالات الكبرىٰ.

ثم قال:

نعم، رد عليه هؤلاء السلفيون الأفاضل الغيورون علىٰ الحق، ولكن من أي منطلق؟.

هل هو من منطلق الحقد والعداوة والبغضاء، كما هو منهج الحداد، وعبد اللطيف، ومنهج البوطي، والسقَّاف، وأبي غُدَّة، والغُماري، وسعيد القنوبي الخارجي، وأحمد الخليلي كذلك، والحبشي؛ الذين يحاربون الألباني كما يحاربون أئمة السلف قبله: ابن تيمية، وابن عبد الوهاب؛ لتمسُّكهم بمنهج السلف، ودعوتهم إليه؟.

أو من منطلق النصيحة علىٰ أساس المنهج السلفي، الذي لا يُنافي الأخوَّة والمحبة، كما هو واقع هؤلاء السلفيين الأفاضل.

ولقد عرف الكثير من الناس عن هؤلاء الرَّادِّين أنهم يُحبُّون الألباني ويحترمونه؛ لأجل عقيدته ومنهجه السلفي، ولأجل حربه للبدع والأهواء.

إن عبد اللطيف يريد أن يوهم الناس أن هؤلاء الأفاضل انطلقوا في ردِّهم علىٰ الألباني من منطلق العداوة، ويريد أن يشعل الفتنة والفرقة بهذا الأسلوب الحاقد المُنحطّ بين السلفيِّين، وهيهات هيهات.

ثم قال:

وإذا كان علماء السنة والتوحيد في كل مكان يحترمون ابن حجر والنووي وأمثالهما ممن فيه أشعريَّة، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنة رسول الله ﷺ، مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ فكيف لا يحترمون الألباني ويُحبُّونه من أجل خدمته للسنة والعقيدة والمنهج السلفي، والذب عن كل ذلك، وتصدِّيه لأهل البدع[1].

---

(١) ومثل ما قيل في الشيخ الألباني يقال في الشيخ ربيع وغيره من علماء الحق والسنة، فتأمل.

ولكن لجهل عبد اللطيف بالسنة والعقيدة والمنهج السلفي، وما في قلبه من دغل وحقد؛ لا يسلك مسلك هؤلاء الذين يتمسَّح بهم ليتذرَّع بهذا التمسُّح إلىٰ تحقيق أهدافه وأحقاده، لاسيما في أهل المدينة»[1].

وقال: «ورحم الله الشيخ حمود التويجري إذ يقول: «الطعن في الألباني إعانةٌ علىٰ الطعن في السنة».

ويرحم الله الشيخ حمود، كيف لو رأىٰ عبد اللطيف وأمثاله ممن يشنُّها حَرْبًا علىٰ الدعاة إلىٰ الكتاب والسنة، ويسعىٰ جاهدًا إلىٰ تشتيت شملهم، وتفريق كلمتهم؟؟.

ومما يُؤكِّد أن قصد عبد اللطيف الشغب والفتن: أنه يعلم هذه الردود علىٰ الألباني، وردود أهل المدينة أيضًا لأهم أخطاء الألباني، ومع ذلك يُصر علىٰ أهل المدينة أن يقفوا من ورائه رادِّين علىٰ الألباني، ويطعنون فيه بمنهجه الحدَّادي.

ولا يبعد أنه يَسُرُّه جدًّا أن يَفتَروا عليه، ويُلفِّقوا، ويَخونوا، ويَبتروا، ويَفعلوا مثل أفاعيله وأفاعيل السَّقَّاف وأمثاله من أهل البدع والحقد علىٰ السنة وأهلها.

ورحم الله الشيخ محمد أمان الجامي، فقد صرَّح في شريطين: أنه يُحب الشيخ الألباني، وأنه من علماء الحديث، وأن له جهودًا كبيرةً في نُصرة السنة، وأن الرد عليه لا يُنقص من حُبِّه وقَدرِه.

وفي أحد الشريطين قال: (أُشْهِدُ الله وملائكته والحُضور علىٰ أني أحب الألباني في الله)»[2].

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١١ – ١٨).

(٢) انظر الحاشية: (ص: ١٤) من كتاب: «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل للشيخ ربيع».



رابعًا: إلحاق العالم السني السلفي بفرقة من فرق أهل البدع والضلال لخطأ أخطأ فيه ضلال مبين.

وقد سبق بيان هذا الأمر بيانًا شافيًا مما قاله وقرره علماء السنة أنفسهم، وهو ما فهمه أئمة السنة في هذا الزمان، وبالإضافة لما سبق ذكره عن الأئمة في تقرير هذا الأمر، أذكر ما قرره العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه، إذ بيَّن أن صاحب السنة ليس لأحدٍ أن يُلحِقه بطائفة من طوائف أهل البدع والضلال، ولا بفرقةٍ من فِرَقِهم وإن أخطأ خطأً واضحًا بيِّنًا، ظهر لهذا المنتقِد مخالفته فيه، وأنه قد وافق فيه إحدىٰ هذه الفِرَق والطوائف، أو غلب علىٰ ظنِّ هذا المنتقِد ذلك، مادام هذا المنتقَد عالمًا سنيًّا سلفيًّا؛ منضبطًا في أصوله وقواعده السنية السلفية، وقد نطق بما أدَّاه إليه اجتهاده، وذلك لِما هو معلوم بأنه ما منا إلا رادٌّ ومردودٌ عليه، وأنه لمن الظلم أن يُلحَق مَن هذا حاله بطائفةٍ من طوائف أهل البدع والضلال، وأنه إنما يُلحَق بهم مَن كان هو حقًّا منهم.

وقد قال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ) في تقرير هذا المعنىٰ:

«الضمير في هذا الحديث من حيث الأسلوب العربي يحتمل أن يعود إلىٰ الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإلىٰ المخلوق وهو آدم، صح أم لا؟ فهم تركوا الإعادة الثانية تمسكًا منهم بالإعادة الأولىٰ: خَلَقَ الله، ولعلك تعلم مثلي أن العلماء يقولون: إذا احتمل رجوع الضمير إلىٰ مضمرين اثنين فالأولىٰ أن يُعاد إلىٰ الأقرب ذكرًا، معروف هذا لديك؟.

مداخلة: نعم.

الشيخ: فالأقرب ذكرًا هو هنا في الحديث الله أم آدم؟.

مداخلة: آدم.

الشيخ: خلق الله آدم علىٰ صورته. آدم، طيِّب، إذًا: فهنا فيه لفتة نظر مهمة من حيث الأسلوب العربي؛ أن الضمير يعود إلىٰ أقرب مذكور، فإذا إنسان من أهل السنة والجماعة لسبب أو آخر أعاد الضمير إلىٰ أقرب مذكور، وهذا أسلوب عربي، لماذا يقال: إنه جهمي؟ ممكن أن يقال: إنه جهمي إذا صدر هذا التأويل من جهمي فعلًا، أما إذا حصل من أهل السنة والجماعة فهذا لا ينبغي أن يُتَّهم بأنه جهمي؛ لأنه أولًا: هو في الأصل سني وليس بالجهمي، ثانيًا: استعمل اللغة العربية، أنه يعود إلىٰ أقرب مذكور ...»[1].

ولَمَّا ذُكر له ما يُنقل عن الإمام أحمد من أنه يقول: «من لم يقل: إن الله خلق آدم علىٰ صورة الرحمن فهو جهمي»، قال:

«ولسنا مُقلِّدين، والحمد لله، نحن أعداء الجَهميِّين، لكننا لسنا مُقلِّدين».

ثم قال:

«ما الدليل أن من قال قولًا وافق فيه الجهم كان جهميًّا؟»[2].

ثم لَمَّا تكلم الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ضعف حديث: «**خلق الله آدم علىٰ صورة الرحمن**»، ذُكِر له عن الإمام أحمد أنه قال: بأن إعادة الضمير إلىٰ آدم هو قول الجهمية؟.

فقال الألباني: هل من قول الجهمية: خلق الله آدم علىٰ صورته طوله ستون ذراعًا؟.

قال المناقش: لا.

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٧/ ٨٠٩).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: «جامع تراث الألباني في العقيدة» (٧/ ٧٩٥).

قال الألباني: قول من هذا؟.

قال المناقش: هذا قول الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

قال الألباني: إذًا فأنا جهمي.

قال المناقش: لا، أنت لست بجهمي.

قال الألباني: إذًا من هو الجهمي؟.

قال المناقش: الجهمي هو الذي يُنكر صفات الرب جَلَّ وَعَلَا»[1].

والمقصود: أن الذي يُلحَق بالجهمية مَن كان ذا أصولٍ فاسدة يُوافق فيها الجهمية، والذي يُلحَق بالمعتزلة مَن كان ذا أصولٍ فاسدة يُوافق فيها المعتزلة، والذي يُلحَق بالخوارج مَن كان ذا أصولٍ فاسدة يُوافق فيها الخوارج، والذي يُلحَق بالمرجئة مَن كان ذا أصولٍ فاسدة يُوافق فيها المرجئة، وهكذا، وهو ما قرره شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ أيضًا حين قال:

«رَمَوا الألباني بالإرجاء لأنه صدرت منه عبارة - غفر الله له - صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني في الإيمان كما هو حال المرجئة؛ لأن المرجئة لا يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيمان عند أهل السنة: قول وعمل واعتقاد، ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة ....، الصلاة تتطلب الإخلاص ....، هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟ المؤمن ما يقول: إنَّني وفَّيت ذلك كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: «جامع تراث الألباني في العقيدة» (٧/ ٨٠٤).

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة وقلبه خائف؛ لأنه يمكن أنه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها علىٰ الوجه الأكمل؛ فيستثني في الإيمان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بالاستثناء، فقيل للإمام أحمد: أهو مرجئ؟ قال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يُحارب الإرجاء كما يُحاربه أهل السنة الذين ترمونَهم ظلمًا وعدوانًا بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مُرجئًا.

كيف إنسان يُحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلها؟ ثم بدرت منه عبارة يُقال فيه أنه مُرجئ؟!!.

أنا - والله - استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه العبارة هي: العمل شرط كمال في الإيمان.

وابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل: هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة - وعندي قال -: وأعمال القلوب، وعند غيري قال: الصلاة، من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال.

فقد شارك الألباني في جانب كبير - في كل الإسلام إلا الصلاة - في كل أعمال الإيمان إلا الصلاة، الألباني مرجئ و .. و .. و .. لماذا؟! ...»[1].

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩ / ٤٣٥).

الوجه الثاني: معرفة هدي السلف في التعامل مع خطأ العالم المجتهد ممن خالف أهل السنة والجماعة في شيء من العقيدة دون قصد منه ولا تعصب ولا هوى.

وهذا يُمثَّلُ له بالأئمة: البيهقي، والنووي، وبالحافظ ابن حجر العسقلاني، وبالشوكاني، وغيرهم، ممن اجتهد فأخطأ، وذلك أن هؤلاء الأئمة: هم أولًا: لم يتعمَّدوا المخالفة، وثانيًا: لم ينتسبوا إلىٰ الفِرق المخالفة، ولم يتعصَّبوا لها، فليس حالهم كحال الزمخشري – مثلًا – مع المعتزلة، إذ انتسب إليهم، وسلك مسلكهم، ودعا إلىٰ فكرهم وعقيدتهم ومنهجهم.

وقد بيَّن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ) هذا الأمر، فقال:

«هناك أناس ينتسبون لطائفة مُعيَّنة، شعارها البدعة؛ كالمعتزلة مثلًا، ومنهم الزمخشري، فالزمخشري مُعتزلي، ويَصف المُثْبتَة للصفات بأنهم: حَشَوِيَّة مُجَسِّمة، ويُضَلِّلهم، فهو معتزلي ...

لكن هناك علماء مشهود لهم بالخير، لا ينتسبون إلىٰ طائفة مُعيَّنة من أهل البدع، إلا أن في كلامهم شيئًا من كلام أهل البدع؛ مثل ابن حجر العسقلاني، والنووي رحمهما الله، فإن بعض السفهاء من الناس قد يَقدحون فيهما قدحًا تامًّا مُطلقًا من كل وجه، حتىٰ إنه قيل لي: إن بعض الناس يقول: يجب أن يُحرق فتح الباري، لأن ابن حجر أشعري، وهذا غير صحيح، فهذان الرجلان بالذات ما أعلم أن أحدًا بعدهما قدَّم للإسلام في باب أحاديث الرسول مثل ما قدَّما، ويدلك علىٰ ذلك أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحوله وقوته – ولا أَتَأَلَّىٰ علىٰ الله – قد قبلها، وذلك لِما لمؤلفاتهما من القبول لدىٰ الناس: لدىٰ طلبة العلم، بل حتىٰ عند العامة.

الآن كتاب رياض الصالحين يُقرأ في كل مجلس، ويُقرأ في كل مسجد، وينتفع الناس به انتفاعًا عظيمًا، وأتمنىٰ أن يجعل الله لي كتابًا مثل هذا الكتاب، كلٌّ ينتفع به في بيته ومسجده، فكيف يُقال عن مؤلفه وأمثاله: إنهم مُبتدعة ضالون، لا يجوز الترحُّم عليهم، ولا يجوز القراءة في كتبهم!.

فإني أقول لهؤلاء: من منكم يستطيع أن يُقدم للإسلام والمسلمين مثل ما قدَّم هذان الرجلان، إلا أن يشاء الله، غفر الله للنووي، ولابن حجر العسقلاني، ولمن كان علىٰ شاكلتهما؛ ممن نفع الله بهم الإسلام والمسلمين»[1].

وذكر شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ احترام علماء السنة والتوحيد للعلماء المجتهدين الذين وافقوا بعض أهل البدع في شيء من بدعهم، وقد عُرِفوا - عند أهل السنة - بهذه الموافقة، واشتهروا بها، من أمثال الإمامين: ابن حجر والنووي، وغيرهما، احترموهم لكونهم خدموا سنة رسول الله ﷺ، ولكونهم اجتهدوا طالبين الحق ولكنهم أخطأوه ولم يُصيبوه.

ذكر الشيخ ربيع هذا الاحترام مُبيِّنًا به أن احترام من هو بعيد كل البعد عن طوائف أهل البدع، وعن بدعهم؛ يكون من باب أولىٰ، فقال:

«وإذا كان علماء السنة والتوحيد في كل مكان يحترمون ابن حجر والنووي وأمثالهما ممن فيه أشعريَّة، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنة رسول الله ﷺ، مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ فكيف لا يحترمون الألباني ويُحبُّونه من أجل خدمته للسنة والعقيدة والمنهج السلفي، والذب عن كل ذلك،

(١) لقاءات الباب المفتوح (٢ / ٤٣٧)، اللقاء رقم: (٤٣)، السؤال رقم: (١١٠٥).

وتصدِّيه لأهل البدع ...»[1].

واحترام أهل السنة وأئمة السنة لأمثال هؤلاء؛ مِن الأئمة المجتهدين، والعلماء الصادقين أمرٌ يُدركه كل من تأمَّل عمل الأئمة من أهل السنة والجماعة، وعرف أصولهم وقواعدهم التي ينطلقون منها في تعاملهم مع المخالف، فهم أعلم الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق؛ أهل عدل وإنصاف، وأهل رحمة ورأفة، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق»[2].

ويقول: «وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»[3].

وهذا أصلٌ أصيل، من عرفه عن أهل السنة وفهمه علىٰ وجهه الصحيح، فإنه من المُحال أن يظن فيهم ظن السوء، وأنهم قد يُضلِّلون عالمًا مُجتهدًا هو عند الله عَزَّوَجَلَّ معذور، قد عذره الله عَزَّوَجَلَّ فيما اجتهد فيه طالبًا للحق فأخطأ، ورفع عنه الإثم والحرج في خطئه هذا، فكيف يُظَن بأهل السنة أنهم يُضلِّلون من هذا حاله، ويُلحقونه بفرقةٍ من فِرَق أهل البدع، أو يلمزونه بموافقة أهل البدع، ومُرادهم بذلك إسقاطه والتقليل من قدره، ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

فمن المُحال أن يصدر ذلك من أهل السنة والحق، وهم أعلم الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق، فهم يعلمون أن هؤلاء الأئمة لم يتعمَّدوا المُخالفة، وإنما نطقوا بما نطقوا به لمُؤثِّراتٍ أحاطت بهم؛ التبس عليهم الأمر بسببها، فزلَّت بهم الأقدام؛

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٥٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٥٨).

ووافقوا أهل البدع في شيءٍ من بدعهم، دون قصدٍ منهم، ولا تعمدٍ، ولا هوىٰ، ولم تكن موافقتهم لأهل البدع عن انتسابٍ منهم لهم.

وفي بيان هذا المعنىٰ وتوضيحه، قال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٦هـ):

«... ومع كل ما ذُكر نرىٰ انتشار العقيدة الأشعريَّة بشكل ملموس، بل اشتهارها بين جمهور المسلمين بأنها عقيدة أهل السنة والجماعة.

وما هي أسباب هذا الذيوع؟!.

يذكر بعض المُختصِّين المُهتمِّين بشأن العقيدة الإسلامية لهذا الانتشار والشهرة الأسباب التالية:

أ- كثرة الحق الذي عندهم بالنسبة للباطل الكثير الذي عند غيرهم، لأنهم يُثبتون كثيرًا من الصفات مثلًا، وَزِد علىٰ ذلك أن موقفهم من الصحابة يُوافق موقف أهل السنة والجماعة، وموقفهم من نصوص المعاد موقفٌ سليمٌ أيضًا، وقد سلمت نصوص المعاد عندهم مما أُصِيبَت به عند غيرهم من الباطنية ومن تأثر بهم من التحريف الذي سمَّاه أهله تأويلًا ليُقبل.

وقد انخدع بهم كثيرٌ من علماء الفقه والحديث، فوافقوهم في بعض ما ابتدعوه.

ب- استعمالهم الأدلة العقلية في مواجهة المعتزلة مما أكسبهم الشعبية مع ما في طريقتهم من كثيرٍ من البدع ...

هـ- انتساب الأشعري إلىٰ معتقد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر أمره كما سيأتي بيان ذلك.

و- اعتناق بعض الحكام عقيدته، واعتبارها عقيدة أهل السنة والجماعة،

والدفاع عنها، والدعوة إليها بشدة إلىٰ درجة استباحة دم من خالفها، كما فعل «تومرت وأتباعه في المغرب»، وستأتي الإشارة إلىٰ هذه النقطة قريبًا.

بهذه الأسباب توارثت الناس هذه الطريقة المزدوجة التي تشتمل علىٰ بعض الحق، وفيها الشيء الكثير من الباطل.

فانتشرت في مصر والشام والعراق باسم عقيدة أهل السنة والجماعة، حيث «خلا الميدان لأبي حمدان» كما يقول المثل السائر، ولم يوجد لها منازع في تلك العصور، فانتقلت العقيدة من العراق إلىٰ المغرب بواسطة بعض الرحالات من المغرب ونشرها بين المغاربة، فأخذها المغاربة بحماس شديد وبقوة حتىٰ استباحوا دم كل من يُخالف تلك العقيدة»[1].

وإذا كان الأئمة من أهل السنة والجماعة قد عذروا من انخدع ببعض هذه الطوائف من أهل البدع، ووافقهم في شيء من بدَعِهم، فلأن يعذروا عالم السنة؛ المجتهد، المتثبِّت، المتحرِّي للحق، المعروف بنصرته للحق، ولأهل الحق، وبالتصدي للباطل، ولأهل الباطل، وبمحاربته للبدع، ولأهل البدع؛ في خطأٍ أخطأ فيه، وقد اجتهد فيه، وبذل فيه وسعه، ولم يقصد المخالفة، ولا الموافقة لأهل البدع، فإن إعذار من هذا حاله لهو من باب أولىٰ.

بل ليس لأحدٍ كائنًا من كان أن يُلحق عالم السنة بأهل البدع والضلال، أو أن يحكم عليه بالبدعة، أو يسعىٰ لإسقاطه والتقليل من قدره لمثل هذه الأخطاء؛ التي هو فيها معذور مأجور عند الله عَزَّوَجَلَّ، يدور فيها بين الأجر والأجرين، وذلك أن

---

(١) الصفات الإلهية (ص: ١٥٣).

العالم السني السلفي وإن رُدَّ خطؤه؛ إلا أن كرامته محفوظة، لا يتنقَّصه ويطعن فيه إلا ضالٌّ مُضل، صاحب هوىٰ، أو جاهلٌ بمنهج أهل السنة والجماعة، وفي تعاملهم مع أخطاء العلماء المجتهدين؛ يهرف بما لا يعرف، أو إنسانٌ مريضٌ قد أكل الحقد والحسد قلبه، وأفسد عليه عقله، حتىٰ صار لا يُميِّز بين الحق والباطل، وبين الهدىٰ والضلال، فيأتي ما يأتي من الشر ومن الضلال، ويراه حسنًا وخيرًا، وصدق الله عَزَّوَجَلَّ إذ يقول:

﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

ويقول: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم﴾ [محمد: ١٤].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦هـ) عند تفسير الآية الأولىٰ:

« ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ القبيح، زيَّنه له الشيطان، وحسَّنه في عينه.

﴿فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ أي: كمن هداه الله إلىٰ الصراط المستقيم، والدين القويم، فهل يستوي هذا وهذا؟.

فالأول: عمل السيء، ورأىٰ الحق باطلًا، والباطل حقًا.

والثاني: عمل الحسن، ورأىٰ الحق حقًّا، والباطل باطلًا، ولكن الهداية والإضلال بيد الله تعالىٰ.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ﴾ أي: علىٰ الضالين؛ الذين زين لهم سوء أعمالهم، وصدهم الشيطان عن الحق ﴿حَسَرَٰتٍۚ﴾ أي: فلا تهلك نفسك حزنًا علىٰ الضالين، وحسرةً عليهم.

فليس عليك إلا البلاغ، وليس عليك من هداهم من شيء، والله هو الذي يُجازيهم بأعمالهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ فيُجازيهم عليها»[1].

وقال عند تفسير الآية الثانية:

«أي: لا يستوي من هو علىٰ بصيرةٍ من أمر دينه، علمًا، وعملًا، قد علم الحق واتبعه، ورجا ما وعده الله لأهل الحق.

كمن هو أعمىٰ القلب، قد رفض الحق وأضله، واتبع هواه بغير هدىٰ من الله.

ومع ذلك، يرىٰ أن ما هو عليه هو الحق.

فما أبعد الفرق بين الفريقين! وما أعظم التفاوت بين الطائفتين، أهل الحق وأهل الغي!»[2].

والمقصود: أن من أبطل الباطل أن يَستدلَّ مُستدلٌّ بمثل هذا الرِّفق واللين؛ الذي تعامل به أهل السنة والجماعة مع أمثال هؤلاء الأئمة المجتهدين، والعلماء الصادقين علىٰ تبرير الطعن في الشيخ ربيع، وتسويغ القول بانحرافه عن السنة، وموافقته للخوارج، مُتذرِّعين بأن أهل السنة أنفسهم قد نسبوا العالم المجتهد المخطئ ممن وافق الأشاعرة في شيء من أقوالهم إلىٰ الأشاعرة، مع أنهم لم يُريدوا الطعن فيه، ولم يكن إلحاقه بالأشاعرة طعنًا منهم فيه، بل كانوا علىٰ العكس من ذلك تمامًا، إذ هم مع نسبته إلىٰ الأشاعرة وإلحاقه بهم؛ إلا أنهم تصدوا لمن طعن فيه، ولم يقبلوا منه هذا الطعن.

وقد سبق أن بيَّنت أن هذا التبرير تبريرٌ باطل، لا وجه له ألبتَّة، وأنه ضلالٌ

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤ / ١٩٧).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٥ / ٣٩).

مُبين، وانحرافٌ عن الصراط المستقيم، وأن الناطقين به، والمتلفظين بمثله؛ لم يُريدوا به إلا حماية أنفسهم، وتبرير باطلهم، إذ لم يَقبل السلفيون - منهم - طعنهم في الشيخ ربيع، ووصفهم له بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج.

وهذا أمرٌ يُدركه كل من تجرَّد للحق، ولم يتعصَّب لرأيه وقوله الذي تبنَّاه، وذلك أن تعامل الأئمة من أهل السنة والجماعة مع هؤلاء الأئمة وما أخطأوا فيه ظاهرٌ لكل من له أدنىٰ معرفة بمثل هذه الأمور، وذلك أن علماء السنة لَمَّا ذكروا مِن هؤلاء الأئمة المجتهدين، والعلماء الصادقين من تلبَّس بأشعرية أو غيرها من البدع، فإنما ذكروه لَمَّا عُرِف عنه ذلك، واشتهر به، وقد تصدَّىٰ له أناسٌ من أهل الأهواء من جهة، ومن أهل السَّفه والجهالة من جهةٍ أخرىٰ؛ يُريدون إسقاطه، ويَدْعون المسلمين إلىٰ حرق كتبه، واطِّراح أقواله؛ بسبب ما تلبَّس به، وثبت عليه، من مُوافقةٍ لهذه الفِرَق، ولم يذكروه تشفيًا، ولا تفكُّهًا، ولا انتقامًا، كما هو ظاهر ومشهور من حال الطاعنين في علماء السنة.

ثم هم لَمَّا ذكروه؛ ذكروه ليدفعوا عنه هذا الاتهام، وليُثبتوا للمسلمين بأنه وإن وافق أهل البدع في شيء من أقوالهم؛ إلا أنه وافقهم عن اجتهاد، اجتهد فأخطأ، ولم تكن موافقته لهم رغبةً منه بالمخالفة، ولا تعصُّبًا منه لهم، ولا اتِّباعًا منه لأقوالهم المخالفة للحق، ولا حربًا منه علىٰ من خالفهم من أهل السنة، وهذا أمرٌ يُدركه كل من وقف علىٰ أقوال العلماء المنصِفين في هذا الباب وتأمَّلها، ومن ذلك:

❁ **أولاً: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد ذكر ما كان من شأن أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه ابتُلي بطائفتين؛

طائفة تُحبه، وطائفة تُبغضه، ذكَرَه ليُنصِفه، لا ليُسقِطه، فقال:

«وأما قول القائل: من قال إن مذهب جهم بن صفوان هو مذهب الأشعري أو قريب أو سواء معه فهو جاهل بمذهب الفريقين؛ إذ الجهمية قائلون بخلق القرآن، وبخلق جميع[1].

والأشعري يقول بقدم القرآن، وإن كلام الإنسان مخلوق للرحمن، فوضَح للَّبيب كلٌّ من المذاهب الثلاثة.

فيُقال: لا ريب أن قول ابن كلاب والأشعري، ونحوهما من المثبتة للصفات؛ ليس هو قول الجهمية، بل ولا المعتزلة، بل هؤلاء لهم مصنفات في الرد علىٰ الجهمية والمعتزلة، وبيان تضليل من نفاها، بل هم تارة يُكفِّرون الجهمية والمعتزلة، وتارة يُضلِّلونهم.

لاسيما والجهم هو أعظم الناس نفيًا للصفات، بل وللأسماء الحسنىٰ؛ قوله من جنس قول الباطنية القرامطة، حتىٰ ذكروا عنه أنه لا يُسمَّىٰ الله شيئًا، ولا غير ذلك من الأسماء التي يُسمَّىٰ بها المخلوق؛ لأن ذلك بزعمه من التشبيه الممتنع، وهذا قول القرامطة الباطنية.

وحُكِي عنه أنه لا يسميه إلا «قادرًا فاعلًا»؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل؛ إذ كان هو رأس المُجبرة.

وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة، فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب.

وابن كلاب: إمام الأشعرية أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلىٰ السلف من

(١) بياض بالأصل.

الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلىٰ السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني، والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلىٰ السلف من أبي المعالي وأتباعه، فإن هؤلاء نفوا الصفات: كالاستواء والوجه واليدين.

ثم اختلفوا هل تُتأوَّل أو تُفوَّض؟ علىٰ قولين أو طريقين، فأول قولي أبي المعالي هو تأويلها، كما ذكر ذلك في «الإرشاد»، وآخر قوليه تحريم التأويل، ذكر ذلك في «الرسالة النظامية»، واستدل بإجماع السلف علىٰ أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب.

وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الرد علىٰ من يتأوَّلها، كمن يقول: استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ.

وهذا مذكور في كتبه كلها كـ «الموجز الكبير»، و «المقالات الصغيرة، والكبيرة»، و «الإبانة»، وغير ذلك.

وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتىٰ المتأخرون، كالرازي والآمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية، ولا يحكون عنه في ذلك قولين.

فمن قال: إن «الأشعري» كان ينفيها، وأن له في تأويلها قولين: فقد افترىٰ عليه؛ ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه؛ فإن هؤلاء أدخلوا في مذهبه أشياء من أصول المعتزلة.

و «الأشعري» ابتُلِي بطائفتين: طائفة تُبغِضه، وطائفة تُحِبه، كلٌّ منهما يَكذِب عليه ويقول: إنما صنَّف هذه الكتب تقيَّةً وإظهارًا لموافقة أهل الحديث والسنة، من الحنبلية وغيرهم.

وهذا كذبٌ علىٰ الرجل؛ فإنه لم يوجد له قولٌ باطنٌ يُخالف الأقوال التي

أظهرها، ولا نَقَلَ أحدٌ من خواص أصحابه ولا غيرهم عنه ما يُناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته؛ فدعوىٰ المُدَّعي أنه كان يُبطن خلاف ما يُظهر دعوىٰ مردودة شرعًا وعقلًا؛ بل من تدبر كلامه في هذا الباب - في مواضع - تبيَّن له قطعًا أنه كان ينصر ما أظهره؛ ولكن الذين يُحبونه ويُخالفونه في إثبات الصفات الخبرية؛ يقصدون نفي ذلك عنه، لئلا يقال: إنهم خالفوه، مع كون ما ذهبوا إليه من السنة، قد اقتدوا فيه بحجته التي علىٰ ذكرها يُعوِّلون وعليها يَعتمدون.

و «الفريق الآخر»: دفعوا عنه لكونهم رأوا المنتسبين إليه لا يُظهرون إلا خلاف هذا القول، ولكونهم اتهموه بالتقيَّة، وليس كذلك، بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة، التي خالفهم فيها المعتزلة؛ كمسألة «الرؤية»، و «الكلام»، و «إثبات الصفات»، ونحو ذلك؛ لكن كانت خبرته بالكلام خبرةٌ مُفصَّلة، وخبرته بالسنة خبرةٌ مُجمَلة؛ فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول، وبين الانتصار للسنة، كما فعل في مسألة الرؤية، والكلام، والصفات الخبرية، وغير ذلك.

والمخالفون له من أهل السنة والحديث، ومن المعتزلة والفلاسفة؛ يقولون: إنه متناقض، وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة، كما أن المعتزلة يَتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام، فإنهم بنوا كثيرًا من الحجج علىٰ أصول تناقض كثيرًا من دين الإسلام؛ بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون: إن ما قاله في مسألة الرؤية والكلام؛ معلوم الفساد بضرورة العقل.

ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف علىٰ قولنا في «مسألة



الرؤية، والكلام»؛ فلما كان في كلامه شوبٌ من هذا وشوبٌ من هذا: صار يقول من يقول إن فيه نوعًا من التجهم.

وأما من قال: إن قوله قول جهم فقد قال الباطل، ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم فقد قال الباطل، والله يُحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم.

وقول جَهمٍ هو النفيُ المَحضُ لصفات الله تعالىٰ، وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية، ومُنحرفي المتفلسفة: كالفارابي وابن سينا.

وأما مُقتصِدة الفلاسفة كأبي البركات صاحب المُعتبَر، وابن رشد الحفيد، ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء الحسنىٰ، وإثبات أحكام الصفات، ففي الجملة قولهم خيرٌ من قول جهم، وقول ضرار بن عمرو الكوفي خيرٌ من قولهم.

وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات؛ لكن في أقوالهم شيءٌ من أصول الجهمية، وما يقول الناس إنه يلزمهم بسببه التناقض، وإنهم جمعوا بين الضدين، وإنهم قالوا ما لا يُعقل، ويجعلونهم مذبذبين لا إلىٰ هؤلاء ولا إلىٰ هؤلاء، فهذا وجه من يجعل في قولهم شيئًا من أقوال الجهمية، كما أن الأئمة كأحمد وغيره؛ كانوا يقولون: افترقت الجهمية علىٰ «ثلاث فِرَق»: فرقة يقولون: القرآن مخلوق، وفرقة تقف ولا تقول مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة.

ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في «مسألة القرآن» خاصة، وإلا



فكثيرٌ من هؤلاء يُثبت الصفات، والرؤية، والاستواء علىٰ العرش، وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل: أي أنه وافق الجهمية فيها؛ ليتبيَّن ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية، ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يَعرف ما يقول»[1].

ومن تأمل هذا القول الذي نطق به شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفَهِم ما يَرمي إليه فيه، لوجد في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تأصيلًا واضحًا دقيقًا؛ لا يجتمع والقول بأن الشيخ ربيعًا قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج، بل ينافيه منافاةً تامة، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن وجه من يجعل في قول المخالف للسنة شيئًا من أقوال الفِرَق والطوائف الضالة؛ مِن جهمية، ومعتزلة، وخوارج، ومرجئة، وغيرهم، إنما هو لِما رآه ووجده في أقواله من أصول هذه الفِرَق والطوائف، وذلك قوله:

«لكن في أقوالهم شيءٌ من أصول الجهمية، وما يقول الناس إنه يلزمهم بسببه التناقض، وإنهم جمعوا بين الضدين، وإنهم قالوا ما لا يُعقل، ويجعلونهم مذبذبين لا إلىٰ هؤلاء ولا إلىٰ هؤلاء، فهذا وجه من يجعل في قولهم شيئًا من أقوال الجهمية».

الثاني: بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ السبب الذي لأجله قالوا بموافقة هذا المخالف لفِرقة من هذه الفِرَق الضالة، وأنهم إنما أرادوا بيان ضعف قوله ليُترَك[2]، لا أنه مثل هذه الفِرَق والطوائف الضالة، ولا أن حكمه حكمهم، وذلك قوله:

«وإلا فكثيرٌ من هؤلاء يُثبت الصفات، والرؤية، والاستواء علىٰ العرش،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٢ / ٢٠١).

(٢) ليُترَك قوله، لا ليُترَك هو وعلمه كما هو واقع المجموعة مع الشيخ ربيع وغيره ممن أسقطوه من علماء السنة!!.

وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل: أي أنه وافق الجهمية فيها؛ ليتبيَّن ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية، ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يَعرف ما يقول».

وهو قول لا يجتمع والقول بأن الشيخ ربيعًا قد انحرف عن السنة، ووافق الخوارج!!.

ثانيًا: ما جاء عن العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤١٦هـ).**

فقد سُئل عن الموقف الصحيح من بعض العلماء الأجلاء الذين أخطأوا في باب العقيدة، ووافقوا الأشاعرة في بعض عقائدهم، فكان مما قاله في جوابه:

«قد تكون الأخطاء جسيمةً في العقيدة، في باب الأسماء والصفات، وفي باب العبادة، لكن تلك الأخطاء الجسيمة؛ نحن نلتمس لهم الأعذار لتقديرنا للجو الذي عاشوا فيه، والبيئة التي نشأوا فيها، فهم معذورون، ليسوا ممن شاقَّ الله ورسوله بعد أن تبيَّن لهم الهدىٰ، ولكن: قوم معذورون، اعتقدوا تلك العقيدة ظنًّا منهم أنها العقيدة التي جاء بها رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولديهم شبهات، هم وغيرهم ممن ذكر قبلهم من أئمة المسلمين؛ الذين لهم مجهود كبير في خدمة الإسلام، وفي بيان الحق، والدفاع عن الكتاب والسنة، وخصوصًا في خدمة السنة؛ كالحافظ ابن حجر، والإمام النووي، والبيهقي، وأمثال هؤلاء معذورون فيما قد يقع منهم أحيانًا من التأويلات.

وقلت غير مرة فأُكرِّر: ادرسوا موقف شيخ الإسلام في مثل هذه المسألة في مقدمة كتاب: «الرد علىٰ البكري»، بل قد قرَّب هذه المسائل ولخَّص رأيه فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين في: «القواعد المثلىٰ»؛ طالعوها، وذكرتُ بعض ما تيسَّر

في كتاب: «الصفات الإلهية» وهو من المراجع القريبة ...

إلىٰ أن قال:

بالاختصار، هؤلاء الأئمة الذين ذَكر السائل في هذه الورقة، ومن لم يذكرهم ممن هم مثل هؤلاء؛ كالإمام الشوكاني، نرجو الله أن يكونوا معذورين فيما وقعوا فيه، كما قال شيخ الإسلام: (إذا كان الله يعذر من يجهل حُرمة الخمر، فيشرب، ويجهل حكم ترك الصلاة، فيترك الصلاة؛ إذا كان أمثال هؤلاء يُعذَرون، فهؤلاء الأئمة الذين اجتهدوا في معرفة الحق، ولكنهم عجزوا ولم يصلوا إلىٰ ما يُريدون أولىٰ بأن يُعذَروا)»[1].

وسُئل أيضًا عن الحافظ ابن حجر، وعن غيره من الأئمة الذين قد زلت بهم الأقدام في بعض العقائد، فقال:

«الحافظ ابن حجر والإمام النووي والذهبي والبيهقي - أحيانًا - والإمام الشوكاني وغير ذلك من الأئمة الذين خدموا الكتاب والسنة؛ وقعوا في بعض تأويلات نصوص الصفات، فأمثال هؤلاء؛ يقول شيخ الإسلام فيهم: فإذا كان الله يقبل عذر من يجهل تحريم الخمر، وربما وجوب الصلاة، لكونه عاش بعيدًا عن العلم وأهله، فهو لم يطلب العلم ولم يطلب الهدىٰ ولم يجتهد، فكون الله يعفو ويسمح؛ فيقبل عذر من اجتهد ليعلم الخير وليعلم الهدىٰ، وبذل كل جهوده في ذلك، ولكنه لم يُدرك كل الإدراك، فوقع في أخطاء؛ إما في باب الأسماء والصفات، أو في باب العبادة، أخطأ بعد أن اجتهد ليعرف الحق، يقول شيخ الإسلام: «أمثال هؤلاء أحق بالعفو والرحمة والسماح»، أو كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) قرة عيون السلفية بالأجوبة الجامية (ص: ٤٣).

وشيخ الإسلام كان يناقش علماء الجهمية؛ جهابذة علماء الجهمية؛ فيقول لهم: «لو قلت أنا ما قلتموه أنتم - أي: لو كنت أنا مكانكم - لأكون كافرًا، ولكنكم معذورون لأنكم جُهَّال».

يرىٰ شيخ الإسلام أن الإنسان يُعذر بجهله، وخصوصًا إذا بذل مجهوده ليَعرف الحق، ولا فرق عنده وعند غيره من المُحققين بين الجهل في الفروع والأصول ...

إلىٰ أن قال:

ولو تتبعنا أقوال المُحقِّقين الفقهاء أدركنا بأن العذر بالجهل عامٌّ في الأصول والفروع، وهؤلاء الأئمة وإن لم يكونوا جُهَّالًا؛ لكنهم فاتتهم مسائل كثيرة.

الإمام الشوكاني كان شيعيًّا؛ لأنه زيدي، والزيدية من الشيعة، ومن أقرب طوائف الشيعة إلىٰ الحق.

ترك الزيدية، ورحل، وقاطع جميع المذاهب تقليدًا، واجتهد، فقد كان مُجتهدًا غير مُقلد، ليلحق بركب السلف، ومن ذلك ما جاء في تفسيره، وفي نيل الأوطار، وفي غيرهما مما كَتَب، ولكن فاته الشيء الكثير إلىٰ أن تصوَّر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التفويض هو منهج السلف، وهذا خطأ، تفويض معاني النصوص ليس هو منهج السلف، منهج السلف معرفة معاني النصوص كلها من السمع والبصر والاستواء والنزول والمجيء وغير ذلك، وتفويض الحقيقة إلىٰ الله، التفويض تفويضان:

تفويض المعاني: هذا خطأ، وهو الذي وقع فيه الإمام الشوكاني عفا الله عنه.

وتفويض الحقيقة والكيفية والكُنْه: هذا الذي عناه الإمام مالك حيث قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».



وبالاختصار: هؤلاء معذورون فيما وقع منهم من الخطأ في التأويل، وإطلاق اللسان عليهم بكل جرأة أنهم مبتدعة، وأن من لم يُبدعهم فهو مبتدع، هذه الجرأة الجديدة من بعض الشباب الذين أُصِيبوا بنكسة الحداد»[1].

ثالثًا: ما جاء عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد ذكَر بعضَ الأئمة المُجتهِدين ممن أخطأوا في اجتهادهم، ووافقوا أهل البدع في شيء من أصولهم، وبدعهم، دون قصدٍ منهم لذلك، وأن أمثال هؤلاء العلماء لابد من إعذارهم، وأنه ليس لأحدٍ أن يُلحِقهم بأهل البدع، ولا أنْ يَتنقَّصهم أو يُسقِطهم لأجل ما أخطأوا فيه، فقال:

«بل أنت تعلم أن هناك في بعض الأئمة المتَّبَعِين اليوم، والذين لا يشك عالمٌ مسلمٌ، عالمٌ حقًّا بأنه مسلم، وليس هذا فقط، بل وعالمٌ فاضلٌ، ومع ذلك فقد خالف الكتاب والسنة، وخالف السلف الصالح في غير ما مسألة، أعني بذلك مثلًا النعمان بن ثابت أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ الذي يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ويقول: لا يجوز للمسلم أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله، وأنه إذا قال إن شاء الله فليس مسلمًا.

لا شك أن هذا القول بدعةٌ في الدين؛ لأنه مخالفٌ للكتاب والسنة، لكن هو ما أراد البدعة، هو أراد الحق فأخطأه.

ولذلك: ففتح هذا الباب من التشكيك بعلماء المسلمين؛ سواءً كانوا من السلف أو من الخلف، ففي ذلك مخالفةٌ لِمَا عليه المسلمون، وربنا عَزَّوَجَلَّ يقول في القرآن الكريم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ

(١) قرة عيون السلفية بالأجوبة الجامية (ص: ١٢٠).

سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وأخيرًا: أُريد أن أُذكِّر بحقيقةٍ لا خلاف فيها، لكني أُريد أن أُلحِق بها شيئًا لا يُفكِّر فيه شبابنا الناشئون في هذا العصر، تلك الحقيقة هي قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في كثيرٍ من الأحاديث: «من كفَّر مُسلمًا فقد كفر»؛ هذه حقيقةٌ لا ريب فيها، ومعروفٌ تفصيل هذا الحديث في بعض الروايات الأخرىٰ، أنه إن كان الذي كفَّره كافرًا فقد أصاب، وإلا حالت عليه، ورجعت عليه، هذا ما يحتاج إلىٰ بحث؛ لأن الحديث في ذلك صريح، لكني أُريد أن أُلحِق به فأقول: من بدَّع مسلمًا فإما أن يكون هذا المُسلم مُبتدعًا، وإلا فهو المبتدع، وهذا هو الواقع الذي قلت لكم آنفًا: إن شبابنا يُبدِّعون العلماء وهم الذين وقعوا في البدعة، لكنهم لا يعلمون، ولا يُريدون البدعة، بل هم يُحاربونها، لكن يصدق عليهم قول من قال قديمًا:

أوردهــا ســعد وســعد مشــتمل ... مــا هكــذا يــا ســعد تــورد الإبــل

لذلك نحن ننصح شبابنا أن يَلتزموا العمل بالكتاب والسنة في حدود علمهم، ولا يتطاولوا علىٰ غيرهم؛ ممن لا يُقرَنون بهم علمًا وفهمًا، وربما: وصلاحًا، فمثل النووي، ومثل الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ أعطنا اليوم في العالم الإسلامي كله مثل هذين الرجلين ...»[1].

وقال: «مثل النووي وابن حجر العسقلاني وأمثالهم، هؤلاء والله من الظلم أن يُقال عنهم: إنهم من أهل البدعة، أنا أعرف أنهما من الأشاعرة، لكنهما ما قَصَدوا مُخالفة الكتاب والسنة، وإنما وهِموا وظنُّوا أن ما وَرِثوه من العقيدة

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٦٦).

الأشعرية؛ ظنوا شيئين اثنين:

أولًا: أن الإمام الأشعري يقول ذلك، وهو لا يقول ذلك إلاَّ قديمًا؛ لأنه رجع عنه.

وثانيًا: تَوهَّموه صوابًا، وليس بصواب»[1].

بل لَمَّا سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحافظ ابن حجر وأمثاله ممن وقعوا في الأشعرية وغيرها، أجاب بما فيه دلالة واضحة علىٰ أن أهل السنة هم أعلم الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق، وأن من أصولهم وقواعدهم إعذار المعذور، وأنهم لا يَظلمون، ولا يَفتَرون، والسؤال هو:

يا شيخنا طبعًا ذكرتم أن المنهج الصحيح موجود في القرآن والسنة، وقواعد المنهج معلومةٌ لدينا؛ فَهُما الكتاب والسنة علىٰ فهم الصحابة وما إلىٰ ذلك، وكُلُّنا يعلم أنكم قد بذلتم جهدكم في سبيل إقامة قواعد هذا المنهج، ولستُ أنا أشهد أو غيري، ولكن السلسلة الصحيحة تشهد والسلسلة الضعيفة وإرواء الغليل ...، وما إلىٰ ذلك من الكتب التي كان هدفها تصفية الدين مما علق به من الشوائب؛ مِن بدعٍ ومنكرات وأحاديث ضعيفة ومنكرة.

فالسؤال يا شيخنا؛ يعني: طبعًا علىٰ سبيل ضرب المثل الإمام ابن حجر في كتابه: «فتح الباري في شرح أحاديث صحيح البخاري»؛ كانت له بعض الزلات في مجال العقيدة، ونبَّه عليها شيخنا عبد العزيز بن باز في تعليقاته.

فالسؤال: طبعًا هو في زلاته هذه، يعني: خَفَق في فهم الصحابة، فكانت له

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٦٦).

زلاتٌ في مجال العقيدة.

فسؤالي: هل يخرج من المنهج أو زلاته في الاعتقاد تنفي عنه كونه علىٰ المنهج الصحيح، هذا السؤال يا شيخ؟.

وجواب الشيخ عليه بالآتي:

«إذا كنا متذكرين جميعًا أن كل بني آدم خطاء، وأن خير الخطائين التوابون، وأن العصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ، فلا غرابة في أن يخطئ من كان إمامًا في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرىٰ، في مسألتين أو ثلاث أو أكثر، فذلك لا يُخرجه عن دعوة الحق إذا تبنَّاها.

فالحافظ ابن حجر كالإمام النووي وغيره ممن أخطأوا في بعض المسائل العقدية، كما يقولون اليوم، فذلك لا يُخرجهم عن كونهم من أهل السنة والجماعة؛ لأن العبرة بما يغلب علىٰ الإنسان من فكرٍ صحيح أو عملٍ صالح.

متىٰ يكون المسلم صالحًا؟ هل يُشترط في أن يكون صالحًا: ألا يقع منه أي ذنب أو معصية؟.

الجواب: لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مرارًا وتكرارًا، فمتىٰ يكون العبد صالحًا؟.

إذا غلب خَيرُه شَرَّه، وصَلاحُه علىٰ ضَلالِه، وهكذا، كذلك تمامًا يُقال في المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية.

فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح، فهو الناجي، أما أن له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة؛ فهذا لا يُخرجه عنْ ما غلب عليه من العقيدة الصحيحة.

فابن حجر مع ما ذكرتَ مما له من تلك الزلات، فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي



أن نستفيد من كتابه، وألا نترحم عليه، وألا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة.

كل إنسان يخطئ، ولا مجال للبراءة من الخطأ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ حينما خلق ملائكةً وخلق بشرًا فقد قدَّر علىٰ هؤلاء البشر أن يُخطئوا رغم أنوفهم، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، حديثان مهمان جدًّا، ولكن حذاري أن يُفهم فهمًا خاطئًا:

الحديث الأول: قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا فهو مدركه لا محالة، فالعين تزني وزناها النظر، والأذن تزني وزناها السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه**».

الشاهد من هذا الحديث: «**فهو مدركه لا محالة**»، أي: لا يمكن أن يتخلص، لماذا؟ لأنه إنسان ليس مَلَكًا.

الحديث الآخر وهو الأهم، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقومٍ يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم**»، لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقومٍ يحلون محلكم ويُذنبون بخلافكم، فهل أنتم لا تذنبون؟ فهذا قضاء الله، قدره، لابد لجنس البشر من أن يقع في الخطأ الذي لا يُحبه الله، لكن هذا الخطأ قد يكون من الصغائر؛ من اللمم، وقد يكون من الكبائر، فسواء كان هذا أو هذا، هذا أمر لابد منه، ولكن هل معنىٰ الحديث: «**لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقومٍ يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم**»، هل معنىٰ الحديث ومغزىٰ الحديث: الحض علىٰ الذنوب وارتكاب المعاصي؟.

الجواب: لا، المقصود من الحديث تمامًا عاقبته، يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم، ومعنىٰ هذا حينئذ: يا معشر البشر ... كما قال تعالىٰ في الحديث القدسي:

«**كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم** ...» إلىٰ آخر الحديث.

الشاهد: أن حديث: «**لو لم تذنبوا**»، الهدف منه: أيها البشر مادام أنكم فُطرتم علىٰ المعصية؛ فلا تتكلوا عليها، وإنما أتبعوها بالمغفرة، بالاستغفار؛ حتىٰ تعقبها المغفرة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤].

إذا كان إذًا هذه طبيعة البشر أن يُخطئوا في مخالفة النص قَصدًا وهي الذنوب، وأن يُخطئوا في مخالفة النص لا قَصدًا وإنما لسوء فهم، فلا مؤاخذة في ذلك، المؤاخذة متىٰ تكون؟ إذا أقيمت الحجة علىٰ إنسان، سواء كانت الحجة في مسألة عقدية فكرية أو كانت الحجة في مسألة فقهية، ثم عاند وأصر علىٰ خطئه، فهنا تكون المؤاخذة، والعكس لا، أي: إذا إنسان وقع في خطأ عقدي، لكنه هو كان حريصًا علىٰ معرفة الصواب في تلك العقيدة، لكنه لم يُوفَّق إلىٰ ذلك، ولو أقيمت الحجة عليه لرجع إلىٰ الصواب، فلا مُؤاخذة عليه»[1].

رابعًا: ما جاء عن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ ٱللَّهُ.

فقد فرَّق بين العلماء المجتهدين؛ ممن أرادوا الحق فأخطأوه ولم يصيبوه، وبين غيرهم، وذلك في سؤال وُجِّه إليه، قال فيه السائل:

لقد ظهر بين طلاب العلم اختلاف في تعريف المبتدع، فقال بعضهم: هو من قال أو فعل البدعة، ولو لم تقم عليه الحجة، ومنهم من قال لابد من إقامة الحجة عليه، ومنهم من فرَّق بين العالم المجتهد وغيره من الذين أصَّلوا أصولهم المخالفة

(١) بتصرف يسير من: «جامع تراث الألباني في العقيدة» (٢ / ١٥٥).

لمنهج أهل السنة والجماعة، وظهر من بعض هذه الأقوال تبديع ابن حجر والنووي، وعدم الترحم عليهم، نطلب من فضيلتكم تجلية هذه المسألة التي كثر الخوض فيها؟.

فأجاب:

«أولًا: لا ينبغي للطلبة المُبتدِئين وغيرهم من العامة أن يشتغلوا بالتبديع والتفسيق؛ لأن ذلك أمرٌ خطيرٌ وهم ليس عندهم علمٌ ودرايةٌ في هذا الموضوع، وأيضًا هذا يُحدث العداوة والبغضاء بينهم، فالواجب عليهم الاشتغال بطلب العلم، وكف ألسنتهم عما لا فائدة فيه، بل فيه مضرةٌ عليهم، وعلىٰ غيرهم.

ثانيًا: البدعة: ما أُحدِث في الدين مما ليس منه؛ لقوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وإذا فعل الشيء المخالف جاهلًا: فإنه يُعذر بجهله، ولا يُحكَم عليه بأنه مبتدع، لكن ما عمله يعتبر بدعة.

ثالثًا: من كان عنده أخطاء اجتهادية تأوَّل فيها غيره؛ كابن حجر والنووي، وما قد يقع منهما من تأويل بعض الصفات، لا يُحكم عليه بأنه مبتدع، ولكن يقال: هذا الذي حصل منهما خطأ، ويُرجىٰ لهما المغفرة بما قدَّماه من خدمة عظيمة لسنة رسول الله ﷺ، فهما إمامان جليلان موثوقان عند أهل العلم»[1].

خامسًا: ما جاء عن العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللَّهُ.

فقد ذكر في شرحه علىٰ سنن أبي داود أثر معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويُفتح فيها القرآن، حتىٰ يأخذه المؤمن

(١) المنتقىٰ من فتاوىٰ الشيخ الفوزان (٢ / ٢١١).

والمنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر، فيوشك قائلٌ أنْ يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن؟ ما هم بمُتبعِي حتىٰ أبتدع لهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق، قال: قلت لمعاذ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلىٰ، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها: ما هذه؟! ولا يثنينك ذلك عنه؛ فإنه لعله أن يُراجع، وتلقىٰ الحق إذا سمعته فإن علىٰ الحق نورًا».

ثم كان مما قاله في شرحه له:

«والمعنىٰ: لا تنأ ولا تبتعد عنه، ولا تُفاصله وتتركه وتنفض يدك منه، ولا تُسلِّط لسانك عليه بسبب هذه الزلة، فإنه لا يَسلم أحد من الزلل، ولا يَسلم أحد من الخطأ، ولو كان كل من أخطأ يُنابذ ويُبتعد عنه لَمَا سلم أحد من ذلك.

فالعالم إذا حصل منه خطأٌ؛ فإنه يُقبل ما عنده من الحق، ويُحذر مما عنده من الخطأ، ولا يُترك ما عنده من العلم، فإن من العلماء من ابتلوا ببعض مشايخهم، فحصل لهم التضرر ببعض المشايخ، فصار عندهم شيءٌ من الانحراف في العقيدة، ومع ذلك فهُم علماء ومُحدِّثون، ولهم مؤلفات واسعة، والناس لا يستغنون عن علمهم وعن حديثهم، فلو كان كل من حصل منه خطأ يُترك ويُترك ما عنده، لتُرِكت هذه المجلدات الكثيرة التي ألَّفها بعض أهل العلم من المحدِّثين الذين حصل منهم شيءٌ من الأخطاء في العقيدة، مثل ما حصل للإمام البيهقي رحمة الله عليه، فإن له كلامًا في العقيدة في بعض الجوانب لم

يُصِب فيه، قيل: إن السبب في ذلك هو من المشايخ، حيث يحصل بسببهم شيءٌ من المخالفة في بعض الأمور.

والإمام البيهقي مُحدِّثٌ وإمامٌ كبير، وله كتاب «السنن الكبرىٰ» في مجلدات كثيرة، والناس يرجعون إليه وإلىٰ علمه، فلو كان كل من حصل منه خطأ يُترك من أجل ذلك، فلن يَسلم أحدٌ من أن يُترك، وكل الناس سيُتركون، أو لا يسلم من التَّرك إلا من شاء الله عَزَّوَجَلَّ، فمن ذا الذي يسلم من الخطأ؟ وإنما الذي يُنابذ هو المُبتدع الذي يدعو إلىٰ بدعة، وأما إنسان من أهل السنة، وممن خدم السنة، واجتهد في نفع الناس، ثم حصل منه خطأٌ؛ فإنه لا يُترك، ولا تُترك جهوده، ولا يُحذَّر منه، وإنما يُحذَّر من خَطئِه وزلَّتِه، ويُنتفَع بعلمه، ويُدعا له، ويُحث علىٰ الاستفادة من علمه».

ولَمَّا سُئل حَفِظَهُ اللَّهُ كما في شرحه لسنن أبي داود:

هل الحافظ ابن حجر والإمام النووي وأمثالهما من الأئمة؛ ممن أخطأ في بعض مسائل العقيدة يُعدون من أئمة أهل السنة والجماعة؟.

أجاب: «لا شك في أنهم من أئمة أهل السنة والجماعة، وأخطاؤهم التي حصلت مغمورةٌ في جنب صوابهم الكثير، والعلماء يُعوِّلون علىٰ كلامهم ويرجعون إلىٰ كلامهم، فهم من أهل السنة الذين أخطأوا وحصل منهم أخطاء، والله تعالىٰ يتجاوز عنهم، وقبلهم البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ صاحب السنن، فعنده أخطاء في العقيدة وهو من أهل السنة».

ثم لَمَّا سُئل كما في شرحه لسنن أبي داود أيضًا:

ما قول فضيلتكم عن جماعةٍ تُبدِّع شيخ الإسلام وأبا حنيفة وابن حجر

والنووي والألباني وغيرهم من علماء المسلمين؟ وما واجبنا نحو هؤلاء؟.

أجاب: «واجبكم نحو هؤلاء أن تُناصحوهم، وأن تسألوا الله لهم الهداية، ولا تغتروا بكلامهم، ومثل هؤلاء يُعتبَرون قُطَّاع طريق عن العلم».

تفريق أهل السنة بين من أصوله سنية سلفية وبين من تلبس بشيء من أصول أهل البدع.

فبكل ما سبق ذكره يُعلم بأن أهل العلم من أهل السنة والجماعة إذا ما ذكروا العالم من هؤلاء العلماء المجتهدين؛ الذين أخطأوا في اجتهادهم، فوافقوا أهل البدع في شيء من أصولهم؛ فوقعوا في أشعريَّة أو غيرها، فإنما يذكرونه ليَحذر المسلمون قولَه، ويجتنبوا بدعته، لا ليُجتنَب هو وعلمه، ولا ليُترَك ويُجتنَب ما معه من الحق، وما ذلك منهم إلا حماية له هو أولًا، كما هو قول يوسف بن أسباط رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«أنا خير لهؤلاء من أمهاتهم وآبائهم، أنهىٰ الناس أن يَعملوا بما أحدثوا، فتتبعهم أوزارهم».

وثانيًا: هو حماية للمسلمين، وليَعلموا بأن هذا الأصل الذي بنىٰ هذا العالم حكمه عليه؛ ليس هو من أصول أهل السنة والجماعة في شيء، وإنما هو من أصول هذه الطائفة التي نُسب إليها هذا العالم الجليل؛ إذ وافقها في شيء مما عندها ظنًّا منه أنه الحق، دون أن يَقصد هو ذلك أو يتعمَّده.

يذكرون ذلك ديانةً؛ يُريدون به حماية أصول أهل السنة وقواعدهم من جهة، وحماية المسلمين من أن تنطلي عليهم مثل هذه الأقوال وتروج بينهم من جهة أخرىٰ.

وذلك يعني: أنهم بذكرهم لهذا الأمر يريدون أن يُقلِّلوا من التَّبعة علىٰ هذا العالم الذي اجتهد فأخطأ، لا أنهم يذكرونه تشفيًا، ولا للنيل والطعن فيه، ولا لانتقاصه، وإسقاطه، كما هو صنيع الحدادية، ومن سلك مسلكهم من أهل الجهالة والضلالة.

بل إن علماء السنة وأهل الحق هم أكثر الناس احترامًا وتوقيرًا وتقديرًا للعلماء المجتهدين، يعرفون لهم فضلهم، ويُقدِّرون لهم اجتهادهم، وإن ردوا عليهم خطأهم، إذ الخطأ عندهم يُرد علىٰ قائله كائنًا من كان، سواء كان ممن وافق أهل البدع في شيء من أصولهم وقواعدهم، أو كان منضبطًا في أصوله وقواعده، ملتزمًا بأصول وقواعد أهل السنة والجماعة، وذلك أن أهل السنة كما هو معلوم ومشهور عنهم، لا يقبلون الخطأ من أحد، كائنًا من كان، ويردون خطأ الفريقين - سواء من وافق أهل البدع في شيء من أصولهم وقواعدهم، أو من كان منضبطًا في أصوله وقواعده - ثم هم في باب الإعذار، يعذرون الفريقين - أيضًا - فلا يُفرِّقون بينهما من حيث الإعذار، ماداموا جميعهم مجتهدين، غير متعصِّبين، ولا معاندين.

هذا ما عليه أهل السنة والجماعة، وإن كانوا قد عُرف عنهم التفريق بين مَن هو مُنضبطٌ في أصوله وقواعده، وقد اجتهد فأخطأ، وبين مَن هو مُتلبِّسٌ بشيءٍ من أصول أهل البدع وقواعدهم، وقد اشتهر - عند الناس - بما تلبَّس به، وعُرف بذلك، فإنهم - والحال هذه - يُفرِّقون بين الفريقين من حيث النسبة والإلحاق، لا من حيث رد الخطأ، والإعذار.

فيذكرون الآخر منهما بما اشتهر به، سواء اشتهر بأشعريَّة، أو اعتزال، أو

تجهم، أو غير ذلك، علىٰ ما سبق بيانه، وتفصيله، وأن مرادهم حماية الدين من جهة، وحماية العالم المجتهد نفسه، والمسلمين، من جهة أخرىٰ.

أما الأول منهما؛ المنضبط في أصوله وقواعده، فلا ينسبونه إلىٰ البدعة، ولا يُلحِقونه بطائفة من طوائف أهل البدع، وذلك لبعده عنهم، ومنابذته لهم، هذا أولًا.

أما ثانيًا: فلأنه وإن أخطأ في اجتهاده؛ إلا أن اجتهاده جاء بعيدًا كل البعد عن أهل البدع، وعن أصولهم، وقواعدهم، ولكونه لا يخرج في اجتهاده عن إحدىٰ ثلاث حالات:

- إما أنه لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق.
- وإما أنها قد بلغته ولكنها لم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها.
- وإما أنه قد عرضت له شبهات يَعذره الله بها.

ومن كان هذا حاله، فهم لا يُلحقونه بأهل البدع، وذلك لعلمهم بأن العالم المجتهد في طلب الحق، إذا سلك مسلك أهل الحق، ثم لم يُوفَّق لإصابة الحق، وأخطأ في اجتهاده، فإن الله يغفر له خطأه كائنًا ما كان.

ولذلك: لم نجدهم يقولون في الأئمة: أبي ثور مثلًا، أو ابن خزيمة، أو الألباني؛ بأنهم انحرفوا عن السنة، أو أنهم جهمية، أو وافقوا الجهمية، مع أنهم قد أرجعوا الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وقد سبق أن مر معنا أن أهل السنة قد نصوا علىٰ أن هذا القول هو قول الجهمية.

بل وجدناهم علىٰ العكس من ذلك تمامًا، كما سبق أن ذكرت ذلك من تعاملهم معهم، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد بيَّن هذا الأمر بأحسن بيان، فقال:

«هذا مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسب مُعينٌ إلىٰ تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلا إذا عُلم أنه قد قامت عليه الحجة الرِّسالية؛ التي مَن خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرىٰ، وعاصيًا أخرىٰ، وإني أُقرِّر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية.

ومازال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحدٌ منهم علىٰ أحد؛ لا بكفر، ولا بفسق، ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ «بل عجبتُ ويسخرون» وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يُعجبه علمه، كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ «بل عجبتُ».

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ﷺ ربَّه، وقالت: من زعم أن محمدًا رأىٰ ربَّه فقد أعظم علىٰ الله الفرية، ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها: إنه مُفترٍ علىٰ الله»[1].

وكما أنه لا يُقال عن ابن عباس ونحوه من المنازعين لعائشة – رضي الله عن الجميع – بأنه مُفترٍ علىٰ الله، فكذلك لا يُقال في ابن عباس، وفيمن وافقه علىٰ قوله؛ إذ لم يجعل للقاتل توبة، وهو مشهورٌ عنه، بأنه قد وافق الخوارج، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك عنه؛ فقال:

«وأما الخوارج والمعتزلة فأهل السنة والجماعة من جميع الطوائف مُطبِقون علىٰ ذمهم.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٢٩).

قيل: أولًا ينبغي أن يُعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار؛ فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان؛ وسائر أئمة المسلمين علىٰ أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتفقوا أيضًا علىٰ أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته ...

وقد نقل بعض الناس عن الصحابة في ذلك خلافًا، كما رُوي عن ابن عباس أن القاتل لا توبة له، وهذا غلط علىٰ الصحابة؛ فإنه لم يقل أحد منهم أن النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر، ولا قال: إنهم يخلدون في النار، ولكن ابن عباس في إحدىٰ الروايتين عنه قال: إن القاتل لا توبة له، وعن أحمد بن حنبل في قبول توبة القاتل روايتان أيضًا، والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي، فلهذا حصل فيه النزاع»(١).

والمقصود: كما أنه لا يقال في ابن عباس ومن وافقه علىٰ قوله بأنه قد وافق الخوارج، فكذلك لا ينبغي أن يقال فيمن اجتهد فأخطأ، ممن هو ماضٍ في علمه واجتهاده علىٰ ما كان عليه ابن عباس وغيره من أهل السنة بأنه قد وافق الخوارج، أو غيرها من طوائف أهل البدع، إذ الباب واحد.

ولذلك لَمَّا ظهر في زماننا من يطعن في الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويتنقَّصه، ويصفه بالتجهم تارةً، وبالإرجاء تارةً أخرىٰ، تصدىٰ لهم فحول العلماء، وردوا عليهم طعنهم، وأبطلوا قولهم، وبيَّنوا فساد مسلكهم ومنهجهم الذي سلكوه في

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٢٢).

حربهم علىٰ الإمام الألباني، مع أنهم لم يُنكروا ما ذكروه عن الألباني من أقوالٍ خالف فيها أهل السنة والجماعة، كقوله بإرجاع الضمير في حديث الصورة إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكقوله بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وإنما أنكروا عليهم جرأتهم عليه، وطعنهم فيه، وإلحاقهم له بطائفة من طوائف أهل البدع، وبيَّنوا لهم بأن الإمام الألباني وأمثاله من المجتهدين المنضبطين في أصولهم وقواعدهم، يُرد عليهم خطؤهم، كغيرهم من أهل العلم؛ إلا أنهم يُعذرون فيه، وتُحفَظ لهم كرامتهم، ولا يُلحَقون بأهل البدع، شأنهم في ذلك شأن الأئمة من أهل السنة والجماعة.

وقد أحسن الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذُكر له بأن الشيخ الألباني قد كَبر، وبدأ يتخبَّط في بعض مسائل العقيدة، فغضب من هذا القول وانزعج منه، ثم قال:

«والله من قال عن الشيخ الألباني: «بدأ يتخبَّط»، والله هو الذي يتخبَّط، وليس الشيخ! ثم قال: إن كثيرًا من المشايخ قبل دعوة الشيخ ما كانوا يُفرِّقون بين الصحيح والضعيف والموضوع، ومن المشايخ من كان يُفتي ويبني فتواه علىٰ أحاديث ضعيفة، بل بعضها موضوع!.

فبدأ الشيخ ينشر هذا العلم الشريف حتىٰ تبصَّر الناس، وعرفوا الصحيح من الضعيف، فجزاه الله خير الجزاء ....، ثم بدأ يوصي ويُحذِّر من الذين يقعون في العلماء ويتكلمون فيهم»(١).

فرحم الله الإمام ابن عثيمين رحمةً واسعةً، فقد وقف علىٰ الداء حين قال: «والله من قال عن الشيخ الألباني: «بدأ يتخبَّط»، والله هو الذي يتخبَّط،

---

(١) انظر كتاب: الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر (ص: ٢٤٥).

وليس الشيخ!».

قلت: ولو أدرك العلامة ابن عثيمين من يقول بأن الشيخ ربيعًا انحرف عن السنة، ووافق الخوارج، لقال:

«والله من قال عن الشيخ ربيع: بأنه انحرف عن السنة، ووافق الخوارج، والله هو الذي انحرف عن السنة، ووافق الخوارج، وليس الشيخ!».

كيف لا!! وقد سبق أن بينت بأن هذا المسلك هو مسلك الخوارج، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ: فإن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ معروفٌ لدىٰ الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنصرة السنة، وبحربه لأهل البدع، وعلىٰ رأسهم الخوارج، وقد سُئل عنه؛ فأجاب بما يدل علىٰ تواضعه من جهة، وعلىٰ إجلال أهل السنة وأئمة السنة لبعضهم البعض من جهة أخرىٰ، إذ نطق بما يُفيد بأن مثله لا يُسأل عن الشيخ ربيع، وإنما الشيخ ربيع هو الذي يُسأل عنه، وذلك قوله:

«الظاهر أن هذا السؤال لا حاجة إليه وكما سُئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه - رحمهم الله جميعًا - فقال: مثلي يُسأل عن إسحاق! بل إسحاق يُسأل عني»[(١)].

وقد سبق أن ذكرت عن العلامة حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قد رد علىٰ الشيخ الألباني في مسألة الصورة، وإرجاعه الضمير فيها إلىٰ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إلا أنه مع ردِّه عليه لم يرتضِ الكلام والطعن فيه، وقال مقالته المشهورة:

«الألباني الآن عَلَمٌ علىٰ السنَّة، الطعن فيه إعانةٌ علىٰ الطعن في السنة»[(٢)].

وقد ذبَّ العلامة حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عرض أخيه العلامة الألباني،

---

(١) الثناء البديع من العلماء علىٰ الشيخ ربيع (ص: ٢٢).

(٢) من مقال لعبد السلام البرجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد علىٰ عبد العزيز العسكر فيما طعن به علىٰ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد ألف أحدهم كتابًا يرد فيه عليه، فقال:

«صاحب كتاب: «تنبيه المسلم علىٰ تعدي الألباني علىٰ صحيح مسلم»؛ ليس له ذوقٌ ولا علم»[1].

فبمثل هذا التعامل وجدنا أهل السنة يتعاملون مع مَن هو مُنضبطٌ في أصوله وقواعده، إذ لم نجدهم ينسبون العالم المجتهد من هؤلاء المنضبطين في أصولهم وقواعدهم إلىٰ البدعة، ولا يُلحقونه بطائفة من طوائف أهل البدع، كما هو شأن أهل الجهالة والضلالة اليوم.

وإنما وجدناهم في مقابل هؤلاء الأئمة، ينسبون مَن أخطأ من العلماء المجتهدين، ممن كان متلبِّسًا بشيء من أصول أهل البدع، وقواعدهم؛ كالحافظ ابن حجر، والنووي، والبيهقي، وابن الجوزي، وغيرهم، ينسبونهم إلىٰ ما نُسبوا إليه من أشعريَّة وغيرها، كما سبق أن مر معنا من كلام الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«أنا أعرف أنهما من الأشاعرة، لكنهما ما قَصَدوا مُخالفة الكتاب والسنة ...».

ومن كلام العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، حيث قال:

«وإذا كان علماء السنة والتوحيد في كل مكان يحترمون ابن حجر والنووي وأمثالهما ممن فيه أشعريَّة، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنة رسول الله ﷺ ...».

وجاء ذلك عن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا، إذ سُئل:

هناك من يُحذِّر من كتب الإمام النووي وابن حجر رحمهما الله تعالىٰ، ويقول: إنهما ليسا من أهل السنة والجماعة، فما الصحيح في ذلك؟.

فأجاب: «لهم أشياء غلطوا فيها في الصفات، ابن حجر والنووي وجماعة

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٢ / ٦٢٣).



آخرون، لهم أشياء غلطوا فيها، ليسوا فيها من أهل السنة، وهم من أهل السنة فيما سَلِموا فيه ولم يُحرِّفوه، هم وأمثالهم ممن غلط»(١).

وسئلت اللجنة الدائمة برئاسة الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا:

ما هو موقفنا من العلماء الذين أوَّلوا في الصفات مثل ابن حجر والنووي وابن الجوزي وغيرهم، هل نعتبرهم من أئمة أهل السنة والجماعة أم ماذا؟ وهل نقول: إنهم أخطأوا في تأويلاتهم أم كانوا ضالين في ذلك؟ ومن المعروف أن الأشاعرة يُؤوِّلون جميع الصفات ما عدا صفات المعاني السبعة، فإذا وُجد أحد العلماء يُؤوِّل صفتين أو ثلاثة؛ هل يُعتبر أشعريًّا؟.

فكان مما قالوه في إجابتهم على السؤال:

«موقفنا من أبي بكر الباقلاني، والبيهقي، وأبي الفرج ابن الجوزي، وأبي زكريا النووي، وابن حجر، وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالىٰ أو فوَّضوا في أصل معناها؛ أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمةً واسعةً وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأئمة السلف في القرون الثلاثة؛ التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، وأنهم أخطأوا فيما تأوَّلوه من نصوص الصفات وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأوَّلوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال أم بعض ذلك»(٢).

وجاء ذلك أيضًا عن الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد سئل سؤالًا، قال السائل:

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٨ / ٤٧).

(٢) فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣ / ٢٤٠).

خطباء الأشاعرة يُحدِّثون بمذهبهم، ويَذكُرون أن علماءهم ابن حجر والنووي والعز بن عبد السلام!.

فأجاب: «إذا قالوا: ابن حجر والنووي، أما ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأنا رأيي فيه أنه ليس علىٰ طريقة الأشعريَّة، فالرجل مُتذبذب، أحيانًا يتكلم بكلام هو كلام أهل السنة مئةً بالمئة، وأحيانًا ينقل كلام الأشاعرة، وهو أحيانًا ينقل عن شيخ الإسلام مُقررًا قوله.

وأما النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصحيح؛ علىٰ مذهب الأشاعرة في جميع ما قرأت له من كتب، لكن إذا قابلونا بفلان وفلان، نقول: هل أنتم تعرفون الحقَّ بالرجال أم الرجالَ بالحق؟.

إن قالوا: نعرف الحقَّ بالرجال كان عندنا شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والإمام أحمد، وغيرهم من العلماء الفحول، فهؤلاء مقابل هؤلاء، ثم لدينا شيءٌ فوق الجميع؛ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ائتونا بدليل واحد يؤيد مذهب الأشاعرة ...

إلىٰ أن قال:

أما من قال عن كتب النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يجب أن تُحرَق، فهذا غلطٌ منه؛ فكيف ندع الاستفادة من هذه الكتب العظيمة والخطأ فيها لا يُمثِّل ولا عُشرَ عُشرِ المِعشار، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «القواعد الفقهية»: «ويأبىٰ الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه».

صحيح؛ هذا الإنصاف، ولا تكاد تجد مؤلفًا إلا وفيه الخطأ؛ إما مُتعمَّدًا أو غير مُتعمَّدٍ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»[١].

---

(١) تفسير سورة الشورىٰ (ص: ١١٤).

ومثل هذا التقرير السلفي هو ما عليه أئمة السنة وعلماؤهم علىٰ مر العصور والأزمان، ومن أمثلة ذلك ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر ما كان من شأن أبي الحسن الأشعري وابن عقيل رحمهما الله، وما اشتهرا به، فقال:

«وأنا كنت من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، واتباعًا لِما أُمِرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزَلتُ عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبيَّنت لهم أن الأشعري كان من أجَلِّ المتكلِّمين المنتسبين إلىٰ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحوه، المنتصِرين لطريقه، كما يَذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي: إنما نَفَقَت الأشعريَّة عند الناس بانتسابهم إلىٰ الحنابلة، وكان أئمة الحنابلة المتقدِّمين كأبي بكر عبد العزيز، وأبي الحسن التميمي، ونحوهما؛ يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدِّميهم كابن عقيل عند المتأخِّرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلىٰ أصول أحمد من ابن عقيل، وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب؛ كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبيِّن أن الأشعري، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذَ الجُبَّائي، ومال إلىٰ طريقة ابن كُلاَّب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لَمَّا قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورًا أخرىٰ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذَ ابن الوليد وابن التبَّان المعتزليَّين ثم تاب من ذلك، وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر ...»[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٢٧).



وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من وافق ابن كُلاَّب في شيء من أصوله، فقال:

«فلما كان من أصل ابن كُلاَّب ومَن وافقه، كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، والقضاة أبي بكر بن الطيب، وأبي يعلىٰ بن الفراء، وأبي جعفر السماني، وأبي الوليد الباجي، وغيرهم من الأعيان؛ كأبي المعالي الجويني وأمثاله؛ وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهما ...»[1].

هذا هو صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمع علمه بمخالفة هؤلاء العلماء لأصول أهل السنة وقواعدهم، وموافقتهم لأهل البدع في شيء من أصولهم وقواعدهم، إلا أنه تعامل معهم بعلم وعدل، إذ رآهم مجتهدين، فكان كما ذكر هو عن نفسه: من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، ومن أحرص الناس علىٰ إزالة ما في نفوس المختلفين من الوحشة، فرحمه الله رحمة واسعة، فماذا عساه أن يقول وأن يفعل وهو يرىٰ الطعن في علماء السنة بالظلم والزور والافتراء!!.

والمقصود: أن أهل السنة والجماعة يُفرِّقون في تعاملهم بين مَن أصوله سنية سلفية، وبين مَن تلبَّس بشيءٍ من أصول أهل البدع، فيذكرون الآخر منهما ببدعته؛ من أشعريَّةٍ وغيرها؛ حمايةً له وللمسلمين، وحفاظًا علىٰ أصول أهل السنة وقواعدهم من أن يدخل فيها ما ليس منها، كما سبق بيان ذلك.

أما الأول منهما فإنهم يَكتفون بردِّ خطئه، ولا يَحكمون عليه بالبدعة، ولا يُلحقونه بأهل البدع.

وإنما يصنع ذلك أهل الأهواء والبدع من خوارج وحدادية وغيرهم، ومن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤١١).

تأثر بهم من أهل الجهالة والضلالة، فهؤلاء هم الذين يُضللون علماء السنة وأئمة الهدىٰ، أما أهل الحق؛ فهم من أبعد الناس عن هذا الضلال.

وكما أنهم لا يُجيزون أن يُلحَق أحدٌ من الصحابة والتابعين بأهل البدع، ولا أن يُلحَق أحدٌ من الأئمة - كمالك، والشافعي، وأحمد، والسُّفيانين، والحمَّادين، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، والليث بن سعد، وغيرهم - بأهل البدع، ولا أن يُحكَم علىٰ أحدٍ منهم بالبدعة، فكذلك لا يُجيزون أن يُلحَق أحدٌ من أئمة السنة المعاصرين بأهل البدع، ولا أن يُحكَم علىٰ أحدٍ منهم بالبدعة، فلا يُقال في الشيخ ابن باز، ولا في الشيخ الألباني، ولا في الشيخ ابن عثيمين، ولا في الشيخ الفوزان، ولا في الشيخ اللحيدان، ولا في الشيخ العبَّاد، ولا في الشيخ ربيع، ولا في الشيخ عبيد، ولا في الشيخ السحيمي، ولا في الشيخ محمد بن هادي، ولا في غيرهم من علماء السنة المجتهدين؛ بأنه انحرف عن السنة ووافق كذا وكذا من أهل الأهواء والبدع، لا يُقال ذلك لا في المُتقدِّمين منهم ولا في المُتأخِّرين، رحم الله من مات منهم، وغفر لحيِّهم.

سابعًا: أهل السنة متفقون على أن النوازل حكمها للعلماء.

وقد سبق الكلام في هذه المسألة بشيء من التفصيل، وذلك عند ذِكر الأمور الثلاثة التي ذكرتها تحت عنوان: «أمور لابد من تقريرها بين يدي الرسالة»، مما يغني عن إعادتها هنا.

ولكن لَمَّا كانت هذه المسألة من أكبر المسائل وأقوىٰ الدلائل الدالة علىٰ أن النيل من الشيخ ربيع والحكم عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج مبناه علىٰ الهوىٰ والتشهي؛ فإنه لابد وأن أشير إليها ولو بإشارة في جوابي علىٰ

هذه الاستدلالات، وذلك لِما هو معلوم ومتقرر عند أهل العلم جميعًا، أنه ما من أحد في ميدان العلم إلا ويعلم بأن كلام العلماء في النوازل، أمرٌ قد اتفق عليه أهل العلم جميعًا؛ سنيُّهم وبدعيُّهم؛ كلهم اتفقوا علىٰ أن العلماء هم المرجع في النوازل، وأنه ليس لأحد أن يتكلم فيها وأن يَبُتَّ فيها وفيما يخصها من أحكام شرعية إلا مَن هو مِن أهل الاجتهاد مِن العلماء، الذين يجتهدون فيها ثم يحكمون بما أدَّاهم إليه اجتهادهم، وهذا أمر معلوم ومفروغ منه، فالعلماء هم الذين يجتهدون في النوازل، وهم الذين يبينون أحكام الله عَزَّوَجَلَّ وأحكام رسوله ﷺ فيها، وليس الكلام فيها لكل من هب ودب، ولا هو لمن كان جاهلًا بشرع الله عَزَّوَجَلَّ، كما يظنه أهل الجهل والهوىٰ، ومن لا يفهم الخطاب، ولم ينضبط في هذا الباب.

هذا هو الأصل عند أهل السنة والجماعة، حتىٰ ابتُلينا بأناس خرجوا علينا بمنهج جديد، وبتأصيلاتٍ وقواعدَ جديدة، فجعلوا ما هو متفقٌ عليه بين العلماء مُنكرًا وضلالًا؛ يحاربون به أهل السنة، ويطعنون بسببه في علماء السنة، حتىٰ وصل بهم الحال إلىٰ أن حكموا علىٰ الشيخ ربيع بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج؛ لكونه تكلم في النوازل، زعموا!!.

فانجرَّ حكمهم هذا علىٰ علماء السنة جميعًا؛ شاءوا أم أبوا، وقصدوا ذلك أم لم يقصدوه، إذ لازم قولهم أنَّ كل من تكلم في النوازل من علماء السنة، وبيَّن الحكم الشرعي فيها؛ دون إذن الحاكم، فهو منحرفٌ عن السنة، وموافقٌ للخوارج، بناءً علىٰ هذا المذهب الجديد المُحدَث الباطل؛ الذي خرجوا به علينا!!.

ومن المعلوم أنه ما من عالم من علماء السنة المعاصرين الراسخين؛ إلا وله كلام في النوازل، ابن باز تكلم وأفتىٰ، الألباني تكلم وأفتىٰ، ابن عثيمين تكلم

وأفتىٰ، الفوزان تكلم وأفتىٰ، اللحيدان تكلم وأفتىٰ ...، إلىٰ آخر اللستة التي لا تنتهي.

وليس ذلك بغريب، فالشأن شأنهم، فهم الذين يبينون أحكام الله عَزَّوَجَلَّ وأحكام رسوله ﷺ في النازلة إذا ما نزلت بالمسلمين، وهم الذين يُوجهون الناس فيها لِما هو صواب، ويحذِّرونهم من الشرور، ومن مخالفة شرع الله عَزَّوَجَلَّ، سواء في هذا الباب أو في غيره من الأبواب، وهم الذين يجمعون الناس ويؤلِّفون قلوبهم علىٰ ولاة أمورهم، وسيأتي ذكر شيء من هذا عند رد ما طُعِن به في شيخنا ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ.

وحقيقة الأمر: أن أصحاب هذا القول المُحدَث هم الذين وقعوا بفعلهم هذا بما هو منكرٌ شرعًا وعقلًا، فخالفوا به أصولًا ثابتةً راسخةً من أصول أهل السنة والجماعة؛ إذ أخرجوا العلماء من ولاة الأمور، وضللوا من يتكلم منهم في النوازل أو يخوض فيها، وقرروا بأن النوازل لا يتكلم فيها إلا ولاة الأمور من الحكام فقط، وأن العالم ليس له أن يتكلم فيها إلا بإذن الحاكم، إلىٰ غير ذلك من التُّرَّهات الواضحة البطلان، إذ من المعلوم أن الشأن في هذا كله هو شأن ولاة الأمور من العلماء والأمراء، وليس هو شأن أحدهم دون الآخر، فالعلماء يبينون حكم الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الأبواب وفي هذه النوازل، والأمراء ينفذون هذه الأحكام، وبهذا تستقيم الأمور، وتصلح المجتمعات، كما نصَّ علىٰ ذلك غير واحد من الأئمة.

ومن تأمَّل هذه التقريرات الجديدة التي خرجت بها علينا هذه المجموعة؛ لعلم أنها متتابعة، يَجر بعضها إلىٰ بعض، ويدعم الباطلَ باطلٌ قبله، وهكذا، وكله أمرٌ قد هُيِّئ له، ودُبِّر له مُسبقًا، كما سبق أن مر معنا من أقوالهم في هذه

الرسالة، ومن تتابعهم عليها وعلىٰ تأكيدها وترسيخها.

وتأكيدًا وتوضيحًا لهذا المعنىٰ، أذكر من أقوالهم ما قد سبق أن مر معنا وذكرته عنهم، وذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر، كقول قائلهم:

«وجوب طاعة العلماء ترنيمة يعزف عليها بعض مبطني دعوة التقليد، ما وجه الوجوب هذا للعالم غير المولَّىٰ من الحاكم دون سائر الخلق؟ ألأنه أمر بالمعروف؟ فهذه ليست خصيصة له بل هي لسائر الخلق، أم لوجوب أخذ فتواه؟ فهذه دعوة غلاة المقلدة ولم يلزم ﷺ المستفتي بها، (استفت قلبك وإن أفتاك المفتون)».

وقول الآخر منهم: «ورأينا نقض السنة بالطعن العلني في ولاة أمر مسلمين حتىٰ استطال أهل البدع علىٰ أهل السنة ورموهم بالتناقض بسبب هذه المخالفة.

ومن أقبح أنواع المنازعة الباطنة التي فتحها بعض أهل الأهواء – ممن يُظهرون السنة – خوضهم باطنًا في الدماء والحروب باسم الرجوع لأهل العلم واستفتاء العلماء، ومما قد يزيد الطين بلة ويزيد هذه البدعة غلظًا بعض أقوال أهل العلم تحت ستار أن العلماء من ولاة الأمر، فتجعل سلطة للعالم علىٰ الحاكم كشأن أهل البدع الخوارج المنازعين لولاة الأمر، بل هذا المثال أقبح؛ لأنها منازعة ومناقضة للسنة باسم السنة»اهـ.

ومرادهم بمثل هذه الأقوال واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، فهم يريدون أن يقرروا بها معنًىٰ معينًا قد تبنَّته المجموعة، وهو: إخراج العلماء من ولاة الأمور، مما يجعلهم وعامة المسلمين سواء، لا مزيَّة لهم علىٰ غيرهم، العالم وغيره سواء!!، مما يؤدي إلىٰ إسكاتهم وإبعادهم عن الساحة وصرف الناس عنهم،

وبهذا تخلو الساحة لكل من هب ودب، لأَنْ يقول ويقرر ما يشاء، ولكن هيهات هيهات، فأهل السنة لا تنطلي عليهم مثل هذه الأساليب والألاعيب، وهم لكل عابث في منهجهم وفي أصولهم وقواعدهم بالمرصاد، والله المستعان.

وهذا التقرير الذي تقرره هذه المجموعة وتقعِّد له، هو تقريرٌ مُصادمٌ لنصوص الكتاب والسنة، كما لا يخفىٰ، وهذا الأمر يعلمه ويعرفه عوام المسلمين، فضلًا عمن له أدنىٰ مسكة من علم، وقد سبق أن بينت هذا الأمر ووجه مخالفتهم فيه بما يغني عن إعادته هنا، كما سبق أن ذكرت من أقوالهم ما يثبت به مرادهم الباطل، ورددته عليهم بما يغني عن إعادته هنا أيضًا.

والقول بأن العالم ليس له أن يتكلم في شيء، ولا أن يفتي في شيء، إلا مَن نصَّبه الحاكم وأذن له بالكلام؛ فيه إهدارٌ واضحٌ لمكانة العلماء، وإسكاتٌ لهم وإبعادٌ عما يهم الأمة الإسلامية، وعما هو من مسؤولياتهم الأصيلة، التي أوجبها الله عَزَّوَجَلَّ عليهم.

فقد أوجب الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ علىٰ العلماء؛ الذين هم ورثة الأنبياء أن يحملوا علم الأنبياء، وأن يبلغوه للناس، وكفىٰ به دليلًا علىٰ أن العلماء ملزمون بتوجيه الأمة، وبتوجيه الناس إلىٰ الخير وتحذيرهم من الشر؛ إذا ما نزلت بهم نازلة، أو احتاجوا إلىٰ معرفة حكم من الأحكام الشرعية، سواء فيما يخصهم في دينهم أو دنياهم، وهو من فروض الكفاية التي فرضها الله عَزَّوَجَلَّ عليهم، وقد سبق أن رددت هذا الأمر وبينته بما يغني عن إعادته هنا أيضًا.

ثم إن هذه المجموعة بعد أن قرروا هذا التقرير الباطل، وافتروا علىٰ مذهب أهل السنة والجماعة في النوازل بهذا الافتراء الساقط، وأدخلوا فيه ما ليس منه،

وصوَّروا أمر العلماء والأمراء للناس – كما في صوتياتهم ومقالاتهم في السنوات الأخيرة – وكأنهم أعداء، حكموا علىٰ كل عالم من علماء أهل السنة والجماعة؛ تجاوز هذا الحد الذي حدُّوه هم له؛ بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج – قصدوا ذلك أم لم يقصدوه – إذ تدخَّل فيما لا يعنيه، وتكلم بما هو ليس من شأنه، وبما هو من خصائص ولاة الأمور من الحكام – زعموا –، وليس العالم منهم، وإنما هو وعامة المسلمين سواء، لا شأن له في النوازل، ولا فيما يخص الناس والمجتمع، وبمعنىٰ أشمل: ليس له من الأمر شيء!.

ومن تأمل أقوالهم وتقريراتهم في هذا الباب، لوجدها لا تخرج عن هذا التأصيل والتقعيد، إذ تبنوا هذا الأمر، وأن شأن النوازل للحكام فقط دون غيرهم، وإن كانوا بعيدين كل البعد عن العلم الشرعي، وعن معرفة أحكام الله عَزَّوَجَلَّ وأحكام رسوله ﷺ فيها، ثم بعد أن فهموا هذا الفهم؛ البعيد كل البعد عن هدي السلف وما هو مقررٌ عندهم في هذا الباب، ذهبوا يبحثون لأنفسهم عن مخرج، فما وجدوا مخرجًا؛ إلا أن يتناقضوا؛ وينسفوا كل ما كانوا يقولون ويقررون، فقالوا بإخراج العلماء من ولاة الأمور – وقد كانوا يقولون ويقررون خلافه – وذلك تقويةً منهم لقولهم ولِما أرادوا تقريره من جهة، وليَصْفُو لهم طعنهم وانتقاصهم لمن تكلم من العلماء في النوازل علىٰ غير ما يهوون ويشتهون من جهة أخرىٰ.

وحقيقة الأمر: أن المتأمل في حالهم يُدرك ويتيقَّن بأنهم هم الذين خالفوا ما عليه أهل السنة والجماعة – في هذا الباب – بما قالوه وقرروه، وليس العلماء!.

فهم الذين تكلموا بما لا شأن لهم فيه، ودخلوا فيما لا يعنيهم، وفيما هو من

شأن ولاة الأمور من العلماء والأمراء، وهذا أمرٌ يدركه كل من وقف علىٰ محاضراتهم وأقوالهم ومقالاتهم وكتاباتهم في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة خاصة، إذ انشغلوا بالسياسة وبمتابعة الأحداث، وقدموها علىٰ ما هو أهم منها، خلافًا لِما كانوا عليه من قبل، وقد كانوا ينهون عن هذا الانشغال في السياسة وعن هذا التدخل فيها أشد النهي، وقد قال قائلهم آنذاك مبينًا منهج أهل السنة في هذا الباب، وبعدهم عن مناهج الأحزاب والجماعات السياسية فيه، وقد سئل سؤالًا، قال فيه السائل:

أفتىٰ بعض العلماء بعدم جواز العمل السياسي، أو الانشغال به مطلقًا للسني صاحب السنة، فكيف نوفق بين هذه الفتوىٰ وبين موقف الصحابة الذين كانوا أصحاب السنة؛ ومع ذلك كانوا يجاهدون ويتعاملون بالسياسة مع الأعداء؛ بوضع خطط القتال والمكر بالكفار وخديعتهم؟.

فكان مما قاله في جوابه علىٰ هذا السؤال:

«أهل السنة يفرقون بين عمل الدول وبين عمل سائر المسلمين، بين عمل الأمراء وبين عمل غيرهم. أهل البدع: لا، يجعلون كل ما خُوطِبَ به الأمراء هو خِطاب لكل مسلم! هذا فارق بين أهل السنة وبين أهل البدعة.

فأهل السنة عندهم الدول هذه الموجودة دول إسلامية، والأمراء الموجودين هم مسلمين تنطبق عليهم أحاديث الرسول ﷺ، ولهم السمع والطاعة، ولا يجوز الخروج عليهم، والأمور المتعلقة شرعًا بهم مثل: الجهاد وإعلانه، مثل الأشياء التي هي ترجع إلىٰ الأحكام السُّلطانية؛ فمرجعها إلىٰ هؤلاء الدول، ونحن مَنْهِيِّين علىٰ لسان النبي ﷺ أن نُنازع الأمر أهله.

فأهل السنة لا يتدخلون بعمل الدول، أما أهل البدعة فعندهم أن كل خطاب لإمام أو أمير هو خطابٌ لكل مسلم، وأنه يجب أن كل مسلم يقوم بدور الدول!.

وهذا خلاف ما دلَّت عليه الأدلة، وخلاف عمل السلف الصالح كما قال الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إشغال الناس وكلامهم في السياسة؛ خلاف ما كان عليه الصحابة، وخلاف منهاج السلف الصالح» ...

ثم سئل سؤالًا آخر، فكان مما قاله في جوابه عليه:

... لكن البدعة هنا في أن يتديَّن بمتابعة أحوال السياسة كما تقول الجماعات، البدعة هو أن يجعل التفاعل مع أحداث السياسة أمر لابد منه في دين المسلم لا يتمُّ إيمانه إلا به!.

فهذه هي البدعة، هذه هي البدعة، فكون الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسمع الراديو؛ طبيعي سوف يسمع في بعض الأحيان، ماذا تريد، سيتابع الألباني حتىٰ يخرج من انشغاله بالعلم وغير ذلك إذا أراد الاسترواح؟!.

بعض أهل العلم يقرأ مثلًا في التاريخ، بعض أهل العلم يقرأ في الأدب، بعض أهل العلم يُجِمُّ نفسه بكذا وكذا.

هذه أمور ما ينبني عليها أحكام شرعية، فجعل هذا مُعارض فهذا يدل علىٰ أنه ينبغي أن يُفهم أين البدعة في عمل الجماعات!.

البدعة: هو في منازعة عمل السلطان المختص به، ومنازعة عمل الدول، البدعة في جعل هذا الأمر مشروع وواجب وأنه لابد منه، البدعة في أنهم يُؤثِّمون من لا يتابع أحوال المسلمين، البدعة أن قضايا المسلمين والإسلام تُصبح تُؤخذ من ماذا؟ من الأحداث ومن الواقع! ما تُؤخذ من كتاب الله ومن سنة النبي ﷺ!،

هذه هي بدع الجماعات، تارةً تحت مسمىٰ فقه الواقع، وتارةً تحت مسميات أخرىٰ، هذه بدعتهم، لأنهم ما يعترفون بهذه الدول، عندهم هذه الدول أصلًا غير مشروعة، هذا الأصل في اعتقاد الجماعات!»[1].

وقال: «إن التدخل العلني في عمل ولي الأمر المختص به - في قرارات السياسة والاقتصاد إلىٰ إعلان الجهاد - هو من منازعة الأمر أهله الذي نُهِينا عنه؛ ولا يختص هذا الحكم بالجماعات؛ أهل الأهواء والبدع فقط؛ بل يَشمل كل المسلمين، وأوَّلهم من يرفع راية السمع والطاعة؛ أهل السنة ..!»[2]؛ إلا أن

---

(١) من درس له بعنوان: «قصة آدم وإبليس».

(٢) قلت: من تأمل هذا القول وحده؛ لانكشفت له الأمور، وظهر له تناقض هذه المجموعة، إذ كيف يُنهىٰ العلماء عن الكلام والتوجيه في النوازل والفتن إن لم يأذن له الحاكم!، ثم يتكلمون هم فيها!!، بل ويفتحون فيها الباب علىٰ مصراعيه لكل من هب ودب أن يتكلم، ولكن بالشروط التي وضعوها هم لمن يريد أن يتكلم، كقول صاحب المقال كما سيأتي: «والنصيحة لهم ...، مجاهدة الشر والباطل والبدع والأهواء ... إلخ»، هذا أولًا.

أما ثانيًا: فقد وقفت كما وقف غيري علىٰ مقالات ثلاث، فضلًا عن غيرهما من أقوال ومقالات ومحاضرات وتسجيلات وتقريرات، صدرت عن هذه المجموعة في السنوات الأخيرة، تدل دلالة واضحة علىٰ عدم انضباطها فيما تقول وتقرر، وعلىٰ عدم ضبطها للمسائل التي تتبناها، كما تدل علىٰ أنها تنطلق من عمومات لا تعرف تفصيلات أهل العلم فيها، ولا تضبطها، إذ كيف تَنهَىٰ العلماء ومَن هو مسئولٌ عن ضبط الناس، وتوجيههم إلىٰ الخير، وصرفهم عن الشر، سواء في النوازل، أو في غيرها، ثم تتكلم هي فيها؟!!، بل وتحث كل من هب ودب أن يتكلم فيها، كما هو واضح من كلام صاحب المقال.

بل كيف جاز لهذه المجموعة أن تَنهَىٰ الناس عن الكلام فيما هو من شأن ولاة الأمور، وأن تُلحِق كل من يتكلم في ذلك بالخوارج، ثم تتكلم هي وبكل أريحية، وتنشر ذلك بين المسلمين في وسائل التواصل، وعلىٰ شبكة الإنترنت، فتخالف ما تقول وتقرر؛ عمدًا كان ذلك منها أم سهوًا، مما يدل علىٰ عدم ضبط لِما تقول، وعدم انضباط فيما تقول وتقرر، وهذا واضح جدًّا فيما كتبه أحدهم، كما في مقال: «كويتنا الجديدة =

=

جماعة واحدة لا جماعات»، وجزء من مقال: «بين نزول سعر النفط وعقيدتنا في الله هو المُسَعِّر»، إذ جاء فيهما اعتراض واضح وصريح علىٰ حملة: «فزعة الكويت»، وذلك بسبب مشاركة اللجان والأحزاب السياسية فيها، مع أنها جاءت بأمر من ولي الأمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتحت إشراف حكومته، كما هو واضح في قوله: «كما يطيب لي أن أعبر عن خالص التقدير للمبادرات الكريمة والمساهمات الطيبة التي تقدمت بها الشركات والجمعيات والأفراد، وعلىٰ كل ما قدموه من دعم نقدي أو عيني وما عرضوه من إمكانيات رغم الظروف الاقتصادية التي ندرك آثارها ووطأتها، وكذلك المبادرات التطوعية التي قام بها أبناء الكويت والمقيمون لدعم ومؤازرة الجهد الحكومي في مختلف قطاعات الدولة للمشاركة في جهود مواجهة الوباء وهي ليست غريبة علىٰ أهل الكويت.

إخواني ... أبنائي المواطنين والمقيمين؛ إننا نواجه اليوم أزمة صحية عالمية عابرة للقارات ولا تلوح في الأفق نهاية لها ما يستوجب الاستعداد لكافة الاحتمالات.

إن المواجهة الفعالة لهذا الوباء تتطلب فزعة كويتية عامة واستجابة وطنية شاملة ووعيًا كاملًا وتعاونًا جادًّا».

ثم هم مع هذه المخالفة الصريحة من صاحبهم، ومَن هو من مجموعتهم، إلا أنهم بدلًا من أن ينتقدوه ويعاملوه بما يعاملون به غيره؛ إذا وقع بمثل فعله، وقال بمثل قوله، كما هو معلوم عنهم، وعن مهاجمتهم ومحاربتهم لكل من يتكلم بمثل كلامه، وإلحاقهم إياه بالخوارج!!، كما هو صنيع صاحبهم، وإذا بنا نرىٰ ما هو علىٰ العكس من ذلك تمامًا، إذ رأينا منهم التأييد التام والإعجاب بكل ما قاله صاحبهم وقرره!!.

فهذان مقالان، أما المقال الثالث، فهو بعنوان: «الرد علىٰ مناشدة الإخوان المسلمين ومن وافقهم»، وفيه تدخل واضح وصريح أيضًا فيما هو من اختصاص ولي الأمر، إذ الأمر له وإليه، هو الذي يحدد، وهو الذي يوجه، وهو الذي يسمح لهؤلاء الطالبين للعفو وغيرهم بهذا الطلب من عدمه، وهو الذي له أن يعفو أو لا يعفو، وليس هو بحاجة لمن يوجهه، ويكون وصيًّا عليه.

وهذا المقال لا يخلو عن أحد أمرين: إما أنه تدخل واضح وصريح في شئون الدولة، وفي شئون ولي الأمر، وإما أنه نصيحة علنية واضحة يراد بها تنبيه ولي الأمر علىٰ ما نُصَّ عليه في المقال من فرضيَّات، وكلاهما شر.

والمقصود: أن كل هذه الأمور التي تكلموا فيها وتدخلوا فيها هي من اختصاص ولي الأمر، وليس لأحد أن يتكلم فيها، ولا أن يتدخل فيها، ولست أزيد في بيان هذا الشر الذي وقعوا فيه – حسب مذهبهم – والذي يضللون كل مَن يقع فيه إن لم يكن منهم بسببه، ويُلحِقونه بالخوارج، إلا أن أُذكِّرهم بما تبنوه هم أنفسهم، ونشروه في وسائل التواصل، وعلىٰ شبكة الإنترنت، تحت عنوان: «الإنكار العلني المحجب علىٰ
=

يكون المسلم موظَّفا في جهة من جهة ولي الأمر، وقد أُطلِقَتْ له اليد في المسؤولية، فهذا عاملٌ بأمر ولي الأمر؛ وهذا يكون أمره واضحًا لا يخفىٰ.

فإذا وُجدَ صراع بين ولاة أمر المسلمين؛ وجب علينا شرعًا - بناء علىٰ السنة - الآتي:

- السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين المختصين بنا في بلدنا، والنصيحة لهم ولزوم جماعة المسلمين.

- الدعاء والتسبب بالخير لكل المسلمين والإعانة في الخير.

- مجاهدة الشر والباطل والبدع والأهواء، التي تُنسب للدين أو تضر المسلمين، والرد علىٰ من يُروِّج الباطل والمنكر؛ فإذا كان ولي أمرٍ فله معالجة أُخرىٰ جرتْ بها السنة.

- ترك الخوض الذي يَضُر ولا ينفع، ويزيد به الشر والفتن، ويجر القدم إلىٰ

=

ولي الأمر أضر وأفتك من الإنكار العلني الصريح»، وفيه:

«الإنكار العلني يا إخوتاه ليس فقط أن تصعد علىٰ المنبر وتتكلم علىٰ الوزير بعينه، من الناس من يتقصَّد، لا يتكلم عن المخالفة إلا حين ممارسة ولي الأمر لها، هذا نوع من أنواع الإنكار العلني ...، لا تتحدث عن هذا المنكر، أيَّ منكرٍ كان، إلا وقت مزاولته أو وقوعه من ولي الأمر!!، علىٰ من تضحك! ...».

فالمجموعة تبيح لنفسها ما تحرِّمه علىٰ غيرها، يدرك ذلك كل من نظر في أقوالهم وأفعالهم، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول:

«وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالًا حرامًا ...، وهذا القول يخالف إجماع المسلمين؛ فإنهم متفقون علىٰ أن من اعتقد حِلَّ الشيء؛ كان عليه أن يعتقد ذلك؛ سواء وافق غرضه أو خالفه، ومن اعتقد تحريمه؛ كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين»(مجموع الفتاوىٰ ٣٢ / ١٠٠).

ويقول: «بل عليه باتفاق الأئمة أن يعدل بين غيره ونفسه في الأقوال والأحكام، فإذا اعتقد وجوب شيء أو تحريمه؛ اعتقد ذلك عليه، وعلىٰ من يماثله»(مختصر الفتاوىٰ المصرية ص: ٦٠).

الدخول في عمل ولاة الأمر المختص بهم، بل قد يصل الأمر إذا لم يوصدْ هذا الباب بحكمة إلىٰ أن يصل الأمر إلىٰ إعلان الجهاد نيابةً عن ولي الأمر كفعل داعش![1].

- إن وجوه خدمة دعوة السنة اليوم كثيرة جدًا؛ فلمَ نترك السعة إلىٰ الضيق، ونحن بحمد الله ليس عندنا مآرب الجماعات وأهدافها وطموحاتها في المال والسلطة!.

- وليس هذا الباب مما يُبنىٰ علىٰ اجتهادات العلماء إنما مبناه علىٰ الأدلة؛ فإن كان ولابد: فقد سُئل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن خوض الشباب في السياسة فقال: (لا يخوضون في شأن الأمراء والملوك، وعليهم بطلب العلم النافع ..!)»[2].

والمقصود: أن من أطم الطامات أن يُمنع العلماء من الكلام في النوازل، ويتصدر لها من هو دونهم، ومن هو لا في العير ولا في النفير كما يقال، والله المستعان.

---

(١) ما أكثر دندنة هذه المجموعة علىٰ هذا الأمر، ومرادها به علماء السنة، كما هو معلوم وواضح لكل من يعرفهم، ومَن هو قريبٌ منهم، وقد صرح به أحدهم، حيث قال: «طيب ما الذي يُنكره الشيخ خالد، وما الذي يُنكره المشايخ السلفيون علىٰ الشيخ ربيع وعلىٰ الشيخ عبيد، وكل من سار علىٰ هذا المنهج، يُنكرون إعلان الجهاد، ورفع راية الجهاد، والدعوة إلىٰ الجهاد!! ...»(من كلمة منشورة في الإنترنت تحت عنوان): «كلمة الشيخ أحمد بازمول في الدفاع عن الشيخ خالد عبد الرحمن».

هكذا وبلا دليل ولا برهان يتهمون علماء السنة، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وهيهات هيهات أن يُثبتوا ما يدَّعون، ولمثلهم يقال: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]!!.

(٢) من مقال له بعنوان: «إعلان الجهاد».



حقيقة الطعن في الشيخ ربيع وإلحاقه بالخوارج وما طُعن فيه بسببه

الأمر الأول: حقيقة الطعن في الشيخ ربيع وإلحاقه بالخوارج.

أما الطعن في الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، وإرادة الشر به من قِبَل هذه المجموعة، فهو من الوضوح بمكان، ولا شأن للصوتية[1] به، لا من قريب ولا من بعيد، إذ

(١) التي أطلقوا عليها ووصفوها بـ: «المجالس السرية»، مستخدمين الأسلوب نفسه الذي يستخدمه أهل الأهواء والبدع من أعداء السنة وأهلها في التنفير عن أهل الحق وعن دعوتهم، كما هو معلوم ومشهور عنهم وعن مسمياتهم التي يلمزون بها السلفيين، كقولهم: وهابية، جامية، مداخلة، إلىٰ غير ذلك من المسميات التي يُطلقونها ويُريدون بها التنقص من علماء السنة والحق، وتنفير الناس وصرفهم عنهم، وعن دعوتهم.
وهذا الأمر يتوافق تمامًا مع هذه الفرية التي خرجت بها علينا هذه المجموعة ووصف علماء السنة بها، إذ من المعلوم أنها لم تُطلَق إلا ويُراد بها ما أراده أولئك القوم من التنقص من علماء السنة والحق، وتنفير الناس وصرفهم عنهم، وعن دعوتهم.
ولذلك وجدنا أصحاب هذه الفرية قد جاءوا بما لم يُسبقوا إليه، وكانوا هم أول من وصف مجالس علماء السنة - فيما أعلم - بهذا الوصف الشنيع، ودون أن يأتوا ولو بدليل واحد علىٰ دعواهم، وما ذلك منهم؛ إلا ليستعينوا به علىٰ طعنهم في الشيخ ربيع وإسقاطه، الذي قد سبق وأن هيأوا له، واجتمعوا لأجله، وذلك قبل أن يظفروا بهذه الصوتية، كما سيأتي، وقد فتحوا الباب علىٰ مصراعيه لأولئكم الحدادية ولأعداء أهل السنة وعلماء السنة من أهل البدع والباطل والضلال وذلك بدعواهم الفاجرة وبتكييفهم للمسألة بهذا التكييف الفاجر ووصفهم مجالس العلماء بـ: «المجالس السرية»، ولا أدل علىٰ ذلك مما تلقفه منهم فوزي البحريني وقرره تحت عنوان: «أتباع ربيع المدخلي الآن استيقظوا أنه يخبط في الدماء والدين ولديه تنظيم سري .. ولكن لتمييعهم لم يُبدِّعوه»، وعنوان: «قمع مجالس ربيع المدخلي السرية وجماعته الفاجرة»، وكلاهما منشور علىٰ شبكة الإنترنت، وفيهما من الظلم والجور والفجور والافتراء ما الله به عليم، وصدق الله عَزَّوَجَلَّ إذ يقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، ويقول: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ويقول: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، هذا أولًا.
=

هو واقعٌ لا محالة، سواء ظفروا بهذه الصوتية - التي افتروا عليه بسببها بفرية المجالس السرية، وحكموا عليه بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج - أم لم يظفروا بها، إذ من المعلوم أنهم قد هيَّأوا لهذه الطعونات ودَبَّروا لها من قبل أن يظفروا بهذه الصوتية المزعومة، ومن قبل انتشارها واشتهارها في الساحة الدعوية!!.

وهذا أمر ظاهر، يُدركه كل من تأمل حال هذه المجموعة، وعرف طريقتها في التعامل مع الأشخاص[1] - سواء كانوا من العلماء، أو من طلبة العلم، أو من العامة - وفي تناولها للمسائل.

إذ لابد لمن أراد أن يفهم هذه المجموعة؛ أن ينظر لها من جهتين:

* الجهة الأولىٰ: طريقة تعاملها مع الأشخاص.

وهذا التعامل ينقسم إلىٰ قسمين:

=

أما ثانيًا: فلظنهم بأنهم بهذا التوصيف الظالم الشنيع؛ سيقبل السلفيون طعنهم في علماء الحق والسنة!!، ولكن: هيهات هيهات، فصاحب الحق منصور، والمبطل مكشوف مفضوح مخذول، وقد تكفل الله عَزَّوَجَلَّ بنصر المؤمنين، وبالانتقام من الظالمين، فقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وفي الحديث كما عند البخاري وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله قال: من عادىٰ لي وليًّا فقد آذنته بالحرب ...**» الحديث.

وطعنهم هذا في أهل الحق والسنة؛ لا يقبله ولا يفرح به إلا الحدادية وغيرهم من أهل الأهواء والبدع، ومن اغتر بهم وبهذه المجموعة الطاعنة في العلماء من الجُهال، أما أهل السنة، السلفيون، فهم من أبعد الناس عن التسليم لمثل هذه الترهات، ولمثل هذه الطعونات الظالمة، وقد رأينا هذا الأمر واضحًا جليًّا عند إطلاق هذه الفرية ونشرها، ومَن الذي تقبَّلها من قائليها، ومَن الذي ردَّها عليهم، والله المستعان.

(١) وأعني بهم: من هو في دائرة أهل السنة.

* القسم الأول: من يخالفها أو تخالفه، أو يختلف معها أو تختلف معه، وقد كان مرضيًّا ممدوحًا عندها قبل هذا الخلاف والاختلاف.

وهذا الصنف من المخالفين لها، تسعىٰ جاهدةً لتصيد الأخطاء له، فتجعل ما لم تجعله ذنبًا وخطأً يوم أن كان معها، أو كان مَرضيًّا عندها، تجعله ذنبًا عظيمًا، وخطأً فادحًا، وانحرافًا شديدًا بعد خلافها معه، وغضبها عليه[1].

وهي في هذا الباب، وفي هذا التعامل؛ لا تفرق بين عالم أو طالب علم أو عامي، حتىٰ وإن كان هذا العالم من كبار علماء أهل السنة، لا عبرة لهذا الأمر عندها، بل هي في سبيل انتصارها لأفكارها، ونصرتها لنفسها، وتقرير ما تريد تقريره؛ قد تجعل ما ليس بخطأٍ خطأً، وتهوِّل منه، فتزبد وترعد من أجله، لتُصوِّر لمن حولها ولمن هو مغترٌّ ومخدوعٌ بها؛ بأن الأمر خطره عظيم، وشره مستطير، وأن هذا العالم السني السلفي قد انحرف عن السنة انحرافًا شديدًا، لم يُسبَق إليه، وافق فيه الخوارج!، مما أوجب عليها كمجموعة سلفية أن تقف له هذه الوقفة الشجاعة، التي قلَّ أن تجد من يقف مثلها!!، فتكشف بوقفتها الشُّجاعة هذه عن انحرافه، وتُجلِّيه للناس، وتَفضحه علىٰ رؤوس الأشهاد - والعجيب في هذا كله أنها تحذر بتحذير غامض لا يُدرَىٰ من تريد، ولا يَعرف مرادهم إلا من كان معهم، ومَن هو علىٰ معرفة بهم وبما يقررون - وما ذلك منها؛ إلا نصرةً لدين الله عَزَّوَجَلَّ، وتحذيرًا من هذا العالم السني السلفي - الذي انحرف انحرافًا لا مثيل له - ومن مسلكه!!، هكذا يصورون الأمور!!، وهو تصويرٌ مخالفٌ للحقيقة والواقع، وفيه كذبٌ مكشوفٌ وواضح ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ

(١) وقد رأينا هذا واضحًا في تعاملها مع الشيخين: ربيع المدخلي حفظه الله، وعبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ!!.

إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبَا﴾ [الكهف: ٥].

* القسم الثاني: من يخالفها أو تخالفه، أو يختلف معها أو تختلف معه، ممن تعتقد هي أنه لازال سلفيًّا، وأنه لم يصل بمخالفته لها لأن يصير مبتدعًا، كمن وصفته ولقبته بـ: «بطانة الجماعات».

وهذا الصنف من المخالفين لها، تشن الحرب عليه، وتسعىٰ جاهدةً لتصيد الأخطاء له، لإسقاطه، وللتحذير منه ومن دعوته، ولصرف الناس عنه وعن دروسه، تفعل هذا كله مع اعتقادها بأنه سلفي!!.

ومن تتبع أقوال هذه المجموعة وما تنطق به في حق من سمَّتهم بـ: «بطانة الجماعات»؛ لرأىٰ العجب العجاب، وقد سبق أن مر معنا شيءٌ من أقوالهم؛ مما يغني عن إعادته هنا!!.

* الجهة الثانية: طريقة تعاملها مع المسائل.

وقد سبق التفصيل في هذا الباب أيضًا بما يغني عن إعادته هنا، وذلك حين ذكرت مسائلهم الجديدة التي خرجوا بها علينا؛ وذلك في التمهيد لهذا الرد ودفع الاتهامات الباطلة عن الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ - كإخراجهم العلماء من ولاة الأمور، وأن العالم ليس له أن يتكلم في النوازل، وغير ذلك من جهالاتهم - وبينت كيف تعاملوا مع الآثار الثابتة، والتفسيرات الواضحة، وما تتابع عليه الأئمة في إثبات هذه المسائل؛ بقواعدَ جديدةٍ محدَثة، يضربون بها في صدر هذه المسائل الثابتة، ويثبتون بها ما خالفوا به علماء السنة؛ كقول قائلهم: «ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد»، وغيرها من قواعدهم الجديدة المحدَثة، التي ذكرتها هناك.

* أما كونهم قد هيَّأوا لهذه الطعونات التي طعنوا بها في الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ،

ودَبَّروا لها من قبل أن يظفروا بهذه الصوتية المزعومة، ومن قبل انتشارها واشتهارها في الساحة الدعوية، فلا أدل علىٰ ذلك من تلكم المحاضرة الجماعية التي اجتمعوا لها وقد سبقت هذه الصوتية، وانتشارها، وكانت بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله».

وكلنا يعلم بأن هذه المحاضرة إنما أُريد بها الطعن في السلفيين وعلمائهم، وعلىٰ رأسهم: شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، ولكنهم يجبنون عن التصريح، سواء باسمه، أو باسم غيره من أهل السنة وعلمائهم، شأنهم في ذلك شأن ذي الوجهين، الذي يريد أن يحفظ ماء وجهه عند الفريقين، فيأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، وبهذا: يحافظ علىٰ مكانته ومنزلته عند الجميع، غافلًا أو متغافلًا عن قوله ﷺ:

«من شر الناس ذو الوجهين؛ الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه».

وفي رواية: «إن من شر الناس عند الله يوم القيامة ذا الوجهين».

وهذا من فضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ هذه الدعوة المباركة – دعوة أهل السنة الصافية النقية – وعلىٰ أهلها، إذ جعل أهل الباطل يستترون بباطلهم، ولا يُصرحون بما يعتقدون، خاصةً من كان منهم يُظهر السنة، ويُعلن احترام علمائها وإجلالهم، وذلك خشية أن تناله سهامهم، فنعوذ بالله من شر ذي الوجهين، ومن أن نَزيغ أو نَضِل.

ومن تأمل أقوال هذه المجموعة وما ذكروه في هذه المحاضرة الجماعية فقط – دون أقوالهم الأخرىٰ – لظهر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا، لا لبس فيه ولا إشكال، إذ جاءت أقوالهم كاشفةً لمنهجهم، وما يُضمرونه لعلماء السنة من الشر، فمن ذلك:

قول قائلهم: «جزىٰ الله مشايخنا خير الجزاء علىٰ اختيار هذا الموضوع وهذا العنوان، ولا تستغرب أيها المستمع وأيها المستمعة عنوان هذه المحاضرة: «هل للحاكم المسلم بيعة»، وهذا يدل علىٰ أن هذا الخلل لازال موجودًا، طبعًا هذه بدعة، إزالة أو إنكار البيعة للحاكم بدعة، انتشرت عند الجماعات والأحزاب[1]، لكن: سَرَت هذه البدعة علىٰ بعض المنتسبين إلىٰ السنة[2]، هناك من المنتسبين إلىٰ السنة يقول: لا بيعة للحاكم إذا حكم بغير ما أنزل الله، حكَّم الدساتير، حكَّم

(١) بل قالها الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأئمة السنة وعلماء هذا الزمان متوافرون، ولم نجد فيهم من يرعد ويزبد للنيل منه، ولا من يتهمه بالانحراف عن السنة، أو أنه خارجي، أو وافق الخوارج، كما هو صنيع هذه المجموعة، وشدتهم الباطلة علىٰ علماء السنة، وعلىٰ الشيخ ربيع، وقد اتهموه بما هو منه براء، ومما قاله العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ آنذاك:

«من قال لك إنه في بيعة اليوم؟ البيعة لا تكون إلا للخليفة الذي يختاره المسلمون جميعًا».

قاله العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولم يُرِد به ما أرادته الخوارج وأفراخهم، وأهل العلم قد عرفوا ذلك عنه، قاله والكل يعلم بمحاربة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله لهذا القول، واستنكاره له، وعلىٰ رأس هؤلاء الذين قد علموا عنه محاربته لهذا القول واستنكاره له هذه المجموعة، ولكنه الهوىٰ وإرادة الشر والعياذ بالله، وسيأتي الكلام علىٰ هذه المسألة بشيء من التفصيل عند الرد علىٰ هذه الفِرية بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال في كلام له ماتع، يُعرف به حال من لا يَعرف للعالم السلفي قدره:

«فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلىٰ من غير عكس، كما أن أهل الجنة في الجنة ينزل الأعلىٰ إلىٰ الأسفل، ولا يصعد الأسفل إلىٰ الأعلىٰ، والعالم يعرف الجاهل؛ لأنه كان جاهلًا، والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالمًا»(مجموع الفتاوىٰ ١٣ / ٢٣٥).

(٢) ومراده بهؤلاء المنتسبين إلىٰ السنة علماء السنة، وعلىٰ رأسهم شيخنا العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وكذبوا والله!! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقد ألحقوه بالخوارج من قبل أن يظفروا بالصوتية التي وصفوها بصوتية: «المجالس السرية»، فتأمل!!، وسيأتي الرد علىٰ هذا الاتهام الباطل الفاجر بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في ثنايا هذه الرسالة.

القوانين الوضعية، إلىٰ غير ذلك، يقول: لا بيعة له، وهذا هو قول الخوارج، هذا قول الخوارج، لا يُعرف عند الصحابة ﵃ هذا الشيء، بل الصحابة ﵃ يرون أن هذا الحاكم مادام مسلمًا فله البيعة، هذا هو اعتقاد السلف ...، لكن: خالف في ذلك الخوارج، وسَرَت هذه البدعة في قلوب بعض المنتسبين إلىٰ السنة، فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة[1]».

وقول الآخر: «إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلىٰ الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...، حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمىٰ الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع علىٰ ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا، لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه،

---

(١) كيف نَحذَرهم ويَحذرهم المسلمون، والمُحذِّر منهم يجبن عن ذكرهم بأسمائهم، وعن تسميتهم للمسلمين؛ لِيَحذروهم، وما ذلك إلا لإفلاسه من الأدلة التي يُثبت بها دعواه، ولعلمه بأن الطعن في علماء السنة مُسقِطٌ لصاحبه.

ولكن: لا نُعطيه البيعة[1].

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!، هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم[2]، والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل[3]، وهذا

(١) كلامهم اليوم مع علماء السنة، وعلىٰ رأسهم الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، وقد اتهموه بما هو منه براء، كما سيأتي، والله المستعان، ومن تأمَّل قولهم وما يقررونه؛ لَعَلِم وتَيقَّن بأن الأمر دافعه الهوىٰ وإرادة الشر بعلماء السنة، وكلا الأمرين يعمي ويصم صاحبه - سواء الهوىٰ أو إرادة الشر بالعلماء - وإلا فمن المعلوم أن المسلم إذا بات ليلته وهو يعتقد بوجود حاكم مسلم يحكمه، له عليه السمع والطاعة بالمعروف، ولا يجوز له الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولا تهييج الناس عليه، ولا منازعته في حكمه وسلطانه، ولا الافتئات عليه، فقد حقق باعتقاده هذا مقصود البيعة، وسَلِم من الميتة الجاهلية المذكورة في الحديث، وسيأتي زيادة تفصيل في هذا الأمر بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

(٢) سمُّوا لنا قائلي هذه العبارات، واذكروا لنا عبارات هؤلاء العلماء المخالفين بنصِّها إن كنتم صادقين في دعواكم، فلسنا بحاجة لأنْ تسوقوا لنا العبارات بحسب ما فهمتموه أنتم!!، ولسنا ممن ينقاد لتهويل المهوِّلين، ولا ممن ينخدع بخداع المخادِعين!!، وسيأتي بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إبطال هذا الفهم الذي ركَّبتم به عباراتكم، والرد عليه، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(٣) وما الذي يريده الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، ومن هو متهمٌ معه من إخوانه علماء السنة من مثل هذه الحِيَل؟!.

ومن المعلوم لكل سلفي صادق أن الحِيَل ليست هي في كلام علماء السنة، ولا في اجتهادهم في المسائل وتعاملهم معها، وإنما هي في مثل هذه المحاضرات، وفي استخدام مثل هذه المسائل في النيل من علماء السنة والطعن فيهم وإسقاطهم، كما هو صنيع الحدادية، وعلىٰ رأسهم عبد اللطيف باشميل.

ومن أراد أن يقف علىٰ قبح هذه العبارات وما في معناها، وما هو مراد منها، وأن هذه الدعوىٰ لا تقل قبحًا عن دعوىٰ عبد اللطيف باشميل وجماعته الحدادية، فليقرأ رد الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله علىٰ عبد اللطيف باشميل في كتابه: «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل»، فهو وحده كافٍ للقضاء علىٰ مثل هذه الشبهات وهذه الترهات، وسيأتي ذكر شيءٍ من ذلك عند الكلام علىٰ مسألة البيعة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلىٰ اليوم، حتىٰ بعض نفوس المنتسبين إلىٰ السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية[1]،

(١) مَن هؤلاء العلماء الذين قَضوا في السنة عُمرًا، ولازالت نفوسهم مشحونةً بنزعة التكفير والخروج، وبرواسب الجماعات الإسلامية الحركية؟!، سَمُّوهم لنا إن كنتم صادقين، ولكن مع ذكر الأدلة المقنعة التي تثبتون بها دعواكم، والتي خرجتم بها من أقوال أهل العلم، لا من أفهامكم المنكوسة!!، سَمُّوا لنا هؤلاء السلفيين الذين لا تزال فيهم مثل هذه الرواسب؛ لنَحذَرهم ويَحذَرهم المسلمون، وليَسلم المسلمون من شرور علماء السنة السلفيين التي تتهمونهم بها، ومن الانحرافات التي تُلحقونها بهم!!.
وليعلم هؤلاء المبطلون أنهم والحدادية وغيرهم من أهل الباطل والضلال سواء في اتهام علماء السنة؛ ربيع المدخلي وغيره، بأن نفوسهم لازالت مشحونةً بنزعة التكفير والخروج، وبرواسب الجماعات الإسلامية الحركية، ولا أدل علىٰ ذلك مما يقوله ويقرره ويعتقده فوزي البحريني وغيره من أهل الضلال وأعداء السنة في هذا الباب، وقد ذكره هذا البحريني تحت عنوان: «قمع مجالس ربيع المدخلي السرية وجماعته الفاجرة»، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت، وفيه من الظلم والجور والفجور والافتراء ما الله به عليم، فقاتل الله الجهل والهوىٰ.
ولقائل هذه العبارات المُفتَرىٰ بها علىٰ علماء السنة أقول: هل جهلت ما كنت تعلم؟ أم أنك غيَّرت وبدَّلت وانقلبت علىٰ عقبيك وعلىٰ ما كنت تقول وتقرر؟!!، ألست القائل في محاضرة: «الجامع والفارق»:
«يَجِدون لعالم صاحب سنة قولين في مسألة، ويَجِدون لصاحب بدعة وداعية ضلالة وصاحب هوىٰ قولين في مسألة، وَضَح؟ فيقولون: طيِّب، الصورة الآن أنها تناقض، قولين في مسألة، صَح؟ فواحدة من الثنتين، إما أن نُعامل العالم السلفي صاحب السنة مُعاملة أهل الأهواء، وإما أن نَحترِم أهل الأهواء ونرفَعهم لدرجة العالم السني!، لماذا؟ لأن القاسم المشترك عندهم أنه تناقض؛ هذا قال قولًا وهذا قال قولًا.
وقد كفانا المُؤنة في الرد علىٰ هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «القواعد النورانية»، حيث ذكَر قاعدةً في الفرق بين تناقضات العلماء واختلافه عن تناقضات أهل الأهواء، وأن العالم إنما وقع له ذلك عن اجتهاد، ونَظَرٍ في الأدلة، وبَحث، وتحرِّي، وقَصْد للحق، وإرادة وجه الله، وإرادة الخير، وأما صاحب الهوىٰ والبدعة فإنه من مَنشئِه أنه تَخبَّط؛ لأصوله الباطلة في الانطلاق والاستدلال؛ إما لإرادته الباطل ... إلخ، قاعدة لو كانت موجودة لقرأناها الآن في أكثر من صفحتين أو ثلاث»اهـ بتصرف يسير.
=

=

والقائل: «العامِّي لا يُدرك الفروق، إذا كان الرُّسل كُذِّبوا لعدم معرفة الفارق ...، أول ما بيَّن العلماء ما عند سيد قطب من الانحرافات والتكفير والتجهم وو ... إلخ، قالوا: طيِّب؛ مِثله مثل ابن حجر والنووي، يا جماعة اتقوا الله، إيش الجامع؟ قالوا: الجامع الخطأ، وإن دقَّقوا قالوا: الوقوع في تأويل الصفات، فيجب أن يُلحق النووي وابن حجر بسيِّد، وإما أن يُلحق سيِّد بالنووي وابن حجر، فسيِّد، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي؛ هؤلاء الكُتاب والمُفكِّرين؛ في أخطائهم في العقيدة، وفي التوجيه الإسلامي، وكذا، إما أن تَقِيسهم بالحُفاظ والمُتقدِّمين، أو لا تَقِيسهم، الجامع؟ قالوا الخطأ ...، لكن: لماذا تركوا الجامع بين سيِّد وبشر المرِّيسي، الجامع الحقيقي زَحْلقوه، والجامع الذي لا يُؤثِّر في الحكم لَمَّعوه ...، فجئنا إلىٰ سيد قطب وظلال القرآن عنده، فوجدنا فيه القول بخلق القرآن مثل عقيدة بشر المرِّيسي، لا تختلف، ووجدنا زيادة عليه القول بفكر الخوارج والقول بالرفض في كتبه الأخرىٰ بالطعن في الصحابة وعثمان.

من أولىٰ أن يُلحق؟ يُلحق بِبِشِر أم يُلحق بالحافظ ابن حجر والبيهقي والخطابي؟ ...، يُريدونك أن تَقيسه بالحافظ ابن حجر!.

أولًا: لا يستويان انطلاقًا؛ الأرض المُنطلق منها، الحافظ ابن حجر عالم، خادم لكتب السنة، مُنطلق من الأدلة، مُعظِّم للسلف، ناقل لعَقائِدِهم، مُبجِّل لكتب الحديث، خدم الإسلام، عِبَقي فقهًا وحديثًا ولغةً وشرحًا، عِبَقي بسنة رسول الله ﷺ، بالإجمال: كيف يُقارن رجل يُعظِّم السنة ويَخدمها ويتعب فيها مع رجل يضرب في السنة ...، كيف تقيس هذا الذي عنده بدعة الخروج، علىٰ بدعة القدر، علىٰ القول بخلق القرآن برجل اجتهد، وخدم السنة، وخدم علومَها، وخدم الحديث، وخدم آثار الرسول ﷺ، وآثار الصحابة؛ وزلَّت به القدم في شيء أو شيئين ...» اهـ بتصرف يسير.

والقائل: «مثل المُقلِّدة؛ تأتيه بحديث صحيح خالف مذهبه، فقال لك: لا، فتُنكِر عليه وتُشنِّع، فيقول: لماذا تعاملني هكذا؟ عندك الإمام هذا، العالم الذي اقتديتُ به، قُل له: العالم ما بَلَغه وأنت بَلَغك، كيف نُسوِّي بينك وبينه؟! ما بَلَغه الدليل، معذور، أو بَلَغه بإسناد ضعيف، لكن: أنت بَلَغك صحيحًا فصيحًا صريحًا وتتركه لقول العالم، لا والله؛ أعذره ولا أعذرك، أُوَبِّخك، وأرد عليك، وأُنكِر عليك، وربما ضَلَّلتُك، وذاك عالم إمام مُقدَّم علىٰ العين والرأس»اهـ بتصرف يسير.

والقائل: «من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم، جاء رجلٌ خبيث من أصل يمني مُجنَّس في السعودية اسمه

=

عبد اللطيف باشميل؛ فأخذ هذه العبارات وفعل كما فعل وزير الأوقاف الإماراتي الأول وقال: الشيخ الألباني ورئاسته لحزب يطمح لإقامة دولة سرية ...؛ الألباني فاضي يُنشِئ دولة، مثل ما قال الشيخ الألباني في مُقدِّمة السلسلة في الرد علىٰ هذا الوزير للأوقاف الإماراتي، قال له: إن طبيعتي العلمية تُعارِض ما ادَّعيته عليَّ، أنا رجل لا أعرف إلا العلم ...، لماذا؟ - حكموا بنفس الجامع، وجهلوا الفارق - الألباني لا يُكفِّر، ويقول الآن بوجوب الرد علىٰ الذين يَدعون للخروج، ويقول كلمة: من السياسة ترك السياسة ...، الألباني أين مُنطلقه في الكلام، إشغال الأمة بالعلم، الدعوة إلىٰ التصفية والتربية، عدم إثارة الناس علىٰ الحكام، عدم الخوض في السياسات ...، قالوا: لا، كلمة الألباني، وذهب أخرج وعمل مشكلة وفوضىٰ، ونشرَ كلامًا خبيثًا، وبتَر في النقول، وسعىٰ في الفتنة داخل المملكة وخارج المملكة، قال: الألباني يطعن في محمد بن عبد الوهاب! هذا الرجل - الألباني - دعوته ضارة! ...، خبيث، شغل خبيث، كَذِب، ينشرون عبارة عبارة، ويجعلون نفس العبارة نفس العبارة، مثل ما ذكرتُ لكم في مسألة الإيمان، قال الألباني: شرط كمال، قال الأشاعرة: شرط كمال، نظروا إلىٰ التشابه فقط في اللفظ، ما نظروا إلىٰ الفروق، الأشاعرة يقولون: إن أتىٰ بها ازداد خيرًا، وإن تركها فوَّت فضلًا علىٰ نفسه، والألباني يقول بغير ذلك، الأشاعرة يقولون: الأعمال لا تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان أبدًا، والألباني يقول: تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان، ظُلْم يا شيخ، حَرام، ظُلْم، ظُلْم، الظلم ظلمات يوم القيامة، فقط أخذ الجامع وهو اللفظة، ولم ينظر إلىٰ الفارق ...، من الظلم أن تأخذ التشابه اللفظي ...»اهـ بتصرف يسير.

والقائل: «ومن ذلك: من العبارات: قالوا: حتىٰ الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخ شيوخنا، العالم الجليل، برسالة له اسمها: «الديمقراطية»، قال بأن الديمقراطية كُفر، وأن الذي يختار رجالًا ليُشرِّعوا له غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هذا قد كَفَر لأنه اختار أُناسًا يُشرِّعون من دون الله.

قالوا: ما الفرق بينه وبين فتوىٰ عبدِ الله الشيخ الدكتور عبد الله الغنيمان بأن المُرشِّح والمُرشَّح بالكويت كافر؟!.

يا جماعة: تعرفون الفروق أم لا تعرفونها؟.

نأتي ببعض الفروق:

أولًا: الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن، ويُهدد جميع الدول، ويزحف، وقام في أوروبا، وأمريكا ...، نظام كامل يشمل العقيدة، يشمل كل شيء، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان يَرغب أن يُشرِّع له خلاف شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أصل عند أهل السنة فيه تفصيل علىٰ نوعين، الشيخ ما ذكرها، الشيخ معروف كلامه كله في أماكن أخرىٰ، معروف في مُحاربته للتكفير، معروف في =

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية،

=

مُحاربته للخروج علىٰ ولاة الأمور، معروف بفتواه للكويتيين بالوقوف مع أمرائهم وولاة أمرهم لمَّا غَزَاهم البعثي الكافر صدام حسين، يعني: كلامه معروف في عدة نقاط ...»اهـ بتصرف يسير.

والقائل: «أليس من الظلم أن يُسوَّىٰ عمرو بن عبيد بالحسن، وأن يُسوَّىٰ حفص الفرد بالشافعي، ويُسوَّىٰ السُّبكي بابن تيمية، ويُسوَّىٰ ابن سلوم وابن فيروز بمحمد بن عبد الوهاب، ويُسوَّىٰ قادة الحَرَكات هؤلاء بعلماء السنة في عصرنا. أليس من الظلم؟! وفي السنة للخلال لعله يمر معكم عن الإمام أحمد أو غيره ذُكر له عن بعض أئمة السنة وما أخطأوا فيه، قال: لا يُسوَّىٰ بين أئمة السنة وأهل البدع، بين أئمة السنة وأهل الأهواء، فروق كثيرة، قضية التلبيس بالجامع؛ هذه قضية شائكة، تحتاج إلىٰ بصيرة، تأنِّي ....، موضوع الجامع والفارق مهم، أريدكم أن تتأمَّلوه:

كُفِّرت الأمة بسبب الجهل به. رُدَّت دَعَوات الرُّسل وكُذِّبوا بسبب الجهل به. طُعن في أهل السنة بسبب الجهل به. مُدِح أهل البدعة ورُفِعوا بسبب الجهل به، والتلبيس به. فافهموا هذه المسألة، واعرفوا هذه الخصلة الجاهلية»اهـ بتصرف يسير.

والقائل: «في «القواعد النورانية» ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدةً عظيمةً في الفرق بين تناقضات العلماء وتناقضات واضطرابات أقوال أهل الأهواء، ففَرقٌ بين هذه وهذه، فلا يجوز مُعاملة هذا بهذا، مسألة مهمة، مسألة مَلحظ الجامع والفارق، وغالبًا ما يقع فيها الذي لا يَضبط أصول العلم بين أيدي أهل العلم، ويتلقَّىٰ علىٰ أفواه الشيوخ، غالبًا ما يَضل في باب الجامع والفارق، لأنه مُجرَّد ما يَجد تشابه بين معلومة هنا ومعلومة هنا، فيلحق هذا بهذا، ويقول: ثمة فروق بينها لا يُحسنها ...»اهـ بتصرف يسير.

ولو لم يكن بين أيدينا إلا قولك في الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم ...»، لَلَزِمَك أن تقول مثله في الإمام ربيع المدخلي حفظه الله – هذا إن صح اتهامكم له بأنه لا يرىٰ البيعة للحكام المسلمين الموجودين اليوم، وليس الأمر بصحيح، ودونكم وإثبات ذلك خرط القتاد – ولكن: سبحان مغير الأحوال من حال إلىٰ حال!!.

ومما يُؤسف له حقيقة أن رأينا هذه المجموعة وقد آل أمرها في هذه الفتنة الأخيرة إلىٰ أن صاروا وأعداء السنةِ وعلمائِها سواء بسواء في افتراءاتهم وتجنِّيهم علىٰ السنةِ وأهلِها، والله المستعان!!.

لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه، وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلىٰ شخص ...».

وقال آخر: «لَمَّا رأوا أن هذا الأمر لا يَروج في جزيرة العرب؛ أرادوا أن يَنفذوا إلىٰ تكفير الحكام من خلال اعتقادات أهل السنة والجماعة، فدخلوا من مسائل عنوانها عنوان سنة، ولكنها حرَّفوا الدين فيها، من مثل ماذا؟ لهم مسالك، مثل الاستحلال، مثل الإرجاء، إلىٰ غير ذلك، والذي تولَّىٰ كِبر هذه الشُّبَه هم منتسبين إلىٰ السنة، وظاهرهم السنة، وهنا المصيبة، ومن حِيَلهم في هذا الباب ما ابتدأ به المشايخ الكرام، أنهم أرادوا أن يغتنموا قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، بأن يَجعلوا العلماء مشاركين للحكام في السلطة والحكم(١)، وهذا لم يَقُل به أحد من السلف الصالح، بل هذا القول بدعة ظاهرة، حتىٰ من قال من أهل العلم أن العلماء يدخلون في ولاة الأمر، فمرادهم الأمر العلمي الذي يُبلَّغ للناس(٢) ...».

وقال آخر: «والسنة بينةٌ واضحةٌ بفضل الله تعالىٰ، فعلىٰ كل مسلم أن يعمل

(١) هذه دعوىٰ لا دليل عليها، ولم يقل بها أحد ممن يُعتد بقوله من أهل السنة، ومبناها علىٰ أوهام في رؤوس المجموعة، تَسبَّب في وجودها إرادتهم الشر بالعلماء، يدرك ذلك كل من عرف سابق هذه المجموعة، وما كانت تقرره في هذا الباب، ولاحقها، وقد سبق ذِكر شيء من ذلك، أما إدخال العلماء في ولاة الأمور؛ فليس هو من مصائب هؤلاء السلفيين وحِيَلهم!!، بل هو أمرٌ قد دل عليه الكتاب والسنة وتتابع عليه الأئمة، وهو مما كانت هذه المجموعة تقرره وبقوة!!، ولكنه الهوىٰ، والله المستعان.

(٢) بل والأمر العملي أيضًا، وما ينزل بالمسلمين من نوازل ومدلهمات، فإن مرجعه إلىٰ العلماء، هم الذين يُوجهون الناس لِما ينفعهم، ويُحذرونهم مما يضرهم، سواء في دينهم أو في دنياهم.

بما دلت عليه النصوص، فهؤلاء الحكام في كل بلد مسلم، علىٰ أهل تلك البلد ممن هم مواطنوها بيعةٌ وسمعٌ وطاعةٌ لولاة أمرهم في غير معصية الله عَزَّوَجَلَّ، تطبيقًا للسنة، فالدعوة إلىٰ عدم السمع والطاعة، الدعوة إلىٰ عدم اعتبار الحاكم المسلم إذا كان يحكم بالقوانين الوضعية، لا شك أنها دعوةٌ بدعيةٌ خارجيةٌ ضالةٌ مُضلة، خلاف السنة، وخلاف ما كان عليه سلف الأمة(١)».

وقال: «الأمراء الذين أُمِرنا بطاعتهم هم الحكام، وأما العلماء فهم تبعٌ للحكام، ولا يَستقلون بالأمر والنهي، وإنما لهم بيان الشريعة فقط، فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين(٢)؛ إلا أننا نقول بكل وضوح، وبكل شجاعة، وبكل صراحة: أخطأتم، أخطأتم، أخطأتم، لا بالهوىٰ،

---

(١) وهذه دعوىٰ لم نجد في السلفيين وفي علماء السنة – الذين تحاربونهم وتحذرون منهم ومن مسلكهم – مَن يقررها، ولا مَن هو واقعٌ فيها، وهذا بشهادتكم أنتم أنفسكم، وفي هذه المحاضرة نفسها، إذ قال قائلكم: «حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه ...»، ومن تأمل هذا الكلام وحده لرأىٰ أن الخلاف لفظيٌّ، هذا إن سلمنا لكم بوجود مثل هذا القول بين السلفيين، وذلك أن مقصود البيعة متحققٌ، سواء قال بها من يعتقد مثل هذا الاعتقاد المذكور عن قائلكم أو لم يقل بها!!، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

(٢) ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، ولا أراك إلا قد اغتررت بمن صار ينبش في طعونات أهل الباطل القديمة في الشيخ ربيع، وفي غيره من علماء السنة، كفِريَة التأمير علىٰ العراق، وغيرها – وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر – ليستعين بها علىٰ انتقاصه والطعن فيه، وعلىٰ إثبات انحرافه عن السنة، وموافقته الخوارج.

ولا بالرأي والاجتهاد، وإنما لدلالة النصوص من الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة أن هذه الأمور مرجعها إلىٰ الحكام[1]، وأن قول بعض السلفيين لا

---

(١) افتئات علماء السنة علىٰ حكام المسلمين أمرٌ لا وجود له، وكل أهل الباطل يُضللونهم لكونهم يؤلفون قلوب العامة علىٰ الولاة، ويحثونهم علىٰ السمع والطاعة لهم بالمعروف، ولا يجيزون لهم منازعتهم، ولا الخروج عليهم، وهذا كله خلاف ما عليه الخوارج، وخلاف مسلكهم.

ثم أين كنتم من هذه الدلالات يوم أن كنتم تُصرحون بأن الحكم في النوازل للعلماء، ويوم قلت مقولتك: «علمني شيخي محمد: أن العلامة ربيع المدخلي عالم كبير مجتهد، يُرجع إليه في النوازل».

وما أكثر سلسلة «علمني شيخي» هذه المنقولة عنك علىٰ شبكة الإنترنت، وفيها من بيان فضل الشيخ ربيع ومكانته ما فيها، فسبحان مغير الأحوال من حال إلىٰ حال.

ثم ألست القائل: «ونحن في أحداث ليبيا وغيرها من بلاد المسلمين، فإن بعض الناس قد نسب إليَّ أنني أفتيت الليبيين بالقتال، وهذا والله الذي لا إله إلا هو، والله الذي رفع السماوات السبع، والله الذي خلق الأراضين ومن فيهن؛ والله لم أُفتِ به في يوم من الدهر.

بل أنا بحمد الله علىٰ فتوىٰ شيخنا الإمام المجاهد ربيع بن هادي المدخلي؛ أن السلفيين لا يخوضون في هذا القتال، وكنت أُفتي هؤلاء الإخوة الليبيين، وغيرهم، بما قال الإمام ربيع؛ فإذا سألوني أقول لهم: عيبٌ عليكم أن تسألوني وفتوىٰ الربيع معلومة.

وأيضًا العلماء الكبار متوافرون: الشيخ صالح الفوزان، الشيخ صالح اللحيدان، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الشيخ ربيع المدخلي، وغيرهم من العلماء الكبار، متوافرون متواجدون، فهؤلاء هم الذين يُرجع إليهم في هذه المسائل».

والقائل أيضًا: «أوصي إخواني في ليبيا في مثل هذه النوازل والأمور العضال؛ أنْ لا يأخذوا أي كلام علىٰ عواهنه هكذا، ولا ما يتناقله بعض المغرضين من فتاوىٰ لعلماءٍ يُنزلونها في غير موضعها، دون الرجوع للعلماء الكبار، والصدور عن توجيههم وإرشادهم في هذه النوازل، والتأكد من صحة ما نُسب إليهم، وطلب البيان فيه والتوجيه».

وقال آخر منكم وقد سئل عن القتال في ليبيا؛ فأحال السائل فيه علىٰ الشيخ عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قائلًا: «عرفتَ الشيخ عبيد الجابري؟ هو متخصص في فتاوىٰ ليبيا، عليك به!، فإنه بشهادة ربيع؛ إمام في السنة؛ عبيد الجابري، هو عارف كيف أحوال ليبيا ومشاكلها، فسَله، الشيخ ما شاء الله عنده وقت تتصل عليه، =

يُنكر علىٰ العلماء علانيةً لأنهم ولاة أمر، هذا من الخطأ الشنيع، ومن الخطأ الظاهر الذي لا يحتمل الخلاف ....، حتىٰ من قال من السلف في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، العلماء والأمراء، فمرادهم بالعلماء في باب بيان الحق والدين، لا في باب السمع والطاعة، أبدًا؛ لا نجد أثرًا واحدًا عن السلف أنهم يُنزلون العلماء منزلة الأمراء والحكام(١)،

=

الأمر واسع، الشيخ عبيد من أكثر الناس في هذه الأبواب».

وغير ذلك كثير، فجُل مسائلكم الجديدة المحدثة إن لم تكن كلها، يُتعامل معها بنفس هذه الطريقة، فقد كنتم علىٰ شيء، وانتقلتم إلىٰ شيء آخر، وكلاهما حقٌّ عندكم!!، فصدقت عبارة قائلكم في المحاضرة نفسها عليكم، وذلك قوله:

«وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل».

وقد سبق أن ذكرت ما كانت تقرره هذه المجموعة - في باب النوازل - قبل هذه الفتنة، وقبل انقلابها علىٰ العلماء، وما انتقلت إليه بعد ذلك، وذلك في التمهيد لهذه الرسالة، وذكرت هناك شيئًا من تناقضاتهم، وهي كثيرة، وما مسألة النوازل إلا قطرة في بحر هذه التناقضات، فالله المستعان.

ومما يُعجب منه حقيقة أن هذه المجموعة تحيل السائل في النوازل إلىٰ العلماء، ثم إن تكلموا أو أفتوا فيها، حكموا عليهم بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج!!.

(١) وهو أمرٌ لم يزعمه أحدٌ من علماء السنة، لا لنفسه، ولا لغيره، بل ما من أحدٍ منهم إلا ويقول: لو منعني الحاكم من كذا وكذا لامتنعت، والحق يقوم بغيري، وهذا ثابتٌ عن غير واحدٍ منهم، وذلك في القديم والحديث، ولكننا ابتلينا بأهل التهويل والتلبيس، والله المستعان!!، وهذا أمر يُدركه من قرأ كتابين من كتبك أنت وحدك فقط، كتاب: «صيانة السلفي»، وكتاب: «شرح قول ابن سيرين»، فضلًا عن تتبع أقوالك ومن معك - علىٰ هذا المنهج الجديد المحدث - السابقة لهذه الفتنة، إذ هما من الوضوح بمكان، وفيهما يرىٰ القارئ المنهج السلفي الواضح النقي متجليًا أمامه في الرد علىٰ جُل هذه المسائل الجديدة المحدثة التي انتقلتم إليها؛ إن لم تكن كلها، والله المستعان!!، ومما كنت تَقوله وتُقرره سابقًا في هذا الباب:

*قولك: «وجوب السمع والطاعة لولي الأمر:

قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

=

=

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (طاعة الله ورسوله واجبة علىٰ كل أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم).

وقال ابن كثير: (الظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء).

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر وهم الأمراء والعلماء، وقد جاءت السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ تُبين أن هذه الطاعة لازمة، وهي فريضة في المعروف))«(السنة فيما يتعلق بولي الامة ص: ٩).

قلت: فيه إشارة واضحة وصريحة من الشيخ ابن باز، وبإقرارك أنت بأن السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ قد جاءت بوجوب طاعة أولي الأمر من الصنفين: الأمراء والعلماء، فتأمل.

❋ وقولك: «فهذه رسالة جَمعتُ فيها أقوال أهل العلم في كشف شُبَه «أصحاب الخارجية العصرية» التي طعنوا بها علىٰ ولاة الأمر من العلماء والأمراء. وهذه الطعون ما هي إلا باطل من القول وزور، زيَّنها الشيطان لأوليائه أهل البدع والأهواء، وتبعهم في ذلك بعض الرعاع، أتباع كل ناعق، دون نظر لخطورة هذا الأمر. وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: (إن العبد لَيَتكلمُ بالكلمة يَنزِلُ بها في النار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب))«(المدارج في كشف شبهات الخوارج ص: ٣).

❋ وقولك تحت عنوان: «خطورة الطعن في ولاة الأمر»:

«انتشر بين بعض الناس أمران خطيران، مخالفان للقرآن والسنة، دون نكير له أو هجران إلا ما رحم ربنا المنان، وليتَهُما منتشران مع العلم بقُبحِهما، بل يعتقد كثير من الناس أنهم علىٰ خير، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

وهذان الأمران هما: الطعن في العلماء والأمراء.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معلوم أن قيادة الأمة تكون بصنفين من الناس لا ثالث لهما:

الصنف الأول: العلماء.

والصنف الثاني: الأمراء.

وهم المقصودون في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]» ...» (المدارج في كشف شبهات الخوارج ص: ٧).

قلت: تدبر قوله: «أمران خطيران، مخالفان للقرآن والسنة»، وأن هذين الأمرين هما: «الطعن في العلماء والأمراء»، وذلك أن هذين الصنفين من الناس ترجع قيادة الأمة إليهما.

=

=

* وقولك: «ثم قال إسحاق وهو ابن راهويه وهو من شيوخ المروزي: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، قد يمكن أن يكون قول ثاني، يعني: تفسير الآية علىٰ أولي العلم وعلىٰ أمراء السرايا.

يعني: يمكن أن تُحمل الآية علىٰ معنيين؛ لأن السياق يحتملهما، ولأنه نُقل عن بعض السلف ذلك ...، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

أولي الأمر هنا علىٰ تفسيره بأولي العلم؛ ليس المعنىٰ منه أنه ما فعل بعض الناس أو بعض الدعاة لَمَّا قال العلماء: أولي الأمر الذين تجب السمع والطاعة وكأنه حاكم شرعي، لا، وإنما المعنىٰ: اسمعوا وأطيعوا إلىٰ العلماء فيما يُبيِّنون لكم من شرع الله، أما إذا كان أمرٌ يخالف شرع الله وأمرٌ باجتهادهم؛ فلا سمع لهم ولا طاعة، هؤلاء العلماء.

والأمراء فلهم السمع والطاعة في غير معصية الله عَزَّوَجَلَّ، فإن وقعوا أو أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة لهم في تلك المعصية خاصة، وتبقىٰ السمع والطاعة علىٰ عمومها الباقية، واضح.

سيُبيِّن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا اختلاف ولا تنافر إذا فُسرت الآية بالمعنيين، وهذا ما يُعرف عند العلماء باختلاف التنوع، وذلك أن الآية تحتمل عدة معاني وَرَدَ عن السلف تفسيرها بها، فلا مانع من حمل الآية علىٰ هذه المعاني بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون موافقةً لسياق الآيات.

الشرط الثاني: أن يأتي ما يدل عليها، أن يأتي ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ويقرره، واضح» (شرح السنة للمروزي، تفريغ كمال زيادي بقسنطينة ١٨ رمضان ١٤٣٢هـ).

* وحول اختلاف السلف في التفسير قلتَ في: «القواعد والضوابط من مقدمة في أصول التفسير»:

«الاختلاف نوعان: اختلاف تضاد: وهذا مذموم. واختلاف تنوع: وهذا ليس بمذموم؛ لأنه اختلاف في اللفظ مع اتحاد أو تقارب المعنىٰ.

ثم قلت: غالب اختلاف عبارات السلف هي من اختلاف التنوع لا التضاد، واختلاف التنوع له حالتان:

– أن تكون الكلمة لها عدة صفات، فيَذكر أحدهما صفة تدل علىٰ معنىٰ، والآخر صفة علىٰ معنىٰ آخر.

– أن تكون الكلمة عامة يدخل فيها أفراد كثيرون، فيذكر أحدهما فردًا، ويذكر الآخر فردًا، أو تكون الكلمة من باب: المشترك اللفظي أو المتواطئ اللفظي أو المترادفات».

قلت: وفي الفرق بين سابق هذه المجموعة ولاحقها دليل علىٰ انقلابٍ غريبٍ عجيب علىٰ ما كانوا يقولون ويقررون، وعلىٰ انفلاتٍ غريبٍ عجيبٍ أيضًا في التأصيل والتقعيد، والله المستعان.

بل نجد الآثار الكثيرة المتكاثرة المتواترة الدالة علىٰ تنزيلهم العلماء من الرعية، وأنهم تحت الحكام، وأن الحكام لهم الأمر والنهي في غير معصية الله عَزَّوَجَلَّ».

عبارات شديدة، وأوصاف قبيحة؛ يُطلقونها ويُريدون بها علماء السنة، ومن محاضرة واحدة فقط، فضلًا عن دندنتهم الأخيرة، وكثرتها، والتي لا همَّ لهم فيها إلا النيل من العلماء السلفيين، وكأنهم العدو اللدود لهذه الدعوة السلفية المباركة، وقد رأينا تواطأهم علىٰ مثل هذه العبارات رأي العين، وهو واضح في عباراتهم وقبولهم جميعًا بها وضوح الشمس في رائعة النهار، إذ لم نجد فيهم من يستنكرها، ولا من يُبطلها ويَستقبحها، مع أن القبح واضحٌ فيها، كقولهم:

«سَرَت هذه البدعة علىٰ بعض المنتسبين إلىٰ السنة».

«هناك من المنتسبين إلىٰ السنة يقول: لا بيعة للحاكم إذا حكم بغير ما أنزل الله، حكَّم الدساتير، حكَّم القوانين الوضعية، إلىٰ غير ذلك، يقول: لا بيعة له، وهذا هو قول الخوارج، هذا قول الخوارج[1]».

«لكن: خالف في ذلك الخوارج، وسَرَت هذه البدعة في قلوب بعض المنتسبين إلىٰ السنة».

«فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة».

«هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل ... والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل».

«وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلىٰ اليوم،

(١) فجاءت الصوتية الموسومة بصوتية: «المجالس السرية» علىٰ وفق ما يريدون، ومؤكدة لِما يقررون، فاستغلوها!!.

حتىٰ بعض نفوس المتنسبين إلىٰ السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية».

«وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخص إلىٰ شخص».

«والذي تولَّىٰ كِبر هذه الشُّبَه هم منتسبين إلىٰ السنة، وظاهرهم السنة، وهنا المصيبة، ومن حِيَلهم ...».

«فالدعوة إلىٰ عدم السمع والطاعة، الدعوة إلىٰ عدم اعتبار الحاكم المسلم إذا كان يحكم بالقوانين الوضعية، لا شك أنها دعوة بدعية خارجية ضالة مُضلة، خلاف السنة، وخلاف ما كان عليه سلف الأمة».

«فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين».

فبمثل هذه الاتهامات يتهمون علماء السنة، وقد تواطأ عليها جميعهم، واتهموا بها العلماء دون أن يُقدِّموا ولو دليلًا واحدًا يُثبتون به دعواهم، ودون أن يُسموا لنا هؤلاء العلماء السلفيين؛ الذين لزمهم هم أن يَحذروهم، وأن يُحذروا منهم تحذيرًا شديدًا، كما هو منطوق أحدهم، حيث قال: «فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة».

والعجيب في هذا كله قول قائلهم في المحاضرة نفسها مدللًا علىٰ شجاعتهم!!:

«فكانت هذه الوصايا علىٰ ألسنتهم؛ لا يَخجلون، ولا يَستحون من أن يبثوا الحق، كما يتصوَّر بعض الناس، ولا يَخافون، ولا يُجاملون، ولا يَنزوون، ولا

يَستعملون الألفاظ المجمَلة المطَّاطة العائمة؛ التي تستهوي أطرافًا عِدَّة من المخالفين للحق، وتَخدع الموافقين، إنما كانوا يَستعملون ﭫ لغةً شجاعةً صريحةً ظاهرةً بيِّنةً، لا لَبس فيها».

يريد بذلك الصحابة ﭫ، الذين يَعتبر القائل نفسه ومن معه - في حربهم علىٰ علماء السنة - أتباعًا لهم، ويسيرون علىٰ دربهم!!.

ومن أقوالهم – خارج هذه المحاضرة - التي يقررون بها الأمر نفسه:

قول قائلهم: «إذا رأيت منتسبًا إلىٰ العلم يتعمَّد الغموض، أو يتعمَّد تعقيد العلم، أو يتعمَّد الزيادة في العناية بالاصطلاح علىٰ حساب معرفة الحق، أو أنه يجعل العلم كأنه صناعة يختص ببعض الناس، فهنا ينبغي لك أن تحذر منه».

وقول الآخر: «انظروا إلىٰ وضوح دعوة النبي ﷺ حتىٰ عند أعدائه، واليوم يوجد طلاب ربما جلسوا عشر سنوات عند شيخهم لا يعرفون حقيقة دعوته، لِما هو عليه من عدم الوضوح واتباع المُجمل وترك البيان المُفصَّل».

ويقول ثالث: «وصاحب الحق طريقته واضحةٌ نقيَّة، ليس فيها خوفٌ ولا تقيَّة».

ويقول رابع: «الوضوح سمة أهل الحق[1]».

ثم لا نجد وضوحًا ولا تصريحًا بأسماء من يريدون، بل رأيناهم علىٰ العكس من ذلك تمامًا، رأيناهم وهم يُبرِّرون ما وقعوا فيه من الغموض؛ بقاعدة جديدة مُحدثة يدفعون بها عن أنفسهم، ويواجهون بها من يطالبهم بالأدلة أو بالأسماء أو بغير ذلك مما هو كاشفٌ وفاضحٌ لمسلكهم، ولمنهجهم الجديد، بقولهم:

---

(١) ومما هو معلوم لدىٰ الجميع أن القول بأن الوضوح سمة أهل الحق، يُقابله القول بأن الغموض سمة أهل الباطل، فكما قيل: وبضدها تتبيَّن الأشياء!!.

«في بعض الأوقات: التَّغابي ذكاء، والسُّكوت قوَّة، والتَّجاهل فِطنَة، والتَّعامي سُمُو، والتَّلهي حكمة، والتَّناسي راحة ودواء».

وهذا كله خلاف ما كانوا عليه من قبل، والله المستعان.

الأمر الثاني: الأمور التي طُعن في الشيخ ربيع وأُلحِق بالخوارج بسببها، وبيان بطلانها.

أما الأمور التي طُعن في شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ وأُلحِق بالخوارج بسببها؛ فهي أمور ومسائل قديمة، قد أُثيرت من قِبَل أهل الباطل، ومن أعداء السنة علىٰ أهل السنة وعلىٰ علماء السنة من قديم، وليست هي وليدة اليوم، كما يظنه بعض الناس، وكما اغتر به، وانخدع به أكثر المخدوعين بهذه المجموعة؛ التي أشعلت نار الفتنة، وأحيَت هذه الاتهامات الفاجرة علىٰ علماء السنة من جديد، مع علمها وشهودها هذه الاتهامات، والرد عليها!!.

فهذه المجموعة تعلم ببطلان هذه الاتهامات، وأنها اتهامات قديمة؛ قد اتُّهِم بها علماء السنة من قديم، اتُّهِم بها الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واتُّهِم بها الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، واتُّهِم بها غيرهما من أهل السنة.

وتعلم أيضًا بأن هذه الاتهامات قد رُدَّ عليها في حينها، وبُيِّن بطلانها، ردَّ عليها السلفيون في حينها بما لا يحتاج معه منصفٌ لأَنْ ينظر فيها أو يبحث فيها من جديد، وبما لا يترك مجالًا لأَنْ تُستخدم من جديد، لا في الطعن والنيل من الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، ولا في غيره من علماء السنة، ولكنه الهوىٰ إذا هوىٰ بصاحبه، وليس معه ما يستعين به علىٰ تحقيق مراده الفاسد؛ فإنه يحمله علىٰ أن يقول ويفعل ما يكون به مفضوحًا مكشوفًا، شعر أم لم يشعر، والله المستعان.

وكون هذه الطعونات طعوناتٍ قديمةً، أمرٌ يُدركه كل منصف طالب للحق، فالسلفي الصادق وكل من يريد الحق؛ لو كلف نفسه بقليل من البحث وتَحرِّي الحقائق؛ لَظهَر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا، لا خفاء فيه ولا لبس ولا إشكال، ولَعلم يقينًا بأن هذه الطعونات وهذه الاتهامات هي من أكبر الاتهامات الفاجرة الباطلة التي اتَّهم بها أهلُ الباطل علماءَ السنة، وافتروا عليهم بها في هذا الزمان، وهذا من قديم، وليس هو وليد اليوم، وقد رأيناه واضحًا جليًّا في تعامل المُبطِلين مع علماء السنة؛ سواء مع الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، أو مع غيرهما من أئمة السنة، وهذا أمرٌ لا يخفىٰ علىٰ هذه المجموعة، وقد رأته واضحًا جليًّا كما رأيناه، ورَأَت ردَّ السلفيين علىٰ هؤلاء المُبطِلين، وإبطالهم لكل هذه الاتهامات الفاجرة؛ التي اتَّهموا بها علماء السنة، وبيانهم لفسادها، وقُبحِها، كما رأيناه نحن، وذلك في حينها، بل إن الرد علىٰ كل هذه الاتهامات الفاجرة الباطلة آنذاك كان بمشاركة أكثر السلفيين، ومنهم هذه المجموعة - الطاعنة الآن في علماء السنة، والمتهمة لهم بمثل هذه الاتهامات الفاجرة بالزور والبهتان -، وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ أن إتيان هذه المجموعة بمثل هذه الاتهامات، واستدلالهم بها الآن في طعنهم ونيلهم من الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ دافعه الهوىٰ، والانتصار للنفس، وقد ظهر له كلامٌ فيهم، وانتشر، أو لغير ذلك من الأمور، وليس دافعه الديانة، ونصرة دين الله عَزَّوَجَلَّ كما يزعمون، والله المستعان.

ومن الاتهامات الفاجرة التي اتُّهم بها الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، وهو منها براء:

أولاً: رفض البيعة لحكام المسلمين.

وقد اتُّهم بها الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ في هذه الفتنة الأخيرة من قِبَل هذه

المجموعة، اتَّهموه بهذا الاتهام الباطل، وأنه لا يرىٰ لحكام المسلمين بيعةً؛ شأنه في ذلك شأن الخوارج التكفيريين، وقد رأينا ذلك واضحًا جليًّا في دندنتهم الأخيرة، وفي تصريحاتهم، وتلميحاتهم، وفيما يقولونه ويقررونه، سواء في محاضرتهم الجماعية التي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، أو في الصوتية التي اتَّهموه فيها بإقامة المجالس السرية، أو في غير هذين المَوطِنَين، وما أكثرها، والله المستعان!!.

اتَّهموه بهذه الاتهامات الباطلة الفاجرة، ومن ثَمَّ حكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، مستدلين لتقرير باطلهم بأمرَين مَفضوحَين مَكشوفَين[1]:

الأمر الأول: كلامٌ يتداولونه بينهم وأنهم قد سمعوه أو بعضهم من الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ مِن أنَّ حكام المسلمين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله - كمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية - لا بيعة لهم، وليس لأحد من السلفيين أن يُبايعهم، أو أن يعتقد بيعتهم!!.

الأمر الثاني: صوتيةٌ نُقِلت عن الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، ونُشرت علىٰ شبكة الإنترنت، وفيها:

«ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛

---

(١) سأذكر هنا أمورًا قد أثيرت حول هذا الموضوع، وإن لم تكن هذه المجموعة قد ذكرتها أو عوَّلت عليها، وذلك لإغلاق الباب علىٰ كل من تسوِّل له نفسه الشيطانية النيل من الشيخ ربيع أو غيره من علماء السنة بسبب مثل هذه الأمور، وهذه المسائل.

إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة»[1].

أوجه الرد على هذا المطعن.

والجواب علىٰ هذين الأمرين من وجوه:

الوجه الأول: معرفة ألفاظ أهل العلم، وفهم عباراتهم.

فعلىٰ طالب العلم ومن يتصدَّر ويُدخل نفسه في مثل هذه الأبواب وهذه المسائل؛ أن يعرف ألفاظ أهل العلم، وأن يفهم عباراتهم، وأنهم قد يُطلقون ألفاظًا ويريدون بها معنًىٰ معينًا قد اتفق عليه جميعهم، وإن اختلفت فيه عباراتهم، وأن المسائل التي قد يقع فيها الخلاف بينهم، فإنهم ينظرون إليها وإلىٰ الخلاف الواقع فيها من جهتين:

هل هو خلاف حقيقي جوهري، يُخرِج صاحبه من دائرة أهل السنة والجماعة، ويضر بالإسلام والمسلمين، فيوقعهم فيما هو ممنوعٌ شرعًا وعقلًا، أم هو خلاف صوري لفظي، لا أثر له، ولا ضرر فيه.

ينظرون له من هاتين الجهتين، ومن ثَمَّ ينطلقون في أحكامهم علىٰ المخالف فيها، فيحكمون عليه وفق الضوابط الشرعية المعروفة عند أهل العلم، ووفق أصول وقواعد أهل السنة والجماعة؛ متجردين في ذلك كله لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، بعيدين كل البعد عن الهوىٰ، وعن التعصب، وعن الانتصار للنفس والانتقام لها، وعن الظلم والافتراء، وعن تحميل كلام المخالف ما لا يحتمل، وعن إرادة الشر به، و .. و .. إلخ، فهم من أبعد الناس في أحكامهم علىٰ مخالفيهم، وفي تعاملهم مع

(١) نُشرت علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «ربيع المدخلي يعترف أن حكام بلاد الإسلام إما رافضي إما باطني إما علماني كلهم لا عقيدة ولا شريعة».

الألفاظ والعبارات التي يطلقها مخالفوهم، عن كل ما ينافي الديانة أو الرجولة.

هكذا هو هدي أهل الحق والسنة في تعاملهم مع المخالفين - فضلًا عن تعاملهم مع مَن هو معهم في دائرة أهل السنة والجماعة - ومع الألفاظ والعبارات التي قد تصدر منهم ويُطلقونها، فهم لا ينظرون إلىٰ الألفاظ والأقوال مجردة، ومن ثَمَّ يُطلقون فيها أحكامهم، كما هو صنيع الطاعنين في علماء السنة في زماننا، وإنما ينظرون إلىٰ هذه الألفاظ والأقوال، وإلىٰ ثمرتها، وأثرها، وما تؤول إليه، فإن رأوها تؤول إلىٰ ما هو موافقٌ لقولهم، وما يعتقدون ويقررون؛ هان الخطب عندهم، ورأيتهم وإن رأوا هذه المخالفة وردوا علىٰ المخالف خطأه ومخالفته فيها؛ إلا أنهم لا يرعدون، ولا يزبدون، ولا يُهوِّلون من قول هذا المخالف ولا من مخالفته، مادام أمر هذا القول وهذه المخالفة قد آل في نتيجته النهائية إلىٰ موافقتهم، خاصةً إذا رأوا هذا الخلاف خلافًا لفظيًّا، أو خلافًا صوريًّا، أو رأوه خلافًا يسيرًا يمكن تداركه، ولا ضرر فيه علىٰ الإسلام والمسلمين، وهو أمرٌ قد رأيناه واضحًا جليًّا في تعامل الأئمة الراسخين - رحم الله من مات منهم وغفر لحيهم - مع المخالف في مثل هذه المسائل، وفي حكمهم عليه بما يُناسب حاله، وهو أمرٌ مخالفٌ تمامًا لِما عليه هذه الطائفة الطاعنة في علماء الحق والسنة، وقد رأيناهم كما هو ثابت عنهم في محاضرتهم الجماعية التي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، التي هاجموا فيها علماء السنة وبالأخص شيخنا العلامة السلفي ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ؛ مع إثباتهم هم أنفسهم وفي المحاضرة نفسها؛ بأن هؤلاء العلماء يُقِرون بالولاية القُطرِية، ويَحكمون بإسلام حكام المسلمين، ويقولون

بالسمع والطاعة لهم بالمعروف، وأنه لا يجوز تكفيرهم، ولا يرون الخروج عليهم، ولا حمل السلاح عليهم، ولا منازعتهم في حكمهم وسلطانهم، ولا الافتئات عليهم، يُقرون لهم بهذا كله وإن حَكموا بالقوانين الوضعية، ويقولون بكل ما يقوله علماء السنة مما هو مقصود من البيعة لحكام المسلمين!!، تثبت هذه المجموعة كل هذه الأمور لهؤلاء العلماء السلفيين، ثم هي بعد ذلك كله تطعن فيهم، وتنال منهم، وتحكم عليهم بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وهذا خلاف ما عليه الأئمة الراسخون، وقد وجدناهم يتعاملون مع المخالف - فضلًا عن الموافق، ومَن هو معهم في دائرة أهل السنة والجماعة - من هذا المنطلق المذكور، ووفق هذه الضوابط، فينظرون إلىٰ المخالفة، وإلىٰ ثمرتها، وأثرها، وما تؤول إليه، وأنهم لا يرعدون ولا يزبدون بمجرد ما أن يَقِفوا علىٰ قولٍ مخالفٍ لهم، كما هو حال أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهالة والضلالة ممن صدَّروا أنفسهم، وتصدوا لمثل هذه المسائل في زماننا.

❁ أمثلة يتضح بها المقصود.

ومن أفضل وأوضح ما يُذكر كمثال يُضبَط به هذا الباب، ويُفهم فهمًا صحيحًا، وذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

❁ أولاً: معرفة الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في منزلة العمل من الإيمان، وكيف تعامل أئمة الهدى وعلماء السنة مع مثل هذا الخلاف.

وقد رأينا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع كثرة ردوده علىٰ المخالفين،

وإظهاره لباطلهم، ونقضه لأقوالهم؛ إلا أنه قد راعىٰ هذا الجانب مراعاةً واضحة، وذلك حين أشار إلىٰ أن أكثر التنازع بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء[1] نزاعٌ لفظي، وذلك لِما رآه من أن قولهم سيؤول في نتيجته النهائية إلىٰ موافقة أهل السنة والجماعة، شاءوا أم أبوا، وذلك قوله:

«ومما ينبغي أن يُعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء - كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم - متفقون مع جميع علماء السنة علىٰ أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن «الأقوال المنحرفة» قول من يقول بتخليدهم

(١) بل سمَّاهم: «أهل سنة»، وأدخلهم في أهل السنة مع اعتقاده خطأهم، وهذا واضحٌ في قوله: «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي ...»، وهذا خلاف ما عليه الظالمون المُفتَرون علىٰ علماء السنة في زماننا، إذ حكموا عليهم بالانحراف عن السنة، وألحقوهم بالخوارج، وأن عندهم من رواسب الجماعات، إلىٰ غير ذلك من الترهات، بمجرد ما أن وقفوا علىٰ قولٍ يستطيعون أن ينفخوا فيه ويُطَيِّروه!!.

في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحُكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام»[1].

ورأينا العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٦هـ)، وقد أيَّد شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ ذلك، فقال:

«وضَّح الإمام ابن تيميه في كتابه: «الإيمان الكبير» بأن الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وبين جمهور أهل السنة والجماعة خلاف لفظي، ليس خلافًا جوهريًّا؛ لأن الإمام لم يهدر الأعمال كما أهدرت مرجئة أهل الكلام، بل اعتبر الأعمال شرطًا، إذًا؛ إذا قال الجمهور: الأعمال جزء من الإيمان، وشطر من الإيمان، وقال الإمام: بل الأعمال شرط في الإيمان، ما هو محصل الخلاف؟ خلاف لفظي، فهو يجعل الأعمال شرطًا، والجمهور يجعلون الأعمال جزءًا من الإيمان، أي: كاختلاف الفقهاء مثلًا في النية في الصلاة، من أهل العلم من يجعل النية ركنًا من أركان الصلاة، ومنهم من يجعلها شرطًا من شروط الصلاة، أليس الخلاف لفظيًّا؟ الكل يطالب بالنية، ولا تصح الصلاة إلا بالنية، فالأمر كذلك.

كذلك هنا: إذا قال الإمام ومن معه، وعليه أكثر الأشاعرة؛ بأن الأعمال شرط في صحة الإيمان، وليست الأعمال شطرًا من الإيمان، أي: جزءًا من الإيمان، أصبح الخلاف خلافًا لفظيًّا لا يؤثر.

لذلك: لو قال قائل بأن هذا التعريف؛ الإيمان يتألف من أعمال القلوب

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٧).

والجوارح واللسان، وهو محل إجماع، لم يبعد النجعة، لم يذهب بعيدًا»[1].

ومعلوم أن من قال بهذا القول من أهل السنة والجماعة، وهوَّن من شأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء، لم يُرِد بذلك تصحيح مذهب مرجئة الفقهاء، ولا إدخاله في مذهب أهل السنة والجماعة، كما هو ظن بعض الجُهال، ومن لم يعرف أصول وقواعد أهل السنة والجماعة، ولم يضبط منهجهم، وإنما قاله لِما رآه من أن قولهم هذا سيؤول في نهايته وعند التطبيق والتنزيل علىٰ الواقع إلىٰ موافقة أهل السنة والجماعة، شاءوا أم أبوا.

ثم رأينا العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد عارض كل هذه الأقوال التي تنص علىٰ أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ لفظيٌّ صوري، وردَّها علىٰ قائليها، وأنكرها إنكارًا شديدًا، كما في تعليقه علىٰ قول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان».

رد الشيخ الألباني هذا القول مبينًا خطأ الإمام الطحاوي فيه، فقال:

«قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًّا كما ذهب إليه الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بحجة أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا،

(١) شرح العقيدة الواسطية (الشريط: ٣١).

فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية علىٰ ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ – ٣٨٧) [٣٤٢ - ٣٤٤] ولكن الحنفية أصروا علىٰ القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجا منها، بل حكىٰ عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة ...**» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وهو مخرج في «الصحيحة: ١٧٦٩»، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا، وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناءً علىٰ مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم – مهما كان فاسقًا فاجرًا – أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وبناءً علىٰ ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنىٰ في إيمانه فقد كفر! وفرَّعوا عليه: أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية!، وتسامح بعضهم – زعموا –

فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبىٰ قائلًا: ... لولا أنك شافعي!، فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلىٰ كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإيمان»؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع»[1].

ومن تأمَّل هذا الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة أنفسهم في كون الخلاف بينهم وبين مرجئة الفقهاء لفظيًّا أو حقيقيًّا، ومعارضة الشيخ الألباني لِما قرره الشيخان؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد أمان الجامي - رحم الله الجميع - لرآها مختلفةً تمامًا عن معارضة أولئكم الجُهال الظالمين المُفتَرِين علىٰ علماء السنة في مسألة: «البيعة»، ولانكشف له أمرهم، وتشغيبهم فيها، وذلك أن الشيخين ابن تيمية والجامي ومن قال بقولهما؛ قد بيَّنوا بأن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ صوري؛ لِما رأوه من أن قول هذه الطائفة من أهل الإرجاء سيؤول في نتيجته النهائية إلىٰ موافقة أهل السنة والجماعة فيما قالوه وقرروه، شاءوا أم أبوا، وإن خالفوهم في أصل المسألة وأخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان.

ثم جاء رد الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الشيخين ومَن وافقهما؛ بأن الأمر ليس كذلك، لِما رآه من أن هذه الطائفة من أهل الإرجاء وإن وافقت أهلَ السنة والجماعة علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، و .. و .. إلخ، إلا أن الخلاف بين الفريقين خلافٌ

---

(١) العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الألباني (ص: ٦٢).

حقيقيٌّ، وليس هو خلافًا صوريًّا، وذلك أن مآل أمرهم لن يصل في نتيجته النهائية إلىٰ موافقة أهل السنة والجماعة كما فهم الشيخان ابن تيمية والجامي، ومَن قال بقولهما، بل هو مختلفٌ تمامًا.

وذلك يعني أن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لو رأىٰ أن الأمر سيؤول فعلًا إلىٰ موافقة أهل السنة والجماعة في نتيجته النهائية، لَما شدَّد فيه، ولَما خالف فيه الشيخين ابن تيمية والجامي ومن وافقهما، بل لوجدته موافقًا لهما ولمن وافقهما؛ مادام المقصود من قول أهل السنة بأن الإيمان قول وعمل قد تحقق فعلًا عند هذه الطائفة من أهل الإرجاء، وإن نطقوا بخلافه.

وهذا خلاف ما عليه هؤلاء الظالمون المُفتَرون علىٰ علماء السنة بالزور والبهتان؛ الذين جعلوا من مسألة: «البيعة» شمَّاعةً يُعلِّقون عليها طعنهم في الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وفي غيره من علماء السنة، مع علمهم وتقريرهم هم أنفسهم بأن هؤلاء العلماء الذين خالفوا في مسألة: «البيعة» - هذا إن سلمنا لهم جدلًا بهذه المخالفة، وإلا فالأمر ليس كذلك، وإنما أوتوا من قِبَل جهلهم، ومن قلة فهمهم، وسوء قصدهم - يقولون بكل ما يقوله ويقرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب، كما هو منطوق أحد أفراد هذه المجموعة الطاعنة في علماء السنة، وذلك قوله:

«إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك

كله بالنسبة لمسمىٰ الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع علىٰ ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا، لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلمٌ، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!، هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم ...»اهـ.

وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ أن هذه المجموعة دافعها الهوىٰ، وإرادة الشر بعلماء السنة، وليس دافعها نصرة دين الله عَزَّوَجَلَّ وحمايته كما تزعم هي لنفسها، والله المستعان.

والمقصود: أن أهل السنة والجماعة أهل علم وعدل وديانة، يَسعون للإصلاح ما استطاعوا إلىٰ ذلك سبيلًا، وليسوا أهل جهل وظلم وجور وسفسطة، كما هو حال أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال؛ الذين لا يهمهم إلا أنفسهم؛ ينتصرون لها، وينتقمون لها، وهم في سبيل ذلك يبذلون قصارىٰ جهدهم لإسقاط مخالفهم والتشفي منه، وإن كان هذا المخالف إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام أهل السنة والجماعة، لكيْ لا يعلو قوله علىٰ قولهم، والله المستعان.

وقد رأينا أولئك القوم الذين يصطادون في الماء العكر، ما أن يَقِفوا علىٰ قولٍ لمخالفٍ لهم؛ إلا ويرعدون، ويزبدون، ويُهوِّلون منه، وينفخون فيه، وفعلهم هذا

خلاف ما لو كان هذا القول المخالف قد صدر ممن هو موافقٌ لهم، إذ لا تراهم والحال هذه يُحركون ساكنًا، بل قد تجدهم يَتبنون قوله، ويَرفعونه، ويثنون عليه ويمدحونه، وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ أن الأمر مقصودٌ ومرادٌ عندهم، وأن مسلكهم هذا ما هو إلا تصفية حسابات مع مخالفيهم، والله المستعان!.

هذا وللأسف ما رأيناه واضحًا جليًّا في هذه الأيام عند هؤلاء المتكلمين في مثل هذه المسائل الأخيرة، وعند هذه المجموعة بالذات، وذلك يعني أن كلامهم فيها ليس منطلقه الديانة والانتصار لدين الله عَزَّوَجَلَّ كما يزعمون، وكما يُصوِّرون هم الأمر ويُظهرونه لمن هو معهم، أو ممن هو مخدوعٌ فيهم، ومغترٌّ بهم، وإنما منطلقه الانتصار للنفس، ولِما عندهم من أفكار، والنيل ممن يختلفون معه ويخالفونه، وإن كان من كبار علماء السنة، كما هو صنيعهم مع الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، والشيخ عبيد الجابري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيرهما من إخوانهما العلماء، والله المستعان!!.

وهذا خلاف ما عليه أهل الحق والسنة؛ خلاف هديهم، وخلاف منهجهم ومسلكهم، سواء في زماننا، أو فيما قبله من الأزمنة، والله المستعان.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: «والعلماء ورثة الأنبياء، فإذا فَهِم أحدُهم من المسألة ما لم يَفهمه الآخر لم يكن بذلك ملومًا ولا مانعًا لِما عُرِف من علمه ودينه، وإن كان ذلك مع العلم بالحكم يكون إثمًا وظلمًا، والإصرار عليه فسقًا، بل متىٰ عُلِم تَحريمُه ضرورةً كان تَحليلُه كفرًا»[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٧٥).

ثانيًا: معرفة مذهب الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيعة، وأنها لا تكون إلا للخليفة العام؛ الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، وكيف تعامل معه أئمة هذا الزمان.

فمما قاله العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة «البيعة»:

«ولا يجوز لأي شاب مسلم أن يتحزب أو أن يتكتل أو أن يبايع جماعةً من هذه الجماعات القائمة علىٰ وجه الأرض؛ لأن البيعة في الإسلام لا تكون إلا لرجل هو الوحيد الذي يبايع وهو الوحيد الذي يدير شئون الإسلام والمسلمين ويحكمهم بكتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، ومع الأسف الشديد هذا الشخص لا وجود له اليوم، ولذلك فلا وجود لشخص يبايع اليوم؛ لأن البيعة إنما تكون لخليفة المسلمين ...»[1].

وقال: «... أما اليوم فالمسلمون كما هو واقع مع الأسف ليس هناك حاكمٌ يجمعهم؛ لأن هذا الحاكم لو كان له وجود، لم يكن هناك مثل هذه التكتلات أو هذه الأحزاب.

هذه الأحزاب تقوم حقيقةً بزعم القائمين بها أنهم يحققون نوعًا مما ينبغي أن يحققه الحاكم المسلم أو الخليفة الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، فهم حينما لا يجدون مثل هذا الحاكم يتوهمون أنهم بسبب هذا التكتل وهذا التحزب يحققون شيئًا من الواجب، بينما واقعهم أنهم يزيدون في النار نارًا؛ لأن المسلمين اليوم ما هو سبب عدم وجود حاكم مسلم عليهم يجمعهم؟ هو ابتعادهم عن دينهم، فيأتي هؤلاء وباسم تحقيق شيءٍ من الواجب كما نقلت أنت آنفًا

(١) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ (١ / ٩٤).

يزيدون في النار إضرامًا ...»[1].

بل لَمَّا بيَّن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أحد مجالسه ما يعتقده في البيعة، وأنها لا تكون إلا للخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، وختم ذلك بقوله:

«فالمقصود الذين بايعوا بيعةً شرعيةً، والبيعة الشرعية لا تكون بلديةً، ولا تكون إقليميةً، وإنما تكون إسلامية».

ويعني بذلك: ما قرره هو في هذا المجلس، وفي غيره من المجالس؛ من أن البيعة الشرعية لا تكون إلا بيعةً إسلاميةً تعم البلاد الإسلامية كلها، ويكون الحكم فيها لرجل واحد يُبايع له المسلمون، وهو مَن يُنصِّب الأمراء علىٰ الأقطار الإسلامية، كما كان الأمر في العهد الأول[2].

ثم قال:

«أما طاعته القهرية؛ أنا ما فهمت ما المقصود بهذه الطاعة القهرية، فهل يمكن التوضيح حتىٰ أُفكِّر في الجواب بعد تَبيُّن المقصود؟».

فقال أحد الحاضرين: «السائل يقول أنَّ القصد بالطاعة القهرية أنه غير راضٍ عن هذه البيعة، فهو مضطرٌّ لها اضطرارًا، وأنه مقهورٌ عليها قهرًا ...».

فقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أعتقد أن هناك ضرورةً للبيعة، فإن وُجِدت فمعروفٌ أن القاعدة: الضرورة تبيح المحظورات، وهي كما هو معلوم ليست علىٰ إطلاقها، إنما الضرورة تُقدَّر بقدرها»[3].

---

(١) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ (٦ / ٣١).

(٢) ومع قوله هذا؛ لم نجد في علماء السنة من يحكم عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، وإنما وجدنا مثل هذه الطعونات فيه عند عبد اللطيف باشميل ومجموعته الحدادية، فتأمل!.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: «جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرىٰ» (٥ / ٣١٤ - ٣١٩).

وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال وعبارات كثيرة في هذا الباب، صرَّح فيها بمذهبه وما يعتقده في مسألة: «البيعة»، وأنها لا تكون إلا لرجلٍ واحد، وهو الخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، ونصَّ فيها صراحةً علىٰ أن هذا الزمان لا ضرورة فيه للبيعة، ولا وجود فيه لِمن يَصلح للبيعة، أو يَستحق أن يُبايَع له!.

صرَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ – بناءً علىٰ مذهبه الذي تبناه - بهذا كله، وبعبارة واضحة صريحة، لا خفاء فيها ولا مجاملة ولا مداراة ولا مداهنة، ومع وجود وتوافر أئمة هذا الزمان، وعلىٰ مَرأىً ومَسمعٍ منهم جميعًا، وهم مع هذا التصريح الواضح البيِّن منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لم نجد فيهم، ولا في أحدٍ من المنتسبين للسنة؛ مَن يرعد ويزبد عليه كما هو شأن أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال والسفسطة؛ الذين استغلوا مسألة: «البيعة»، وما ظفروا به من قولٍ فيها للشيخ ربيع المدخلىٰ حَفِظَهُ ٱللَّهُ استغلالًا سيئًا، فاستخدموها – مع ما اجتمع عندهم من مخالفات اتَّهموه بها زورًا وبهتانًا؛ كاتهامه بالمجالس السرية، وبالتأمير علىٰ الدول، والتدخل في شئون الدول، و .. و .. إلخ - في النيل منه، والطعن فيه، بعد أن أَوقَدوا هم نارها، ونفخوا فيها بما يزيد اشتعالها!!.

صنعوا ذلك كله مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، مع علمهم وتيقنهم بمخالفته الواضحة والصريحة لهذا المذهب الذي ذهب إليه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل ومع علمهم وتيقنهم بأن فحول العلماء كانوا موجودين ومتوافرين وقتما تكلم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمثل هذا الكلام، وقرره، وأنهم قد عرفوا عنه ذلك، وعلموه جيدًا، وأنهم مع علمهم به، لم يُشنعوا عليه بسببه، ولم يُسقطوه، ولم يقل أحدٌ منهم بأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج!!، وذلك لعلمهم

وتيقنهم بأنه عالمٌ مجتهدٌ يدور في اجتهاده بين الأجر والأجرين، وهو ما يلزم هذه المجموعة وغيرها ممن شنَّعوا علىٰ الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ بسبب قوله في «البيعة» - إن صح عنه ذلك - أن يتعاملوا به معه، وقد عرفوا عنه ما عرفه العلماء عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه ملتزمٌ بكل ما تستلزمه وتستوجبه هذه البيعة وتقتضيه، وإن لم يوجبها، أو لم ينطق بها حسب زعمهم.

وهذا واضحٌ بيِّنٌ في قول قائلهم:

«إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلىٰ الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...»[1].

فهذه شهادتهم هم أنفسهم بأن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ، ليس هو ممن يقولون بأن البيعة لا تكون إلا للخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها[2]، وأن من قال بهذا القول فهو مُقرٌّ بتعدد البيعات، وأن لكل بلد بيعةً تخصه، يعرفون عنه هذا، ويعرفون أقواله الكثيرة في البيعة للحكام، وفي السمع والطاعة لهم

(١) بيِّنوا لنا موقفكم من الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ وهل فاق الشيخ ربيعًا المدخلي حفظه الله في انحرافه عن السنة وموافقته الخوارج؟! أم أنكم أصحاب ميزانين، تَزِنون بميزانين، وتكيلون بمكيالين؟ وأين ردودكم علىٰ الشيخ الألباني كما هو قول قائلكم: «ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا»؟ وما أراها إلا هالةً تجعلونها لأنفسكم، وكأنكم حماة الدين وأنصاره من قديم، فالله المستعان!!.

(٢) أذكر هذا عنهم لِما سيأتي قريبًا من أقوال الشيخ ربيع نفسه مما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ بطلان ما يرمونه به في مسألة: «البيعة».

بالمعروف، وفي المنع من الخروج عليهم، ومن منازعتهم، وغير ذلك مما لا يجتمع وما يَفترونه عليه، بل ومع علمهم وتيقنهم بأنه قال هذه الأقوال وهو يعلم ويعتقد بأنه لا وجود لدولة تحكم بالشريعة الإسلامية، وتُطبقها في أحكامها ومحاكمها وتعاملاتها؛ إلا الدولة السعودية، وهذا أمرٌ تعرفه هذه المجموعة تمام المعرفة، وتُقر به إقرارًا تامًّا، ولا تستطيع لا هي ولا غيرها أن تُنكره أو تدَّعي خلافه، كما أنها لا تستطيع لا هي ولا غيرها أن تدَّعي بأن الحكم الديمقراطي، أو الليبرالي، أو العلماني، أو الشيوعي، أو الباطني، أو غيرها من الأحكام المخالفة للشريعة الإسلامية أحكامٌ إسلامية، مع اتفاق السلفيين جميعًا علىٰ التفصيل المعروف والمتفق عليه بين أهل السنة والجماعة في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه لا يَكفر ولا يَخرج من الملة ومن دائرة الإسلام؛ إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو زعم أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من حكم الله عَزَّوَجَلَّ، أو يساويه، أو أن الإنسان مخيرٌ بين أن يحكم بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، أو أن يحكم بغيره مما هو مخالفٌ لحكمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد سئل الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ)، سؤالًا، قال فيه السائل:

كثير من المسلمين يتساهلون في الحكم بغير شريعة الله، والبعض يعتقد أن ذلك التساهل لا يؤثر في تمسكه بالإسلام، والبعض الآخر يستحل الحكم بغير ما أنزل الله ولا يبالي بما يترتب علىٰ ذلك، فما هو الحق في ذلك؟.

فأجاب: «هذا فيه تفصيل: وهو أن يقال: من حكم بغير ما أنزل وهو يعلم أنه يجب عليه الحكم بما أنزل الله، وأنه خالف الشرع، ولكن استباح هذا الأمر ورأىٰ أنه لا حرج عليه في ذلك، وأنه يجوز له أن يحكم بغير شريعة الله؛ فهو كافرٌ كفرًا أكبر عند

جميع العلماء؛ كالحكم بالقوانين الوضعية التي وضعها الرجال من النصارىٰ أو اليهود أو غيرهم؛ ممن زعم أنه يجوز الحكم بها، أو زعم أنها أفضل من حكم الله، أو زعم أنها تساوي حكم الله، وأن الإنسان مخيَّر إن شاء حكم بالقرآن والسنة، وإن شاء حكم بالقوانين الوضعية. من اعتقد هذا كَفَر بإجماع العلماء كما تقدم.

أما من حكم بغير ما أنزل الله لهوًىٰ أو لِحَظٍّ عاجلٍ وهو يعلم أنه عاصٍ لله ولرسوله، وأنه فَعل منكرًا عظيمًا، وأن الواجب عليه الحكم بشرع الله؛ فإنه لا يكفر بذلك الكفر الأكبر، لكنه قد أتىٰ منكرًا عظيمًا، ومعصيةً كبيرةً، وكفرًا أصغر، كما قال ذلك ابن عباس ومجاهد وغيرهما من أهل العلم، وقد ارتكب بذلك كفرًا دون كفر، وظلمًا دون ظلم، وفسقًا دون فسق، وليس هو الكفر الأكبر، وهذا قول أهل السنة والجماعة، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فحكم الله هو أحسن الأحكام، وهو الواجب الاتباع وبه صلاح الأمة وسعادتها في العاجل والآجل وصلاح العالم كله، ولكن أكثر الخلق في غفلة عن هذا. والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[1].

---

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٥ / ٣٥٥).

والمقصود: أن أهل العلم والسنة يُفرقون بين خطأ من كان معهم في دائرة أهل السنة والجماعة، وملتزمًا بأصولهم وقواعدهم، يقول بما يقولون، ويقرر ما يقررون، ويدعو لِما يَدعون، وبين خطأ من كان منحرفًا في منهجه وفي دعوته عن منهج أهل السنة والجماعة، سالكًا مسالك أهل الأهواء والبدع والضلال، يقول بقول الخوارج، ويقرر ما يقررون، ويدعو لِما يَدعون؛ يدعو للخروج علىٰ الحكام، ولحمل السلاح عليهم، ولمنازعتهم، وللافتئات عليهم، وللمظاهرات، والاعتصامات، ولغيرها مما هو من مسالك أهل البدع والضلال.

علماء السنة يُفرقون بين الأول والثاني، فيعذرون الأول إن أخطأ في اجتهاده وخالفهم في جزئية أو في أمر من الأمور، مادامت أصوله وقواعده صحيحةً، ولا يعذرون الآخر، إذ عرفوا عنه فساد منهجه، وفساد أصوله وقواعده التي انطلق منها في أحكامه، وفي تقريراته؛ التي خالفهم فيها، وبسبب هذا التفريق وجدناهم وقد عذروا العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بما لم يعذروا غيره من أهل الضلال والانحراف، وبمثل هذا التفريق ينبغي أن يُعذر العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ، هذا إن سلمنا لهذه المجموعة جدلًا بما تفتريه عليه وتدَّعيه!!.

ثم بعد أن عرفنا هدي أهل السنة ومسلكهم في هذا الباب، وعرفنا الطريقة التي يتعاملون بها مع علماء السنة، لابد وأن تكون لنا وقفةٌ، نعرف بها مسلك أهل الأهواء والبدع؛ من حدادية وغيرهم، وأنهم هم مَن يتعامل مع علماء السنة؛ الشيخ ربيع وغيره، بمثل هذه الطريقة التي تعاملت بها معه هذه المجموعة ومن وافقها، وهو ما سيظهر في: «ثالثًا» بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

ثالثًا: معرفة مسلك الحدادية، والطريقة التي تعاملوا بها مع الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة «البيعة»، والتي بها يُعرف انحراف هذه المجموعة ومن وافقها في طريقة التعامل التي تعاملوا بها، وفي المسلك الذي سلكوه مع شيخنا العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ.

فقد ظهر من مسلك الحدادية، ومن تعاملهم مع الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة «البيعة»، ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أنهم لم يقبلوا بطريقة كبار علماء وأئمة هذا الزمان؛ التي تعاملوا بها معه في هذه المسألة، ولم يلتزموها، وإنما ذهبوا يُشنِّعون ويُشغِّبون ويُثيرون الفتن ويطعنون، كما هي عادتهم!!، وهذا أمرٌ واضحٌ في مسلكهم، وفي تعاملهم مع هذه المسألة، وتناولهم لهذا الموضوع، فضلًا عن غيره، وسأكتفي بالتدليل علىٰ ذلك بما هو ثابتٌ عن عبد اللطيف باشميل، وقد استغل هذا الأمر بأن اتَّهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلماء المدينة آنذاك؛ وعلىٰ رأسهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ بما لا يقوله عاقل، كما هو صنيع هذه المجموعة اليوم، وقد استغلوا هذا الأمر بأن اتَّهموا الشيخ ربيعًا المدخلي حَفِظَهُ اللهُ بما لا يقوله عاقل أيضًا[1].

قال عبد اللطيف باشميل: «يؤسِّس أصحاب هذه الدعوة الجديدة دعوة سياسية طموحة إلىٰ الحكم، كما ينص الرجل الأول في هذه الدعوة بأنه يدعو

(١) فبمثل صنيع عبد اللطيف باشميل صنعت هذه المجموعة مع الشيخ ربيع حفظه الله، يوم أن ظنت به ما لا يظنه عاقل، حتىٰ قال قائلهم: «... فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين؛ إلا أننا نقول بكل وضوح، وبكل شجاعة، وبكل صراحة: أخطأتم، أخطأتم، أخطأتم ...»، وغيره كثير، ومرادهم في ذلك النيل من الشيخ ربيع واتهامه بهذا الاتهام الذي لا يقوله عاقل!!.

إلىٰ ما يُسمىٰ بـ «قيام الدولة المسلمة»، وأعني بالرجل الأول في هذه الدعوة: الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرنؤوط الألباني، المحقِّق المعروف، نزيل مدينة عمَّان في الأردن».

ذكر الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ هذا القول عن عبد اللطيف باشميل تحت عنوان: «دحض افتراء عبد اللطيف المفضوح بأن أهل المدينة يؤسسون دعوة سياسية طموحة إلىٰ الحكم، وهو من جنس افتراء الأحزاب العلمانية»(١).

وصدق حَفِظَهُ اللهُ فيما قال، فهو افتراءٌ مفضوح، ودعوىٰ مفضوحةٌ مكشوفة، سواء اتُّهِم بها الشيخ الألباني أو الشيخ ربيع أو غيرهما من علماء السنة، افتراءٌ مفضوح، ودعوىٰ مفضوحةٌ مكشوفة؛ وإن قال بها من قال من المنتسبين للسنة والسلفية، أو من أدعياء الوضوح، والرسوخ، والله المستعان.

وقد أحسن الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في ردِّه علىٰ عبد اللطيف باشميل، وفي إبطاله لهذا الافتراء المفضوح، وقد نطق حَفِظَهُ اللهُ آنذاك – ودون أن يعلم بأنه سيأتي اليوم الذي يُدفَع عنه هو بمثل هذا الكلام الذي دفع به عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ – بكلام واضح وصريح، وفيه ما يصلح لرد هذه الفرية عنه هو أيضًا، وقد اتُّهم بمثل ما اتُّهم به الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولأَنْ يُوجَّه لأصحاب هذه الفرية، كما وُجِّه لعبد اللطيف باشميل آنذاك، وذلك قوله:

«أقول:

١- لا أستبعد أن تكون أنت من أصحاب الطموح السياسي إلىٰ الحكم وإلىٰ تدمير هذه البلاد، لأن أمثالك من أهل الظلم والإفك لا يُستغرب منهم هذا

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢٠).

وأسوأ منه.

٢- نحن معروفون مشهورون، وآثارُنا - والحمد لله - معروفةٌ بأننا نؤمن بِحَقِّيَّةِ بيعة ولي أمر هذه البلاد المباركة؛ بلاد التوحيد والسنة، لأن هذه الدولة قامت علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلىٰ التوحيد.

وأما ربطنا سياسيًّا بالألباني وفي هذا الباب؛ فهذا من الإفك علينا وعلىٰ الألباني(١)، وإذا وصل الإفك في الرَّبط إلىٰ هذه الدرجة، فإن الألباني لم يتكلم عن البيعة إلا من ناحية شرعية(٢)، ولم يَمس هذه الدولة من قريب ولا بعيد.

وأما سعيُه إلىٰ دولة؛ فالعقلاء المنصفون يعرفون من كتبه الكثيرة، ومن أشرطته الكثيرة: أنه ضد الأحزاب السياسية عقائديًّا وفكريًّا وسياسيًّا، وهو ضد الثورات والانقلابات، والبرلمانات والانتخابات، وكل الوسائل المنافية للإسلام، بل هو يدعو إلىٰ إصلاح المسلمين عمومًا حُكامًا ومحكومين بالدعوة إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتربية الصحيحة.

وأحكامك - وأنت معروف بالإفك والكذب والزور - لا تُقبل في بَصلة وأحقر منها، فكيف تُقبل في مسلمين أبرياء، وفي مناهج وعقائد؟!!(٣).

(١) عدَّه الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله من الإفك علىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ مع علمه ومعرفته بما يقوله الألباني في مسألة: «البيعة»، مما يجعلنا علىٰ علم ويقين، وعلىٰ معرفة تامة ودراية بأن الفرق كبيرٌ بين تعامل العلماء مع مثل هذه المسائل والأحداث، وبين تعامل الجهال، والسفهاء، وأهل البدع والأهواء، والله المستعان.

(٢) وكذلك يقال في الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، فإنه لم يتكلم عن البيعة إلا من ناحية شرعية، وهو أمرٌ يعرفه العلماء، وطلبة العلم الراسخون، ويُشوِّش به ويستغله للطعن فيه أهل الجهل والهوىٰ، والله المستعان.

(٣) وهو ما ينبغي أن يُقال في هذه المجموعة، وقد رأينا تعاملهم مع مثل هذه المسائل، وافترائهم علىٰ العلماء بسببها، لا يختلف عن تعامل عبد اللطيف باشميل وأمثاله.

إن للجرح والتعديل والنقد أهله، لا أمثالك من أهل الحقد والإفك»[1].

والذي يهمنا من ذِكر عبد اللطيف باشميل ورد الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ عليه، هو أن هذه المجموعة يوم أن كانت مع علماء السنة وترفع بهم رأسًا؛ كان يقول قائلهم دفاعًا عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ – مع علمهم ومعرفتهم بقوله في «البيعة» – كما في محاضرة له بعنوان: «الجامع والفارق»:

«من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم، جاء رجلٌ خبيث من أصل يمني مُجنَّس في السعودية اسمه عبد اللطيف باشميل؛ فأخذ هذه العبارات وفعل كما فعل وزير الأوقاف الإماراتي الأول وقال: الشيخ الألباني ورئاسته لحزب يطمح لإقامة دولة سرية ...؛ الألباني فاضي يُنشِئ دولة، مثل ما قال الشيخ الألباني في مُقدِّمة السلسلة في الرد علىٰ هذا الوزير للأوقاف الإماراتي، قال له: إن طبيعتي العلمية تُعارِض ما ادَّعيته عليَّ، أنا رجل لا أعرف إلا العلم ...، لماذا؟ – حكموا بنفس الجامع، وجهلوا الفارق – الألباني لا يُكفِّر، ويقول الآن بوجوب الرد علىٰ الذين يَدعون للخروج، ويقول كلمة: من السياسة ترك السياسة ...

الألباني أين مُنطلَقه في الكلام، إشغال الأمة بالعلم، الدعوة إلىٰ التصفية والتربية، عدم إثارة الناس علىٰ الحكام، عدم الخوض في السياسات ...

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢٠).

قالوا: لا، كلمة الألباني، وذهب أخرج وعمل مشكلة وفوضىٰ، ونشرَ كلامًا خبيثًا، وبتَر في النقول، وسعىٰ في الفتنة داخل المملكة وخارج المملكة، قال: الألباني يطعن في محمد بن عبد الوهاب! هذا الرجل - الألباني - دعوته ضارة! ...

خبيث، شغل خبيث، كَذِب، ينشرون عبارة عبارة، ويجعلون نفس العبارة نفس العبارة، مثل ما ذكرتُ لكم في مسألة الإيمان، قال الألباني: شرط كمال، قال الأشاعرة: شرط كمال، نظروا إلىٰ التشابه فقط في اللفظ، ما نظروا إلىٰ الفروق، الأشاعرة يقولون: إن أتىٰ بها ازداد خيرًا، وإن تركها فوَّت فضلًا علىٰ نفسه، والألباني يقول بغير ذلك، الأشاعرة يقولون: الأعمال لا تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان أبدًا، والألباني يقول: تدخل في مُسمَّىٰ الإيمان، ظُلم يا شيخ، حَرام، ظُلم، ظُلم، الظلم ظلمات يوم القيامة، فقط أخذ الجامع وهو اللفظة، ولم ينظر إلىٰ الفارق ... من الظلم أن تأخذ التشابه اللفظي ...»اهـ بتصرف يسير.

هكذا كانوا يدافعون عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع علمهم ومعرفتهم بقوله في «البيعة»، وأنه لا يرىٰ تعدد البيعات، وقد قال هذا المدافع - عن الشيخ الألباني - نفسه، كما في المحاضرة الجماعية التي أقامتها المجموعة للنيل من الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ - مع إقرارهم هم أنفسهم بأن قوله أخف ضررًا من قول الشيخ الألباني الذي دفعوا عنه قول الطاعنين فيه - والتي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»:

«إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية،

وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلىٰ الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...».

وهذا يعني: أن ما قرره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة «البيعة»؛ من المفترض أن يكون قد تقدم الرد عليه قديمًا من قِبَل هذه المجموعة، كما هو منطوق هذا المدافع عن الشيخ الألباني في قوله السابق لهذا القول، والذي يلزمه بدفاعه هذا عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن يدافع أيضًا عن الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، لا أن يدافع عن أحدهما ويدفع عنه، ويهاجم الآخر ويسقطه، والخطأ مشتركٌ بينهما، بل خطأ الذي دافع عنه - وهو الشيخ الألباني - أكبر وأضر عند هذه المجموعة من خطأ الذي هاجمه وأسقطه - وهو الشيخ ربيع - كما هو واضحٌ من قول هذا القائل نفسه:

«هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ... إلخ».

وهذا يعني: أن دفاعهم عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُلزمهم بالدفاع عن غيره من علماء السنة، ومنهم الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، لا الطعن فيهم، وانتقاصهم، والله المستعان!!.

كما يلزم هذا المهاجم لعبد اللطيف باشميل؛ انتصارًا للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ – وقد أحسن في مهاجمته لعبد اللطيف باشميل وأصاب - أن يهاجم أيضًا هذه المجموعة التي طعنت في الشيخ ربيع، وأسقطته، كما هاجم عبد اللطيف باشميل، لا أن يهاجم عبد اللطيف باشميل وينصر المجموعة، والأمر واحدٌ ومُشترَكٌ بينهما، بل ومع ما تعتقده المجموعة من أن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ لم يصل فيما قاله وقرره في مسألة «البيعة» لِما قاله وقرره الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

كما سبق ذكر ذلك عنهم.

أقول هذا القول إلزامًا لهذه المجموعة؛ التي تكيل بمكيالين، وتزن الأمور بميزانين، ولا أقوله تخطئةً للشيخين محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، فكلاهما إمامٌ مجتهدٌ من أئمة أهل السنة والجماعة، يدور الواحد منهما بين الأجر والأجرين، ولا يطعن فيهما، أو ينتقصهما، إلا ساقطٌ مفتونٌ مخذول.

وبهذا نعلم أن كلام هذه المجموعة في الشيخ العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، وطعنهم فيه، ونيلهم منه، أمرٌ مقصودٌ ومراد، خاصةً إذا عرفنا بأن هذا المتكلم في عبد اللطيف باشميل في محاضرة: «الجامع والفارق»، لابد وأن يكون قد قرأ رد الشيخ ربيع عليه، ووقف علىٰ كلامه في «البيعة»، وما قرره فيها.

* وذلك قوله:

«ولماذا لم تذكر نقاشنا الكثير في الأشرطة المسموعة لمسألة البيعة؟.

ولماذا تكتُم ما تعلمه من نقاشنا لمن كان مخدوعًا في مسألة البيعة، حتىٰ تاب من ذلك كتابيًّا وفي جلسة في بيتك بحضور ولدي محمد بن ربيع؟! ...

لماذا ترتكب هذه الأفاعيل الشَّنيعة التي يخجل منها أحَطُّ الناس وأرذلهم من الروافض وغيرهم؟!، ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]»[1].

والكلام نفسه، والأسئلة نفسها؛ تُوجَّه لهذه المجموعة، وتُطالب بالإجابة عليها!!.

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١١).

* وقوله: «نحن أهل المدينة نُؤيد كل هؤلاء في كل ما أصابوا فيه من ردودهم على الشيخ الألباني، وذلك أننا نسير على منهج السلف الصالح، ومن منهجهم: كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَد، إلا رسول الله ﷺ، وكل هؤلاء الذين ردوا على الألباني شيوخنا وأحبتنا وأصدقاؤنا، إلى أنْ مات منهم مَن مات، بل نحن رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها»[1].

* وقوله: «وعلم الله أنني كنت أبذل غاية وسعي في إقناع من يرى عدم جواز تعدد البيعات، وأجلس الجلسات الطويلة لإقناعه بما أستطيعه من الحجج، ومن واقع تاريخ الأمة الإسلامية، وإقرار العلماء لهذا التعدد في شرق العالم الإسلامي وغربه، والتزامهم الطاعة لمن تَمَّت لهم هذه البيعات المتعددة من ولاة الأمور منذ سقطت الدولة الأموية إلى يومنا هذا، ومن رأيتُ منه العناد أهنتُه وجَفوتُه[2]»[3].

بل إن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ قد بيَّن انحراف عبد اللطيف باشميل، وفساد مسلكه وطريقته في التعامل مع خطأ العالم من علماء السنة، وذلك في أكثر من موطن من كتابه نفسه؛ الذي رد عليه فيه، والذي لابد لهذا المهاجم لعبد اللطيف باشميل كما في محاضرة: «الجامع والفارق»؛ أن يكون قد قرأه، ووقف عليه، وذلك قول الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ:

«ورحم الله الشيخ حمود التويجري إذ يقول: «الطعن في الألباني إعانةٌ على

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١٤).

(٢) فهل كان هؤلاء المفترون على الشيخ ربيع - كصاحب عبارة: «هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ... إلخ»، أو غيره من أفراد هذه المجموعة - أكثر بيانًا منه لمسألة «البيعة»، وأكثر إهانةً وجفوةً منه للمعاندين فيها؟!!.

(٣) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (حاشية ص: ٥٨).

الطعن في السنة»، ويرحم الله الشيخ حمود، كيف لو رأىٰ عبد اللطيف وأمثاله ممن يشنها حَربًا علىٰ الدعاة إلىٰ الكتاب والسنة، ويسعىٰ جاهدًا إلىٰ تشتيت شملهم، وتفريق كلمتهم؟؟.

ومما يؤكد أن قصد عبد اللطيف الشغب والفتن: أنه يعلم هذه الردود علىٰ الألباني، وردود أهل المدينة - أيضًا - لأهم أخطاء الألباني، ومع ذلك يُصر علىٰ أهل المدينة أن يقفوا من ورائه رادِّين علىٰ الألباني، ويطعنون فيه بمنهجه الحدادي.

ولا يبعد أَنَّه يَسُرُّه جدًّا أن يفتروا عليه، ويُلفِّقوا، ويخونوا، ويبتروا، ويفعلوا مثل أفاعيله وأفاعيل السَّقَّاف وأمثاله من أهل البدع والحقد علىٰ السنة وأهلها»[1].

وقوله: «الجواب عن افترائه عليَّ فيما ورد في شريط الجلسة الذي عنون له بـ «جلسة مع الشيخ ربيع بن هادي المدخلي»، بتاريخ (١٤ / ١ / ١٤١٦هـ)، وبيان خيانته بالكتمان والزيادة أُلقِيَ إليَّ سؤالان:

أما أحدهما: فموضوعه: البيعة للإمام.

وكنتُ قد أشبعتُ هذا الكلام في محاضرات ومناقشات كثيرة، وفي دروسي.

وأما الثاني: فكان موضوعه جديدًا علىٰ الشباب، والشغب والفتن تُثار حوله بشدة، ومن أُناس مشبوهين عُرفوا بالفتن والسعي الشديد بها في أوساط السلفيين بقصد تفريقهم وتشتيتهم، وأشد الساعين بها صاحب الشغب والفتن لتحقيق الأهداف التي ذكرتها: عبد اللطيف باشميل.

فنصحت الشباب بالابتعاد عن طرح مثل هذه الأسئلة التي لا يُقصد من ورائها إلا إثارة الخلافات، ثم يتبع ذلك التفريق والتمزق الذي يشفي غيظ أعداء

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (حاشية ص: ١٤).

المنهج السلفي، ويحقق أهدافهم الشيطانية.

وكان هو السبب في أمري بتمزيق ورقة السؤال مبالغةً في نصح الشباب، والابتعاد عن أسباب الصراع والخلاف والتمزق، والتركيز على هذا السؤال والإطالة فيه نقدًا للألباني، وتحذيرًا من تقليده، مع إعطائه شيئًا من حقِّه.

فصوَّره هذا الجهول الظلوم على خلاف ما أقصد، وأنني ما فعلت ذلك لله، وإنما فعلته من باب الهوى والتعصب للألباني؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

إن عبد اللطيف يريد أن يجبر الناس على منهج الحداد، الذي تغالى فيه وطوَّره.

فإذا وقع عالم في خطأ فلابد من سحقه وإهانته وحربه وعداوته، ولا يجوز أن يُلتمس له أي عذر[١]، وقد يكون عبد اللطيف على منهج شيخه في التكفير، فيَسُره أن نُكفِّر مثل الألباني، ولكنه لا يبعد أن يستخدم التقيَّة، وإلا فما هو سر هذه الحُرْقة إذا كان ينظر إلى الأخطاء بالمنظار السلفي، ويحكم على الرجال والأعمال بهذا المنهج السديد العادل؟!.

وما هو السر في مخالفته لعلماء السنة في هذه البلاد، ورفع عقيرة هذا الخلاف ضدَّه[٢]، وهو رجل جاهل، لا هو في العير ولا في النفير؟!.

وكيف يصدق في دعواه الغيرة، وخصومته قائمة على الكذب والخيانة وبتر

---

(١) وهو وللأسف ما يراه المتتبع لحال هذه المجموعة الطاعنة في الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة واضحًا جليًا، والله المستعان!!.

(٢) كما هو شأن هذه المجموعة في تعاملها مع الشيخ ربيع حفظه الله، ورفعها عقيرة هذا الخلاف ضده، والله المستعان!!.



النصوص، وإبراز كلام خصمه بضد مقصوده ومنطوقه ومفهومه؟!!»[1].

ثم بعد هذا البيان والتوضيح - وقبل أن أنتقل إلىٰ الوجه الثاني؛ والذي سأذكر فيه عباراتٍ واضحةً للشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في مسألة «البيعة»؛ إضافةً لِما ذكرته هنا، لا تجتمع واتهام هذه المجموعة الظالمة له – لابد من أن أذكر أمرًا هامًّا جدًّا، وهو من الأهمية بمكان، وهو أن العلامة ربيعًا المدخلي حَفِظَهُ اللهُ قد دافع عن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذبَّ عنه وعن عرضه، وهو يعرف عنه قوله في «البيعة»، ومع تخطئته هو له، ولكنه مع علمه بذلك إلا أنه تعامل معه بما هو موافقٌ لهدي أهل السنة والجماعة جميعًا، خلافًا لِما عليه أهل الأهواء والشر والفتن.

وثمة أمرٌ آخر لابد من ذكره هنا أيضًا، وهو أن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ثبت عنه رجوعه عن هذا الخطأ وعن هذا المذهب الذي كان يتبناه في مسألة «البيعة»، فكان مما قال:

«البيعة كما نعتقد من الأدلة المشار إليها آنفًا إنما هي لإمام واحد، لكن هناك بلا شك اجتهادات بعض علماء المسلمين المجتهدين أنهم يقولون: بأنه إذا وُجِد هناك حكام متفرقين في بلاد الإسلام ولم تكن الظروف تساعد علىٰ تجميع هؤلاء الحكام ليبايعوا إمامًا واحدًا منهم، ففي هذه الصورة، وللضرورة فقط، ممكن أن يُبايع هذا الإمام لنصرة الإسلام، وليس ليعادي بعضهم بعضًا كما هو واقع الجماعات الحزبية ...»[2].

وهو أمرٌ قد أكده علي حسن الحلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك في كتابه الذي راجعه

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٥٨).

(٢) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (١٤٩).

الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ مقرًّا بما قاله في مسألة «البيعة»، إذ لم يقف –مع دقَّته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مراجعاته وتحقيقاته – عند عبارته وقوله فيها، ولم يستنكره، وذلك قوله:

«ومع هذا؛ فنحن نرىٰ – وعلماؤنا كافة – أن الأصل أن يكون المسلمون جميعًا تحت إمام واحد، وتحت راية واحدة، فإن لم يتحقق هذا الهدف الأسمىٰ لكل مسلم؛ فإن للضرورة قَدْرَها في تجويز تعدد الحكام والسلاطين، وعَقْد بيعات جزئية شرعية لهم؛ ينتظم بها سِلكُ رعاياهم؛ ضمن قواعد الدين وأصوله؛ سمعًا وطاعةً».

ذكر علي الحلبي هذا القول، ثم أتبعه بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مجموع الفتاوىٰ»، (٣٤/ ١٧٥ – ١٧٦):

«والسنة أن يكون للمسلمين إمامٌ واحدٌ، والباقون نوابه، فإذا فُرِض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصيةٍ من بعضها، وعَجزٍ من الباقين، أو غير ذلك، فكان لها عدة أئمة؛ لكان يجب علىٰ كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق ...».

ثم قال في الحاشية معلقًا علىٰ قول ابن تيمية: «والسنة أن يكون للمسلمين إمامٌ واحدٌ»:

«وهذا هو الأصل الراسخ الذي كان شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبني عليه فتواه السابقة في مسألة تعدد البيعات، ولَمَّا راجع - نفع الله بعلومه - كتابنا هذا، وصححه، ووقف علىٰ هذه الكلمات العلمية العالية؛ التي تجيز مثل هذا التعدد للضرورة، تبنَّاه، وانشرح له صدره، واطمأن به»[1].

والمقصود: أننا لو أخذنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحده كمثال، لَظهر لنا الأمر

---

(١) انظر كتاب: مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية، لمؤلفه: علي حسن الحلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٧٤).

ظهورًا واضحًا جليًّا بأن طعن هذه المجموعة في الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ مبناه الهوىٰ، وأنه أمرٌ مقصودٌ ومراد، وأن المسلك الذي سلكوه مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ بعيدٌ كل البعد عن مسلك أهل الحق والسنة، وقد رأيناه واضحًا وضوح الشمس في رائعة النهار في تعامل علماء السنة مع الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد خالفهم في مسألة «البيعة»، وفي مسألة «الاستعانة بالكفار»، وفي حديث «الصورة»، وفي غيرها، وهذه المجموعة تعرف ذلك جيدًا، وأنها أمورٌ قد قررها الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ والعلماء متوافرون، وليس فيهم من طعن فيه أو انتقصه بسببها، إلا أن هذه المجموعة لم تقبل بطريقة العلماء، ولم تسلك مسلكهم، وهذا واضح جدًّا، فيوم أن اجتمع عند هذه المجموعة خطأ الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في مسألة «البيعة» - كما هو زعم أفرادها - مع إرادتهم الشر به، تعاملوا معه بما هو بعيدٌ كل البعد عن هدي أهل السنة والجماعة، والله المستعان!!.

الوجه الثاني: معرفة قول العلامة ربيع المدخلي في البيعة، وهل يجتمع فعلاً مع ما يُتَّهم به.

فلقد سبق أن مرَّ معنا - قبل صفحات قليلة - شيءٌ من أقوال الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في مسألة «البيعة»، وذلك من ردِّه علىٰ عبد اللطيف باشميل، وهي كافيةٌ ومقنعةٌ بإذن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لكل من كان له قلب أو عقل، أو كان عنده شيءٌ من الإنصاف، وقد أراد الله به خيرًا، فأُلهِم رُشدَه، ولم تَمِل به العصبية إلىٰ المعاندة والمكابرة.

وزيادةً علىٰ ما سبق ذكره، سأذكر من أقواله حَفِظَهُ اللهُ ما لا يجتمع وما يتهمه به الظالمون المفترَون، وذلك قوله:

«الأصل في الأمة أن تكون أمةً واحدةً، وأن يكون لها إمامٌ واحدٌ، هذا هو الأصل، ومن هنا جاء قول النبي ﷺ: «**إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخِر منهما**».

هذا إذا كان أمة مجتمعة، ومتفقة، وكلمتها واحدة، ولها إمامٌ واحدٌ بُويع، ثم جاء آخر يُنازعه، ويَعقِد البيعة، فإن هذا لا شك الذي يجب قتله.

أما والأمة قد تفرَّقت، وتمزَّقت؛ من قرون، بل لم تكن تجتمع علىٰ إمامٍ واحدٍ منذ سقطت الدولة الأموية، لم تجتمع الأمة إلىٰ يومنا هذا علىٰ إمامٍ واحدٍ.

عند سقوط الدولة الأموية قامت دولتان: دولة في المشرق، ودولة في المغرب: «الأندلس»، عام مائة واثنين وثلاثين من الأعوام الهجرية، ثم بعد أيامٍ قلائل، وبعد موت السفَّاح؛ أول خليفة عباسي، خَلَفَه المنصور، فانضاف إلىٰ هذه الدولة دولةٌ جديدةٌ في الجزائر: «دولة الخوارج الإباضية»، ...»اهـ.

ثم ذكر حَفِظَهُ اللهُ قيامَ عددٍ من الدول بعد ذلك، ومنها قيام دُولٍ للخوارج، وذكر عَجْزَ المسلمين ويأسَهم من إعادة «الأندلس» إلىٰ حظيرة الخلافة، ثم قال:

«لو كان عند الأمة قدرة؛ علماء الإسلام في المشرق: مالك، والأوزاعي، ومن عاصرهم من العلماء، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، لو كان استطاعت الأمة أن يستعيدوا هذه الدول إلىٰ حظيرة الخلافة؛ حتىٰ تكون الأمة كلها أمةً واحدةً تحت رايةٍ واحدةٍ، والله ما كانوا يُقصِّرون، كانوا يَروون الأحاديث، ويُفسِّرونها للناس، ولكن في نفس الوقت؛ لا تسمع عالمًا يقول: يجب علىٰ الخلافة العباسية أن تستعيد هذه الممالك إلىٰ حظيرتها، وتُخضِعهم لسياستها، ما قال هذا أحد، لماذا؟.

لأن هذا أمرٌ فوق طاقة الأمة، ويترتب عليه من المذابح والمفاسد ما لا يعلمه إلا الله، بل نرىٰ في تاريخ المنصور، وفي تاريخ الرشيد، وفي تاريخ غيره من

الخلفاء؛ كانوا يَغزون الروم، ويَغزون الصين، ولكن لا يستطيعون أن يَردوا إقليمًا إسلاميًّا.

والله كانوا يفتحون فتوحات؛ في بلدان كفار، ويَسهل عليهم هذا الفتح، ويَصعب عليهم أشد الصعوبة استعادة هذه البلدان التي انفصلت عن الخلافة.

ثم بعد سنوات طويلة؛ إلىٰ عام مائتين وستة وتسعين، قامت الدولة الباطنية في المغرب، علىٰ أن قامت ثلاث دول التي ذكرناها سابقًا، بل أربع دُول: «دولة الأدارسة»، «دولة الخوارج؛ دولتين»، والدولة الرابعة: «دولة الأغالبة».

استولت هذه الدولة الباطنية علىٰ هذه الممالك كلها، ولم تستطع الخلافة العباسية أن تتدخل وتقف في وجه هذه الدولة الباطنية، ثم بعد سنوات توسَّعت وأخذت مصر والشام، وبقيت مصر والشام بأيدي الباطنيين حوالي مائتين وخمسين سنة، والخلافة العباسية بعلمائها لا يستطيعون أن يُحرِّكوا ساكنًا، ولا تجد مُطالبةً من العلماء بإعادة هذه الدول، ولا يقولون: إن البيعة؛ بيعة هذا الإمام في هذا الإقليم الباغي غير صحيحة، بل بيعته صحيحة ويَرونه إمامًا، وبيعة الأمويين في الأندلس وهم علىٰ السنة.

كان العلماء والفقهاء ومنهم منذر بن سعيد البلوطي؛ الذي كان من أقوىٰ الشخصيات، وأقوىٰ العلماء، كان يُبايع، ويرىٰ بيعة هذا الإمام لازمة، والعلماء كلهم من ورائه يَرون أن بيعة هذا الإمام لازمة، يترتب عليها الطاعة، وله أن يُجاهِد، ويَستحل بذلك الفيء، ويَستحل به السَّبي، ويُقيم الحدود، ويَنهض بالشريعة، لا يَرون شيئًا من أحكامه غير نافذ، ويَرون وجوب طاعته.

وكذلك يفعل علماء الإسلام في المشرق، إذا بايعوا الدولة العباسية التي لم

يبقَ بيدها إلا الثُّلُث تقريبًا من أراضي الأمة الإسلامية، كانوا يَرون أن بيعة الخليفة فيها للأقاليم بيعةٌ صحيحة، وهو خليفة.

وعبد الرحمن الثالث من الخلفاء الأمويين سمَّىٰ نفسه خليفة، والأئمة قبله كانوا يُسمون أنفسهم أبناء الخلائف، وكانوا يُبايَعون علىٰ السمع والطاعة، ويَعقد العلماء هذه البيعات؛ والعلماء هم أهل الحل والعقد، كانوا يَرون هذه البيعات بيعاتٍ صحيحةً.

واستمرت الأمة إلىٰ يومك هذا، في العالم كله، أقاليم متعددة وكثيرة، وكل إقليم يُبايِعون إمامهم، وإذ تُبارَك هذه البيعات، ويَرون أنه يجب الطاعة لهذا الإمام، كل إقليم يَرون البيعة لهذا الإمام الذي بايعه في هذا الإقليم المعين بيعةً صحيحةً تلزمهم بها الطاعة، ولا يجوز لأحد أن يخرج في هذا الإقليم، ومن خرج في هذا الإقليم بالذات؛ يُطبَّق عليه الحديث: «**إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخِر منهما**»، ومن الفقهاء وأفقه الفقهاء الذين أقروا تعدد البيعات شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وشيخ الإسلام الشوكاني، والصنعاني، وصِدِّيق حسن خان، والإمام الشنقيطي صاحب الأضواء، والقرطبي، وغيرهم من علماء الإسلام أجازوا تعدد البيعات، لماذا؟، لأنه ضرورة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما كلَّف الأمة فوق طاقتها، وإذا استعرضنا أصول الإسلام وقواعد الإسلام؛ نجد عند المشقة، وعند مظنة المشقة؛ يُتسامَح، تسقط هذه الفروض؛ ألا يسقط عن المسافر الصيام في حال السفر ولا يجب عليه؟، وألا تسقط ركعتان عن المسافر من الظهر والعصر والعشاء، وهم كلٌّ منهم أربع ركعات، نُصليهما ركعتين ركعتين، ونجمع الثانية مع الأولىٰ، أو العكس، كل هذا رفقًا بهذه الأمة.

الحج لا يجب إلا علىٰ المستطيع، لو أن تسعة وتسعين في المائة عجزوا عن الحج، وعن القيام بهذا الركن، لا يجب عليهم أن يحجوا، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

فالعلماء نظروا، الفقهاء نظروا إلىٰ هذه الأشياء، وهذه السماحة في الإسلام، ورفع الحرج، ورفع المشقة التي لا يترتب عليها سفك الدماء، فكيف يُكلِّفهم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالقيام بواجبٍ تذهب فيه الأرواح، وتُستباح فيه الدماء والأعراض، ثم لا يمكن أن تتحقق الغاية.

والآن في هذا الوقت، من يستطيع أن يجمع شمل المسلمين؟، وهم؛ كلُّ بلدٍ يُحصِّن بلدَه وثغورَه ضد الدولة الإسلامية الثانية أكثر من التحصينات التي تكون بين المسلمين والدول الكافرة.

الآن تُقتَطع بعض الأقاليم؛ تُقتَطع أطرافها من المشركين ومن الباطنية؛ فيعجِزون عن استعادتها.

كيف تُكلِّف الأمة أن تقيم خلافةً في هذا العصر، وهي أصبحت من المستحيلات.

من الصعوبة بمكان والأمة متفرقة في عقائدها وفي فكرها وفي سياستها؛ أضعاف أضعاف ما كان في العصور السابقة؛ التي لم يُنادِ العلماء بتوحيد الأمة تحت رايةٍ واحدةٍ وتحت خلافةٍ واحدة.

كيف الآن نقول: إن بيعة فلان ما تَصِح؟!»اهـ.

وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ إبطال هذه الفرية التي يفتريها عليه المفتَرون المبطِلون في مسألة البيعة، وما يفترونه عليه في باب التعامل مع العلماء، إذ حكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج لكونه تغيَّر وتبدَّل – زعموا –

إذ جعل للعلماء في الدول وعند الحكام والحكومات شأنًا لا ينبغي أن يجعله لهم، وأعطاهم ما لا يستحقون!!.

هكذا تقرر هذه المجموعة، وهو خلاف ما كانوا هم أنفسهم عليه من قبل، وخلاف هدي السلف.

ومذهب الشيخ ربيع واضحٌ في هذا الباب من قديم، كما هو ظاهرٌ في قوله هنا: «والخلافة العباسية بعلمائها ...»، وقوله: «ولا تجد مُطالبةً من العلماء ...».

وبهذا نعلم أن الذي تغيَّر وتبدَّل هو الذي نسف هذا الأصل الأصيل، وانحرف عنه؛ حتىٰ صار هذا الأصل عنده مذمومًا، بعد أن كان ممدوحًا!!، وليس الشيخ ربيع ولا غيره من علماء السنة؛ الذين تغيَّروا وتبدَّلوا، فعلماء السنة ثابتون راسخون واضحون، والذي تغيَّر وتبدَّل هم من كان من أهل الهوىٰ، أو من أهل الجهل والضلال، والله المستعان.

والمقصود أن هذا الأمر لا يجتمع وما يفتريه عليه المُفتَرون الظالمون المُبطِلون، أما كون الباطنية كُفرًا، وكون العلمانية كُفرًا، وكون الديمقراطية كُفرًا، وكون الشيوعية كُفرًا، و .. و .. إلخ؛ فهو في مذهب أهل السنة والجماعة من الوضوح بمكان، فأهل السنة يُفرِّقون بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، وهذا معلومٌ ومشهورٌ عنهم، وهو ما عليه علماؤنا؛ الشيخ ربيع وغيره، فليس هو قول أحدهم دون الآخر، وهذا يعني أن الحاكم أو المحكوم؛ قد يقع الواحد منهما في الكفر إما في قول يقوله، أو في فعل يفعله، ولا يَحكم العلماء بكفره وإن حكموا علىٰ قوله أو فعله هذا بأنه كُفرٌ، وذلك إما لعدم تحقق الشروط في حقه، أو لعدم انتفاء الموانع عنه، وأكتفي لتقرير هذا الأمر بما ذكره

الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال:

«وعلىٰ هذا فيجب قبل الحكم علىٰ المسلم بكفر أو فسق أن يُنظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة علىٰ أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم علىٰ القائل المعيَّن أو الفاعل المعيَّن بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حَقِّه وتنتفي الموانع ...»[(١)].

وقال: «وبهذا: عُلِمَ أن المقالة أو الفِعْلَة قد تكون كفرًا أو فِسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا؛ إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه ...»[(٢)].

وبهذا يظهر جهل هذه المجموعة وغيرها من المتربصين بالشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وبغيره من علماء السنة، ممن يَحملون كلام العلماء علىٰ غير مرادهم، ويُحمِّلونه ما لا يحتمل، كما صنعوا ذلك مع الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطنَ ومسائلَ عِدَّة، وصنعوا مثله مع الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سواء في تعاملهم مع رسالتيه: «حقيقة الديمقراطية وأنها ليست من الإسلام» و «حقيقة الشورىٰ في الإسلام»، وما أطلقه فيهما من عبارات، أو مع غيرهما، وفيما له من تعليقات وشروحات؛ إذ حمَّلوا كلامه ما لا يحتمل، وحمَلوه علىٰ التكفير، مع علمهم وتيقُّنِهم بأنه من أبعد الناس عن التكفير، وأن تكفير المسلمين لابد فيه عنده من إقامة الحجة، ومن تحقق الشروط وانتفاء الموانع، كما هو قول جمهور علماء السنة.

---

(١) القواعد المثلىٰ (ص: ١٤٩).

(٢) القواعد المثلىٰ (ص: ١٥٣).

وهذا أمرٌ ينبغي علىٰ طالب العلم أن يفهمه، وأن يفقهه جيدًا، وأن يضبطه وينضبط فيه، لكيْ لا تَزِل به القدم في هذا الباب فيَضِل ويُضِل، وذلك أن العلماء قد يُطلِقون أقوالًا وعباراتٍ ويُريدون بها الزجر والتخويف، وقد يُطلقونها وتكون هي أصلًا من العبارات التي تُطلق ويُفرَّق فيها بين الإطلاق والتعيين، إلىٰ غير ذلك مما هو معروفٌ عند أهل العلم.

وهذا أمرٌ يَعرفه ويَعلمه الراسخون من أهل العلم، ومن طلبة العلم، أما المتشبِّعون بما لم يُعطَوا، لابسو ثياب الزور؛ فهيهات هيهات أن يفهموه، أو يفقهوه، أو يضبطوه.

ولذلك نجد في هؤلاء التائهين؛ الذين لم يفهموا كلام أهل العلم، ولم يضبطوه، ما لا نجده عند الراسخين من أهل العلم.

نجد عند هؤلاء التائهين من النيل والطعن في العلماء السلفيين ما لا نجد مثله عند العلماء الربانيين، وهذا واضح!؛ إذ لم نجد في علماء السنة، وفي طلبة العلم الراسخين من يتهم علماء السنة بما يتهمهم به أهل الجهل والهوىٰ، ولا من ينتقصهم بمثل ما انتقصوهم بسببه.

لم نجد انتقاصًا منهم ولا طعنًا؛ لا في الشيخ الألباني، ولا في الشيخ محمد أمان الجامي، ولا في الشيخ ربيع المدخلي، ولا في غيرهم من علماء السنة؛ بسبب مثل هذه الإطلاقات، ومثل هذه العبارات، التي هم فيها مجتهدون، ولمسلك أهل العلم والسنة سالكون، وهذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر.

لم نجد الراسخين في العلم يطعنون في هؤلاء الأئمة، بل وجدناهم جميعًا متفقين علىٰ مثل هذا الأصل الأصيل، وهذه القاعدة الهامة، الثابتة عندهم

جميعًا، والتي نطق بها الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، كما في شرحه لرسالة: «أصول السنة»؛ للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«نسوق الأحاديث التي ما نجزم بأن أهلها كفار، وإنما نتوقف فيها، وهذا أهيَب للأحاديث، كان بعض السلف يقول: ما نُفسِّر هذه الأحاديث، وبعض السلف فسَّروها ليردوا علىٰ الخوارج؛ لأن الخوارج قالوا: من ظهر فيه علامةٌ من هذه العلامات كافرٌ مائة في المائة، وكفَّروا الناس بهذه الأشياء، ونحن لا؛ إما نسوقها للتخويف والترهيب فقط، فإذا مثلًا نوقشنا فيها؛ نُبيِّن للناس أن هذا نفاق عملي، وأن هذا كفر دون كفر؛ لأن الكفر ينقسم إلىٰ كفر أكبر وأصغر، والنفاق ينقسم إلىٰ نفاق أكبر ونفاق أصغر، والشرك ينقسم إلىٰ شرك أكبر وشرك أصغر.

فإذا واجهنا الغلاة من الخوارج قلنا - والله هنا نضطر - أن هذا كفر دون كفر، كفر أصغر، إذا رأينا العوام ينخدعون، ويندفعون في هذه المعاصي؛ نُخوِّفهم؛ نذكر لهم الأحاديث تخويفًا لهم، ولا نُفصِّلها لهم ...»(١).

وقوله: «فيجب أن نُحافظ علىٰ هذه الصلاة، ونوصي بها، ونتواصىٰ بها؛ ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، ونُحذر من تركها، ونذكر نصوص الوعيد فيها، والأولىٰ في نصوص الوعيد أن تُذكر علىٰ طريقة السلف، فتذكر أن من يترك الصلاة يكفر ولا تفسرها، «**من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك**»؛ يعني: قُل الحديث وامش؛ لأنك عندما تأتي تُفسِّر وتُؤوِّل يَتجرَّأ الجُهَّال، فيكون أهيَب للنصوص أن تذكر قول النبي ﷺ في الوعيد علىٰ تارك هذا العمل أو علىٰ فاعله

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٢ / ٤٣٩).

إن كان حرامًا؛ فتقول: قال رسول الله كذا، تُخوِّفه به، فهذا يَردعه، لكن عندما تأتي بهذه التأويلات قد يَستخِف بها بعض الناس، نسأل الله العافية!»[1].

ومن تأمَّل قول الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، وما قرره في تعامل دولة الخلافة وتعامل علماء الإسلام مع هذه الدولة الفاطمية الباطنية، ثم جمع مع تقريره هذا قوله الأخير وأنه يُطلِق العبارات للزجر، وللتخويف والترهيب فقط، لا للتكفير، وكان مع هذا التأمل واستحضار هذه الأقوال عارفًا بمذهب أهل السنة والجماعة، وما قرره العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، مما هو متقررٌ عند سلف الأمة، وقد سبق ذكره عنه - قبل صفحات قليلة - ثم جمع بعد ذلك مع هذه الأقوال، وهذه التقريرات، ما ثبت عن الشيخ ربيع نفسه؛ مِن أنه لا يُكفِّر الحاكم بغير ما أنزل الله إلا علىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، سواء كانوا ديمقراطيين أو ليبراليين أو غير ذلك، ماداموا ينتمون إلىٰ الإسلام، ويلتزمون أحكامه، كما هو واضحٌ من قوله:

«فمن كبار قادة هذا الاتجاه أبو الأعلىٰ المودودي!، وعليه مآخذ شديدة لا يجوز لمسلمٍ يَخْشَىٰ اللهَ ويجلُّ الإسلام الذي يربأ بأتباعه عن تقديس الأشخاص وأفكارهم، أن يسكت عنها.

فمن تلكم المآخذ:

أولًا: أنه لم ينطلق بدعوته من حيث انطلق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الدعوة إلىٰ التوحيد، وإخلاص العبادة لله، ومحاربة الشرك ومظاهره؛ مع أن

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٢/ ٢٠٢).

بلاده التي نشأ فيها أشدُّ بلدان الله حاجةً إلىٰ دعوة الأنبياء، والدواعي فيها أوفر.

فهي بلادٌ عريقةٌ في الوثنية؛ تُعبَد فيها الأوثان، والأبقار، والأحجار، والقرود، والفروج، ففيها أحط أنواع الوثنيات وأقبحها وأشنعها.

والمسلمون في هذا البلد إلا القليل؛ من أبعد الناس عن فهم الإسلام والتوحيد، وعقائدهم مُتأثِّرةٌ إلىٰ حدٍّ بعيدٍ بعقائد جيرانهم الوثنيين، وكم يرىٰ الرائي مَعبدًا للوثنيين، فيرىٰ مقابله مَشهدًا للمسلمين، فيه قبرٌ مُشيَّدٌ مكللٌ بالزُّهور، ويَتصاعد فيه البخور، ويُلبَّس بالحرير، والمسلمون عاكفون حوله في غاية من الخشوع والخضوع والإجلال؛ مع اعتقادهم في الأولياء أنهم يعلمون الغيب ويتصرفون في الكون»[(١)].

ذكر الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ هذا القول، ثم علَّق عليه العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللهُ قائلًا:

«من يفعل ذلك لا يُطلَق عليه أنه مُسلم؛ إلا إذا فعله عن جهلٍ ولم تقم عليه الحجة»[(٢)].

فليَنظُر من أراد الحق إلىٰ هذين الإمامين الجليلين - حفظهما الله تعالىٰ -، وإلىٰ حكمهما المستمد من الكتاب والسنة ومن فهم سلف الأمة.

فهذا الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ يَصِف هؤلاء الواقعين في هذه الأمور الشركية بسبب الجهل بأنهم مسلمون؛ ولم يُخرِجهم من دائرة الإسلام، وهو وحده كافٍ لرد ما يفتريه عليه المُفتَرون من أنه يُكفر الحكام، حين قال:

---

(١) منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل (ص: ١٤١).

(٢) منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل (حاشية ص: ١٤٢).

«كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة».

وكافٍ أيضًا لرد ما يفترونه عليه مِن أنه لا يرىٰ البيعة لحكام المسلمين، وأحكامه وأقواله وأفعاله الكثيرة في هذا الباب تنقض هذه الدعوىٰ وتُبطلها.

ومن أجمل ما في الموضوع، أن ما قرره الشيخ ربيع، قرره أيضًا ووافقه علىٰ تقريره؛ أخوه الشيخ العلامة صالح الفوزان، حفظ الله علماء السنة ووفقهم لكل خير.

وهذه كلها أمورٌ تُعكِّر علىٰ هؤلاء المفترِين علىٰ الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، الطاعنين فيه بالزور والبهتان؛ أمرَهم، وتُبطل دعواهم، ويزداد الأمر وضوحًا أيضًا؛ بما ثبت عنه وقرره حَفِظَهُ ٱللَّهُ حول مفهوم البيعة، وما تتضمنه من أمور، وقد سُئل:

بيِّن لنا الإمارة في السفر، وهل توجد إمارة كبرىٰ وصغرىٰ؛ مع الأدلة بارك الله فيكم؟.

فأجاب: «الإمارة الصغرىٰ مشروعة، إذا سافر عدد من الإخوة؛ ثلاثة فما فوق، فعليهم أن يُؤَمِّروا أحدهم، الإمارة في السفر، وتنتهي بدخولهم في البلد الذي قصدوا السفر إليه، تبقىٰ الإمارة لأمير البلد، والإمارة الكبرىٰ موجودة في الإسلام، الإمارة الكبرىٰ: الخليفة الذي يخلف النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو يخلف خليفته، وهكذا دواليك.

علىٰ المسلمين أن يُبايعوا خليفةً ينهض بحماية الإسلام، ويرفع راية الجهاد، ويحمي أوطان المسلمين، ويحفظ حدود الله، ويحفظ حقوق المسلمين، ويقيم بينهم شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هذه هي الإمارة الكبرىٰ، والإمارة الصغرىٰ: مَن دونهم، من يُوليهم هذا الخليفة؛ مثل: القضاة، وأمراء المناطق، وما شاكل ذلك.

فإذا تعددت الأئمة وصار لكل بلد إمامٌ كما هو الواقع من قرون؛ فإن علىٰ كل أهل بلد أن يطيعوا إمامهم»(١).

والمقصود: أن نقل الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ عن علماء الإسلام بأنهم قد بايعوا لحكام المسلمين مع عدم استرجاعهم ما استولت عليه هذه الدولة الفاطمية الباطنية، وإقرارَه هو وقبولَه بهذا الأمر، وبهذه البيعة، وعدم تكفيره لمن هم أسوأ حالًا ممن يحكم بغير ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ مع إسلامه وإيمانه؛ ممن هم واقعون في الأمور الشركية بسبب الجهل، أو غيره من الأعذار، سواء حكم هذا الحاكم بالديمقراطية، أو بالليبرالية، أو بالعلمانية، أو بغيرها مما هو مخالفٌ لحكم الله عَزَّوَجَلَّ، وخارجٌ عن دينه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالأمر سواء، مادام الحاكم لم يَصل في تبنِّيه لهذه الأحكام، وفي حكمه بها إلىٰ الكفر الواضح البيِّن الصريح البَواح، علىٰ ما سبق تفصيله مما هو معلومٌ من مذهب أهل السنة والجماعة في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه لا يَكفر ولا يَخرج من الملة ومن دائرة الإسلام؛ إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو زعم أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من حكم الله عَزَّوَجَلَّ، أو يساويه، أو أن الإنسان مخيرٌ بين أن يحكم بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، أو أن يحكم بغيره مما هو مخالفٌ لحكمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كل هذه الأمور وغيرها كثير؛ ترد علىٰ هؤلاء الظالمين المفتَرين افتراءاتهم علىٰ الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، وتُبطل دعاواهم، والله المستعان.

الجواب عن عبارة الشيخ ربيع وما تضمنته من ألفاظ.

أما الجواب عن عبارة الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، وما تضمنته من ألفاظ، كما في قوله:

---

(١) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ١٧٠).

«ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد؛ بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة».

فبما يأتي:

أولاً: مطالبة ناشري هذه الصوتية وهذا المقطع والمستدلين به في اتهامهم للشيخ ربيع بأنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعةً بسابق كلامه ولاحقه، والذي به يُعرف صحة هذه الدعوى من بطلانها.

إذ من الواضح جدًّا أن لكلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ سابقًا ولاحقًا؛ أهمله ناشر هذه الصوتية؛ إما عن سوء قصد؛ كأن يكون قد أراد بها النيل من الشيخ ربيع والطعن فيه وانتقاصه بنسبة مثل هذه العبارات، وهذا المذهب الباطل له، إذ ظن أنه بمثل هذا التصرف، وهذا الإهمال لسابق كلام الشيخ ربيع ولاحقه، ستُقبل دعواه وافتراءه، وسيَسهل الطعن فيه، والحط من قدره عند علماء السنة، وطلبة العلم السلفيين، وإسقاطه.

وما علم هذا المسكين المغرور المفتون بأن لعلماء السنة، ولطلبة العلم السلفيين ميزانًا يَزِنون به الأمور، ويُميِّزون به بين الحق والباطل، فلا يقبلون من الأقوال والطعونات إلا ما كان ثابتًا، وأدلته واضحة - خاصة إذا كان المطعون فيه قد عُرف واشتهر بخلاف ما يرمونه به، وبخلاف ما يفترونه عليه - ومع مراعاة الأصل الأصيل في هذا الباب؛ الذي يلتزمونه مع الموافق والمخالف، ألا وهو قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا

يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

وإما عن سوء فهم؛ كأن يكون ناشرها قد تبنَّىٰ هذا الفِكر - فِكر تكفير من يَحكم بمثل هذه الأفكار وهذه التشريعات المخالفة لدين الله عَزَّوَجَلَّ من الحكام - واتخذه مذهبًا له، فما أنْ وقف علىٰ مثل هذا الكلام للشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ؛ إلا وتصرَّف فيه بما يتوافق مع حكمه الذي تبنَّاه، ومذهبه الذي انتحله، وذلك ظنًّا منه أن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ ٱللَّهُ يُوافقه علىٰ هذا المذهب الباطل الرديء، وأنه يُكفِّر مَن هذا حاله من الحكام، هكذا بإطلاق، ودون التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، وأن هذا الكلام الصادر من الشيخ ربيع سيخدمه في هذا الباب؛ وسيُقوِّي ردَّه علىٰ مُخالِفيه من أهل السنة، وسيُسهِّل له إظهار هذه المسألة - مسألة تكفير من هذا حاله من الحكام - علىٰ أنها مسألة خلافية بين علماء السنة أنفسهم، ومادام الأمر كذلك فذلك يعني أنه ليس هو ومن وافقه علىٰ التكفير فقط؛ الذين يُكفِّرون من هذا حاله من الحكام، بل يوجد في علماء السنة من يُكفِّر من هذا حاله من الحكام، كما هو واضح من قول الشيخ ربيع، فليس من الإنصاف والحال هذه أن يُشنَّع عليه هو وأمثاله في هذه المسألة، وقد قال بها إمامٌ من أئمة أهل السنة!!.

هذا ما يسعىٰ إليه غالب المخالفين لأهل السنة والجماعة، فمن أسهل الأمور عندهم أن ينسبوا باطلهم لإمام من أئمة أهل السنة والجماعة؛ ليَظهر ويَروج ويَنتشر، ولكن هيهات هيهات، فأهل السنة لهم بالمرصاد، ودونهم وإثبات ما يَفترونه ويدَّعونه عليهم - سواء علىٰ الشيخ ربيع أو علىٰ غيره من

علماء السنة - خرط القتاد!!.

ولهذا وغيره مما قد يستخدمه المُبطِلون لتشويه صورة علمائنا؛ علماء السنة، ونسبة الباطل لهم؛ فإننا نطالب بسابق كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ ولاحقه في هذه الصوتية، إذ من المحال أن يَصدر منه مثل هذا القول، ومثل هذه العبارات وهذه الإطلاقات دون سابق ولاحق، ودون حاجةٍ لها.

فمثل هذه العبارات لابد وأن يكون قد سَبقَها ما يَستدعي النطق بها:

- فإما أن تكون قد قيلت في درسٍ علميٍّ؛ قد سبقها شيءٌ من التفصيل؛ الذي يقضي علىٰ هذا الفهم ويُبطِله.

- وإما أن تكون قد قيلت في محاضرةٍ علميةٍ شرعيةٍ؛ قد سبقها شيءٌ من التفصيل أيضًا.

وفي الحالتين تكون هذه العبارة قد قيلت بوجود جَمعٍ من المشايخ وطلبة العلم؛ دون أن يستشكلها أحدٌ منهم، ودون أن ينسبها أحدٌ منهم - آنذاك - إلىٰ فِكر الخوارج ومذهبهم، ولا أن يحكم أحدٌ منهم علىٰ الشيخ ربيع بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، كما هو صنيع مَن خرجوا علينا بمثل هذا الضلال اليوم، وفي هذه الفتنة الأخيرة، والله المستعان.

وذلك يعني أن في مثل هذا الاتهام الفاجر الذي اتُّهِم به الشيخ ربيع دلالةً واضحةً علىٰ أن الشر والانحراف والضلال إنما هو فيمن حمل لواء الطعن في الشيخ ربيع، ونسبته إلىٰ الخوارج بسبب هذه العبارة، وليس هو في الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، ولا في عبارته!.

- وإما أن تكون قد قيلت في مناقشةٍ علميةٍ مع أحد المُستشكِلين للحكم

علىٰ من يَحكم بمثل هذه الأفكار وهذه التشريعات المخالفة لدين الله عَزَّوَجَلَّ، أو مع أحد المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذا الباب.

وفي الحالتين لابد وأن يكون قد سبق هذه المناقشة شيءٌ من التفصيل أيضًا!.

ولهذا وغيره فإننا نطالب كل من يستدل بهذه الصوتية في اتهامه للشيخ ربيع بأنه يُكفِّر الحكام، أو أنه لا يرىٰ لهم بيعةً؛ أن يأتينا بسابق كلامه ولاحقه في هذه الصوتية، أو أن يأتينا بكلامه مفصَّلًا في هذا الباب، ولو مِن موطنٍ آخر - سواء من كتبه ومؤلفاته، أو من شروحاته المقروءة أو المسموعة - يقرر فيه ما يَدَّعونه ويَفترونه عليه، وهيهات هيهات!!.

وقد عرفنا عنه حَفِظَهُ ٱللَّهُ التفصيل في جُل ما يقول ويقرر؛ سواء في مؤلفاته وشروحاته، أو في دروسه ومحاضراته، أو في ردوده ومناقشاته، وهذا أمرٌ يشهد به القاصي والداني، ولا يُنكره إلا جاحدٌ مخذول.

ومما هو معلومٌ عنه حَفِظَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُطلق العبارات؛ إلا ويحيطها بشيءٍ من التفصيل، والتوضيح، والبيان، فليس هو ممن يُطلقون الكلام هكذا جزافًا دون ضبط ولا إتقان، خاصةً وأنه يعلم بكثرة المتربِّصين به، والمُعادِين له، ممن قد رَد عليهم، وكشف باطلهم، وأبطل مذاهبهم ومناهجهم الفاسدة، يعرف ذلك جيدًا، ولا يخفىٰ عليه مثل ذلك.

ومن المعلوم أن من كان هذا حاله مع أعداء السنة؛ فلابد وأن يكون حَذِرًا في عباراته، وتقريراته؛ لِأَلَّا يَدع مجالًا لهؤلاء المجرمين المفسدين للطعن في أهل السنة، سواء كان الطعن في شخصه هو، أو في غيره من علماء السنة، فلابد من سد هذا الباب، وحماية مذهب أهل السنة من أن ينسبوا مذاهبهم الباطلة له،

وسواء كانت نسبة هذا الباطل له هو شخصيًّا، أو لغيره من علماء السنة.

وقد عُرِف حَفِظَهُ اللَّهُ بمعرفته الدقيقة بأهل الباطل، وبضلالهم، وإجرامهم، وفجورهم في الخصومة، وعُرِف حَفِظَهُ اللَّهُ بتصدِّيه لهم؛ أحزابًا كانوا أو جماعاتٍ أو أفرادًا، وذلك لسنوات طويلة، تصل إلىٰ خمسين سنة أو تزيد، حتىٰ خرج علينا اليوم من مُدَّعي السنة والسلفية، ومن المنتسبين للسنة والسلفية مَن يتهمه، ويطعن فيه، مستعينًا علىٰ طعنه بما يتهمه به وينتقصه بسببه أعداؤه من أهل الباطل والضلال، والله المستعان.

ونحن - معشر السلفيين - كما أننا عرفنا الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللَّهُ، وأن طريقته التفصيل والوضوح، فقد عرفنا أيضًا أعداءه ومحاربيه، وأن طريقتهم الغموض والظلم والافتراء والتهويل، وليس اتهامهم له بأنه يُجيز التنازل عن الأصول، ويدعو للتقليد المذموم الممنوع، ويدعو للإرجاء، وللخروج علىٰ الحكام، وتكفيرهم، ومنازعتهم، وأنه يقوم بعقد المجالس السرية ضدهم، والافتئات عليهم، وغيرها من الترهات، عنا ببعيد، وقد رد هو حَفِظَهُ اللَّهُ عن نفسه مثل هذه الأباطيل، والأكاذيب، ورد عنه السلفيون أيضًا، وذلك في مواطنَ كثيرةٍ؛ وبردودٍ مكتوبةٍ ومسموعة، وأكثرها منشورٌ علىٰ شبكة الإنترنت، وفيها كفايةٌ ومَقنعٌ لمن وفقه الله عَزَّوَجَلَّ، وأراد به خيرًا.

ومعرفتي بالشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، وبعلمه، وعقيدته، ومنهجه، ووضوحه، وصفائه، وبطريقته في تناول المسائل، وفي تقريرها، يجعلني علىٰ يقين بأن هذه العبارة - التي نُقِلت عنه وحُمِلت علىٰ تكفير الحكام المسلمين، وإبطال بيعتهم - لها سابقٌ ولاحقٌ يُبطِل هذا الفهم، ويَكشف فساده، خاصةً وأني قد بذلت ما

في وسعي في البحث عنها، والوقوف عليها؛ لَعلِّي أجدها كاملةً بسابقها ولاحقها، فلم أجد شيئًا من ذلك، مما يعني أنها إما أن تكون مركبةً مِن أكثر من صوتية، أو أن يكون سابقها ولاحقها مُبطلًا لاستدلال أهل الباطل بها، إذ لو لم تكن كذلك لحَرَصوا علىٰ إبرازها وإظهارها بصورةٍ واضحةٍ تُبعِد الشكوك عنها، وقد اشتهروا بمثل هذه التصرفات المَشينة، قبَّح الله الباطل وأهله.

ومما يُقوِّي هذه الوجهة أنني لم أجد أحدًا من أهل السنة، ومن المعروفين بالعلم الشرعي، وبالرسوخ فيه، مَن يذكر هذه العبارة، أو يَنقلها، أو حتىٰ يَستدل بها، أو يُعوِّل عليها، وإنما هي بضاعة المُبطِلين المفسدين من أهل الأهواء والبدع، ومن أهل الجهل والضلال.

وهؤلاء مشهورون بالطعن في علماء السنة، وبانتقاصهم، ولو كان ذلك بالزور والبهتان، لا يتورَّعون عن ذلك، ومَن كان هذا حاله؛ فليس بمستبعدٍ عليه من أن يعبث في كلام العلماء، أو أن يتعمَّد عزله وفصله عن سابقه ولاحقه، أو أن يعمل هو علىٰ تجميعه وتركيبه من مواطنَ مختلفةٍ، ومن أقوالٍ وصوتياتٍ متفرقة، ليتقوىٰ به، ويَستغله، ويُوجِّهه لِما يوافق هواه.

وقد وقفت خلال بحثي عن هذه العبارة المنقولة عن الشيخ ربيع علىٰ ما يُؤكد كل هذه المعاني، وأن كثيرًا من الناقلين عن العلماء قد يتصرَّفون في عباراتهم وألفاظهم بما يتناسب وتقرير ما يريدون هم تقريره، وإن خالف أقوال هؤلاء العلماء ومرادهم، وفِعلهم هذا إما عن سوء قصد، وإما عن جهل، كما سبق بيان ذلك.

❋ وأُمثِّل لهذا الأمر بمثالين يظهر بهما المقصود:

- المثال الأول: هو ما عنون به أحد هؤلاء الناقلين عن الشيخ ربيع

المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ، حيث قال:

«كلام الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ في الحكام والأنظمة الحاكمة».

إشارةً منه إلىٰ أن الشيخ ربيعًا يقصد الحكام المسلمين في كلامه هذا، فيهاجمهم ويرد عليهم.

ثم ذكر تحت هذا العنوان كلامًا للشيخ ربيع، وهو قوله:

«﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنَبْرَأ من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، أبدًا، والرسول الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقول: «**يكون فيكم أمراء فيكثرون، من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع**»، فهل أحدٌ منكم يَرضىٰ الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أَحَد يرضىٰ هذه الانحرافات؟ ما أَحَد يرضاها، أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين، بارك الله فيكم»اهـ.

* ومن ملاحظاتي علىٰ هذا المقطع وهذه الصوتية:

أولًا: أن هذا المقطع مركَّبٌ من مَقطَعَين منفَصِلَين مختلِفَين، كل منهما له مناسبته، وله تفاصيله التي تخصه، وله سابقٌ ولاحقٌ؛ يَظهر به مراد الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ منه.

ثانيًا: أن هذا المقطع مع تركيبه من مَقطَعَين منفَصِلَين مختلِفَين، فهو مُتصَرَّفٌ فيه أيضًا، وفي ضم عباراته بعضها لبعض، وفصل سابقه ولاحقه عنه، وفصل ما بين ألفاظه.

ثالثًا: أن العنوان الذي عنون به ناشر هذا المقطع ووضعه مُختلفٌ تمامًا، وبعيدٌ كل البعد عمَّا أراده الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، كما سيظهر ذلك واضحًا جليًّا من سابق كلامه ولاحقه، وأنه يتكلم علىٰ الخوارج المنازعين للحكام، لا علىٰ الحكام أنفسهم.

والمقطع موجود ومنشور علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، في «الدرس الأول» منه، بإمكان كل من أراد الحق أن يقف عليه، وأن يسمعه ويتأمله.

وتسهيلًا علىٰ القارئ الكريم؛ أذكر له كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وأنه مختلفٌ تمامًا عما ركَّبه ناشر الصوتية، وبه يظهر المقصود إن شاء الله تعالىٰ، وهو قوله:

«﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنبْرَأ من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، مَن كان منهم في دائرة الإسلام، ومَن خرج منهم عن دائرة الإسلام، لا نُؤيِّدهم في أيِّ خطأ؛ أبدًا، والرسول الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقول:

«يكون فيكم أمراء فيكثرون، فمن كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد – إيش؟، نعم – سَلِم»، **«من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع»**.

فنحن نُنكِر المنكرات إن شاء الله بقدر ما نستطيع، بقلوبنا وبألسنتنا وبأقلامنا؛ في حدود طاقتنا، وإذا عجزنا عن شيءٍ نُنكِره بقلوبنا، ولا نرضاه أبدًا؛ **«ولكن مَن رَضِيَ وتابَع»**.

فهل أحدٌ منكم يَرضىٰ الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضىٰ هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها.

لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا - بما فيها قضايا الأمراء والحكام - علىٰ المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة»[1].

ومن تأمَّل هذا القول الذي نطق به الشيخ ربيع، وضمَّ إليه القول المُتصرَّف فيه، ومن ثَمَّ نظر في العنوان الذي وُضِع له؛ لَرأىٰ التصرف في الصوتية، والفرق بين المقطَعَين، وعدم تناسب العنوان مع المقطع؛ واضحًا وضوح الشمس في رائعة النهار!!.

ففي المقطع المُتصرَّف فيه، أتىٰ بقول الشيخ ربيع:

«فهل أحدٌ منكم يَرضىٰ الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أَحَد يرضىٰ هذه الانحرافات؟ ما أَحَد يرضاها».

أما المقطع الأصلي، فقوله حَفِظَهُ اللَّهُ:

«فهل أحدٌ منكم يَرضىٰ الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضىٰ هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها».

والفرق بين القولين واضحٌ في قوله حَفِظَهُ اللَّهُ: «أو التي بقيت وعندها انحراف»،

(١) بصوته من: «الدرس الأول»، من: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، (الدقيقة: ١٨ تقريبًا)، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت.

ومن الواضح جدًّا أن ناشر هذا المقطع قد تصرَّف فيه ليُخرِج هذه العبارة منه، ويُظهِر من كلام الشيخ ربيع ما يُوافق هواه هو، ولذلك قال بعده:

«أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين».

أتىٰ بهذا الكلام من موطن آخر، وألحقه بهذه الصوتية ليتحقق له ما يُريد، مُهملًا تتمة كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، والتي فيها توضيحٌ لمراده، وذلك قوله:

«لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا؛ بما فيها قضايا الأمراء والحكام علىٰ المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة».

وعبارة الشيخ ربيع التي أتىٰ بها صاحب المقطع المُتصرَّف فيه، وهي قوله: «أُم الكفر الديمقراطية ... إلخ»، أتىٰ بها من «الدرس الأول» من: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري» نفسه، ولم يأتِ بها من صوتيةٍ أخرىٰ، ولكنه ركَّب العبارتين علىٰ بعضهما، وحذف سابق كل عبارة منهما ولاحقها؛ ليَخرج هو بما يريد، وليُقرِّر مذهبه الباطل الذي تبنَّاه، موهمًا بأن هذا المذهب الباطل الذي تبناه هو؛ يتوافق تمامًا مع مذهب الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ!!، وأن الشيخ ربيعًا يعتقده ويُقرره.

وأصل هذه العبارة الثانية هو قول الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ:

«أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين»(١).

- أما المثال الثاني: فهو ما عنون به آخر من هؤلاء الناقلين عن الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، حيث قال:

«العلامة المحدث ربيع آل المدخلي: الديمقراطية أم الكُفر!.. وما انحرف الحكام إلا بها ..».

إشارةً منه إلىٰ أن الشيخ ربيعًا يقصد الحكام المسلمين في كلامه هذا، فيهاجمهم ويرد عليهم.

ثم ذكر تحت هذا العنوان كلامًا للشيخ ربيع، وهو قوله:

«الآن هؤلاء كلهم حريصين علىٰ الكراسي، ويَسلكون طُرق فظيعة جدًّا للوصول إلىٰ الكراسي، بطريقة «ميكيافيلي» وغيرها من الطرق السيِّئة للوصول إلىٰ الكراسي، فكيف هؤلاء يؤتمنون علىٰ أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم، وهم هذه أهدافهم؟!، وقد بيَّن رسول الله سوء نية من يبدأ من هذا المنطلق، فيجب أن يَحذرهم الناس ويَتَّهِموهم، لا يقول: والله يدخلون في نوايا الناس!!؛ مادام أعماله هكذا واضحة، مخالفة لمنهج الرسول، ومن الحرص

(١) بصوته من: «الدرس الأول»، من: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، (الدقيقة: ٢٩ تقريبًا)، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت.

الشديد، والديمقراطية، وتعدد الحزبية، ويؤيدون كل هذه الضلالات التي جاءت من الغرب الذي يتظاهرون بحربه!، بدع الغرب وضلالاتهم؛ الديمقراطية وغيرها، هم أول الناس رَكضًا إليها، وأكثر الناس حرصًا عليها، وأكثر الناس تشبثًا بها، أين حربكم للغرب؟، أين؟.

أُم الكُفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين.

كيف تحاربون الحكام في السياسة المنحرفة، وأنتم تأتون إلىٰ يعني: قاعدة الانحراف هذه؟!، هؤلاء الحكام المنحرفين عندكم الآن؛ من الديمقراطية، ما انحرفوا إلا بها، كيف تؤيِّدونها؟!، كلام فارغ، بارك الله فيكم»اهـ.

*** ومن ملاحظاتي علىٰ هذا المقطع وهذه الصوتية:**

أولًا: أن هذا المقطع له مناسبته، وله تفاصيله التي تخصه، وله سابقٌ ولاحقٌ؛ يَظهر به مراد الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ منه.

ثانيًا: أن العنوان الذي عنون به ناشر هذا المقطع ووضعه مُختلفٌ تمامًا، وبعيدٌ كل البعد عمَّا أراده الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، كما سيظهر ذلك واضحًا جليًّا من سابق كلامه ولاحقه، وأنه يتكلم علىٰ الخوارج المنازعين للحكام، لا علىٰ الحكام أنفسهم.

والمقطع موجود ومنشور علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، في «الدرس الأول» منه، بإمكان كل من أراد الحق أن يقف عليه، وأن يسمعه ويتأمله.

وهذا المقطع قد نقله ناشره بنصِّه كما ذكره الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، دون أن يَعبث فيه كما هو صنيع ناشر المقطع الأول، ولكنه عنون له أيضًا بما لا يناسبه، وبما لا يتوافق مع ما أراده الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، وهذا ما سيظهر من ذِكر كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ الكامل؛ بسابقه ولاحقه، والذي سيظهر به مقصوده من هذا الكلام الذي نطق به، وأنه لا يريد الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، وإنما يريد الخوارج وأعوانهم، كما سيظهر من ذِكر كلام الشيخ ربيع أيضًا أن أهل الهوىٰ والجهل؛ هم من يَحملون كلام العلماء علىٰ غير مرادهم، وعلىٰ غير وجهه الصحيح، ويُحمِّلونه ما لا يحتمل، إما عن سوء قصد، وإما عن سوء فهم، كما سبق أن بينت ذلك.

* أما قول الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ الكامل؛ بسابقه ولاحقه، فهو:

«... أما أهل السنة فثابتون علىٰ منهج معين، في عقيدتهم، في منهجهم، في تعاملهم مع أهل البدع، في تعاملهم مع الحكام، ينطلقون من منهج صحيح، هذا كتاب الله، وهذه سنة رسول الله، وهذا فقه السلف الصالح بيننا وبينهم بارك الله فيكم.

فالآن شغَلَتهم الحاكمية والحكام، والذي يُبَصِّر المسلمين، ويَدلُّهم علىٰ المنهج الصحيح الذي يَسلَم فيه دينهم، وتَسلَم فيه أعراضهم، وتُصان فيه دماؤهم وأعراضهم، إذا بصَّروا المسلمين، قالوا هؤلاء جواسيس وعملاء ...

المرجئ الغالي يرىٰ الذنوب ذنوبًا، ويرجو النجاة لهؤلاء المذنبين، أما هؤلاء: المذنبون عندهم مجددون، وخيرٌ عندهم من أئمة السنة، أهل السنة ما هم شيء عندهم، عند أئمة الضلال هؤلاء، فجمعوا بين سَوءات، والعياذ بالله.

فيجب أن ينتبه لهم الشَّاب المسلم، وأن يبحث عن المنهج السلفي؛ المتمثل

في هذا الكتاب وغيره؛ «الشريعة» للآجري، «السنة» للخلال، «شرح أصول اعتقاد السنة» للالكائي، «الإبانتين» لابن بطة، هذه هي التي تُمثل منهج السلف؛ ليس كتب سيد قطب، كتب الضلال، كتب أهل البدع، كتب الروافض، كتب الخوارج المندسِّين والمعلنين منهم.

فنحن ما عندنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله، وما انبثق عنهما مِن حقٍّ ومِن فقه، نَعَضُّ علىٰ ذلك بالنواجذ، كما أمرنا بذلك رسول الله ﷺ.

فالآن لوَّثوا أهل السنة وشوَّهوهم بهذه الطعون الخبيثة؛ التي ما كانت تصدر من الخوارج ولا من الروافض، الخوارج الآن والروافض لا يُؤذون أهل السنة كما يُؤذيهم هؤلاء، فهم ورَّاث للخوارج والروافض والمرجئة في حرب أهل السنة، ويُسمُّون أنفسَهم أهل السنة، ويُسمُّون أنفسَهم سلفيين!!، واللهِ لا يجتمع منهج سيد قطب والبنا والمودودي مع المنهج السلفي أبدًا، لا يَجتمعان أبدًا، لا يجتمع الضلال والهدىٰ بارك الله فيكم.

فافهموا يا أيُّها الشَّباب، وعليكم بمنهج السلف الصالح، واللهِ لا يُنقِذُ الأمَّةَ من مشاكلها وما تعيش فيه من ذلٍّ وهَوان؛ إلا الرجوع إلىٰ كتاب الله، وسنة الرسول، وفقه السلف الصالح؛ في قضايا الخوارج، وقضايا غيرهم، بارك الله فيكم».

* ذَكَر الشيخ ربيع هذا الكلام، ثم ذَكَر بعده قول الإمام الآجُرِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا في أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله ولرسوله؛ وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة».

ثم قال معلقًا عليه:

«الرسول ذكر أنهم تَحقِرون صلاتكم إلىٰ صلاتهم، وقراءتكم إلىٰ قراءتهم،



وصيامكم إلىٰ صيامهم، لغُلوِّهم في العبادة، غُلوُّهم في العبادة جَرَّهم إلىٰ هذا الانحراف، أوقعهم في الغرور والانحراف؛ فأهلكهم، فصاروا شرَّ الخلق والخليقة علىٰ لسان رسول الله ﷺ، وصاروا كلابَ أهل النار، أنجس أهل النار، والعياذ بالله؛ الكلاب!!.

فهذا فكر الخوارج؛ الذي يرفع رايته الآن سيد قطب ومن تَبِعَه، نعم بارك الله فيكم، سيد قطب رفع راية الخوارج، والروافض، وراية ملاحدة الصوفية، وهو مقدَّسٌ عند هؤلاء، فهم في حالٍ سيِّئةٍ جدًّا، في أسوأ الأحوال، ويَحسبون أنفسهم أنهم هم الذين يُمثلون الإسلام، وهذا هو الضَّلال.

الخوارج كانوا يُواجهون عليًّا، ويُواجهون الصحابة علىٰ أنهم هم الذين يُمثلون الإسلام، وأن الصحابة قد ضَلُّوا وكَفَروا، وهم الذين يمثلون الإسلام.

نفس الشيء، التاريخ يُعيد نفسه، الآن علماء السنة ضُلاَّل، كُفَّار، مشركين، يعني، عبَّاد الحكام، وجواسيس، وعملاء، وأهل الصحون والتَّباسي، و .. و .. إلىٰ آخر التشويهات؛ التي يَصدُّون بها شبابَ الأمة عن الحق، وعن سبيل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

فالحق: هذا، في قضايا السياسة، الصراع السياسي القائم الآن؛ أن نَرجِع إلىٰ توجيهات الرسول الكريم، وإلىٰ فقه سلفنا الصالح؛ فنتشبَّث به مهما طَعَنوا، ومهما شوَّهوا، وسيجعل الله للحق وأهله فرجًا ومخرجًا».

* هذا هو سابق المقطع، ثم جاء المقطع الأصلي المُعنوَن عليه بأنه مُوجَّهٌ ضد الحكام، وهو:

«﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنَبْرَأ

من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، مَن كان منهم في دائرة الإسلام، ومَن خرج منهم عن دائرة الإسلام، لا نُؤيِّدهم في أيِّ خطأ؛ أبدًا، والرسول الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول:

«يكون فيكم أمراء فيكثرون، فمن كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد – إيش؟، نعم؟ – فقد سَلِم»، «من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع».

فنحن نُنكِر المنكرات إن شاء الله بقدر ما نستطيع، بقلوبنا وبألسنتنا وبأقلامنا؛ في حدود طاقتنا، وإذا عجزنا عن شيءٍ نُنكِره بقلوبنا، ولا نرضاه أبدًا؛ «ولكن مَن رَضِيَ وتابَع».

فهل أحدٌ منكم يَرضىٰ الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضىٰ هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها.

لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا بما فيها قضايا الأمراء والحكام علىٰ المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة».

* ثم جاء بعد ذلك لاحق هذا المقطع، وهو ذِكره حَفِظَهُ اللهُ لكلام الإمام الآجُرِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قوم سوء، عصاة لله ولرسوله وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة،

فليس ذلك بنافع لهم».

ثم علَّق عليه قائلًا:

«يعني: ماذا يريد؟ هل يريد أن أعمالهم حابطة؟ الله أعلم!، لأن أكثر أعمالهم بدع، عباداتهم قائمة علىٰ غير الوجوه المشروعة.

فطبعًا قد يَخلصون من الكفر، ويَنجون من النار بعد أن يُعاقبهم الله أو يعفو عنهم، كما يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، نحن لا نتدخل في الجنة والنار، في الجملة نُؤمن أنهم من أهل النار؛ لكن الأفراد والآحاد ما نستطيع نحكم عليهم، عرفتم؟.

وهنا: «ليس بنافع»؛ هل هي حابطة؟ هل قصده هذا؟.

إن كان يُكفرهم فهو يَقصد الحبوط، وإن كان لا يُكفرهم، ففائدتها قليلة، وجدوىٰ هذه العبادة قليلة؛ لأنها قائمة علىٰ الهوىٰ، قائمة علىٰ الجهل، وعلىٰ غير اتباع الرسول الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكأنه من هذا المنطلق».

* ثم ذكر عيوب الخوارج من كلام الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال:

«وذَكَر من عيوبهم: «ويُظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»».

ثم قال معلقًا عليه:

«هو حال الخوارج الآن، أمر بالمعروف، نهي عن المنكر، البدع الكبرىٰ ما هي منكرات عندهم!، البدع الشركية التي ترىٰ أهل السنة ركَّزوا عليها أكثر من المعاصي، وقضايا الحكام.

ركَّزوا علىٰ البدع، لماذا؟.

المبتدع شرٌّ من الحاكم المنحرف، وشرٌّ من العصاة، لماذا؟.

لأن هذا يُفسِد دين الله، ويُحرِّفه، ويُقدِّمه للناس علىٰ أنه دين الله.

بينما الحاكم يقول: والله أنا هذا أخذته من أوروبا، وإلا أخذته من أمريكا، ما يقول لك: من عند الله، لكن هؤلاء يقولون: دينهم من عند الله.

ولهذا أنا لَفَتُّ أنظار المسلمين غير مرة: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لَمَّا أنزل القرآن علىٰ محمد، ما كان يقول له: كسرىٰ، قيصر، النجاشي، كما يقول هؤلاء الآن: فلان وفلان وفلان، ما يقول هذا الكلام ...

الأنبياء جاءوا والحكام منحرفون، ليس عندهم شيءٌ من شرائع الإسلام يَسوسون به أممهم، إنما يَسوسونَهم بالأباطيل والضلالات والانحرافات التي تخالف مناهج الرسل، ما يأتون يقولون: والله أنتم عندكم انحراف في الحاكمية، ولا حكم إلا لله، وتعالوا نُصارعكم علىٰ الحاكمية! لا! يبدؤون بالعقائد.

يبدؤون بالعقائد: بهداية الحاكم هذا إلىٰ العقيدة الصحيحة.

يا أخي: إذا صلحت عقيدة الحاكم، وصلحت عقيدة المحكوم، استقامت الأمور، إذا صلحت عقيدته التزم أمر الله، عرف قدر الله، وعظمته، وجلاله، وحقه عليه.

ومن حقوقه علىٰ عباده أن يحكموا بشريعته ...

يا أخي: الآن يُكفِّرون الشعوب، لماذا؟ لأنهم يَعبدون الحكام.

كيف يعبدون الحكام؟ يقولون لك: يأتون لهم بقوانين وهم يطيعون هذه القوانين.

أنا أقول: إن الشعوب الإسلامية بريئة من هذه التهمة، هذا كَذِب، حتىٰ الخرافيين بريئين منها، لأنهم ما هم راضين عن هذه القوانين، لأنها ضرائب ومشاكل تصيبهم في دمائهم، وأموالهم، وتنهب أموالهم، لا يُريدونها، يَكرهونها؛ حتىٰ من الناحية الدنيوية، ما يحبونها، فضلًا عن الناحية الدينية، وكثير من

الخرافيين هؤلاء يكره هذه الأشياء من الناحية الدينية ومن الناحية الدنيوية، فهم لا يعبدون الحكام، لا يعبدونهم؛ العبادة يُشترَط فيها أمران: الحب والخضوع، قد يخضعون لسلطانهم، لكن: لا يحبونهم، فليسوا بعابدين، كيف تُكفرهم يا أخي لأنهم عبدوا الحكام، وتقول عبدوا الحكام وهم ما يعبدونهم؟!.

الحقيقة أن كثيرًا منهم يعبدون القبور، لماذا لا تحاول القضاء علىٰ عبادة القبور قبل عبادة الحكام المزعومة؟[1].

فهم أخطأوا طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والخطأ هذا من بدايته، ولا يأتي في النهاية إلا أفسد وأفسد.

ولهذا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقول:

«**والله إنا لا نُعطي هذا الأمر أحدًا سأله، ولا أحدًا حرص عليه**».

الآن هؤلاء كلهم حريصين علىٰ الكراسي، ويَسلكون طُرق فظيعة جدًّا للوصول إلىٰ الكراسي، بطريقة «ميكيافيلي» وغيرها من الطرق السيِّئة للوصول إلىٰ الكراسي، فكيف هؤلاء يُؤتمنون علىٰ أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم، وهم هذه أهدافهم؟!، وقد بيَّن رسول الله سوء نية من يبدأ من هذا المنطلق، فيجب أن يَحذرهم الناس ويَتَّهِموهم، لا يقول: والله يدخلون في نوايا الناس!!؛ مادام أعماله هكذا واضحة، مخالفة لمنهج الرسول، ومن الحرص الشديد،

---

(١) وما أكثر هذه المزاعم الباطلة المفتراة علىٰ ولاة الأمور، سواء من العلماء أو الأمراء، وليست دندنة هذه المجموعة عنا ببعيد، فمِن قائلٍ: «لا لعبادة الرجال»، ومِن قائلٍ: «لا لتقديس العلماء»، وغيرها مما قد مر معنا وسبق أن ذكرته من أقوالهم، وأنهم لا يريدون بها إلا النيل من علماء السنة، وإسقاطهم، وصرف الناس عنهم، وعما يحملونه من العلم الصحيح، وليس مرادهم من يغلو بهؤلاء العلماء، والله المستعان!!.

والديمقراطية، وتعدد الحزبية، ويؤيدون كل هذه الضلالات التي جاءت من الغرب الذي يتظاهرون بحربه!، بدع الغرب وضلالاتهم؛ الديمقراطية وغيرها، هم أول الناس رَكضًا إليها، وأكثر الناس حرصًا عليها، وأكثر الناس تشبثًا بها، أين حربكم للغرب؟، أين؟.

أُم الكُفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين.

كيف تحاربون الحكام في السياسة المنحرفة، وأنتم تأتون إلىٰ يعني: قاعدة الانحراف هذه؟!، هؤلاء الحكام المنحرفين عندكم الآن؛ من الديمقراطية، ما انحرفوا إلا بها، كيف تؤيِّدونها؟!، كلام فارغ، بارك الله فيكم.

الشاهد: أن الخوارج الأوائل تَعلُّقهم بالمال وبالحكم، وهؤلاء نفس الشيء، متعلقون بالاقتصاد وبالحكم، فترىٰ دندنتهم حول الاقتصاد، ويتخصصون في الاقتصاد، ويتخصصون في السياسة، ولا يعرفون فقهًا إسلاميًّا، ولا يعرفون عقيدة، وإذا عرفوها همَّشوها، وهكذا!!»[(1)].

ومن تأمَّل هذا الكلام الصادر من الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ علم يقينًا بأن في كلا المَقطعَين المُفرَّغَين، وفي وضع العنوان عليهما؛ بُعدًا واضحًا عمَّا نطق به الشيخ ربيع، وعمَّا أراده وقَصَده، فالشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ يُعلِّق هنا علىٰ باب: «ذم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه»، من

---

(١) بصوته من: «الدرس الأول»، من: «شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري»، (من الدقيقة: ١٢ إلىٰ الدقيقة ٣١ تقريبًا)، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت.

كتاب: «الشريعة للآجري».

وهو بابٌ مصادمٌ للخوارج، وللخروج علىٰ الحكام، ولمنازعتهم، وهو بعيد كل البعد عن مصادمة الحكام، أو الكلام فيهم، وقوله فيه واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، لا يَحرِفه عن معناه، ولا يَحمِله علىٰ هذا المَحمَل السيء الخبيث؛ إلا أحد رجلين، إما صاحب هوىٰ، وإما جاهل.

والعبث في هذين المَقطَعين واضحٌ جدًّا، وإن كان أحد المقطعَين لم يُعبَث في ألفاظه، ولكن العبث واضحٌ في طريقة وضع العنوان له، إذ من الواضح جدًّا من سابق كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ ولاحقه أنه يتكلم علىٰ الأحزاب والجماعات المخالفة لِما عليه أهل السنة والجماعة، مِن خوارج وغيرهم، والتي هي من أشد الناس منازعةً للحكام المسلمين، وليس مراده النيل من حكام المسلمين، أو إسقاطهم، ولا التهييج عليهم، وهذا واضحٌ وضوح الشمس، يُدركه كل من وقف علىٰ هذا الكلام الكامل؛ بسابقه ولاحقه، وهذا يعني أن من حمله علىٰ الكلام في الحكام والنيل منهم؛ فقد ظَلم وافترىٰ وجانب الحق والصدق والصواب.

ومما ينبغي علىٰ السلفيين حقيقةً أن يعلموا بأن هناك أُناسًا لا يتورَّعون عن ظلم العلماء السلفيين، وعن الافتراء عليهم، وتقويلهم ما لم يقولوه، وأن يَفطنوا لمثل هؤلاء العابثين الذين يعبثون في كتب العلماء، وفي محاضراتهم المكتوبة والمسموعة، وأن لا يَقبلوا من أحدٍ قولًا يفتري به علىٰ عالم من علماء السنة، أو يدَّعيه عليه، ويتهمه به، إلا بعد أن يأتي بدليل واضح لا يعتريه شك، ولا يحتمل التأويل، ثم إن صدق في نقله، لزمهم أن يتعاملوا مع العالم السني السلفي بما تقتضيه الديانة، ووفق مذهب أهل السنة والجماعة.

ومادامت الأمور هكذا تسير، والساحة ملأىٰ بهؤلاء العابثين في أقوال العلماء، وفي نقل مذاهبهم، فإننا - معشر السلفيين - نطالب هؤلاء المرضىٰ أعداء السنة؛ الذين لا يتورَّعون عن الأباطيل، وعن الأكاذيب والافتراءات علىٰ أهل السنة وعلمائهم، وكل من يستدل بهذا المقطع علىٰ تكفير الشيخ ربيع لحكام المسلمين، أو علىٰ أنه لا يرىٰ لهم بيعةً، بأن يأتينا بسابق كلامه ولاحقه، إن كان صادقًا في دعواه، ومن ثَمَّ ننظر نحن - معشر السلفيين - في هذه الدعوىٰ، ونتعامل معها بما يتعامل به أهل السنة والجماعة مع عالم السنة إن هو أخطأ في قول أو فعل أو اعتقاد.

ثانيًا: أقوال الشيخ ربيع المدخلي وأفعاله وتقريراته تُكذب وتُبطل ما يفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أهل الأهواء والبدع ومن أهل الجهل والضلال من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعة.

فقد سبق أن ذكرت أول هذا الوجه الثاني ما ثبت عن الشيخ ربيع حَفِظَهُاللهُ في مسألة «البيعة» للحكام المسلمين، وما نقله عن علماء الإسلام من البيعة لحكامهم مع استيلاء الدولة الفاطمية الباطنية علىٰ بعض الممالك والأقاليم، وعجز هذه الدول المُبايَع لها من قِبَل هؤلاء العلماء عن استرجاعها، وأن هذا القول لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرىٰ لهم بيعة.

وزيادةً في التوضيح ودفع هذه التهمة الباطلة عنه؛ أقول:

إن للشيخ ربيع حَفِظَهُاللهُ أقوالًا كثيرةً تدل علىٰ بطلان هذه الفِرية التي يَفتريها عليه المُفتَرون، فمع علمه بأن الدولة السعودية هي الدولة الوحيدة التي تحكم بشريعة الإسلام، وتُطبق الشريعة في عقائدها، وفي أحكامها ومعاملاتها، وأن بقية الدول الإسلامية؛ لا تحكم بشريعة الإسلام، ولا تُطبق الشريعة الإسلامية؛ لا في

عقائدها، ولا في أحكامها، ولا في معاملاتها، وأنها تحكم بقوانين وضعية؛ إما ديمقراطية، وإما ليبرالية، وإما علمانية، وإما شيوعية، وإما باطنية، وإما غير ذلك مما هو مخالفٌ لحكم الله عَزَّوَجَلَّ، وخارجٌ عن دينه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، إلا أنه مع ذلك يرىٰ تعدد البيعات، ويأمر بالسمع والطاعة لكل هؤلاء الحكام، ولا يرىٰ الخروج عليهم، ولا منازعتهم، ولا الافتئات عليهم، ولا التهييج عليهم، وينهىٰ عن الإنكار العلني علىٰ الولاة، وعن المظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات، والمسيرات، و .. و .. إلخ، سواء كان ذلك في الدولة السعودية أو في غيرها من الدول الإسلامية.

وموقفه الثابت الراسخ في غزو الكويت، ووقوفه مع حكومة الكويت وشعبها، مع أن الدولة تحكم بالنظام الديمقراطي؛ لَخير مثالٍ علىٰ ذلك.

بل له مواقف كثيرة في هذا الباب؛ سواء مع الكويت أو مع غيرها من الدول الإسلامية التي لا تحكم بالشريعة، ولا تُطبقها؛ كما هو معلومٌ ومشهورٌ عنه حَفِظَهُاللهُ.

والأدلة علىٰ ذلك كثيرة، أذكر منها:

❁ ما ثبت عن الشيخ ربيع في غزو دولة الكويت، وتصديه له، مع أن نظام الدولة نظام ديمقراطي.

قال الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُاللهُ واصفًا الغازي الغاشم آنذاك: «أما أعماله وتصرفاته ومواقفه الوحشية الهمجية، فإنها كذلك تدل أكبر دلالةٍ وأوضحها علىٰ عنف عداوته للإسلام والمسلمين.

لقد دمَّر اليهود مفاعله الذري وهددوه بالحرب والدمار، ولو علموا نواياه، وأنه لا يعد هذه القوة لحربهم؛ لَما كلفوا أنفسهم القيام بتدميره.

بل لو عرفوا هذه النوايا وما بيَّته للمسلمين من غدر وتقتيل وتشريد، إلىٰ

آخر أعماله؛ لَمَدوا له يد العون والمساعدة؛ لأنه يحقق لهم أهدافًا وآمالًا لا يَحلمون بها، ولا يَصل خيالهم إليها.

وإلا فما باله يرعد ويبرق علىٰ اليهود، ثم يُصوِّب الضربات القاتلة لدولة مجاورة، ويحشد قواته وجيوشه الجرَّارة علىٰ حدود دول أخرىٰ، ويُريد كما يقول أنْ يُحوِّلها إلىٰ رماد.

ألا ترىٰ أن كل هذا ناشيءٌ عن حقد أسود علىٰ الإسلام والمسلمين؛ يفوق حقد اليهود والشيوعيين، حقدٌ تُمليه عليه عقيدته الهدَّامة، وفِكره المدمِّر.

ومن أعماله الحقيرة الدالة علىٰ حقده علىٰ الإسلام، ورسوخ قدمه وأقدام حزبه في العداوة للإسلام وأهله ...

غزوه للكويت، وحشده القوات العسكرية علىٰ حدود المملكة العربية السعودية، دليل واضح أنه لا عدو له إلا الإسلام والمسلمين، وأن هناك تواطؤًا بينه وبين اليهود علىٰ ضرب الأمة الإسلامية ...

يبدو أنه بغزوه للكويت، وحشده القوات علىٰ حدود المملكة؛ يُريد تمزيق كلمة المسلمين والعرب؛ حكوماتٍ وشعوبًا وجماعاتٍ، وقد تم له ذلك ...»[1].

وفي كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ هنا دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أنه يرىٰ إسلام دولة الكويت؛ حكومة وشعبًا، وإن حَكَم حُكامها بالقوانين الوضعية، واتخذوا من الديمقراطية نظامًا لهم، وذلك علىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله، وقد سبق ذكر ذلك.

ومن عجائب الطاعنين في الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، والمتهمين له بأنه لا يرىٰ لحكام

(١) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين (ص: ١٣).

المسلمين بيعة، كما رأينا ذلك واضحًا في محاضرتهم الجماعية؛ والتي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، أن أحدهم وقبل فترة ليست بالطويلة؛ قد قرر في محاضرة له رسوخ الشيخ ربيع وقوته في هذا الباب، حيث قال:

«ولو قلبنا صفحة ثالثة، وهو عن الآثار الوجودية، والثمار الموجودة في الحياة من أثر دعوتك ومن أثر دعوة الشيخ ربيع حفظه الله تعالىٰ: فإنك ستجد أمرًا يؤكد الفرق بين دعوتك ودعوته، ومن هو الذي علىٰ الحق ومن هو الذي علىٰ الباطل.

انظر إلىٰ أتباعك، إلىٰ اليوم وهم يصولون ويجولون بين المذاهب والجماعات، عليهم سِيماك الكريهة التي يبغضها كل موحد وصاحب سنة، والله حتىٰ أني أشفق علىٰ من يريد التوبة منهم من مذهبك الرديء والرجوع إلىٰ دعوة السنة، وبعضهم أراه يحاول محاولات جاهدة وجادة لكن أوضارك لا تزال تلاحقه، وأمراضك تعكر صفو توبته.

وانظر إلىٰ آثار الشيخ ربيع حفظه الله تعالىٰ في شباب يسيرون علىٰ هدي الصحابة، ويعظمون السنة ويحيونها ويميتون البدعة.

فالآثار الوجودية مكملة للسيرة التاريخية والصورة العلمية أيضًا.

طبعًا الصورة العلمية واسعة جدًّا، لكني أحب أن أذكر هنا بأنك كنت تدعو للوقوف مع صدام علانية لَما كان صدام بعثيًّا، مع دعواك أنك علىٰ حاكمية قطب التكفيرية المبتدعة.

بينما انظر للشيخ ربيع حفظه الله تعالىٰ يكتب «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين»، يدافع فيه عن حوزة السنة والجزيرة أمام هجمة صدام ...



فأقول: مُتْ يا عبد الخالق - إلا أن تتوب - وكل صاحب سنة بحق في الأرض يبغضك في الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ علىٰ ما فتحت من الشر علىٰ دعوة السنة وحاولت تحريفها، وليَعِشْ الشيخ ربيع - حفظه الله تعالىٰ - طويلًا علىٰ طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، وأسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعل حبَّه في الله راسخًا في قلوب أهل السنة، وأن يُعليَ ذكره مع إخوانه من علماء السنة الذين أدوا حق الله فيها[١]»[٢].

هكذا كانوا يُقرِّرون، وهذه مكانة الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة عندهم، قبل أن تعصف بهم الفتنة الأخيرة، والله المستعان.

وقال الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ أيضًا في موطن آخر من كتابه:

«فإذا كان كاهن البعث العراقي قد خدع دول الخليج والعالم بأن جيشه إنما هو للدفاع عن الأمة العربية ودرعها المنيع ضد أي عدوان عليهم، وكان الناس جميعًا لا يخطر ببالهم أن كاهن البعث إنما يعد جيشه الكثيف ليجتاح أمةً قدَّمت له البلايين من الدنانير والدولارات لبناء هذا الجيش، فماذا يصنع مسلموا الجزيرة إذا باغتهم هذا الجيش الماكر المتربِّص بقوةٍ خدعهم بها عن الإعداد لمواجهتها بعدد مكافئ ...»[٣].

وفيه الشهادة لأهل الجزيرة وحكامهم بأنهم مسلمون، وإن حَكَموا بالقوانين الوضعية، ولم يُطبِّقوا الشريعة، وهذا واضح، فليست شهادته حَفِظَهُ اللَّهُ

---

(١) اللهم آمين، كما أسأله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعلنا ممن يَحفظ لعلماء السنة كرامتهم ويعرف لهم قدرهم ومكانتهم، وأن يخزي أعداءهم ومنتقصيهم، وينتقم منهم، ويفضحهم علىٰ رؤوس الأشهاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(٢) من محاضرة له بعنوان: «ربيع السنة وخريف عبد الخالق».

(٣) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين (ص: ١٨).

للدولة السعودية وحدها، وإنما هي لجميع دول الجزيرة، فمن الظلم أن تُنسَب له المذاهب الفاسدة، كأن يُتَّهم بالتكفير، أو بأنه لا يرىٰ البيعة لحكام المسلمين، أو غير ذلك من الضلال!!.

وقال الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ أيضًا:

«أعداء الإسلام من عُبَّاد البقر والخنازير، ومن النصارىٰ واليهود والشيوعيين يُدركون أن ما جرىٰ في الكويت ظلمٌ وعدوان، وأدانوا هذا الظلم والعدوان، وكثيرٌ من المُتَسمِّين بالإسلام، ومن الدعاة الذين يُسمُّون أنفسهم الدعاة الإسلاميين يُؤيِّدون هذا الباطل، ويُسمُّون جهاد الكفر والطغيان، يُسمُّونه جهادًا إسلاميًّا ...

يهتفون لصدام أكفر كافر علىٰ وجه الأرض، وأطغىٰ طاغية علىٰ مر التاريخ، يهتفون له ويُؤيِّدونه، وألبسوه ثوب الإسلام، والله ما أضرَّ بالإسلام أكثر من حزب البعث، والله لا اليهود ولا النصارىٰ ولا الشيوعيين ولا الهندوك، ما أثخنوا في الإسلام مثل ما أثخن حزب البعث، ومع هذا يُؤيِّدونه، ويَتباكَون عليه، ويَتناسَون ظُلمَه وعُدوانَه وتشريدَه لشعب الكويت، ومئات الآلاف من الشعوب الإسلامية وغيرها، يَنسَون كل هذا ...

وأبناء الكويت ذُبِحوا وشُرِّدوا وسُجِنوا وأُبِيدوا وانتُهِكت أعراضهم؛ ما وجدنا مظاهرات من أجل شعب الكويت ...

والله الصحوة الإسلامية في الكويت، ومَلأَت الدنيا مشاريع، ونَشَرَت الإسلام، نَشَرَت الإسلام فعلًا في العالم، تذهب إلىٰ الهند يقول لك: ثمانين مسجد أقامه يعني مؤسسة واحدة من مؤسسات الكويت، العراق ماذا فعل، ماذا قدَّم للإسلام؟ ما قدَّم إلا الغازات السامة والكيماويات، والمؤامرات، والاغتيالات، والسلب، والنهب ...

هذه مقدمة دخلنا فيها من حيث لا ندري، لأن الأحداث دفعتنا إلىٰ مثل هذا الكلام، مع الأسف الشديد، ولا ينبغي لعاقل ناصح يتتبَّع هذه الأحداث ويعرف سَيرها؛ ثم يَسكت، ويُلملِم الأمور، لابد من كشف الحقائق، لعلكم تسمعون الإذاعات، سمعتم مؤتمرًا إسلاميًّا لعشرين جمعية إسلامية في إسلام آباد تقول: إن جهاد صدام جهادٌ بين الإسلام والكفر، وإن القوات هذه تجمَّعت للقضاء علىٰ الصحوة الإسلامية!!.

يا لَلكَذِب! ويا لَلإفك! ويا لَلزور! ...، يكذبون علىٰ العالم كله بالشيء يَعرف الناس حقيقته، وأنه كذب في كذب.

الصحوة الإسلامية في الكويت، واللهُ سخَّر المسلمين والكافرين لإعادة الصحوة الإسلامية للكويت ...، جاءوا لنصرة الشعب المظلوم، اللهُ سخَّرهم، اللهُ أباح للمسلمين أن يستعينوا بالمشركين، والقرآن والسنة وأقوال الفقهاء، كلها تُؤيِّد ما قاله علماء هذا البلد، اللهُ سخَّر الكفار المشركين لنصرة هؤلاء المساكين، إن الله لَينصر هذا الدين بالرجل الفاجر.

الشعب الكويتي فيه فِسق، وعندهم فجور، وعندهم أشياء كثيرة، ولكن فيهم عناصر خَيِّرة كثيرة، واللهِ فاقت أبناء الشعوب الإسلامية كلها؛ في العقيدة، وفي الدعوة إلىٰ الله، وفي نصرة الدعوة إلىٰ الله، وفي تقديم الملايين أو البلايين لخدمة الإسلام، فلعل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جَلَب هذه القُوىٰ؛ رحمةً لهؤلاء، وإكرامًا لهم، وجاءوا ليُزِيحوا هذا الكابوس الخبيث الذي عجزت الأمة الإسلامية عن إزاحته، كابوس حزب البعث الذي حارب الإسلام حربًا لا هوادة فيها ...»[1].

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: «حكم تكفير صدام حسين ونصيحة للدعاة»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.



هذا ما يعتقده ويُقرره الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ في دولة الكويت حكومةً وشعبًا، ومن كان هذا حاله فمن المُحال أن يراهم كفارًا، أو أنْ لا يرىٰ لهم بيعة!!، كما هو قول بعض المفترين الظالمين وتقريرهم، إذ يقولون:

«الشيخ ربيع لا يرىٰ لحكام الكويت بيعة، وأن البيعة لا تكون عنده إلا لحكام الدولة السعودية».

فـ: ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

ومن عجائب هذه المجموعة الظالمة أنهم يتَّهِمون هذا العالم الجليل الآن بما كانوا يُبرِّئونه وأمثاله منه سابقًا، بل وبما يُبرِّئون غيره من العلماء إن نطق بمثل ما نطق هو به، أو بزيادة عليه، ولم يكونوا يَرونه ذنبًا، فضلًا عن أن يَرونه انحرافًا عن السنة، وموافقةً للخوارج، كما هي دعواهم اليوم، إذ لو كانوا يَرونه ذنبًا لحَكَموا عليه بهذا الحكم الجائر، وأنه يتدخَّل في شئون الدول، وفيما لا يعنيه، ويتكلم في النوازل التي هي عندهم ليست للعلماء، لحكموا عليه بهذه الأحكام التي حكموا بها عليه اليوم منذ ذلك الحين، وقد سبق أن ذكرت عن أحدهم - كما في المحاضرة المُعنوَن لها بـ: «الجامع والفارق» — ما يدل علىٰ أنهم لم يكونوا يَرون مثل هذه الأمور ذنوبًا، وذلك قوله:

«ومن ذلك: من العبارات: قالوا: حتىٰ الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخ شيوخنا، العالم الجليل، برسالة له اسمها: «الديمقراطية»، قال بأن الديمقراطية كُفر، وأن الذي يختار رجالًا ليُشرِّعوا له غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هذا قد كَفَر لأنه اختار أُناسًا يُشرِّعون من دون الله.

قالوا: ما الفرق بينه وبين فتوىٰ عبدِ الله الشيخ الدكتور عبد الله الغنيمان بأن

المُرشِّح والمُرشَّح بالكويت كافر؟!.

يا جماعة: تعرفون الفروق أم لا تعرفونها؟.

نأتي ببعض الفروق:

أولًا: الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن، ويُهدد جميع الدول، ويزحف، وقام في أوروبا، وأمريكا ...، نظام كامل يشمل العقيدة، يشمل كل شيء، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان يَرغب أن يُشرِّع له خلاف شرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أصل عند أهل السنة فيه تفصيل علىٰ نوعين، الشيخ ما ذكرها، الشيخ معروف كلامه كله في أماكن أخرىٰ، معروف في مُحاربته للتكفير، معروف في مُحاربته للخروج علىٰ ولاة الأمور، معروف بفتواه للكويتيين بالوقوف مع أمرائهم وولاة أمرهم لمَّا غَزَاهم البعثي الكافر صدام حسين، يعني: كلامه معروف في عدة نقاط ...[1]» اهـ بتصرف يسير.

ولست أزيد هنا علىٰ ما ذكره الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان خطر من هذا حاله، ووضوح انحرافه، ووقوعه في الفتنة، حيث قال:

«هناك أثر عن حذيفة بن اليمان؛ شيء عجيب جدًّا، كنتُ ذكرتُه في بعض الأشرطة حينما تكلمنا عن حرب الخليج فرأينا أناسًا كانوا في الأمس القريب يقولون قولًا، فعادوا يقولون قولًا مناقضًا، كانوا ينصرون شخصًا وإذا بهم خذلوه،

---

(١) كما هو شأن الشيخ ربيع تمامًا، سواء بسواء، إلا أن هذا الأمر شفع للشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند المجموعة، إذ لا خلاف بينهم وبينه، ولم يشفع للشيخ ربيع حفظه الله عندهم، إذ وقع الخلاف بينهم وبينه، مما حملهم علىٰ أن يحكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج؛ بأوهام في رؤوسهم، وليس معهم دليل واحد، كما سيأتي، والله المستعان!!.

وكانوا يخذلون شخصًا وإذا بهم نصَروه، فعجبت من حذيفة بن اليمان ولا عجب؛ فإنه صاحب سر رسول الله ﷺ، كان يقول والعهد بهذا النص بعيد مني، لكن علىٰ الأقل سأحاول استحضار المعنىٰ، ولعله الأخ علي أو غيره من إخواننا يستحضر لفظه، يقول:

«إذا أراد أحدكم أن يعرف هل أصابته الفتنة، الفتنة: هل أصابته أم لا؟ فلينظر إذا كان يقول شيئًا خلاف ما كان يقوله سابقًا فقد أصابته الفتنة»

تَذْكُر اللفظ؟

علي الحلبي: هو الأمر كما قلت يعني في الصدر الأول، لكن هو:

«فلينظر حلالًا كان يُحرِّمه بالأمس، وحرامًا أصبح يُحلِّله اليوم».

الشيخ: هذا هو، صَدَقَ علىٰ كثير من الناس اليوم.

علي الحلبي: لكن شيخنا في رواية أعم شوي، عن حذيفة رضي الله عنه:

«إن الضلالة حق الضلالة أن تَعرِف ما كنت تُنكِر، وتُنكِر ما كنتَ تَعرِف».

الشيخ: الله أكبر، الله أكبر، نعم»[1].

وقال في نقاش له مع أحد الحاضرين:

«الرجل يعيش برهةً من الزمن يعتقد بأن زيدًا من الناس رجلٌ كافر أو فاسق، ما بين عشيَّةٍ وضحاها؛ إذا به يعتقد خلاف ذلك، هنا الفتنة واضحةٌ جدًّا، ما السبب؟

لَمَّا هذا الشخص انقلب رأيه؛ إما أن يكون مخطئًا أو أن يكون مصيبًا، فإن كان مخطئًا؛ فهو الذي افتُتِن، أليس كذلك؟.

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٧٣).

السائل: نعم.

الشيخ: لماذا؟ لأن زيدًا كان فاسقًا فاجرًا كافرًا، وإذا به يعتقد بأنه هو الذي سينصر الإسلام والمسلمين؛ وهو هو الشخص، لم يتغير!!.

هذا بالنسبة لزيد من الناس الذي كان يرىٰ أن فلانًا فاجرٌ، ثم صار يعتقد فيه الصلاح!، هذا افتُتِن، أو يكون بالعكس، فعلًا ذاك الرجل كان فاسقًا فاجرًا كافرًا، لكنه أصبح مؤمنًا.

فالحديث يتعرض للنوعين من الفتنة: «يُصبح الرجل فيها - في تلك الأيام - مؤمنًا، ويُمسي - إيش - كافرًا، ويُمسي كافرًا ويُصبح مؤمنًا».

هذا نحن قد رأيناه ...، ستقول: كيف سنعرف، ونحن نرىٰ الفتن كالمطر كما قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في بعض الأحاديث، ما أدري أنت حضرت جلسة من الجلسات التي روينا لكم فيها أثر حذيفة قال: «إذا كان زمن الفتن فأحبَّ أحدُكم أن يَعرف نفسه هل أصابته الفتنة أم لا؟»؛ سمعت هذا الأثر أم لا؟

السائل: نعم شيخنا.

الشيخ: «فلينظر إذا كان يرىٰ حلالًا فصار يراه حرامًا أو العكس؛ فقد أصابته الفتنة».

ألست ترىٰ هذا المعنىٰ اليوم؟.

السائل: نعم.

الشيخ: طيِّب؛ إذًا عرفنا كيف نعرف أن هذه من الفتن أم لا.

السائل: الله المستعان»[1].

---

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور»، الشريط رقم: (١٠٦٠).

وقال أيضًا في الشريط نفسه:

«أثر حذيفة الحقيقة يعني كأنه مفصلٌ تفصيلًا علىٰ واقعنا اليوم، ويغلب علىٰ الظن أنه هو من الأحاديث المرفوعة إلىٰ الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وتلقاها حذيفة منه؛ لأنه كان صاحب سر رسول الله ﷺ، فقد صح عنه أنه قال:

«إذا أحب أحدُكم أن يعرف هل أصابته الفتنة أم لا، فلينظر إذا كان يُحرِّم سابقًا شيئًا فصار يُحلِّله، أو كان يُحلِّل سابقًا شيئًا فصار يُحرِّمه؛ فقد أصابته الفتنة».

لأنه يتبدل حسب الظروف، وهذا نحن اليوم بالرغم أن أحمد ما وافق معنا، نلمَسه لمس اليد، أبدًا!!»[1].

ما ثبت عن الشيخ ربيع في دولة الجزائر وخروجهم على الحاكم ومنازعته، مع أن نظام الدولة نظام جمهوري ديمقراطي.

فقد سُئل حَفِظَهُ ٱللَّهُ ونوقش من قِبَل بعض الجماعات المقاتلة في الجزائر عن القتال القائم بينهم وبين النظام الحاكم، وكان السؤال والمناقشة من «كتيبة الغرباء»، وهي كتيبة من كتائب مَن سموا أنفسهم بـ: «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، وقد أرادوا أن يَخرجوا من الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ بفتوىٰ تُجيز لهم منازعة الحاكم، والخروج عليه، ومقاتلته، مع أنهم كانوا قد بدأوا القتال، وقد مرَّ علىٰ قتالهم ثمان سنوات، ولكنه ثابتٌ علىٰ اعتقاده، وراسخٌ رسوخ الجبال كما عهدناه، لم يُغيِّر دخولهم في القتال ابتداءً دون فتوىٰ من العلماء، ومُضيِّهم في هذا القتال الذي دخلوا فيه، مِن حكمه شيئًا، ولم يَظفروا منه بشيء، وإنما جد واجتهد علىٰ أن يصرفهم عن

---

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور»، الشريط رقم: (١٠٦٠).

هذا القتال، وعن هذا المسلك الخارجي، وأن هذا الحاكم حاكمٌ مسلمٌ وإن حكم بغير ما أنزل الله، ما لم تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان.

وكان مِن أول أسئلته لهم، وقبل بدء النقاش معهم:

أين أنتم عن العلماء، علماء السنة في هذا الزمان، وبالأخص: الألباني وابن باز وابن عثيمين، لماذا لم ترجعوا إلىٰ علماء السنة وتسألوهم وتأخذوا منهم الفتوىٰ قبل أن تدخلوا في هذه المشكلة؟!!.

وهذا خلاف ما يَفتريه عليه المُفتَرون الظالمون، ويتَّهمونه به، فتأمَّل!!.

ثم بعد أن دار النقاش بينه وبينهم، وإذا به يقرِّرهم علىٰ أنفسهم بأنهم هم أيضًا يُكفِّرون الحاكم، ولكن علىٰ صورة أخرىٰ تخالف تكفير التكفيريين للحكام حسب زعمهم، ثم ما إن ظفر منهم بهذه المعلومة، إلا وذهب يُقرِّر لهم مذهب السلف تقريرًا، ويحثهم علىٰ اتباعه، وعلىٰ أخذه من مصادره، ومن أهله، وينهاهم عن تكفير الحكام، وعن الخروج عليهم، أو منازعتهم.

ومما دار في هذا النقاش ما يأتي:

«الشيخ ربيع: الحاكم ألا تُكفِّرونه؟.

السائل: إي نعم.

الشيخ ربيع: لماذا تُكفِّرونه؟.

السائل: بناءً علىٰ أنه نحَّىٰ الشريعة الإسلامية، وعوَّضها بقوانين وضعية، وحارب المسلمين.

الشيخ ربيع: طيِّب أنتم عندكم أن كفرهم بواح، عندكم فيه برهان، بأنْ قالوا بأن الإسلام هذا لا يصلح، وأنه رجعية، وأن القوانين هذه أفضل من الإسلام،



قالوا هذا؟.

السائل: ما سمعناه منهم شيخنا»اهـ بتصرف يسير.

ثم ذهب يوجِّههم حَفِظَهُ اللهُ ويحثهم علىٰ دراسة أحاديث النبي ﷺ التي تُبيِّن لهم طريقة التعامل مع الحاكم المسلم المنحرف، وأنه لا يجوز الخروج عليه مادام مسلمًا، وأن النبي ﷺ ذكر هذا الأمر وحث عليه، مع أنه ذكر عنهم ما معناه أنهم يُغيِّرون في الإسلام إلىٰ آخر شيء، ولكن ماداموا يدَّعون الإسلام، ويُظهرونه، ويُقيمون الصلاة، فلا يُخرَج عليهم، ثم سألهم حَفِظَهُ اللهُ:

«هل عرفتم هذه الأشياء؟»اهـ.

ثم ذهب يُذكِّرهم بخطورة هذا المسلك الذي يسلكونه، وبمخالفته للسنة، وأنه مسلك خارجي، يضر الدعوة السلفية ولا ينفعها في شيء.

ومن أراد الاستزادة ومعرفة ما دار في هذا النقاش، فليستمع للصوتية التي هي بعنوان: «مكالمة الشيخ ربيع المدخلي مع أمراء كتيبة الغرباء بجبال ولاية البويرة»، وهي موجودة ومنشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

والمقصود: أن هذا الكلام هو ما يعتقده ويُقرره الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في دولة الجزائر، وفي حكامها، ولِشَعبها، ومَن كان هذا حاله فمن المُحال أن يراهم كفارًا، أو أنْ لا يرىٰ لهم بيعة!!، وهو قولٌ لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون الظالمون، ويتَّهمونه به، إذ يقولون:

«الشيخ ربيع لا يرىٰ لحكام الجزائر بيعة، وأن البيعة لا تكون عنده إلا لحكام الدولة السعودية».

فـ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

ما ثبت عن الشيخ ربيع في دولة ليبيا وخروجهم على الحاكم ومنازعته، مع أن نظام الدولة نظام جمهوري اشتراكي.

فقد سُئل حَفِظَهُ اللهُ عن القتال ضد القذافي، فما كان منه إلا أن مَنع من ذلك أشد المنع، ووجَّه سائليه إلىٰ أنْ لا يدخلوا في هذا القتال، وفي هذه الفتنة، قال هذا القول مع أنه يُكفِّر القذافي؛ حاكم ليبيا - يوم أن نطق به - ولا يرىٰ إسلامه، ونفي الإسلام عنه يستلزم نفي البيعة له، وهذا النوع من الحكام هو الذي يُقال فيه بأنه ليس له بيعةٌ، يقوله الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة، مادام الحاكم كافرًا عندهم، علمًا بأن القذافي قد بويع له وهو مسلم، ولم يُبايع له المسلمون حال كُفرِه، ثم حَكَم مَن حَكَم مِن العلماء بكفره بعد أن ظهر كُفره عندهم، حَكموا عليه بالكفر مع التزامهم بما هو معلومٌ ومتقررٌ عندهم جميعًا مِن عدم جواز الخروج عليه وقتاله؛ إلا مع القدرة، ومع أمن الفتنة، إلىٰ غير ذلك من التفاصيل المعروفة عند أهل العلم.

وهذا يعني أن الحكم والتعامل مع من كان كافرًا من الحكام مختلفٌ تمامًا عند العلماء عن الحكم والتعامل مع حكام المسلمين الآخرين، ومَن هم في دائرة الإسلام، وأن القول بأن الحاكم ليس له بيعةٌ؛ إنما يُقال في هذا النوع من الحكام، الذين قد حَكَم العلماء بكفرهم، أما الحكام المسلمون فلا يقول عالمٌ من علماء السنة بأن ليس لهم بيعةٌ، إلا ما ثبت عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ من التفريق بين البيعة للخليفة العام؛ الذي يحكم جميع الأقطار وجميع البلاد الإسلامية، وبين البيعة لحكام هذه الأقطار، وهذه الدول[1]، مع التزامه رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) وقد سبق أن بيَّنت أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ مع قوله بهذا القول وهذا التفريق؛ إلا أن الطعن فيه وانتقاصه =

بكل ما تستلزمه البيعة وتقتضيه لحكام هذه الأقطار، وهذه الدول، وأنه يُسمَع لهم ويُطاع، ولا يُنازَعون فيما لهم من الأمر، ولا يُنكَر عليهم علنًا، ولا يُخرَج عليهم، ولا يُقاتلون، إلا مع وجود الكفر البواح؛ الذي لا يختلف فيه اثنان من العلماء، وبالشروط والضوابط المعروفة عند أهل السنة والجماعة، وقد ثبت عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجوعه عن هذا المذهب، كما سبق أن بيَّنت ذلك، فعاد الأمر برجوعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ اتفاق أهل السنة في زماننا علىٰ البيعة لهؤلاء الحكام، وأنه لا خلاف بينهم في ذلك.

وكلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ ومنعه عن قتال القذافي مع تكفيره له، يجعل مذهبه واضحًا وضوح الشمس عندنا، فمن كان هذا قوله في حاكمٍ هو يرىٰ كُفرَه، فماذا عساه أن يقول في حكامٍ مسلمين، هو يعتقد إسلامَهم ولا يُكفِّرهم؟!.

فمما لا شك فيه أن نهيه عن منازعتهم، وعن الافتئات عليهم، أو الإنكار العلني عليهم، فضلًا عن الخروج عليهم، أو قتالهم، سيكون أشد وأشد.

وهذا وأمثاله من العلماء من الظلم أن يُقال فيهم أنهم أهل فتن، أو أنهم يُريدون الفتن، فضلًا عن أنْ يُنسَب لهم تكفير الحكام، أو أن يُنسب لهم القول بأنهم لا يَرون البيعة للحكام الذين يَحكمون بغير ما أنزل الله، خاصةً وقد عُرِفوا

=

بسبب هذا القول لم نجده إلا من أهل الأهواء والبدع والباطل؛ أعداء السنة وأهلِها، أما أهل السنة وعلماؤهم؛ فلا وجود لمثل هذا الطعن وهذا الانتقاص عندهم، وذلك لعلمهم بأنه عالمٌ مجتهدٌ ينطلق في أحكامه وفي أقواله من منهجٍ صحيحٍ؛ منهج أهل السنة والجماعة، ومن أدلةٍ ثبتت عنده؛ اجتهد هو فيها وفي فهمها وتطبيقها، وهو فيها مأجورٌ؛ أصاب أو أخطأ، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد، ولعلمهم بأن انطلاقه لم يكن من منهجٍ منحرفٍ، ومن مَسلك منحرفٍ، لا من منهج الخوارج ومَسلكهم، ولا من منهج غيرهم من أهل البدع والضلال ومَسلكهم، كما هو قول المُفتَرين المُبطِلين، ممن لا يتورَّعون عن اتهام أهل السنة وعلمائهم، والطعن فيهم!!.

بالقول بتعدد البيعات؛ مع اعتقادهم بأن أصحاب هذه البيعات لا يَحكمون بما أنزل الله، باستثناء الدولة السعودية عندهم، كما سبق ذِكر ذلك.

ومما قاله الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ لَمَّا سُئل عن القتال في ليبيا:

قال السائل: الذي ذكرته لك علىٰ القتال الآن في هذه المدن؛ التي هي: بني وليد وسِرْت وسَبْهَا، هل إذا استنفَر ولي الأمر في ليبيا الآن، هل يجب عليهم الطاعة والذهاب إلىٰ هناك والقتال؟ الإخوة السلفيين وغيرهم؟.

فأجاب: «هل هم هؤلاء الذين يُقاتِلون؛ هل هم أفضل من علي بن أبي طالب، أكثر الصحابة ما شاركوا في هذا القتال - بارك الله فيكم - والنبي ﷺ ينهىٰ عن القتال في الفتن، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما شرع القتال إلا لإعلاء كلمة الله فقط، وما عدا ذلك من أنواع القتال - بارك الله فيك - فإنه ليس في سبيل الله، ولا يجوز للمسلم أن يشارك فيه، إذا كانت راية الإسلام واضحة، والكفار واضحون - بارك الله فيكم - نُقاتل.

أنا أُكفِّر القذافي، لكن في ناس مغرورين يقاتلون معه - بارك الله فيك - فالقاتل والمقتول في هذه الفتنة لغير إعلاء كلمة الله مصيرهم خطير، فأنا هذا رأيي، بارك الله فيكم.

إذا كانوا يُقاتلون لإعلاء كلمة الله، وأعلنوا كلمة الله، وتوحيد الله، وسنة رسول الله، فلا يجوز لأحد أن يتخلف؛ أبدًا - بارك الله فيكم -، وإذا كان قتالهم لأمور دنيوية، ومطالب ديمقراطية، ومن الأشياء هذه، فالمسلم يَحفظ نفسه، لا يجوز للمسلم أن يُقاتل إلا لإعلاء كلمة الله، بارك الله فيكم»اهـ بتصرف يسير[1].

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: «كلام الشيخ ربيع المدخلي عن كفر القذافي والقتال الليبي»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

هذا قوله حَفِظَهُ اللَّهُ يوم أن وقعت الفتنة، وخرج الناس في ليبيا علىٰ القذافي، إذ كان ينهاهم عن القتال، وأن يجتنبوا الفتن، ثم لَمَّا سقط القذافي ودبَّت الفتنة بين الشعب الليبي، جاء قوله الآخر، والذي كان يصرف فيه الناس أيضًا عن القتال، وينهاهم عنه، ويأمرهم ويحثهم علىٰ أن يجتنبوا الفتن، لعدم وضوح الراية، وذلك قوله:

«ما في راية واضحة، هل هناك راية واضحة؟ التكفيريين كذابين».

فذكر له السائل أن هناك الزنتان يقولون: نحن نُقاتل الإخوان المسلمين.

فردَّ عليه الشيخ ربيع قائلًا:

«يقاتلون الإخوان وإلا يقاتلون الجن، لا تَدخلوا مع هؤلاء، ولا تُشاركوا أي طرفٍ في القتال، أبدًا، إذا عندكم عقلاء يُصلِحون، ويُوقِفون الفِتن، لا بأس، فقط يوقفون الفتن، أما يُشاركون في القتال؛ لا، والله لو أخَذوا بهذه الفتوىٰ من الأول؛ ما حصل عندكم هذا ...

وأيام القذافي كان بعض السلفيين وأهل الساعدي يريدونني أدلي بصوتي لمساعدتهم، قلت: لا، أبدًا، ولا تَدخلوا مع أي طرف، هؤلاء جُهال ...»اهـ بتصرف يسير[1].

ثم لَمَّا استقر الأمر لحفتر، وأُخبِر الشيخ ربيع بأن الكفة والشرعية قد استقرَّت لحفتر في ليبيا، جاء قوله الآخر، ألا وهو:

«فإني أسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يُطفئ نار الفتنة في ليبيا وغيرها من بلدان المسلمين، وأن يَرفع راية السنة والتوحيد، وأن يُقوِّي أهل السنة والجماعة، وأن

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: «كلام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بخصوص القتال في ليبيا بأنه قتال فتنة»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

يَجمع كلمتَهُم علىٰ الحق، وأن يَبتعدوا عن الفتن، وأنْ لا يُشاركوا أهل الأهواء والفتن في القتال، ويبتعدوا كل الابتعاد، وينضَموا إلىٰ إخوانهم السلفيين تحت راية حفتر، وفَّق الله الجميع»[1].

وفي كل هذه الأحوال الثلاثة، وكل هذه الأقوال، نرىٰ انضباط الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ ورسوخه في هذا الباب واضحًا جليًّا، بغض النظر؛ هل كان قوله - بالنسبة لحفتر - صوابًا أو خطأً؛ لأن الحكم علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوره؛ كما لا يخفىٰ، فحكمه جاء موافقًا لِمَا عنده من تَصوُّرٍ للأمور، ووفق ما ذُكِر ونُقِل له، وقد وافق السنة فيه، يُدرِك ذلك كل مُنصفٍ، قد عرف مذهب السلف في هذا الباب، وذلك أنه حَفِظَهُ اللَّهُ لَمَّا كان القتال قتال فتنة، وخروج علىٰ الحاكم بلا قدرة؛ نهىٰ عنه ومنعه، ولَمَّا صار القتال قتال فتنة بين الشعب نفسه، وليس فيه رايةٌ واضحة؛ ؛ نهىٰ عنه ومنعه أيضًا، ثم لَمَّا علم بأن الأمر قد استقر لحاكمٍ يحكم البلاد - بغض النظر هل هو حفتر أو غيره - أمر بأن يُسمَع ويُطاع لمن تغلَّب، وأن تُدرَء الفتن بذلك، وكفىٰ بذلك رسوخًا وانضباطًا، حَفِظَهُ اللَّهُ ورعاه، وأمد في عمره علىٰ طاعته.

وأقوال الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ في هذا الباب واضحةٌ وصريحةٌ، ولا يَستشكِلها إلا جاهلٌ؛ لم يَفهم هذا الباب ولم يَضبطه، ومن الظلم حقيقةً أن تُترَك أقواله الواضحة الصريحة، وأن يُؤخذ من أقواله ما هو مُركَّبٌ ومُدبلجٌ عليه، وقد ذكر حَفِظَهُ اللَّهُ أن هناك من يَعبث في أقواله ويُدبلِجها، وقد رأينا هذا الأمر واضحًا، وأن

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: «جديد العلامة الشيخ ربيع عمير المدخلي حفظه الله ورعاه للسلفيين في ليبيا أن يكونوا تحت راية حفتر»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

أهل الشر والفتن، ومَن أرادوا به شرًّا وسوءًا؛ قد تركوا أقواله الواضحة البيِّنة؛ التي قرر فيها الحق، ونفىٰ فيها عن نفسه ما يُفترىٰ عليه، وتمسَّكوا بأقوال أعدائه وما دبلجوه عليه، وقد سبق أن ذكرت شيئًا من ذلك بأدلته، فالله المستعان.

ومما قاله الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللَّهُ في بيان هذا الأمر وتوضيحه، وقد سُئل سؤالًا قال فيه السائل:

لقد ظهر منذ فترة تسجيلٌ لكم حفظكم الله تتحدَّثون فيه عن الدولة الليبية، ومجلسها الانتقالي السابق، ومؤتمرها الحالي قبل نشوئه، وأصبح أهل البدع والمغرَّر بهم يتناقلونه بينهم، ويُوزِّعونه علىٰ عامة المسلمين، تحت عنوان: «الشيخ ربيع يُكفِّر الحكومة الليبية»، وعُرِض علىٰ قناتَين فضائيَّتَين ....، مستشهدين به بأن السلفيين وشيخهم يُكفِّرون الحكومة الليبية القائمة، فنَوَدُّ من فضيلتكم حفظكم الله التوجيه والنصيحة للجميع، بارك الله فيكم؟.

فكان مما قال في إجابته علىٰ هذا السؤال:

«فالذي أدين الله به وما عليه السلف الصالح - بارك الله فيكم - من التحذير من التكفير، ومن منهج الخوارج؛ الذين يُكفِّرون المسلمين، ويخرجون عليهم، ويسفكون دماءهم، ولهم وُرَّاث في كل زمان ومكان، إلىٰ يومنا هذا.

ونحن نحارب هؤلاء التكفيريين بنصوص الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

وما نُسِب إليَّ من أنني أُكفِّر الحكومة الليبية! فأعتقد أن هذا كذبٌ عليَّ!، وأنه بلغني أنهم تصرَّفوا في كلامي هذا ودبلجوه!، دبلجه المغرضون وأهل الأهواء؛ لينالوا من ربيع ومن إخوانه السلفيين ...

أما بخصوص الحكم بغير ما أنزل الله:

فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ صرَّح: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فالحكم بما أنزل الله من أوجب الواجبات، ومن أهم الضرورات، والانحراف فيه يُفسِد حياة المسلمين، ويُسلِّط عليهم الأعداء، كما قال رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

«**إذا تبايعتم بالعينة، ورضيتم بالزرع، واتبعتم أذناب البقر، سلَّط الله عليكم ذلاًّ؛ لا ينزعه عنكم حتىٰ ترجعوا إلىٰ دينكم**».

فواقع المسلمين الآن هم في هذا الذل، ولا يُخرجهم منه؛ إلا العودة الصادقة إلىٰ كتاب الله، وسنة رسول الله؛ عقيدةً وأخلاقًا ومنهجًا.

وقضية التكفير:

نحن لا نُكفِّر مطلقًا، من حكم بغير ما أنزل الله مُستحلاً لذلك، فهذا كافرٌ بإجماع المسلمين.

وإذا حكم بغير ما أنزل الله وهو يحترم شريعة الله، ويعتبر أنها الحق، وأن الحكم لله وحده، ومع هذا يغلبه هواه؛ فيحكم بغير ما أنزل الله، فهذا لا نُكفِّره، لكن السلف يقولون: عنده كفرٌ أصغر، لا يُخرجونه من ملة الإسلام.

علىٰ كل حال:

أنا هذا الذي أدين الله به، وأسير عليه، علىٰ منهج السلف، وليس هذا قولي وحدي، بل هو قول علماء الإسلام، وأجمعوا عليه، بناءً علىٰ نصوص كتاب الله

وسنة رسول الله ﷺ.

فمن كان مُستحلاً للحكم بغير ما أنزل الله فهو كافرٌ في أي بلدٍ وفي أي زمانٍ وفي أي مكان، ما نَخصُّ؛ لا ليبيا، ولا غيرها.

وإن كان يحكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أن الحكم لله وحده، وأن الحكم بغير ما أنزل الله ظلمٌ وحرامٌ؛ فإن هذا لا يُكفَّر، ولا نُكفِّرُهُ، بارك الله فيكم.

ولكن عليه أن يتوب إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأن يعود إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ويحكم بشريعة الله؛ في عقيدته، وفي عبادته، ويَفرض ذلك علىٰ شعبه، أي حاكمٍ كان، في أي بلدٍ كان، هذا الذي يجب عليه.

وأي حكومةٍ كانت، وفي أي بلدٍ كانت، هذا الذي يجب عليهم، بارك الله فيكم.

وعلىٰ كل حال: هذا التفصيل يجب أن يَعِيَهُ هؤلاء المروِّجون ضد السلفية والمنهج السلفي، يجب أن يَعُوه، وأن يلتزموه، وهو أن الحاكم المُستحل للحكم بغير ما أنزل الله كافر، وأن الحاكم الذي لا يستحل، ليس بكافر، لكن عنده كفر دون كفر ...»اهـ بتصرف يسير[1].

فهذه ثلاثة أمثلة، ومِن دُولٍ مختلفة، ويتبعها ما ذكره الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ من أن هناك من يعبث في كلامه ويدبلجه، كلها تُبيِّن لنا منهجه حَفِظَهُ اللَّهُ، وعقيدته فيمن يحكم بغير ما أنزل الله من الحكام المسلمين، وترد علىٰ المجرمين الظالمين المفترين قولهم وضلالهم، وما افتروه عليه من أنه يُكفِّر الحكام

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: «براءة العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله من تكفير الدول وبيان منهجه في الحكم بغير ما أنزل الله»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت، وبتفصيل واضحٍ جليٍّ، يفهمه كل من يسمعه، وفيه دليلٌ واضحٌ علىٰ صحة عقيدته، وسلامة منهجه حفظه الله.

المسلمين، أو أنه لا يرىٰ لهم بيعةً، أو أنه يُجيِّش الجيوش، وأن له كتائب تابعة له، وأنه يتدخل في شئون الدول، و .. و .. إلخ، مما ظلموه به، وافتروه عليه، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وقد يقول قائل من أهل الجدل الباطل، سواء من هذه المجموعة المنقلبة علىٰ الشيخ ربيع، أو غيرها:

نحن لم ننفِ عن الشيخ ربيع المدخلي قوله بتعدد البيعات، ولا أنه يدعو للسمع والطاعة للحكام، ولعدم منازعتهم، ولعدم الخروج والافتئات عليهم، وإنما ذكرنا بأنه لا يرىٰ لهم بيعةً، وهذا ثابتٌ عنا، فقد قال قائلنا كما في المحاضرة الجماعية التي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»:

«إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلىٰ الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمىٰ الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع علىٰ ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين،



لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا.

لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!.

هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم.

والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلىٰ اليوم، حتىٰ بعض نفوس المنتسبين إلىٰ السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية.

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه.

وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلىٰ شخص ...»اهـ.

ومن تأمل هذا الكلام حق التأمل؛ لرأىٰ الظلم والافتراء واضحًا فيه وضوح الشمس في رائعة النهار، وأنه فهمٌ وتقريرٌ وتقعيدٌ قد استقلت به هذه المجموعة ومَن وافقها علىٰ هذا الانحراف، وإلا فإن أهل السنة والجماعة؛ قد سبق أن ذكرت من أقوالهم ومن تصرفهم مع الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يوم أن كان ينفي

البيعة عن حكام المسلمين، ويُثبتها للخليفة العام فقط؛ الذي يحكم جميع البلاد الإسلامية – ما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أنهم يعتقدون خلاف ما تعتقده هذه المجموعة ومَن وافقها في هذا الباب، وأنهم يتساهلون مع العالم الذي يقول بهذا القول، مادام ملتزمًا بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، وإن لم يَقل بها، ولم يعتقدها، خاصةً وأنهم يعلمون بأن الحكم في الإسلام ليس طريقه البيعة فقط، ولا ما هو معروفٌ تفصيله عند أهل السنة والجماعة مِن عهد مَن قبله، أو تنصيصه عليه، أو غير ذلك، وإنما قد يصل للحكم إما بالقوة والغلبة والقهر، وإما بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الشيوعية، أو غير ذلك مما لا يمت للإسلام بصلة، والحاكم في كل هذه الأحوال يُلزِم شعبه بالسمع والطاعة، وبالتزام الأوامر والقوانين، رضوا بها أم لم يرضوا، وقبلوا بها أم لم يقبلوا، ولا يريد منهم لتثبيت حكمه، لا بيعة شرعية، ولا غيرها، هذا إن لم يكن لا يعترف بهذا كله، ولا يرىٰ له حاجة.

عرف العلماء ذلك جيِّدًا، وتعاملوا مع مَن وجدوا في قوله مخالفةً لقولهم علىٰ ضوء هذا الفهم، وهذه المعرفة، خاصةً من كان من هؤلاء العلماء ملتزمًا معهم بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه.

ومن عرف هدي أهل السنة والجماعة في هذا الباب - والذي خرجت عنه هذه المجموعة ومَن وافقها وخالفوه – ظهر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا بأن المخالف في هذا الباب؛ هم هذه المجموعة ومَن وافقها، وليس الشيخ ربيع ولا غيره من علماء السنة، وهذا واضحٌ فيما قاله أهل السنة والجماعة وقرروه مِن أن المسلم إذا بات ليلته وهو يعتقد بوجود إمامٍ أو أميرٍ عليه، له السمع والطاعة، ولا يجوز الخروج عليه ولا منازعته، فقد سَلِم من المخالفة في هذا الباب.

❁ أقوال العلماء المبيِّنة لمعنى البيعة، وللمفهوم الصحيح لها.

سأذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن معنىٰ البيعة، وما هو المفهوم الصحيح لها، وأن مَن اعتقد دخوله تحت طاعة الإمام، ولم يَبِت ليلته إلا وهو يعتقد هذا الاعتقاد، وأن له إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا، فقد سلم من المخالفة في هذا الباب، فكيف بمن هو إضافة إلىٰ هذا كله، فإنه ملتزمٌ بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، ومُنْتَهٍ عن كل ما يخالف هذه البيعة، بل يأمر المسلمين ويحثهم علىٰ التزام كل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، وينهاهم عن كل ما يخالفها، وهذا بشهادة هذه المجموعة نفسها، وبمنطوق أحد أفرادها، وهو قوله:

«حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه ...!!!».

ومن كان هذا حاله فهو سالمٌ من المخالفة في هذا الباب، ومما يدل علىٰ ذلك:

❁ أولاً: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٤١هـ).**

* فقد قال ابن هانئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت أبا عبد الله عن حديث النبي ﷺ: «**من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً**»؛ ما معناه؟.

قال: تدري ما الإمام؟ الذي يجتمع المسلمون عليه كلهم يقول: هذا إمام، فهذا معناه»(١).

* ومما قاله الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أيضًا:

---

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٣ / ٢٩).

«ومن خرج علىٰ إمام من أئمة المسلمين، كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان؛ بالرضا أو بالغلبة، فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتةً جاهليةً»(١).

ثانيًا: ما جاء عن الحافظ أبي العباس القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٦٥٦هـ).**

فقد قال: «البيعة: وهي مأخوذةٌ من البيع، وذلك أن المُبايع للإمام يلتزم أن يَقِيَه بنفسه وماله، فكأنه قد بذل نفسه وماله لله تعالىٰ، وقد وعده الله تعالىٰ علىٰ ذلك بالجنة، فكأنه قد حصلت له المعاوضة، فصَدَق علىٰ ذلك اسمُ البيع والمبايعة والشراء؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ﴾ [التوبة: ١١١]، وعلىٰ نحو من هذا قال النبي ﷺ لصهيب: «**ربح البيع أبا يحيىٰ**»، وكانت قريش تبعته لتردَّه عن هجرته، فبذل لهم مالَه في تخليص نفسه ابتغاءَ ثواب الله تعالىٰ، فسماه النبي ﷺ بيعًا، وهذا أحسن ما قيل في المبايعة.

ثم هي واجبةٌ علىٰ كل مسلم لقوله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعةٌ مات ميتةً جاهليةً**»، غير أنه مَن كان من أهل الحل والعقد والشهرة، فبيعته بالقول والمباشرة باليد؛ إن كان حاضرًا، أو بالقول والإشهاد عليه؛ إن كان غائبًا، ويكفي من لا يُؤبه له، ولا يُعرف؛ أن يعتقدَ دخوله تحت طاعة الإمام، ويَسمع ويُطيع له في السر والجهر، ولا يعتقد خلافًا لذلك، فإن أضمره فمات؛ مات ميتةً جاهليةً؛ لأنه لم يجعل في عنقه بيعة»(٢).

---

(١) شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، للشيخ ربيع المدخلي (ص: ٥٩).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤ / ٤٤).



ثالثًا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٢٨هـ).**

فقد قال: «والقدرة علىٰ سياسة الناس؛ إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتىٰ صار قادرًا علىٰ سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله[١].

ولهذا قال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ» إلىٰ أن قال: «**ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتىٰ صار خليفةً وسُمِّي أمير المؤمنين، فدفع الصدقات إليه جائزٌ برًّا كان أو فاجرًا**».

وقال في رواية إسحاق بن منصور، وقد سئل عن حديث النبي ﷺ: «**من مات وليس له إمام، مات ميتةً جاهليةً**»؛ ما معناه؟ فقال: تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع عليه المسلمون، كلهم يقول: هذا إمام؛ فهذا معناه»[٢].

رابعًا: ما جاء عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٥٢هـ).**

فقد قال: «والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية علىٰ ضلال وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافرًا، بل يموت عاصيًا ...»[٣].

خامسًا: ما جاء عن العلامة عبد الله أبابطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٢٨٢هـ).**

وقد سئل عن قوله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعةٌ، مات ميتةً جاهليةً**»،

---

(١) وهذا علىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وهو أن يُطاع بما هو لله طاعة، وبما هو ليس بمعصية، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(٢) منهاج السنة النبوية (١ / ٥٢٨).

(٣) فتح الباري (١٣ / ٧).

فأجاب:

«أرجو أنه لا يجب علىٰ كل إنسان المبايعة، وأنه إذا دخل تحت الطاعة وانقاد، ورأىٰ أنه لا يجوز الخروج علىٰ الإمام، ولا معصيته في غير معصية الله، أن ذلك كافٍ، وإنما وصف ﷺ ميتته بالميتة الجاهلية، لأن أهل الجاهلية كانوا يأنفون من الانقياد لواحد منهم، ولا يرضون بالدخول في طاعة واحد، فشبَّه حال من لم يدخل في جماعة المسلمين بحال أهل الجاهلية في هذا المعنىٰ، والله أعلم»[١].

سادسًا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد قال: «ثم أشد من ذلك من لا يعتقد للإمام بيعة؛ من يقول: أنا ما بايعت الإمام، ولا له بيعة عليَّ؛ لأن مضمون هذا الكلام أنه لا سمع له ولا طاعة له ولا ولاية[٢]، وهذا أيضًا من الأمر المنكر العظيم؛ فإن الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخبر أن من مات من غير بيعةٍ وليس له إمامٌ؛ فإنه يموت ميتةً جاهليةً، يعني ليست ميتةً إسلاميةً؛ بل ميتة أهل الجهل – والعياذ بالله – وسيجد جزاءه عند الله عَزَّوَجَلَّ.

فالواجب أن يعتقد الإنسان أن له إمامًا، وأن له أميرًا يدين له بالطاعة في غير معصية الله[٣]، فإذا قال مثلًا: أنا لن أبايع، قلنا: البيعة لا تكون في رعاع الناس وعوام الناس، إنما تكون لأهل الحل والعقد.

ولهذا نقول: هل بايع كل الناس أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا؟ هل بايعهم

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩ / ١١).

(٢) وهذا القول خلاف ما يقوله الشيخ ربيع حفظه الله، وبراءته منه تشهد به هذه المجموعة نفسها، كما سبق ذِكر ذلك عن أحدهم!!.

(٣) وهو ما يعتقده ويقرره الشيخ ربيع حفظه الله، ولا يُنكر ذلك إلا مفترٍ ظالم.

كل الناس حتىٰ الأطفال والعجوز والمرأة في خدرها؟ أبدًا لم يبايعوهم. ولم يأت أهل مكة يبايعون أبا بكر، ولا أهل الطائف ولا غيرهم، إنما بايعه أهل الحل والعقد في المدينة، وتمت البيعة بذلك.

وليست البيعة لازمةً لكل واحد من الناس أن يجيء يبايع، ولا يمكن لعوام الناس.

ورعاع الناس تابعون لأهل الحل والعقد، فإذا تمت البيعة من أهل الحل والعقد؛ صار المُبايَع إمامًا، وصار ولي أمر تجب طاعته في غير معصية الله، فمن مات وهو يعتقد أنه ليس له ولي أمر، وأنه ليست له بيعة، فإنه يموت ميتة جاهلية. نسأل الله العافية والحماية، والله الموفق»[1].

وقال: «وذلك أن بيعة الإمام واجبة، يجب علىٰ كل مسلم أن يكون له إمام، سواءٌ كان إمامًا عامًّا؛ كما جرىٰ في عهد الخلفاء الراشدين ومَن بعدهم من الخلفاء، أو إمامًا في منطقة؛ كما هو الحال الآن، ومنذ أزمنة بعيدة؛ من زمن الأئمة الأربعة ومَن بعدهم والمسلمون متفرقون، كل جهةٍ لها إمام، وكل إمامٍ مسموعٌ له ومطاع، بإجماع المسلمين، ولم يَقُل أحدٌ من المسلمين إنه لا تجب الطاعة إلا إذا كان خليفةً واحدًا علىٰ جميع بلاد الإسلام، ولا يمكن أن يقول أحدٌ بذلك، لأنه لو قيل بهذا؛ ما بقي للمسلمين الآن إمام، ولا أمير، ولَمات الناس كلهم ميتةً جاهليةً، لأن الإنسان إذا مات وليس له إمام؛ فإنه يموت ميتةً جاهليةً، يُحشر مع أهل الجهل - والعياذ بالله – الذين كانوا قبل الرسالات.

فالإمام في كل مكان، وفي كل منطقة بحسبها، فمثلًا نحن هنا في السعودية

---

(١) شرح رياض الصالحين (٣/ ٦٥٦).

أئمتنا آل سعود، لهم علينا البيعة، يجب علينا طاعتهم في غير معصية الله عَزَّوَجَلَّ، وهم أئمتنا وندين الله تعالىٰ بالولاء لهم، ونعتقد أن بيعتهم في أعناقنا، ولو مات الإنسان علىٰ غير هذه العقيدة في هذه البلاد لَمات ميتةً جاهليةً، لأنه مات بلا إيمان، وكذلك أيضًا في مصر، وفي غيرها من البلاد، كلٌّ له إمامٌ جعل الله له السلطة عليه، ولو قلنا لا إمام إلا الإمام الذي يَعُمُّ جميع بلاد المسلمين؛ ما بقي للمسلمين اليوم أئمة، ولكانت ميتة المسلمين كلهم ميتةً جاهليةً والعياذ بالله»[(١)].

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما حكم من لا يرىٰ البيعة لولي الأمر، إن كان يترتب علىٰ ذلك خروج؟.

فأجاب: «الذي لا يرىٰ بيعةً لولي الأمر؛ يموت ميتةً جاهليةً؛ لأنه ليس له إمام، ومن المعلوم أن البيعة تثبت للإمام إذا بايعه أهل الحل والعقد، ولا يمكن أن نقول إن البيعة حقٌّ لكل فرد من أفراد الأمة، والدليل علىٰ هذا أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بايعوا الخليفة الأول أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يكن ذلك من كل فرد من أفراد الأمة، بل من أهل الحل والعقد، فإذا بايع أهل الحل والعقد لرجل وجعلوه إمامًا عليهم صار إمامًا، وصار من خرج عن هذه البيعة يجب عليه أن يعود إلىٰ البيعة حتىٰ لا يموت ميتةً جاهليةً، أو يُرفع أمره إلىٰ ولي الأمر لينظر فيه ما يرىٰ؛ لأن مثل هذا المبدأ مبدأٌ خطيرٌ فاسدٌ يُؤدِّي إلىٰ الفتن والشرور.

فنقول لهذا الرجل ناصحين له: اتق الله في نفسك، واتق الله في أمتك، ويجب عليك أن تبايع لولي الأمر، وتعتقد أنه إمامٌ ثابت، سواء بايعت أنت أم لم تبايع،

---

(١) شرح رياض الصالحين (٦ / ٦٤٨).



إذًا الأمر في البيعة ليس لكل فرد من أفراد الناس، ولكنه لأهل الحل والعقد»[1].

ثم سُئل: وإذا كان عذره تعدد الولايات الإسلامية، والبيعة تكون للإمام الواحد؟.

فأجاب: «هذا عذرٌ باطلٌ مخالفٌ لإجماع المسلمين، فتعدد الخلافات الإسلامية ثابتٌ من عهد الصحابة ﷺ، وهي متعددةٌ إلىٰ يومنا هذا، والأئمة من أهل السنة كلهم متفقون علىٰ أن البيعة تكون للإمام أو للأمير الذي هم في حوزته، ولا أحد ينكر ذلك، وهذا الذي قاله تلبيس من الشيطان، وإلا فإنه من المعلوم أن طريق المسلمين إلىٰ يومنا هذا أن يُبايِعوا لمن كانت له الولاية علىٰ منطقتهم، ويَرون أنه واجب الطاعة.

فنسأل هذا الرجل: إذا كنت لا ترىٰ أن البيعة إلا لإمام واحد علىٰ عموم المسلمين، فمعنىٰ ذلك أن الناس الآن أصبحوا كلهم بلا إمام، وهذا شيءٌ مستحيلٌ متعذرٌ، لو أننا أخذنا بهذا الرأي لأصبحت الأمور فوضىٰ، كل إنسان يقول: ليس لأحد عليَّ طاعة، ولا يخفىٰ ما في هذا القول من المنكر العظيم»[2].

وأقوال العلماء في هذا الباب كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، ومذهب أهل السنة والجماعة واضحٌ فيها وضوح الشمس في رائعة النهار، وأن العالم مادام يقول ويُقرر ما تقتضيه البيعة وتستلزمه من السمع والطاعة للأئمة، ومن عدم الخروج عليهم، ومن عدم منازعتهم، وعدم الافتئات عليهم، وعدم الإنكار العلني عليهم، ولا يبيت ليلته إلا وهو يعتقد أن عليه إمامًا، وأنه داخلٌ تحت طاعة هذا الإمام، فإنه سالمٌ من المخالفة في هذا الباب، ويُتساهل معه فيه، كما تساهل أئمة

(١) لقاءات الباب المفتوح (٣/ ١٧٥).

(٢) لقاءات الباب المفتوح (٣/ ١٧٦).

زماننا مع الإمام الألباني - رحم الله الجميع -، ولم نجد فيهم من يُشنِّع عليه، كما هو صنيع أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال، الذين يجهلون ما عليه الأئمة، ويجهلون أنهم يجهلون، وإلا فإن الطعن فيمن هذا حاله من علماء السنة إنما هو ضلالٌ وانحراف، لا يصدر من سلفيٍّ أبدًا، لا في حق الشيخ الألباني، ولا في حق الشيخ ربيع، ولا في غيرهما من أئمة السنة، رحم الله من مات منهم وغفر لحيهم.

ومن المعلوم أن كلاًّ من الشيخين؛ سواء الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ اللهُ، كلاهما يبيت ليله وهو يعتقد دخوله تحت طاعة الإمام، وكلاهما يقول ويُقرر ويأمر ويدعو ويحث الناس علىٰ التزام ما تقتضيه البيعة وتستلزمه؛ من السمع والطاعة للأئمة، ومن عدم جواز الخروج عليهم، ومن عدم منازعتهم، وعدم الافتئات عليهم، وعدم الإنكار العلني عليهم ....، إلىٰ غير ذلك مما تقتضيه البيعة للأئمة وتستلزمه.

❁ أقوال الشيخ ربيع المُبيِّنة والمؤكِّدة لهذه المعاني.

ومن أقوال الشيخ ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ المُبيِّنة والمؤكِّدة لهذه المعاني - زيادة علىٰ ما سبق ذكره - ما يأتي:

❁ أولاً: ما جاء عنه وذكَرَه في ردِّه على سيد قطب في هذه المسألة.

فقد عنون عنوانًا قال فيه: «سيِّد قُطب يُقرِّر مذاهب الفرق الضالة ويُوهم أنها مذهب عمر بن الخطاب».

ثم قال تحت هذا العنوان:

«فإن «سيِّدًا» إنما يُقرِّر هنا مذاهب الفرق الضالة من الخوارج والمعتزلة

والرافضة، ولا يلتفت إلىٰ ما قرَّره الرسول ﷺ، وقرَّره أهل السنة والجماعة بناءً علىٰ توجيهات رسول الله ﷺ، التي منها ما أخرجه مسلم وغيرُه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليك السمع والطاعة في عُسرك، ويُسرك، ومنشطك، ومكرهك، وأثرة عليك**».

وما أخرجه مسلم وغيرُه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: «بايعنا رسول الله ﷺ علىٰ السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلىٰ أثرة علينا، وعلىٰ ألاَّ نُنازعَ الأمرَ أهلَه، وعلىٰ أن نقول بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم».

وزاد مسلم بعد قوله: «**وألاَّ نُنازعَ الأمرَ أهلَه**»؛ قال: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان**».

وما رواه مسلم وغيرُه عن سلمة بن يزيد الجعفي: أن رسول الله ﷺ قال: «**اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم**».

ومن حديث حذيفة: «**يكون بعدي أئمةٌ؛ لا يَهتدون بهداي، ولا يَستنُّون بسنَّتي، وسيقوم فيهم رجالٌ؛ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنعُ يا رسول الله، إن أدركتُ ذلك؟ قال: تسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالَك؛ فاسمع وأطع**».

وحديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «**ستكون أثَرَةٌ وأمورٌ تُنكِرونَها، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: تُؤدُّون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم**».

ففي هذه الأحاديث: وجوب طاعة الإمام علىٰ الأمة؛ مهما ظَلَم الإمام وخالف هَدْيَ الإسلام؛ حتىٰ ترىٰ الأمة في هذا الإمام الكُفرَ البواح المُخرِج عن دائرة الإسلام.

لم يستضيء «سيِّد» بهذه التوجيهات النبوية، ولم يلتفت إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، وذهب يُقرِّر ما هو أشدُّ من مذهب الخوارج والفرق الضالة الأخرىٰ، ثم ينسب ذلك إلىٰ الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه يرىٰ هذا المذهب الرديء: «أنه لا يستحق طاعة الرعية إلا إذا كان في غاية العدل»، ولقد أشار إلىٰ قصة البرود اليمانية ...

ذكر الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ هذه القصة من كلام سيد قطب، ثم بيَّن بطلانها، ثم قال:

كيف يتبنَّىٰ «سيِّد» هذا المبدأ الثوري الخطير الذي لا تعيش عليه أمة، ولا يقومُ عليه دين؛ علىٰ هذه القصة الباطلة، لعلَّها من صياغة أعداء الإسلام؛ لتدمير الإسلام والمسلمين»(١).

ثانيًا: ما جاء عنه وذكَرَه في ردِّه على الدكتور سعود الفنيسان في هذه المسألة.

فقد ذكر عن الدكتور سعود الفنيسان قوله:

«الوقفة الثالثة: طاعة الحاكم المسلم: طاعة ولي الأمر العادل».

وذكر أدلته التي استدل بها، وهي قوله:

جاء في صحيح مسلم: «من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصىٰ الأمير فقد عصاني».

وأخرج أبو داود عن أبي موسىٰ الأشعري: «**إن من إجلال الله ... إكرام ذي السلطان المقسط**».

وفي حديث عبادة بن الصامت المتفق عليه : «بايعنا رسول الله علىٰ السمع والطاعة في السر والعلن، وعلىٰ النفقة في العسر واليسر والأثرة، وألاَّ نُنازع السلطان

---

(١) مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ (ص: ٦٩).

أهله، إلا أن نرىٰ كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان».

وفي حديث عبد الله بن عمر عند مسلم، قال رسول الله ﷺ: «**علىٰ المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، ما لم يُؤمر بمعصية، فإن أُمِر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة**».

ثم ذكر عن الدكتور سعود الفنيسان ما نطق به بعد أن ساق هذه الأدلة، وهو قوله:

«إن طاعة الحاكم والأمير أو الرئيس العادل بهذه النصوص وغيرها واجبةٌ وجوبًا قطعيًّا؛ إذا أمر بمعروف وطاعة، أما إذا أمر بمنكر أو معصية؛ فلا سمع له ولا طاعة، كما في الحديث: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»».

ثم قال الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ معلِّقًا علىٰ كلام الدكتور سعود الفنيسان:

«نص حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

عن جُنادةَ بن أبي أميَّةَ قال: دخلنا علىٰ عبادة بن الصَّامت وهو مريضٌ فقلنا: حدِّثنا أصلحك الله بحديثٍ يَنفعُ الله به سَمِعتَهُ من رسول الله ﷺ، فقال: «دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أَخَذ علينا أَنْ بايعَنا علىٰ السمع والطاعة في مَنشَطِنا ومَكرَهِنا وعُسرِنا ويُسرِنا وأثرَةٍ علينا، وألاَّ نُنازع الأمرَ أهلَه، قال: إلا أَنْ تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم من الله فيه برهان».

وفي رواية: «وعلىٰ أَنْ نَقولَ بالحق أينما كنا لا نَخافُ في الله لَومَةَ لائم».

في هذا الحديث اهتمام رسول الله ﷺ بأمر الطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر، وفي حال الاستئثار بالمال والمناصب ونحو ذلك.

ومن مقتضيات هذه الطاعة عدم منازعة الأمير المسلم في كل الأحوال، إلا في حالة واحدة وهي الكفر البواح، الذي يُعلنه الأمير جهارًا، أما في غير هذه

الحال فلابد من الطاعة في غير معصية الله.

ثم ذكر بعض الأحاديث الدالة علىٰ هذه المعاني، ومنها قوله:

«وحديث أنس بن مالك عن أُسَيد بن حُضَير رضي الله عنهما أن رجلًا من الأنصار قال: «يا رسول الله، ألا تَستعملُني كما استَعملتَ فلانًا؟ قال: **سَتَلقَونَ بَعدي أثَرَةً فاصبروا حتىٰ تَلقَوني علىٰ الحَوض**».

ترجم له النووي بقوله: «باب الأمر بالصَّبر عند ظُلم الولاة واستِئثارِهِم».

وحديث عَلقَمة بن وائل الحَضرَمي عن أبيه قال: «سأل سَلَمةُ بن يَزيدَ الجُعْفِيُّ رسولَ الله ﷺ فقال: يا نبيَّ الله، أرأيتَ إن قَامَت علينا أُمراء يَسألونا حَقَّهُم ويَمنعونا حَقَّنا، فما تَأمُرُنا؟ فأعرَض عنه، ثم سَأَلَهُ، فأعرَض عنه، ثم سَأَلَهُ في الثانية، أو في الثالثة، فَجَذَبَهُ الأشْعَثُ بن قَيْس، وقال: «**اسمَعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتُم**».

وساقه الإمام مسلم مرة أخرىٰ بإسناد آخر، وفيه: «فَجَذَبَهُ الأشْعَثُ بن قَيْس، فقال رسول الله ﷺ: **اسمَعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتُم**».

وترجم له النووي بقوله: «باب في طاعة الأمراء وإنْ مَنعوا الحُقوق».

ذكر الشيخ ربيع حفظه الله أدلَّته علىٰ ما يقول ويُقرر، ثم قال:

«تأمل هذه الأحاديث وما في معناها لتُدرِك أن الرسول الكريم ﷺ أشجع الشجعان وأعدل خلق الله العادلين كيف يُغلق أبواب الفتن ويسد نوافذها ومنافذها.

لقد أطلع اللهُ رسولَه علىٰ ما سيكون في هذه الأمة من فتنٍ ومن جور الحكام واستئثارهم بالأموال والمناصب، فيأمر الأمة بالصبر، وأداء الحقوق التي عليهم وإن منعهم الحكام حقهم.

ولم يأمرهم بالمظاهرات والمطالبات بالحقوق كما يفعله ويقوله الديمقراطيون من اليهود والنصارىٰ والعلمانيين، ومن سار علىٰ نهجهم من هواة الأموال والمناصب المتجاهلين لهذه التوجيهات النبوية الحكيمة، التي تحمي الأمة من الفتن وسفك الدماء وهدم المصالح وإهدار الأموال، وهذا والله منهج الله ورسوله الفذ، لا منهج دعاة الديمقراطية ودعاة الفوضىٰ باسم الحريات المهضومة.

وقد أخذ علينا رسول الله ﷺ أن نقول الحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم، وليس معنىٰ قول الحق المناداة بالديمقراطية والمظاهرات، والدعوات الهدامة إلىٰ الفتن وسفك الدماء لتحقيق مآربهم ...».

إلىٰ أن قال: «مما يُؤخذ علىٰ الدكتور سعود».

فذكر بعض المؤاخذات عليه، وكان مما قاله وقرره في ردِّه علىٰ هذه المؤاخذات، أن قال:

«فهذه البيعة بما حوته؛ يجب علىٰ المسلمين التزامها في كل الأحوال المذكورة في الحديث؛ إلا في حال الكفر البواح.

ولو كان الحاكم غيرَ عادلٍ كما في قوله: «وأثرة علينا»، فالعادل لا يستأثر علىٰ المسلمين لا بمال ولا بغيره من أنواع الأثرة، بل لا يكون المستأثر إلا جائرًا، ومع ذلك يأمر رسول الله ﷺ بالسمع والطاعة له، مادام يصلي، ومادام في دائرة الإسلام، فيُطاع في الجهاد في سبيل الله بالمال والنفس، وفي الصلاة والحج والصيام، وفي العقوبات لمن يقصِّر في شيءٍ من هذه الواجبات، وفي إقامة الحدود، وفي بذل الأموال في الجهاد، وعند الأزمات».

وقال: «وكان رسول الله ﷺ يحث أصحابه علىٰ بذل الأموال في الجهاد في

سبيل الله، وفي الأزمات ومساعدة من تصيبهم الجوائح، ولا يجوز أن تُربَّىٰ الأمة علىٰ الاتِّكال علىٰ الدولة الإسلامية[1]».

وقال: «خرج الدكتور من حديثَي عبادة وعبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بأمرٍ عجيب، ألا وهو قصر الطاعة علىٰ الحاكم والأمير والرئيس العادل، والحديثان يتناولان العادل وغير العادل مادام في دائرة الإسلام، فما هكذا الفقه للنصوص القرآنية والنبوية، وما هكذا يا سعد تورد الإبل».

وقال: «فالإمام المسلم يُطاع ويُؤدَّىٰ الذي له علىٰ المسلمين، وإن كان عنده أثرةٌ، وأمورٌ تُنكر عليه، ولا يُخالف هذا المنهج إلا الخوارج والمتأثرون بالديمقراطية والسياسة الغربية؛ سياسة اليهود والنصارىٰ، الذين حرَّفوا دينهم، ويريدون أن يحرِّف المسلمون دينهم، ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال تعالىٰ لنبيه الكريم والمقصود الأمة: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال تعالىٰ لنبيه الكريم: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤-٧٥].

فاتباع أهواء أعداء الله وأعداء رسوله وأعداء الإسلام والمسلمين والركون إليهم ولو في شيءٍ قليلٍ في ذلك، فهذا والله فيه الوعيد الشديد والخذلان الأكيد

(١) هذا هو ما نعرفه ويعرفه السلفيون جميعًا عن الشيخ ربيع حفظه الله، وهذا ما يعتقده في الدول الإسلامية وحكامها، وأنها دولٌ إسلاميةٌ، وحكامها مسلمون، ولا يقول بغير هذا القول ويتهمه به؛ إلا ظالمٌ مفترٍ أفَّاك.

من رب السماوات والأرض، فليحذر المسلمون من الركض وراء أعداء الله وأعداء دينهم».

وقال: «والرسول ﷺ قد أذن للحاكم في الاجتهاد، وبيَّن أن له أجرَين إن أصاب، وأجرًا واحدًا إن أخطأ.

ومراعاة المصالح ودرء المفاسد من مسارح الاجتهاد.

وقد أمر رسول الله ﷺ بطاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية، فالحاكم يُطاع إلا في المعصية فإنه لا يُطاع فيها.

أما إذا اجتهد في تحقيق مصلحةٍ أو مصالحَ لا يُخالف فيها نصًّا عن الله وعن رسوله، فهذا مما يُشكر عليه، ويُثاب عليه كما في الحديث السالف.

وكذلك إذا اجتهد في دفع المفاسد عن الأمة إذا لم يُخالف نصًّا.

وهذا الاجتهاد علىٰ التفصيل السابق يشمل العلماء».

وقال: «هناك شيءٌ وأمرٌ مهمٌّ نصَّت عليه الأحاديث الصحيحة الثابتة، وعليه أهل السنة والجماعة وأئمتهم عبر التأريخ الإسلامي، ألا وهو: إذا كان هذا الحاكم جائرًا مستأثرًا علىٰ المسلمين، ويَرون منه أمورًا مُنكرةً تصدر منه، فإنه بمقتضىٰ هذا المنهج، لا يجوز منازعته، ولا الخروج عليه، فلماذا يُغفِل الدكتور هذا الأمر المهم في هذا الوقت الذي تضطرم فيه الفتن؟»[1].

❁ ثالثًا: ما قرره في هذه المسألة في غير ما موطن.

- الموطن الأول: سئل حَفِظَهُ اللهُ:

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: «حكم المظاهرات في الإسلام» (ص: ٢٤ وما بعدها).

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، هل الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله يُطاع؟.

فأجاب: «الرسول عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ وضع - يعني - معالم لهذه الطاعة، ووضع لها حدودًا، ووضع لها شروطًا، فـ:«لا طاعة في المعصية، إنما الطاعة في المعروف» كما قال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

لكن هذا الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله - يعني - هناك أمورٌ من الشريعة، لا شك ندري أنها موجودة في بعض البلاد الإسلامية؛ كالأحوال الشخصية، وكإقامة الصلاة والحج والزكاة في بعض البلدان، فالذي بقي معهم من الخير وأمَروا به يُطاعون فيه، وما أمَروا به من معصية ومخالفة لشرع الله؛ فلا طاعة لهم في ذلك، حتىٰ لو كان حاكمًا عادلًا يُطبق شريعة الله، لكن أمرَكَ بمعصية؛ فلا طاعة له في هذه المعصية»(١).

- الموطن الثاني: ما ذكره في كلمة له عن الأحداث والمظاهرات والخروج علىٰ الحكام، وكان مما قاله فيها:

«فإن الإسلام لكمال هديه وكمال حكمته يمنع الخروج علىٰ الحكام، وما يؤدي إلىٰ الخروج، ويأمر بالنصيحة والموعظة الحسنة النافعة؛ بالطرق الحكيمة البعيدة عن الإفساد والمفاسد.

لكن الخوارج يرون الخروج علىٰ الأئمة - بارك الله فيكم - يعني إذا كانوا يُكفِّرون بالكبيرة، فهم يُكفِّرون الإمام أو الحاكم، إذا خالف ووقع في معصية استحلوا الخروج عليه، فيخرجون يسفكون الدماء، وينتهكون الأعراض،

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٤ / ١٤٣).



ويستبيحون أخذ أموال المسلمين، وسبي ذراريهم؛ إلىٰ آخر مخازيهم التي وقعوا فيها بسبب هواهم، وبسبب خلافهم لمنهج الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولِما قرره الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وقرره القرآن، وسار عليه العلماء، وسار عليه الخلفاء الراشدون.

خالفوا هذا بأهوائهم؛ فأثخنوا في الأمة ومزَّقوهم شر ممزق، وتلاحقت البدع بعد ذلك، هم فتحوا هذا الباب، بل أبواب الشرور والفتن، لهذا أمر الرسول ﷺ بقتلهم، فقال: «**هُم شَرُّ الخلقِ والخليقة**»، «**فأينما لَقِيتُموهُم فاقتُلوهم**»، «**يَمرُقون من الدِّين كما يَمرُق السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة**»، فهذه طريقة الخوارج في كل زمان ومكان.

دائمًا يدعون إلىٰ سفك الدماء وإلىٰ الخروج علىٰ حكام المسلمين - بارك الله فيكم -، أما الشريعة ففيها الحكمة، وفيها مراعاة المصالح، وفيها درء المفاسد، فإن الخروج علىٰ الأئمة له مفاسد عظيمة جدًّا.

لقد أَطْلَع الله رسولَه ﷺ علىٰ ما سيحدث في الأمة من انحراف في الحكام وفي غيرهم، فقال عن الحكام: «**إنها ستكون بَعْدِي أَثَرَةٌ وأمورٌ تُنكِرونها، قالوا: يا رسول الله، فما تأمُر من أدرك منا ذلك؟ قال: تُؤَدُّون الحق الذي علَيكُم، وتَسألون الله الذي لَكُم**».

فلم يأمرهم بالخروج، ولا القتال، ولا المظاهرات، ولا غيرها من ألوان الفساد.

وعن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**كانت بَنُو إسرائيلَ تَسُوسُهم الأنبياء، كلما هلك نبيٌّ خَلَفَهُ نبيٌّ، وإنه لا نبيَّ بَعْدِي، وسيكون خُلفاءُ فيَكثُرون قالوا: فما تَأمُرُنا قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، وأَعطُوهُم حَقَّهُم، فإن اللهَ سَائِلُهُم عمَّا اسْتَرعَاهُم**».

انظر إلىٰ هذا التوجيه النبوي الحكيم؛ فلو كان صبر المسلمين علىٰ جور حكامهم منطلقًا من هذه التوجيهات النبوية الحكيمة؛ لجعل الله لهم فرجًا ومخرجًا

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وكما تحدَّث رسول الله ﷺ عن واقع الحكام، تحدَّث أيضًا عن الفِرَق وأنَّ هذه الأمة ستفترق إلىٰ ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، أطلَعَه الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ علىٰ ذلك، وهذا من معجزاته، أطلَعَه الله علىٰ ما سيكون في هذه الأمة من بدعٍ وسياساتٍ منحرفةٍ، وما شاكل ذلك، ولكن رسول الله يُراعي المصلحة الكبرىٰ، ويدفع الفتنة الكبرىٰ عن المسلمين، وعن دمائهم، وعن أعراضهم، وعن أموالهم.

أمر الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بتغيير المنكر ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ومع ذلك الحاكم له شأنٌ آخر، وهو أن يُنصَح بالحكمة والموعظة الحسنة، لأن تغيير منكره إذا كان دون الكفر البواح؛ يترتَّب عليه مفسدةٌ أكبر وأكبر وأكبر من المفسدة التي هو واقعٌ فيها، والتي تريد أن تَستريح منها وتُزيلها، تقع في مفسدةٍ أكبر وأكبر من الفوضىٰ، وسفك الدماء، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال، وما شاكل ذلك، أَمرنا بالصبر عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، قال عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ:

«بايعنا رسول الله ﷺ علىٰ السمع والطاعة، في المنشط والمَكره، وعلىٰ أثرة علينا، وعلىٰ أنْ لا ننازع الأمر أهله، حتىٰ تَروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان».

كفرٌ بَوَاحٌ لا يحتمل التأويل، ولا يقبل تأويلًا، واضحٌ كالشمس، فحينئذٍ للمسلمين أن يخرجوا علىٰ هذا الحاكم الذي وقع في الكفر الواضح، بشرط أن

لا يكون في خروجهم مفسدةٌ أكبر من بقاء هذا الحاكم الكافر - بارك الله فيكم -، لأنه قد يخرج بعض الناس، والضعفاء، فيفتك بهم ويضيع الدين والدنيا، فتكون المفسدة أكبر! فلا يخرج المسلمون علىٰ الحاكم الكافر؛ إلا إذا كان الخروج أرجح وأنجح، وأن المسلمين سيسقطونه دون سفك دماء، ودون انتهاك أعراض، ودون ودون.

أما إذا بقي في دائرة الإسلام، «**لا ما صَلوا**»، تروي أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: «**إنه يكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمَن عَرَف فقد بَرِئ، ومن أَنكر فقد سَلِم، ولكن من رَضِيَ وتابع، قالوا: ألا نقاتلهم يا رسول الله؟ قال: لا! ما صَلَّوْا**»، فمادام يصلي، فلا يجوز الخروج عليه، ما قال: «**ما أقاموا الصلاة**»، قال: «**لا ما صلوا**»، مادام يصلي، ظاهره الإسلام، وأنه في دائرة الإسلام، فلا يجوز الخروج عليه، لأن الخروج يؤدي إلىٰ سفك الدماء، وانتهاك الأعراض.

وما استفاد الناس من الخروج علىٰ الحكام أبدًا، لم يستفيدوا من الخروج علىٰ الحكام أبدًا، خروج أهل المدينة علىٰ يزيد ترتَّب عليه مفاسد عظيمة، خروجهم علىٰ بني أمية وعلىٰ بني العباس؛ ما يترتب عليها إلا الفساد والهلاك والدمار.

فلم يستفد المسلمون من هذه الخروجات أبدًا، ودائمًا تأتي مفاسدها أكبر وأكبر وأشد من مصالحها.

واعتبروا بالصومال، كان حاكمهم ظالِمًا فاجرًا فخرجوا عليه، فاستمروا في دوامة من الفتن والدماء إلىٰ يومنا هذا.

صدام الفاجر البعثي، انظر لَمَّا أُسقِط ماذا يحصل للعراق إلىٰ يومنا هذا.

وماذا سيحصل الآن لهؤلاء الذين يتظاهرون في البلدان العربية؟! ما الذي

سيترتب علىٰ أعمال هؤلاء؟!.

والله أنا آسَف، آسَف الأسف الشديد، أنه لا ذِكر للإسلام في هذه المظاهرات كلها! وبعض الكُتاب يحكي الإجماع علىٰ هذه الديمقراطية، ينطلقون من الديمقراطية، المطالب الشعبية كلها تنطلق من الديمقراطية! ليس فيها أي مطلب ينطلق من الإسلام أبدًا، والعياذ بالله، والحلول من بعض الحكام ديمقراطية، فيا غربة الإسلام.

يعني هذا حاكم تونس غادر تونس والفوضىٰ باقية، والله أعلم كيف ستنتهي الأمور؟! وما أظن أنها ستنتهي بحكم الإسلام.

وحاكم مصر؛ طلب مهلةً لمدةٍ بسيطةٍ ثم يتخلَّىٰ عن الحكم، فأصر المتظاهرون إصرارًا شديدًا علىٰ تنحيته فورًا فتنحَّىٰ، فما هو البديل عن الديمقراطية أو الحكم العسكري؟.

إذا لم يكن البديل هو الإسلام بعقائده ومناهجه الصحيحة في كل المجالات ومنها مجال السياسة، إذا لم يكن الإسلام هو البديل؛ فلم يصنعوا شيئًا، إذا كان البديل هو الديمقراطية الغربية المناهضة للإسلام؛ فبئس البديل.

أنا آسَف الآن علىٰ ما يحصل في العالم الإسلامي من هذه المظاهرات الجاهلية الهمجية الفوضوية؛ التي لا وجود للإسلام في مطالبها، ولا للمتظاهرين، مما يدلك علىٰ أنهم جاهلون بالإسلام، وأنهم لا أمل لهم أو لا رغبة لهم في أن تقوم دولة إسلامية مثلًا، ما عندهم هذا، ديمقراطية! ديمقراطية! ديمقراطية! ديمقراطية!، يعني طلاب جامعات ودكاترة وأساتذة وعقولهم أدنىٰ وأدنىٰ من عقول الأطفال! وهم يركضون من وراء أفكار الغرب وتشريعات الغرب وقوانين

الغرب، ومطالبُهم لا تقوم إلا علىٰ هذه الأمور التي جاءت من أوروبا «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**»، أهل البدع فعلوا هذا، والسياسيون فعلوا هذا، مع الأسف الشديد.

نسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يُهيئ للأمة علماء ناصحين يقودونهم بكتاب الله وبسنة رسول الله، وأن يُهيئ لهم حكامًا صالحين ناصحين يحكمون بشريعة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، بكتاب الله وبسنة رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إنَّ الحكم لله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا حكم لأحدٍ معه، ولا شريك له في حكمه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، الحكم لله وحده، ربكم الذي خلقكم وخلق الأرض وخلق السماء وأمدكم بالأنهار والجنان وكل شيء ثم تنسونه! وتنسون تشريعاته! وتتعلقون بتشريعات اليهود والنصارىٰ!.

ما أحد ذكر الإسلام في هذه المظاهرات، حتىٰ صوت الخوارج ما وُجِد عندهم، مع الأسف الشديد، نحن نذم الخوارج، ونذم خروجهم، ونحاربهم، لكن هؤلاء مطالبهم تحت مطالب الخوارج بدرجات ودرجات، مع الأسف الشديد.

فنحن ننصح المسلمين أن يعودوا إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، أن يعودوا إلىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ويكون لا همَّ لهم إلا الالتزام بهذه الشريعة، وتطبيق هذه الشريعة الغراء، تطبيق نصوص هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسعادة كل السعادة فيه، وفي بيانه؛ السنة، والهلاك والدمار والشرور والفتن والمحن كلها تنصب علىٰ من يخرج عنهما ...»(١).

(١) منشور علىٰ شبكة الإنترنت تحت عنوان: «كلمة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله عن الأحداث والمظاهرات والخروج علىٰ الحكام».

- الموطن الثالث: سئل حَفِظَهُ اللهُ:

ما رأيكم فيمن يقول: إنَّ الخوارج هم الذين يخرجون علىٰ الحاكم العادل فقط، أمَّا من يخرج علىٰ الحاكم الظالم فليس من الخوارج؟.

فأجاب: «عبد الملك بن مروان كان حاكمًا ظالِمًا، وقتل عبد الله ابن الزبير، وأميره هدم الكعبة، وعبد الله بن عمر يُبايعه بعد هذا كله، والصحابة الموجودون يبايعونه، - واللهِ - ظالم، الله يرحمه، عنده خيرات، وله حسنات، وله فتوحات، وله جهاد، ولكن - واللهِ - ظالمٌ جائر.

والرسول ﷺ علَّم وعلَّم وعلَّم؛ نصوصٌ في الصحيحين وغيرهما: «**خيار أئمتكم الذين تُحبونَهم ويُحبونكم، ويُصَلُّون عليكم وتُصَلُّون عليهم، وشِرارُ أئمتِكُم الذين تُبغِضونَهم ويُبغِضونكم، وتَلعنونَهُم ويَلعنونَكُم**»، قيل: يا رسولَ الله، أفلا نُنابِذُهُم بالسيف؟ فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتُم من وُلاتِكُم شيئًا تكرَهونَه، فاكرَهوا عمَلَه، ولا تَنزِعوا يدًا من طاعة**».

حكام جور، ومع هذا الرسول ﷺ يأمر بالصبر عليهم، ولا يُجيز الخروج عليهم، والذي يَشُق عصاهم شَقَّ عصا المسلمين؛ يجب قتله، ولو كان حاكمًا جائرًا.

هذا فقه الخوارج، يقولون: ما يكون خارجيًّا؛ إلاَّ إذا خرج علىٰ الحاكم العدل؛ هم يَرون أن عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس بعادل، عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس بعادل.

والذين يُعظِّمون سيد قطب يَرون عثمان ليس بعادل، ولو تستروا، وإلا كيف يُقدِّسون سيد قطب الذي يطعن في عدالة عثمان، ويُسقِط خلافته، وهو لا يُسقِط إلاَّ بالكفر لأنَّه تكفيري؛ رئيس التكفيريين؟!.

فلا يستطيع أن يجهر بتكفير عثمان، وهو جمع بين فكر الخوارج والروافض،

وحمل راية الخوارج، وراية الروافض، ورايات أخرىٰ جمعها، فيجعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جائرًا نخرج عليه، وعليًّا جائرًا نخرج عليه، وهكذا.

وذو الخويصرة؛ رأيتم كيف طعن في عدالة الرسول ﷺ، فتكون المسألة ليس لها ميزان، عادلٌ عندَكَ ليس بعادلٍ عند الذي يَخرج عليه!.

إذن الحل أنَّ الحاكم مادام في دائرة الإسلام، والأمر ضَبطَه الرسول ﷺ، ولو كان هذا الحاكم فاجرًا ظالِمًا، مادام في دائرة الإسلام، مادام يقيم الصلاة، لا يجوز الخروج عليه، عرفتم هذا؟ هذا حكم الله وحكم رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وليس حكم السفهاء»[1].

وأقوال الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ في هذا الباب كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، سواء المكتوبة منها أو المسموعة، وكلها أقوالٌ لا يقولها، ولا يُقررها، ولا يناقش فيها ويجادل بها؛ إلا من يعتقد البيعة لحكام المسلمين، ويقول بكل ما تقتضيه هذه البيعة وتستلزمه.

ومن ادَّعىٰ عليه غير ذلك، فليُثْبِت هذه المخالفة وهذا القول الباطل الذي يدَّعيه عليه بكلامٍ واضحٍ جليٍّ لا يحتمل التأويل، إما من كتابته وخطِّه، وإما بصوته، ودونه وهذا الأمر خرط القتاد.

❁ ثالثًا: ما أراده الشيخ ربيع المدخلي من هذه العبارات هو أن يثبت بأن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وعلى سنة رسوله ﷺ.

فإن مما أراد الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ إثباته بمثل هذه العبارات وهذه الإطلاقات، هو أن البيعة لا تكون إلا علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ، وأن البيعة علىٰ العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو الباطنية، أو غيرها

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٤ / ٤١٩).

مما هو مخالفٌ لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنما هي بيعةٌ باطلةٌ لا تصح ولا تثبت، ولا يجوز لأحدٍ من المسلمين أن يُبايع لأميره علىٰ ذلك.

وهذا يعني أن الحاكم أو الأمير إذا كان يطلب البيعة علىٰ مثل هذه الأمور، فإن البيعة له والحال هذه تكون محرمةً، ولا تجوز إلا مع الإكراه والاضطرار، وغير ذلك مما هو معروفٌ تفصيله عند أهل السنة والجماعة.

أما أن يُبايع علىٰ مثل هذه الأمور من دون ما حاجة، ودون اضطرارٍ ولا إكراه؛ فلا، ولا يعني ذلك أنْ لا يعتقد المسلم إمامة هذا الإمام وإمرَته، بل يعتقد إمامته، وأنه أميرٌ عليه، ووليُّ أمرٍ له، يَسمع ويُطيع له بالمعروف، ولا يَخرج عليه، ولا يُنازعه في ملكه وسلطانه، ولا يُنكر عليه علنًا، ويَصبر عليه وإن ضرب ظهره وأخذ ماله، وهذا كله هو من مقتضىٰ البيعة علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ.

فعدم البيعة علىٰ هذه الضلالات وهذه المخالفات لشرع الله عَزَّوَجَلَّ ولدينه؛ لا يستلزم ترك البيعة للأئمة علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ، بل هي واجبةٌ علىٰ كل مسلمٍ تجاه حاكمه وأميره ووليِّ أمره، وهو ما يقوله الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وما رجع إليه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن ادَّعىٰ عليهما غير ذلك؛ فقد ظَلم وافترىٰ، ونطالبه بالدليل علىٰ ما يدَّعيه ويَفتريه عليهما، ودونه وإثبات ذلك خرط القتاد.

ولو كان الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ لا يرىٰ البيعة لهؤلاء الحكام المسلمين، لَمَا أمر بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، ولَمَا دعا الناس إلىٰ التزام ذلك.

فقد سبق أن ذكرت أول هذا الوجه الثاني ما ثبت عن الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ في



مسألة «البيعة» للحكام المسلمين، وما نقله عن علماء الإسلام من البيعة لحكامهم مع استيلاء الدولة الفاطمية الباطنية علىٰ بعض الممالك والأقاليم، وعجز هذه الدول المُبايَع لها من قِبَل هؤلاء العلماء عن استرجاعها، وأن هذا القول لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرىٰ لهم بيعة.

وسبق أن مثَّلت أيضًا بثلاث دول كان الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ يرىٰ لهم البيعة، ويحث شعوبَهم علىٰ التزامها والتزام كل ما تقتضيه وتستلزمه؛ مع أنهم لا يُطبِّقون الشريعة، ولا يحكمون بها، وهو قولٌ لا يجتمع أيضًا وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرىٰ لهم بيعة.

بل مما أجزم به، وأجزم بأنه لا خلاف فيه بين أهل السنة والجماعة، هو القول بتحريم البيعة علىٰ كل هذه الأمور، وهذه المخالفات، إذ لا وجود لعالمٍ من علماء السنة - بل ومن علماء أهل البدع والضلال - يجيز البيعة الشرعية للحكام والأمراء علىٰ العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو الباطنية، أو غيرها مما هو مخالفٌ لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ، ولدينه، بل حتىٰ مَن شغَّبوا علىٰ الشيخ ربيع في هذا الباب، فإني علىٰ يقين بأنهم لا يُجيزون ذلك، وهذا يعني أن تشغيبهم عليه في هذا الباب، إما لسوء قصدهم، وإما لجهلهم، وعدم فهمهم وضبطهم للمسألة.

وإلا فإن أقوال أهل العلم بأن البيعة لا تكون إلا علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، يُقررها السابق واللاحق منهم، ولا خلاف بينهم فيها.

﴿ أقوال أهل العلم المبيِّنة بأن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلى سنة رسوله ﷺ.

فمن هذه الأقوال:

﴿ أولاً: ما جاء عن الإمام أبي الحسن ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٤٩هـ).

فقد ذكر عن الحسن بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال لمعاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

«اتق الله يا معاوية علىٰ أمة محمد، لا تفنيهم بالسيف علىٰ طلب الدنيا وغرور فانية زائلة، فسلم الحسن الأمر إلىٰ معاوية وصالَحه وبايَعه علىٰ السمع والطاعة علىٰ إقامة كتاب الله وسنة نبيِّه، ثم دخلا الكوفة فأخذ معاوية البيعة لنفسه علىٰ أهل العراقين، فكانت تلك السنة سنة الجماعة؛ لاجتماع الناس واتفاقهم وانقطاع الحرب»[١].

﴿ ثانيًا: ما جاء عن الحافظ أبي عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ).

فقد ذكر بإسناده، عن أبي العقيب قال: شهدت أبا بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يُبايع الناس بعد نبي الله ﷺ، فتجتمع عنده العصابة، فيقول لهم: أتبايعون علىٰ السمع والطاعة لله ولكتابه، ثم للأمير؟ فيقولون: نعم، قال: فتعلمت شرطه هذا وأنا كالمحتلم أو فوقه[٢]، فلما خلا من عنده أتيته فابتدأته فقلت: أبايعك علىٰ السمع والطاعة لله ولكتابه، ثم للأمير، فصعَّد فيَّ البصرَ وصوَّبَ، ورأيتُه أعجبَه»[٣].

---

(١) شرح صحيح البخاري (٨ / ٩٧).

(٢) تأمَّل قوله: «فتعلمت شرطه هذا وأنا كالمحتلم أو فوقه»، إذ فيه دلالة واضحة علىٰ أنه فهم بأن هذا شرطٌ مع صغر سنه، فما أحوجنا لأَنْ يعرف المُشغِّبون علىٰ علماء السنة هذا الشرط ويفهموه!!.

(٣) التمهيد (١٦ / ٣٥٤).



وذكر بإسناده أيضًا، عن عمر أو عمرو بن عطية، قال: أتيت عمر بن الخطاب وأنا غلام، فبايعته علىٰ كتاب الله وسنة نبيِّه، هي لنا وهي علينا، فضحك وبايعني»[١].

ثالثًا: ما جاء عن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٠هـ).

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن البيعة للأمراء لا تكون علىٰ مخالفةٍ من المخالفات الشرعية، لا علىٰ الجور والظلم، ولا علىٰ غير ذلك مما هو مخالف لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ، وإنما تكون علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ سنة رسوله ﷺ، فيُسمَع ويُطاع لهم بالمعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الله، لا الأمراء ولا العلماء ولا غيرهم، وهذا يعني أن الطاعة لهم إنما هي فيما كان لله طاعة، أو فيما هو ليس بمعصية، وعلىٰ هذا الأساس تكون البيعة، قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قيل ليحيىٰ بن يحيىٰ: البيعة مكروهةٌ؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك. أخبرني بذلك مالك عنه؛ أنه كتب إليه: «وأُقِر لك بالسمع والطاعة علىٰ كتاب الله وسنة نبيِّه محمد ﷺ». قال يحيىٰ: والبيعة خيرٌ من الفرقة»[٢].

رابعًا: ما جاء عن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد قال: «فإن الله شرع سبحانه أن يُبايع ولي الأمر، علىٰ السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر، وفي الأثرة علىٰ المبايع، كما بايع الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأرضاهم نبينا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالبيعة تكون لولاة الأمور، علىٰ مقتضىٰ كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأن يقولوا بالحق أينما كانوا، وألا ينازعوا

---

(١) التمهيد (١٦ / ٣٥٣).

(٢) الاعتصام للشاطبي (٣/ ٤٦).

الأمر أهله، إلا أن يروا كفرًا بواحًا، عندهم من الله فيه برهان»[1].

وقال: «فإن المؤمن يلزمه طاعة الله ورسوله في كل شيء، وترك ما نهىٰ الله عنه ورسوله في كل شيء، سواء كان من الصحابة أو من غير الصحابة، لكن البيعة من باب التأكيد علىٰ التزام الحق الذي بعث الله به نبيَّه محمدًا ﷺ، وهكذا ولاة الأمر بعده، الصديق وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، يلزم الرعية أن يطيعوهم في المعروف وإن لم يكن بيعة، لكن البيعة من باب التأكيد ومن باب الإلزام بالحق لهذا الذي ولاَّه الله أمر المسلمين، حتىٰ يكون ذلك حافزًا للمبايع علىٰ السمع والطاعة بالمعروف، وعلىٰ التزام الحق، أما غير خليفة المسلمين، وغير ولي أمر المسلمين، فليس هناك حاجة لهذه البيعة، المقصود إنما هو تنبيهه إلىٰ الخير، ودعوته إليه، وتحذيره من الشر فقط، وليس المقصود أن يُبايع علىٰ هذا الشيء، ويلتزم برأي فلان أو قول فلان، إنما اللازم أن يلتزم الحق، ويستقيم علىٰ الحق الذي دعاه إليه فلان، أو بلَّغه من كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو من سنة الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هذا هو الواجب، والمعوَّل علىٰ الكتاب والسنة لا علىٰ رأي فلان وفلان، إنما العلماء يُبيِّنون ويرشدون، وينقلون للناس الآيات والأحاديث، ويُبصِّرونهم بمعناها، وليس المقصود تحكيم رأي فلان أو فلان»[2].

خامسًا: ما جاء عن الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ).

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن البيعة لا تكون إلا علىٰ مقتضىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فقال:

(١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (٣/ ١٧٦).

(٢) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (٣/ ١٧٨).

«فالجهاد بلا شك من أفضل الأعمال، ويكون فرض عين في مواضع أربعة:

الموضع الأول: إذا حضر صف القتال صار فرضَ عين عليه، لا يجوز له أن يتخلىٰ عنه؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦].

الموضع الثاني: إذا استنفره الإمام الذي أعطاه البيعة، وبايعه علىٰ السمع والطاعة علىٰ مقتضىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ[1]؛ إذا استنفره للجهاد وجب عليه أن ينفر؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] ...»[2].

وسُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثبت في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «**من مات وليس في عُنُقه بيعةٌ لأحد، مات ميتةً جاهليةً**»، ومعلومٌ أنه في أكثر بلاد المسلمين اليوم، لا يتحقق هذا الأمر، وأنه ليس في عُنُقهم بيعةٌ لأسباب كثيرة منها: الاضطرابات السياسية، والانقلابات، وغيرها، فكيف يخرج المسلمون في تلك البلاد من هذا الإثم وهذا الوعيد، جزاكم الله خيرًا؟.

فأجاب: «المعروف عند أهل العلم أن البيعة لا يلزم منها رضًا لواحد، وأن من المعلوم أن في البلاد من لا يَرضىٰ أحدٌ من الناس أن يكون وليًّا عليه، لكن

---

(١) لا علىٰ مقتضىٰ الديمقراطية ولا الليبرالية ولا العلمانية ولا الشيوعية ولا الباطنية، ولا غير ذلك مما هو مخالفٌ لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، وهو ما أراده الشيخ ربيع وقَصَده.

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين (٢٥ / ٢٩٧).

إذا قَهَر الوليُّ وسيطَر وسادَت له السُّلطة، فهذا هو تَمَامُ البيعة[1]، لا يجوز الخروج عليه إلا في حال واحدة استثناها النبي ﷺ، فقال: «إلا أن تَروا كُفرًا بَواحًا عِندَكُم فيه من الله برهان»[2].

وقال: «ومن فوائد الحديث: الإشارة إلىٰ أنه لا يمكن لهذه الأمة أن تبقىٰ بلا سلطان، لقوله: «فالسلطان ولي من لا ولي له»، ووجه هذا: أنه ليست الأمة كلها لها أولياء، وليست الأمة كلها تخلو من التشاجر، فإذا حصل التشاجر أو عُدِم الولي؛ فمن يتولَّىٰ أمور الناس إلا السلطان، ولهذا قال أهل العلم: إن نصب الإمام فرض كفاية علىٰ المسلمين عمومًا، وأنه لا يجوز للأمة أن تبقىٰ بلا سلطان، وقد ثبت عن النبي ﷺ: «**أن من مات وليس في عُنُقه بيعةٌ فإن ميتته جاهليةٌ**»، وفي رواية: «**فقد خلع رِبْقَة الإسلام من عُنُقه**».

وهذه المسألة يوجد بعض الناس - نسأل الله العافية - لشدة غيرتهم وقلة عقلهم؛ يخلع بيعة الإسلام ببيعة الإمام، ويقول: أنا لا اعترف بهذا السلطان، ولا أعترف بهذا الرئيس، أو ما أشبه ذلك[3]، وحينئذٍ يموت ميتةً جاهليةً أو يكون قد خلع رِبْقَة الإسلام من عنقه، فيواجه الله عَزَّوَجَلَّ وهو خالٍ من رِبْقَة الإسلام؛ لأنه خرج عن الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار»[4].

---

(١) ومن تأمَّل هذا القول وحده لكفاه لفهم هذا الباب، ولتبرئة الشيخ ربيع وغيره من أئمة السنة من المخالفة فيه.

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين (٢٥ / ٣٦٩).

(٣) وهذا القول لم يَقُله لا الشيخ الألباني، ولا الشيخ ربيع، ولا غيرهما من أئمة السنة، ولم يعتقدوه يومًا من دهرهم.

(٤) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٤ / ٤٧٥).

والمقصود: أن قول الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة وأئمَّتها واحدٌ في هذا الباب، لا خلاف بينهم فيه، كلهم يقولون بأن البيعة لولاة الأمور؛ لا تكون ولا تصح إلاَّ علىٰ مقتضىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله ﷺ، أما أن يُبايَع الحاكم علىٰ ما هو مخالِفٌ لشرع الله عَزَّوَجَلَّ؛ كالديمقراطية والعلمانية والليبرالية والباطنية وغيرها؛ فلا.

وكلهم يقولون بأن الحاكم إذا خالف حكم الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الباب، وحَكَم بغير ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، كأن يحكم بالديمقراطية والعلمانية والليبرالية والباطنية وغيرها؛ فإن بيعته علىٰ مقتضىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله ﷺ؛ باقيةٌ له، بكل ما تقتضيه وتستلزمه؛ من السمع والطاعة له بالمعروف، ومن عدم منازعته، ولا الافتئات عليه، ولا الإنكار العلني عليه، ولا الخروج عليه، ولا غير ذلك مما هو مُخالفٌ شرعًا، مادام الحاكم مسلمًا، لم يخرج من دائرة الإسلام، ولم نرَ منه الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان.

ثم إن رأينا هذا الكفر البواح، فكلهم يقولون أيضًا بأن التعامل مع الحكام والحال هذه لابد وأن يكون منضبطًا بالضوابط الشرعية المعروفة عند أهل السنة والجماعة، وأن تُراعىٰ في ذلك القدرة، والاستطاعة، والمصالح، والمفاسد، وأمن الفتنة، وأن يكون الأمر فيها لعلماء السنة، لا إلىٰ الجهال ورعاع الناس، إلىٰ غير ذلك من التفاصيل المعروفة في كتب العقائد، وفي السياسة الشرعية، وأبواب البيعة والإمارة.

فالأمر في جميع الأحوال منضبطٌ بضوابط شرعية، وبأصول وقواعد سنية سلفية؛ لا انفلات فيها ولا فِتن ولا إِحَن.

وهذا القول هو قول أهل السنة والجماعة قاطبة، الشيخ ربيع وغيره، لا

يُخالف في ذلك أحدٌ منهم.

ولكننا وللأسف ابتُلِينا بطائِفَتَين مُشَوَّشَتَين قد تَشوَّش كثيرٌ من السلفيين في هذا الباب بسببهما، وكلا هاتين الطائِفَتَين لم تفهما هذا الباب فهمًا صحيحًا، كما أراده العلماء، ولم تفهما عباراتِهم وألفاظَهم التي نطقوا بها، وما أرادوه منها، وكلا هاتين الطائِفَتَين قد انطلقت في فهمها لهذا الباب وتقريرها له من ردود أفعالٍ وجدَتها عند الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية المخالفة لأهل السنة والجماعة، وأنهم يُطلقون كلمة: فلان علماني، أو ليبرالي، أو شيوعي، أو غير ذلك، علىٰ المسلمين، ويُريدون بها التكفير، وجَدَت عندهم هذا الأمر فتأثَّرت هي بهم وبطريقتهم، وظنَّت أن مثل هذه الألفاظ لا تُطلَق إلا ويُراد بها التكفير، وهذا حال من يتصدَّىٰ لأمورٍ هو نفسه جاهلٌ بها، وغير منضبطٍ فيها، وهو نفسه لا يُحسِن التعامل معها، وفساد هذا الصنف من الناس أكبر من نفعه، والله المستعان.

ومما يدل علىٰ ذلك أنهم حتىٰ هذا الباب لم يَضبطوه ولم يَفهموه، وإلا فمن المعلوم أن هذه الأحزاب، وهذه الجماعات الإسلامية السياسية؛ تختلف في تعاملاتها، وتتقلب وتتناقض من حين لآخر، ووفق ما تقتضيه مصلحتها، فاليوم تجدها بسبب الانتخابات وغيرها قد تُطلِق الكلمة وتريد بها التكفير، وما ذلك إلا للتنفير من هذا الشخص الذي أطلقت عليه هذه الكلمة، ولِصرف الناس عنه، ثم تأتي غدًا وتُطلِقها مِن باب التعريف، وأن هذا الحزب الليبرالي الذي تعاونوا هم معه؛ يُمثِّله فلان الخبير الفطن التقي الورع الصالح المصلح، وهكذا!!.

فمن أكبر الجهل وأعظمه حقيقةً؛ أن تُؤخذ عبارات وألفاظ وكلمات

المخالفين لأهل السنة والجماعة، فتُجعَل أصلًا يُتعامَل به مع علماء السنة، ويُحكَم عليهم وعلىٰ عباراتهم وألفاظهم من خلالها!!.

وهذا إن دلَّ علىٰ شيءٍ، فإنما يدل علىٰ جهل هؤلاء المتصدِّرين لمثل هذه الأمور، وهذه المسائل، والمتصدِّين لها، وأنهم لا ينطلقون فيها؛ لا من أصول أهل السنة ولا من قواعدهم، وإنما تُحرِّكهم الأهواء والعواطف، وهذه من الطوام حقيقةً؛ أن يتصدَّىٰ لحماية الدعوة السلفية، والذب عنها وعن حياضها؛ مَن هذا حاله!!.

والطائفتان المنحرفتان في فهم هذا الباب، هما:

الطائفة الأولىٰ: هي طائفةٌ نسبت للشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ القول بأنه لا بيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، لا بيعة لمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية، وأنها تبعٌ للشيخ ربيع في ذلك.

ومن الواضح جدًّا أن هذه الطائفة أرادت أن تتفلَّت من البيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، وظنَّت أن كلام الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ يخدمها في هذا الباب، وليس الأمر كذلك.

فلا كلام الشيخ ربيع ولا كلام غيره من أئمة السنة يخدمهم في هذا الباب، وقد سبق أن ذكرت وبيَّنت أن مراد الشيخ ربيع واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، وأنه يقول ويُقرر بأنه لا بيعة لحكام المسلمين علىٰ ما هو مخالفٌ لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، لا علىٰ الديمقراطية، ولا علىٰ الليبرالية، ولا علىٰ العلمانية، ولا علىٰ الباطنية، ولا علىٰ غيرها من الانحرافات والضلالات، وأن البيعة باقيةٌ لهم علىٰ

مقتضىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة رسوله ﷺ، وأنها لازمةٌ لكل مسلمٍ يعيش في بلاد الإسلام؛ بأن لا يبيت ليلته إلا وهو يعتقد بأن عليه إمامًا أو أميرًا، له عليه السمع والطاعة بالمعروف، وأنه مُلزَمٌ لهذا الإمام وهذا الحاكم بكل ما تقتضيه البيعة الشرعية وتستلزمه، وإن حَكَم بالديمقراطية، أو الليبرالية، أو غيرها مما هو مخالفٌ لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، مادام باقيًا في دائرة الإسلام، ولم يصدر منه ما يدل علىٰ كفره الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان.

وهذا يعني أن الحاكم علمانيًّا كان أو ليبراليًّا أو غير ذلك، فإن بيعته علىٰ الكتاب والسنة، وما تقتضيه وتستلزمه؛ من السمع والطاعة له بالمعروف، وغير ذلك، باقيةٌ في أعناق شعبه، مادام مسلمًا، ولم يحكم العلماء بكفره، وخروجه عن دائرة الإسلام، إذ لم يصدر منه ما يدل علىٰ كفره الكفر البواح الذي عندهم فيه من الله برهان.

الطائفة الثانية: هي طائفةٌ نسبت للشيخ ربيع القول بأنه لا بيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، لا بيعة لمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية، وأنه قد انحرف بما قاله وقرره عن السنة، ووافق الخوارج.

وهذه الطائفة هي أصلًا إما أنها لم تفهم هذا الباب ولم تضبطه، وإما أنها قد غلبها الهوىٰ، وحملها علىٰ النيل والطعن في علماء السنة، وإرادة الشر بهم.

وهذا واضحٌ في قول قائلهم كما في المحاضرة الجماعية التي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»:

«إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتىٰ تكون واضحةً كعنوانها،

ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلىٰ الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمىٰ الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع علىٰ ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا.

لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!.

هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم.

والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلىٰ اليوم، حتىٰ بعض نفوس المنتسبين إلىٰ السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة

التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية.

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه.

وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلىٰ شخص ...»اهـ.

فمن الواضح جدًّا أنهم أرادوا الشر للشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، وأن ينالوا منه، ويطعنوا فيه، وإلا فمن المعلوم براءته حَفِظَهُ اللهُ من كل ما يرمونه به ويطعنون فيه بسببه، وقد سبق أن ذكرت من أقواله ما يُبطِل كل هذه الافتراءات ويَردها، ولكن القوم مفتونون ومخدوعون بالأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية، شعروا بذلك أم لم يشعروا، إذ يظنون أنفسهم حماة السنة والسلفية من هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية المنحرفة، وأنهم أقوىٰ من تصدَّىٰ لهم في هذا الزمان، ثم يشربون شبهاتهم ويتلقفونها دون أن يشعروا، ودون أن ينتبهوا ويفطنوا لذلك، فيذهبون يُضللون علماء السنة بسبب ما تلقَّفوه هم من هذه الأحزاب والجماعات، وبسبب ألفاظٍ وعباراتٍ لم يَفهموها علىٰ وجهها الصحيح، وعلىٰ ما يَقوله ويُقرره أهل السنة والجماعة فيها، وذلك أن فَهمَها عندهم إنما هو نابعٌ من تصدِّيهم لهذه الأحزاب والجماعات، مع تأثرهم بهم، تأثروا بهم دون أن يشعروا، وسبب هذا التأثر: هو عدم ضبطهم لِما عليه أهل السنة والجماعة في هذا الباب، ولذلك فإنهم متىٰ ما وجدوا هذه اللفظة وهذه الكلمة؛ كلمة: فلان علماني، أو غيرها؛ ظنُّوها تكفيرًا، وأن مراد قائلها التكفير، سواء أطلقها عالمٌ من علماء السنة، أو أطلقتها هذه الأحزاب، وهذه الجماعات

الإسلامية السياسية، ففي كل الأحوال تحملها هذه الطائفة علىٰ التكفير، وذلك لِما وجدوه من هذه الأحزاب، وهذه الجماعات الإسلامية السياسية، وأنها لا تُطلِقها – حسب ما فهموه هم، وليس الأمر كذلك، فقد يطلقونها أحيانًا ولا يُريدون بها التكفير، كما سبق ذِكر ذلك – إلا وتريد بها التكفير، ثم هم بسبب هذا التأثر أخذوا علماء السنة – إما بجهلٍ منهم وإما بهوًىٰ – بجريرة هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية، فظلموهم وافتروا عليهم وضلَّلوهم، وكفىٰ بذلك ضلالًا وانحرافًا، والله المستعان.

وهذا يقودنا إلىٰ بيان أن أئمة السنة قد يُطلِقون مثل هذه الألفاظ وهذه العبارات ولا يُريدون بها التكفير، لا من قريب ولا من بعيد، أبيِّن ذلك لعل الأمر يتَّضح، ويَفهم كثيرٌ من المخدوعين والمغترِّين بهذه الطائفة هذا الباب.

رابعًا: معرفة أن أئمة السنة وعلماءها قد يطلقون لفظة فلان علماني أو ليبرالي أو ديمقراطي أو غيرها ولا يريدون بها التكفير.

فمما سبق ذِكره وبيانه وتفصيله؛ تتضح عبارة الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ – هذا إن سلمنا للمشغِّبين بها جدلًا بأنه قد نطق بها علىٰ الوجه الذي ذكروه – وأنه لم يُرِد بها التكفير حين نطق بها، فقال:

«ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة».

وإنما أراد أن يُبيِّن بها بأن الدول الإسلامية اليوم – حاشا الدولة السعودية – لا تلتزم شريعة الله عَزَّوَجَلَّ، لا في عقائدها، ولا في مناهجها، ولا في أحكامها

ومحاكمها، فلا تُحكِّم الشريعة الإسلامية، ولا تَحكُم بها، ولا تُطبِّقها في شعوبها، وأنها إنما تُطبِّق قوانين لا تمت إلىٰ شريعة الله عَزَّوَجَلَّ بصلة، قد أخذتها إما من الباطنية، وأشباهها، وإما من العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام، ومن كان هذا حاله، فهو بلا شك لم ينطلق لا من عقيدة صحيحة، ولا من شريعة صحيحة.

وهذا الأمر هو واقعٌ وحقيقةٌ وإن شغَّب به المشغِّبون من أهل الأهواء والبدع، ومن أهل الجهل والضلال.

ومذهب علماء السنة وما يقولونه ويُقررونه في هذا الباب؛ هو من أضبط المذاهب، وأنفعها للإسلام والمسلمين، حكامًا كانوا أو محكومين، وقد سبق أن ذكرت من أقوالهم ما فيه تفصيلٌ واضحٌ وبَيِّنٌ يَضبط هذا الباب، ويُبيِّن الحكم الصحيح فيمن يحكم بغير ما أنزل الله من الحكام، سواء حكم بالعلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام، وأنه لا يكفر بذلك، ولا يخرج من الملة، إلا علىٰ التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، والذي سبق وأن ذكرته عند ذكر أقوال هؤلاء الأئمة، مما يُغني عن إعادته هنا.

فالشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ لم يُرِد بعبارته هذه التكفير، ولم يَحُم حوله، لا من قريب ولا من بعيد، ومنهجه وأقواله وأفعاله وما ذكرته عنه في هذه الرسالة؛ كلها تدل علىٰ ذلك، ويدل علىٰ ذلك زيادةً علىٰ ما سبق ما يأتي:

* أولًا: بيَّن حَفِظَهُ اللَّهُ أنه لا يجوز أن يُطلق الكفر علىٰ الحكومات العربية وإن حَكَمَت بغير ما أنزل الله، وأن الحكم بالكفر لابد فيه من التفصيل المعروف

عند أهل السنة والجماعة، كما أنه لابد من التفريق في الحكم بين الحاكم بغير ما أنزل الله، وبين القوانين والدساتير المحكوم بها، فيُقال هذه القوانين والدساتير كفر، أو فيها كفر، أما الحاكم فلا، إلا إن رأينا منه الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان، والكلمة في ذلك كله للعلماء السلفيين، وليس لأنصاف المتعلمين، ولا للدَّهماء، ولا للهمج الرعاع أتباع كل ناعق.

بيَّن ذلك في سؤالٍ ورد إليه، قال فيه السائل:

هل يجوز أن تُسمىٰ الحكومات العربية حكومات كافرة؟.

فأجاب: «إذا رأىٰ أحدٌ منهم أن هذه القوانين أفضل من حكم الله فهو كافر، أما إذا كان يعتقد في قرارة نفسه أن الحكم لله، وأن الحكم بغير ما أنزل الله حرام، ثم وقع في هواه، ولأسباب ...، فهذا لا يكفر الكفر الأكبر.

الكفر يدور علىٰ استحلاله للحكم بغير ما أنزل الله، وعلىٰ تفضيله لحكم الجاهلية علىٰ حكم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، أو أنه مساوٍ لحكم الله، أو أنه يجوز له أن يحكم بغير ما أنزل الله، فإذا اعتقد واحدةً من هذه أو مجموعها فهو كافر.

السائل: عبارة من يقول: النظام كافر، النظام فقط ليس الأشخاص، يعني القوانين والدساتير.

الشيخ: الأنظمة هذه فيها كفر، الأنظمة - لا شك - التي استوردوها من فرنسا ومن ألمانيا ومن دول أوربا وأمريكا؛ لا شك أنها كفر، لكن هو كما قلنا إن كان يستحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو يرىٰ جواز الحكم بغير ما أنزل الله؛ فهو كافر، وإن كان يرىٰ أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل الله، وأن الحكم لله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن أحكام غيره باطلة؛ حتىٰ هذه التي يحكم بها؛ فهذا لا يكفر.

هذه أقوال العلماء في السابق واللاحق، ما هي أقوالي أنا، لكن الخوارج التكفيريين يُكفِّرون بالكبيرة؛ لأن الحكم بغير ما أنزل الله من الكبائر، ابن عباس وغيره من أهل العلم ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

كيف فسَّروها؟.

قالوا: كفر دون كفر، الجهلة الخوارج يرفضون تفسير السلف؛ تفسير ابن عباس، وتفسير غيره، وفتاوىٰ العلماء، ويتعلقون بفتاوىٰ الخوارج، وفتاوىٰ الجهلة الصغار»[1].

ومن تأمَّل كلامه حَفِظَهُ اللَّهُ حق التأمُّل؛ لرأىٰ الفرق واضحًا فيه؛ بين ما يقوله ويُقرره في القوانين والدساتير المخالفة لشريعة الإسلام، وبين ما يقوله ويُقرره في الحاكم بهذه القوانين والدساتير.

* ثانيًا: ذَكَر حَفِظَهُ اللَّهُ ما فيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ علمِه وتَيَقُّنِه بدخول بعض المسلمين في هذه الأحزاب المخالفة لشريعة الإسلام، وانتمائهم لها، سواء كانت هذه الأحزاب ديمقراطية، أو علمانية، أو ليبرالية، أو شيوعية، أو بعثية، أو باطنية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ، وخارجٌ عنها.

يعلم حَفِظَهُ اللَّهُ بأن هذه الأحزاب أُسِّست علىٰ الكفر، وعلىٰ ما هو مُخالفٌ لشرع الله عَزَّوَجَلَّ، ويعلم ويحكم بأن ما تنتحله العلمانية والديمقراطية والليبرالية وغيرها، إنما هو كفرٌ بالله عَزَّوَجَلَّ، ولكنه مع هذا كله ينطلق من منطلق أهل السنة والجماعة في تنزيل الأحكام علىٰ المنتسبين لمثل هذه الأحزاب الضالة؛ فلا يحكم علىٰ كل أحدٍ ممن دخل فيها بالكفر، وذلك لعلمه وتَيَقُّنِه بأن هذه الأحزاب؛ ليست

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (١٤ / ١٤٥).

محصورةً علىٰ الكفار، وأن كثيرًا من المسلمين قد تأثَّروا وانخدعوا بها، وأن كثيرًا من المسلمين قد دخلوا فيها، وانتسبوا لها، وهذا واضحٌ في قوله:

«من تلكم الأسباب التي شجَّعت هذا الحزب الملحِد علىٰ إعلان الاشتراكية والاعتزاز بها؛ أن بعض المنتسبين للإسلام قد دانوا بها ونسبوها إلىٰ الإسلام، مع الأسف الشديد، وحرَّفوا لها نصوص القرآن، والسنة، وقواعد الشريعة الإسلامية، ومن هنا استطاع الملاحدة أن يرفعوها كشعار عربي، وأن يَدكوا بها حصون الإسلام ومعاقله»[1].

ومن المعلوم والمشهور عنه حَفِظَهُ اللهُ عدم تكفيره لهؤلاء الذين دانوا بها ونسبوها إلىٰ الإسلام، ما لم تَقُم الحجة عليهم، ولو كان يُكفِّر كل من انتسب لمثل هذه الأحزاب الضالة المخالفة لشريعة الإسلام؛ لكان تكفيره لهؤلاء الذين فتحوا الباب لحزب البعث علىٰ مصراعيه من باب أولىٰ، ولَمَا فرَّق بين مسلمٍ وكافرٍ في مثل هذه الأحزاب، ولا بين مسلمٍ وكافرٍ ممن تبنَّىٰ مثل هذه الأفكار.

وقد قرر حَفِظَهُ اللهُ ما يُؤكد هذا المعنىٰ، ويدل عليه دلالةً واضحةً، وبكل صراحة ووضوح، وذلك في سؤالٍ ورد إليه، قال فيه السائل:

ما حكم الإسلام بمثل الأحزاب القائمة كالشيوعية والقومية في البلاد العربية والإسلامية؟.

فأجاب: «حكم الإسلام الشيوعي شيوعي، والعلماني علماني، والكافر كافر، والمسلم مسلم»[2].

---

(١) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين (ص: ٧).

(٢) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ٤٩٨).

وهذا يعني أنه يُفرِّق حَفِظَهُاللهُ بين الحكم علىٰ الأشخاص وبين انتماءاتهم، فالمسلم مسلم عنده، والكافر كافرٌ عنده، ولكنه لعلمه بأن الشيوعية والعلمانية يدخل فيها المسلم والكافر، لم يُلحِقهم بالكفار ابتداءً، وإنما قال: الشيوعي شيوعي، والعلماني علماني، إذ الحكم علىٰ الأشخاص المنتسبين لهذه الأحزاب؛ يختلف عنده باختلاف هؤلاء الأشخاص، فيُحكَم علىٰ كل واحدٍ منهم بحسبه، ويُفرَّق بين المسلم والكافر في الحكم.

وبهذا وبكل ما سبق ذِكره من أقواله وتقريراته حَفِظَهُاللهُ، نعلم بأن قوله: «كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني»، إنما يُراد به حكم هؤلاء الحكام بمثل هذه الأمور، وهذه العقائد والأفكار، ولا يُراد به تكفير هؤلاء الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، فالقول بأن الحاكم علماني، إنما أراد به أنه لا يحكم بالشريعة الإسلامية، وأنه يتبنَّىٰ الحكم العلماني في بلاده، ومثله يُقال في الليبرالية، والديمقراطية، والشيوعية، والباطنية، وفي غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام.

وهذا القول ليس هو قول الشيخ ربيع وحده، وإنما هو قول أئمة السنة في كل زمان ومكان، كما أن نسبة المنتسب إلىٰ الحزب الذي انتسب إليه؛ ليس هو قول الشيخ ربيع وحده، وإنما هو قول أئمة السنة - أيضًا - في كل زمان ومكان.

فمن انتسب لحزب البعث؛ يُقال فيه: بعثي، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب للحزب العلماني؛ يُقال فيه: علماني، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب للحزب الليبرالي؛ يُقال فيه: ليبرالي، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب لحزب من الأحزاب الباطنية؛ يُقال فيه: باطني، مسلمًا كان أو كافرًا، وهكذا دواليك، إذ

من المعلوم أن كل هذه الأحزاب فيها المسلم والكافر.

بل من المعلوم عند طلبة العلم السلفيين، فضلًا عن علماء أهل السنة والجماعة؛ أن أهل السنة يُطلِقون الألفاظ والعبارات فيما هو أوسع من ذلك، كما هو ثابتٌ عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من الأئمة.

❁ أقوال أهل العلم المبيِّنة بأن العلماء قد يُطلِقون ألفاظًا تحتمل التكفير وعدمه ولا يُريدون بها التكفير.

فمن هذه الأقوال:

❁ أولاً: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٢٤١هـ).**

فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ)، عن الإمام أحمد بن حنبل أنه مع تكفيره للجهمية؛ إلا أنه لم يُكفِّر كل من انتسب إليهم، أو وافقهم في شيءٍ من عقائدهم، ولم يُكفِّر كل من قال فيه أنه جهمي، وذلك قوله:

«وأما «المرجئة» فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم؛ مع أن أحمد لم يُكفِّر أعيان الجهمية، ولا كل من قال إنه جهميٌّ كفَّره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم؛ بل صلىٰ خلف الجهمية الذين دَعَوا إلىٰ قولهم، وامتحنوا الناس، وعاقبوا من لم يُوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يُكفِّرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يعتقد إيمانهم، وإمامتهم؛ ويدعو لهم؛ ويرىٰ الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج، والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم؛ ما يراه لأمثالهم من الأئمة.

ويُنكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفرٌ عظيمٌ، وإن لم يعلموا هم أنه كفرٌ؛ وكان يُنكره ويُجاهدهم علىٰ ردِّه بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحِدين؛ وبين رعاية

حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة؛ وإن كانوا جُهالًا مُبتدعين؛ وظَلمةً فاسقين»[1].

ثانيًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٥١هـ).**

فقد ذكر أن أهل السنة والجماعة قد يُطلقون الكفر ويُريدون به العموم والإطلاق، وأنهم قد يطلقونه ويُريدون به الكفر الأصغر؛ الذي لا يُخرِج صاحبه من الملة، وذلك قوله:

«وههنا أصلٌ آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جُحودٍ وعِناد:

فكفر الجحود: أن يَكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعِنادًا، من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وهذا الكفر يُضادُّ الإيمانَ من كل وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم إلىٰ ما يُضادُّ الإيمان، وإلىٰ ما لا يُضادُّه، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وَسَبُّه؛ يُضادُّ الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكُفر العملي قطعًا، ولا يُمكن أن يَنفِيَ عنه اسمَ الكُفرِ بعد أن أطلَقَهُ اللهُ ورسولُه عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافرٌ، وتارك الصلاة كافرٌ بنَصِّ رسول الله ﷺ، ولكن هو كُفرُ عَمَلٍ لا كُفر اعتقادٍ، ومِن المُمتَنِع أنْ يُسمِّيَ اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّيَ رسولُ الله ﷺ تاركَ الصلاة كافرًا، ولا يُطلَق عليهما اسم الكُفر، وقد نفىٰ رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، وعمَّن لا يَأمَنُ جارُهُ بَوائِقَه، وإذا نُفِيَ عنه اسمُ الإيمان فهو كافرٌ من جهة العمل، وانتفَىٰ عنه كُفْرُ الجُحودِ والاعتقاد»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠٧).

(٢) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٧٢).

ثالثًا: ما جاء عن الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٩٢هـ).**

فقد ذكر اتفاق أهل السنة والجماعة علىٰ أن مَن سَمَّاه الله تعالىٰ ورسوله كافرًا؛ فإنهم يُسمُّونه كافرًا، فقال:

«... ولكن بَقِيَ هنا إشكالٌ يَرِدُ علىٰ كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو: أن الشارع قد سَمَّىٰ بعض الذنوب كُفرًا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»؛ مُتفَقٌ عليه من حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال ﷺ: «**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» و «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»؛ مُتفَقٌ عليهما من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ....، ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة مُتفقون كلُّهم علىٰ أن مُرتكب الكبيرة لا يَكفرُ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذْ لو كَفَرَ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة لكان مُرتدًّا يُقتَلُ علىٰ كلِّ حال، ولا يُقبَلُ عَفوُ وليِّ القَصَاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسَّرقة وشرب الخمر! وهذا القولُ مَعلومٌ بُطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومُتَّفِقون علىٰ أنه لا يَخرُج من الإيمان والإسلام، ولا يَدخُل في الكُفر، ولا يَستحقُّ الخُلودَ مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قَولَهُم باطلٌ أيضًا؛ إذ قد جعل الله مُرتكبَ الكبيرة من المؤمنين ...

إلىٰ أن قال:

ثم بعد هذا الاتفاق تبيَّن أن أهل السنة اختلفوا خلافًا لفظيًّا، لا يترتب عليه فَسادٌ، وهو: أنه هل يكون الكفر علىٰ مَراتبَ، كُفرًا دون كُفرٍ؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان علىٰ مَراتبَ، إيمانًا دون إيمانٍ؟ وهذا اختلافٌ نشأ من اختلافهم

في مُسمَّىٰ «الإيمان»: هل هو قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتِّفاقِهم علىٰ أن مَن سَمَّاه الله تعالىٰ ورسوله كافرًا نُسمِّيه كافرًا، إذْ من المُمتنِع أنْ يُسمِّيَ اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّيَ رسولُه من تَقَدَّمَ ذِكرُه كافرًا؛ ولا نُطلِقُ عليهِما اسمَ «الكُفرِ». ولكن مَن قال: إن الإيمان قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، قال: هو كفرٌ عمليٌّ لا اعتقاديٌّ، والكُفرُ عِندَه علىٰ مَراتبَ، كُفرٌ دون كُفرٍ، كالإيمان عِندَه. ومن قال: إن الإيمان هو التَّصديق، ولا يَدخُلُ العملُ في مُسمَّىٰ الإيمان، والكُفرُ هو الجُحود، ولا يَزيدانِ ولا يَنقُصانِ، قال: هو كُفرٌ مَجازِيٌّ غَيرُ حَقيقيٍّ، إذْ الكُفرُ الحَقيقيُّ هو الذي يَنقل عن المِلَّة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي صلاتَكُم إلىٰ بيت المَقدس، إنها سُمِّيَت إيمانًا مَجازًا، لتوقف صحتها علىٰ الإيمان، أو لدلالتها علىٰ الإيمان، إذْ هي دالةٌ علىٰ كون مُؤدِّيها مُؤمنًا. ولهذا يُحكَم بإسلام الكافر إذا صلَّىٰ صلاتنا. فليس بين فقهاء المِلَّة نِزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مُقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد. ولكنَّ الأقوالَ المُنحرفةَ قَولُ مَن يَقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة»[1].

❁ **رابعًا: ما جاء عن العلامة أحمد شاكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٧٧هـ).**

فقد ذكر أن هناك من أهل العلم ومن العلماء من لبَّس علىٰ الناس في مسألة الديمقراطية، ليُواطئ صنع الإفرنج في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٣١٦ - ٣٢٣).

وأن الذين يزعمون أن لهم أن يضَعوا شرائع وقوانين تخالف دين الله، وتهدم شريعة الإسلام، يكونون ما بين كافر وفاسق، وهذا يعني أن الديمقراطية يدخل فيها المسلم والكافر، كما هو قول الشيخ ربيع، وكما هو قول غيره من علماء السنة.

قال العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عنوان: «الشورىٰ في الإسلام»:

«﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ...﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قال الشيخ:

وهذه الآية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والآية الأخرىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٨]، اتخذهما اللاعبون بالدين في هذا العصر - من العلماء وغيرهم - عدتهم في التضليل بالتأويل، ليواطئوا صنع الإفرنج في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه، والذي يخدعون الناس بتسميته «النظام الديمقراطي»!، فاصطنع هؤلاء اللاعبون شعارًا من هاتين الآيتين، يخدعون به الشعوب الإسلامية أو المنتسبة للإسلام. يقولون كلمة حق يُراد بها الباطل: يقولون: «الإسلام يأمر بالشورىٰ»، ونحو ذلك من الألفاظ.

وحقًّا إن الإسلام يأمر بالشورىٰ. ولكن أي شورىٰ يأمر بها الإسلام؟ إن الله سبحانه يقول لرسوله ﷺ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾. ومعنىٰ الآية واضحٌ صريحٌ، لا يحتاج إلىٰ تفسير، ولا يحتمل التأويل. فهو أمرٌ للرسول ﷺ، ثم لمن يكون ولي الأمر من بعده: أن يستعرض آراء أصحابه الذين يراهم موضع الرأي، الذين هم أولو الأحلام والنُّهىٰ، في المسائل التي تكون موضع تبادل الآراء وموضع الاجتهاد في التطبيق. ثم يختار من بينها ما يراه حقًّا أو صوابًا أو مصلحةً، فيعزم علىٰ إنفاذه، غير متقيدٍ برأي فريقٍ معين،

ولا برأي عددٍ محدود؛ لا برأي أكثريةٍ، ولا برأي أقليةٍ، فإذا عَزَم توكَّل علىٰ الله، وأنفَذَ العزم علىٰ ما ارتآه.

ومن المفهوم البديهي الذي لا يحتاج إلىٰ دليل: أن الذين أُمِر الرسول بمشاورتهم - ويأتسي به فيه من يلي الأمر من بعده - هم الرجال الصالحون القائمون علىٰ حدود الله، المتَّقون لله، المقيمو الصلاة، المؤدو الزكاة، المجاهدون في سبيل الله، الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «**ليليني منكم أولو الأحلام والنهىٰ**». ليسوا هم الملحدين، ولا المحاربين لدين الله، ولا الفجار الذين لا يتورَّعون عن منكر، ولا الذين يزعمون أن لهم أن يضعوا شرائع وقوانين تخالف دين الله، وتهدم شريعة الإسلام، هؤلاء وأولئك - من بين كافر وفاسق - موضعهم الصحيح تحت السيف أو السَّوط، لا موضع الاستشارة وتبادل الآراء ...»[1].

خامسًا: ما جاء عن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد ذكر حزب البعث، وانتساب بعض المسلمين له، وأن من المنتسبين لهذا الحزب من يكون مسلمًا، وإن قيل بأنه بعثي، وذلك قوله:

«أنا قسَّمت أن البعثي أو الشيوعي قد يكون كافرًا كفرًا اعتقاديًّا، وقد يكون كفرًا عمليًّا».

وقوله: «وقد ذكرنا آنفًا يا أخي إن في جماعة يتبنون البعث رزقًا كالذي يتبنَّىٰ بيع الخمر والبنك وكل المعاملات المخالفة للشريعة، سبيلًا للرزق، ونحن لا نقول هذا تبريرًا لهذه السبل وتسويغًا لها، نحن نقول هذه سبلٌ محرمة؛ لكن لا نبالغ فنقول أنَّ مادام هؤلاء يتخذون الطرق المحرمة للوصول إلىٰ الرزق

(١) حكم الجاهلية (ص: ١٥٦).

فهؤلاء كفار مرتدون عن دينهم، إذن صرنا خوارج؛ نُكفِّر المسلمين بالمعاصي وبالذنوب؛ دون أن نعرف أنهم استحلُّوها قلبًا وقالَبًا أم استحلُّوها قالَبًا وليس قلبًا، فلابد من هذا التفصيل».

وقوله: «فنحن نقول نظام البعث العراقي كُفرٌ، ونظام البعث السوري كُفرٌ، لكننا لا نستطيع أن نحكم علىٰ كل بعثي بأنه كافرٌ مرتدٌّ عن دينه؛ إلا إذا ظهر ولو علىٰ فلتات لسانه ما يُرجِّح أنه بعثيٌّ عقيدةً، أما إذا ظهر منه ما هو أقوىٰ من فلتات اللسان؛ كأن يقول مثلًا: الإسلام لا يصلح للعمل به في هذا الزمان، فهذا خرج من الدين خروج الشعرة من العجين، والعكس بالعكس تمامًا، إذا ظهر من هذا البعثي أو ذاك شيءٌ عمليٌّ يدلك إنه رجلٌ عقيدته صحيحة، يصلي ويصوم، كيف تقتله يا أخي؛ مجرد أن تعلم وعلمًا سطحيًّا إنه مسجَّل في قوائم هذه الفِرَق والسَّرايا كما قلت باصطلاح الجيش إنه بعثي، طيب: بعثي، ليس كل بعثيٍّ كافرًا ...»اهـ بتصرف يسير.

وقوله: «قلنا إن البعثي إذا ظهر من فلتات لسانه أنه لا يؤمن بنظام الإسلام، وأنه لا يصلح تطبيقه في هذا الزمان؛ فهذا مرتدٌّ عن دينه، ويُقابل هذا علىٰ العكس؛ أنه يَظهر من عمله أنه يتبنَّىٰ الإسلام، فهو يصلي ويصوم، فكيف لا نجعل هذه الأعمال الظاهرة دليلًا علىٰ إسلامه؟ ونعتبر مجرد انتسابه إلىٰ حزب؛ قلنا: حزب كافر كنظام، لكن يَحتمل أن يكون عن عقيدةٍ، ويَحتمل أن يكون عن مصلحةٍ شخصيةٍ، كأولئك الذين يَستحلون ما حرَّم الله!، قلنا هذا يُغلَّب عليه ما يَظهر من عمله؛ من صلاته وصيامه»[1].

---

(١) انظر هذه الأقوال الأربعة في: «فتاوىٰ عبر الهاتف والسيارة» للألباني، الشريط رقم: (٢٢٥).

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل يجوز للمسلم أن يَحكم بكفر البعث؟ وهل ترىٰ فضيلتكم بأن هذا الحزب كافرٌ كفرًا مخرجًا من الملة؟.

فأجاب: «نعم، كل مَن يتبنَّىٰ مذهبًا وشريعةً غير الإسلام؛ عن مبدأ وعن عقيدة، فلا شك، فهو كُفرٌ، لكن نحن نعلم بالواقع في سوريا بخاصة؛ أن كثيرًا من المسلمين المصلِّين ينتمون إلىٰ حزب البعث مصلحةً وليس عقيدةً.

وعلىٰ هذا ما يجوز أن نُطلِق أن نقول: كل فرد من أفراد هذا الحزب فهو كافر، لكننا نقول مَن يَتبنَّاه مَشربًا ومَذهبًا وبخاصة أنه يُصرح بهذا المذهب، أنه علماني، فلا شك أنه كافر، فيجب أن نُفرِّق إذًا بين الإطلاق وبين التقييد»[1].

سادسًا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢١هـ).**

فقد ذكر إطلاق كلمة علماني أو حداثي علىٰ المعيَّن، وأنها قد تُطلَق ويُراد بها التكفير، وقد تُطلَق ويُراد بها أن فيه شيئًا من العلمانية أو الحداثة، وأن الأفضل لمن يُطلِق مثل هذه الألفاظ أن يُصرِّح بالتكفير صراحةً، إنْ أراد بها التكفير، لأن لفظة: علماني أو حداثي؛ تحتمل وتحتمل، وأنها قد لا يُفهَم منها التكفير، وذلك قوله وقد سئل:

ما رأيك في رجلٍ تورَّع أنْ يرمي إنسانًا بالكفر، بينما لا يتورَّع أن يَرميه بالعلماني أو الحداثي، جزاكم الله خيرًا؟.

فأجاب: «معلومٌ أننا يجب أنْ نتورَّع عن وصف الإنسان بالكُفر أو الفسق أو العلمانية أو الحداثة أو غير ذلك من ألقاب السوء، حتىٰ نتبيَّن ثم نحكم عليه بما يستحق.

---

(١) انظر: «تسجيلات متفرقة» للألباني، الشريط رقم: (٣٧٢)، وهو منشور علىٰ شبكة الإنترنت.

والعلمانية والحداثة إذا كانت كُفرًا فلا فرق بين نرميه بأنه علماني حداثي؛ نقول هو كافر، لكن كلمة الكفر صريحة واضحة، كل إنسان يعرف أنك إذا قلت فلان كافر؛ أنه خارجٌ من الإسلام، لكن إذا قلت علماني أو حداثي ربما يفهم أن فيه شيئًا من العلمانية أو الحداثة؛ الذي لا يصل به إلىٰ الكفر.

وعلىٰ كل حال الواجب أنْ لا نتنابز بالألقاب، وأن لا نَصِف أحدًا بسوء؛ إلا إذا كان مُتَّصِفًا به حقيقةً، وكان في ذلك مصلحة تربو علىٰ مفسدة ذكره؛ لأن التسرع في هذه الأمور يُؤدِّي إلىٰ المفاسد، وقد ثبت عن النبي ﷺ: أن مَن دَعَا رجلًا بالكُفرِ، أو قال: عدو الله؛ ولم يكن كذلك، رجع علىٰ القائل»[1].

❁ سابعًا: ما جاء عن العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٢هـ).

فقد قال: «والأمر الذي نصَحتُ به إخواني أهل السنة في شريط: «نصيحتي لأهل السنة»؛ هو الأمر الذي أنصَح به إخواني في الله أهل عدن، وهو أنْ نُعامِلَ المُخالفين مُعاملة المسلمين؛ لأنهم مُتأوِّلون، حتىٰ وإنْ كانوا يقولون: نحن ديمقراطيون، إذا كان يَعتقد أن الديمقراطية حقٌّ ويُؤمِن بها فهو كافرٌ، لكن إذا كان مُتأولًا لأجل مَطامع الدنيا فهو ضال»[2].

وقال: «أما المسلمون فلا نُكفِّرهم كما تقدم، وإن كنت أقول: إن مجلس النواب طاغوتي، ولا أزال أقول هذا، لكن ليس معناه أن الأفراد طاغوتيون، إلا أن في كل شخصٍ جزءًا من الطاغوتية بحسب ولائه»[3].

---

(١) لقاءات الباب المفتوح (ص: ١٨١)، المسألة رقم: (١٢٧٠).

(٢) تحفة المجيب علىٰ أسئلة الحاضر والغريب (ص: ٣٥٣).

(٣) الباعث علىٰ شرح الحوادث (ص: ٥٧).

والمقصود: أن نسبة المسلم لِما انتسب إليه من الأحزاب الضالة؛ كُفريَّةً كانت أو بدعيَّةً، هو قول أهل السنة وعلماء السنة، وليس هو قول الشيخ ربيع وحده، خاصةً إذا كان هذا الحزب يَجمع المسلم والكافر، وليس هو خاصًّا بالكفار فقط، فالقول فلان كذا وكذا مما اتصف به، وانتسب إليه، ورضيه لنفسه، ليس فيه تكفيرٌ للمسلمين إذا ما صدر القول به من عالمٍ من علماء أهل السنة والجماعة، خلافًا لِمَا يدَّعيه ويَزعمه أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والسفسطة، ويَفترونه علىٰ السلفيين وعلمائهم.

فمن انتسب إلىٰ الليبرالية، قيل فيه: ليبرالي، ومن انتسب إلىٰ العلمانية، قيل فيه: علماني، ومن انتسب إلىٰ الديمقراطية، قيل فيه: ديمقراطي، ومن انتسب إلىٰ الجهمية، قيل فيه: جهمي، ومن انتسب إلىٰ المعتزلة، قيل فيه: معتزلي، ومن انتسب إلىٰ الأشاعرة، قيل فيه: أشعري، وهكذا دواليك، ثم الحكم علىٰ الأشخاص يكون بحسبه، فيختلف من شخص لآخر، وفي كل هؤلاء يوجد المسلم والكافر، حتىٰ أهل البدع قد يوجد فيهم من تكون بدعته مُكفِّرة، فليس الأمر محصورًا علىٰ الديمقراطية والليبرالية وغيرها من الأفكار والتيارات والعقائد الكفرية.

ثم مما ينبغي أن يُعلَم ويُعرَف في هذا الباب؛ أن الكلام في كفر الأنظمة إذا ما نطق به عالمٌ من علماء السنة فإنما يُراد به الأنظمة المحكوم بها، كالديمقراطية والعلمانية والشيوعية والباطنية وغيرها، ولا يُراد بها الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، لأن الحكام لهم تفصيلات معروفة عند أهل العلم في هذا الباب، فلا يُحكَم علىٰ أحدٍ منهم عند أهل السنة والجماعة إلا بالضوابط المعروفة عندهم، وفي



منهجهم، والتي سبق أن مرَّت معنا في أكثر من موطن من هذه الرسالة، ومن كلام وتقريرات علماء السنة أنفسهم، مما يسد الباب علىٰ كل مفترٍ لعَّاب، وعلىٰ كل من يكيدون لأهل السنة وعلمائهم، ويتربَّصون بهم الدوائر.

خامسًا: معرفة أن أصحاب المحاضرة الجماعية في «البيعة» هم أنفسهم كانوا يدفعون عن الشيخ ربيع الانحراف في مسألة «البيعة».

فقد كانت هذه المجموعة تدفع عن الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ الانحراف في هذا الباب، وقد ألقىٰ أحدهم محاضرةً بعنوان: «طعن الأحمق في نشره صوتية لنيله من ربيع إمام الجرح والتعديل»، يدفع فيها عن الشيخ ربيع تهمة التكفير، بل وتهمة أنه لا يرىٰ لحكام المسلمين بيعةً، وإن كان هذا الأخير مفهومًا مما قاله وذكره - من إرجاع حاكم الكويت، وإرجاع الشرعية، وغير ذلك، مما يدل علىٰ أن هناك بيعةً لهذا الحاكم علىٰ شعب الكويت - وليس هو منطوقًا بلسانه في هذه المحاضرة، ثم أتبع المحاضرة بمقالٍ كَتَبَه بعنوان: «تتمةٌ وتوضيحٌ لكلمة الأمس: (طعن الأحمق في نشره صوتية لنيله من الشيخ ربيع إمام الجرح والتعديل)»، وكلاهما كان مرضيًّا عند المجموعة؛ المحاضرة والمقال، وكان صاحبهما ممدوحًا، مع أن الصوتية المردود عليها، سواء في المحاضرة أو المقال، هي قول الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ:

«ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة».

فلا أدري حقيقةً ما الذي تغيَّر وتبدَّل بعد ذلك، حتىٰ صار الشيخ ربيع تكفيريًّا،

ومنحرفًا في باب الحكام، وفي باب البيعة لهم!!، وبقي مدح المجموعة لصاحبهم صاحب المحاضرة والمقال علىٰ حاله، دون أن يَهتز، أو يتغيَّر، مع أن التناقض في تناول الموضوع وفي التعامل معه واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار!!.

ولو لم يكن عندنا علىٰ هذه المجموعة إلا هذا الموضوع وهذه المسألة؛ لكان الظلم والافتراء والتحول من حالٍ إلىٰ حالٍ واضحًا فيها وفي منهجها وطريقتها وضوح الشمس في رائعة النهار:

فإما أن تكون هذه المجموعة تعتقد فعلًا براءة الشيخ ربيع آنذاك مما نُسِب إليه، وبالتالي تكون قد ظلمته وافترت عليه الآن؛ فيما نَسَبَته إليه، مما كانت هي نفسها تُبرِّؤه منه، وتَدفعه عنه، تنسب إليه هذا الضلال دون أن يتغيَّر هو، ودون أن يتبدَّل، ودون أن يَظهر منه خلاف ما كان عليه في هذا الباب وفي هذه المسألة التي بَرَّأوه فيها من قبل.

وإما أن تكون هذه المجموعة تتعامل مع المسائل تعاملًا سياسيًّا، ولها مع كل مرحلة تعاملٌ معين، فدفعت عن الشيخ ربيع ما نُسِب إليه آنذاك، من باب السياسة، ولأن المرحلة عندهم آنذاك تقتضي ذلك، تفعل ذلك مع اعتقادها بأنه منحرفٌ في هذا الباب، وفي هذه المسألة، وأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج فيها.

وبالتالي تكون هذه المجموعة قد ظلمت وافترت علىٰ من ردَّت عليه، وقصَدَته بهذه الصوتية، وبهذا المقال، إذ أظهرت خلاف ما تعتقد، وحاربته وهاجمته بما تتفق هي وإياه فيه، وكفىٰ بذلك ضلالًا وظلمًا وافتراءً وعدوانًا.

❁ ثانيًا: مسألة التأمير على الدول.

وهذه المسألة هي أيضًا من الغرابة بمكان، وهي من أغرب ما رأيته حقيقةً

في هذه الفتنة الأخيرة، سواء عند من دخل فيها، وخاض فيها، أو عند من صدَّق هذه الافتراءات، وتأثَّر بها.

وقد رأيت كما رأىٰ غيري كيف وصل الحال بأصحابها ومَن نفخوا فيها إلىٰ أن يتناصروا عليها ولو بالباطل المكشوف، وبالزور والبهتان المفضوح، وإلا:

ماذا نُسمِّي استشهادَ هؤلاء جميعًا أو تصديقَهم لأمرٍ؛ هو مفضوح مكشوف، لا يخفىٰ علىٰ من عاصره من السلفيين، وقد تصدَّىٰ له أغلبهم آنذاك، إن لم يكونوا جميعهم[1]، وقد تكون هذه المجموعة ممن تصدَّىٰ لهذا الأمر أيضًا في حينه، ولكن الهوىٰ يعمي ويصم، والله المستعان.

فمسألة تأمير الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ لبعض الأشخاص علىٰ الدول، واتهامُه بها، ليست هي وليدة اليوم، بل هي فريةٌ قديمةٌ افتراها عليه المُفتَرون الظالمون من أهل الأهواء والبدع مِن قديم، وأن من أسبابها شوائبَ حزبيةً ورواسبَ إخوانيةً لا تزال عالقةً في منهجيَّته حَفِظَهُ اللهُ من تلك العلاقة الإخوانية السابقة!!.

وقد نَصُّوا علىٰ ذلك تنصيصًا كما هو ثابتٌ في فِريَتِهم آنذاك، وأكده أحمد أبو العينين، وقد أَلَّف كتابًا - بعد أن تشرَّب هذه الفِرية وغيرها - سمَّاه: «القول البديع في نصح الشيخ ربيع»، أَلَّفه لتخطئة الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ - في هذا الأمر، وفي غيره من الأمور - والدفاع عن سيد قطب، وكان مما ذكره فيه بأن الشيخ ربيعًا عنده رواسب إخوانية!!، وعنده تأمير لبعض الأشخاص علىٰ الدول، وعنده تدخلٌ في شئون الدول، وكلها أمورٌ قد ذكرتها هذه المجموعة الطاعنة في

(١) وأعني «بجميعهم»: أي من شَهدوا هذه التهمة الفاجرة آنذاك من السلفيين، وكان لهم وجود في الساحة الدعويَّة.

الشيخ ربيع والمتَّهِمة له بإقامة المجالس والاجتماعات السرية وغيرها، وأنها من مآخذها على الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، تشابهت قلوبهم، فالله المستعان.

ذكر أحمد أبو العينين هذا الأمر تحت عنوانَين مختلفَين، الدليل فيهما واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار على أنه يُريد منهج سيد قطب، الذي هو المنهج القديم للشيخ ربيع؛ حسب زعمه هو ومن على شاكلته ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، ويُريد نصرته، كما يُريد أن يُلصِق الإخوانية بالشيخ ربيع، ويُلحقه بهم، للنيل منه والطعن فيه وانتقاصه، ليُبيِّن بفعله هذا وبقوله هذا بأنه إخوانيٌّ متقلِّبٌ وأنه .. وأنه ..، إلى غير ذلك من الترهات والضلالات.

والعنوانان هما:

العنوان الأول: «متى وكيف تحول الشيخ ربيع إلى هذا المنهج الجديد؟».

والعنوان الثاني: «انقلاب الشيخ ربيع على الإخوان بعد أن كان معهم».

ذكرهما ليُقرر فيهما بأن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ عنده رواسب إخوانية، فقال:

«... وهذا يدل على أن الشيخ ربيعًا وقتها كان متعصِّبًا للإخوان المسلمين ....، وفجأة سمعنا بتحوله، وانقلابه عليهم، حتى صار حربًا عليهم ...»[١].

وهو ما ذكرته هذه المجموعة وللأسف، كما سبق أن ذكرت قول قائلهم كما في المحاضرة الجماعية التي هي بعنوان: «هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله»، حين قال:

«والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلى اليوم، حتى بعض نفوس المنتسبين إلى

(١) القول البديع في نصح الشيخ ربيع (ص: ١٧).

السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية.

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه.

وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلىٰ شخص»اهـ.

ومن الواضح جدًّا أن أحمد أبو العينين قد صنع ذلك كله انتقامًا منه لسيد قطب، ولغيره من المنحرفين، من أهل البدع والضلال، إذ أراد الدفاع عنهم، ولا سبيل له إلىٰ ذلك؛ إلا أن يُدخل فيه مثل هذه الاتهامات الباطلة، ومثل هذه الترهات، وأن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ عنده مثل هذه الرواسب، وأنه يُؤمِّر علىٰ الدول، ويتدخَّل في شئون الدول، كما هو هدي الإخوان المسلمين، إلىٰ غير ذلك من الترهات والضلالات، حتىٰ يصل بذلك إلىٰ ما يُريد، وأن يُسكِت الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ - هذا حسب ظنه هو - إذ ليس له أن يَنقم علىٰ غيره أمرًا هو واقعٌ فيه!!.

هذا ما أراده مَن رمَىٰ الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ اللهُ بمثل هذه الاتهامات الفاجرة آنذاك، وهذا ما ذكره وقرره أحمد أبو العينين في كتابه المذكور.

وقد قال أحمد أبو العينين في موطنٍ آخر من كتابه:

«ولقد وقفت علىٰ كلام مسجل بصوت الشيخ ربيع يُقرر فيه أن له رجلًا يُعيِّنه في كل بلد، ليقود أتباعه، ويجعله أميرًا عليهم ...»[1].

يقرر بذلك فرية تأمير الشيخ ربيع لبعض الأشخاص علىٰ الدول، ويؤكِّدها

---

(١) القول البديع في نصح الشيخ ربيع (ص: ٢٠١).

عليه؛ ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾ [الكهف: ٥].

وقال في موطنٍ آخر من كتابه أيضًا:

«ففي تقديمي لهذا الكتاب لهذه الطبعة يحسن أن أذكر هنا موقفًا للشيخ ربيع بن هادي المدخلي، وهو تحريضه أتباعه علىٰ قتل المسلمين في ليبيا، ليمكِّن بذلك لمن يُسمَّىٰ بخليفة حفتر العلماني العميل لأعداء الإسلام ...»(١).

وهذه من أغرب ما رأيت حقيقةً في هذه الفتنة الأخيرة، إذ وجدت ثلاثةً من الأمور التي قرَّرَتها هذه المجموعة واتهمت بها الشيخ ربيعًا؛ قد سبقهم مؤلف هذا الكتاب بها، وقرَّرها في كتابه، وقد صدر كتابه هذا في عام: (١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م)، وذلك يعني أنه سابقٌ لهجوم هذه المجموعة علىٰ الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ بقليل جدًّا، مما يدل دلالةً واضحةً علىٰ أن شبهات وطعونات هذه المجموعة في الشيخ ربيع ما هي إلا شبهات وطعونات أهل الباطل فيه، سواء القديمة منها أو الجديدة، ولا شأن لأهل السنة وعلماء السنة بهذه الشبهات والطعونات، لا من قريب ولا من بعيد، فإلىٰ الله المشتكىٰ، وهو المستعان سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ!!.

ولن أُطيل الكلام في هذه التهمة الفاجرة كثيرًا، لأنها فعلًا أوهَىٰ من بيت العنكبوت، كما وصَفَها أحد الرادِّين عليها، والمُبطِلين لها آنذاك.

وإنما سأكتفي بذكر قولٍ أو قولين للشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ؛ يظهر بهما بطلان هذه الفِرية ظهورًا واضحًا جليًّا لا لبس فيه ولا إشكال، وذلك أن الردود علىٰ هذه الفِرية موجودةٌ ومنشورةٌ علىٰ شبكة الإنترنت منذ ذلك الحين، بإمكان أي أحدٍ أن يصل

---

(١) القول البديع في نصح الشيخ ربيع (ص: ٥).

إليها، وهو مما يكفي ويغني عن إعادة الكلام - المذكور فيها - نفسه هنا.

* أما القول الأول للشيخ ربيع، فهو قوله وقد سُئل حَفِظَهُ اللَّهُ:

بيِّن لنا الإمارة في السفر، وهل توجد إمارة كبرى وصغرى؛ مع الأدلة بارك الله فيكم؟.

فأجاب: «الإمارة الصغرى مشروعة، إذا سافر عدد من الإخوة؛ ثلاثة فما فوق، فعليهم أن يُؤمِّروا أحدهم، الإمارة في السفر، وتنتهي بدخولهم في البلد الذي قصدوا السفر إليه، تبقى الإمارة لأمير البلد، والإمارة الكبرى موجودة في الإسلام، الإمارة الكبرى: الخليفة الذي يخلف النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أو يخلف خليفته، وهكذا دواليك.

على المسلمين أن يُبايعوا خليفةً ينهض بحماية الإسلام، ويرفع راية الجهاد، ويحمي أوطان المسلمين، ويحفظ حدود الله، ويحفظ حقوق المسلمين، ويقيم بينهم شرع الله عَزَّوَجَلَّ، هذه هي الإمارة الكبرى، والإمارة الصغرى: مَن دونهم، من يُولِّيهم هذا الخليفة؛ مثل: القضاة، وأمراء المناطق، وما شاكل ذلك.

فإذا تعددت الأئمة وصار لكل بلدٍ إمامٌ كما هو الواقع من قرون؛ فإن على كل أهل بلدٍ أن يطيعوا إمامهم»[1].

ومن تأمَّل قوله حَفِظَهُ اللَّهُ: «إذا سافر عددٌ من الإخوة؛ ثلاثةٌ فما فوق، فعليهم أن يُؤمِّروا أحدهم، الإمارة في السفر، وتنتهي بدخولهم في البلد الذي قصدوا السفر إليه»، لكان كافيًا له لأَنْ يعرف مذهب الشيخ ربيع في هذا الباب، ولكان مقنعًا له

(١) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ١٧٠).

ببطلان هذه الفِرية الباطلة المنسوبة إليه، ولكن الهوىٰ يعمي ويصم، وإلا فمن المعلوم أن قوله: «وتنتهي بدخولهم في البلد الذي قصدوا السفر إليه»، هو وحده كافٍ لصد هذه الفِرية وإبطالها، وأنه قولٌ لا يجتمع وتأميره الأشخاص علىٰ الدول!!.

* أما القول الثاني للشيخ ربيع، فهو قوله وقد سُئل حَفِظَهُ اللَّهُ:

إذا اجتمع بعض الناس في الدعوة إلىٰ الله علىٰ أساس العقيدة الصحيحة، وجعلوا لهم أميرًا منهم يرجعون إليه عند الاختلاف، واتفقوا علىٰ أن من عصاه؛ يعني الأمير، يخرج عنهم، وعَدُّوا عصيانه من الإثم، فهل هذا سائغ؟.

فأجاب: «والله مثل هذه الإمارات والبيعات، والتجمع علىٰ هذا الأساس، يُؤدِّي إلىٰ البدع، ويُؤدِّي إلىٰ الولاء والبراء حول هذه الإمارة فقط، وجرَّبنا كثيرًا؛ حتىٰ ممن كان يدَّعي أنه علىٰ المنهج السلفي؛ يعني قاموا بهذا العمل علىٰ أساس أنهم علىٰ طريقة السلف وقواعد صحيحة، لكن أصبح الولاء والبراء علىٰ هذه الإمارة، فمن يخضع لهذه الإمارة فهو منهم، ومن لم يخضع فهو ليس منهم.

هذا موجود، فنحن ننصح أن يكون المسلمون متآخين في الله، متحابِّين في الله، متطاوعين، كما قال الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمعاذ وأبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**تَطاوَعا ولا تَختلِفَا، ويَسِّرَا ولا تُعَسِّرَا**».

هذا والله من التعسير ومن التعنت والتشدد، هل أحمد كان يُبايِع الناس أو أمَّروه عليهم؟.

هل إمام السنة ابن باز الآن؛ الناس بايَعوا له وأمَّروه عليهم؟.

والشيخ الألباني، وغيرهم من أئمة السنة الآن؛ هل لهم بيعة وهل لهم إمارة أو أن قلوب المسلمين تلتف حولهم لإمامتهم وعلمهم وفضلهم؟.

فإذا برز عالمٌ أحبَّه الناس وتأسَّوا به، أما الواحد جاهل؛ يغلب عليه الجهل؛ فيتعصَّب ويتعنَّت ويرىٰ نفسه أميرًا حقًّا ويُريد أن يقود ويخضع له الناس ويُوالي الناس علىٰ هذا الأساس.

يا أخي: العالم رفعه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالعلم، التفَّ حوله المسلمون، يقود المسلمين بالفتاوىٰ وبتوجيهاته ونصائحه بدون بيعة.

هذه والله أخذوها من أهل الأحزاب وأهل الأهواء؛ فَنتركُها، ونُبقِي الإسلام كما مَشىٰ من عهد الرسول، بيعةٌ فقط لإمام المسلمين وانتهىٰ، هل الناس بايَعوا مالكًا أو الشافعي أو أحمد؟.

هل كانوا يُبايِعون الأوزاعي، هل كانوا يُبايِعون سفيان الثوري، أئمة المذاهب كانت لهم بيعة؟![1]، ليس هناك بيعات إذن ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

أنت تُدرِّس في هذا المسجد، وأنا أُدرِّس في هذا المسجد، وجهودنا كلنا تصب كلها في حوض السنة ومصلحة السنة ومصلحة المسلمين، ونستشير بعضنا بعضًا ونتعاون علىٰ البر والتقوىٰ كما سار عليه السلف الصالح[2]، لأن الأمر إذا جَرَّ إلىٰ مفسدةٍ يجب تركه.

فنحن جرَّبنا، وهذا بعض العلماء يفتي لا بأس بهذا، لكن رأينا هذا أدَّىٰ إلىٰ

---

(١) هنا استفهام استنكاري لنفي وجود البيعة، لا لإقرارها وتأكيدها، وهو واضحٌ من سياق الجملة وما ذَكَره بعده.

(٢) هكذا كان السلف الصالح، حتىٰ خرج علينا أهل الجهل والهوىٰ والضلال، فجعلوا اجتماع العلماء والتشاور فيما بينهم؛ مجالسَ سريَّةً خارجيَّةً، من حضَرها أو قَبِلَها وارتَضَاها؛ انحرف عن السنة ووافق الخوارج!!.

مفاسد وأدَّىٰ إلىٰ حزازات وعداوات وتعصبات وولاءات، فنترك ذلك ونمشي علىٰ طريقة السلف الصالح.

العالم الناصح يُحبه الناس؛ عوامهم وطلاب العلم، بدون هذه البيعات والإمارات، بطبيعة الناس وبحكم ارتباطهم بالإسلام وبحكم ارتباطهم بكتاب الله وسنة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، يُصبح هذا العالم موضع ثقة المسلمين، كابن باز؛ بدون بيعة ولا إمارة، وبدون أي شيء هو موضع ثقة الناس.

وهيئة كبار العلماء موضع ثقة الناس بدون بيعة ولا إمارة، وغيرهم من العلماء في العالم الإسلامي؛ علماء بَرَزوا للدعوة إلىٰ الله وإلىٰ توحيد الله؛ لا بيعات ولا إمارات ولا غيرها، ارتبطت القلوب بهم، ووثَقَت فيهم، ويسمعون لنصائحهم وإرشاداتهم وفتاواهم، وقد يترك بعض من سلمت فطرته؛ يترك إمارته ويلجأ إلىٰ هؤلاء فيما يهمه من أمر دينه بعد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»[١].

وقوله هذا هو من الوضوح بمكان أيضًا، وهو وحده كافٍ لصد هذه الفِرية وإبطالها، وأنه قولٌ لا يجتمع وتأميره الأشخاص علىٰ الدول!!.

والمقصود: أن الشيخ ربيعًا حَفِظَهُ ٱللَّهُ هو نفسه؛ لم يتغير ولم يتبدَّل، هو الشيخ ربيعٌ؛ بصلابته في السنة، وبوضوحه فيها، وبتقريره لها، وبدعوته إليها، وبحثه المسلمين علىٰ التزامها والتمسك بها، وعدم مخالفتها ولا الخروج عنها، لا في باب الحكام، ولا في باب البيعة والإمارة، ولا فيما هو أكبر من ذلك، ولا أصغر، ولكن أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال، ومَن يُريد العلو في الأرض والفساد، ويُريد الزعامة والقيادة علىٰ الأمة، وأن يكون لقوله القبول عند

(١) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ٩٥).



من حوله وعند العامة وإن كان باطلًا، أو يريد السيطرة علىٰ من حوله، والتحكم فيهم، وأن ينقادوا له ولِما يريد وإن كان باطلًا، وبعيدًا كل البعد عن الحق والسنة؛ فإن هذا ومن هو علىٰ شاكلته؛ لابد وأن يُعادُوا كل من كان ثابتًا راسخًا واضحًا في عقيدته وفي منهجه، وأن يَظلموه ويَفتروا عليه، إذ لا سبيل لهم لتحقيق مرادهم، والوصول إلىٰ غاياتهم، إلا بهذا، وقد أغوىٰ الشيطان نفوسهم المريضة، وأحيا فيهم الظنون السيئة بأهل الحق وبعلماء السنة، ليقولوا فيهم من الأباطيل ما يقولون، وليبثوه وينشروه بين المسلمين لإسقاطهم من أعين الناس، وما ذلك إلا لعلمهم بأن هذا العالم - الشيخ ربيع بن هادي المدخلي أو غيره - إن كَشَفَهم لم ولن يَتركهم، وسيكون حجر عثرة في طريقهم، وبالتالي: فلابد والحال هذه - عند هؤلاء جميعًا - من حربه وإسقاطه، ليتحقق لهم مرادهم، فالله المستعان!!.

وهذا في الحقيقة هو نفسه ما حصل مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ، سواء من هذه المجموعة، أو من غيرها، ممن هم قبلهم.

بل هو نفسه حاصلٌ فيمن حاله مثل حال هؤلاء ممن هو معاصرٌ لعلماء السنة، وممن سيأتي بعدهم.

وهذا أمرٌ يُدركه كل من تأمَّل هذه الافتراءات والطعونات الموجَّهة ضد أهل العلم من أهل السنة والجماعة في كل زمان ومكان، والله المستعان.

ثالثًا: مسألة الكلام في النوازل.

وهذه المسألة قد سبق الكلام فيها بالتفصيل، وبما يكفي ويُغني عن إعادته هنا[1]،

(١) ذكرته في هذه الرسالة نفسها تحت عنوان: «اتفاق أهل السنة والجماعة علىٰ أن النوازل حكمها للعلماء».

ولكنني أشير هنا بإشارات تُصحِّي النائم، وتُنبِّه الغافل، ممن اغتر وانخدع بأقوال وتقريرات أصحاب هذا الفكر الجديد، وما خرجوا به علينا من أن العلماء ليس لهم أن يتكلموا في النوازل، إلا بضوابط ابتدعوها هم، حتىٰ وصل بهم الحال إلىٰ أنْ حَكَموا علىٰ الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، متجاهلين في ذلك كله ما مر علىٰ هذه الأمة في زماننا من حروب وقتال وصراعات، ومن الذي تصدَّىٰ لكل هذه الأمور، فمن كان يفتي ويتكلم في مسائل الجهاد في فلسطين، ومن كان يفتي ويتكلم في مسائل الجهاد وفي القتال يوم أن نزلت النازلة في أفغانستان، وفي البوسنة والهرسك، وفي الفلبين، وفي ليبيا، وفي الجزائر، وفي العراق، وفي الكويت، و .. و .. إلخ.

أليس المتكلم فيها هو ابن باز وابن عثيمين والألباني والفوزان والغديان ومحمد أمان الجامي وعبد المحسن العبَّاد وصالح اللحيدان وعبد العزيز آل الشيخ وربيع المدخلي وعبيد الجابري وصالح السحيمي، ومحمد بازمول، وسليمان الرحيلي، وغيرهم من علماء السنة، واللستة تطول بذكرهم، رحم الله من مات منهم وغفر لحيهم!!.

لا شك ولا ريب أن الكلام في النوازل تكلم وأفتىٰ فيه كل هؤلاء، بل قد تكلم وأفتىٰ في النوازل مَن هو أكبر مِن هؤلاء العلماء، ومَن هو دونهم مِن علماء السنة، وذلك لِما هو معلومٌ من مذهب أهل السنة والجماعة ومن هديهم ومسلكهم من أن النوازل مرجعها إلىٰ العلماء، كما سبق بيان ذلك.

والسؤال: هل انحرف هؤلاء كلهم عن السنة ووافقوا الخوارج؟!!، أم أن المنحرف فيهم هو الشيخ ربيع المدخلي وحده، لأن هذه المجموعة المعادية



له؛ لم ترتضِه وترىٰ إسقاطه بمثل هذه التهمة الساقطة؟!!.

ولكن وللأسف قد نجحت هذه المجموعة بأن تظفر بأتباعٍ يُتابعونها علىٰ ما هي عليه من الانحراف والضلال في هذا الباب، وفي غيره مما أحدثته من أصولٍ وقواعدَ جديدةٍ لم تُسبق إليها.

ومن تأمَّل هذا الأمر وحده، لعلم أن هذه المجموعة تنطلق في أحكامها وفي مسائلها الجديدة وتقريراتها من منهج جديد باطل مُحدَث، لا يُستهان به، خطره واضحٌ، وشره مستطير!!.

رابعًا: مسألة أن العالم فوق الحاكم ويُقوِّم الحاكم.

وهذه المسألة أيضًا قد سبق أن مرَّت معنا في أكثر من موطن من هذه الرسالة، وبالتفصيل، ومما ذكرته فيها قول الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما هو شاملٌ للحاكم والمحكوم، وذلك قوله:

«والعلماء الذين أظهروا العلم هم خيرة الناس، وأفضلهم علىٰ وجه الأرض، وعلىٰ رأسهم أئمتهم الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، والأنبياء، فهم القدوة والأساس في الدعوة والعلم والفضل، ويليهم أهل العلم علىٰ طبقات:

فكل من كان أعلم بالله وبأسمائه وصفاته، وأكمل في العمل والدعوة، كان أقرب الناس من الرسل، ومن درجاتهم ومنازلهم في الجنة.

فأهل العلم هم أئمة هذه الأرض ونورها وسرجها، وهم أولىٰ بها من غيرهم، يرشدون الناس إلىٰ طريق السعادة، ويهدونهم إلىٰ أسباب النجاة، ويقودونهم إلىٰ ما فيه رضىٰ الله جَلَّ وَعَلَا، والوصول إلىٰ كرامته، والبعد عن أسباب غضبه وعذابه.

فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وهم أئمة الناس بعد الأنبياء، يهدون إلىٰ الله،

ويرشدون إليه، ويعلمون الناس دينهم؛ فأخلاقهم عظيمة، وصفاتهم حميدة؛ علماء الحق، علماء الهدىٰ، هم خلفاء الرسل، الذين يخشون الله ويراقبونه ويعظمون أمره، وهو من تعظيمه سبحانه.

هؤلاء أخلاقهم أرفع الأخلاق وأسماها؛ لأنهم سلكوا مسلك الرسل، وساروا علىٰ نهجهم وطريقهم في الدعوة إلىٰ الله علىٰ بصيرة، والتحذير من أسباب غضبه، والمسارعة إلىٰ ما عرفوا من الخير قولًا وعملًا، والابتعاد عما عرفوا من الشر قولًا وعملًا، فهم القدوة والأسوة بعد الأنبياء في أخلاقهم العظيمة، وصفاتهم الحميدة، وأعمالهم الجليلة، وهم يعملون ويعلمون، ويُوجِّهون طلابهم إلىٰ أسمىٰ الأخلاق، وخير السبل ...، فأهل العلم رعاةٌ وهداة، فعليهم أن يعنوا برعيَّتهم، الشعوب رعيةٌ لهم، فعليهم أن يعنوا بهذه الرعية، وأن يخلفوا الله فيها، وأن يرشدوها إلىٰ أسباب النجاة، ويُحذِّروها من أسباب الهلاك ...»[(١)].

وقول الإمام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من الوضوح أيضًا بمكان في أن العالم مقدمٌ عنده علىٰ الحاكم، وذلك لِما هو معلومٌ من أن شرع الله عَزَّوَجَلَّ مقدَّمٌ علىٰ كل ما سواه، وذلك قوله:

«وأئمة المسلمين صنفان من الناس:

الأول: العلماء، والمراد بهم العلماء الربانيون؛ الذين ورثوا النبي ﷺ علمًا وعبادةً وأخلاقًا ودعوةً، وهؤلاء هم أولو الأمر حقيقةً، لأن هؤلاء يُباشرون العامة، ويُباشرون الأمراء، ويُبيِّنون دين الله، ويَدعون إليه.

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢ / ٣٠٨).

الصنف الثاني: من أئمة المسلمين: الأمراء المنفذون لشريعة الله، ولهذا نقول: العلماء مُبيِّنون، والأمراء مُنفِّذون؛ يجب عليهم أن يُنفِّذوا شريعة الله عَزَّوَجَلَّ في أنفسهم، وفي عباد الله»[1].

وقوله: «وأولو الأمر: يشمل العلماء والأمراء، لأن العلماء ولاة أمورنا في بيان دين الله، والأمراء ولاة أمورنا في تنفيذ شريعة الله، ولا يستقيم العلماء إلا بالأمراء، ولا الأمراء إلا بالعلماء.

فالأمراء عليهم أن يرجعوا إلىٰ العلماء؛ ليستبينوا منهم شريعة الله، والعلماء عليهم أن يَنصحوا الأمراء، وأن يُخوِّفوهم بالله، وأن يَعِظوهم حتىٰ يُطبِّقوا شريعة الله في عباد الله عَزَّوَجَلَّ»[2].

وقوله: «وقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣]، أولو الأمر هنا يتعين أنهم العلماء؛ لأنهم هم أهل العلم الذين ورثوا النبي ﷺ بعد موته، والذين شاركوه فيما شاركوه فيه في حال حياته.

ثم ذَكَر فوائد هذه الآية الكريمة، فكان مما قال:

أن أولي الأمر حقيقةً هم العلماء؛ لقوله: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣]، وهذا كالتفسير لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فإن أولي الأمر في هذه الآية تشمل العلماء والأمراء، ولكن العلماء في المقدمة؛ إذ أن الأمراء منفِّذون لما يقوله العلماء من شريعة الله، فالأصل هم العلماء،

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص: ١١٨).

(٢) شرح رياض الصالحين (٢ / ٢٥٤).

والأمراء يلزمهم أن يُنفذوا ما قاله العلماء من شريعة الله، فهم في الحقيقة تابعون للعلماء، وليس العلماء تابعين لهم، اللهم إلا أن يقدر الله أمرًا تنعكس فيه الأحوال، ويكون العلماء وراء الأمراء، فإن هذا انقلابٌ وعكس، إذ إن الواجب أن يكون الأمراء خلف العلماء؛ لأن العلماء عندهم من شريعة الله ما ليس عند الأمراء، لاسيما في الأزمان المتأخرة، أما في عهد الخلفاء الراشدين؛ فالخليفة هو أعلم الناس بشريعة الله»[1].

وغيرها كثير، قد سبق ذِكر شيءٍ منها في هذه الرسالة عن جمعٍ من الأئمة من أهل السنة والجماعة، ولم لم يكن بين أيدينا إلا هذا التفصيل الأخير من الإمام ابن عثيمين وقوله فيه:

«ولكن العلماء في المقدمة؛ إذ أن الأمراء منفِّذون لما يقوله العلماء من شريعة الله، فالأصل هم العلماء، والأمراء يلزمهم أن يُنفذوا ما قاله العلماء من شريعة الله، فهم في الحقيقة تابعون للعلماء، وليس العلماء تابعين لهم، اللهم إلا أن يقدر الله أمرًا تنعكس فيه الأحوال، ويكون العلماء وراء الأمراء، فإن هذا انقلابٌ وعكس».

لكان وافيًا كافيًا شافيًا لفهم هذا الباب وضبطه.

وذلك يعني: إما أن يكون هؤلاء كلهم قد ضلوا السبيل، وانحرفوا عن السنة وعن الصراط المستقيم، ووافقوا الخوارج فيما قالوه وفعلوه وقرروه، وإما أن يكونوا جميعًا قد أصابوا الحق، ووُفِّقوا إلىٰ السنة والصواب فيما قالوه وفعلوه وقرروه، وأن يكونوا جميعًا قد سَلِموا من المخالفة في هذا الباب.

---

(١) تفسير سورة النساء (٢ / ٢٣).

أما أن يُفرَّق بينهما؛ فيُحكَم علىٰ من لا ترتضيه المجموعة - أصحاب فرية المجالس السرية وغيرها - بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، كما هو الحال مع الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ، ويبقىٰ بقية العلماء سالمين من المخالفة في هذا الباب، لا إشكال عليهم، ولا خلل ولا انحراف في مناهجهم وفيما قالوه وفعلوه وقرروه، والقول والفعل والتقرير هو هو، لا فرق فيه بين الجميع!!، لا لشيءٍ عند المجموعة؛ إلا أنها لم تغضب ولم تُعادِ هؤلاء الأئمة بعد!!.

فهذا والله لَهُو الضلال بعينه، وهذا هو الانحراف عن السنة، والوقوع في مسلك الحدادية والخوارج، والخلل والانحراف والضلال إنما هو في هذه المجموعة، وليس هو في منهج الشيخ ربيع، ولا في منهج غيره من علماء السنة، وهذا أمرٌ يُدرِكه كل من عرف مذهب أهل السنة والجماعة، وضَبَطَه، واستقام عليه.

والمقصود: أننا بهذه الرسالة وبما سبق ذكره فيها، قد علمنا يقينًا بأن ما نسبته هذه المجموعة – أصحاب فرية المجالس السرية وغيرها من افتراءات – وغيرها للشيخ ربيع من انحرافات وضلالات؛ ما هي إلا أكاذيب وأباطيل وإشاعات وافتراءات؛ لا حقيقة لها، ولا تمت إلىٰ الواقع بصلة، لا من قريب ولا من بعيد، وصدق الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللَّهُ ووُفِّق للصواب - إن شاء الله – حين أبطل ما قاله عبد اللطيف باشميل وردَّه عليه، بما يصلح لأَنْ يكون ردًّا لأباطيل غيره - من الطاعنين في أهل السنة والجماعة وفي أهل الحق - أيضًا وتكذيبها، وذلك قوله:

«من هو الذي يَحكم علينا بأننا قد خالفنا الدعوة السلفية الحقَّة؟، أهم الجَهَلة الأفَّاكون الحاقدون من أمثالك؟، أم هم علماء المنهج السلفي الحق، وأهل الإنصاف والعدل؟!.

ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدل

أتهدم صروح الحق التي قامت علىٰ الكتاب والسنة ومنهج السلف بأكاذيبك وجهالاتك وتلبيساتك، التي لا تنطلي إلا علىٰ الهمج والأوغاد؟، وحاشا أهل السلفية الحقَّة أن يُلوِّثوا عقولهم ونقاء عقيدتهم بأقذار الأكاذيب التي تُلفِّقها، فالمنهج السلفي قائمٌ في كل قضية، وفي مواجهة أي باطل، علىٰ مثل قول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فهل هذا عن المنهج السلفي وأهله؟، أم أنك التصقت به لأهداف حقيرة ساقطة لعلها تتهاوىٰ قبل أن تنال شيئًا من الحق وأهله».

ثم عنون عنوانًا بيَّن فيه أصل هذه الفِرية، وأنها فِريةٌ علمانيةٌ، فقال:

«دحض افتراء عبد اللطيف المفضوح بأن أهل المدينة يؤسسون دعوة سياسية طموحة إلىٰ الحكم، وهو من جنس افتراء الأحزاب العلمانية».

ثم ذكر قوله، فقال:

«قال عبد اللطيف (ص: ٢٨): يؤسس أصحاب هذه الدعوة الجديدة دعوة سياسية طموحة إلىٰ الحكم، كما ينص الرجل الأول في هذه الدعوة بأنه يدعو إلىٰ ما يُسمىٰ بـ «قيام الدولة المسلمة»، وأعني بالرجل الأول في هذه الدعوة: الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرنؤوط الألباني، المحقِّق المعروف، نزيل مدينة عمَّان في الأردن».

ثم قال: «أقول:

١- لا أستبعد أن تكون أنت من أصحاب الطموح السياسي إلىٰ الحكم وإلىٰ تدمير هذه البلاد، لأن أمثالك من أهل الظلم والإفك لا يُستغرب منهم هذا



وأسوأ منه.

٢- نحن معروفون مشهورون، وآثارُنا - والحمد لله - معروفة بأننا نؤمن بِحَقِّيَّةِ بيعة وليِّ أمر هذه البلاد المباركة؛ بلاد التوحيد والسنة، لأن هذه الدولة قامت علىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلىٰ التوحيد.

وأما ربطنا سياسيًّا بالألباني وفي هذا الباب؛ فهذا من الإفك علينا وعلىٰ الألباني، وإذا وصل الإفك في الربط إلىٰ هذه الدرجة؛ فإن الألباني لم يتكلم عن البيعة إلا من ناحية شرعية، ولم يَمس هذه الدولة من قريب ولا بعيد.

وأما سعيُه إلىٰ دولة؛ فالعقلاء المنصفون يعرفون من كتبه الكثيرة ومن أشرطته الكثيرة: أنه ضد الأحزاب السياسية عقائديًّا وفكريًّا وسياسيًّا، وهو ضد الثورات والانقلابات، والبرلمانات والانتخابات، وكل الوسائل المنافية للإسلام، بل هو يدعو إلىٰ إصلاح المسلمين عمومًا حكامًا ومحكومين بالدعوة إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتربية الصحيحة.

وأحكامك - وأنت معروف بالإفك والكذب والزور - لا تُقبل في بَصَلة وأحقر منها، فكيف تُقبل في مسلمين أبرياء، وفي مناهج وعقائد؟!!.

إن للجرح والتعديل والنقد أهله، لا أمثالك من أهل الحقد والإفك»[1].

وقوله: «إن العقلاء الذين يَعرفون كتبنا وأشرطتنا لا يعرفون سفسطةً وقلبًا للحقائق، ومضادَّةً لها مثل هذا الإفك.

فإن كنت صادقًا فبيِّن دعوتنا السياسية الواضحة أو الخَفِيَّة من هذه الرسائل والأشرطة الكثيرة جدًّا، فإن ذلك سهلٌ يسيرٌ عليك وعلىٰ أمثالك، وعلىٰ الناس

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١٩).

المغرضين وغير المغرضين.

وإلاَّ فليعرف الناس مدىٰ ما تتقحَّمه من الإفك والبُهت والزور»[1].

وقوله: «نحن معروفون - والحمد لله - أننا أقوىٰ مَن وقف في وجه الفتن والشغب ودُعاة الهدم لهذه البلاد.

وكتبنا وأشرطتُنا واضحةٌ ومليئةٌ بالذب عن دعوة هذه البلاد ومنهجها وعلمائها وولاة أمرها، يعرف ذلك ويعترف به العقلاء المنصفون، وقد أيَّدوها في كتبهم وأشرطتهم ومشافهاتهم.

ومعروفٌ عنَّا ذكر مزايا هذه الدعوة وعلمائها وحكومتها التي قامت علىٰ ذلك النهج السديد.

فأين دَورُك ودَورُ أشياعك من «الحدادية» وأمثالهم ممن جنَّدوك؟.

ولا أستبعد أنك من المعاول الشيطانية لهدم هذه البلاد، وتفريق صفِّها، وتشتيت كلمة السلفيين فيها؛ من: ولاة أمرٍ، وعلماء، ودعاة السنة والحق، أهل الولاء والبراء الصَّادق»[2].

ومن أجمل ما قاله الشيخ ربيع حَفِظَهُ اللهُ في هذا الباب، ما نصح به المسلمين عمومًا والشباب منهم خصوصًا أيام فتنة الخليج، وكان مما قاله آنذاك:

«وأخيرًا ننصح المسلمين عمومًا والشباب منهم بالأخص ...

فذكر بعض النصائح، إلىٰ أن قال:

٥- وأن يُشيعوا فيما بينهم أسباب المحبة والأخوة والألفة، وأن يبتعدوا كل

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢١).

(٢) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢١).



الابتعاد عن أسباب الخلاف والفرقة، فإن الفرقة والاختلاف أخطر سلاح وأفتكه بالأمة الإسلامية ووحدتها، وأقوىٰ عامل في ذهاب ريحها.

٦- وأن يُحسنوا الظن بعلماء السنة والتوحيد، فإن سوء الظن بهم خطيرٌ جدًّا، وعدم الثقة بهم واحترامهم يقود الشباب إلىٰ أن يُسلموا زمامهم لأهل البدع والضلال، وإلىٰ الضياع والجهل والهلاك المدمر في الدنيا والدين.

فإننا نلمس بوادر خطيرة من بعض الشباب؛ فندعوهم بحرارةٍ إلىٰ تقوىٰ الله ومراقبته والابتعاد عن الاندفاع العاطفي، والاتجاه إلىٰ حلقات العلماء ليتعلَّموا منهم العلم والأدب والتواضع ولين الجانب للمسلمين، فيرحَموا صغارهم، ويُوقِّروا كبارهم، ويعرفوا لهم قدرهم ومنزلتهم ...»[١].

ورحم الله العلامة أحمد النجمي، إذ بيَّن خطر الطعن في علماء السنة بكل وضوح، بيَّن ذلك في شخص الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو قولٌ يَنجَرُّ ويَنطبق علىٰ جميع علماء السنة، إذ ما من عالم من علماء السنة إلاَّ وقد انتفع الناس بعلمه، واستفادوا منه فوائد عظيمة جليلة، وذلك قوله:

«فيا إخوة أحذركم من أن تقولوا في الألباني شيئًا، لعلكم - يعني - تحتجون بما صحَّحه، تحتجون بما حسَّنه، تحتجون بقوله في الأحاديث، ينبغي لكم ألاَّ تلوموه، ولا تلوموه، ولا تقولوا أنه مرجئ، فإن هذا كلامٌ سيءٌ، ولا يجوز لكم أن تقولوه، وأخشىٰ علىٰ من يقول هذا القول أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُعاقبه، هذه نصيحتي لكم»[٢].

---

(١) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين (ص: ٨٣).

(٢) بصوته من صوتية له بعنوان: «أحذركم من أن تقولوا في الألباني شيئًا»، وهي منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

ورحم الله الإمام الألباني، فقد بيَّن هذا الأمر بيانًا واضحًا أيضًا، يَشمله هو، ويَشمل كل من افتُرِي عليه من العلماء، إذ هو كالقاعدة الواضحة في هذا الشأن، وذلك في سؤالٍ وُجِّه إليه، قال فيه السائل:

شيخنا أيضًا في كلامكم الآن إشارة ما شاء الله تبارك الله إلىٰ قضية أخرىٰ أيضًا كانت من ضمن ما في أذهاننا، نسأل الله أن يبارك فيكم وأن يحفظكم للأمة.

فقد ذكرتم شيخنا أن الباغي لا ينبغي الخروج عليه لِما يتبع ذلك من أمورٍ وأمورٍ ذكرتموها، فما بالنا بمن يَذكرُ جواز الخروج علىٰ غير الباغي، ويَنسب ذلك إليكم، فهذا لا شك أنه من الضلال ومن التَّقوُّل علىٰ أهل العلم.

الشيخ: الله المستعان.

السائل: فنريد تعليقًا خفيفًا علىٰ هذا شيخنا.

الشيخ: ما مَثَلُ هؤلاء إلا كَمَثَلِ من يَنهىٰ المسلمين عن الصلاة محتجًّا بقوله تعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، ثم لا يُتِمُّ ما بَعدَها مِن آية، ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، أو يقرأ قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣].

فكلامنا صريحٌ جدًّا في كثيرٍ من كتبنا وتعليقاتنا وأشرطتنا، بل ومحاربتنا لدعاة الخروج، وهناك يعني مقالةٌ كانت نُشِرت من قريبٍ في بعض الجرائد حول الرد علىٰ جماعة التكفير وجماعة الخروج علىٰ الأئمة.

هؤلاء الحقيقة من حدثاء الأحلام الذين لا علم عندهم ولا فقه عندهم، وهم مع الأسف أخشىٰ أن يَنطبق عليهم قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ذلك لأنهم اطَّلَعوا علىٰ بعض الأحاديث وبعض الأقوال، ثم تَوهَّموا أنهم صاروا من العلماء، بل ومن كبار العلماء، بل ويَردُّون

علىٰ من تَشهَد الأمَّة بأنهم حقيقةً من كبار العلماء، وهم لا يَعلمون إلا نُتَفًا من العلم، ولا يستطيعون أن يُطبِّقوا الأصول علىٰ الفروع.

لذلك نحن في اعتقادي ما ينبغي أن نُضيِّع وقتنا علىٰ هؤلاء الناس؛ الذين يتعمَّدون الكذب والافتراء علىٰ من يَهتمون بتوجيه المسلمين إلىٰ العمل بالكتاب والسنة وعلىٰ منهج السلف الصالح.

لهذا نحن نقول: هذه يعني دعوةٌ باطلةٌ، ولا حاجة لي أن أتوسَّع في الرد علىٰ أمثال هؤلاء، فإن ما هو مكتوبٌ في مؤلفاتي وفي أشرطتي يكفي في الرد علىٰ هؤلاء، وهناك بعض إخواننا أيضًا قاموا - جزاهم الله خيرًا - بالرد عليهم، وكفىٰ الله المؤمنين القتال»[(١)].

وبهذا تمت الرسالة، وهو آخر ما قصدت إليه فيها،،،

والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه

يوم الخميس ٢٦ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

الموافق ١٥ / ٦ / ٢٠٢٣م



(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (١٤٩).



فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

